

۲۲۲۷
۱۲۲۷
کتابخانه تحفہ سیر کا عالی حریہ آباد کن

اصول

نمبر و اصل
تاریخ و جلد

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب فن مذکور

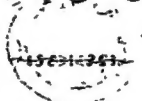
4748
SIA

المجلد الثاني من كتاب

مجموعة فتاوي شيخ الاسلام تقي الدين
ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨

—*—*—*—*—

بتصحيح الفقير اليه اسمعيل بن السيد ابراهيم
الخطيب الحسني السلبي الاينغردى الازهرى



وذلك بمعرفة صاحب المهمة العلية والسيرة المرضية ﴿حضره﴾
الفاضل الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهرى ﴿

—*—*—*—*—

بمطبعته ﴿مطبعة كردستان العلمية﴾ بدرب المسط
بملك سعادة المفضل أحمد بك الحسيني بمجالية
مصر القاهرة سنة ١٣٢٦ هجرية



(المسئلة الاولى) في رجل جمع جماعة على نافلة وأمه من اول رجب الى آخر رمضان يصلي بهم بين العشاءين عشرين ركعة بمشترليات يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثلاث مرات ويتخذ ذلك شعارا ويحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس والانصارى الذى قال له السيول تحول بيني وبينك . قبل هذا موافق الشريعة ام لا . وهل يؤجر على ذلك ام لا والحالة هذه .

الجواب الحمد لله رب العالمين . صلاة التطوع في جماعة نوعان (أحدهما) ما تسن له الجماعة الرتبة كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل في الجماعة دائماً كما مضت السنة (الثاني) ما لا تسن له الجماعة الرتبة كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد ونحو ذلك فهذا اذا فعل جماعة أحياناً جاز . وأما الجماعة الرتبة في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة فان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين لم يكونوا يمتادون الاجتماع للرواتب على مادون هذا والنبي صلى الله عليه وسلم إنما تطوع في ذلك في جماعة قليلة أحياناً فإنه كان يقوم الليل وحده لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه ليلة أخرى صلى معه حذيفة . وأخرى صلى معه ابن مسعود . وكذلك صلى عند عتب بن مالك الانصارى في مكان يتخذُه مصلى صلى معه وكذلك

صلى بأنس وأمه واليتيم . وعامة تطوعاته إنما كان يصلها مفرداً وهذا الذى ذكرناه في التطوعات السنوية . فاما إنشاء صلاة بعدد مقدر وقراءة مقدرة في وقت معين تصلى جماعة راتبة كهذه الضلوات المسئول عنها كصلاة الرغائب في أول جمعة من رجب والألفية في أول رجب ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من شهر رجب وامثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الاسلام كما نص على ذلك العلماء المعتبرون ولا ينشئ مثل هذا الا جاهل مبتدع . وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الاسلام وأخذ نصيب من حال الدين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله والله اعلم *

(المسئلة الثانية) في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء . وهذه صفة المصلين فم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان . وهل الافضل المجاورة بمكة او بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الأقصى أو بغير من الثغور لاجل التزو - وفيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من زار قبرى وجبت له شفاعتى . ومن زار البيت ولم يزرني فقد جفائي - وهل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الاستحباب ام لا أقنونا مأجورين *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * هذا الحديث دليل على أنه إنما يعرف من كان أغراً محجلاً وهم الذين يتوضئون للصلاة واما الأطفال فهم تبع للرجال واما من لم يتوضأ قط ولم يصل^(١) دليل على انه لا يعرف يوم القيامة * والمرايطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة كما نص على ذلك أئمة الاسلام عامة بل قد اختلفوا في المجاورة فكرها أبو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرها ولكن المرايطة عندهم أفضل من المجاورة وهذا متفق عليه بين السلف حتى قال أبو هريرة رضي الله عنه لأن أربط لية في سبيل الله أحب الى من أن أقوم ليلة التقدر عند الحجر الاسود . وذلك ان الرباط من جنس الجهاد وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أى العمل افضل قال الايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال جهاد في سبيل الله . قيل ثم ماذا قال حج . برور وقد قال تعالى (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوتون عند الله

(١) كذا في الأصلين وفي أحدهما ياض قدر كلتي قل قوله دليل في العبارة سقط طاهر اهـ مصححه

والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم اعظم درجة عند الله) الى قوله (ان الله عنده اجر عظيم) * واما قوله من زار قبري وجبت له شفاعتي فهذا الحديث رواه الدارقطني فيما قيل باسناد ضعيف ولهذا ذكره غير واحد من الموضوعات ولم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليهما من كتب الصحاح والسنن والمسائيد * واما الحديث الآخر قوله من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي فهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بل هو موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه مخالف الاجماع فان جفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من الكبائر بل هو كفر ونفاق بل يجب ان يكون احب الينا من اهلينا واموالنا كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين (واما زيارته) فليست واجبة باتفاق المسلمين بل ليس فيها امر في الكتاب ولا في السنة وانما الامر الموجود في الكتاب والسنة بالصلاة عليه والتسليم فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا * واكثر ما اعتمد العلماء في الزيارة قوله في الحديث الذي رواه ابو داود مامن مسلم يسلم على الاراد الله على روي حتى ارد عليه السلام وقد كره مالك وغيره ان يقال زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان الصحابة كابن عمر وأنس وغيرهما يسلمون عليه صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه كما في الموطأ أن ابن عمر كان اذا دخل المسجد يقول السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا أبا بكر . السلام عليك يا ابنت * وشد الرحل الى مسجده مشروع باتفاق المسلمين كما في الصحيحين عنه أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا . وفي الصحيحين عنه أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام فاذا اتى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون * واما اذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسئلة فيها خلاف فالنبي عليه الاثمة واكثر العلماء ان هذا غير مشروع ولا مأمور به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى ولهذا لم يذكر العلماء أن مثل هذا السفر اذا نذره يجب الوفاء به بخلاف السفر الى المساجد الثلاثة للصلاة فيها والاعتكاف فقد ذكر العلماء وجوب ذلك في بعضها (في المسجد الحرام) وتنازعوا في المسجدين

الآخرين فالجهور يوجبون الوفاء به في المسجدين الآخرين كمالك والشافعي وأحمد لكون السفر إلى القاضل لا ينفى عن السفر إلى المفضل وأبو حنيفة إنما يوجب السفر إلى المسجد الحرام بناء على أنه إنما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب بالشرع * والجهور يوجبون الوفاء بكل ما هو طاعة لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه بل قد صرح طائفة من العلماء كابن عقيل وغيره بأن المسافر لزيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر لأنه معصية لكونه معتقدا أنه طاعة وليس بطاعة والتقرب إلى الله عز وجل بما ليس بطاعة هو معصية ولأنه نهي عن ذلك والنهي يقتضي التحريم . وورخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكر أبو حامد في الإحياء وأبو الحسن بن عبدوس وأبو محمد المقدسي وقد روى حديثا رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا تنزعه إلا زيارتي كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة لكنه من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر العمري وهو مضعف ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة وبمثله لا يجوز إثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين والله أعلم

(المسئلة الثالثة) عن اللعب بالشرط نجح احرام هو أم مكروه أم مباح . فان قلتم حرام فالدليل على تحريمه وان قلتم مكروه فالدليل على كراهته او مباح فالدليل على إباحته

الجواب الحمد لله رب العالمين * اللعب بها منه ما هو محرم متفق على تحريمه ومنه ما هو محرم عند الجهور ومكروه عند بعضهم وليس من اللعب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين . فان اشتمل اللعب بها على العوض كان حراما بالاتفاق قال أبو عمر بن عبد البر إمام المغرب أجمع العلماء على أن اللعب بها على العوض قار لا يجوز وكذلك لو اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل أن يتضمن تأخير الصلاة عنها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الواجبة باطنا أو ظاهرا فانها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق يقرب الشمس حتى إذا صارت بين قرني شيطان قام فنقر أرءا لا يذكر الله فيها الا قليلا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين وقد ذم الله صلاتهم بقوله (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم

وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا (وقال تعالى
 (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقد فر السلف السهو عنها بتأخيرها عن
 وقتها وبترك ما يؤمر به فيها كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على
 التأخير والتطفيف قال سلمان الفارسي إن الصلاة مكيال فن وفي وفي له . ومن طفف فقد
 علمتم ما قال الله في المطففين . وكذلك فسروا قوله (نخف من يمدم خلف أضاعوا الصلاة)
 قال إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها كما جاء في الحديث ان العبد اذا أكمل الصلاة
 بظهورها وقراءتها وخشوعها صمدت ولها برهان كبرهان الشمس وتقول حفظك الله كما
 حفظتني وإذا لم يكمل ظهورها وقراءتها وخشوعها فلها تلف كما يلف الثوب ويضرب بها
 وجه صاحبها وتقول ضيعك الله كما ضيعتني . والعبد وان أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب
 الا على قدر ما حضر قلبه فيه منها كما جاء في الدين لابن داود وغيره عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها الا نصفها الا ثلثها الا ربعها الا
 خمسها الا سدسها الا سابعها الا ثمنها الا تسعها الا عشرةا . وقال ابن عباس رضى الله عنهما ليس
 لك من صلاتك الا ما عقلت منها . وإذا غلب عليها الوسواس ففي براءة الذمة منها ووجوب
 الاعادة قولان معروفان للعلماء أحدهما لا تبرأ الذمة وهو قول أبي عبد الله بن حامد وأبي حامد
 الفزالي وغيرهما والمقصود ان الشطر نجس متى شغل عما يجب بإضنا أو ظاهرا حرام باتفاق العلماء
 وشغله عن اكمال الواجبات أوضح من ان يحتاج الى بسط . وكذلك لو شغل عن واجب من
 غير الصلاة من مصلحة النفس أو الاهل أو الامر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم
 أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الامور وقل عبد
 اشتغل بها الا شغلته عن واجب فينبغي ان يعرف ان التحريم في مثل هذه الصورة متفق
 عليه . وكذلك اذا اشتغلت على محرم أو استلذت محرما فلها تحريم بالاتفاق مثل اشتغالها على
 الكذب واليمين الفاجرة أو الخيانة التي يسمونها المناضاة أو على الظلم أو الاعانة عليه فان ذلك
 حرام باتفاق المسلمين ولو كان ذلك في المسابقة والمناضلة فكيف اذا كان في الشطر نجس والنرد ونحو
 ذلك . وكذلك اذا قدر انها مستلزمة فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش أو التعاون
 ١٠ انها وإن أو غير ذلك . بل ان يفضي اللعب بها الى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه

على ترك واجب أو فعل محرم فهدم الصور وأمثالها بما يتفق المسلمون على تحريمها فيها * وإذا قدر خلوها عن ذلك كله فالمقول عن الصحابة المنع من ذلك وصح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مرسوم يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أتم لها ما كنون شبههم بالما كفين على الأصنام كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن والخمر والميسر قرينان في كتاب الله تعالى * وكذلك النهي عنهما معروف عن ابن عمر وغيره من الصحابة والمقول عن أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه تحريمها وأما الشافعي فإنه قال أكره اللعب بها للخبر * واللعب بالشطرنج والحلم بنير قار وإن كرهناه أخف حالا من الرد وهكذا نقل عنه غير هذا اللفظ مما مضونه أنه يكرها ويراه دون الرد ولا ريب أن كراهته كراهة تحريم فإنه قال للخبر * ولفظ الخبر الذي رواه هو عن مالك من لعب بالرد فقد عصي الله ورسوله فإذا كره الشطرنج^(١) وإن كانت أخف من الرد وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم وقال لا يتبين لي أنها حرام وما بلغنا أن أحدا نقل عنه لفظا يقتضي نفي التحريم . والآفة الذين لم يختلف أصحابهم في تحريمها أكثر ألقاظهم الكراهة . قال ابن عبد البر أجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالرد ولا بالشطرنج وقالوا لا تجوز شهادة المدمن للمواظب على لعب الشطرنج . وقال يحيى سمعت مالكا يقول لا خير في الشطرنج وغيرها وسمته يكره اللعب بها وبنير هامن الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق الاضلال * وقال أبو حنيفة أكره اللعب بالشطرنج والرد فلا رمة تحرم كل اللهو * وقد تنازع الجمهور في مسئلتين إحداهما هل يسلم على اللاعب بالشطرنج فنصوص أبي حنيفة وأحمد والمعاوية بن عمران وغيرهم أنه لا يسلم عليه . ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد أنه يسلم عليه ومع هذا إن مذهب مالك أن الشطرنج شر من الرد ومذهب أحمد أن الرد شر من الشطرنج كما ذكره الشافعي * والتحقيق في ذلك أنهما إذا اشتتلا على عوض أو خلوا عن عوض فالشطرنج شر من الرد لأن مفسدة الرد فيها وزيادة مثل صد القلب عن ذكر الله وعن الصلاة وغير ذلك ولهذا يقال أن الشطرنج على مذهب القدر والرد على مذهب الجبر واشتتال القلب بالتفكر في الشطرنج أكثر وأما إذا اشتتلا الرد على عوض فالرد شر وهذا هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا الرد شرًا لاستشعارهم أن العوض يكون

في الرد دون الشطرنج • ومن هنا تبين الشبهة التي وقعت في هذا الباب فان الله تعالى حرم
الميسر في كتابه واتفق المسلمون على تحريم الميسر واتفقوا على ان المغالبات المشتملة على القمار
من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالرد أو بالجوز أو بالكباب أو البيض قاله غير واحد من
التابعين كمطاء وطاوس ومجاهد وإبراهيم النخعي كل شيء من القمار فهو من الميسر حتى لعب
الصبيان بالجوز • فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم اعتقدوا ان لفظ
الميسر لا يدخل فيه الا ما كان قارا فيحرم لما فيه من أكل المال بالباطل كما يحرم مثل ذلك في
المسابقة والمناضلة لو أخرج كل منهما السبق ولم يكن بينهما عطل حرموا ذلك لانه قار • وفي
السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو آمن ان يسبق
فهو قار ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن ان يسبق فليس قمار والنبي صلى الله عليه
وسلم حرم بيع الرد لانها من نوع القمار مثل ان يشتري العبد الأبق والبمير الشارد فان
وجده كان قد قر البائع وان لم يجده كان البائع قد قره • فلما اعتقدوا ان هذه المغالبات انما
حرمت لما فيها من أكل المال بالباطل لم يحرموها اذا خلت عن العوض ولهذا ضرد هذا طائفة
من أصحاب الشافعي المتقدمين في الرد فلم يحرموها الا مع العوض لكن المنصوص عن
الشافعي وظاهر مذهبه تحريم الرد مطلقا وان لم يكن فيها عوض ولهذا قال أكرهها للخبرين
أن مستنده في ذلك ان خبر لا القياس عنده • وهذا مما احتج به الجمهور عليه فانه اذا حرم الرد
ولا عوض فيها فالشطرنج ان لم يكن مثلبا فليس دونها وهذا يعرف من خبر حقيقة اللعب بها
فان ما في الرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعن إيقاع المداوة والبغضاء هو في الشطرنج
أكثر بل ارب وهي تفعل في النفوس • فقل حيا الكؤوس • قصد عقولهم وقلوبهم عن ذكر الله
وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من أنواع الخمر والحشيشة وقليلها يدعو الى كثيرها
فتحريم الرد الخالية عن عوض مع اباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب واباحة
الترفة من نبيذ الحنطة • وكما ان ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل
فهكذا القول في الشطرنج والرد • وتحريم الرد ثابت بالنص كما في السنن عن أبي موسى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالرد فقد عصي الله ورسوله وقد رواه مالك في الموطأ
روايته عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها ان أهل بيت في دارها كانوا سكاها لها عندهم رد

فأرسلت إليهم أن لم يخرجوها لأخرجكم من داري وانكرت ذلك عليهم * ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالترد ضرب به وكسرها * وفي بعض الفاظ الحديث عن أبي موسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر كرت عنده فقال عصى الله ورسوله من ضرب بكماها يلعب بها فعلق المصيبة بمجرد اللعب بها ولم يشترط عوضا بل فسر ذلك بأنه الضرب بكماها * وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من لعب بالترد شير فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي لفظ آخر فليشقص الخنازير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح اللاعب بها كالناموس يده في لحم الخنزير ودمه وكالذي يشقص الخنازير يقصبها ويقطع لحما كما يصنع القصاب وهذا التشبيه متناول اللعب بها باليد سواء وجد أو لم يوجد كما أن غمس اليد في لحم الخنزير ودمه وتشقص لحمه متناول لمن فعل ذلك سواء كان معه أكل بالضم أو لم يكن فكما أن ذلك ينهي عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل ^(١) * وهذا يقرر بوجوه يبين بها تحريم الترد والشطرنج ونحوهما (أحدها) أن يقال النهي عن هذه الأمور ليس مختصا بصورة المقامرة فقط فإنه لو بذل العوض أحد المتلاعبين أو أجني لكان من صور الجمالة ومع هذا فقد نهى عن ذلك لأنها لا ينفع كالمسابقة والمناضلة كما في الحديث لاسبق إلا في خف أو حافر أو نصل لأن بذل المال فيها لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منهي عنه وإن لم يكن قارا وأكل المال بالباطل حرام بنص القرآن وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلا رمية بقوسه أو تأديبه فرسه أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق * قوله من الباطل أي مما لا ينفع فإن الباطل ضد الحق والحق يراد به الحق الموجود اعتقاده والخبر عنه * ويراد به الحق المقصود الذي ينبغي أن يقصد وهو الأمر النافع فإليس من هذا فهو باطل ليس بنافع * وقد رخص في بعض ذلك إذا لم يكن فيه مضرة واجهة لكن لا يؤكل به المال ولهذا جاز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك وإن نهى عن أكل المال به * وكذلك رخص في الضرب بالدف في الأفراح وإن نهى عن أكل المال به * فتبين أن ما نهى عنه من ذلك

(١) كذا بالأصابع ولعله سقط من العبارة قوله فكذلك الترد ينهي عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل والله أعلم اهـ مصححه

ليس مخصوصا بالمقامرة فلا يجوز قصر النهي على ذلك ولو كان النهي عن التردد ونحوه لمجرد المقامرة لكان التردد مثل سباق الخيل ومثل الرمي بالنشاب ونحو ذلك فان المقامرة اذا دخلت في هذا حرمه مع انه عمل صالح واجب أو مستحب كافي الصحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ارموا واركبوا وأن ترموا أحب الي من ان تركبوا . ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منّا وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل وقرأ على المنبر (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية ثم قال ألا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي فكيف يشبه ما أمر الله به ورسوله واتفق المسلمون على الامر به بما نهى الله عنه ورسوله وأصحابه من بعده وادّاء لم يجعل الموجب للتحريم الا مجرد المقامرة كان التردد والشطرنج كالمنافسة (الوجه الثاني) أن يقال هب أن علة التحريم في الاصل هي المقامرة ولكن الشارع قرن بين الخمر والميسر في التحريم فقال تعالى (انما الخمر والميسر والألأصاب والألألام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) فوصف الأربعة بأنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها ثم خص الخمر والميسر بأنه انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة . ويهدد من لم ينته عن ذلك بقوله تعالى (فهل أنتم منتهون) كما علق الفلاح بالاجتناب في قوله (فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ولهذا يقال ان هذه الآية دلت على تحريم الخمر والميسر من عدة أوجه ومعلوم ان الخمر لما أمر باجتنابها حرم مقاربتها بوجه فلا يجوز اقتناؤها ولا شرب قليلها بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بارتقاها وشق ظروفا وكسر دنانها ونهى عن تخليلها وان كانت ليتامى مع انها اشترت لهم قبل التحريم ولهذا كان الصواب الذي هو المنصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرهما انه ليس في الخمر شيء محرم لآخره الخلال ولا غيرها وانه من اتخذ خلا فطيه أن يفسده قبل ان يتخمر بأن يصب في العصير خلا وغير ذلك مما يمنع تخميره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين ثلاثا يقوى أحدهما على صاحبه فيفضى الى ان يشرب الخمر المسكر من لا يدري - ونهى عن الابتاذق في الأوعية التي يدب السكر فيها ولا يدري ما به كالباع والخنم والظرف المزفت والنتقور من الخشب - وأمر بالابتاذق في السفاء الموكا لأن السكر ينظر . اذا كان في الشراب انشق الظرف

وان كان في نسخ ذلك أو بعضه نزاع ليس هذا موضع ذكره . فالتقصود سد الذرائع المفضية الى ذلك بوجه من الوجوه . . . وكذلك كان يشرب النبيذ ثلاثاً وبعد الثلاث يسقيه أو يريقه لان الثلاث مظنة سكره بل كان أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة فهذا كله^(١)

لان النفوس لما كانت تشتهي ذلك وفي اقتنائها ولو للتخليل ما قد يقضى الى شربها كما أن شرب قليلا يدعو الى كثيرها فنهى عن ذلك . فهذا الميسر المقرون بالحر إذا قدر أن علة تحريمه أكل المال بالباطل وما في ذلك من حصول المفسدة وترك المنفعة ومن المعلوم ان هذه الملاعب تشبهها النفوس وإذا قويت الرغبة فيها اودخل فيها الموض كما جرت به العادة وكان من حكم الشارع ان ينهى عما يدعو الى ذلك لولم يكن فيه مصلحة راجحة وهذا بخلاف المغالبات التي قد تنفع مثل المسابقة والمصارعة ونحو ذلك فان تلك فيها منفعة راجحة لتقوية الابدان فلم يه عنها لأجل ذلك ولم تجر عادة النفوس بالاكتساب بها . وهذا المعنى نبه عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لعب بالردشير فكانما صبح يده في لحم خنزير ودمه فان الغامس يده في ذلك يدعو الى أكل الخنزير وذلك مقدمة أكله وسببه وداعيته فاذا حرم ذلك فكذلك اللعب الذي هو مقدمة أكل بالباطل وسببه وداعيته * وبهذا يتبين ما ذكر العلماء من ان المغالبات ثلاثة أنواع . فما كان معيناً على ما أمر الله به كما في قوله (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) جاز بحمل وبغير حمل . وما كان مفضياً الى ما نهى الله عنه كالتردد والشرطنج فنهى عنه بحمل وبغير حمل . وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة راجحة كالمسابقة والمصارعة جاز بلا جعل (الوجه الثالث) ان يقال قول القائل ان الميسر انما حرم لمجرد المقاصرة دعوى مجردة وظاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك ان الله تعالى قال (انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) فنهى على علة التحريم وهي ما في ذلك من حصول المفسدة وزوال المصلحة الواجبة والمستحبة فان وقوع العداوة والبغضاء من أعظم الفساد . وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة اللذين كل منهما إما واجب وإما مستحب من أعظم الفساد ومن المعلوم ان هذا يحصل في اللعب بالشرطنج والتردد ونحوهما وان لم يكن فيه عوض وهو في الشرطنج أقوى فان أحدم

يستغرق قلبه وعقله وفكره فيافضل خصمه وفيما يريد أن يفعل هو وفي لوازم ذلك ولوازم لوازمه حتى لا يحس بجوعه ولا عطشه ولا بمن يحضر عنده ولا بمن يسلم عليه ولا بحال أهله ولا بفير ذلك من ضرورات نفسه وماله فضلا ان يذكر به أو الصلاة. وهذا كما يحصل لشارب الخمر بل كثير من الشراب يكون عقله أصمى من كثير من أهل الشطرنج والترد واللاعب بها لا تنقضي نهيمته منها الا بدست بعد دست كما لا تنقضي نهمة شارب الخمر الا بقدرح بعد قدح وتبقى آثارها في النفس بعد انقضاءها أكثر من آثار شارب الخمر حتى تعرض له في الصلاة والمرض وعند ركوب الدابة بل وعند الموت وأمثال ذلك من الاوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه اليه. تعرض له تمايلها وذكر الشاه والرخ والفرزان ونحو ذلك. فصددها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الخمر وهي الى الشرك أقرب كما قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه للاعبا ما هذه التمايل التي انتم لها عاكفون وقلب الرقة. وكذلك المداوة والبنفشاء بسبب غلبة أحد الشخصين للأخر وما يدخل في ذلك من التظالم والتكاذب والغشيانة التي هي من أقوى أسباب المداوة والبنفشاء وما يكاد لاعبا يسلم عن شيء من ذلك. والفعل اذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجحة حرمة الشارع قطما فكيف اذا اشتمل على ذلك غالبا. وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة كما قد بسطنا في قاعدة سد الذرائع وغيرها وبينا ان كل فعل أفضى الى المحرم كثيرا كان سببا للشر والفساد فاذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية وكانت مفسدته راجحة نهى عنه بل كل سبب يقضى الى الفساد نهى عنه اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة فكيف بما كثر افضاؤه الى الفساد ولهذا نهى عن الخلوة بالاجنبية وأما النظر فلما كانت الحاجة تدعو الى بعضه رخص منه فيما تدعو له الحاجة لان الحاجة سبب الاباحة كما أن الفساد والضرر سبب التحريم فاذا اجتماع راجح اعلاهما كما رجح عند الضرر أكل الميتة لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاغذاء بالخيث. والترد والشطرنج ونحوهما من المغالبات فيها من المفساد مالا يحصى وليس فيها مصلحة معتبرة فضلا عن مصلحة مقاومة غايته ان يليه^(١)

ويرجحها عما يقصد شارب الخمر ذلك. وفي اراحة النفس بالمباح الذي لا يصد عن المصالح ولا يحتجب

المفسد غنية والمؤمن قد أغناه الله بجلاله عن حرامه وبفضله عن سواه . ومن يتق الله يجعل له مخرجا
 ويرزقه من حيث لا يحتسب . وفي سنن ابن ماجه وغيره عن أبي ذر أن هذه الآية لما نزلت قال
 النبي صلى الله عليه وسلم يا أيذا لو أن الناس كلهم عملوا بهذه الآية لوسعتهم وقد بين سبحانه في
 هذه الآية أن المتقي يدفع عنه المضرة وهو أن يجعل له مخرجا مما ضاق على الناس ويحلب له المنفعة
 يرزقه من حيث لا يحتسب . وكل ما يتغذى به الحي مما تستريح به النفوس وتحتاج اليه في طيها
 واتسراحها فهو من الرزق والله تعالى يرزق ذلك لمن اتقاه بفضل الأمور وترك المحظور .
 ومن طلب ذلك بالترد والسطرنج ونحوهما من الميسر فهو بمنزلة من طلب ذلك بالخر
 وصاحب الخمر يطلب الراحة ولا يزيده الاثما وغما وان كانت تقيده مقدار من السرور فاقبضه
 من المضار . وضوته من المسار . أضاعف ذلك كما جرب ذلك من جربه وهكذا سائر المحرمات . وما
 يبين ان الميسر لم يحرم لمجرد اكل المال بالباطل وان كان اكل المال بالباطل محرما ولو تجرد عن
 الميسر فكيف اذا كان في الميسر بل في الميسر علة أخرى غير اكل المال بالباطل كما في الخمر أن
 الله قرن بين الخمر والميسر وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا ومعلوم ان الخمر لم
 تحرم لمجرد اكل المال بالباطل وان كان اكل ثمنها من اكل المال بالباطل فكذلك الميسر . يبين ذلك
 ان الناس اول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر والميسر أنزل الله تعالى (يسألونك
 عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس وانهما اكبر من نفعهما) والمنافع التي كانت
 قيل هي المال . وقيل هي اللذة ومعلوم ان الخمر كان فيها كلا هذين فاتهم كانوا ينتفعون بثمنها
 والتجارة فيها كما كانوا ينتفعون باللذة التي في شربها ثم انه صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر لمن
 الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائنها ومشترها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وشاربها وآكل ثمنها
 وكذلك الميسر كانت النفوس تنتفع بما تحصله به من المال وما يحصل به من لذة اللعب . ثم قال تعالى
 (وانهما اكبر من نفعهما) لان الخسارة في المقامرة اكثر والالم والمضرة في الملاعبة اكثر ولعل
 المقصود الاول لاكثر الناس بالميسر انما هو الانشراح بالملاعبة والمغالبة كما ان المقصود الاول
 لاكثر الناس بالخمر انما هو ما فيها من لذة الشرب وانما حرم العوض فيها لانه أخذ مال بلا
 منفعة فيه فهو اكل مال بالباطل كما حرم ثمن الخمر والميتة والخنزير والاصنام فكيف تجعل المفسدة
 المالية هي حكمة النبي قطع وهي تابعة وترك المفسدة الاصلية التي هي فساد العقل والقلب

والمال مادة البدن والبدن تابع القلب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا إن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح بها سائر الجسد واذا فسدت فسد بها سائر الجسد الا وهي القلب . والقلب هو محل ذكر الله تعالى وحقيقة الصلاة . فاعظم الفساد في تحريم الحر والبسر افساد القلب الذي هو ملك البدن أن يصد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ويدخل فيما يفسد من التماضي والتباغض والصلاة حق الحق . والتحابب والموالاتة حق الخلق وابن هذا من اكل مال بالباطل ومعلوم ان مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن وانما حرمة المال لانه مادة البدن ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم ريع المبادات على ريع المعاملات وبهما تتم مصلحة القلب والبدن . ثم ذكروا ريع المناحكات لان ذلك مصلحة الشخص وهذا مصلحة النوع الذي يبقى بالنكاح . ثم لما ذكروا المصالح ذكروا ما يدفع المفاسد في ريع الجنائيات وقد قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وعبادة الله تتضمن معرفته ومحبته والخضوع له بل تتضمن كل ما يحبه ويرضاه . وأصل ذلك وأجله ما في القلوب الايمان والمعرفة والمحبة لله والخشية له والاطاعة اليه والتوكل عليه والرضى بحكمه مما تضمنه الصلاة والذكر والدعاء وقراءة القرآن وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة وانما الصلاة وذكر الله من باب عطف الخاص على العام كقوله تعالى (وملائكته وجبريل وميكال) وقوله تعالى (واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح) كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع) فجعل السعي الى الصلاة سعيًا الى ذكر الله . ولما كانت الصلاة متضمنة لذكر الله الذي هو مطلوب لذاته والنهي عن الشر الذي هو مطلوب لنفيه قال تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) ولذا ذكر الله اكبر اى ذكر الله الذي في الصلاة اكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة أفضل من الصلاة وما فيها من ذكر الله فان هذا خلاف الاجماع . ولما كان ذكر الله هو مقصود الصلاة قال ابو الدرداء مادمت تذكر الله فانت في صلاة ولو كنت في السوق . ولما كان ذكر الله ييم هذا كله قالوا ان مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونبيه ووعده ووعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر . والمقصود هنا ان يعرف مراتب المصالح والفساد . وما يحبه الله ورسوله وما لا يفضيه مما أمر الله به ورسوله كان لا يتضمنه من تحصيل

المصالح التي يحبها ويرضاها ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها . وما نهى عنه كان لتضمنه ما يبغضه ويسخطه ومنه ما يحبه ويرضاه . وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفس ومفاسدها وما ينفعها من حقائق الايمان وما يضرها من الفعلة والشهوة كما قال تعالى (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا وتبع هواه وكان امره فرطاً) وقال تعالى (فأعرض عن قولي عن ذكرنا ولم يرد الا الحياه الدنيا ذلك مبلغهم من العلم) فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الاحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الامعاد لمصلحة المال والبدن . وغايه كثير منهم اذا تعدى ذلك ان ينظر الى سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمبلغهم من العلم كما يذكر مثل ذلك المتفلسفه والقرامطه . مثل اصحاب رسائل اخوان الصفا وأمثالهم فاتهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمبلغهم من علم الفلسفه وما ضموا اليه مما ظنوه من الشرعيه وهم في غايه ما ينتهون اليه دون اليهود والنصارى بكثير كما بسط في غير هذا الموضوع . وقوم من الخلاصيين في أصول الفقه وتعليل الاحكام الشرعيه بالاوصاف المناسبه اذا تكلموا في المناسبه وأن ترتيب الشارع للاحكام على الاوصاف المناسبه يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم ورأوا أن المصلحه نوعان أخرويه ودنيويه جملاوا الاخرويه في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق من الحكم وجملاوا الدنيويه ما تضمن حفظ الدماء والاموال والفروج والمقول والدين الظاهر واعرضوا عما في العبادات الباطنه والظاهره من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله وأحوال القلوب وأعمالها كمحبه الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالمعهود وصلة الارحام وحقوق المالك والجيران وحقوق المسلمين بعضهم على بعض وغير ذلك من أنواع ما أمر به وما نهى عنه حفظا للاحوال السنيه وتهذيب الاخلاق . ويقين ان هذا جزء من أجزاء ما جابت به الشرعيه من المصالح . فهكذا من جعل تحريم الخمر والميسر للمجرد أكل المال بالباطل والنفع الذي كان فيها بمجرد اخذ المال يشبه هذا ^(١) ان هذه المغالبات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملا لا من جهة اخذ المال بها ^(٢) لا تصد عن ذكر الله ولا عن الصلاة الا كما يصد سائر أنواع اخذ المال ومعلوم ان الاموال التي يكتسب

بها المال لا ينهى عنها مطلقا لكونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة بل ينهى منها عما يصد
عن الواجب كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر
الله وذروا البيع) وقال تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)
وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله) وقال تعالى (لا تلهيهم
تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) فإذا كان مليا وشاغلا عما أمر الله تعالى
به من ذكره والصلاة له فهو منهى عنه أن لم يكن جنسه محرما كالبيع والعمل في التجارة وغير
ذلك. فلو كان اللعب بالشطرنج والهرج ونحوهما في جنسه مباحا وانما حرم إذا اشتغل على أكل
المال بالباطل كان تحريمه من جنس تحريم ما نهى عنه من المبيعات والمؤاجرات المشتتة على أكل
المال بالباطل كيبيع الثمر ومعلوم أن هذه لا يطل النهي عنها بأنها تصد عما يجب من ذكر
الله وعن الصلاة فإن البيع الصحيح منه ما كان يصد فيمكن أن يقال في تلك المعاملات الفاسدة
لا يطل تحريمها بأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وأن المعاملات الصحيحة ينهى منها عما
يصد عن الواجب فتبين أن تحريم الميسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة وأن نفس العمل
به منهى عنه لأجل هذه المفسدة كما حرم شرب الخمر وهذا بين لمن تدبره. ألا ترى أنه لما حرم
الربا لما فيه من الظلم واكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل وقدم عليه ذكر
الصدقة التي هي احسان فذكر في آخر سورة البقرة حكم الاموال. الحسن^(١) والمادل والظالم.
ذكر الصدقة والبيع والربا. والظلم في الربا واكل المال بالباطل به أي من منه في الميسر فإن الربى
يأخذ فضلا محققا من المحتاج ولهذا عاقبه الله بتقيض قصده فقال (يمحق الله الربا ويربى
الصدقات) وأما المقاصر فانه قد يَنْبَغ فيُظلم وقد يُنْبَغ فيُظلم قد يكون المظلوم هو النبي وقد
يكون هو الفقير وظلم الفقير المحتاج أشد من ظلم النبي. وظلم يتبين فيه الظالم القادر أعظم
من ظلم لا يتبين فيه الظالم فإن ظلم القادر النبي للعاجز الضيف أقيح من تعظم قادرين
غنيين لا يدري أيهما هو الذي يظلم فالربا في ظلم الاموال أعظم من القمار ومع هذا فآخر
تحريمه وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن فلم يكن في الميسر الا مجرد القمار لكان أخف
من الربا لتأخر تحريمه وقد أباح الشارع أنواعا من الثمر للحاجة كما أباح اشتراط ثمر النخل بمد

التأثير بما للأصل وجوز بيع المجازفة وغير ذلك وأما الربا فلم يبع منه شيئاً ولكن أباح المدول
 عن التقدير بالكيل الى التقدير بالخرص عند الحاجة كما أباح التيمم عند عدم الماء للحاجة اذا
 انخرص تقدير بظن والكيل تقدير بعلم والمدول عن العلم الى الظن عند الحاجة جائز . فتبين ان الربا
 أعظم من التمار الذي ليس فيه الا مجرد أكل المال بالباطل لكن الميسر تطلب به الملاعبة والمغالبة
 نهى عنه في الانسان^(١) مع فساد ماله لا لفساد ماله . مثل ما فيه من الصدو عن ذكر الله وعن الصلاة
 وكل من الخمر والميسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء وفيه الصد عن ذكر الله وعن الصلاة أعظم من
 الربا وغيره من المعاملات الفاسدة * فتبين ان الميسر اشتمل على مفسدين مفسدة في المال وهي
 أكله بالباطل . ومفسدة في العمل وهي ما فيه من مفسدة المال وفساد القلب والمقل وفساد
 ذات الين . وكل من المفسدين مستقلة بالهوى فينهى عن أكل المال بالباطل مطلقاً ولو كان
 بغير ميسر كالربا ونهى عما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ولو كان
 بغير أكل مال فاذا اجتماعاً عظم التحريم فيكون الميسر المشتمل عليهما أعظم من الربا ولهذا
 حرم ذلك قبل تحريم الربا ومعلوم ان الله تعالى لما حرم الخمر حرّمها ولو كان الشارب يتداوى
 بها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . وحرّم بيعها لاهل الكتاب وغيرهم وان كان أكل ثمنها
 لا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ولا يوقع العداوة والبغضاء لان الله تعالى اذا حرم على قوم
 أكل شيء حرم عليهم ثمنه كل ذلك مبالغة في الاجتناب فهكذا الميسر منهي عن هذا وعن هذا
 والمعين على الميسر كالمعين على الخمر فان ذلك من التعاون على الاثم والدوان . وكما ان الخمر تحرم
 الاعانة عليها ببيع أو عصر أو سقى أو غير ذلك فكذلك الاعانة على الميسر كبائع آلامه والمؤجر
 لها والمذنب الذي يمين أحدهما بل مجرد الحضور عند أهل الميسر كالحضور عند أهل شرب
 الخمر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة
 يشرب عليها الخمر * وقد رفع الى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قوم يشربون الخمر فامر
 بضربهم قتيلاً له ان فيهم صائماً فقال ابدؤا به ثم قال أما سمعت قوله تعالى (وقد نزل عليكم في
 الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث

(١) كذا بالاصلين ولعل الوجه في العبارة شهي عنه لما فيه من فساد قلب الانسان مع فساد ماله والله

غيره انكم اذا مثلهم) فاستدل عمر بالآية لان الله تعالى جعل حاضر المنكر مثل فاعله بل اذا كان من دعا الى دعوة مباحة كدعوة الرئس لا تجاب دعوته اذا اشتملت على منكر حتى يدعاه مع ان اجابة الدعوة حق فكيف بشهود المنكر من غير حق يقتضي ذلك (فان قيل) اذا كان هذا من اليسر فكيف استجازه طائفة من السلف (قيل له) المستجير للشر نج من السلف بلا عوض كالمستجير للزند بلا عوض من السلف وكلاهما مأثور عن بعض السلف بل في الشر نج قد تبين عذر بعضهم كما كان الشعي يلعب به لما ضل به الحجاج لتولية القضاء . رأى ان يلعب به ليفسق نفسه ولا يتولى القضاء للحجاج ورأى ان يحتمل مثل هذا ليدفع عن نفسه عاتة مثل ما للحجاج على مظالم المسلمين وكان هذا أعظم عذورا عنده ولم يمكنه الاعتذار الا بمثل ذلك . ثم يقل من المعلوم ان الذين استحلوا التبيذ المتنازع فيه من السلف والذين استحلوا الدرم بالدرهم من السلف أكثر وأجل قدرا من هؤلاء فان ابن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا في الدرم بالدرهم وكانوا متأولين أن الربا لا يحرم الا في النساء لافي اليد باليد وكذلك من ظن ان الخمر ليست الا السكر من عصير العنب فهؤلاء فهموا من الخمر نوعا منه دون نوع وظنوا ان التحريم مخصوص به وشمول اليسر لاتواعه كشمول الخمر والربا لانواعهما . وليس لاحد ان يتبع زلات العلماء كما ليس له ان يتكلم في أهل العلم والايمان الا بما هم له أهل فان الله تعالى عفا المؤمنين عما أخطوا كما قال تعالى ﴿ ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ﴾ قال الله قد فلتت وأمرنا ان نتبع ما أنزل الينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء وأمرنا ان لا نطيع مخلوقا في معصية الخالق ونستغفر لآخواننا الذين سبقونا بالايمان فنقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية . وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الامور . ونظم أمر الله تعالى بالطاعة لله ورسوله ونزعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله . ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة الى اتباع الهوى في التقليد وآذي المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمان الله وأحسن الى عباد الله كان من أولياء الله المتقين والله سبحانه اعلم

﴿ المسئلة الرابعة ﴾ فيمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة ويحصل له الوسواس تارة . فما الذي يستعين به على دوام الحضور في الصلاة . وهل تكون تلك الوسواس مبطة للصلاة

أو متقصّة لها أم لا - وفي قول عمر إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة هل كان ذلك يشغله عن حاله في جميته أم لا

الجواب ✽ الحمد لله رب العالمين ✽ الوسواس لا يطل الصلاة إذا كان قليلاً باتفاق أهل العلم بل ينقص الاجر كما قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها ✽ وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها إلا ثلثها إلا ربعها إلا خمسها إلا سدسها إلا سبعها إلا ثمنها إلا تسعها إلا عاشرها ✽ ويقال إن التوافل شرعت لجبر التقص الحاصل في الفرائض كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فإن أكملها والا قیل انظروا هل له من تطوع فإن كان له تطوع أكلت به الفريضة ثم يصنع بسائر أعماله ✽ وهذا الإكمال يتناول ما نقص مطلقاً ✽ وأما الوسواس الذي يكون غالباً على الصلاة فقد قال طائفة منهم أبو عبد الله بن حامد وأبو حامد النزماني وغيرهما أنه يوجب الاعادة^(١) لما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أذن المؤذن أدير الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضى التأذين أقبل فإذا ثوب بالصلاة أدير فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه فيقول إذا كر كذا. إذا كر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لم يدر كم صلى فإذا وجد أحدهم ذلك فليسجد سجدة قبل أن يسلم ✽ وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة مع الوسواس مطلقاً ولم يفرق بين القليل والكثير ولا ريب أن الوسواس كلما قل في الصلاة كان الكمال كما في الصحيح عنه من حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن من توضعاً نحو وضوءي ثم صلى ركعتين لم يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ✽ وكذلك في الصحيح أنه قال من توضعاً فاحسن الوضوء ثم صلى ركعتين يقبل عليهما بوجهه وقبلة غفر له ما تقدم من ذنبه وما زال في المصلين من هو كذلك كما قال سعد بن معاذ رضي الله عنه في ثلاث خصال لو كنت في سائر أحوالي أكون فيهن كنت أنا أنا. إذا كنت في الصلاة لأحدث نفسي بغير ما أنا فيه. وإذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لا يقع في قلبي ريب أنه الحق. وإذا كنت في جنازة لم أحدث نفسي بغير

ما تقول ويقال لها • وكان مسلمة بن بشار يصلي في المسجد فأتهم طائفة منه وقام الناس وهو في الصلاة لم يشعر • وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنه يسجد فأتى المنجنيق فاخذ طائفة من ثوبه وهو في الصلاة لا يرفع رأسه • وقالوا لمار بن عبد القيس أتحدث نفسك في شيء في الصلاة فقال أو شيء أحب الي من الصلاة أحدث به نفسي قالوا انا لنحدث أنفسنا في الصلاة فقال أيا لجنة والحدود ونحو ذلك فقالوا لا ولكن بأهلينا وأموالنا قال لأن تختلف الاسمة في أحب الي • ومثال هذا متعدد • والذي يمين على ذلك شيآن قوة المقتضى وضيف الشاغل أما الاول فاجتهاد العبد في ان يعقل ما يقوله ويفعله ويتدبر القراءة والذكر والدعاء ويستحضر انه مناج لله تعالى كأنه يراه فان المصل اذا كان قائما قائما فائما يناجي ربه • والاحسان ان تميم الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك • ثم كلما ذاق العبد حلاوة الصلاة كان انجذابه اليها أوكد وهذا يكون بحسب قوة الايمان والاسباب المقوية للايمان كثيرة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول حجب الي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة • وفي حديث آخر انه قال أرحنا يا بلال بالصلاة ولم يقل أرحنا منها • وفي أثر آخر ليس بمستكمل للايمان من لم يزل مهموما حتى يقوم الى الصلاة أو كلام يقارب هذا وهذا باب واسع فان مافي القلب من معرفة الله وعبه وخشيته واخلاص الدين له وخوفه ورجائه والتصليق بأخباره وغير ذلك مما يقابن الناس فيه ويتفاضلون تفاضلا عظيما ويقوى ذلك كلما ازداد العبد تدبرا للقرآن وفهما ومعرفة باسماء الله وصفاته وعظمته وتفقره اليه في عبادته واشتغاله به بحيث يجد اضطرابه الى ان يكون تعالى معبوده ومستغاثه أعظم من اضطرابه الى الاكل والشرب فانه لا صلاح له الا بان يكون الله هو معبوده الذي يطمئن اليه وبأنس به ويتذبح ذكره ويستريح به ولا حصول لهذا الا باعانة الله ومتى كان للقلب اله غير الله فسد وهلك هلاكا لا صلاح معه ومتى لم يمتعه الله على ذلك لم يصلحه ولا حول ولا قوة الا به ولا ملجأ ولا منجا منه الا اليه ولهذا يروى أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب جمع علمها في الكتب الاربعة وجمع الكتب الاربعة في القرآن وجمع علم القرآن في المفصل وجمع علم المصل في فاتحة الكتاب وجمع علم فاتحة الكتاب في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) • وظهير ذلك قوله (ناعبدك وتوكل عليك) وقوله (عليه توكلت واليه مناب) وقوله (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه)

وقد قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وبسط هذا طويلا لا يحتمله هذا الموضوع * وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الانسان فيما لا يعنيه وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة وهذا في كل عبد بحسبه فان كثرة الوسواس بحسب كثرة التشبهات والشهوات وتعلق القلب بالمحوبات التي ينصرف القلب الى طلبها والمكروهات التي ينصرف القلب الى دفعها. والوسواس إما من قبيل الحب من ان يخطر بالقلب ما قد كان أو من قبيل الطلب وهو ان يخطر في القلب ما يريد ان يفعله. ومن الوسواس ما يكون من خواطر الكفر والنفاق فيتألم لها قلب المؤمن تألما شديدا كما قال الصحابة يا رسول الله ان أحدنا ليجد في نفسه مالا أن يخرج من السماء احب اليه من ان يتكلم به فقال أو جدموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان * وفي لفظ ان أحدنا ليجد في نفسه ما يتماظم ان يتكلم به فقال الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة * قال كثير من العلماء فكراحة ذلك وبفضه وقرار القلب منه هو صريح الايمان والحمد لله الذي كان غاية كيد الشيطان الوسوسة فان شيطان الجن اذا غلب وسوس وشيطان الانس اذا غلب كذب والوسواس يعرض لكل من توجه الى الله تعالى بذكر أو غيره لا بدله من ذلك فينبغي للعبد ان يثبت ويصبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر فانه بملزمة ذلك ينصرف عنه كيد الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا. وكما أراد العبد توجهها الى الله تعالى بقلبه جاء من الوسواس أمور أخرى فان الشيطان بمنزلة قاطع الطريق كلما أراد العبد يسير الى الله تعالى أراد قطع الطريق عليه ولهذا قيل لبعض السلف ان اليهود والنصارى يقولون لا تؤسوس فقال صدقوا وما يصنع الشيطان بالبيت الخراب وتقاصيل ما يعرض للسالكين طويلا موضعه * وأما ما يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة فذاك لان عمر كان مأمورا بالجهاد وهو أمير المؤمنين فهو أمير الجهاد فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصلّي الذي يصلي صلاة الخوف حال ممانعة العدو وإما حال القتال وإما غير حال القتال فهو مأمور بالصلاة ومأمور بالجهاد فله يورى الواجبين بحسب الامكان وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) ومعلوم ان طمأنينة القلب حال الجهاد لا تكون قطا ينته حال الأمان فاذا قدر انه تنقص من الصلاة

شيء لاجل الجهاد لم يقدح هذا في كمال إيمان المبد وطاعته ولهذا تحققت صلاة الخوف عن صلاة الأمن * ولما ذكر سبحانه وتعالى صلاة الخوف قال (فإذا أطمأنتم فاقموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فالأقامة للمأمور بها حال الطمأنينة لا يؤمر بها حال الخوف. ومع هذا فالناس متفاوتون في ذلك فإذا قوى إيمان المبد كان حاضر القلب في الصلاة مع تدبره للأمور بها. وعمر قد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه وهو المحدث للكلم الملم فلا ينكر لئله أن يكون له مع تدبره جيبته في الصلاة من الحضور ما ليس لغيره لكن لا ريب أن حضوره مع عدم ذلك يكون أقوى ولا ريب أن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حال أمنه كانت أكمل من صلاته حال الخوف في الأفعال الظاهرة فإذا كان الله قد عفا حال الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة فكيف بالباطنة * وبالجملة فتذكر المصلي في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيق وقته لتفكره^(١) فيما ليس بواجب أو فيما لم يتضيق وقته وقد يكون عمر لم يمكنه التفكير في تدبر الجيش إلا في تلك الحال وهو امام الأمة والواردات عليه كثيرة. ومثل هذا يمرض لكل أحد بحسب مرتبته والانسان دائما يذكر في الصلاة مالا يذكره خارج الصلاة ومن ذلك ما يكون من الشيطان كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل انه دفن مالا وقد نسي موضعه فقال قم فصل فقام فصلى فذكره فقيل له من أين علمت ذلك قال علمت أن الشيطان لا يدهمه في الصلاة حتى يذكره بما يشغله ولا أتم عنده من ذكر موضع الدفن لكن المبد الكيس يجتهد في كمال الحضور. مع كمال فعل بقية المأمور. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

المسئلة الخامسة ❦ في الشهادة على العاصي والمتدع هل يجوز بالاستفاضة والشهرة أم لا بد من السماع والمعاينة. وإن كانت الاستفاضة في ذلك كافية فن ذهب اليه من الأئمة وماوجه حجة. والدعوى الى البدعة والمرجح لها هل يجوز الستر عليه أم يتأكد إشهاره ليحذره الناس. وما حد البدعة التي يمتد بها الرجل من اهل الأهواء.

الجواب ❦ ما يجرى به الشاهد وغيره مما يقدح في عدالته ودينه فإنه يشهد به اذا علمه الشاهد به بالاستفاضة. ويكون ذلك قدحا شرعيا كما صرح بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار. صرحوا فيما اذا

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب ليس كتفكره فيما ليس الخ قدبر اه مصححه

جرح الرجل جرحاً مفسداً انه يجرحه الجراح بما سمع منه او رآه واستفاض . وما أعلم في هذا نزاعاً بين الناس فان المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما^(١) والذين بما لم يلموه الا بالاستفاضة — وشهدون في مثل الحجاج

ابن يوسف والمختار بن ابي عبيد وعمر بن عبيد وغيلان القدرى وعبد الله بن سبأ الرافضى ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يلمونه الا بالاستفاضة * وقد ثبت في الصحيح^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر عليه بمنازة فأتوا عليها خيراً فقال وجبت ومُر عليه بمنازة فأتوا عليها شراً فقال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة اثنتي عشرة عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة اثنتي عشرة عليها شراً فقلت وجبت لها النار . اثم شهداء الله في الارض * هذا اذا كان المقصود تسييقه لدشادته وولايته واما اذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى بما دون ذلك كما قال عبد الله بن مسعود اعتبروا الناس بأخذاتهم وبلغ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أن رجلاً يجتمع اليه الأحداث فنهى عن مجالسته فاذا كان الرجل مخالطاً في السير لاهل الشر يحذر عنه * والداعى الى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين وعقوبته تكون تارة بالقتل وتارة بما دونه كما قتل السلف جهم بن صفوان والجعد بن درهم وغيلان القدرى وغيرهم ولو قدر انه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها فان هذا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذى أمر الله به ورسوله * والبدعة التى يمد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة فان عبد الله بن المبارك ويوسف ابن اسباط وغيرهما قالوا اصول اثنتين وسبعين فرقة هي اربع . الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة * قيل لابن المبارك فالجهمية قال ليست الجهمية من امة محمد صلى الله عليه وسلم والجهمية نفاة الصفات الذين يقولون القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وإن محمداً لم يرج به الى الله وإن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك كما يقوله المعتزلة والمتنفسلة ومن اتبهم وقد قال عبد الرحمن بن مهدي هما صنفان فاحذرهما * الجهمية والرافضة . فهذان الصنفان شرار اهل البدع ومنهم دخلت القرامة الباطنية كالنصيرية والاسماعيلية ومنهم اتصلت

(١) بياض بالاسلين ولعل المتروك قوله من العدل والورع والله اعلم اهـ مصححه (٢) في نسخة في الصحيحين

الاتحادية فانهم من جنس الطائفة الفرعونية * والرافضة في هذه الازمان مع الرفض جمعية قدرية فانهم ضموا الى الرفض مذهب المعتزلة ثم قد يخرجون الى مذهب الاسماعيلية ونحوهم من اهل الزندقة والاتحاد والله ورسوله اعلم

﴿ المسألة السادسة ﴾ الاقضية هل هي مقتضية الحكمة أم لا . فادّا كانت مقتضية الحكمة ارادريك من الناس مام فاعلوه ^(١) للارادة قد تقدمت مانع وجوب القدر والحالة هذه * أفتونا مأجورين

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * قد أحاط ربنا سبحانه وتعالى بكل شيء علما . وقدرة وحكما . ووسع كل شيء رحمة وعلما . فما من ذرة في السموات والارض ولا معنى من المعاني إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة . وبكمال القدرة والحكمة . وما خلق النطق باطلا ولا فعل شيئا عبثا بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى * ثم من حكمته ما أطلع ^(٢) خلقه بمضمـ ومنه ما استأثر سبحانه بعلمه * وارادته قسما ان اراده أمر وتشريع وارادة قضاء وتقدير فالقسم الاول انما يتعلق بالطاعات دون المعاصي سواء وقت أو لم تقع كافي قوله (يريد الله ليعين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) وقوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) * وأما القسم الثاني وهو ارادة التقدير فهي شاملة لجميع الكائنات محيطة بجميع الحادثات وقد أراد من العالم مام فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الاول كافي قوله تعالى (فن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا) وفي قوله (ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم) وفي قول المسلمين ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونظائره كثيرة . وهذه الارادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي دون ما لم يحدث كما ان الاولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث . والسعيد من أراد منه تشريعا ما أراد به تقديرا . والعبد الشقي من أراد به تقديرا ما أراد به ^(٣) تشريعا والحكم يجري على وفق هاتين الارادتين * فن نظر الى الاعمال بهاتين الميئين كان بصيرا ومن نظر الى القدر دون

(١) قوله للارادة قد تقدمت مانع وجوب القدر . كذا بالاصلين ولعل الصواب واذا كانت الارادة

قد تقدمت فما منع جواز الاحتجاج بالقدر او نحوه أخذا من الجواب فأمل والله أعلم كتيبه مصححه

(٢) بياض بالاصلين ولعل اصل الشيخ ما أطلع عليه من خلقه الخ اه (٣) كذا بالاصلين وسوا به

ما لم يرد به تشريعا قدر اه مصححه

الشرع أو الشرع دون القدر كان أعور مثل قریش الذين قالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء قال الله (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تبينوا الا لظن وان أنتم الا تخرون) فان هؤلاء اعتقدوا ان كل ما شاء الله وجوده وكونه وهي الارادة القدريّة قدأمر به ورضيه دون الارادة الشرعية ثم رأوا أن شرهم بغير شرع مما قد شاء الله وجوده قالوا فيكون قد رضيه وأمر به قال الله هكذا كذب الذين من قبلهم بالشرائع من الامر والنهي حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا بان الله شرع الشرك وتحريم ما حرمتموه . ان تبينوا في هذا الا لظن وهو توهمكم أن كل ما قدره قد شرعه وان أنتم الا تخرون أى تكذبون وتقولون بإبطال شريعته قل فله الحجة البالغة على خلقه حين أرسل الرسل اليهم فدعواهم الى توحيده وشريعته ومع هذا فلو شاء هدى الخلق أجمعين الى متابعة شريعته لكنه يمن على من يشاء فيهديه فضلا منه واحسانا ويحرم من يشاء لان المتفضل له أن يتفضل وله أن لا يتفضل فترك تفضله على من حرمه عدل منه وقسط وله في ذلك حكمة بالغة وهو يعاقب الخلق على مخالفه أمره وإرادته الشرعية وان كان ذلك بإرادته القدريّة فان القدر كما جرى بالمصية جرى أيضا بمقابها كما أنه سبحانه قد يقدر على البعد أمرضا تمقه آلاما فالمرض بقدره والألم بقدره فاذا قال البعد قد تقدمت الارادة بالذنب فلا أعاقب كان بمنزلة قول المريض قد تقدمت الارادة بالمرض فلا أتألم وقد تقدمت الارادة بأكل الحار فلا يحترق مزاجي او قد تقدمت بالضرب فلا يتألم المضروب وهذا مع أنه جهل فانه لا ينفع صاحبه بل اعتلاله بالتدرب ذنب ثان يعاقب عليه أيضا وانما اعتل بالقدر ابليس حيث قال فيما أغويتني لازنين لم في الارض . واما آدم فقال (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فن أراد الله سعادته ألهمه أن يقول كما قال آدم عليه السلام او نحوه—ومن أراد شقاوته اعتل بعلة ابليس او نحوها فيكون كالاستجير من الرمضاء بالنار * ومثله مثل رجل طار الى داره شرارة نار فقال له العقلاء أطفئها لئلا تحرق المنزل فأخذ يقول من أين كانت . هدمه ربح ألقها وأنا لا ذنب لي في هذه النار فما زال يتعل بهذه العلل حتى انتشرت وانتشرت النار وما فيها . هذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير . ولا يردوها بالاستغفار والمعاذير . بل حاله أسوأ من زلات الذنب فعله وان كان الله^(١)

بخلاف الشرقة فإنه لا فعل له فيها والله سبحانه يوفقنا وإياكم وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه ولا تنال طاعته إلا بعمونه. ولا تترك مصيبته إلا بمصيته واقه أعلم

﴿السؤال السابعة﴾ فيمن يسط سجادة في الجامع ويصلي عليها هل مافله بدعة أم لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * أما الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك

فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين والأنصار ومن بعدهم من التابعين لم بأحسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض لا يتخذ أحدهم سجادة يختص بالصلاة عليها * وقد روى أن عبد الرحمن بن مهدى لما قدم المدينة بسط سجادة فأمر مالك بحبسها فقيل له إنه عبد الرحمن بن مهدى فقال أما علمت أن بسط السجادة في مسجدنا بدعة. وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري في حديث اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث— وفيه قال من اعتكف فليرجع إلى معتكفه فإني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين— وفي آخره فلقدرأيت يعني صبيحة إحدى وعشرين على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين. فهذا بين أن سجوده كان على الطين. وكان مسجده مسقوفا بجريد النخل ينزل منه المطر فكان مسجده من جنس الأرض. وربما وضعوا فيه الحصى كما في سنن أبي داود عن عبد الله بن الحارث قال سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن الحصى الذي كان في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فأصبحت الأرض مبتلة فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيسطه تحته فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ما أحسن هذا * وفي سنن أبي داود أيضا عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن شريك عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال أبو بدر أراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الحصاة تنأشد الذي يخرجها من المسجد. ولهذا في السنن والمسند عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة في وجهه * وفي لفظ في مسند أحمد قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع * وفي المسند أيضا عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يمسك أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة ناقة كلها سود الحدق فإن غلب أحدكم الشيطان فليمسح واحدة * وهذا كما في الصحيحين عن معيقب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوى

التراب حيث يسجد قال ان كنت فاعلا فواحدة * فهذا بين انهم كانوا يسجدون على التراب والحصى فكان احدهم يسوي يده موضع سجوده فكره لهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك البت وخص في المرة الواحدة للحاجة وأن تركها كان احسن * وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال كنا نعلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدنا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فمسجد عليه اخرجه صاحب الصحاح كالبخاري ومسلم واهل السنن وغيرهم * وفي هذا الحديث بيان أن احدهم انما كان يتقى شدة الحر بان يسطو ثوبه المتصل كازاره وردائه وقيمه فيسجد عليه * وهذا بين انهم لم يكونوا يصلون على سجاجدات بل ولا على حائل ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كما في سنن ابى داود والمسند عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال لم خلعت قالوا رأيناك خلعت فخلعت قال فان جبريل اتاني فأخبرني ان بهما خبثا فاذا أتى احدكم المسجد فليقلب نعليه فان رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما * ففي هذا بيان صلاتهم في نعالهم وان ذلك كان يفعله في المسجد اذ لم يكن يوطأ بهما على مفارش وأنه اذا رأى بنعليه اذى فانه يمسحهما بالارض ويصلي فيهما ولا يحتاج الى غسلهما ولا الى تزعمهما وقت الصلاة ووضع قدميه عليهما كما يفعله كثير من الناس * وبهذا كله جاءت السنة في الصحيحين والمسند عن ابى سلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنسا أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه قال نعم * وفي سنن أبى داود عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم فقد أمرنا بمخالفة ذلك اذ هم ينزعون الخفاف والنعال عند الصلاة ويأتون فيها يذكر عنهم بموسى عليه السلام حيث قيل له وقت المناجاة اطلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى * فنهينا عن التشبه بهم وأمرنا ان نعلي في خفافنا ونعالنا وان كان بهما اذى مسحناهما بالارض لما تقدم ولما روى أبو داود أيضا عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بنعليه الاذى فان التراب لهما طهور * وفي لفظ قال اذا وطئ الاذى بمحقفه فطهورهما التراب * وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

(١) كذا تركها بالاصلين ياض قد مراري لى الذي في ابى داود بعد ذكر الاسناد قوله لى يمشاه اه مصححه

وقد قيل حديث عائشة حديث حسن * وأما حديث أبي هريرة فلفظه الثاني من رواية محمد بن عجلان وقد خرج له البخاري في الشواهد ومسلم في المتابعات ووثقه غير واحد * واللفظ الاول لم يسم راويه لكن تعدده مع عدم التهمة وعدم الشذوذ يقتضى انه حسن أيضا وهذا أصح قولى العلماء ومع دلالة السنة عليه هو مقتضى الاعتبار فان هذا عمل يتكرر ملاقاته للنجاسة فاجزأ الازالة عنه بالجماد كالخارجين فانه يجرى فيهما الاستجمار بالأحجار كما توارت به السنة مع القدرة على الماء وقد أجمع المسلمون على جواز الاستجمار * يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كما في السنن لابن داود وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافيا ومتمتلا والحجة في الاتمال ظاهرة * وأما في الاحتفاء ففي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن السائب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفتح ووضع نعليه عن يساره * وكذلك في سنن أبي داود حديث أبي سعيد المتقدم قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه اذ خلع نعليه ووضعهما عن يساره * وتمايم الحديث يدل على انه كان في المسجد كما تقدم * وكذلك حديث ابن السائب فان أصله قد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر موسى وعيسى أخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم سعة فركم وعبد الله بن السائب حاضر لذلك فهذا كان في المسجد الحرام وقد وضع نعليه في المسجد مع العلم بان الناس يصلون ويطوفون بذلك الموضع فلو كان الاحتراز من نجاسة أسفل النعل مستحبا لكان النبي صلى الله عليه وسلم أحق الناس بفعل المستحب الذي فيه صيانة للمسجد * وأيضا ففي سنن أبي داود عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا ولا يجعلهما بين رجله أو يصل فيهما * وفيه أيضا عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره يكون عن يمين غيره الا ان لا يكون عن يساره أحد. وليضعهما بين رجله. وهذا الحديث قد قيل في استناده لين لكنه هو والحديث الاول قد اتفقا على ان يجعلهما بين رجله. ولو كان الاحتراز من ظن

نجاستهما مشروعا لم يكن كذلك وأيضا في الاول الصلاة فيهما وفي الثاني وضعمهما عن يساره اذا لم يكن هناك مصل. وما ذكر من كراهة وضعمهما عن يمينه أو عن يمين غيره لم يكن للاحتراز من النجاسة لكن من جهة الادب كما كره البصاق عن يمينه * وفي صحيح مسلم عن خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يُشكنا. وقد ظن طائفة ان هذه الزيادة في مسلم وليس كذلك * وسبب هذه الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض فتسخن جباههم وأكفهم وطلبوا منه ان يؤخر الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها ويبرد بها فلم يفعل وقد ظن بعض الفقهاء انهم طلبوا منه ان يسجدوا على ما يهيمهم من الحر من عمامة ونحوها فلم يفعل * وجعلوا ذلك حجة في وجوب سبائبة المصلي الجبهة. وهذه حجة ضعيفة لوجهين (أحدهما) انه تقدم حديث أنس المتفق على صحته وانهم كانوا اذا لم يستطع أحدهم ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه وسجد عليه. والسجود على ما يتصل بالانسان من كفه وذيله وطرف ازاره وردائه فيه النزاع المشهور وقال هشام عن الحسن البصري كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون ويديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي. وقد استشهد بذلك البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كفه وروى حديث أنس المتقدم قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدا منا الثوب من شدة الحر في مكان السجود *

واما ما يروي عن عبادة بن الصامت انه كان اذا قام الى الصلاة حسر العمامة عن جبهته * وعن نافع ان ابن عمر كان اذا سجد وعليه العمامة يرفعها حتى يضع جبهته بالارض رواه البيهقي * وروى أيضا عن علي رضي الله عنه قال اذا كان أحدكم يصلي فليحسر العمامة عن جبهته. فلا ريب ان هذا هو السنة عند الاختيار. وقد تقدم حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين وأنه رأى أثر الماء والطين على أنف النبي صلى الله عليه وسلم وأرنبته * وفي لفظ قال فضلي بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرنبته تصدق رؤياه وقد رواه البخاري بهذا اللفظ * وقال الحميدي يحتاج هذا الحديث ان لا تمسح الجبهة في الصلاة بل تمسح بعمدة الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رُئي في أرنبته وجبهته بعمدة ما صلى (قلت)

كره العلماء كاحد وغيره مسح الجبهة في الصلاة من التراب ونحوه الذي يَلْتَقِي بها في السجود وتنازعوا في مسحه بعد الصلاة على قواين هما روايتان من أحد كقولين الذين هما روايتان عن أحمد في مسح ماء الوضوء بالمدبل وفي ازالة خلوف فم الصائم بعد الزوال بالسواك ونحو ذلك مما هو من أثر العبادة • وعن ابى حميد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد مكن جبهته بالارض ويحافى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح • وعن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضنا جبهته وأثفه في سجوده رواه أحمد • فلاحاديث والآثار تدل على أنهم في حال الاختيار كانوا يباشرون الارض بالجباة وعند الحاجة للحجر ونحوه . يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب وعمامة وقلنسوة ولهذا كان أعدل الاقوال في هذه المسئلة انه يرخص في ذلك عند الحاجة ويكره السجود على العمامة ونحوها عند عدم الحاجة • وفي المسئلة نزاع وتفصيل وليس هذا موضعه

(الوجه الثاني) انه لو كان مطلوبهم منه السجود على الحائل لأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلا عنهم فقد ثبت عنه أنه كان يصلي على الخمرة فقالت ميمونة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم وأهل السنن الثلاثة أبو داود والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد في المسند ورواه الترمذي من حديث ابن عباس • وللفظ أبي داود كان يصلي وأناخذاه وأنا حائض وربما اصابني ثوبه اذا سجد وكان يصلي على الخمرة وفي صحيح مسلم والسنن الاربعة والمسند عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الخمرة من المسجد فقالت يا رسول الله اني حائض فقال ان حيضتك ليست في يدك • وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركبني على احدانا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدانا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض رواه أحمد والنسائي ولفظه فتبسطها وهي حائض فهذا صلاته على الخمرة وهي نسج ينسج من خوص كان يسجد عليه • وأيضا في الصحيحين عن انس بن مالك ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فلاصل لكم قال انس قمعت الى حصيد لنا قد اسود من طول ما لبس فتضحته بما • فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفت انا واليتيم من ورائه

والمعجوز من ورائنا فصل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف • وفي البخاري
وسنن أبي داود عن انس بن مالك قال قال رجل من الانصار يا رسول الله اني رجل ضنم وكان
ضنخا لا أستطيع أن أصلي معك وصنع له طعاما ودعاه الى بيته وقال صل حتى أراك كيف
تصلي فأقدي بك فنضحوا له طرف حصير لم يقام فصل ركعتين قيل لانس اكان يصلي فقال
لم أره صلى الا يومئذ • وفي سنن أبي داود عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يزور أم سليم فتدركه الصلاة أحيانا فيصلي على بساط لها وهو حصير تنضحه بالماء • ولمسلم
عن أبي سعيد الخدري أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرأيت يصلي على حصير
يسجد عليه • وفي الصحيحين عن أبي سلمة عن عائشة قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ورجلاي في قبلي فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي فاذا قام بسطتهما قالت والبيوت
يومئذ ليس فيها مصابيح • وعن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
وهي معترضة فيما بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنابة • وفي لفظ عن عراك عن
عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذي
ينامان عليه • وهذه الالفاظ كلها البخاري استدلوها بها في باب الصلاة على الفرش وذ كر اللفظ
الاخير مرسل لانه في معنى التفسير للسند أن عروة انما سمع من عائشة وهو أعلم بما سمع منها
ولا نزاع بين أهل العلم في جواز الصلاة والسجود على المفارش اذا كانت من جنس الارض
كالخزف والحصير ونحوه وانما تنازعوا في كراهة ذلك على ما ليس من جنس الارض كالأنطاع
للبسولة من جلود الأنعام كالبيسط والراشي المصبوغة من الصوف واكثر أهل العلم يرخصون
في ذلك أيضا وهو مذهب أهل الحديث كالشافعي وأحمد ومذهب أهل الكوفة كالإمام حنيفة وغيرهم
وقد استدلووا على جواز ذلك أيضا بحديث عائشة فان الفراش لم يكن من جنس الارض وانما كان من
أدم او صوف • وعن المنيرة بن شعبة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير وعلى الفروة
للمدبوغة رواه احمد وأبو داود من حديث أبي عون محمد بن عبد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن
المنيرة • قال ابو حاتم الرازي عبد الله بن سعيد مجهول • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على بساط رواه احمد وابن ماجه • وفي تاريخ البخاري عن أبي الدرداء قال ما أبالي لو صليت
على خمس • ^(١) واذا ثبت جواز الصلاة على ما يفرض بالسنة والاجماع علم ان النبي صلى الله عليه وسلم

لم يمتنع أن يتخذوا شيئاً يسجدون عليه يتقون به الحر ولكن طلبوا منه تأخير الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها فلم يجبههم وكان منهم من يتقى الحر إما بشيء منفصل عنه وإما بما يتصل به من طرف ثوبه (فان قيل) ففي حديث الحمزة حجة لمن يتخذ السجادة كما قد احتج بذلك بعضهم (قيل) الجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي على الخمرة دائماً أحياناً كما أنه كان إذا اشتد الحر يتقى بها الحر ونحو ذلك بدليل ما قد تقدم من حديث أبي سعيد أنه رأى أثر الماء والطين في جبهته وأنه فلم يكن في هذا حجة لمن يتخذ السجادة يصلي عليها دائماً (والثاني) قد ذكروا أنها كانت لموضع سجوده لم تكن بمنزلة السجادة التي تسع جميع بدنه كأنه كان يتقى بها الحر هكذا قال أهل التريب • قالوا الخمرة كالحصير الصغير تعمل من سف النخل وتنسج بالسيور والخيوط وهي قدر ما يوضع عليه الوجه والالف فإذا كبرت عن ذلك فهي حصير سميت بذلك لسترها الوجه والكمين من حر الأرض وبردها • وقيل لأنها تخمر وجه المصلي أي تستره • وقيل لأن خيوطها مستورة بسفها وقد قال بعضهم في حديث ابن عباس جاءت فارة فأخذت تجر القتيلة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعدا عليها فاحترقت منها مثل موضع درهم قال وهذا ظاهر في إطلاق الخمرة على الكبير من نوعها لكن هذا الحديث لا تعلم صحته والتمود عليها لا يدل على أنها طويلة بقدر ما يصلي عليها فلا يمرض ذلك ما ذكره

(الثالث) أن الخمرة لم تكن لاجل اتقاء النجاسة أو لاحتراز منها كما يعمل بذلك من يصلي على السجادة ويقول انه إنما يفعل ذلك للاحتراز من نجاسة المسجد أو نجاسة حصر المسجد وفرشه لكثرة دوس العامة عليه فانه قد ثبت انه كان يصلي في نعليه وانه صلى باصحابه في نعليه وهم في نعالهم وانه أمر بالصلاة في النعال لمخافة اليهود وانه أمر إذا كان بها اذى أن تدلك بالتراب ويصلي بها ومعلوم ان النعال تصيب الأرض وقد صرح في الحديث بانه يصلي فيها بعد ذلك لذلك وان اصابها اذى فن تكون هذه شريته وسنته كيف يستحب ان يحمل بينه وبين الأرض حائلاً لاجل النجاسة فان المراتب أربع (أما الغلاة) من الموسوسين فاتهم لا يصلون على الأرض ولا على ما يفرش للعامة على الأرض لكن على سجادة ونحوها وهؤلاء كيف يصلون في نعالهم وذلك أبعد من الصلاة على الأرض فان النعال قد لاقت الطريق التي مشوا فيها

واحتمل أن تلقى النجاسة بل قد يقوى ذلك في بعض المواضع فإذا كانوا لا يصلون على الأرض مباشرة لما بأقدامهم مع أن ذلك للوقوف الأصل فيه الطهارة ولا يلاقونه إلا وقت الصلاة فكيف بالتعال التي تكررت ملاقاتها للطرفات التي تنشئ فيها البهائم والآدميون وهي مظنة النجاسة ولهذا هؤلاء إذا صلوا على جنازة وضعوا أقدامهم على ظاهر النعال لئلا يكونوا حاملين للنجاسة ولا مباشرة لها * ومنهم من يتورع عن ذلك فإن في الصلاة على ما في أسفله نجاسة خلافا معروفا في فرش لاجدم مفروش على الأرض * وهذه المرتبة أبعد المراتب عن السنة (الثانية) أن يصلي على الحصى ونحوها دون الأرض وما يلاقيها (الثالثة) أن يصلي على الأرض ولا يصلي في النعل الذي تكرر ملاقاتها للطرفات فإن طهارة ما يتحرى الأرض^(١) قد يكون طاهرا واحتمال تنجيسه بعيد بخلاف أسفل النعل (الرابعة) أن يصلي في النملين وإذا وجد فيهما أذى دللهما بالتراب كما أمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فهذه المرتبة هي التي جاءت بها السنة * فلم أن من كانت سنته هي هذه المرتبة الرابعة امتنع أن يستحب أن يحمل بينه وبين الأرض حائل من سجادة وغيرها لاجل الاحتراز من النجاسة. فلا يجوز حمل حديث الخثرة على أنه وضعا لاقاء النجاسة فبطل استدلالهم بها على ذلك. وأما إذا كانت لاقاء الحرف هذا يستعمل إذا احتيج إليه لذلك وإذا استغنى عنه لم يفعل *

(الرابع) أن الخثرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها الصحابة ولم يكن كل منهم يتخذ له خثرة بل كانوا يسجدون على التراب والحصى كما تقدم ولو كان ذلك مستحبا أو سنة لفعلوه ولا مرم به فلم أنه كان رخصة لأجل الحاجة إلى ما يدفع الأذى عن المصلي وهم كانوا يدفعون الأذى بثيابهم ونحوها ومن المعلوم أن الصحابة في عهده وبعده أفضل منا وأتبع للسنة وأطوع لأمره فلو كان المقصود بذلك ما يقصده متخذو السجادات لكان الصحابة يفعلون ذلك *

﴿الوجه الخامس﴾ أن المسجد لم يكن مفروشا بل كان ترابا وحصى وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الحصى وفرش أمرأته ونحو ذلك ولم يصل هناك لاعلى خثرة ولا

(١) كذا بالاصلين والمراد ظاهر وهو الفرق بين الأرض والنعل بأن الأرض أقرب إلى الطهارة واحتمال تنجيسها بعيد بخلاف أسفل النعل فإنه بالعكس إلا أن في العبارة شبه زيادة أو تحريف والله أعلم اهـ مصححه

سجادة ولا غيرها (فان قيل) في حديث ميمونة وعائشة ما يقتضي انه كان يصلي على الحجر في بيته فانه قال ناوليني الحجر من المسجد. وأيضا في حديث ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك (قيل) من اتخذ السجادة لغيرها على حصر المسجد لم يكن له في هذا الفعل حجة في السنة بل كانت البدعة في ذلك منكرا من وجوه (أحدها) ان هؤلاء يتقوا أحدا من يصلي على الأرض حذرا أن تكون نجسة مع ان الصلاة على الأرض سنة ثابتة بالنقل المتواتر فقد قال صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فسنده مسجده وطهوره. — ولا يشرع اتقاء الصلاة عليها لاجل هذا بل قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر قال كانت الكلاب تقبل وتدير في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك أو كما قال. وفي سنن أبي داود تبول وتقبل وتدير ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك * وهذا الحديث احتج به من رأى أن النجاسة اذا أصابت الأرض فإنها تطهر بالشمس والريح ونحو ذلك كما هو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مذهب أبي حنيفة — واحتجوا أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك التل التلجس بالأرض وجعل التراب لها طهورا فاذا كان طهورا في إزالة النجاسة عن غيره فلا يكون طهورا في إزالة النجاسة عن نفسه بطريق الأولى * وهذا القول قد يقول به من لا يقول ان النجاسة تطهر بالاستحالة فان أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد تطهر بذلك مع قول هؤلاء إن النجاسة لا تطهر بالاستحالة. — وأما من قال ان النجاسة تطهر بالاستحالة كما هو إحدى الروايتين عن أحمد وأحد القولين في مذهب مالك وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وغيرهم فالأمر على قول هؤلاء اظهر فانهم يقولون ان الروث النجس اذا صار رمادا ونحوه فهو طاهر وما يقع في الملائحة من دم وميتة ونحوهما اذا صار ملحافو طاهرا. وقد اتفقوا جميعهم أن الحجر اذا استحالت بفعل الله سبحانه فصارت خلا طهرت. وثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة فسائر الاعيان اذا انقلبت يقيسونها على الحجر المنقلبة. ومن فرق بينهما يستدريان الحجر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة لان العصير كان طاهرا فلما استحلت خرا نجس فاذا استحلت خلا طهر * وهذا قول ضعيف فان جميع النجاسات انما نجست ايضا بالاستحالة فان الطعام والشراب يتناوله الحيوان طاهرا في حال الحياة ثم يموت فينجس وكذلك الخنزير

والكلب والسباع ايضا عند من يقول بنجاستها انما خلقت من الماء والتراب الطاهرين -
وايضا فان هذا الخلل والملح ونحوهما أعيان طيبة طاهرة داخلة في قوله تعالى (ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فلم يحرم النجس لما ان يقول انه حرما لكونها داخلة في
النصوص او لكونها في معنى الداخلة فيه فكلا الامرين متنف فان النص لا يشاؤها ومعنى
النص الذي هو الخبث متنف فيها ولكن كان اصلها نجسا وهذا لا يضر فان الله يخرج الطيب
من الخبيث ويخرج الخبيث من الطيب . ولا ريب ان هذا القول اقوى في الحجة نصا وقياسا
وعلى ما تقدم ذكره . يبنى طهارة المقابر فان القائلين بنجاسة المقبرة المتينة يقولون انه خالط
التراب صديد الموتى ونحوه واستحال عن ذلك فينجسونه - وأما على قول الاستحالة وغيره من
الاقوال فلا يكون التراب نجسا وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من أن مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان حائطا لبني النجار وكان فيه قبور المشركين وخرب فأمر النبي صلى
الله عليه وسلم بالقبور فنبتت وبالنخل قطعت وبالخرب فسويت وجعل قبلة المسجد^(١)
فهذا كان مقبرة للمشركين ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بنبتهم لم يأمر بتقل التراب
الذي لا قام وغيره من تراب المقبرة ولا أمر بالاحتراز من العذرة وليس هذا موضع بسط هذه
المسئلة بل لكن الغرض التنبيه على أن ما عليه أكثر أهل الوسواس من توقي الأرض وتنجيسها باطل
بالنص وان كان بعضه فيه نزاع وبعضه باطل بالاجماع أو غيره من الأدلة الشرعية (الوجه الثاني)
أن هؤلاء يفترض أحدهم السجادة على مصليات المسلمين من الحصر والبسط ونحو ذلك مما
يفرش في المساجد فيزدادون بدعة على بدعتهم . وهذا الامر لم يفعله أحد من السلف ولم يقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون شبهة لم فضلا عن أن يكون دليلا بل يطلون أن هذه
الحصر يطؤها عامة الناس ولعل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه بعض الاوقات بالصبى
او غيره على بعض حصر المسجد او رأى عليه شيئا من ذرق الحمام او غيره فيصير ذلك حجة
في الوسواس . وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه وهناك من الحمام ما ليس بغيره ويعر بالمطاف من الخلق ما لا يمر

(١) يابى بالاصلين ولعل المتروك قوله قطع النخل كما يدل عليه قوله في الصحيح فصفوا النخل قبلة

بمسجد من المساجد فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها أقوى، ثم إنه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه يصلون هناك على حائل ولا يستحب ذلك فلو كان هذا مستحبا كما زعمه هؤلاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه متفقين على ترك المستحب الأفضل ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملا من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه فإن هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والاجماع - وإيضاحا قد كانوا يطؤون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعالهم وخفافهم ويصلون فيه مع قيام هذا الاحتمال ولم يستحب لهم هذا الاحتراز الذي ابتدعه هؤلاء فلم يخطئوا في ذلك * وقد يفرقون بينهما بأن يقولوا الأرض تطهر بالشمس والريح والاستحالة دون الحصر فيقال هذا إذا كان حقا فاما هو من النجاسة الخفيفة * وذلك يظهر بالوجه الثالث وهو أن النجاسة لا يستحب البحث عما لم يظهر منها ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر لاحتمال وجوده فإن كان قد قال طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يستحب الاحتراز عن المشكوك فيه مطلقا فهو قول ضعيف. وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر به وهو صاحب له بمكان فسقط على صاحبه ماء من ميزاب فنأدى صاحبه يا صاحب الميزاب أماؤك طاهر أم نجس فقال له عمر يا صاحب الميزاب لا تخبره فإن هذا ليس عليه فهمي عمر عن إخباره لأنه تكلف من السؤال ما لم يؤمر به * وهذا قد ينيبني على أصل وهو أن النجاسة انما يثبت حكمها مع العلم فلو صلى ويبدنه أو ثيابه بنجاسة ولم يعلم بها إلا بعد الصلاة لم تجب عليه الاعادة في أصح قول العلماء وهو مذهب مالك وغيره وأحمد في أقوى الروايتين وسواء كان علمها ثم نسيها أو جهلها ابتداء لما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثيابه ثم خلعها في أثناء الصلاة لما أخبره جبريل أن بهما أذى ومضى في صلاته ولم يستأنفها مع كون ذلك موجودا في أول الصلاة لكن لم يعلم به فتكلفه للخلع في أثناءها مع أنه لو لا الحاجة لكان عبثا أو مكروها^(١) يدل على ما مورد به من اجتناب النجاسة مع العلم ومظنة^(٢)

تدل على الغفوة عنها في حال عدم العلم بها * وقد روى ابوداود أيضا عن أم جندب العاصرية أنها سألت عائشة عن دم الحيض يصيب الثوب فقالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا شمارنا وقد ألقينا فوقه كساء فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء

قلبه ثم خرج فصلى العداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليها فبحث بها إلى مصرورة في يد غلام فقال اغسل هذا وأجفيا وأرسل بها إلى قدعوت بقصمى قسلسها ثم أجففتها فأحرثها^(١) إليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه • وفي هذا الحديث لم يأمر المؤمنين بالاعادة ولا ذكر لهم أنه بعيد وأن عليه الاعادة ولا ذكرت ذلك عائشة وظاهر هذا أنه لم يعد ولأن النجاسة من باب المنى عنه في الصلاة وباب المنى عنه معفو عن الخطي والناسي كما قال في دعاء الرسول والمؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة أن الله استجاب هذا الدعاء • ولأن الأدلة الشرعية دلت على أن الكلام ونحوه من مبطلات الصلاة يعني فيها عن الناسي والجاهل وهو قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين — وقد دل على ذلك حديث ذي الدين ونحوه وحديث معاوية بن الحكم السلمي لما شئت العاطس في الصلاة وحديث ابن مسعود المتفق عليه في التشهد لما كانوا يقولون أولا السلام على الله قبل عباده فنهاهم عن ذلك وقال إن الله هو السلام وأمرهم بالتشهد المشهور ولم يأمرهم بالاعادة • وكذلك حديث الأعرابي الذي قال في دعائه اللهم ارحمني وارحم محمدًا ولا ترحم معنا أحدا وامثال ذلك • فهذا ونحوه مما يبين أن الأمور المنهى عنها في الصلاة وغيرها يعني فيها عن الناسي والخطي ونحوهما من هذا الباب • وإذا كان كذلك فإذا لم يكن عالما بالنجاسة صحت صلاته باطنا وظاهرا فلا حاجة به حينئذ عن السؤال عن أشياء إن أبدت ساءته قد عفا الله عنها • وهو لا قد يبلغ الحال بأحدهم إلى أن يكره الصلاة إلا على سجادة بل قد جعل الصلاة على غيرها محرما فيمتنع منه امتناعه من المحرم • وهذا فيه مشابة لاهل الكتاب الذين كانوا لا يصلون إلا في مساجدهم • فإن الذي لا يصلى إلا على ما يصنع للصلاة من المفارش شبيه بالذي لا يصلى إلا فيما يصنع للصلاة من الأماكن — وأيضا فقد يجعلون ذلك من شعار أهل الدين فيعدون ترك ذلك من قلة الدين ومن قلة الاعتناء بأمر الصلاة فيجعلون ما ابتدعوه من الهدى الذي ما أنزل به من سلطان أكل من هدي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه • وربما يظهر أحدهم بوضع السجادة على منكبه وإظهار المسابح في يده وجعله من شعار الدين والصلاة وقد

علم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكن هذا شعارهم وكانوا يسبحون
ويستقدون على أصابعهم كما جاء في الحديث اعتقدن بالأصابع فأتين مسؤولات مستنطقات وربما
عقد أحدهم التيسيح بحصى أو نوى. والتيسيح بالساج من الناس كرهه ومنهم من رخص فيه
لكن لم يقل أحد أن التيسيح به أفضل من التيسيح بالأصابع وغيرها وإذا كان هذا مستحبا
يظهر مقصد اظهار ذلك والتميز به على الناس مذهبهم فإنه ان لم يكن رياء فهو تشبه بأهل الرياء
اذ كثير ممن يصنع هذا يظهر منه الرياء ولو كان رياء باسر مشروع لكانت إحدى المصيبتين
لكنه رياء ليس مشروعا وقد قال تعالى (ليلوكم أيكم أحسن عملا) قال الفضيل بن عياض
رضي الله عنه أخلصه وأصوبه. قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه. قال ان العمل اذا كان خالصا
ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا. والخالص
أن يكون لله. والصواب أن يكون على السنة. وهذا الذي قاله الفضيل متفق عليه بين المسلمين
فانه لا بد له في العمل أن يكون مشروعا مأمورا به وهو العمل الصالح. ولا بد أن يقصد به وجه
الله كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل
لاحد فيه شيئا. ومنه قوله تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة
ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا) * وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى انا أغنى الشركاء عن الشرك. من عمل عملا
أشرك فيه غيري فأتني منه برىء وهو كله للذي أشرك به * وفي السنن عن الرباض بن سارية
قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب
فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فاذا تمهد البنا فقال أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه
من يش منكم فيسرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بهدًى
تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة * وفي
الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحدث في أمرنا ما ليس منه
فهو رد— وفي لفظ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد * وفي صحيح مسلم عن جابر ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته ان أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد
 وشرا الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة • وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم مفارش الى
 المسجد يوم الجمعة أو غير هاقبل ذهابهم الى المسجد فهذا منهي عنه باتفاق المسلمين بل محرم
 وهل تصح صلاته على ذلك المفروش فيه قولان للعلماء لانه غصب بقعة في المسجد بفرض ذلك
 المفروش فيها ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه الى المسجد أن يصلي في ذلك المكان
 ومن صلى في بقعة من المسجد مع منع غيره أن يصلي فيها قبل هو كالصلاة في الأرض المنصوبة
 على وجهين • وفي الصلاة في الأرض المنصوبة قولان للعلماء • وهذا مستند من كره الصلاة في
 المقاصير التي تمنع الصلاة فيها عموم الناس • والمشروع في المسجد أن الناس يتنزهوا في الصف الاول
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها • قالوا وكيف تصف
 الملائكة عند ربها قال يتنزهوا في الصف الاول فالاول ويتراصون في الصف • وفي الصحيحين
 عنه أنه قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو
 يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه • والمأمور به أن يسبق الرجل نفسه الى المسجد فإذا قدم
 المفروش وتأخر هو فقد خالف الشريعة من وجهين • من وجه تأخره وهو مأمور بالتقدم • ومن
 جهة غصبه لطائفة من المسجد ومنعه السابقين الى المسجد أن يصلا فيه وأن يتموا الصف
 الاول فالاول ثم انه يتخطى الناس اذا حضروا • وفي الحديث الذي يتخطى رقاب الناس يتخذ
 جسرا الى جهنم — وقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل اجلس فقد آذيت • ثم اذا فرش هذا فهل
 لمن سبق الى المسجد ان يرفع ذلك ويصلي موضعه فيه قولان (أحدهما) ليس له ذلك لانه تصرف
 في ملك الغير بغير اذنه (والثاني) وهو الصحيح أن لغيره رفعه والصلاة مكانه لان هذا السابق
 يستحق الصلاة في ذلك الصف المتقدم وهو مأمور بذلك أيضا وهو لا يتمكن من فصل هذا
 المأمور واستيفاء هذا الحق الا برفع ذلك المفروش • وما لا يتم المأمور الا به فهو مأمور به
 وأيضا فذلك المفروش ومنه هناك على وجه الغصب وذلك منكرو وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليساه فان لم يستطع فليقلبه
 وذلك أضنف الايمان لكن ينبغي ان يراعى في ذلك أن لا يؤول الى منكرا أعظم منه والله
 تعالى أعلم والحمد لله وحده •

﴿السؤال الثامنة﴾ في أقوام يؤخرون صلاة الفجر الى بعد طلوع الشمس فتكون لهم أشغال كالزراعة والحراث والجنازة وغير ذلك فهل لهم ان يؤخروا الصلاة الى غير وقتها ثم يقضوها
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز لاحد ان يؤخر صلاة النهار الى الليل ولا يؤخر صلاة الليل الى النهار
 لشغل من الأشغال لا لحصد ولا لحراث ولا لصناعة ولا لتبريد ذلك ولا لجنازة ولا نجاسة بل المسلمون
 كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر في النهار ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس
 ولا يترك ذلك لصناعة من الصناعات ومن أخرها لصناعة حتى تئيب الشمس وجبت عقوبته
 بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب والزم ان يصلي في الوقت ألزم بذلك
 وإن قال لا أصلي الا بعد غروب الشمس فإنه يقتل * وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله * وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه
 وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله * وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب
 انه قال إن الله حقا بالليل لا يقبله بالنهار وحقا بالنهار لا يقبله بالليل والنبي صلى الله عليه وسلم أخر
 صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار وصلاتها بعد المنرب فأمر الله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلاة الوسطى * وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة
 الوسطى صلاة العصر فلماذا قال جمهور العلماء ان ذلك التأخير منسوخ بهذه الآية فلا يجوزون
 تأخير الصلاة حال القتال بل اوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال. وهذا مذهب مالك
 والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وعن أحمد رواية أخرى انه يتخير حال القتال بين الصلاة وبين
 التأخير. ومذهب أبي حنيفة يشتمل بالقتال ويصلي بعد الوقت. وأما تأخير الصلاة لتبريد الجهاد
 كصناعة أو زراعة أو صيد أو عمل من الاعمال ونحو ذلك فلا يجوز له أحد من العلماء بل قد
 قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) قال طائفة من السلف هم الذين
 يؤخرونها عن وقتها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به وان صلاها في الوقت.
 فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء فان العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل الى النهار
 وتأخير صلاة النهار الى الليل بمنزلة تأخير صيام شهر رمضان الى شوال فن قال أصلي الظهر
 والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال أفطر شهر رمضان وأصوم شوال وانما يمدد
 بالتأخير التأثم والناسي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا

ذكرها فان ذلك وقتها لا كفارة لها الا ذلك • ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك بل يصلى في الوقت بحسب حاله فان كان محدثاً وقد عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله تيمم وصلى • وكذلك الجنب يتيمم ويصلى اذا عدم الماء وخاف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد • وكذلك العريان يصلى في الوقت عرياناً ولا يؤخر الصلاة حتى يصلى بعد الوقت في ثيابه • وكذلك اذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها فيصلى في الوقت بحسب حاله • وهكذا المريض يصلى على حسب حاله في الوقت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صلى قائماً فان لم تستطع قاعداً فان لم تستطع فلي جنب فالمرضى باتفاق العلماء يصلى في الوقت قاعداً أو على جنب اذا كان القيام يزيد في مرضه ولا يصلى بعد خروج الوقت قائماً • وهذا كله لان فعل الصلاة في وقتها فرض والوقت اوكد فرائض الصلاة كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته ليس لاحد أن يؤخره عن وقته ولكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر بمرقة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باتفاق المسلمين • وكذلك يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض ونحو ذلك من الأعذار • واما تأخير صلاة النهار الى الليل وتأخير صلاة الليل الى النهار فلا يجوز لمرض ولا لسفر ولا لشغل ولا لصناعة باتفاق العلماء بل قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه الجمع بين صلاتين من غير عذر من الكبار لكن المسافر يصلى ركعتين ليس عليه أن يصلى اربعا بل الركتان تجزئى المسافر في سفر القصر باتفاق العلماء • ومن قال إنه يجب على كل مسافر أن يصلى اربعا فهو بمنزلة من قال إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان وكلاهما ضلال مخالف لاجماع المسلمين يستتاب قائله فان تاب والا قتل والمسلمون متفقون على ان المسافر اذا صلى الرباعية ركعتين والفجر ركعتين والمغرب ثلاثاً وأفطر شهر رمضان وقضاه أجزاء ذلك • وأما من صام في السفر شهر رمضان أو صلى اربعا فقيه نزاع مشهور بين العلماء منهم من قال لا يجزئه ذلك فالمرضى له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين • وهذا مما يبين أن المحافظة على الصلاة في وقتها اوكد من الصوم في وقته قال تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات) قال طائفة من السلف إضاعتها تأخيرها عن وقتها ولو تركوها لكانوا كفاراً وقال النبي صلى الله عليه

وسلم سيكون بعدى أسراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة ولهذا اتفق العلماء على أن الرجل إذا كان عريانا مثل أن تنكسر بهم السفينة أو تسلبه القطع ثيابه فإنه يصلي في الوقت عريانا. والمسافر إذا عدم الماء يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق العلماء وإن كان يجد الماء بعد الوقت. وكذلك الجنب والمسافر إذا عدم الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم. وكذلك إذا كان البرد شديدا يخاف أن اغتسل أن يعرض فإنه يتيمم ويصلي في الوقت ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باغتسال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فأمسسه بتركه فإن ذلك خير. وكل ما يباح بالماء يباح بالتيمم فاذا تيمم لصلاة فريضة قرأ القرآن داخل الصلاة وخارجها وإن كان جنبا. ومن امتنع عن الصلاة بالتيمم فإنه من جنس اليهود والنصارى فإن التيمم لامة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح فضلت على الناس بثلاث. جعلت صفوفا كصفوف الملائكة وجعلت لي الأرض مسجدا وجعلت تربتها طهورا وأحلت لي القنائم ولم تحل لاحد قبلي — وفي لفظ جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فنهده مسجده وطهوره * وإذا كان عليه نجاسة وليس عنده ما يزيلها به صلى في الوقت وعليه النجاسة كما صلى عمر بن الخطاب وجرحه يشب دما ولم يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت * ومن لم يجد إلا ثوبا نجسا قليل يصلي عريانا. وقيل يصلي فيه ويميد. وقيل يصلي فيه ولا يميد وهذا أصح أقوال العلماء فإن الله لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين إلا إذا لم يفعل الواجب الذي يقدر عليه في المرة الأولى مثل أن يصلي بلا طمأنينة فقلبه أن يميد الصلاة كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ولم يطمئن أن يميد الصلاة وقال ارجع فصل فانك لم تصل وكذلك من نسي الطهارة وصلى بلا وضوء فقلبه أن يميد كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من توضأ وترك لمة من قدمه لم يمسه الماء أن يميد الوضوء والصلاة. فأما من يفعل ما أمر به بحسب قدرته فقد قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومن كان مستيقظا في أول الوقت والماء بعيد منه لا يدركه إلا بعد الوقت فإنه يصلي في الوقت بالتيمم باتفاق العلماء. وكذلك إذا كان البرد شديدا ويضره الماء البارد ولا يمكنه الذهاب إلى الحمام أو تسخين الماء حتى يخرج الوقت فإنه يصلي في الوقت بالتيمم. والمرأة

والرجل في ذلك سواء، فإذا كانا جنين ولم يمكنهما الاغتسال حتى يخرج الوقت فأنهما يصليان في الوقت بالتيمم. والمرأة الحائض إذا انقطع دمها في الوقت ولم يمكنها الاغتسال إلا بعد خروج الوقت تيممت وصلت في الوقت. ومن ظن أن الصلاة بعد خروج الوقت بالماء خير من الصلاة في الوقت بالتيمم فهو ضال جاهل. وإذا استيقظ آخر وقت الفجر فإذا اغتسل طلعت الشمس فجمهور العلماء هنا يقولون يقتل ويصلي بعد طلوع الشمس وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأحد القولين في مذهب مالك وقال في القول الآخر بل يتيم أيضا هنا ويصلي قبل طلوع الشمس كما تقدم في تلك المسائل لأن الصلاة في الوقت بالتيمم خير من الصلاة بعده بالنسبة. والصحيح قول الجمهور لأن الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها. فالوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ وما قبل ذلك لم يكن وقتا في حقه. وإذا كان كذلك فإذا استيقظ قبل طلوع الشمس فلم يمكنه الاغتسال والصلاة إلا بعد طلوعها فقد صلى الصلاة في وقتها ولم يفوتها بخلاف من استيقظ في أول الوقت فإن الوقت في حقه قبل طلوع الشمس فليس له أن يفوت الصلاة. وكذلك من نسي صلاة وذكرها فانه حينئذ يقتل ويصلي في أي وقت كان وهذا هو الوقت في حقه فإذا لم يستيقظ إلا بعد طلوع الشمس كما استيقظ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما ناموا عن الصلاة عام خيبر فانه يصلي بالطهارة الكاملة وإن أخرها إلى حين الزوال فإذا قدر أنه كان جنباً فانه يدخل الحمام ويغتسل وإن أخرها إلى فوت الزوال ولا يصلي هنا بالتيمم ويستحب له أن ينتقل عن المكان الذي نام فيه كما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن المكان الذي ناموا فيه وقال هذا مكان حضرنا فيه الشياطين وقد نص على ذلك أحمد وغيره. وإن صلى فيه جازت صلاته (فإن قيل) هذا يسمى قضاء أو أداء (قيل) الفرق بين اللفظين هو فرق اصطلاحى لا أصل له في كلام الله ورسوله فإن الله تعالى سمي فعل العبادة في وقتها قضاء كما قال في الجملة (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) وقال تعالى (فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) مع أن هذين يغلان في الوقت. والقضاء هو في لغة العرب الإكمال كما قال تعالى (فقضاهن سبع سموات) أي أكملهن وأتمهن. فن فعل العبادة كاملة قد قضاها وإن فعلها في وقتها وقد اتفق العلماء فيما أعلم على أنه لو اعتقد بقاء وقت الصلاة

فتوابعها اداء ثم تبين انه صلى بعد خروج الوقت صحت صلاته - ولو اعتقد دخوجه فتوابعها قضاء
ثم تبين له بقاء الوقت أجزاءه صلاته . وكل من فعل العبادة في الوقت الذي أمر به أجزأته صلاته
سواء نواها اداء أو قضاء . والجملة تصح سواء نواها اداء أو قضاء . وأراد القضاء المذكور في القرآن
والنائب والثاني اذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صليا في الوقت للمشروع لتبهما فن سمي
ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في لنته أن القضاء فعل العبادة بعد خروج الوقت المقدر شرعا
للمعوم فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع . وبالجملة فليس لاحد قط شغل يسقط عنه فعل الصلاة
في وقتها بحيث يؤخر صلاة النهار الى الليل وصلاة الليل الى النهار بل لابد من فعلها في الوقت
لكن يصلي بحسب حاله فما قدر عليه من فرائضها فعله وما عجز عنه سقط عنه ولكن يجوز
للمعذر الجمع بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل عند أكثر العلماء . فيجوز الجمع للمسافر اذا جده به
السير عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ولا يجوز في الرواية الاخرى عنه
وهو قول أبي حنيفة . وفعل الصلاة في وقتها أولى من الجمع اذا لم يكن عليه حرج بخلاف القصر
فان صلاته ركعتين أفضل من صلاة أربع عند جماهير العلماء . فلو صلى المسافر اربعاً قبل تجزئته
صلاته على قولين والنبى صلى الله عليه وسلم كان في جميع أسفاره يصلي ركعتين ولم يصل في
السير اربعاً قط ولا أبو بكر ولا عمر .

وأما الجمع فاما كان يجمع بمضى الاوقات اذا جده به السير وكان له عذر شرعى كما جمع
بعرفة ومزدلفة وكان يجمع في غزوة تبوك أحيانا . كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر الى
المصر ثم صلاهما جميعا وهذا ثابت في الصحيح . وأما اذا ارتحل بعد الزوال فقد روى انه كان
صلى الظهر والمصر جميعا كما جمع بينهما بعرفة وهذا معروف في السنن . وهذا اذا كان لا ينزل
الى وقت المغرب كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس . وأما اذا كان ينزل وقت العصر
فانه يصلها في وقتها فليس القصر كالجمع بل القصر سنة رتبة . وأما الجمع فانه رخصة عارضة .
ومن يسوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال
علماء المسلمين فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما والعلماء اتفقوا على ان
أحدهما سنة واختلفوا في وجوبه وتنازعوا في جواز الآخر فأين هذا من هذا . وأوسع المذاهب
في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد فانه نص على انه يجوز الجمع للحرج والشغل

بحديث روى في ذلك قال القاضي أبو يعلى وغيره من اصحابه يعني اذا كان هناك شغل يبيع له ترك الجمعة والجماعة جازله الجمع • ويمحوز عنده وعند مالك وطائفة من أصحاب الشافعي الجمع للمرض ويمحوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والمساء وفي صلاة النهار نزاع بينهما • ويمحوز في ظاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك • ويمحوز للمرض ان تجمع اذا كان يشق عليها غسل الثوب في كل صلاة نص عليه احمد • وتنازع العلماء في الجمع والقصر هل يقتصر الى نية فقال جمهورهم لا يقتصر الى نية وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد القولين في مذهب احمد وعليه تدل نصوصه وأصوله • وقال الشافعي وطائفة من أصحاب احمد انه يقتصر الى نية • وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم

المسئلة التاسعة • فيما يجب له الطهارة في التسل والوضوء • وذلك واجب للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع فرضها وتلقاها • واختلف في الطواف ومس المصحف • واختلف أيضا في سجود التلاوة وصلاة الجنائز هل تدخل في مسمى الصلاة التي تجب لها الطهارة • وأما الاعتكاف فما علمت أحدا قال انه يجب له الوضوء وكذلك الذكر والدعاء فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بذلك • وأما القراءة ففيها خلاف شاذ • فذهب الاربعة تجب الطهارة لهذا كله الا الطواف مع الحدث الاصفر فقد قيل فيه نزاع • والاربعة أيضا لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ولا اللبث في المسجد اذا لم يكن على وضوء وتنازعوا في قراءة الحائض وفي قراءة الشيء اليسير • وفي هذا نزاع في مذهب الامام أحمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا الموضع • ومذهب أهل الظاهر يحوز للجنب أن يقرأ القرآن واللبث في المسجد هذا مذهب داود وأصحابه وابن حزم وهذا منقول عن بعض السلف • وأما مذهبهم فيما تجب له الطهارة فان الذي ذكره ابن حزم انها لا تجب الا لصلاة هي ركعتان أو ركعة التور أو ركعة في الخوف أو صلاة الجنائز ولا تجب عنده الطهارة لسجدي السهو فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف • قال لان هذه الافعال خير مندوب اليها فن ادعى منع هؤلاء منها فعليه الدليل • وأما الطواف فلا يحوز للحائض بالنص والاجماع • واما الحدث ففيه نزاع بين السلف وقد ذكر عبد الله ابن الامام أحمد في المناسك بأسناده عن النخعي وحامد

ابن أبي سليمان انه يجوز الطواف مع الحدث الا صغر وقد قيل ان هذا قول الحنفية أو بعضهم وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الامة لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض وهو قول في مذهب أحمد . وظاهر مذهبه كذهب مالك والشافعي أنه ركن فيه * والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو أن من المصحف لا يجوز للمحدث ولا يجوز له صلاة الجنابة ويجوز له سجود التلاوة فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة * وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلاً خاصاً عن الصحابة لكن اذا جاز سجود التلاوة مع الحدث فالطواف أولى كما قاله من قاله من التابعين * قال البخاري في باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . - ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء * قال ابن بطال في شرح البخاري الصواب اثبات غير لان المعروف عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء * ذكر ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر . حدثنا زكريا بن أبي زائدة . حدثنا أبو الحسن يعني عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه نسيه عن سعيد بن جبير قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ * وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة على غير وضوء قال يسجد حيث كان وجهه * قال ابن المنذر واختلفوا في الحائض تسمع السجدة فقال عطاء وأبو قلابة والزهرى وسعيد بن جبير والحسن البصري وإبراهيم وقتادة ليس عليها ان تسجد وبه قال مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقد رويناه عن عثمان بن عفان قال تومي برأسها . وبه قال سعيد بن المسيب قال تومي وتقول لك سجدت وقال ابن المنذر (ذكر من سمع السجدة وهو على غير وضوء) قال أبو بكر واختلفوا في ذلك . فقالت طائفة يتوضأ ويسجد هكذا قال النخعي وسفيان الثوري وإسحق وأصحاب الرأي . وقد رويناه عن النخعي قولاً ثالثاً أنه يتيم ويسجد وروينا عن الشعبي قولاً ثالثاً أنه يسجد حيث كان وجهه . وقال ابن حزم وقد روى عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب تومي الحائض بالسجود وقال سعيد وتقول رب لك سجدت وعن الشعبي جواز سجود التلاوة الي غير القبلة (وأما صلاة الجنابة) فقد قال البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على الجنابة . وقال صلوا على صاحبكم . وقال صلوا على التجاشي سبأها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسليم . قال وكان ابن عمر

لا يصلي الا طاهراً ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ويرفع يديه * قال ابن بطال عرض البخاري للرد على الشعبي فانه اجاز الصلاة على الجنائز بغير طهارة قال لانها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود والفقهاء يجمعون من السلف والخلف على خلاف قوله فلا يلتفت الى شذوذه وأجمعوا أنها لا تصلي الا الى القبلة ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت الى غير القبلة (قال) واحتجاج البخاري في هذا الباب حسن (قلت) فالنزاع في سجود التلاوة وفي صلاة الجنائز - قيل هما جميعا ليسا صلاة كما قال الشعبي ومن واقفه - وقيل هما جميعا صلاة تجب لهما الطهارة * والمأثور عن الصحابة وهو الذي تدل عليه النصوص والقياس الفرق بين الجنائز والسجود المجرد سجود التلاوة والشكر. وذلك لانه قد ثبت بالنص لا صلاة الا بطهور كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ * وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غول * وهذا قد دل عليه القرآن بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق الآية) وقد حرم الصلاة مع الجنابة والسكر في قوله (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وثبت أيضاً أن الطهارة لا تجب لنغير الصلاة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن جريح ثنا سعيد بن الحرث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الغلاء فقرأ له طعام فأكل ولم يس ماء. قال ابن جريح وزادني عمرو بن دينار عن سعيد بن الحرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له انك لم تتوضأ قال ما اردت صلاة فأتوضأ قال عمرو سمعته من سعيد بن الحرث * والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً فانه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا باسناد صحيح ولا ضيف انه أمر بالوضوء للطواف مع العلم بانه قد حج معه خلائق عظيمة وقد اعتمر عمراً متعددة والناس يسمعون منه فلو كان الوضوء فرضاً للطواف لبينه النبي صلى الله عليه وسلم بياناً عاماً ولو بينه لنقل ذلك المسلمون عنه ولم يملوه ولكن ثبت في الصحيح انه لما طاف توضأ. وهذا وحده لا يدل على الوجوب فانه قد كان يتوضأ لكل صلاة وقد قال إني كرهت ان أذكر الله الا على طهر فيقيم لرد السلام. وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما خرج من الغلاء وأكل وهو محدث قيل له ألا تتوضأ قال ما أردت صلاة فأتوضأ * يدل على

انه لم يجب عليه الوضوء الا اذا اراد صلاة وان وضوءه لما سوى ذلك مستحب ليس بواجب *
وقوله صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ ليس انكاراً للوضوء لتبطل الصلاة لكن انكار
لايجاب الوضوء لتبطل الصلاة فان بعض الحاضرين قاله ألا تتوضأ فكان هذا القائل ظن
وجوب الوضوء للاكل فقال صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ فينبى له أنه انما فرض
الله الوضوء على من قام الى الصلاة * والحديث الذي يروى الطواف بالبيت صلاة الا ان الله
اباح فيه الكلام فن تكلم فلا يتكلم الا بخير قد رواه النسائي وهو يروى موقوفاً ومرقوفاً وأهل
المعرفة بالحديث لا يصححونه الا موقوفاً ويحمله من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه وبكل
حال فلا حجة فيه لانه ليس المراد به أن الطواف نوع من الصلاة كصلاة العيد والجنائز ولا
أنه مثل الصلاة مطلقاً فان الطواف يباح فيه الكلام بالنص والاجماع ولا تسليم فيه ولا يطله
الضحك والتقهية ولا يجب فيه القراءة بأذن المسلمين فليس هو مثل الجنائز فان الجنائز فيها
تكبير وتسليم فتفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم * وهذا حد الصلاة التي أمر فيها بالوضوء كما قال صلى
الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس له تحريم
ولا تحليل وان كبر في أوله فكما يكبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار من غير ان يكون ذلك
تحريماً ولهذا يكبر كلما حاذى الركن والصلاة لها تحريم لانه بتكبيرها يحرم على المصلي ما كان حلالاً
له من الكلام أو الاكل أو الضحك أو الشرب أو غير ذلك والطواف لا يحرم شيئاً بل كل ما كان
مباحاً قبل الطواف في المسجد فهو مباح في الطواف وان كان قد يكره ذلك لانه يشغل عن
مقصود الطواف كما يكره في عرفة وعند رمي الجمار ولا يعرف نزاعاً بين العلماء أن الطواف
لا يطل بالكلام والاكل والشرب والتقهية كما لا يطل غيره من مناسك الحج بذلك وكما
لا يطل الاعتكاف بذلك والاعتكاف يستحب له طهارة الحدث ولا يجب فلو قصد المعتكف
وهو حدث في المسجد لم يحرم بخلاف ما اذا كان جنباً أو حائضاً فان هذا يمنه منه الجمهور
كمنهم الجنب والحائض من اللبث في المسجد لان ذلك يطل الاعتكاف ولهذا اذا خرج
المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه في حال خروجه فيحرم عليه مباشرة النساء في غير
المسجد. ومن جوز له اللبث مع الوضوء جوز للمعتكف ان يتوضأ ولبث في المسجد وهو قول
أحمد بن حنبل وغيره * والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف

ولم يأت أبداً على الموسم فأمر أن ينادى أن لا يمحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت
عريان. وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عراة فيقولون ثياب عصمتنا الله فيها فلا
نطوف فيها إلا الخس^(١) ومن دان دينها وفي ذلك أنزل الله (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل
مسجد) وقوله (واذا فعلوا فاحشاً) مثل طوافهم بالبيت عراة (قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا
بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومعلوم أن ستر المودة يجب مطلقاً
خصوصاً إذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه فلم يجب ذلك لخصوص الطواف لكن
الاستتار في حال الطواف أو كد لكثرة من يراه وقت الطواف فينبغي النظر في معرفة حدود
ما أنزل الله على رسوله وهو أن يعرف معنى الصلاة التي لا يقبلها الله إلا بطهورة التي أمر
بالوضوء عند القيام إليها. وقد فر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث النبوي في
السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وتحليلها التسليم. ففي هذا الحديث دلالتان (أحدهما) أن الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم
فإن لم يكن تحريمها التكبير وتحليلها التسليم لم يكن من الصلاة (والثانية) أن هذه هي الصلاة التي
مفتاحها الطهور فكل صلاة مفتاحها الطهور فتحريمها التكبير وتحليلها التسليم فإلم يكن تحريمها
التكبير وتحليلها التسليم فليس مفتاحها الطهور فدخلت صلاة الجنائز في هذا فإن مفتاحها الطهور
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم.

(وأما سجود التلاوة والشكر) فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه أن فيه تسليماً ولا أنهم كانوا يسلمون منه ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء
لا يعرفون فيه التسليم. وأحمد في إحدى الروايتين عنه لا يسلم فيه لعدم ورود الأثر بذلك.
وفي الرواية الأخرى يسلم واحدة أو اثنتين ولم يثبت ذلك بنص بل بالقياس وكذلك من
رأى فيه تسليماً من الفقهاء ليس معه نص بل القياس أو قول بعض التابعين. وقد تكلم
الخطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا
القرآن فإذا مر بالسجدة الكبرى وسجدنا معه (قال) فيه بيان أن السنة أن يكبر للسجود وعلى

(١) جمع الأخس وهم قرش ومن ولدت قرش وكنانة وجديلة قيس. سموا حسانهم تحمسوا
في دينهم أي تعددوا والحماة الشجاعة. كانوا يقفون بمزدلفة ولا يقفون برفة ويقولون نحن أهل الله فلا
نخرج من الحرم وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم يحرمون نهائية

هذا مذهب أكثر أهل العلم وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود (قال) وكان الشافعي وأحمد يقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد. وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم. وبه قال إسحق بن راهويه (قال) واحتج لهم في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم. وكان أحمد لا يعرف وفي لفظ لا يرى التسليم في هذا (قلت) وهذه الحجة إنما تستقيم لهم أن ذلك داخل في معنى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم^(١) أنها صلاة فيتناقض قوله. وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير (قال) كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدا من موضع جبهته. وفي لفظ حتى ما يجد أحدا مكانا لجبهته. فابن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا تسليما وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء. ومن العلوم أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامة الناس لأنهم كلهم كانوا يسجدون معه وكان هذا شائعا في الصحابة فإذا لم يعرف عن أحد منهم أنه أوجب الطهارة لسجود التلاوة وكان ابن عمر من أعلمهم وأقربهم وأتبعهم للسنة وقد بقي إلى آخر الأمر ويسجد للتلاوة على غير طهارة كان هو مما يبين أنه لم يكن معروفا بينهم أن الطهارة واجبة لها. ولو كان هذا مما أوجبه النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائعا بينهم كشياح وجوب الطهارة للصلاة وصلاة الجنائز وابن عمر لم يعرف أن غيره من الصحابة أوجب الطهارة فيها ولكن سجودها على الطهارة أفضل باتفاق المسلمين. وقد يقال أنه يكره سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى تيمم وقال كرهت أن أذكر الله إلا على طهر فالسجود أوكد من رد السلام. لكن كون الإنسان إذا قرأ وهو محدث يحرم عليه السجود ولا يحل له أن يسجد لله إلا بطهارة قول لا دليل عليه وما ذكر أيضا على أن الطواف ليس من للصلاة ويبدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب والطواف والسجود لا يقرأ فيهما بأم الكتاب وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث

(١) كذا بالاصابن ولعل الصواب إنما تستقيم لهم على من يسلم أن ذلك داخل في معنى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من لا يسلم أنها صلاة وقوله فيتناقض بالنصب في جواب النبي تدبر والله أعلم اهـ مصححه

أن لا تكلموا في الصلاة والكلام يجوز في الطواف والطواف أيضا ليس فيه تسليم لكن يفتح بالتكبير كما يسجد للتلاوة بالتكبير ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب أن يكون المفتوح صلاة قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بئر كذا أتى الركن أشار إليه بشيء يده وكبر. وكذلك ثبت عنه أنه كبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار ولأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه (وأما الحائض) فقد قيل إنما منعت من الطواف لاجل المسجد كما تمنع من الاعتكاف لاجل المسجد والمسجد الحرام أفضل المساجد وقد قال تعالى لإبراهيم (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فأمر بتطهيره فتمنع منه الحائض من الطواف وغير الطواف. وهذا من سر قول من يحمل الطهارة واجبة فيه وقول إذا طافت وهي حائض عصت بدخول المسجد مع الحيض ولا يحمل طهارتها للطواف كطهارتها للصلاة بل يجعله من جنس منها أن تعتكف في المسجد وهي حائض ولهذا لم تمنع الحائض من سائر الناس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحائض قضى الناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لما شاة افلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت. ولما قيل له عن صفية أنها حائض قال أباستناهي. قيل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا متفق عليه. وقد اعترض ابن بطال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وهذا السجود متواتر عند أهل العلم وفي الصحيح أيضا من حديث ابن مسعود قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة النجم فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال يكفيني هذا قال فرأيت بمذقتل كافرا قال ابن بطال هذا لا حجة فيه لأن سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة لله والتمظيم له وإنما كان لما أتى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم من ذكر آلهتهم في قوله (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) فقال تلك الترائيق التي وإن شفاعتهن قد ترتجى فسجدوا لما سمعوا من تمظيم آلهتهم فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أتى الشيطان علي لسانه من ذلك أشفق وحزن له فأنزل الله تعالى تأييسا له وتسلية عما عرض له (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) إلى قوله (والله عليم حكيم) أي إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته فلا يستنبط من سجود المشركين جواز السجود على غير وضوء.

لان المشرک نجس لا يصح له وضوء ولا سجود الا بعد عقد الاسلام فيقال هذا ضعيف فان
 القوم انما سجدوا لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (أفن هذا الحديث تمجبون وتضحكون ولا
 تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا) فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه امتثالا
 لهذا الامر وهو السجود لله والمشركون تابوه في السجود لله * وما ذكر من التثني اذا كان
 صحيحا فانه هو كان سبب موافقتهم له في السجود لله ولهذا لما جرى هذا بلغ المسلمين بالحيرة
 ذلك فرجع منهم طائفة الى مكة والمشركون ما كانوا يشكرون عبادة الله وتمظيمه ولكن كانوا
 يعبدون معه آلهة أخرى كما أخبر الله عنهم بذلك فكان هذا السجود من عبادتهم لله وقد قال
 سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس * واما قوله لا سجود الا بعد عقد الاسلام فسجود
 الكافر بمنزلة دعائه لله وذكره له وبمنزلة صدقته وبمنزلة حجتهم لله وهم مشركون فالكفار قد
 يعبدون الله وما ملوه من خير أنبياء عليه في الدنيا فان ماتوا على الكفر حبطت أعمالهم في الآخرة وان
 ماتوا على الايمان فهل يثابون على ما ملوه في الكفر . فيه قولان مشهوران . والصحيح انهم يثابون على
 ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام أسلمت على ما أسلفت من خير - وغير ذلك
 من النصوص ومعلوم ان اليهود والنصارى لم صلاة وسجود وان كان ذلك لا ينفعهم في
 الآخرة اذا ماتوا على الكفر - وأيضا فقد أخبر الله في غير موضع من القرآن عن سجود
 سمرة فرعون كما قال تعالى (فأتى السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون)
 وذلك سجود مع إيمانهم وهو مما قبله الله منهم وأدخلهم به الجنة ولم يكونوا على طهارة . وشرع
 من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بفسخه . ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا لله سجود ايمان
 بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم أو رأوا آية من آيات الايمان فسجدوا لله مؤمنين بالله
 ورسوله لنفهم ذلك * ومما يبين هذا أن السجود بشرع منفردا عن الصلاة كسجود التلاوة
 وسجود الشكر والسجود عند الآيات فان ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين
 سجد وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا اذا رأينا آية ان نسجد . وقد تنازع الفقهاء
 في السجود المطلق لغير سبب هل هو عبادة أم لا . ومن سوغه يقول هو خضوع لله والسجود
 هو الخضوع قال تعالى (وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة) قال أهل اللغة السجود في
 اللغة هو الخضوع وقال غير واحد من المفسرين أمروا أن يدخلوا ركعا منحنين فان الدخول

مع وضع الجبهة على الارض لا يمكن وقد قال تعالى (ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس) وقال تعالى (والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها) ومعلوم ان سجود كل شئ بحسبه ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الارض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس أنها تذهب فتسجد تحت العرش رواه البخاري ومسلم . فلم ان السجود اسم جنس وهو كمال الخضوع لله وأعز ما في الانسان وجهه فوضعه على الارض لله غاية خضوعه ببدنه وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال تعالى (واسجد واقترب) فصار من جنس أذكار الصلاة التي تشرع خارج الصلاة كالنسيب والتحميد والتكبير والتهليل وقراءة القرآن وكل ذلك يستحب له الطهارة . ويجوز للمحدث فعل ذلك بخلاف ما لا يفعل الا في الصلاة كالركوع فان هذا لا يكون إلا جزأ من الصلاة . وأفضل أفعال الصلاة السجود . وأفضل أقوالها القراءة وكلاهما مشروع في غير الصلاة فيسرت العبادة لله لكن الصلاة أفضل الاعمال فاشتراط لها أفضل الاحوال . واشترط للقرض ما لم يشترط للنفل من القيام والاستقبال مع القدرة وبجاز التطوع على الراحة في السفر كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد ثبت في الصحاح أنه كان يتطوع على راحلته في السفر قبل أي وجه توجهت به . وهذا مما اتفق العلماء على جوازه وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال للقبلة فانه لا يمكن للتطوع على الراحة أن يصلي الا كذلك فلو نهى عن التطوع أفضى الى تقويت عبادة الله التي لا يقدر عليها الا كذلك بخلاف القرض فانه شئ مقدر يمكنه ان ينزل له ولا يقطعه ذلك عن سفره . ومن لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة أيضا . ورخص في التطوع جالسا لكن يستقبل القبلة فان الاستقبال يمكنه مع الجلوس فلم يسقط عنه بخلاف تكليفه القيام فانه قد يشق عليه ترك التطوع وكان ذلك تيسيرا للصلاة بحسب الامكان فأوجب الله في القرض ما لا يجب في النفل . وكذلك السجود دون صلاة النفل فانه يجوز فعله قاعدا وان كان القيام أفضل وصلاة الجنازة أكل من النفل من وجه فاشتراط لها القيام بحسب الامكان لان ذلك لا يتعذر وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود فهي أكل من هذا الوجه . والمقصود الأكبر من صلاة

الجنائز هو الدعاء للميت ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء * واختلف السلف والعلماء هل فيها قراءة على قولين مشهورين لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء بعينه فلم انه لا يتوقت فيها وجوب شيء من الأذكار وإن كانت قراءة الفاتحة فيها سنة كما ثبت ذلك عن ابن عباس . فالناس في قراءة الفاتحة فيها على أقوال قيل تكره . وقيل تجب . والأشبه أنها مستحبة لا تكره . ولا تجب فإنه ليس فيها قرآن غير الفاتحة فلو كانت الفاتحة واجبة فيها كما تجب في الصلاة التامة لشرع فيها قراءة زائدة على الفاتحة . ولأن الفاتحة نصفها ثناء على الله ونصفها دعاء للمصلي نفسه لا دعاء للميت والواجب فيها الدعاء للميت وما كان تامة كذلك * والمشهور عن الصحابة أنه إذا سلم فيها سلم تسليمة واحدة لقصها عن الصلاة التامة * وقوله ^(١) من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج - يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود بدليل ما لو نذر أن يصلي صلاة ^(٢) وهذه صلاة تدخل في قوله مفتاح الصلاة الطهور ونحوهما التكبير وتحليلها التسليم لكنها مقيدة يقال صلاة الجنائز ويقال صلوا على الميت كما قال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) والصلاة على الميت قد بينها الشارع أنها دعاء مخصوص بخلاف قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) تلك قد بين أنها الدعاء المطلق الذي ليس له تحريم وتحليل ولا يشترط له استقبال القبلة ولا يمنع فيه من الكلام * والسجود المجرد لا يسمى صلاة لا مطلقا ولا مقيدا ولهذا لا يقال صلاة التلاوة ولا صلاة الشكر فلهذا لم تدخل في قوله لا يقبل الله صلاة بغير طهور وقوله لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فإن السجود مقصوده الخضوع والذل له * وقيل لسهل بن عبد الله التستري أيسجد القلب قال نعم سجدة لا يرفع رأسه منها أبدا . ومسمى الصلاة لا بد فيه من الدعاء فلا يكون مصليا إلا بدعاء بحسب مكانه والصلاة التي يقصد بها التقرب إلى الله لا بد فيها من قرآن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنني نيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا فالسجود لا يكون فيه قرآن وصلاة التقرب لا بد فيها من قرآن بخلاف الصلاة التي مقصودها الدعاء للميت

(١) غرضه بيان أنه لا حجة في هذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز لأن الصلاة من غير قيد تصرف لذات الركوع والسجود بدليل أنه لو نذر أن يصلي صلاة وأطلق قائلة لا يبرأ من عهده نذره إلا بالصلاة التي فيها الركوع والسجود اهـ مصححه

(٢) كذا بالأصاين من غير ذكر جوابه ولعله حذفه اكتفاء بماهية المقام والله أعلم اهـ مصححه

فاتها بقرآن أكمل ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن *

(واما مس المصحف) فالصحيح أنه يجب له الوضوء كقول الجمهور وهذا هو المعروف عن الصحابة سعد وسلمان وابن عمر . وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعس القرآن الا طاهر . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم وقد أمر المشركين على السجود لله ولم ينكره عليهم فان السجود لله خضوع (والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها) وأما كلامه فله حرمة عظيمة ولهذا ينهى أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فاذا نهى ان يقرأ في السجود لم يميز أن يحصل المصحف مثل السجود وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد والمسجد يجوز أن يدخله المحدث ويدخله الكافر للحاجة وقد كان الكفار يدخلونه . واختلف في نسخ ذلك بخلاف المصحف فلا يلزم اذا جاز الطواف مع الحدث أن يجوز للمحدث مس المصحف لان حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا فاروى عن عثمان وسعيد بن جابر ان الحائض تومي بالسجود هو لأن حدث الحائض أغلظ والركوع هو سجد خفيف كما قال تعالى (ادخلوا الباب سجدا) قالوا ركعا فرخص لها في دون كمال السجود . وأما احتجاج ابن حزم على أن مادون ركعتين ليس بصلاة بقوله صلاة الليل والنهار متى متى فهذا يرويه الأزدى عن علي بن عبد الله البارقى عن ابن عمر وهو خلاف ما رواه الثقات المروفون عن ابن عمر فانهم رووا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال صلاة الليل متى متى فاذا خفت الفجر فأوتر بواحدة ولهذا ضعف الامام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقى . ولا يقال هذه زيادة من التهمة فتكون مقبولة لوجوه (أحدها) أن هذا متكلم فيه (الثاني) أن ذلك اذا لم يخالف الجمهور والا فاذا انفرد عن الجمهور فقيه نولان في مذهب أحمد وغيره (الثالث) أن هذا اذا لم يخالف المزني عليه وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال صلاة الليل متى متى فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ومعلوم أنه لو قال صلاة الليل والنهار متى متى فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة لم يميز ذلك وانما يجوز اذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين والسائل انما سأله عن صلاة الليل والنبي صلى الله عليه وسلم وان كان قد يجيب عن أهم مما سئل عنه كما في حديث البحر لما قيل له إنا نركب البحر ونحمل معنا

القليل من الماء فان توضعنا به عطشنا أفترضنا من ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه . الخ
 ميتته . لكن يكون الجواب منتظما كما في هذا الحديث . وهناك اذا ذكر التهار لم يكن
 الجواب منتظما لأنه ذكر فيه قوله فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة وهذا ثابت في الحديث
 لأرب فيه (فان قيل) يحتمل ان يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس
 آخر كلاما مبتدأ لا آخر إما لهذا السائل وإما لغيره (قيل) كل من روى عن ابن عمر
 انما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال وفي آخره الأوتر وليس فيه الصلاة الليل وهذا
 خالفهم فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره وزاد في وسطه وليس هو من المعروفين
 بالحفظ والاتقان ولهذا لم يخرج حديث أهل الصحيح البخاري ومسلم . وهذه الأمور وما أشبهها
 متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث . وان لم يعلم ذلك أوجب رية قوية تمنع الاحتجاج به
 على اثبات مثل هذا الاصل العظيم . ومما يبين ذلك ان الأوتر ركعة وهو صلاة وكذلك صلاة
 الجنائز وغيرها فلم ين النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان معنى الصلاة وتحديد هاهنا
 الحد يطرد وينمكس (فان قيل) قصد بيان ما يجوز من الصلاة (قيل) ما ذكرتم جائز وسجود التلاوة
 والشكر أيضا جائز فلا يمكن الاستدلال به لاعلى الاسم ولا على الحكم . وكل قول ينفرده
 للتأخر عن المتقدمين ولم يسبقه اليه أحد منهم فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل
 نياك أن تسلك في مسألة ليس لك فيها امام *

(وأما سجود السهو) فقد جوزوه ابن حزم أيضا على غير طهارة والى غير القبلة كسجود
 التلاوة بناء على اصله الضعيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف وليس هو مثل سجود
 التلاوة والشكر لان هذا سجدة تان يقومان مقام ركعة من الصلاة كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك اذا شك أحدكم فلم يدر ثلاثا صلى أم أربعا فليطرح
 الشك ولين على ما يقين ثم ليسجد سجدتين قبل ان يسلم فان صلى خمسا شفعنا له صلاته
 والاكتنا ترغيبا للشيطان . — وفي لفظ وان كانت صلاته تماما كانتا ترغيبا . فجلها كالركعة
 السادسة التي تشفع الخامسة الزيدة سهوا ودل ذلك على انه يؤثر عليها لانه اعتقد أنها من
 تمام المكتوبة وفضلها تقربا الى الله وان كان مخطئا في هذا الاعتقاد . وفي هذا ما يدل على أن من
 فعل ما يستقده قربة بحسب اجتهاده ان كان مخطئا في ذلك أنه ثياب على ذلك وان كان له علم انه

ليس بقربة يحرم عليه فعله. — وأيضا فإن سجدة السهو يفتلن إما قبل السلام وإما قريبا من السلام فهما متصلان بالصلاة داخلان فيها فُهما منها. — وأيضا فاتهما جُبران للصلاة فكانتا كالجزء من الصلاة. — وأيضا فإن لهما تحليلا وتحريما فانه يسلم منهما ويتشهد فصارتا أوكدا من صلاة الجنائزة. وفي الجملة سجدة السهو من جنس سجدة الصلاة لا من جنس سجود التلاوة والشكر ولهذا يفتلن الى الكعبة. وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم ولم ينقل عن احد أنه فعلها الى غير القبلة ولا بنبر وضوء كما يفعل ذلك في سجود التلاوة. وإذا كان السهو في القرينة كان عليه أن يسجد بها بالارض كالقرينة. ليس له أن يعطها على الراحة. — وأيضا فاتهما واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة وهو قول أكثر الفقهاء بخلاف سجود الشكر فانه لا يجب بالاجماع. وفي استحبابه نزاع وسجود التلاوة في وجوبه نزاع وإن كان مشروعا بالاجماع فسجود التلاوة سببه القراءة فينبغي. ولما كان المحدث له أن يقرأ فله أن يسجد بطريق الأولى فإن القراءة أعظم من مجرد سجود التلاوة والمشركون قد سجدوا وما كانوا يقرؤون القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فعمل أن القرآن افضل من هذه الحال. وقوله أقرب ما يكون المبد من ربه وهو ساجد اى من الافعال فلم تدخل الاقوال في ذلك. ويفرق بين الأقرب والافضل فقد يكون بعض الاعمال افضل من السجود وإن كان سيفي السجود أقرب كالجهاد فانه سنام العمل الآن يراد السجود العام وهو الخضوع فهذا يحصل له في حال القراءة وغيرها وقد يحصل للرجل في حال القراءة من الخشوع والخضوع ما لا يحصل له في حال السجود وهذا كقوله أقرب ما يكون الرب تعالى من عبده جوف الليل. وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل. وقوله إنه يدنو عشية عرفة. ومعلوم أن من الأعمال ما هو أفضل من الوقوف بعرفة ومن قيام الليل كالصلوات الخمس والجهاد في سبيل الله تعالى وقد قال تعالى (وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فهو قريب ممن دعاه وقد يكون غير الداعي افضل من الداعي كما قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيته افضل ما أعطى السائلين والله اعلم

﴿المسئلة العاشرة﴾ قال الشيخ رحمه الله غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا متواترا منقول عنه بذلك وأمره به كقوله في الحديث الصحيح من

وجوه متعددة كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وحاشية ويل للأعقاب من النار. وفي بعض النسخ قوله: «ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار» فن توضحاً كما توضح المبتدعة فلم ينسب باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار (وتواتر) عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل أن يكون في قدميه نملان يشق نزعهما (وأما) مسح القدمين مع ظهورهما جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف الكتاب والسنة * أما مخالفته للسنة فظاهر متواتر * وأما مخالفته القرآن فلأن قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فيه قراءتان مشهورتان النصب والخفض فن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين والمعنى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم. ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس لأوجه

(أحدهما) أن الذين قرؤوا ذلك من السلف قالوا عاد الأمر إلى الفصل

(الثاني) أنه لو كان عطفاً على الرأس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو فقال تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وقال (فيمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم وأيديكم بالنصب كما قرؤوا في آية الوضوء. ولو كان عطفاً لكان الموضعان سواء. وذلك أن قوله وامسحوا برؤوسكم وقوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم يقتضي إصباح المسوح لأن الباء للإصباح وهذا يقتضي إصباح الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وإذا قيل مسح رأسك ورجلك لم يقتض إصباح الماء إلى العضو * وهذا بين أن الباء حرف جاء بمعنى لازمة كما يظنه بعض الناس وهذا خلاف قوله معاوي إنا بشر فأسبح^(١) * فلست بالجبال ولا الحديد

فإن الباء هنا مؤكدة فلم تحذف لم يختل المعنى والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى فلم يجوز أن يكون المطف على محل المرور بها بل على لفظ المرور بها أو ما قبله

(الثالث) أنه لو كان عطفاً على المحل لقريء في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا أيديكم فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح^(٢) بأنه قد دلت عليه (فامسحوا بوجوهكم

وأيدكم منه) بالنصب لان اللفظين سواء فلما اتفقوا على الجر في آية التيمم مع امكان المطف على الحل لو كان صوابا علم أن المطف على اللفظ ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء

(الرابع) أنه قال (وارجلكم الى الكمين) ولم يقل الى الكماب فلو قدر أن المطف على الحل كالقول الآخر وأن التقدير أن في كل رجلين كمين وفي كل رجل كعب واحد قليل الى الكماب كما قيل الى المرافق لما كان في كل يد مرفق وحينئذ فالكمبان هما المظان الناثان في جانبي الساق ليس هو معقد الشراك بجمع الساق والقدم كما يقوله من يرى المسح على الرجلين فاذا كان الله تبارك وتعالى إنما أمر بطلاء الرجلين الى الكمين الناثين والمسح يمسح الى بجمع القدم والساق علم أنه يخالف القرآن *

الوجه الخامس * أن القراءتين كالأيتين والترتيب في الوضوء إما واجب وإما مستحب مؤكدا الاستحباب فاذا فصل مسح بين مفسولين وقطع النظر عن النظر دل ذلك على الترتيب للشروع في الوضوء *

الوجه السادس * أن السنة تفسر القرآن وتدل عليه وتبرعنه وهي قد جاءت بالنسب *
الوجه السابع * أن التيمم حمل بدلا عن الوضوء عند الحاجة لحذف شطر أعضاء الوضوء وخفف الشطر الثاني وذلك فانه حذف ما كان مسحاً ومسح ما كان مفسولاً. وأما القراءة الاخرى وهي قراءة من قرأ وارجلكم بالخفض فهي لا تخالف السنة المتواترة اذ القراءتان كالأيتين والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدقه ولكن تفسره وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن فان القرآن فيه دلالات خفية تخفى على كثير من الناس وفيه مواضع ذكرت بحجة تفسرها السنة وتبينها. والمسح اسم جنس يدل على إلصاق المسوح به بالمسوح ولا يدل على لفظه ^(١) وجريانه لا بنى ولا اثبات قال ابو زيد الانصاري وغيره العرب تقول تمسحت للصلاة

فتسمى الوضوء كله مسحاً ولكن من عادة العرب وغيرهم اذا كان الاسم عاماً تحته نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص وأبقوا الاسم العام للتوع الآخر كما في لفظ الدابة فانه عام للانسان وغيره من الدواب لكن للانسان اسم يخصه فصاروا يطلقونه على غيره. وكذلك لفظ الحيوان ولفظ ذوى الارحام يتناول لكل ذي رحم لكن للوارث بفرض او تعصيب اسم يخصه. وكذلك

لفظ المؤمن يتناول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن آمن بالجبوت والطاغوت
فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر وأبقى اسم الايمان مختصا بالاول وكذلك لفظ البشارة
ونظائر ذلك كثيرة * ثم إنه مع القرينة تارة ومع الاطلاق أخرى يستعمل اللفظ العام في معنيين
كما اذا أوصى لقوى رحمه فانه يتناول أقاربه من مثل الرجال والنساء فقوله تعالى في آية الوضوء
وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم يقتضى إيجاب مسمى المسح بينهما وكل واحد من المسح الخاص
الخاص عن الإسالة والمسح الذى معه إسالة يسمى مسحا فاقضت الآية التقدير المشترك في
المؤمنين ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو المسح الذى معه إسالة
ودل على ذلك قوله الى الكمين فأمر يسحبهما الى الكمين .— وأيضا فان المسح الخاص
هو إسالة الماء مع النسل فعلمنا ان المسح العام الذى هو إيصال الماء ومن لنتهم في مثل ذلك أن
يكتفى بأحد اللفظين كقولهم علقها بتنا وماء باردا . والماء سقى لالعف — وقوله

ورأيت زوجك في الوغى * متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد ومنه قوله تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأقواب وأباريق وكأس) الى
قوله (وحور عين) فكذلك اكنفى بذكر أحد اللفظين وان كان مراده النسل ودل عليه قوله
الى الكمين والقراءة الاخرى مع السنة المتواترة * ومن يقول يسحان بلا إسالة يسحبهما
الى الكماب لا الى الكمين فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين كما أنه مخالف للسنة
المتواترة وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة وانما هو غلط في فهم القرآن
وجعل بمعناه وبالسنة المتواترة . وذكر المسح بالرجل مما يشربان الرجل مسح بها بخلاف الوجه
واليد فانه لا يمسح بهما بحال ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين ما لم ينجس مثله
في الوجه واليد ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين * ومن مسح على الرجلين
فهو مبتدع مخالف للسنة المتواترة وللقرآن ولا يجوز لاحد أن يعمل بذلك مع امكان النسل
والرجل اذا كانت ظاهرة وجب غسلها واذا كانت في الخف كان حكمها مما ينته السنة كما في آية
الفرائض فان السنة ينت حال الوارث اذا كان عبدا او كافرا او قاتلا ونظائره متعددة والله
سبحانه أعلم *

* المسئلة الحادية عشرة * قال الشيخ رحمه الله تعالى نكاح الزانية حرام حتى تتوب سواء كان

زنى بها هو او غيره . هذا هو الصواب بلا ريب وهو مذهب طائفة من السلف والخلف منهم
 أحمد بن حنبل وغيره . وذهب كثير من السلف والخلف الى جوازه وهو قول الثلاثة لكن
 مالك يشترط الاستبراء وابو حنيفة يجوز المقد قبل الاستبراء اذا كانت حائلا لكن اذا كانت
 حاملا لا يجوز وطأها حتى تضع والشافعي يبيع المقد والوطء مطلقا لان ماء الزاني غير محترم
 وحكمه لا يلحقه نسبه هذا مأخذه . وابو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل فان الحامل اذا
 وطئها استلحق ولدا ليس منه قطعا بخلاف غير الحامل . ومالك وأحمد يشترطان الاستبراء
 وهو الصواب لكن مالك وأحمد في رواية يشترطان الاستبراء بحیضة والرواية الاخرى عن
 أحمد هي التي عليها كثير من أصحابه كالتفاسي أي يلى وأنبأه أنه لا بد من ثلاث حيض والصحيح
 انه لا يجب الا الاستبراء فقط فان هذه ليست زوجة يجب عليها عدة وليست أعظم من
 المستبرأة التي يلحق ولدها سيدها وتلك لا يجب عليها الا الاستبراء فهذه اولى وان قدر
 انها حرة كالتى أعتقت بعد وطء سيدها واريد تزويجها لإمام من المعتق وإما من غيره فان
 هذه عليها استبراء عند الجمهور ولا عدة عليها وهذه الزانية ليست كالملوطة بشبهة التي يلحق
 ولدها بالوطء مع ان في إيجاب العدة على تلك نزاعا . وقد ثبت بدلالة الكتاب وصريح السنة
 وأقوال الصحابة ان المختلعة ليس عليها الا الاستبراء بحیضة لا عدة كعدة المطلقة وهو احدى
 الروايتين عن أحمد وقول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر في آخر قوله وذ كرمكى انه اجماع
 الصحابة وهو قول قبيصة بن ذؤيب واسحق بن راهويه وابن المنذر وغيرهم من فقهاء الحديث
 وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر فاذا كانت المختلعة لكونها
 ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء ويسمى الاستبراء عدة فالملوطة
 بشبهة اولى والزانية اولى - وأيضا فالهاجرة من دار الكفر كالمعتقة التي انزل الله فيها (يا أيها
 الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن) الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع
 الحديث المأثور فيها وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحیضة مع انها كانت مزوجة لكن
 حصلت الفرقة باسلامها واختيارها فراقه لا بطلاق منه . وكذلك قوله (والحصنات من النساء
 الا ما ملكت أيمانكم) فكانوا اذا أسبوا المرأة أصبحت بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها الاستبراء
 بالسنة واتفاق الناس وقد يسمى ذلك عدة . وفي السنن في حديث بريرة لما أعتقت أن النبي صلى

الله عليه وسلم أمرها أن تمتد فلها قال من قال من اهل الظاهر كابن حزم إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحیضة الا هذه وهذا ضعيف فان لفظ تمتد في كلامهم يراد به الاستبراء كما ذكرنا سور^(١) هذه وقد روى ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمتد بثلاث حيض فقال كذا لكن هذا حديث معلول (أما والاول) فان عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن المدة عندها ثلاثة أطهار وأنها اذا طغت في الحيضة الثالثة حلت فكيف تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرها أن تمتد بثلاث حيض * والتزاع بين المسلمين من عهد الصحابة الى اليوم في المدة هل هي ثلاث حيض او ثلاث أطهار وما سمعنا احدا من اهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ولو كان لهذا اصل عن عائشة لم يخف ذلك على اهل العلم فاطية * ثم هذه سنة عظيمة تتوافر المم والدواعي على معرقها لان فيها امرين عظيمين (احدهما) أن المعتقة تحت بعد تمتد بثلاث حيض (والثاني) أن المدة ثلاث حيض - وايضا فلو ثبت ذلك كان يحتاج به من يرى ان المعتقة اذا اختارت نفسها كان ذلك طلقة بآنة كقول مالك وغيره وعلى هذا فالمدة لا تكون الا من طلاق لكن هذا ايضا قول ضعيف. والقرآن والسنة والاعتبار يدل على ان الطلاق لا يكون الا رجما وان كل فرقة مباينة فليست من الطلقات الثلاث حتى اخلع كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع * والمقصود هنا الكلام في نكاح الزانية وفيه مستلطان (احدهما) في استبرائها وهو عدتها وقد تقدم قول من قال لا حرمة لما الزاني - يقال له الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الاول بل لحرمة ماء الثاني فان الانسان ليس له ان يستلحق ولذا ليس منه وكذلك اذا لم يستبرئها وكانت قد علق من الزاني - وايضا في استلحاق الزاني ولده اذا لم تكن المرأة فراشا قولان لاهل العلم والنبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللماهر الحجر فجعل الولد للفراش دون الماهر فاذا لم تكن المرأة فراشا لم يتاوله الحديث وعمر الاط^(٢) ولذا والدواعي الجاهلية بأبائهم وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة (والثانية) انها لا تحل حتى تنوب وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكح الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي السنن حديث أبي مرثد الثقفي عن عائ^(٣) * والذين لم يعملوا بهذه

(٣) اسم امرأة كانت صديقة أبي مرثد وحديثه أخرجه ابو داود في اوائل كتاب النكاح اه مصححه

الآية ذكروا لها تأويلاً ولا تأولوا. أما التأويل فقالوا المراد بالنكاح الوطء وهذا مما يظهر فساداً بأدنى تأويل. (أما أولاً) فليس في القرآن لفظ نكاح الا ولا بد أن يراد به العقد وان دخل فيه الوطء أيضاً. فأما ان يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط (وثانيها) أن سبب نزول الآية انما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في التزوج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجاً من اللفظ (الثالث) أن قول القائل الزاني لا يطأ الا زانية أو الزانية لا يطؤها الا زان كقوله الاكل لا يأكل الا ما كولا والمأكل لا يأكله الا آكل والزوج لا يتزوج الا بزوجة والزوجة لا يتزوجها الا زوج وهذا كلام ينزه عنه كلام الله (الرابع) أن الزاني قد يستكره امرأة فيطؤها فيكون زانياً ولا تكون زانية وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومكره على أحد القولين ولا يكون زانياً (الخامس) أن تحريم الزنا قد علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة وتحريمه أشهر من أن تنزل هذه الآية بتحريمه (السادس) قال لا يتكها الا زان أو مشرك فلو أريد الوطء لم يكن حاجة الى ذكر المشرك فانه زان وكذلك المشركة اذا زنى بها رجل فهي زانية فلا حاجة الى التقسيم (السابع) انه قد قال قبل ذلك (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فأى حاجة الى ان يذكر تحريم الزنا بعد ذلك (وأما النسخ) فقال سعيد بن المسيب وطائفة نسخها قوله (وأتكفوا الايامي منكم) ولما علم أهل هذا القول أن دعوي النسخ بهذه الآية ضيف جداً ولم يجدوا ما ينسخها فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا هي منسوخة بالاجماع كما زعم ذلك أبو علي الجبائي وغيره أما على قول من يرى من هؤلاء أن الاجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى بن أبان وغيره وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الامة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها وأن ذلك جائز لهم كما تقول النصارى انه أسيح لملائمتهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه وليس هذا من أقوال المسلمين. ومن يظن الاجماع من يقول الاجماع دل على نص ناسخ لم يبلغنا ولا حديث اجماع في خلاف هذه الآية. وكل من عارض نصاً باجماع وادعى نسخه من غير نص يمرض ذلك النص فانه مخطئ في ذلك كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء الا بنص باقي محفوظ عند الامة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالنسوخ الذي لا يجوز العمل به. وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة وقول من قال هي منسوخة

بقوله (وأنكحوا الأيالي منكم) في غاية الضعف فإن كونها زانية وصف عارض لها يوجب تحريمًا عارضًا مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ولو قدر أنها محرمة على التأييد لكانت كالوثنية ومعلوم أن هذه الآية لم تعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقًا أو مؤقتًا وإنما أمر بالنكاح الأيالي من حيث الجملة وهو أمر بالنكاحين بالشروط التي فيها وكما أنها لا تنكح في العدة والأحرام لا تنكح حتى تنوب • وقد احتجوا بالحديث الذي فيه أن امرأة لا ترد يد لأمس فقال طلقها فقال أني أحبها قال فاستمتع بها الحديث رواه الترمذي وقد ضعفه أحمد وغيره فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة ولو صح لم يكن صريحًا فإن من الناس من يؤول اللامس بطالب المال لكنه ضعيف. لكن لفظ اللامس قد يراد به من مسها يده وإن لم يوطأها فإن من النساء من يكون فيها تبرج وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه ولا تتمكن من وطئها ومثل هذه نكاحها مكروه ولهذا أمره بفراقها ولم يوجب ذلك عليه لما ذكر أنه يجبها فإن هذه لم تزني ولكنها مذنبه ببعض المقدمات ولهذا قال لا ترد يد لأمس فجعل اللامس باليد فقط ولفظ اللامس والملازمة إذا عني بهما الجماع لا يخص باليد بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى (ولو زلزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) - وأيضا فالتى تزني بعد النكاح ليست كالتى تزوج وهي زانية فإن دوام النكاح أقوى من ابتدائه والأحرام والمدة تمنع الابتداء دون الدوام فلو قدر أنه قام دليل شرعي على أن الزانية بعد العقد لا يجب فراقها لكان الزنا كالمدة تمنع الابتداء دون الدوام جماين الدليلين (فإن قيل) ما معنى قوله لا ينكحها إلا زان أو مشرك (قيل) المتزوج بها إن كان مسلما فهو زان - وإن لم يكن مسلما فهو كافر فإن كان مؤمنا بما جاء به الرسول من تحريم هذا وفضله فهو زان. وإن لم يكن مؤمنا بما جاء به الرسول فهو مشرك كما كانوا عليه في الجاهلية كانوا يتزوجون البنات - يقولون فإن تزوجتم بهن كما كنتم تعملون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون وإن اعتقدتم التحريم فأنتم زناة لأن هذه تمكن من فحسها غير الزوج من وطئها فيزوج بطؤها كما يطؤها أولئك وكل امرأة اشترك في وطئها رجلان فهي زانية فإن الفروج لا تحتل الاشتراك بل لا تكون الزوجة إلا محصنة ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانيا كان مذموما عند الناس وهو مذموم أعظم مما يذم الذي يزني بنساء الناس ولهذا يقال في الشتمه سبه بالزاي والفاف أي قال يازوج

القصة فهذا أعظم ما يتشابه به الناس لما قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك فكيف يكون
 مباحا ولهذا كان قذف المرأة طعنا في زوجها فلو كان يجوز له التزوج ببنتي لم يكن ذلك طعنا في
 الزوج ولهذا قال من قال من السلف ما بنت امرأة نبي قط فأنه تعالى أباح للأنبياء أن يتزوجوا
 كافرة ولم يبح تزوج البنت لأن هذه تفسد مقصود النكاح بخلاف الكافرة ولهذا أباح الله
 للرجل أن يلاعن مكان أرملة شهيداً إذا زنت امرأته . وأسقط عنه الحد بلعانه لما في ذلك من
 الضرر عليه . وفي الحديث لا يدخل الجنة ديوث . والذي يتزوج ببنتي هو ديوث . وهذا مما
 فطر الله على ذمه وعييه بذلك جميع عباده المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم
 كلهم يذم من تكون امرأته بنياً ويستم بذلك ويدير به فكيف ينسب إلى شرع الإسلام إباحة
 ذلك وهذا لا يجوز أن يأتي به نبي من الأنبياء فضلاً عن أفضل الشرائع بل يجب أن تنزه
 الشريعة عن مثل هذا القول الذي إذا تصوره المؤمن ولوازمه استعظم أن يضاف مثل هذا
 إلى الشريعة ورأى أن تنزيهاً عنه أعظم من تنزيه عائشة عما قاله أهل الافك وقد أمر الله
 المؤمنين أن يقولوا سبحانك هذا بهتان عظيم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما لم يفارق عائشة لأنه
 لم يصدق ما قيل أولاً ولما حصل له الشك استشار علياً وزيد بن حارثة وسأل الجارية لينظر
 إن كان حقاً فارغباً حتى أنزل الله برأيتها من السماء فذلك الذي ثبت نكاحها ولم يقل مسلم أنه
 يجوز امساك بنتي وكان المناقون يقصدون بالكلام فيها الطعن في الرسول ولو جاز التزوج
 ببنتي لقال هذا لا حرج على فيه كما كان النساء أحياناً يؤذنه حتى يهجرهن فليس ذنوب المرأة
 طعناً بخلاف بناتها فإنه طعن فيه عند الناس قاطبة . ليس أحد يدفع الدم عن تزوج بمن يعلم أنها
 بنية مقيمة على البناء ولهذا توسل المناقون إلى الطعن حتى أنزل الله برأيتها من السماء وقد كان
 سعد بن معاذ لما قال النبي صلى الله عليه وسلم من يمدني من رجل بلغني أذاه في أهلي وأهله
 ما علمت على أهلي إلا خيراً ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً فقال سعد بن معاذ الذي
 اهتز لموته عرش الرحمن فقال أنا أعذرك منه . إن كان من أخواننا من الأوس ضربت عنقه وإن
 كان من أخواننا الخزرج أمرتنا فطعننا فيه أمرنا فأخذت سعد بن عبادته غيرة قالت عائشة وكان قبل
 ذلك امرأ صالحاً ولكن أخذته حمية لأن ابن أبي كان كبير قومه فقال كذبت لعمر الله لا تقتله
 ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لا تقتله فأنك منافق تجادل من

الناقضين وثار الحيان حتي نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يسكنهم فلو لا ان ما قيل في عائشة طعن في النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الاوس والخزرج لقدفه لمرأته ولهذا كان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل لانه قدح في نفسه وكذلك من قذف نساءه يقتل لانه قدح في دينه واتما لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم تكلموا بذلك قبل أن يعلم برأيتها وأنها من أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقن عليه ^(١)

اذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج بذلك من هذه الامومة في أظهر قولي العلماء فان فيمن طلقها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره (أحدها) انها ليست من أمهات المؤمنين (والثاني) أنها من أمهات المؤمنين (والثالث) يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها * والاول اصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير نساءه بين الامساك والفرار وكان المقصود لمن فارقه أن يتزوجا غيره فلو كان هذا مباحا لم يكن ذلك قدحا في دينه * وبالجملة فهذه المسئلة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج الى كثرة الادلة فان الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين الذين لا رب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم بنوع تأويل تأولوه احتجج الي البسط في ذلك ولهذا نظائر كثيرة يكون القول ضعيفا جدا وقد اشبه امره على كثير من أهل العلم والايمان وسادات الناس لان الله لم يجعل العصمة عند تنازع المسلمين الا في الرد الى الكتاب والسنة وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (فان قيل) فقد قال الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة (قيل) هذا يدل على أن الزاني الذي لم ينجس لا يجوز أن يتزوج عفيفة كما هو إحدى الروايتين عن أحمد فانه اذا كان بطأ هذه وهذه وهذه كما كان كان وطؤه لهذه من جنس وطئه لنيرها من الزواني وقد قال الشعبي من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها— وأيضا فانه اذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الي أن تمكن منها غيره كما هو الواقع كثيرا فلم أر من يزني بنساء الناس او ذكر ان فتحمل ^(٢) امرأته لنيره على أن تزني مقابلة على ذلك ومغابطة— وأيضا فاذا كان عادته الزنا استغنى بالبعاء فلم يكف امرأته في الإغفاف فتحتاج الى الزنا— وأيضا فاذا زنى بنساء الناس طلب الناس أن يزنوا بنسائه كما هو الواقع فامرأة الزاني

تصير زانية من وجوه كثيرة - وإن استحل ما حرمه الله كانت مشركة وإن لم تزن بفرجها زنت بينهما وغير ذلك فلا يكاد يعرف في نساء الرجال الزناة للمصرين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة وطبع المرأة يدعو إلى الرجال الأجانب إذا رأت زوجها يذهب إلى النساء الأجانب وقد جاء في الحديث برؤا آباءكم تبرأكم أبناءكم وعفوا تمف نساؤكم • فقوله لرائي لا ينكح الزانية إما أن يراد أن نفس نكاحه ووطئه لها زنا أو أن ذلك يفضي إلى زناها وإما الزانية نفس ووطنها مع اصرارها على الزنا زنا وكذلك المحصنات من المؤمنات الحرائر وعن ابن عباس هن المغائف فقد قل عن ابن عباس تفسير المحصنات بالحرائر وبالمغائف وهذا حق • فنقول بما يدل على ذلك قوله تعالى (يسألوك ما إذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين) المحصنات قد قال أهل التفسير هن المغائف هكذا قال الشنبي والحسن والنخعي والضحاك والسدي - وعن ابن عباس هن الحرائر • ولفظ المحصنات إن أريد به الحرائر فالعفة داخلة في الاحصان بطريق الأولى فإن أصل المحصنة هي العفيفة التي أحصن فرجها قال الله تعالى (وصرم ابنة عمران التي أحصنت فرجها) وقال تعالى (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات للمؤمنات) وهن المغائف قال حسان بن ثابت •

حصان رزان ما تزن بريبة • وتصبح غرثي من لحوم النوافل

ثم عادة العرب أن الحرة عندهم لا تعرف بالزنا وإنما تعرف بالزنا إلا ماء • ولهذا لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم هنداً امرأة أبي سفيان على أن لا تزني قالت أوتزني الحرة فهذا لم يكن معروفاً عندهم والحرة خلاف الأمة صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة لأن الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندهم بالعفة وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة لأن الماء لم تكن عفافاً وكذلك الإسلام هو ينهى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يحصنها لأنها تستكفي به ولأنه ينار عليها • فصار لفظ الاحصان يتناول الإسلام والحرية والنكاح وأصله إنما هو العفة فإن العفيفة هي التي أحصن فرجها من غير صاحبها كالمحصن الذي يتمتع من غير أهله وإذا كان الله إنما أباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحصنات • والبنايا لسن محصنات فلم يبع الله نكاحهن • وما يدل على ذلك قوله (إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان)

والمسافح الزاني الذي يسفح مائه مع هذه وهذه . وكذلك المسافحة والمتخذة الخدن الذي تكون له صديقة يزني بها دون غيره فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ولا متخذ خدن فإذا كانت المرأة نسياً ومسافح هذا هذا لم يكن زوجها عصماً لها عن غيره اذ لو كان عصماً لها كانت عصمة وإذا كانت مسافحة لم تكن عصمة والله إنما اباح النكاح اذا كان الرجل عصمين غير مسافحين واذا شرط فيه أن لا يزني بغيرها فلا يسفح مائه مع غيرها كان المبلغ والمبلغ وقال أهل اللغة السفاح الزنا . قال ابن قتيبة عصمين أي متزوجين غير مسافحين . قال وأصله من سفحت القرية اذا صيبتها فسمى الزنا سفاحاً لانه يصب النطفة وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس السفاح صب الماء بلا عقد ولا نكاح هي التي تسفح مائه . وقال الزجاج عصمين أي عاقدين التزوج وقال غيرهما متفتحين غير زائنين وكذلك قال في النساء (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن يبتغوا بأموالكم عصمين غير مسافحين) ففي هاتين الآيتين اشترط ان يكون الرجال عصمين غير مسافحين بكسر الصاد . والمحصن هو الذي يحصن غيره ليس هو المحصن بالفتح الذي يشترط في الحد فلم يبع الا تزوج من يكون عصماً للمرأة غير مسافح ومن تزوج يني مع قبلتها على البغاء ولم يحصنها من غيره بل هي كما كانت قبل النكاح تبنى مع غيره فهو مسافح بها لا عصن لها وهذا حرام بدلالة القرآن (فان قيل) إنما اراد بذلك أنك تبني بمالك النكاح لا تبني به السفاح فتعطيه المهر على ان تكون زوجتك ليس لنيرك فيها حق بخلاف ما اذا أعطيتها على انها مسافحة لمن تريد وأنها صديقة لك تزي بك دون غيرك فهذا حرام (قيل) فاذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له لا لنيره وهي لم تقب من الزنا لم تكن موفية بمقتضى العقد (فان قيل) فانه يحصنها بغير اختيارها فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا (قيل) أما اذا أحصنها بالقهر فليس هو بمثل الذي يمكنها من الخروج الى الرجال ودخول الرجال اليها لكن قد عرف بالمادات والتجارب أن المرأة اذا كانت لها ارادة في غير الزوج احتالت الى ذلك بطرق كثيرة وتخفى على الزوج وربما أفسدت عقل الزوج بما تطعمه وربما سحرته ايضاً وهذا كثير موجود . رجال اطعمهم نسائهم وسحرتهم نسائهم حتى يمكن المرأة ان تفعل ما شاءت وقد يكون قصد ما مع ذلك أن لا يذهب هو الى غيرها فهي تقصد منه من الحلال او من الحرام والحلال وقد قصد ان يمكنها ان تفعل ما شاءت فلا يبق عصماً لها قوماً عليها بل تبقى

هي الحاكمة عليه فإذا كان هذا موجودا فيمن تزوجت ولم تكن بشيا فكيف عين كانت بغيره. والحكايات في هذا الباب كثيرة وبالنسبة مع التوبة يلزم منه دوام التوبة فهذا اذا ايسر له تكاها وقل له احصنها واحتفظ امكن ذلك. أما بدون التوبة فهذا متعذر او متعسر ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر واحمد بن حنبل راودها على نفسها فان اجابته كما كانت تجيبه لم تقب - وقالت طائفة منهم ابو محمد لا راودها لانها قد تكون تابت فاذا راودها نقصت التوبة ولانه يخاف عليه اذا راودها أن يقع في ذنب معها. والذين اشترطوا امتحانها قالوا لا يعرف صدق توبتها بمجرد القول فصار كقوله (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن) والمهاجر قد يتناول النائب قال النبي صلى الله عليه وسلم المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمهاجر من هجر السوء فلهذا اذا ادعت انها هجرت السوء امتنعت على ذلك • وبالجملة لا بد ان يطلب على قلبه صدق توبتها • وقوله تعالى (ولا متخذى أخدان) حرم به ان يتخذ صديقة في السر تترى معه لأمع غيره وقد قال سبحانه في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمألكت أيما نكح من فتيانكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضهم من بعض فانكحوهن باذن اهلن وآوهم اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا أحسن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فذكر في الاماء محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان واما الحرائر فاشترط فيهن ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين • وذكر في المائدة ولا متخذى أخدان لما ذكر نساء اهل الكتاب وفي النساء لم يذكر الا غير مسافحين وذلك ان الاماء كن معروفات بالزنا دون الحرائر فاشترط في نكاحهن ان يكن محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فدل ذلك ايضا على ان الامة التي تبني لا يجوز تزوجها الا اذا تزوجها على انها محصنة يحصنها زوجها فلا تسافح الرجال ولا تتخذ صديقا. وهذا من آيين الامور في تحريم نكاح الامة الفاجرة مع ما تقدم وقد روى عن ابن عباس محصنات عفاف غير زوان ولا متخذات اخدان يعني أخلاء • كان أهل الجاهلية يحرمون مظهر من الزنا ويستحلون ما خفي - وعنه رواية اخرى للمسافحات المطلات بالزنا والمتخذات اخدان ذوات اخليل الواحد • قال بعض المفسرين كانت المرأة تتخذ صديقا تترى معه ولا تترى مع غيره فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات بالمعافاة وهو كما قالوا وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين نوعا مشتركا ونوعا مختصا

والمشترك ما يظهر في المادة بخلاف المختص فانه مستتر في المادة . ولما حرم الله المختص وهو شبه بالنكاح فان النكاح مختص فيه المرأة بالرجل وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الاخذان فان هذه اذا كان يزني بها وحدها لم يعرف أنها ^(١) ولم يعرف أن الولد الذي تلده منه ولا يثبت لها خصائص النكاح فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على نكاح السر فان نكاح السر من جنس اتخاذ الاخذان شبه به لاسيا اذا زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود وكما ذلك فهذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا يشاء من يزني بامرأة صديقة له الا قال تزوجتها ولا يشاء احد ان يقول لمن تزوج في السر إنه يزني بها الا قال ذلك فلا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق مبين قال الله تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدىم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فاذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنها تميزت عن المسافات والمتخذهات أخذانا واذا كان يمكنها أن تذهب الى الاجانب لم تميز المحصنات كما انه اذا كتم نكاحها فلم يعلم به احد لم تميز من المتخذهات أخذانا * وقد اختلف العلماء فيما يميز به هذا عن هذا فقليل الواجب الاعلان فقط سواء أشهد او لم يشهد كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث واهل الظاهر واحمد في رواية - وقيل الواجب الاشهاد سواء أعلن او لم يعلن كقول ابي حنيفة والشافعي ورواية من احمد - وقيل يجب الأمران وهو الرواية الثالثة عن احمد - وقيل يجب احدهما وهو الرواية الرابعة عن احمد * واشترط الاشهاد وحده ضئيف ليس له اصل في الكتاب ولا في السنة فانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه حديث * ومن الممتنع ان يكون الذي يفعله المسلمون دائما له شروط لم بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مما تعم به البلوى فجميع المسلمين يحتاجون الى معرفة هذا . واذا كان هذا شرطا كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر في كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس ^(٢) مما أوجبه الله على المسلمين في مناهجهم * قال احمد بن حنبل وغيره من ائمة الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشهاد على النكاح شيء ولو أوجبه لكان الايجاب انما يعرف من جهة النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا من الاحكام التي يجب اظهارها وعلانها كاشتراط المهر واولى فان المهر

لا يجب تقديره في المقد بالكتاب والسنة والاجماع ولو كان قد اظهر ذلك لنقل ذلك عن
 الصحابة ولم يضعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة عن معرفته فان الهم والدواعي تتوافر على
 نقل ذلك. والذي يأمر بحفظ ذلك وهم قد حفظوا نيه عن نكاح الشغار ونكاح المحرم ونحو
 ذلك من الامور التي تقع قليلا فكيف النكاح بلا اشهاد اذا كان الله ورسوله قد حرمه
 وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لو نقل في ذلك
 شيء من أخبار الآحاد لكان مردودا عند من يرى مثل ذلك فان هذا من أعظم ما تم به
 البلوى أعظم من البلوى بكثير من الاحكام فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح
 الا باشهاد وقد عقد المسلمون من عقود النكحة مالا يحصيها الا رب السموات . فعلم ان
 اشتراط الاشهاد دون غيره باطل قطعا ولهذا كان المشترطون للاشهاد مضطرين اضطرابا
 يدل على فساد الاصل فليس لم قول يثبت على سيار^(١) الشرع اذا كان فيهم من يجوز به شهادة
 فاسقين والشهادة التي لا تجب عندهم قد أمر الله فيها باشهاد ذوي العدل فكيف بالاشهاد
 الواجب . ثم من العجب أن الله أمر بالاشهاد في الرجة ولم يأمر به في النكاح ثم يأمر به في
 النكاح ولا يوجه أكثرهم في الرجة والله أمر بالاشهاد في الرجة لئلا ينكر الزوج ويدوم
 مع امراته فيفضي الى اقامته معها حراما ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لارجة معه لانه حينئذ
 يسرحها باحسان عقيب المدة فيظهر الطلاق ولهذا قال يزيد بن هرون مما يعيب به أهل
 الرأي : أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح وهم أمروا به في النكاح دون البيع وهو كما قال
 والاشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب وأما النكاح
 فلم يرد الشرع فيه بأشهاد واجب ولا مستحب وذلك ان النكاح أمر فيه بالاعلان فأغنى اعلانه
 مع دوامه عن الاشهاد فان المرأة تكون عند الرجل والناس يطمون أنها امراته فكان هذا
 الاظهار الدائم مغنيا عن الاشهاد كالنسب فان النسب لا يحتاج الى أن يشهد فيه أحدا على ولادة
 امراته بل هذا يظهر ويعرف أن امراته ولدت هذا فأغنى هذا عن الاشهاد بخلاف البيع فانه
 قد يجهل ويتعذر اقامة البينة عليه ولهذا اذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه

(١) كذا بحد الاماين وفي الثاني على مسبار الشرع واللفظتان لم يظهر لنا فيها معنى مناسب فالاشبه

ان الاصل على ساق الشرع والله أعلم اه مصححه

بالاشهاد فلا يشهد قديح في النكاح لانه به يعلن ويظهر لا لان كل نكاح لا ينقد الا بشاهدين
 بل اذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدنا بذلك وسمع الناس أو جاء الشهود والناس بعد المقد فاجبروهم
 بانه تزوجا كان هذا كافيا وهكذا كانت عادة السلف لم يكونوا يكلفون احضار شاهدين ولا
 كتابة صداق • ومن القائلين بالايجاب من اشترط شاهدين مستورين وهو لا يقبل عند الأداة
 الامن تعرف عدالته فهذا أيضا لا يحصل به المقصود • وقد شد بعضهم فواجب من يكون معلوم
 المدلة وهذا مما يفسد فسادا قطعا فان أنكحة المسلمين لم يكونوا يلزمون فيها هذا • وهذه الأقوال
 الثلاثة في مذهب أحمد على قوله بأشراط الشهادة قليل يجرى فاسقان كقول أبي حنيفة - وقيل
 يجرى مستوران وهذا المشهور عن مذهبه ومذهب الشافعي - وقيل في المذهب لا بد من معروف
 المدلة - وقيل بل ان عقد حاكم فلا يعقده الا بعروف المدلة بخلاف غيره فان الحكماء الذين
 يميزون بين المبرور والمستور ثم العروف المدلة عند حاكم البلد فهو خلاف ما أجمع المسلمون
 عليه قديما وحديثا حيث يعقدون الأنكحة فيما بينهم والحاكم بينهم والحاكم لا يعرفهم - وان
 اشترطوا من يكون مشهورا عند عدم بالخير فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون
 كذلك • ثم الشهود يعمون وتخير احوالهم وهم يقولون مقصود للشهادة إثبات الفراش عند التجاهد
 حفظا لنسب الولد فيقال هذا حاصل باعلان النكاح ولا يحصل بالاشهاد مع الكتمان مطلقا
 فالذي لا ريب فيه أن النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان وأما مع الكتمان والاشهاد
 فهذا مما ينظر فيه • واذا اجتمع الاشهاد والاعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته • وان خلا عن
 الاشهاد والاعلان فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن أن في ذلك
 خلافا في مذهب أحمد • ثم يقال بما يميز هذا عن المتخذات أخذانا وفي المشترطين للشهادة من
 اصحاب أبي حنيفة من لا يمل ذلك بإثبات الفراش لكن كان المقصود حضور اثنين تمظيما
 للنكاح وهذا يعود الى مقصود الاعلان وإذا كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ولا
 يعرف من عنده هل هي امرأته او خديته مثل الأماكن التي يكثر فيها الناس المجاهيل فهذا قد يقال
 يجب الاشهاد هنا ولم يكن الصحابة يكتبون صداقات لانهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر بل
 يعجلون المهر وان أخروه فهو معروف فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى
 صاروا يكتبون المؤخر وصار ذلك حجة في إثبات الصداق وفي أنها زوجة له لكن هذا الاشهاد

يُحصل به المقصود سواء حضر الشهود المقد أو جاؤا بعد العقد فشهدوا على إقرار الزوج والزوجة والولي وقد علموا أن ذلك نكاح قد أعلن واشهادهم عليه من غير تواسٍ بكتابه إعلان وهذا بخلاف الولي فإنه قد دل عليه القرآن في غير موضع والسنة في غير موضع وهو عادة الصحابة إنما كان يزوج النساء الرجال لا يعرف أن امرأة تزوج نفسها • وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات أخذان ولهذا قالت عائشة لا تزوج المرأة نفسها فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي تزوج نفسها لكن لا يكتفي بالولي حتى يعلن فإن من الأولياء من يكون مستحسنا على قرابته قال الله تعالى (وأنكحوا الإيالي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) وقال تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) فخطب الرجال بالنكاح الإيالي كما خاطبهم بتزويج الرقيق • وفرق بين قوله تعالى (ولا تنكحوا المشركين وقوله ولا تنكحوا المشركات وهذا الفرق مما احتج به بعض السلف من أهل البيت • - وإضا فإن الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ولم يوجب الاشهاد • فن قال أن النكاح يصح مع نفي المهر ولا يصح إلا مع الاشهاد فقد اسقط ما أوجبه الله وأوجب ما لم يوجبه الله • وهذا مما يبين أن قول المدنيين وأهل الحديث أصح من قول الكوفيين في تحريمهم نكاح الشغار وأن علة ذلك إنما هو نفي المهر فحيث يكون المهر فالنكاح صحيح كما هو قول المدنيين وهو أنص الروايتين وأصرحها عن أحمد بن حنبل واختيار قدماء أصحابه • وهذا وامثاله مما يبين رجحان أقوال أهل الحديث والآثر وأهل الحجاز كأهل المدينة على ما خالفها من الأقوال التي قبلت برأى يخالف النصوص لكن الفقهاء الذين قالوا برأى يخالف النصوص بعد اجتهادهم واستفراغ وسعهم رضى الله عنهم قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم واجتهادوا والله يثيبهم وهم • طيعون الله سبحانه في ذلك والله يثيبهم على اجتهادهم فاتجرم الله على ذلك وإن كان الذين علموا ما جاءت به النصوص أفضل ممن خفيت عليه النصوص وهؤلاء لم أجرا وأولئك لم أجركا قال تعالى (وداود وسليمان إذ يحكما في الحوت إذ نقتش فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) • ومن تدبر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لآمر النكاح لا يشترط فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء كما اشترط بعضهم ألا يكون إلا بلفظ الانكاح والتزويج واشترط بعضهم أن يكون بالعريّة واشترط هؤلاء وطائفة ألا يكون إلا بحضرة شاهدين • ثم إنهم مع هذا صححوا النكاح مع نفي المهر ثم

صاروا طائفتين - طائفة تصحح نكاح الشغار لانه لا مفسده الا في المهر وذلك ليس بعفسد عندهم وطائفة تبطله وتعلم ذلك بطل فاسدة كما قد بسطناه في مواضع وصححوا نكاح المحلل الذي يقصد التحليل فكان قول اهل الحديث واهل المدينة الذين لم يشترطوا لفظا مينا في النكاح ولا اشهاد شاهدين مع اعلانه واطهاره وابطلوا نكاح الشغار وكل نكاح في فيه المهر وابطلوا نكاح المحلل^(١) أشبه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة * ثم ان كثيرا من اهل الرأي الحجازي والراقي وسعوا باب الطلاق فأوقفوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به وجعلوا الفرة البائنة طلاقا محسوبا من الثلاث فجعلوا الخلع طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث الى امور اخرى وسعوا بها الطلاق الذي يحرم الحلال وضيّقوا النكاح الحلال * ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يوسعون في الاحتيال في عود المرأة الى زوجها وهؤلاء لا سبيل عندهم الى ردها فكان هؤلاء في آصار وأغلال * وهؤلاء في خداع واحتيال * ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تين له ان الله أغنى عن هذا وأن الله بمت محمد بالحنيفية السمحة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر وأحل الطيبات وحرم الخبائث والله سبحانه اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم *

﴿المسئلة الثانية عشرة﴾ في الخميس ونحوه من البدع * قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه وسلم فإن الشيطان قد سول لكثير ممن يدعى الاسلام فيما يفعلونه في أواخر صوم النصارى وهو الخميس الحقب من الهدايا والأفراح والنفقات وكسوة الاولاد وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم النصارى فجميع ما يحدثه الانسان فيه من المنكرات * فمن ذلك خروج النساء وتبخير القبور ووضع الثياب على السطوح وكتابة الورق وإصاقتها بالابواب واتخاذها موسما لبيع البخور وشراؤه ورفق البخور * طلقا في ذلك الوقت أو غيره أو قصد شراء البخور المرقى فان رقى البخور واتخاذها قربانا هو دين النصارى والصائبين وإنما البخور طيب يتطيب بدخانه كما يتطيب بسائر الطيب * وكذلك تخصيصه بطبخ الاطعمة وغير ذلك من صلب البيض * وأما القمار بالبيض ويومه لمن يقامر به أو شراؤه من القمارين فحكمه ظاهر * ومن ذلك ما يفعله النساء * من أخذ ورق الزيتون أو الاغتسال بمائه فان أصل ذلك ماء المعمودية * ومن ذلك أيضا ترك الوظائف الراتبية من الصنائع

والتجارات أو خلق العلم في أيام عيدهم واتخاذهم يوم راحة وفرحة وغير ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التبع بالمكان إذا كان المشركون يمدون فيه ويقبلون أموراً يشعرون منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف المروف ويشكر المنكر كما لا يتشبه بهم فلا يهأن المسلم المتشبه بهم في ذلك بل ينهى عن ذلك. فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب دعوته ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الاوقات لم تقبل هديته خصوصاً ان كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم مثل اهداء الشمع ونحوه في الميلاد واهداء البيض واللبن والتم في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم وهو الخميس الحفير ولا يبايع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابهمهم في العيد من الطعام واللباس والبخور لأن في ذلك اعانة على المنكر

وقال الشيخ رحمه الله عنه ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلى ببعضها وجعل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحفير الذي قبل ذلك أو السبت أو غير ذلك إلى القبور. وكذلك يخرجون في هذه الاوقات وهم يمتدحون ان في البخور بركة ودفع مضرة ويمدونه من القرايين مثل الدبائح ويرفونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير وبكلام مصنف ويصلون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الامور المنكرة حتى ان الاسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصغار وكلام الرقائين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل وفيه ما هو محرم أو كفر. وقد اتى إلى جماهير العامة أو جميعهم الا من شاء الله وأعنى بالامة هنا كل من لم يعلم حقيقة الاسلام فإن كثيراً من ينسب إلى فقه ودين قد شاركهم في ذلك أتى اليهم أن هذا البخور المرقي يرفع يركته من العين والسر والأدواء والهوام ويصورون صور الحيات والمقارب ويلصقونها في بيوتهم زعماً أن تلك الصور الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة يتأذى فيه تمنع الهوام وهو ضرب من طلائع الصابدة ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت ويخرج خلق عظيم في الخميس الحفير المتقدم وعلى هذا يخرجون القبور ويسمون هذا التأخر الخميس الكبير وهو عند الله الخميس المين الحفير هو وأهله ومن يعظمه فإن كل ما عظمه بالباطل من

مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد اهانتها كما تهاون الالوان المعبودة وان كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الاحجار * وبما فعله الناس من المنكرات أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرها من الغنم والدجاج والبلين والبيض يجتمع فيها تحريمان ١٠ كل مال المسلم والمعاهد بغير حق واقامة شعار النصرارى ويجعلونه ميقاتا لاجرا على الوكلاء على المزارع ويطبخون منه ويطبخون فيه البيض وينفقون فيه النفقات الواسعة ويزنون أولادهم الى غير ذلك من الامور التي يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف المعروف وينكر المنكر. وخلق كثير منهم يضمنون يايهم تحت السماء رجاء لبركة نزول صريم عليها فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الايمان أن شريعة جاءت لما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها بيمض هذه القبايع * وأصل ذلك كله انما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم في بعض أمورهم فيوم الخميس هو عيدهم يوم عيد المائدة ويوم الاحد يسمونه عيد الفصح وعيد النور والميد الكبير ولما كان عيدا صاروا يصنعون لأولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه لانهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض اذ صومهم هو عن الحيوان وما يخرج منه * وعامة هذه الاعمال المحكية عن النصرارى وغيرها مما لم يحك قد زنها الشيطان لكثير ممن يدعى الاسلام وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن وزادوا في بعض ذلك تقصوا وقدموا وأخروا وكل ما عصت به هذه الايام من أفعالهم وغيرها فليس للمسلم ان يشابههم في أصله ولا في وصفه * ومن ذلك أيضا أنهم يكسون بالحرمة دوابهم ويعبغون الاطعمة التي لا تكاد تقبل في عيد الله ورسوله وتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج * وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وبقوا عادة مطردة * وهذا كله تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم لتبعن سنن من كان قبلكم - واذا كانت المتابعة في القليل ذريعة ووسيلة الى بعض هذه القبايع كانت محرمة فكيف اذا أفضت الى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب والتعمد في المعمودية وقول القائل المعبود واحد وان كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من الاقوال والافعال التي تتضمن إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبدلين المنسوخين موصلة الى الله وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله والتدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبآثاره وبالاتفاق وبالاتفاق بين الامة. وأصل ذلك المشابهة والمشاركة

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية. وبعض حكم ما شرع الله لرسوله مبينة الكفار ومخالفتهم في غاية الامور لتكون المخالفة أحسن لمادة الشر وأبعد عن الوقوع فيا وقع فيه الناس فينبني للمسلم اذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يحيلهم على ما عاهد الله ورسوله ويقضى لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم الى غيره فان لم يرضوا فلا حول ولا قوة الا بالله ومن اغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم • فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك. وفي الصحيحين عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء. وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء • ففي صحيح البخاري عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أطلع قوم ولوا أمرهم امرأة—وروى أيضاً هلك الرجال حين أطاعت النساء وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تمهات المؤمنين لما راجعته في تقديم أبي بكر إن كن صواب يوسف—يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذي اللب كما قال في الحديث الآخر ما رأيت من نافصات عقل ودين أغلب لبّ ذي اللب من احدا كن • ولما انشده الاعشى أعشى باهلة آياته التي يقول فيها (وهن شر غالب لمن غلب) جل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول (وهن شر غالب لمن غلب) ولذلك امتن الله سبحانه على زكريا حيث قال (وأصلحنا له زوجة) قال بعض العلماء يبنى للرجل ان يتحدث الى الله في اصلاح زوجته وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم • وقد روى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهية الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاتهم—عن سفیان الثوري—عن ثور بن يزيد—عن عطاء بن دينار قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تعلموا رطانة الأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فان السخط ينزل عليهم—فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم فكيف من يفعل بعض أفعالهم او قصد ما هو من مقتضيات دينهم أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة—أو ليس عمل بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم واذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن يشرّكهم في العمل أو بمضه أليس قد تعرض لمقوبة ذلك • ثم قوله اجتنبوا أعداء الله في عيدهم أليس نهياً عن لقائهم والاجتماع بهم فيه فكيف بمن عمل عيدهم—وقال ابن عمر في كلام له من صنع نيروزهم ومهرجاتهم وتشبه

بهم حتى يموت حشر معهم—وقال عمر اجنبوا أعداء الله في عيدهم—ونص الامام أحمد على انه لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى واحتج بقول الله تعالى والذين لا يشهدون الزور قال الثعالبين^(١) وأعيادهم—وقال عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك في كلام له (قال) فلا يماونون على شيء من عيدهم لان ذلك من تعظيم شرهم وعونهم على كفرهم • وينبئ للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك وهو قول مالك وغيره لم أعلم انه اختلف فيه • وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته بل هو عندى أشد—وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى الى أعيادهم فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشرهم الذي اجتمعوا عليه وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم) فيواقهم ويؤمنهم (قائه منهم) وروى الامام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى قال قلت لعمر إن لي كاتباً نصرانياً قال مالك فأتاك الله أما سمعت الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفاً قال قلت يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه قال لا أكرمهم اذ أهانهم الله ولا أعزهم اذ أذلهم الله ولا أدينهم اذ أنصاهم الله وقال الله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال مجاهد أعياد المشركين وكذلك قال الربيع بن أنس وقال القاضي أبو يعلى (مسئلة في النهي عن حضور أعياد المشركين) وروى أبو الشبغ الاصبهاني بإسناده في شروط أهل القمة عن الضحاك في قوله (والذين لا يشهدون الزور) قال عيد المشركين—وبإسناده عن سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) كلام المشركين—وروى بإسناده عن ابن سلام^(٢) عن عمرو بن مرة (والذين لا يشهدون الزور) لا يما كنون أهل الشرك على شرهم ولا يخالطونهم • وقد دل الكتاب وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وستة خلفائه الراشدين التي اجمع أهل العلم عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم^(٣) إيقاد النار والفرج بها من شعار المجوس عباد التيران • والمسلم يجتهد في

(١) هو عيد النصارى يصنعونه في أول أحد في صومهم يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه يزعمون ان ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل الى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها قامر بالمرءوف ونهى عن المنكر فثار عليه غوغاء الناس وكان اليهود قد وكلوا قوماً معهم عصا يضربون بها فأورقت تلك العصا وسجد أولئك للمسيح صكناً ذكره الشيخ في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم اه مصححه (٢) في نسخة عن سنان (٣) يابض بالاصباين

إحياء السنن وإماتة البدع * في الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن اليهود والنصارى لا يصبغون تخالفوهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وقد أمرنا الله تعالى أن نقول في صلواتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) والله سبحانه أعلم

المسئلة الثالثة عشرة * في كفارة اليمين قال شيخ الاسلام ابن تيمية كفارة اليمين

هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فتي كان واجدا فعليه أن يكفر باحدى الثلاث فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام - وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك * ومقدار ما يطعم مبنى على أصل وهو أن اطعامهم هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف فيه قولان للعلماء . منهم من قال هو مقدر بالشرع وهؤلاء على أقوال - منهم من قال يطعم كل مسكين صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر كقول أبي حنيفة وطائفة - ومنهم من قال يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير أو ربع صاع من بر وهو مد كقول أحمد وطائفة - ومنهم من قال بل يجزئ في الجميع مد من الجميع كقول الشافعي وطائفة * والقول الثاني أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهليهم قدرا ونوعا . وهذا معنى قول مالك قال اسمعيل بن اسحق كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزئ بالمدينة قال مالك وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقول الله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا والمتقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ولهذا كانوا يقولون الاوسط خبز ولبن ، خبز وسمن ، خبز وتمر . والا على خبز ولحم وقد بسطنا الآثار عنهم في غير هذا الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فان أصله أن ما لم يقدره الشارع فانه يرجع فيه الى العرف وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه الى العرف لاسيا مع قوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فان أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا الملوك ولا يقدر أجرة الاجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولاً واحداً ولا يقدر الضيافة

المشروطة على أهل القسمة للمسلمين في ظاهر مذهبه. هذا مع ان هذه واجبة بالشرط فكيف
يقدّر طعاما واجبا بالشرع بل ولا يقدر الجزية في اظهر الروايتين عنه ولا الخراج ولا يقدر
أيضا الأطلعة الواجبة مطلقا سواء وجبت بشرع أو شرط ولا غير الأطلعة مما وجبت
مطلقا فطعام الكفارة أولى ان لا يقدر * والأقسام ثلاثة فإله حد في الشرع أو اللقنة
رجع في ذلك اليها — وما ليس له حد فيهما رجع فيه الى العرف ولهذا لا يقدر للمقود أنفاظا
بل أصله في هذه الامور من جنس أصل مالك كما أن قياس مذهبه ان يكون الواجب في
صدقة الفطر نصف صاع من بر وقد دل على ذلك كلامه أيضا كما قد بين في موضع آخر وان
كان المشهور عنه تقدير ذلك بالصاع كالتمر والشعير * وقد تنازع العلماء في الادم هل هو واجب
أو مستحب على قولين والصحيح أنه ان كان يطعم أهله بادم أطلعهم المساكين بادم وان كان
انما يطعمهم بلا ادم لم يكن عليه ان يفضل المساكين على أهله بل يطعم المساكين من أوسط
ما يطعم أهله * وعلى هذا فن البلاد من يكون أوسط طعام أهله مدا من حنطة كما يقال عن أهل
المدينة واذا صنع خبزا جاء نحو رطلين بالمراق وهو بالدمشقي خمسة أواق وخمسة أسباع أوقية
فان جعل بمضه أداما كما جاء عن السلف كان الخبز نحو من أربعة أواق وهذا لا يكفي أكثر
أهل الامصار فلهذا قال جمهور العلماء يطعم في غير المدينة أكثر من هذا اما مدان أو مد
ونصف على قدر طعامهم فيطعم من الخبز إما نصف رطل بالدمشقي واما ثلثا رطل واما رطل
واما أكثر إما مع الادم وإما بدون الادم على قدر عاداتهم في الاكل في وقت^(١)

فان عادة الناس تختلف بالرخص والتلاء واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف وغير ذلك
واذا حسب ما يوجبه أبو حنيفة خبزا كان رطلا وثلثا بالدمشقي فانه يوجب نصف صاع عنده
ثمانية ارطال. واما ما يوجبه من التمر والشعير فيوجب صاعا ثمانية ارطال وذلك بقدر ما يوجبه
الشافعي ست مررات وهو بقدر ما يوجبه أحمد بن حنبل ثلاث مررات * والمختار أن يرجع في ذلك
الى عرف الناس وعاداتهم فقد يجرى في بلد ما أوجه ابو حنيفة وفي بلد ما أوجه أحمد وفي
بلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته عملا بقوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم)
واذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزا أو ادم من أوسط ما يطعم أهله أجزأه ذلك عند أكثر

السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهم وهو أظهر القولين في الدليل فإن الله تعالى أمر بالأطعام لم يوجب التملك وهذا أطعام حقيقة ومن أوجب التملك احتج بحجتين (أحدهما) أن الطعام الواجب مقدر بالشرع ولا يعلم إذا أكلوا أن كل واحد يأكل قدر حقه (والثانية) أنه بالتملك يتمكن من التصرف الذي لا يمكنه مع الأطعام • وجواب الأولى أنا لا نسلم أنه مقدر بالشرع وإن قدر أنه مقدر به فالكلام انما هو إذا أشبع كل واحد منهم غداء وعشاء. وحينئذ فيكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وأكثره. وأما التصرف بما شاء فأنه تعالى لم يوجب ذلك انما أوجب الأطعام ولو أراد ذلك لا يوجب مالا من النقد ونحوه وهو لم يوجب ذلك والزكاة انما أوجب فيها التملك لأنه ذكرها باللام بقوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) ولهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف كقوله (وفي الرقاب وفي سبيل الله) فالصحيح أنه لا يجب التملك بل يجوز ان يمتق من الزكاة وان لم يكن ذلك تملكيا للمعتق ويجوز ان يشتري منها سلاحا يمين به في سبيل الله وغير ذلك ولهذا قال من قال من العلماء الأطعام أولى من التملك لان الملك قد يبيع ما عطيته ولا يأكله بل قد يكتزعه فاذا أطعم الطعام حصل مقصود الشارع قطعا - وغاية ما يقال أن التملك قد يسمى اطعاما كما يقال أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة السادس • وفي الحديث ما أطعم الله نيا طعمة الا كانت لمن يبلى الامر من بعده لكن يقال لا رب أن اللفظ يتناول الأطعام المعروف بطريق الأولى ولأن ذاك انما يقال اذا ذكر المظن فيقال أطعمه كذا فأما اذا أطلق وقيل أطعم هؤلاء المساكين فانه لا يضم منه الا نفس الأطعام لكن لما كانوا يأكلون ما يأخذونه سمي التملك للطعام اطعاما لان المقصود هو الأطعام أما اذا كان المقصود مصرفا غير الاكل فهذا لا يسمى اطعاما عند الاطلاق

❦ المسئلة الرابعة عشرة ❦ في صدقة الفطر هل يجب استيعاب الاصناف الثمانية في صرفها أم يجزئ صرفها الى شخص واحد - وما أقوال العلماء في ذلك

❦ الجواب ❦ الحمد لله • الكلام في هذا الباب في أصليين (أحدهما) في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد وعروض التجارة والمشارف فهذه فيها قولان للعلماء (أحدهما) انه يجب على مترك ان يستوعب بزكاته جميع الاصناف المقدور عليها وان يعطى من كل صنف ثلاثة وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وهو رواية عن الامام أحمد (الثاني) بل الواجب ان لا يخرج بها

عن الأصناف الثمانية ولا يعطى أحدا فوق كفايته ولا يحابى أحدا بحيث يعطى واحدا ويدع من هو أحق منه أو مثله مع إمكان العدل . وعند هؤلاء . إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف وهو يستحق ذلك مثل أن يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء فيعطيه زكاته كلها وهي ألف درهم اجزأه . وهذا قول جمهور أهل العلم كابى حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه وهو المأثور عن الصحابة كحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس ويذكر ذلك عن عمر نفسه وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيصة بن مخارق الهلالي أقم ياقيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها * وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر البياض اذهب الى عامل بني زريق فليدفع صدقتهم اليك * ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الأمر هو الامام وفي مثل هذا تنازع * وفي المسئلة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى فان المقصود هو الاصل الثاني وهو صدقة الفطر فان هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الاموال أو صدقة الأبدان كالكفارات على قولين - فمن قال بالاول وكان من قوله وجوب الاستيعاب أوجب الاستيعاب فيها * وعلى هذين الاصلين يبنى ما ذكره السائل من مذهب الشافعي رضى الله عنه - ومن كان من مذهبه أنه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور العلماء فانهم يجوزون دفع صدقة الفطر الى واحد كما عليه المسلمون قديما وحديثا - ومن قال بالثاني ان صدقة الفطر تجرى مجرى كفارة الميمن والظهار والقتل والجماع في رمضان ومجرى كفارة الحج فان سببها هو البدن ليس هو المال كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات - وفي حديث آخر أنه قال أغنهم في هذا اليوم عن المسئلة ولهذا أوجب الله ^(١) طعاما كما أوجب الكفارة طعاما وعلى هذا القول فلا يجزئ اطعامها الا ان يستحق الكفارة وهم الآخذون لحاجة أنفسهم فلا يعطى منها في المؤنفة ولا الرقاب ولا غير ذلك . وهذا القول أقوى في الدليل * وأضعف الاقوال قول من يقول أنه يجب على كل مسلم أن يدفع صدقة فطره الى اثني عشر أو ثمانية عشر أو الى أربعة وعشرين أو اثنين وثلاثين أو ثمانية وعشرين ونحو ذلك فان هذا خلاف ما كان

عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وصحابته أجمعين لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله الى السلم الواحد ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفسا يعطى كل واحد حفنة لا تكروا ذلك غاية الانكار وعدوه من البدع المستنكرة والافعال المستبحة فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر للأمور به صاعا من تمر أو صاعا من شعير ومن البر إما نصف صاع واما صاعا على قدر الكفاية التامة للواحد من المساكين وجعلها طعمة لهم يوم العيد يستفنون بها فاذا أخذ المسكين حفنة لم ينتفع بها ولم تقع موقعا. وكذلك من عليه دين وهو ابن سبيل اذا أخذ حفنة من حنطة لم^(١) بها من مقصودها ما يمد مقصودا للمقلاء وان جاز أن يكون ذلك مقصودا في بعض الاوقات كما أن لو فرض عدد مضطرون وان قسم بينهم الصاع عاشوا وان خص به بعضهم مات الباقون فهنا ينبغي تفرقه بين جماعة لكن هذا يقتضى ان يكون التفريق هو المصلحة والشرعية منزهة عن هذه الافعال المنكرة التي لا يرضاها المقلاء ولم يقلها أحد من سلف الامة وأئمتها * ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم طعمة للمساكين نص في أن ذلك حق للمساكين * وقوله تعالى في آية الظهار (فاطعام ستين مسكينا) فاذا لم يحز أن تصرف تلك للاصناف الثمانية فكذلك هذه ولهذا يتمتر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب والواجب ما يبقى ويستنى ولهذا كان الواجب فيها الاثاث دون الذكور الا في التبيع وابن لبون لان المقصود الدر والنسل وانما هو للاناث. وفي الضحايا والمدايا لما كان المقصود الاكل كان الذكر أفضل من الانثى وكانت الهدايا والضحايا اذا تصدق بها أو ببعضها فانما هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية وصدقة الفطر وجبت طعاما للاكل لا للاستثناء فلمع انها من جنس الكفارات * واذا قيل ان قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) نص في استيعاب الصدقة — قيل هذا خطأ لوجوه

(أحدها) ان اللام في هذه انما هي لتعرف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله (ومنهم من يلزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا) وهذه اذا صدقات الاموال دون صدقات الابدان باتفاق المسلمين ولهذا قال في آية الفدية (فقدية من صيام أو صدقة أو

(١) يابض بالاصلين ولعل الاصل قوله لم يتبلغ ونحوه وانه أعلم اه مصححه

نسك) لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة وأتفق الأئمة على ان فدية الاذى لا يجب صرفها في جميع الاصناف الثمانية وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين وكذلك سائر المعروف فانه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل معروف صدقة . لا يختص بها الاصناف الثمانية باتفاق المسلمين . وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية وهي تم جميع الفقراء والمساكين والغارمين في مشارق الارض ومناكبها ولم يقل مسلم انه يجب استيعاب جميع هؤلاء بل غاية ما قيل انه يجب اعطاء ثلاثة من كل صنف وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف ثم فيه تمييز فقير دون فقير . وأيضا لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف فالقول عند الجمهور في الاصناف عموما وتسوية كالقول في آحاد كل صنف عموما وتسوية *

(الوجه الثاني) أن قوله انما الصدقات للعرض وانما ثبت المذكور ويقي ماعداه والمعنى ليست الصدقة لغير هؤلاء بل هؤلاء فلثبت من جنس المنفى ومعلوم انه لم يقصد تبيين الملك بل قصد تبيين الحل أى لا يحمل الصدقة لغير هؤلاء فيكون المعنى بل تحمل لهم وذلك أنه ذكر في معرض التمسك لسأله من الصدقات وهو لا يستحقها والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له لا على طلب ما يحل له وان كان لا يملكه اذ لو كان كذلك لثم هؤلاء وغيرهم اذا سألوها من الامام قبل إعطائها ولو كان التمسك عاما لم يكن في الحصر ذم هؤلاء دون غيرهم وسيأتي الآية يقتضى ذمهم والتمسك الذى اختصوا به سؤال ما لا يحل فيكون ذلك الذى نفى ويكون للثبوت هذا يحل وليس من الاحلال للاصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية كاللام في قوله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الارض جميعا منه) وقوله عليه الصلاة والسلام (أنت وما لك لايك) وأمثال ذلك مما جاءت به اللام للإباحة فقول القائل انه قسمها بينهم يوافق التشريك ولا م التملك ممنوع لما ذكرناه *

(الوجه الثالث) أن الله لما قال في الفرائض (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وقال (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) الى قوله (ولهن الربع مما تركتم) وقال (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) لما كانت اللام للتمليك وجب استيعاب الأصناف المذكورين وأفراد كل صنف والتسوية بينهم فاذا كان لرجل أربع زوجات وأربعة

بين أو بنات أو أخوات أو أخوة وجب العموم والتسوية في الأفراد لأن^(١) استحق بالنسب وهم مستوون فيه وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك ولم يجب فيه ذلك . — ولا يقال أفراد الصنف لا يمكن استيعابه لأنه يقال بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الاصناف فإذا قيل يجب استيعابها بحسب الامكان ويسقط المعمور عنه قيل في الأفراد كذلك وليس الأمر كذلك لكن يجب تحري العلل بحسب الامكان كما ذكره والله أعلم *

﴿ المسئلة الخامسة عشرة ﴾ قال شيخ الاسلام إذا حلف الرجل يمينا من الايمان فلايمان ثلاثة اقسام (أحدها) ما ليس من أيمان المسلمين وهو الحلف بالمخلوقات كالكعبة والملائكة والمشايخ والملوك والآباء وتربتهم ونحو ذلك فهذه يمين غير منعقدة ولا كفارة فيها باتفاق العلماء بل هي منهي عنها باتفاق أهل العلم والنهي نهى تحريم في أصح قولهم * ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت * وقال إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . وفي السنن عنه أنه قال من حلف بغير الله فقد أشرك (والثاني) اليمين بالله تعالى كقوله والله لأفعلن فهذه يمين منعقدة فيها الكفارة إذا حث فيها باتفاق المسلمين * وأيمان المسلمين التي هي في معنى الحلف بالله مقصود الخالف بها تمظيم الخالق لا الحلف بالمخلوقات كالحلف بالنذر والحرام والطلاق والعتاق كقوله إن فعلت كذا فعلي صيام شهر أو الحج الى بيت الله أو الحل علي حرام لا أفعل كذا أو إن فعلت كذا فكل ما أملكه حرام أو الطلاق يلزمي لأفعلن كذا أو لا أفعله أو إن فعلته فنسائي طوالق وعبيدي أحرار وكل ما أملكه صدقة ونحو ذلك فهذه الايمان للمسلمين فيها ثلاث أقوال — قيل إذا حث لزمه ما علقه وحلف به — وقيل لا يلزمه شيء — وقيل يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال الحلف بالنذر يجزئه فيه الكفارة والحلف بالطلاق والعتاق يلزمه ما حلف به * وأظهر الأقوال وهو القول الموافق للأقوال الثابتة عن الصحابة وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار أنه يجزئه كفارة يمين في جميع أيمان المسلمين كما قال الله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقال تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * فإذا قال الحل علي حرام لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمي لا أفعل كذا أو إن

فقلت كذا فملى الحج أو مالى صدقة أجزاء في ذلك كفارة بين أن كفر كفارة الطهار فهو أحسن وكفارة اليمين بخير فيها بين العتق أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم وإذا أطعمهم أطعم كل واحد جارية من الجريات المعروفة في بلده مثل أن يطعم ثمان أواق أو تسع أواق بالشاي ويطعم مع ذلك إدامها كما جرت عادة أهل الشام في إعطاء الجريات خبزاً وإداماً وإذا كفر يمينه لم يقع به الطلاق . وأما إذا قصد إيقاع الطلاق على الوجه الشرعي مثل أن ينجز الطلاق فيطلقها واحدة في طهر لم يصح فيه فهذا يقع به الطلاق باتفاق العلماء وكذلك إذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها مثل أن يكون مردياً للطلاق إذا فعلت أمراً من الأمور فيقول لها إن فعلته فانت طالق قصده أن يطلقها إذا فعلته فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجماهير الخلف بخلاف من قصده أن ينهأها ويخرجها باليمين ولو فعلت ذلك الذي يكرهه لم يجوز أن يطلقها بل هو مردي لها وإن فعلته لكنه قصد اليمين لمنهأ عن الفعل لا مردي أن يقع الطلاق وإن فعلته فهذا حالف لا يقع به الطلاق في أظهر قولي العلماء من السلف والخلف بل يجوزنه كفارة يمين كما تقدم

فصل ٤ والطلاق الذي يقع بلا رب هو الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه وهو أن يطلقها في الطهر قبل أن يطأها أو بعد ما يمين حملها طلقة واحدة . فأما الطلاق المحرم مثل أن يطلقها في الحيض أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء (وكذلك) إذا طلقها ثلاثاً بكلمة أو كلمات في طهر واحد فهو محرم عند جمهور العلماء وتنازعوا فيما يقع بها فقول يقع بها الثلاث - وقيل لا يقع بها الا طلقة واحدة وهذا هو الاظهر الذي يدل عليه الكتاب والسنة كما قد بسط في موضعه (وكذلك) الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوطء هل يلزم - فيه قولان للعلماء والأظهر أنه لا يلزم كما لا يلزم النكاح المحرم والبيع المحرم وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة . وثبت أيضاً في سند أحمد أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي واحدة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذه السنة بل ما يخالفها إما أنه ضعيف بل مرجوح وإما أنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك كما قد بسط ذلك في موضعه والله أعلم

﴿ فصل ﴾ الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى وطلاق بدعة حرمه الله . فطلاق السنة أن يطلقها طلقة واحدة اذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها أو يطلقها حاملا قد تبين حملها فان طلقها وهي حائض أو وطئها وطلقها بعد الوطء قبل أن يتبين حملها فهذا طلاق حرم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين—وتنازع العلماء هل يلزم أو لا يلزم على قولين . والظاهر انه لا يلزم وأن طلقها ثلاثا بكلمة أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها مثل أن يقول أنت طالق ثلاثا أو أنت طالق ألف طلقة أو مائة طلقة أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونحو ذلك من الكلام فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه . وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقض عدتها فهو أيضا حرام عند الاكثرين وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه (وأما السنة) اذا طلقها طلقة واحدة لم يطلقها الثانية حتى يراجعها في المدة أو يتزوجها بمقد جديد بعد المدة فيثبت له أن يطلقها الثانية . وكذلك الثالثة فاذا طلقها الثالثة كما أمر الله ورسوله حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره • وأما لو طلقها الثلاث طلاقا محرما مثل أن يقول لها أنت طالق ثلاثا جملة واحدة فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما يلزمه الثلاث—والثاني لا يلزمه الا طلقة واحدة وله أن يرتجئها في المدة وينكحها بمقد جديد بعد المدة وهذا قول كثير من السلف والخلف وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وهذا أظهر القولين لدلائل كثيرة • منها ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة • ومنها ما رواه الامام أحمد وغيره باسناد جيد عن ابن عباس أن ركابة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما هي واحدة وردّها عليه • وهذا الحديث قد ثبته أحمد بن حنبل وغيره • وضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم ما روى أنه طلقها البتة وانه استحلّقه ما أردت الا واحدة فان رواة هذا مجاهيل لا يعرف حفظهم وعدهم ورواة الاول معروفون بذلك • ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد متقول أن أحدا طلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فألزمه الثلاث بل روى في ذلك أحاديث كلها كذب باتفاق أهل العلم ولكن جاء في أحاديث صحيحة ان فلانا طلق امرأته ثلاثا أي ثلاثا متفرقة وجاء أن الملاعن طلق ثلاثا وتلك امرأة لاسبيل له الى رجعتها بل هي محرمة عليه

سواء طلقها أو لم يطلقها كما لو طلق المسلم امرأته إذا ارتدت ثلاثاً وكما لو أسلمت امرأة اليهودي فطلقها ثلاثاً أو أسلم زوج للشركة فطلقها ثلاثاً وإنما الطلاق الشرعي أن يطلق من يملك أن يرتجها أو يتزوجها بمقد جديد والله أعلم •

﴿ فصل ﴾ إذا حلف الرجل بالحرام فقال الحرام يلزمني لا أفضل كذا أو الحلف على حرام لا أفضل كذا أو ما أحل الله على حرام أن فعلت كذا أو ما يحل للمسلمين يحرم على إن فعلت كذا أو نحو ذلك وله زوجة ففي هذه المسئلة نزاع مشهور بين السلف والخلف ولكن القول الراجح أن هذه يمين من الإيمان لا يلزمه بها طلاق ولو قصد بذلك الحلف بالطلاق وهذا مذهب الإمام أحمد المشهور عنه حتى لو قال أنت على حرام ونوي به الطلاق لم يقع به الطلاق عنده ولو قال أنت على كظهر أبي وقصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء وفي ذلك أنزل الله القرآن فاتهم كانوا يمدون الظهار طلاقاً والايلاء طلاقاً فرفع الله ذلك كله وجعل في الظهار الكفارة الكبرى وجعل الايلاء يميناً يبرص فيها الرجل أربعة أشهر فأما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان • كذلك قال كثير من السلف والخلف أنه إذا كان مزوجاً فحرم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً كان مظاهراً وهذا مذهب أحمد وإذا حلف بالظهار والحرام لا يفعل شيئاً وحث في يمينه أجزأته الكفارة في مذهبه لكن قيل إن الواجب كفارة ظهار وسواء حلف أو أوقع وهو المنقول عن أحمد — وقيل بل إن حلف به أجزأه كفارة يمين وإن أوقعه لزمه كفارة ظهار وهذا أقوى وأقيس على أصول أحمد وغيره فالخالف بالحرام يجزئه كفارة يمين كما يجزئ الخالف بالنذر إذا قال إن فعلت كذا فعلت الحج أو مالي صدقة. وكذلك إذا حلف بالعتق يجزئه كفارة عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين وكذلك الحلف بالطلاق يجزئ فيه أيضاً كفارة يمين كما أفق به ^(١) من السلف والخلف والناظر عن الصحابة لا يخالف ذلك بل معناه يوافق فكل يمين يحلف بها المسلمون في أيمانهم ففيها كفارة يمين كما دل عليه الكتاب والسنة • وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو أن يعتق أو أن يظهر فهذا يلزمه ما أوقعه سواء كان منجزاً أو معلقاً ولا يجزئه كفارة يمين والله سبحانه أعلم •

﴿فصل﴾ فيمن قال من تبع هذه الفتيا وعمل بها فولده بعد ذلك ولد زنا فانه في غاية الجبل والضلال والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه نكاح سائغ اذا وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا أو مسلما واليهودي اذا تزوج بنت أخيه كان ولده منها يلحقه نسبه وورثه باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كان كافرا يجب استنابته * وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عهدها كما يفعل جهال الأعراب ووطئها يستقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه وورثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يقتصر الى صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فمن طلق امرأته ثلاثا ووطئها يستقده أنه لم يضع بها الطلاق إما لجهله وإما لغت غطى فله الزوج وإما لغير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب المدة الا من حين ترك وطأها فانه كان يطؤها مستقدا أنها زوجته فهي فراش له فلا تمتد له حتى يزول الفراش ومتى نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد ووطئها يستقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد يكون أيضا حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للتبعية في نفس الامر ووطئت بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطئ منورا زوج بها وقيل له هي حرة أو يمت منه فاشتراها يستقدها ملكا للبائع فانما وطئ من يستقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حرا لاجل اعتقاده وان كان اعتقاده غلطاً. وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لأبوين وطئوا أو جاءهم أولاد لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساد وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يستقدون أن النكاح باق لاجل فتيا من أفهامهم أو لغير ذلك كان نسب الأولاد بهم لاحقا ولم يكونوا أولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في الجمع على فساد فكيف في المختلف في فساد وان كان القول الذي وطئ به ضميما كمن وطئ في نكاح اللذة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يستقده نكاحا لحقه فيه النسب فكيف بنكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته

بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية * فن قال ان هذا النكاح او مثله يكون الولد فيه ولد زنا لا يلحقه نسبه ولا يتوارث هو وأبوه الواطئ فانه يخالف لاجماع المسلمين منسلخ من رقة الدين فان كان جاهلا عرف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين وسائر أئمة الدين ألحقوا أولاد الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين فان أصر على مشافة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتباع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب والا قتل * قد ظهر أن من أنكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه وقال ان الولد ولد زنا هو مخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وأن المفتي بذلك او القاضي به فصل ما يسوغ باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله او القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والا احكام المخالفة للاجماع باطله باجماع المسلمين والله أعلم *

المسئلة السادسة عشرة * قال شيخ الاسلام رحمه الله * أما بعد فقد كنا في مجلس التفقه في الدين والنظر في مدارك الاحكام المشروعة تصورا وتقريراً وتأصيلاً وتفصيلاً فوقع الكلام في شرح القول في حكم منى الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي أرواث البهائم المباحة أمى طاهرة أم نجسة على وجه أحب اصحابنا تقيده وما يقاربه من زيادة وتقصان فكتبت لهم في ذلك فأقول ولا حول ولا قوة الا بالله هذا معنى على أصل وفصيلين (أما الاصل) فاعلم ان الاصل في جميع الاعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتبين أوصافها أن تكون حلالا مطلقا للآدين وان تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ومماسستها وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة يفرغ اليها حملة الشريعة فيها لا يخصى من الاعمال وحوادث الناس وقد دل عليها أدلة عشرة مما حضرني ذكره من الشريعة وهى كتاب الله وسنة رسوله واتباع سبيل المؤمنين المنظومة في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) وقوله (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) ثم مسالك القياس والاعتبار ومناهج الرأى والاستبصار

(الصنف الاول) الكتاب وهو عدة آيات * (الآية الاولى) قوله تعالى (هو الذى

خلق لكم مافي الارض جميعا) والخطاب لجميع الناس لافتتاح الكلام بقوله (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) ووجه الدلالة أنه أخبر أنه خلق جميع مافي الارض للناس مضافا اليهم باللام واللام حرف الاضافة وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف اليه واستحقاقه اياه من الوجه الذي يصلح له وهذا المعنى يعم موارد استعمالها كقولهم المال لزيد والسرج للداية وما أشبه ذلك فيجب اذا أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع مافي الارض فضلا من الله من الله ونعمة وخص من ذلك بمض الاشياء وهي الخبائث لما فيها من الافساد لهم في معاشهم او معادهم فيبقى الباقي مباحا بموجب الآية (الآية الثانية) قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) ذات الآية من وجبين (احدها) أنه وبخهم وعنفهم على ترك الاكل مما ذكر اسم الله عليه قبل أن يحله باسمه الخاص فلو لم تكن الاشياء مطلقا مباحة لم يلحقهم ذم ولا توبيخ اذ لو كان حكمها مجهولا او كانت محظورة لم يكن ذلك (الوجه الثاني) أنه قال (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) والتفصيل التبيين فيبين أنه بين المحرمات فما لم يبين تحريمه ليس بمحرم . وما ليس بمحرم فهو حلال اذ ليس الا حلال أو حرام (الآية الثالثة) قوله تعالى (وسخر لكم مافي السموات ومافي الارض جميعا منه) واذا كان مافي الارض مسخرا لنا جاز استمتاعنا به كما تقدم (الآية الرابعة) قوله تعالى (قل لا أجد فيا اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة او دما مسفوحا) الآية فاله يجد تحريمه ليس بمحرم وما لم يحرم فهو حل ومثل هذه الآية قوله (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) الآية لان حرف انما يوجب حصر الاول في الثاني فيجب المحصار المحرمات فيا ذكر وقد دل الكتاب على هذا الاصل المحيط في مواضع اخر

(الصنف الثاني) السنة والذي حضرني منها حديثان * (الحديث الاول) في الصحيحين عن سعد بن ابى وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم المسلمين جرما من يسأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته * دل ذلك على ان الاشياء لا تحرم الا بتحريم خاص لقوله لم يحرم ودل أن التحريم قد يكون لاجل المسئلة فيبين بذلك أنها بدون ذلك ليست محرمة وهو المقصود (الثاني) روى أبو داود في سننه عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء من السمن والجبن والقرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه

والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه . فنه دليلان (أحدهما) انه أفتى بالاطلاق فيه (الثاني) قوله وما سكت عنه فهو مما عفا عنه نص في ان ما سكت عنه فلا اثم عليه فيه وتسميته هذا عفوا كانه والله أعلم لان التحليل هو الاذن في التناول بخطاب خاص والتحريم المنع من التناول كذلك والسكوت عنه لم يؤذن بخطاب يخصه ولم يمنع منه فيرجع الى الاصل وهو أن لا عقاب الا بعد الارسال واذا لم يكن فيه عقاب لم يكن محرما . وفي السنة دلائل كثيرة على هذا الاصل

(الصف الثالث) اتباع سبيل المؤمنين وشهادة شهداء الله في أرضه الذين هم عدول الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر المعصومين من اجتماعهم على ضلالة المفروض اتباعهم وذلك أفتى لست أعلم خلاف أحد من العلماء السالفين في أن ما لم يحج دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور وقد نص على ذلك كثير ممن تكلم في أصول الفقه وفروعه . وأحسب بعضهم ذكر في ذلك الاجماع يقينا أو ظنا كاليقين (فان قيل) كيف يكون في ذلك اجماع وقد علمت اختلاف الناس في الاعيان قبل محي الرسل وانزال الكتب هل الاصل فيها الحظر أو الاباحة أو لا يدرى ما الحكم فيها أو انه لا حكم لها أصلا واستصحاب الحال دليل متبع وانه قد ذهب بعض من صنف في أصول الفقه من أصحابنا وغيرهم على ان حكم الاعيان الثابت لها قبل الشرع مستصحب بعد الشرع وأن من قال بأن الاصل في الاعيان الحظر استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل (فأقول) هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين ممن له قدم وذلك انه قد ثبت أنها بعد محي الرسل على الإطلاق وقد زال حكم ذلك الاصل بالدالة السمية التي ذكرتها ولست انكر أن بعض من لم يحيط علما بمدارك الاحكام ولم يوث تميزا في مظان الاشتباه ربما سبب ذيل ما قبل الشرع على ما بعده الا ان هذا غلط قبيح لو نبه له لنبه على مثل الغلط في الحساب لا يهتك حریم الاجماع ولا يثلم سنن الاتباع . ولقد اختلف الناس في تلك المسئلة هل هي جائزة أم ممتنة لان الارض لم تخل من نبي مرسل اذ كان آدم نبيا مكملما حسب اختلافهم في جواز خلو الاقطار عن حكم مشروع وان كان الصواب عندنا جوازه . ومنهم من فرضها فيمن ولد بجزيرة الى غير ذلك من الكلام الذي بين لك أن لا عمل بها وانها نظر محض ليس فيه عمل كالكلاب في مبدئ اللغات وشبه ذلك على ان الحق الذي لاراد له أن قبل الشرع لا تحليل

ولا تحريم فإذا لا تحريم يستصحب ويستدام فيبقى الآن كذلك والقصود خلوها عن المآثم والمقوبات •

(وأما مسلك الاعتبار) بالأشياء والنظائر واجتهاد الرأي في الأصول الجوامع فمن وجوه كثيرة ننبه على بعضها (أحدها) أن الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان متاعاً ومنفعة • ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد ماجد كريم رحيم غني صمد والعلم بذلك يدل على العلم بأنه لا يماقبه ولا يمدبه على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب (وثانيها) أنها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر مائض على تحليله وهذا الوصف قد دل على تعلق الحكم بالنص^(١) وهو قوله (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل ما نفع فهو طيب وكل ما ضر فهو خبيث • والمناسبة الواضحة لكل ذي لب أن النفع يناسب التحليل والضرر يناسب التحريم والدوران فإن التحريم يدور مع المضار وجوداً في الميتة والدم ولحم الخنزير وذوات الأنياب والمخالب والخر وغيرها مما يضر بأنفس الناس وعدمها في الأنعام والألبان وغيرها (وثالثها) أن هذه الأشياء إما أن يكون لها حكم أو لا يكون الأول باطل صوابه^(٢) والثاني بالافتقار • وإذا كان لها حكم فالوجوب والكراهة والاستحباب معلومة بالطلاق بالكلية لم يبق إلا الحل • والحُرمة باطلة لانقضاء دليلها نصاً واستنباطاً لم يبق إلا الحل وهو المطلوب • إذا ثبت هذا الأصل فنقول الأصل في الأعيان الطهارة لثلاثة أوجه (أحدها) أن الطاهر ما حل لملاسته ومباشرته وحمله في الصلاة • والنجس بخلافه وأكثر الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه الانتفاع بالأشياء أكلًا وشرباً ولبساً ومسا وغير ذلك ثبت دخول الطهارة في الحل وهو المطلوب والوجهان الآخران نافله^(٣) (الثاني) أنه إذا ثبت أن الأصل جواز أكلها وشربها فلا أن يكون الأصل ملاستها ومخالطتها المخلوق أولى وأحرى وذلك لأن الطعام يخالط البدن ويمارجه ونبت منه فيصير مادة وعصره له فإذا كان خبيثاً صار البدن خبيثاً فيستوجب النار ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم كل جسم نبت من سحت فالنار أولى به والجنة طيبة لا يدخلها إلا

(١) كذا بالاصلين وصوابه على تعلق الحكم به النص والله اعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالاصلين

وفي العبارة سقط أو تحريف فاحش والله اعلم اهـ مصححه (٣) كذا بالاصلين ولعله يعني أنها زيادة ثبوت المطلوب بلوجه الاول اهـ مصححه

طبيب * واما ما يمس البدن ويأثره فيؤثر أيضا في البدن من ظاهر كتأثير الاخبات في أبداننا وفي ثيابنا المتصلة بأبداننا لكن تأثيرها دون تأثير الخاطا الممازج فاذا ثبت حل مخالطة الشيء وممازجته فحل ملامسته ومباشرته أولى وهذا قاطع لاشبهة فيه * وطرد ذلك ان كل ما حرم مباشرته وملامسته حرم مخالطته وممازجته ولا ينعكس فكل نجس محرم الاكل وليس كل محرم الاكل نجسا وهذا في غاية التحقيق (الوجه الثالث) أن الفقهاء كلهم اتفقوا على ان الاصل في الاعيان الطهارة وأن النجاسات محصاة مستقصاة وما خرج عن الضبط والمحصر فهو طاهر كما يقولونه فيما يتقص الوضوء . ويوجب النسل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك فانه غاية المتقالات . تجد أحد الجانبين فيها محصورا مضبوطا والجانب الآخر مطلق مرسل والله تعالى الهادي للصواب *

﴿ الفصل الاول ﴾ القول في طهارة الاروات والابوال من الدواب والطير التي لم تحرم وعلى ذلك عدة أدلة (الدليل الاول) ان الاصل الجامع طهارة جميع الاعيان حتى يبين لنجاستها فكل ما لم يبين لنا انه نجس فهو طاهر وهذه الاعيان لم يبين لنا نجاستها فهي طاهرة * اما الركن الاول من الدليل فقد ثبت بالبراهين الباهرة والحجج القاهرة * وأما الثاني فنقول ان المنفى على ضربين نفي نحصره ونحيط به كعلمنا بأن السماء ليس فيها شمسان ولا قران طالمان وانه ليس لنا الا قبة واحدة وان محمدا لا نبي بعده بل علمنا انه لا اله الا الله وان ما ليس بين اللوحين ليس بقرآن وانه لم يفرض الا صوم شهر رمضان وعلم الانسان انه ليس في (١) دراهم دل (٢) ولا تغير وانه لم يطعم وأنه البارحة لم ينم وغير ذلك مما يطول عده فهذا كله نفي مستيقن بين خطأ من يطلق قوله لا تقبل الشهادة على النفي (الثاني) مالا يستيقن نفيه وعدمه . ثم منه ما يفتل على التقلب ويقوى في الرأي . ومنه مالا يكون كذلك فاذا رأينا حكما منوطا بنفي من الصنف الثاني فالمطلوب أن نرى النفي وينقلب على قلوبنا . والاستدلال بالاستصحاب وبعدم المخصص وعدم الموجب لحل الكلام على مجازة هو من هذا القسم . فاذا بحثنا وسبرنا عما يدل على نجاسة هذه الاعيان والناس يتكلمون فيها منذ مائتين من السنين فلم نجد فيها الأدلة معروفة شهدنا شهادة جازمة في هذا المقام بحسب علمنا أن لادليل الا ذلك فنقول الاستدلال بهذا الدليل انما يتم

بفسخ ما استدل به على التجاسة وتفض ذلك وقد احتج لذلك بمسلكين أثنى ونظري *
 (أما الاثرى) فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر
 بقبرين فقال انهما ليعذبان وما ليعذابان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وروى لا يستتره
 والبول اسم جنس محلى باللام فيوجب العموم كالانسان في قوله (ان الانسان لفي خسر الا
 الذين آمنوا) فان المرتضى ان أسماء الاجناس تقتضى من العموم ما تقتضيه اسماء المجموع . لست
 أقول الجنس الذي يفصل بين واحد وكثيره الماء كالتمر والبر والشجر فان حكم تلك حكم المجموع
 بلا رب . وانما أقول اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما أشبهه كالنسان ورجل وفس
 وثوب وشبه ذلك . واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بالعذاب من جنس البول وجب
 الاحتراز والتنزه من جنس البول فيجمع ذلك جميع أحوال جميع الدواب والحيوان الناطق
 والبهيم ما يؤكل وما لا يؤكل فيدخل بول الانعام في هذا العموم وهو المقصود . وهذا قد اعتمد
 عليه بعض من يدعى الاستدلال بالسمع وبعض الرأى وارتضاه بعض من يتكاسى وجعله
 مفزعا وموثلا *

(المسلك الثاني النظري) وهو من ثلاثة أوجه (أحدها) القياس على البول المحرم فنقول
 بول وروث فكان نجسا كسائر الاحوال فيحتاج هذا القياس أن يبين أن مناط الحكم في
 الاصل هو أنه بول وروث وقد دل على ذلك تنبيهات النصوص مثل قوله اتقوا البول - وقوله
 كان بنو اسرائيل اذا أصاب ثوب أحدهم البول قرضه بالمفراض - والمناسبة أيضا فان البول
 والروث مستخبت مستقذر تهماه النفوس على حد يوجب الميابة وهذا يناسب التحريم حملا
 للناس على مكام الاخلاق وعامس الاحوال وقد شهد له بالاعتبار تنجس أرواث الخبائث
 (الثاني) ان نقول اذا فحصنا وبحسنا عن الحد الفاصل بين النجاسات والطهارات وجدنا
 ما استحال في أبدان الحيوان عن أغذيتها فاصار جزءا فهو طيب الغذاء وما فضل فهو خبيثه ولهذا
 يسمى رجيبا كانه أخذ ثم رجح أى رد . فما كان من الخبائث يخرج من الجانب الاسفل كالغائط
 والبول والمني والودي والودي فهو نجس . وما خرج من الجانب الاعلى كالدمع والريق والبصاق
 والحائط ونخامة الرأس فهو طاهر . وما تردد كبكتم المدة فقيه تردد * وهذا الفصل بين ما خرج من
 اعلى البدن واسفله قد جاء عن سعيد بن المسيب ونحوه وهو كلام حسن في هذا المقام الضيق

الذى لم يفقه كل الفقه حتى زعم زاعمون أنه تمبد محض وابتلاء وتمييز بين من يطيع وبين من يعصى . وعندنا أن هذا الكلام لا حقيقة له بمفرده حتى يضم اليه أشياء أخر فرق من فرق بين ما استحال من معدة الحيوان كالروث والقيء وما استحال في معدته كاللبن * وإذا ثبت ذلك فهذه الابوال والاروات مما يستحيل في بدن الحيوان وينصع طيبه ويخرج خبيثه من جهة دبره وأسفله ويكون نجسا . فان فرق بطيب لحم اللحم كول وخبث لحم المحرم فيقال طيب الحيوان وشرفه وكروءه لا يوجب طهارة روثه فان الانسان انما حرم لحمه كرامة له وشرفا ومع ذلك فبوله أخبث الابوال - ألا ترى انكم تقولون ان مفارقة الحياة لا تنجسه وان ما أدين منه وهو حي فهو طاهر أيضا كما جاء في الاثر وان لم يؤكل لحمه فلو كان اكرام الحيوان موجبا لطهارة روثه لكان الانسان في ذلك القدرح الملل وهذا سر المسئلة ولبابها *

(الوجه الثالث) أنه في الدرجة السفلى من الاستنخات والطبقة النازلة من الاستقذار كما شهد به أنفس الناس وتجدد طبائعهم وأخلاقهم حتى لا يكاد نجد أحدا ينزله منزلة^(١) در الحيوان ونسله وليس لنا الا طاهر او نجس وإذا فارق الطهارات دخل في التنجاسات والنسالب عليه أحكام التنجاسات من مباحثته ومجاوبته فلا يكون طاهرا لان العين اذا تجاوزتها الاصول لحقت باكثرها شها وهو متردد بين اللبن وبين غيره من البول وهو بهذا أشبه * ويقوى هذا أنه قال تعالى (يخرج من بين فرث ودم لبناخالصا) قد ثبت ان الدم نجس فكذلك الفرث لتظهر القدرة والرحمة في اخراج طيب من بين خبيثين * ويبين هذا جميعه انه يوافق غيره من البول في خلقه ولونه وريحه وطعمه فكيف يفرق بينهما مع هذه الجوامع التي تكاد تجعل حقيقة أحدهما حقيقة الآخر *

(فالوجه الاول) قياس التمثيل وتطبيق الحكم بالمشارك المدلول عليه *

(والثاني) قياس التعليل بتفريق مناهج الحكم وضبط أصلي كلى *

(والثالث) التفريق بينه وبين جنس الطاهرات فلا يجوز ادخاله فيها فهذه أنواع القياس *

اصل ووصل وفصل *

(فالوجه الاول) هو الاصل والجمع بينه وبين غيره من الاخبات *

(والثاني) هو الاصل والقاعدة والضابط الذي يدخل فيه *

(والثالث) الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات وهو قياس المكس. فالجواب عن هذه الحجج والله المستعان *

أما المسلك الاول فضعيف جدا لوجوهين (أحدهما) ان اللام في البول للتعريف فتفيد ما كان معروفا عند المخاطبين فان كان المروف واحدا معبودا فهو المراد وما لم يكن ثم عهد بواحد أفادت الجنس إما جميه على المرتضى أو مطلقه على رأي بعض الناس وربما كانت كذلك. وقد نص أهل المعرفة باللسان والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصار الى تعريف الجنس الا اذا لم يكن ثم شيء معبود فالما اذا كان ثم شيء معبود مثل قوله تعالى (كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول) صار معبودا بتقديم ذكره وقوله (لا تجملوا دعا الرسول بينكم) هو معين لانه معبود بتقديم معرفته وعلمه فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك الاسم حتى ينظر فيه هل يفيد تعريف عموم الجنس او مطلق الجنس فافهم هذا فانه من محاسن المسالك فان الحقائق ثلاثة عامة وخاصة ومطلقة * فاذا قلت الانسان قد تريد جميع الجنس وقد تريد مطلق الجنس وقد تريد شيأ بينه من الجنس. فأما الجنس العام فوجوده في القلوب والنفوس علما ومعرفة وتصورا - واما الخاص من الجنس مثل زيد وعمرو فوجوده هو حيث حل وهو الذي يقال وجوده في الاعيان وفي الازهان الخارج^(١) وقد يتصور هكذا في القلب خاصا متميزا - واما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد عن عموم وخصوص الذي يقال له نفس الحقيقة ومطلق الجنس فهذا كما لا يتقيد في نفسه لا يتقيد بمحلله الا أنه لا يدرك الا بالقلوب فتجمل محله بهذا الاعتبار وربما جعل موجودا في الاعيان باعتبار أن في كل انسان حظا من مطلق الانسانية فالوجود في العين المعينة من النوع حظها وقسطها * فاذا تبين هذا فقوله فانه كان لا يستزده من البول بيان للبول المعهود وهو الذي كان يصيبه وهو بول نفسه * يدل على هذا أيضا سبعة أوجه (أحدها) ما روى فانه كان لا يستبرئ من البول والاستبراء لا يكون الا من بول نفسه لانه طلب براءة الذكركاستبراء الرحم من الولد (الثاني) ان اللام تماقب الاضافة فقوله من البول كقوله من بوله وهذا مثل قوله (مفتحة لهم الابواب) اي أبوابها (الثالث) أنه قد روى هذا

(١) كذا بالاصلين ولعل الاصل وهو الذي يقال له وجود في الاعيان وفي خارج الازهان اه مصححه

الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتر من بوله وهذا يفسر تلك الرواية . ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر عن منصور روى الامش عن مجاهد عن ابن عباس ومعلوم ان المحدث لا يجمع بين هذين اللفظين والاصل والظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم فلم أنهم روه بالمعنى ولم بين اى اللفظين هو الاصل . ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اللفظين مع ان معنى أحدهما يجوز ان يكون موافقا لمعنى الآخر ويجوز ان يكون مخالفا فالظاهر الموافقة . يبين هذا أن الحديث في حكاية حال لما مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ومعلوم انها قضية واحدة (الرابع) انه اخبار عن شخص بعينه أن البول كان يصيبه ولا يستتر منه ومعلوم أن الذي جرت المادة به بول نفسه (الخامس) أن الحسن قال البول كله نجس وقال أيضاً لأبأس بأبول التّم فلم ان البول المطلق عنده هو بول الانسان (السادس) ان هذا هو المفهوم للسامع عند تجرد قلبه عن الوسواس والترجيح فانه لا يفهم من قوله فانه كان لا يستتر من البول الا ببول نفسه - ولو قيل انه لم يخطر لاكثر الناس على بالهم جميع الابوال من بول بعير وشاة وثور لكان صدقاً (السابع) ان يكفى بان يقال اذا احتمل أن يريد بول نفسه لانه المهود وأن يريد جميع جنس البول لم يجوز حمله على أحدهما الا بدليل فيقف الاستدلال . وهذا لعمري تنزل والا فالتدلى قدما أصل مستقر من انه يجب حمله على البول للمهود وهو نوع من أنواع البول وهو بول نفسه الذي يصيبه غالباً ويترشش على أفنائه وسوقه وربما استهان بأفائه ولم يحكم الاستنجاء منه فأما بول غيره من الآدميين فان حكمه وان ساوى حكم بول نفسه فليس ذلك من نفس هذه الكلمة بل لاستوائهما في الحقيقة والاستواء في الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم . ألا ترى ان أحدا لا يكاد يصيبه بول غيره ولو اصابه لساء ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن أمر موجود غالب في هذا الحديث وهو قوله اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب أحدا من الناس وهذا بين لاختفاء به *

(الوجه الثاني) انه لو كان عاما في جميع الابوال فسوف نذكر من الأدلة الخاصة على طهارة هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ومعلوم من الاصول المستقرة اذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى لان ترك العمل به يبطل له واهدار والعمل به ترك لبعض معاني العام وليس استعمال العام واردة الخاص يبدع في الكلام بل هو غالب كثير . ولو سلمنا التمازض

على التساوى من هذا الوجه فان في أدلتنا من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوهاً أخرى من الكثرة والعمل وغير ذلك مما سنبينه ان شاء الله تعالى • ومن عجيب ما اعتمد عليه بمضمم قوله صلى الله عليه وسلم أكثر عذاب القبر في البول . والقول فيه كاقول فيما تقدم مع أنا نعلم اصابة الانسان ببول غيره قليل نادر وانما الكثير اصابته ببول نفسه ولو كان اراد ان يدرج بوله في الجنس الذى يكثر وقوع العذاب بنوع منه لكان بمنزلة قوله أكثر عذاب القبر من النجاسات . — واعتمد أيضاً على قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى أحدكم بمحضرة طام ولا هو يدافعه الا خيثان معنى البول والنجو — وزعم ان هذا يفيد تسمية كل بول ونجو أخيث والاخيث حرام نجس وهذا في غاية السقوط فان اللفظ ليس فيه شمول لغير ما يدافع أصلاً • وقوله ان الاسم يشمل الجنس كله فيقال له وما الجنس العام أكل بول ونجو أم بول الانسان ونجو وقد علم ان الذى يدافع كل شخص من جنس الذى يدافع غيره فأما ما لا يدافع أصلاً فلا مدخل له في الحديث فهذه حمدة المخالف

(وأما المسلك النظرى) فالجواب عنه من طريقين مجمل ومفصل • أما المفصل فالجواب عن الوجه الاول من وجهين (أحدهما) لان سلم ان العلة في الاصل أنه بول وروث وما ذكره من تلبيه النصوص فقد سلف الجواب بأن المراد بها بول الانسان — وما ذكره من المناسبة فنقول التعليل إما ان يكون يحبس استنجات النفس واستقذارها أو بقدر محدود من الاستنجات والاستقذار — فان كان الاول وجب تنجيس كل مستنجب مستنجز فيجب نجاسة المخاط والبصاق والنخامة بل نجاسة المني الذى جاء الأثر باماطته من الثياب بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الاشياء أشد من نفورها عن أدوات الماء كالماء كحل من البهائم مثل مخططة الجذوم اذا اختلطت بالطعام ونخامة الشيخ الكبير اذا وضعت في الشراب وربما كان ذلك مدعاة لبعض الانفس الى أن يذرعه التقي — وان كان التعليل بقدر موقت من الاستقذار فهذا قد يكون حقاً لكن لا بد من بيان الحد الفاصل بين القدر من الاستنجات الموجب للتنجيس وبين ما لا يوجب ولم يبين ذلك ولعل هذه الايعان مما يقتضيان استقذارها الحد المتبر • ثم ان التقديرات في الاسباب والاحكام انما تعلم من جهة استقذارها عن الشرع في الامر الغالب فنقول متى حكم بنجاسة نوع علمنا انه مما غلظ استنجاته ومتى لم يحكم بنجاسة نوع علمنا أنه لم يغلظ استنجاته فنمود مستدلين بالحكم

على المعتبر من العلة فتى استرنا في الحكم فنحن في العلة أشد استراة فبطل هذا * وأما الشاهد
 بالاعتبار فكما أنه شهد لجنس الاستنبات شهد للاستنبات الشديد والاستعداد القليظ
 (وثانيهما) أن تقول لم لا يجوز أن تكون العلة في الاصل أنه بول ما يؤكل لحمه وهذه
 علة مطردة بالاجماع منا ومن المخالفين^(١) هذه المسئلة والانكاس ان لم يكن واجبا
 فقد حصل النرض وان كان شرطا في المل فتقول فيه ما قالوا في اطراد العلة اولى حيث
 خولفوا فيه وعدم الانكاس أيسر من عدم الاطراد. واذا اقدرق الصنفان في اللحم والمظم
 واللبن والشعر فلم لا يجوز اقترانهما في الروث والبول وهذه المناسبة أين فان كل واحد من
 هذه الاجزاء هو بعض من ألباض البهيمة او متولد منها فيلحق سائرهما قياسا لبعض الشيء
 على جملة (فان قيل) هذا منقوض بالانسان فانه طاهر ولبنه طاهر وكذلك سائر أمواهه
 وفضلاته ومع هذا فرونه وبوله من أخبت الاختبات فحصل الفرق فيه بين البول وغيره
 (فتقول) اعلم ان الانسان فارق غيره من احيوان في هذا الباب طردا وعكسا فقياس البهائم
 بعضها ببعض وجعلها في حيز بيان حيز الانسان وجعل الانسان في حيز هو الواجب ألا ترى انه
 لا يتجس بالموت على المختار وهي تنجس بالموت ثم بوله أشد من بولها - ألا ترى ان تحريمه
 مفارق لتحريم غيره من الحيوان لكرم نوعه وحرمة حتى يحرم الكافر وغيره وحتى لا يحل أن
 يدنغ جلده مع ان بوله أشد وأغلظ فهذا وغيره يدل على أن بول الانسان فارق سائر فضلاته أشد من
 مفارقة بول البهائم فضلاتها إما لموم ملاسته حتى لا يستخف به او لغير ذلك مما الله أعلم به على
 انه يقال في عذرة الانسان وبوله من الخبث والنتن والقذر ما ليس في عامة الابل والارواث *
 وفي الجملة فالحاق الابل بالاحوم في الطهارة والنجاسة أحسن طردا من غيره والله أعلم *
 (وأما الوجه الثاني) فتقول ذلك الاصل في الآدميين مسلم والذي جاء عن السلف
 انما جاء فيهم^(٢) من الاستحالة في أبدانهم وخروجه من الشق الاعلى او الاسفل فن أين يقال
 كذلك سائر الحيوان وقد مضت الاشارة الى الفرق ثم مخالفهم عنعنهم أكثر الاحكام في البهائم
 فيقولون قد ثبت أن ما خبت لحمه خبت لبنه ومنه بخلاف الآدمي فبطلت هذه القاعدة في
 الاستحالة بل قد يقولون ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكما سواء فما طاب لحمه طاب

لبنه وبوله وروثه ومنيه وعرقه ورقه ودمه — وما خبث لحمه خبث لبنه ورقه وبوله وروثه ومنيه وعرقه ودمه وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه وقد قاله غيره * وبالجملة فاللبن والنبي يشهد لم يفرق بين الانسان والحيوان شهادة قاطعة وباستواء الفضلات من الحيوان ضربا من الشهادة — فلي هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وأسفله لما الله أعلم به فانه منتصب القامة نجاسته كلها في أعاليه. وممدته التي هي محل استحالة الطعام واشرب في الشق الاسفل * وأما الثدي ونحوه فهو في الشق الاعلى وليس كذلك البهيمة فان ضرعها في الجانب المؤخر منها وفيه اللبن الطيب ولا مطمع في آيات الاحكام بمثل هذه الحُرُورات *

(وأما الوجه الثالث) فداره على الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات فان فصل بنوع الاستقذار بطل بجميع المستقذرات التي ربما كانت أشد استقذارا منه وان فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته وقد مضى تقرير هذا *

وأما الجواب العام فن اوجه ثلاثة (أحدها) ان هذا قياس في مقابلة الآثار المنصوصة وهو قياس فاسد الوضع. ومن جمع بين ما فرقت السنة بينه فقد ضاعى قول الذين قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ولذلك طهرت السنة هذا ونجست هذا *

(الثاني) ان هذا قياس في باب لم تظهر أسبابه وأنواعه ولم يتبين مأخذه وما ^(١) بل الناس فيه على قسمين إما قائل يقول هذا استبعاد محض وإبتلاء. صرف فلا قياس ولا إلحاق ولا اجتماع ولا افتراق وإما قائل يقول دقت علينا علله وأسبابه وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه وقد بعث الله البنا رسولا يزكينا ولعلنا الكتاب والحكمة. بعثه اليها ونحن لانعلم شيئا فانما نصنع ما رأينا به يصنع والسنة لا تضرب لها الامثال. ولا تمارض بأراء الرجال. والدين ليس بالرأي ويجب ان يتهم الرأي على الدين والقياس في مثل هذا الباب. ممتنع باتفاق اولى الالباب *

(الثالث) ان يقال هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل لحمه وبول ما لا يؤكل لحمه وهو جمع بين شيتين مفترقين فان ربح الحرم خبيثة. واما ربح المباح فنه ما قد يستطاب مثل أرزات الظباء وغيرها وما لم يستطب منه فليس ربحه كربح غيره وكذلك خلقه غالبا فانه يشتمل على أشياء من المباح وهذا لان الكلام في حقيقة المسئلة وسنعود اليه إن شاء الله في آخرها

(الدليل الثاني) الحديث المستفيض أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم . حديث أنس بن مالك أن ناساً من عكل أو عرينة قدموا المدينة فاجتووها فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلفاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها فلما سمحوا قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الدود . وذكر الحديث . فوجه الحجة أنه أذن لهم في شرب الأبول ولا بد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وآيتهم فإذا كانت نجاسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة وتطهير آيتهم فيجب بيان ذلك لهم لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج إليه لا يجوز ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إمطعاً ما أصابهم منه فدل على أنه غير نجس ومن الين أن لو كانت أبوال الأبل كأبول الناس لا وشك أن يشتد تمليطه في ذلك . - ومن قال أنهم كانوا يعلمون أنها نجسة وأنهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسات فقد أبعد غاية الإبعاد واتى بشئ قد يستيقن بطلانه لوجوه

(أحدها) أن الشريعة أول ما شرعت كانت أخفى وبعد انتشار الإسلام وتناقل العلم وافتشائه صارت أبدى وأظهر وإذا كنا إلى اليوم لم يستين لنا نجاستها بل أكثر الناس على طهارتها وعامة التابعين عليه بل قد قال أبو طالب وغيره أن السلف ما كانوا ينجسونها ولا يتخونها - وقال أبو بكر ابن المنذر وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في قتل الأجماع والخلاف وقد ذكر طهارة الأبول عن عامة السلف . ثم قال قال الشافعي الأبول كلها نجس . قال ولان لم احدا قال قبل الشافعي أن أبوال الأنعام وأبمارها نجس (قلت) وقد قل عن ابن عمر أنه سئل عن بول الناقة فقال اغسل ما أصابك منه - وعن الزهري فيما يصيب الراعي من أبوال الأبل قال ينضح - وعن حماد بن أبي سليمان في بول الشاة والبعر ينسل - ومذهب أبي حنيفة نجاسة ذلك على تفصيل لم فيه فلول الذي أرادته ابن المنذر القول بوجوب اجتناب قليل البول والروث وكثيره فإن هذا لم يلبثنا عن أحد من السلف ولعل ابن عمر أمر بنفسه كما ينسل الثوب من الخياط والبصاق والمني ونحو ذلك وقد ثبت عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحراء أمامه وقال ههنا وههنا سواء - وعن أنس بن مالك لا بأس ببول كل ذي كرش ولست أعرف عن أحد من الصحابة القول بنجاستها بل القول بطهارتها إلا ما ذكر عن ابن عمر أن كان أراد النجاسة فن أن يكون ذلك معلوما لا وشك .

(وثانيها) انه لو كان نجسا فوجب النظر^(١) من النجاسة ليس من الامور الدينية قد انكره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم فمن أين يعلم أولئك •

(وثالثها) ان هذا لو كان مستفيضا بين ظهراني الصحابة لم يجب ان يعلم أولئك لانهم حديثو العهد بالجاهلية والكفر فقد كانوا يجادلون أصناف الصلوات وأعدادها وأوقاتها وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة فجعلهم بشرط غنى في أمر غنى أولى وأحرى لاسيا والقوم لم يتفقهوا في الدين أدنى تفقه ولذلك ارتدوا ولم يخالطوا أهل العلم والحكمة بل حين أسلموا واصابهم الاستيخام أمرهم بالدعوة فيأليت شعري من أين لهم العلم بهذا الامر الخفي •

(ورابعها) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وإرشاده وإكلا للتعليم الى غيره بل يبين لكل واحد ما يحتاج اليه وذلك معلوم لمن أحسن المعرفة بالسنن الماضية •

(وخامسها) أنه ليس العلم بنجاسة هذه الأرواث أي من العلم بنجاسة بول الانسان الذي قد علمه المذاري في حجاب لمن وخدور من ثم قد حذر منه للمهاجرين والانصار الذين أوتوا العلم والايمان فصار الاعراب الجفاة أعلم بالامور الخفية من المهاجرين والانصار بالامور الظاهرة فهذا كما ترى •

(وسادسها) انه فرق بين الابوال والالبان وأخرجهما مخرجا واحدا والقران بين الشيتين ان لم يوجب استواءهما فلا بد أن يورث شبهة فلو لم يكن البيان واجبا لكانت المقارنة بينه وبين الطاهر موجبة للتمييز بينهما ان كان التمييز حقا • ومن الحديث دلالة أخرى فيها تنازع وهو أنه أباح لهم شربها ولو كانت محرمة نجسة لم يبيع لهم شربها ولست أعلم مخالفا في جواز التداوى بأبوال الابل كما جاءت السنة لكن اختلفوا في تخرج مناطه فقيل هو أنها مباحة على الاطلاق للتداوي وغير التداوي—وقيل بل هي محرمة وانما إباحها للتداوي—وقيل هي مع ذلك نجسة والاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر وهو ان التداوى بالمحرمات النجسة محرم والدليل عليه من وجوه •

(أحدها) أن الأدلة الدالة على التحريم مثل قوله (حرمت عليكم الميتة) و«كل ذي ناب من السباع حرام» و(انما الحمر والميسر رجس) عامة في حال التداوي وغير التداوي فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص العموم وذلك غير جائز (فان قيل) فقد أباحها للضرورة

والتداوى مضطر قباح له أو أتا قيس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع يجامع الحاجة إليها - يؤيد ذلك أن المرض يسقط الفرائض من القيام في الصلاة والصيام في شهر رمضان والانتقال من الطهارة بالماء الى الطهارة بالصعيد فكذلك يبيع المحارم لان الفرائض والمحارم من واحد - يؤيد ذلك أن المحرمات من الحلية واللباس مثل الذهب والحريز قد جاءت السنة بإباحة اتخاذ الاثف من الذهب وربط الاسنان به ورخص للزير وعبد الرحمن في لباس الحريز من حكمة كانت بهما فدلّت هذه الاصول الكثيرة على إباحة المحظورات حين الاحتياج والافتقار اليها (قلت) أما إباحتها للضرورة حق وليس التداوى بضرورة لوجوه (أحدها) أن كثيرا من المرضى أو أكثر المرضى يشفون بلا تداوى لاسيا في أهل الوبى والقرى والسالكين في نواحي الارض يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للمرض وفيما يسره لهم من نوع حركة وعمل أو دعوة مستجابة أو رقية نافعة أو قوة للقلب وحسن التوكل الى غير ذلك من الاسباب الكثيرة غير الدواء وأما الأكل فهو ضروري ولم يجعل الله أبدان الحيوان تقوم الا بالانذاء فلو لم يكن يأكل لمات فثبت بهذا أن التداوى ليس من الضرورة في شيء *

(وثانيها) أن الأكل عند الضرورة واجب. قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل فأتى النار والتداوى غير واجب ومن نازع فيه خصمته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين الصبر على البلاء ودخول الجنة وبين الدعاء بالعافية فاختارت البلاء والجنة - ولو كان رفع المرض واجبا لم يكن للتخير موضع كدفع الجوع وفي دعائه لابي الجحى وفي اختياره الجحى لاهل قبا وفي دعائه بفتنة أمته بالطمع والطاعون وفي نهيته عن الفرار من الطاعون - وخصمه حال أنباء الله المبتلين الصابرين على البلاء حين لم يتماطوا الاسباب الدافعة له مثل أيوب عليه السلام وغيره - وخصمه حال السلف الصالح فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له ألا ندعو لك الطبيب قال قد رأيته قالوا فما قال لك قال اتى فقال لما أريد. ومثل هذا ونحوه يروى عن الربيع بن خيثم المحبب النبي الذي هو أفضل الكوفيين أو كافضهم - وعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد الهادي المهدي وخلق كثير لا يحصون عددا. ولست أعلم سائفا أوجب التداوى وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة يفضل تركه تفضلا واختيارا لما اختار الله ورضى به وتسليما

له وهذا المنصوص عن أحمد وإن كان من أصحابه من يوجه ومنهم من يستجبه ويرى فيه
كطريقة كثير من السلف استمساكا لما خلقه الله من الأسباب وجعله من سنته في عباده •
(وآلها) أن الدواء لا يستيقن بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعه للدرء اذ لو
اطرد ذلك لم يمت أحد بخلاف دفع الطعام للمسنة والجماعة فإنه مستيقن بحكم سنة الله في
عباده وخلقته •

(ورأيها) أن المرض يكون له أدوية شتى فإذا لم يندفع بالحرم انتمل الى الحل وعمل ان
لا يكون له في الحلل شفاء أو دواء والذي أنزل الداء أنزل لكل داء دواء الا الموت ولا يجوز
ان يكون أدوية الأ دواء في القسم المحرم وهو سبحانه الرؤف الرحيم — وإلى هذا الإشارة
بالحديث المروي إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها بخلاف المسنة فإنها وإن اندفعت بأى
طعام اتفق الا ان الخبيث إنما يباح عند قد غيرة فان صورت مثل هذا في الدواء فتلك صورة
نادرة لان المرض أندر من الجوع بكثير وتعين الدواء المعين وعدم غيره نادر فلا ينتقض هذا
على ان في الاوجه السالفة غنى •

(وخامسها) وفيه قه الباب أن الله تعالى جعل خلقه مفتقرين الى الطعام والغذاء لا تندفع
مجانهم ومسقتهم الا بنوع الطعام وصنفة فقد هدانا وعلمنا النوع الكاشف للمسنة المزبل
للمخصصة. وأما المرض فإنه يزله بأنواع كثيرة من الاسباب ظاهرة وباطنة روحانية وجسمانية
فلم يتعين الدواء مزبلا. ثم الدواء بنوعه لم يتعين لنوع من أنواع الاجسام في ازالة الداء المعين. ثم
ذلك النوع المعين يخفى على أكثر الناس بل على عامتهم دركه ومعرفته الخاصة. المزاولون منهم
هذا الفن أولو الافهام والقول يكون الرجل منهم قد أفنى كثيرا من عمره في معرفته ذلك
ثم يخفى عليه نوع المرض وحقيقته ويخفى عليه دواؤه وشفائه ففارت الاسباب المزلة للمرض
الاسباب المزلة للمخصصة في هذه الحقائق اليينة وغيرها فكذلك اقرت أحكامها كما ذكرنا
وبهذا ظهر الجواب عن الاقيسة المذكورة • والقول الجامع فيما يسقط وبياح للحاجة
والضرورة ما حضر في الآن • أما سقوط ما يسقط من القيام والصيام والغسل فلأن منفعة
ذلك مستيقنة بخلاف التداوى — وأيضا فان ترك المأمور به أسر من فعل المنهى عنه قال
النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منهي عنه وفرق في المأمور به بين المستطاع وغيره وهذا يكاد يكون دليلا مستقلا في المسئلة (وأیضا) فان الواجبات من القيام والجمعة والحج تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات وهذا بين بالتأمل *

(واما الخلية) فالتأثير في الذهب للأقف وربط الاسنان لانه اضطرار وهو يسد الحاجة يقينا كالأكلة في الخمصة (وأما لبس الحرير) للحكمة والحرب ان سلم ذلك فان الحرير والذهب ليسا محررين على الإطلاق فانهما قد أیحا لاحد صنفي المكلفين وأیبح للصنف الآخر بمضما وأیبح التجارة فيهما وإهداؤهما للمشرکین فعلم انهما أیحا لمطلق الحاجة والحاجة الي التدای أقوى من الحاجة^(١) تزین النساء بخلاف المحرمات من التنجاسات وأیبح أيضا لحصول المصلحة بذلك في غالب الامر * ثم الفرق بين الحرير والطعام أن باب الطعام يخالف باب اللباس لان تأثير الطعام في الأبدان أشد من تأثير اللباس على ما قد مضى فالمحرم من الطعام لا یباح الا للضرورة التي هي المسغبة والخمصة والمحرم من اللباس یباح للضرورة وللحاجة أيضا هكذا جاءت السنة ولا جمع بين ما فرق الله بينه. والفرق بين الضرورات والحاجات معلوم في كثير من الشرعيات وقد حصل الجواب عن كل ما يمارض به في هذه المسئلة *

(الوجه الثاني) أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر أیتدای بها فقال انها داء وليست بدواء فهذا نص في المنع من التدای بالخمر ردا على من أباحه وسائر المحرمات مثلها قياسا خلافا لمن فرق بينهما فان قياس المحرم من الطعام أشبه من الغراب بالغراب بل الخمر قد كانت مباحة في بعض أيام الاسلام وقد أباح بمض المسلمين من نوعها الشرب دون الاسكار والميتة والدم بخلاف ذلك (فان قيل) الخمر قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها داء وليست بدواء فلا يجوز ان يقال هي دواء بخلاف غيرها - وأيضا في اباحة التدای بها اجازة اصطناعا واعتصارها وذلك داع الى شربها ولذلك اختصت بالحد فيها دون غيرها من المطاعم الخبيثة تقوة بحجة الانفس لها - فأقول أما قولك لا يجوز ان يقال هي دواء فهو حق وكذلك القول في سائر المحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام - ثم ماذا تريد بهذا أتريد أن الله لم يخلق فيها قوة طبيعية من

السخونة وغيرها . جرت العادة في الكفار والفساق أنه يندفع فيها بعض الأدواء الباردة^(١) كسائر القوى والطبائع التي أودعها جميع الأدوية من الاجسام—أم تريد شيئا آخر فإن أردت الاول فهو باطل بالتقضايا المجربة التي تواطأت عليها الامم وجرت عند كثير من الناس مجرى الضروريات بل هو ردلا يشاهد ويماين—بل قد قيل انه رد للقرآن لقوله تعالى (فيها اثم كبير ومنافع للناس) ولعل هذا في الجراظهر من جميع المقالات المعلومة من طيب الابدان—وان أردت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر انها داء للنفوس والقلوب والمقول وهي أم الخبائث والنفس . والقلب هو الملك المطلوب صلاحه وكماله وانما البدن آلة له وهو تابع له مطيع له طاعة الملائكة ربهـا فاذا صلح القلب صلح البدن كله—واذا فسد البدن كله فالجرحى داء ومرضى للقلب مفسد له مضغض لا فضل خواصه الذي هو العقل والعلم واذا فسد القلب فسد البدن كله كما جاءت به السنة فتصير داء للبدن من هذا الوجه بواسطة كونها داء للقلب وكذلك جميع الاموال المنصوبة والمسرورة فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن لكن يفسد عليها القلب فيفسد البدن بفساده (واما المصلحة) التي فيها فاتها منفعة للبدن فقط ونفعها متاع قليل فهي وان أصبحت شيئا يسيرا فهي في جنب ما تفسده كلا إصلاح . وهذا بعينه معنى قوله تعالى (فيها اثم كبير ومنافع للناس واتمها أ كبر من نفعها) فهذا لمرى شأن جميع المحرمات فان فيها من القوة الخيثة التي تؤثر في القلب ثم البدن في الدنيا والآخرة ما يربي على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة—على أنا وان لم نعلم حجة المفسدة في المحرمات فانا تقطع أن فيها من المفاسد ما يربي على ما نلظنه من المصالح فافهم هذا فان به يظهر فقه المسئلة وسرها (واما) افضاؤه الي اعتصارها فليس بشيء لانه يمكن أخذها من أهل الكتاب على انه يحرم اعتصارها وانما القول اذا كانت موجودة أن هذا منتقض باطفاء الحرق بها ودفع النصة اذ لم يوجد غيرها (واما) اختصاصها بالحد فان الحسن البصري يوجب الحد في الميتة أيضا والدم ولحم الخنزير لكن الفرق أن في النفوس داءيا طبعيا وباعثا اراديا الى الجرح فنصب رادع شرعى وزاجر دينوى ايضا ليتقايلا ويكون مدعاة الى قلة شربها وليس كذلك غيرها مما ليس في النفوس اليه كثير ميل ولا عظيم طلب *

(الوجه الثالث) ماروى حسان بن مخارق قال قالت أم سلمة اشتكت بنت لى فنبذت لها فى كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يظلي فقال ما هذا فقلت ان بنتى اشتكت فنبذنا لها هذا فقال ان الله لم يجعل شفاءكم فى حرام. رواه أبو حاتم بن حبان فى صحيحه - وفى رواية ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وصححه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص فى المسئلة (الوجه الرابع) مارواه أبو داود فى السنن أن رجلا وصف له ضفدع يحملها فى دواء فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال ان تقتلها تسبىح فهذا حيوان محرم ولم يسبح للتداوى وهو نص فى المسئلة ولعل تحريم الضفدع أخف من تحريم الخبائث غيرها فانه اكثر ما قيل فيها ان تقتلها تسبىح فما ذكك بالخنزير واليئة وغير ذلك * وهذا كله بين لك استخفافه بطلب الطب واقتضائه واجرائه مجرى الرفق بالمرضى وتطبيب قلبه ولهذا قال الصادق المصدوق لرجل قال له انا طيب قال أنت رقيق والله الطيب (الوجه الخامس) ماروى ايضا فى سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدواء الخبيث وهو نص جامع مانع وهو صورة الفتوى فى المسئلة

(الوجه السادس) الحديث للرفوع ما أبلى ما أثبت أو ما ركبت اذا شربت ترياقا أو تملقت تيممة أو قلت الشعر من نفسى مع ما روى من كراهة من كره الترياق من السلف الى (١) انه لم يقابل ذلك نص عام ولا خاص يبلغ ذروة الطلب وسنام المقصد فى هذا الموضع ولولا انى كتبت هذا من حفضى لاستقصيت القول على وجه يحيط بما دق وجل والله الهادى الى سواء السبيل (الدليل الثالث) وهو فى الحقيقة رابع الحديث الصحيح الذى خرجته مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة فى مرائب النعم فقال صلوا فيها فاتموا بركتكم - وسئل عن الصلاة فى مبارك الايل فقال لا تصلوا فيها فاتموا خلقت من الشياطين * ووجه الحجة من وجين (أحدها) انه أطلق الاذن بالصلاة ولم يشترط حائلا يقي من ملاستها والموضع موضع حاجة الى البيان فلو احتاج لينه وقد مضى تقرير هذا * وهذا شبهه بقول الشافعى ترك الاستفصال فى حكاية الحال * مع قيام الاحتمال * ينزل منزلة العموم فى المقال * فانه ترك استفصال السائل أهنأك حائل يحول بينك وبين

أبمارها مع ظهور الاحتمال ليس مع قيامه قطع وأطلق الاذن بل هذا أوكد من ذلك لان الحاجة هنا الى البيان أمس وأوكد (والوجه الثاني) انها لو كانت نجسة كأرواث الادميين لكانت الصلاة فيها إما محرمة كالحشوش والكثف او مكروهة كراهية شديدة لانها مظنة الأغثات والانبجاس - فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمى بركة ويكون شأنها شأن الحشوش او قريبا من ذلك فهو جمع بين المتنافين المتضادين وحاشا الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك * ويؤيد هذا ما روى أن ابا موسى صلى في مبارك الغنم وأشار الى البرية وقال ههنا وثم سواء وهو الصاحب الفقيه العالم بالنزول القاهم للتأويل سوى بين عمل الابرار وبين ما خلا عنها فكيف يجامع هذا القول بنجاستها - وأما نهي عن الصلاة في مبارك الابل فليست اختصت به دون البقر والغنم والظباء والخليل اذ لو كان السبب نجاسة البول لكان تفرقا بين التماثلين وهو ممتنع بقينا *

(الدليل الرابع) وهو في الحقيقة سابع ما ثبت واستفاض من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته وأدخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الارض وبركها حتى طاف بها اسبوعا - وكذلك أذنه لام سلة ان تطوف رابكة ومعلوم انه ليس مع الدواب من العقل ما تمتنع به من تلويث المسجد المأمور بتطهيره للطائفتين والمالكفين والركع السجود فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه ترميض المسجد الحرام للتنجيس مع أن الضرورة ماعدت الى ذلك وانما الحاجة دعت اليه ولهذا استنكر بعض من يرى تنجيسها إدخال الدواب المسجد الحرام وحسبك بقول بطلاناً ردّه في وجه السنة التي لا ريب فيها *

(الدليل الخامس) وهو الثامن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فأما ما أكل لحمه فلا بأس ببوله وهذا ترجمة المسئلة الا أن الحديث قد اختلف فيه قبولاً ورداً فقال أبو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره هو موقوف على جابر - فان كان الاول فلا ريب فيه - وان كان الثاني فهو قول صاحب وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة أبي موسى الاشعري وغيره فينبى على أن قول الصحابة اولى من قول من بعدهم وأحق أن يتبع - وان علم انه انتشر في سائرهم ولم ينكروه فصار إجماعاً سكوتياً *

(الدليل السادس) وهو التاسع الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان ساجدا عند الكعبة فأرسلت قریش عقبه بن أبي معيط الى قوم قد انحروا جزورا لهم فجاء بفرثها وسلاها فوضعهما على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ولم ينصرف حتى قضى صلاته فهذا ايضا^(١) في ان ذلك الفرث والسلي لم يقطع الصلاة - ولا يمكن حمله فيما أرى الا على أحد وجوه ثلاثة إما أن يقال هو منسوخ وأعني بالنسخ أن هذا الحكم مرتفع وان لم يكن قد ثبت بخطاب لانه كان بمكة وهذا ضئيف جدا لان النسخ لا يصار اليه الا يتيقن وأما بالظن فلا يثبت النسخ - وأيضا فاما ما علمنا أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجبا لاسيما من يحتاج على اجتناب النجاسة بقوله تعالى (ويا بك فطهر) وسورة المدثر في أول المنزل فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول هؤلاء من أول الفرائض فهذا هذا - وإما أن يقال هذا دليل على جواز حمل النجاسة في الصلاة وعامة من يخالف في هذه المسئلة لا يقول بهذا القول فيلزمهم ترك الحديث. ثم هذا قول ضئيف بخلافه الاحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الاحاديث. ثم انهم لا أعلمهم يختلفون أنه مكروه وان إعادة الصلاة منه أولى فهذا هذا لم يبق الا أن يقال الفرث والسلي ليس بنجس وانما هو طاهر لانه فرث ما يؤكل لحمه وهذا هو الواجب ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به وظهور الدلائل عليه. وبطول الوجحين الاولين يوجب تعيين هذا (فان قيل) ففيه السلي وقد يكون فيه دم (قلنا) يجوز ان يكون دما يسير ابل الظاهر انه يسير والدم اليسير مفعون حمله في الصلاة (فان قيل) فالسلي لحم من ذبيحة المشركين وذلك نجس وذلك باقنا (قلنا) لانسلم انه قد كان حرم حيث ذبح المشركين بل^(٢) او المقطوع به أنها لم تكن حرمت حيث ذبح الصالحون الذين أسلموا لم يقتل انهم كانوا ينجسون ذبائح قومهم. وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل عنه انه كان يجتنب الا ماذنح للأصنام. أما ما ذبحه قومهم في دورهم لم يكن يتجنبه ولو كان تحريم ذبائح المشركين قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من المشقة على التفريق الذين أسلموا مالا قيل لهم به فان عامة أهل البلد مشركون وهم لا يمكنهم ان يأكلوا ويشربوا الا من طعامهم وخبزهم وفي أوانيهم لقتلهم وضعفهم وقهرهم. ثم الاصل عدم التحريم حيث ذبح ادعاه احتاج الى دليل

(الدليل السابع) وهو العاشر ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الاستجمار بالمعظم

(١) بياض بالاسمين ولعل المتروك قوله بين اه (٢) بياض بالاسمين ولعل الاصل بل المظنون او المقطوع به اه

والبر وقال انه زاد اخوانكم من الجن - وفي لفظ قال فسألوني الطعام لهم ولدوا بهم قلوبكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أو فرما يكون لحما وكل مرة علف لدوا بكم قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستجوابهما فانهما زاد اخوانكم من الجن - فوجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستجيب بالمظم والبر الذي هو زاد اخواننا من الجن وعلف دوابهم ومعلوم انه انما نهى عن ذلك لئلا نجسه عليهم ولهذا استنبط الفقهاء من هذا أنه لا يجوز الاستنجاء بزاد الانس - ثم انه قد استفاد النهي في ذلك والتخليط حتى قال من تقلد وترا او استجيب بمظم او رجع فان محمد آمنه بري^(١) ومعلوم انه لو كان البر في نفسه نجسا لم يكن الاستنجاء به نجسه ولم يكن فرق بين البر المستجيب به والبر الذي لا يستجيب به وهذا جمع بين ما فرقت السنة بينه - ثم ان البر لو كان نجسا لم يصلح أن يكون علفا لقوم مؤمنين فانها تصير بذلك جلالة ولو جاز أن تصير جلالة لجاز أن تعلق رجع الانس ورجع الدواب فلا فرق حيثئذ ولانه لما جعل الزاد لهم ما فضل عن الانس ولدوابهم ما فضل عن دواب الانس من البر شرط في طعامهم كل عظم ذكر اسم الله عليه فلا بد أن يشترط في علف دوابهم نحو ذلك وهو الطهارة وهذا يبين لك أن قوله في حديث ابن مسعود لما أنه بمحجرين وروثة فقال انهار كس انما كان لكونها روثه آدي ونحوه - على انها قضية عين فيحتمل أن تكون روثه ما يؤكل لحمه وروثة ما لا يؤكل لحمه فلا يمس المصنفين ولا يجوز القطع بأنها مما يؤكل لحمه مع أن لفظ الركن لا يدل على النجاسة لان الركن هو المر كوس اى المردود وهو معنى الرجيع ومعلوم أن الاستنجاء بالرجيع لا يجوز بحال إما لنجاسته وإما لكونه علف دواب اخواننا من الجن (الوجه الثامن) وهو الحادى عشر أن هذه الاعيان لو كانت نجسة لينته النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبينه فليست نجسة وذلك لان هذه الاعيان تكثر ملابسها للناس لها ومباشرتهم لكثير منها خصوصا الامة التي بمت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الابل والنعم غالب أموالهم ولا يزالون يباشرونها ويباشرون أما كتبها في مقامهم وسفرهم مع كثرة الاحتفاء فيهم حتى ان عمر رضي الله عنه كان يأمر بذلك تمهدوا واخشوشوا وامشوا حفاة واشعلوا. وعالب الابان كثيرا ما يقع فيها من ألبانها^(٢) وليس ابتلاؤهم بها باقل من ولوغ الكلب في أوانهم فلو كانت نجسة يجب غسل الثياب والابدان والاوانى منها وعدم مخالطتها ويمنع من الصلاة مع ذلك ويجب تطهير

(١) في نسخة بري منه (١) كذا بالاصلين والصواب من إجازها أو أوبأها مصححه

الارض مما فيه ذلك اذا صلى فيها والصلاة فيها تكثر في أسفارهم وفي مراح أغنامهم ويحرم شرب اللبن الذي يقع فيه بعرها وتسل اليد اذا أصابها البول أو وطوبة البعر الى غير ذلك من أحكام النجاسة لوجب أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيانا تحصل به معرفة الحكم—ولوين ذلك لنقل جميعه او بدضه فان الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك فلما لم ينقل ذلك علم أنه لم يبين لم نجاستها • وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره لم على مباشرتها وعدم النهي عنه والتقرير دليل الاباحة—ومن وجه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ولا تحال الامة فيه على الرأي لانه من الاصول لامن الفروع—ومن جهة أن ما سكنت الله عنه فهو مما عفا عنه لاسيما اذا وصل بهذا الوجه —

(الوجه التاسع) وهو الثاني عشر وهو أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلي الناس في أزمانهم بأصناف ما ابتلوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه المسئلة ثم للقول عنهم أحد شيئين إما القول بالطهارة او عدم الحكم بالنجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وأنس وعبد الله بن مفلح انه كان يصلي وعلى رجله أثر السريقين . وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالبراق — وعن عبيد بن عمير قال ان لي غنما تعمر في مسجدي وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالحجاز — وعن ابراهيم النخعي فيمن يصلي وقد أصابه السريقين قال لا بأس — وعن أبي جعفر الباقر ونافع مولى ابن عمر^(١) أصابت حمامته بول بعير فقالا جميعا لا بأس — وسألتهما جعفر الصادق وهو أشبه الدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من التسلي اما ضعيف او على سبيل الاستحباب والتبذير فان نافعا لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ولا يكاد يخالفه والمأثور عن السلف في ذلك كثير . — وقد نقل عن بعضهم الفاظ ان ثبتت فليست صريحة بنجاسة محل النزاع . مثل ما روى عن الحسن أنه قال البول كله ينسل وقد روى عنه انه قال لا بأس بأبوال الفم فلم انه أراد بول الانسان الذكر والانثى والكبير والصغير وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء انه قال الأبوال كلها نجاس فلعنه أراد ذلك ان ثبت عنه وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره انه لم يعرف عن أحد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لاشك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة بل مقتضاه أن التجسس من الاقوال المحدثه فيكون مردودا

بالدلة الدالة على إبطال الحوادث لاسيما مقالة محدثة مخالفة لما عليه الصدر الاول ومن المعلوم أن الاعدان الموجودة في زمانهم ومكانهم اذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة الى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها من بدم بمنزلة ان يمسكوا عن بيان أفعال يحتاج الى بيان وجوبها لو كان ثابتا فيجئ من بدم فيوجبها * متى قام المقتضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكر وجوبها ولا تحريمها كان إجماعا منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم وهو المطلوب . وهذه الطريقة معتمدة في كثير من الاحكام وهي أصل عظيم يبنى للفقهاء أن يتأملها ولا يففل عن عورها^(١) لكن لا يسلم الا بدم ظهور اختلاف في الصدر الاول فان كان فيه خلاف محقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق ان يتبع *

﴿ الوجه العاشر ﴾ وهو الثالث عشر في الحقيقة أنا نعلم قينا أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عبد الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ويعلم ان الدواب اذا داست فلا بد أن تروث وتبول ولو كان ذلك ينجس الحبوب لموت مطلقا أو لوجب تنجيسها وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبث اليهم سعاته وماله يأخذون عشور حبوبهم من المنطقة وغيرها وكانت سرراء الشام تجلب الى المدينة فيأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون على عهده . وعامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر وزرع وكان يعطى المرأة من نساء ثمانين وسق شعير من غلة خيبر وكل هذه تداس بالدواب التي تروث وتبول عليها فلو كانت تنجس بذلك لكان الواجب على أقل الاحوال تطهير الحب وغسله ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولا فعل على عهده فلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها . — ولا يقال هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكله مما أصابه البول والاصل الطهارة — لانا نقول فصاحب الحب قد يقن نجاسة بعض حبه واشتبه عليه الطاهر بالنجس فلا يحل له استعمال الجميع بل الواجب تطهير الجميع كما اذا علم نجاسة بعض البدن او الثوب او الارض وخفى عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها وهو لم يأمر بذلك . ثم اشتباه الطاهر بالنجس نوع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام فكيف يباح أحدهما من غير تحرر فان القائل اما أن يقول

(١) كذا بالاصابن ولله عن عودها أى معاودتها اه مصححه

يحرم الجميع وإما أكثره ما يقول^(١) بالتحري فاما الاكل من أحدهما بلا تحريم فلا أعرف أحدا جوزه وإنما يستمسك^(٢) بالأصل مع تيقن النجاسة * ولا يحصى عن هذا الدليل الا الى أحد أمرين - إما أن يقال بطهارة هذه الابوال والاروات - أو أن يقال عني عنها في هذا الموضع للحاجة كما يفي عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد الوجين وكما يطهر محل الاستجاء بالحجر في أحد الوجين الى غير ذلك من مواضع الحاجات - فيقال الاصل فيما استحل جريانه على وفاق الاصل فمن ادعى أن استحلال هذا يخالف للدليل لاجل الحاجة فقد ادعى ما يخالف الاصل فلا يقبل منه الا بحجة قوية وليس معه من الحجة ما يوجب أن يحمل هذا مخالفا للاصل ولا شك انه لو قام دليل يوجب الحظر لا يمكن أن يستثنى هذا الموضع فاما ما ذكر من الموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الطهارة المطلقة أقوى من دلالة تلك علي النجاسة المطلقة على ما بين عند التأمل على أن ثبوت طهارتها والعفو عنها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف فيبقى الحاق الباقي به بدم القائل بالفرق *

ومن جنس هذا (الوجه الحادى عشر) وهو الرابع عشر وهو اجماع الصحابة والتابعين ومن بدم في كل عصر ومصر على دياس الحبوب من الحنطة وغيرها بالبر ونحوها مع التقطع ببولها وروثها على الحنطة ولم ينكر ذلك منكر ولم ينسل الحنطة لاجل هذا أحد ولا احتراز عن شيء مما في البيادر لوصول البول اليه . والمسلم بهذا كله علم اضطرارى ما أعلم عليه سؤالا ولا أعلم لمن يخالف هذا شبهة . وهذا العمل الى زماننا متصل في جميع البلاد لكن لم نحتاج باجماع الاعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف لئلا يقول المخالف انا أخالف في هذا وإنما احتجنا بالاجماع قبل ظهور الخلاف . وهذا الاجماع من جنس الاجماع على كونهم كانوا يأكلون الحنطة ويلبسون الثياب ويسكنون البناء فانا نتيقن أن الارض كانت تزرع - ونتيقن انهم كانوا يأكلون ذلك الحب ويقرون على أكله - ونتيقن ان الحب لا يداس الا بالدواب - ونتيقن ان لا بد أن تبول على البدر الذي يبقى أياما ويطول دياسها له وهذه كلها مقدمات يقينية *

(الوجه الثانى عشر) وهو الخامس عشر أن الله تعالى قال (وطهر بيتي للطائفين والماكفين

(١) قوله ما يقول كذا بالأصاين ولعل الصواب وإما ان يقول بالتحري والله أعلم اه مصححه

(٢) كذا بالأصاين وصوابه ولا يستمسك أو مع عدم تيقن النجاسة اه مصححه

وإن رُكع السجود) فأمر بتطهير بيته التي هو المسجد الحرام وصنع عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتنظيف المساجد وقال جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً وقال الطواف بالبيت صلاة ومعلوم قطعاً أن الحرام لم يزل ملازماً للمسجد الحرام لامتنة وعبادة بيت الله وأنه لا يزال ذوقه ينزل في المسجد وفي المطاف والمصلى فلو كان نجساً لتنجس المسجد بذلك ولوجب تطهير المسجد منه إما بإبعاد الحرام أو بتطهير المسجد أو بتسقيف المسجد ولم تصح الصلاة في أفضل المساجد وأما وسيدها لتنجاسة أرضه وهذا كله مما يعلم فسادُه يقيناً . ولا بد من أحد قولين إما طهارته مطلقاً أو الغفو عنه كما في الدليل قبله وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة •

(الدليل الثالث عشر) وهو في الحقيقة السادس عشر مسلك التشبيه والتوجيه فنقول والله الهادي اعلم أن الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينهما لاعتراق حقيقتها وقد سمى الله هذا طيباً وهذا خبيثاً . وأسباب التحريم إما لقوة السبعية التي تكون في نفس البهيمة فأكلها يورث نبات أبداننا منها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع أو لما الله أعلم به وإما خبث مطعمها كما يأكل الجيف من الطير أو لأنها في نفسها مستخثة كالخسرات فقد رأينا طيب المطعم يؤثر في الحل وخبثه يؤثر في الحرمة كما جاءت به السنة في لحوم الجلالة ولبنها ويضعها فانه حرم الطيب لاغتذائه بالخبيث وكذلك النبات المسقى بالماء النجس والمسمد بالسرفين عند من يقول به وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول أو خفة نجاسته مثل الصبي الذي لم يأكل الطعام فهذا كله بين أشياء - منها أن الأبول قد يخفف شأنها بحسب المطعم كالصبي وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطامعها الاطية فقير مستنكر أن تكون أبوالها طاهرة لذلك - ومنها أن المطعم إذا خبث وفسد حرم ما ثبت منه من لحم ولبن ويضع كالجلالة والزرع المسمد كالطير الذي يأكل الجيف فإذا كان فسادُه يؤثر في تنجيس ما توجه الطهارة والحل فقير مستنكر أن يكون طيبه وحله يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر نجساً محرماً فإنت الأرواث والأبول مستحيلة مخلوقة في باطن البهيمة كغيرها من اللبن وغيره • بين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها غيرها من الأرواث في الخلق والريح واللون وغير ذلك من الصفات فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللبنين والمسنن^(١) وبهذا يظهر خلافاً للإنسان • يؤكد ذلك ما قد بيناه من أن

المسلمين من الزمن المتقدم الى اليوم في كل عصر ومصر مازالوا يدوسون الزروع المأكولة بالبقرويصيب الحب من أدوات البقر وأبوالها وما سمعنا أحدا من المسلمين غسل حبا ولو كان ذلك منجسا أو مستفدرا لأوشك أن ينهوا عنها وأن تنفر عنه نفوسهم نفورها عن بول الانسان . ولو قيل هذا اجماع عملي لكان حقا وكذلك مازال يسقط في المحالب من أبقار الأنعام ولا يكاد أحد يحترز من ذلك ولذلك عفا عن ذلك بعض من يقول بالتنجيس على أن ضبط قانون كلي في الطاهر والنجس . طرد منعكس لم يسرى^(١) وليس ذلك بالواجب علينا بعد علمنا بالانواع الطاهرة والانواع النجسة . فهذه اشارة لطيفة الى مسالك الرأي في هذه المسئلة . وتامه ما حضرني كتابه في هذا المجلس والله يقول الحق والله يهدي السبيل *

الفصل الثاني في منى الآدي وفيه أقوال ثلاثة (أحدها) أنه نجس كالبول فيجب غسله وطبا وبإسائه من البدن والثوب وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وطائفة (وثانيها) أنه نجس يجزئ فرك يابسه وهذا قول أبي حنيفة واسحق ورواية عن أحمد * ثم هنا أوجه قيل يجزئ فرك يابسه ومسح رضبه من الرجل دون المرأة لانه يعنى عن يسيره ومنى الرجل يتأتى فركه ومسحه بخلاف منى المرأة فانه رقيق كاللذى وهذا منصوص أحمد - وقيل يجزئ^(٢) فركه فقط منها لذهابه بالفرك وبقاء أثره بالمسح - وقيل بل الجواز مختص بالفرك من الرجل دون المرأة كما جاءت به السنة كما سنذكره (وثالثها) أنه مستفدر كالخايط والبصاق وهذا قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه وهو الذى نصرناه والدليل عليه وجوه *

(أحدها) ما أخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي فيه - وروى في لفظ الداراة طنى كنت أفركه اذا كان يابسا وغسله اذا كان رطبا * فهذا نص في أنه ليس كالبول نجسا يكون نجاسة غليظة . فبقى ان يقال يجوز ان يكون نجسا كالدم أو طاهرا كالصباغ لكن الثانى أرجح لان الاصل وجوب تطهير الثياب من الانجاس قليلها وكثيرها فإذا ثبت جواز حمل قليله في الصلاة ثبت ذلك في كثيره فان القياس لا يفرق بينهما (فان قيل) فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر

الى أثر النسل فيه . فهذا يمارض حديث الترك في منى رسول الله صلى الله عليه وسلم والنسل دليل النجاسة فان الطاهر لا يطهر — فيقال هذا لا يخالفه لان النسل للرطب والفرك لليابس كما جاء مفسرا في رواية الدارقطني أو هذا أحيانا وهذا أحيانا — وأما النسل فان الثوب قد ينسل من الخياط والبصاق والنجاسة استغذارا لا تنجيسا ولهذا قال سعد بن أبي وقاص وابن عباس أمطه عنك ولو بإذخرة فانما هو بمنزلة الخياط والبصاق •

(الدليل الثاني) ما روي الامام أحمد في مسنده باسناد صحيح عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلت الى من ثوبه يبرق الاذخر ثم يصلي فيه ^(١) ويحتة من ثوبه يابس ثم يصلي فيه . وهذا من خصائص المستغذرات لان أحكام النجاسات فان عامة القائلين بنجاسته لا يجوزون مسح رطله •

(الدليل الثالث) ما احتج به بعض أولينا بما رواه اسحق الأزرق عن شريك عن محمد ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة الخياط والبصاق وانما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة . — قال الدارقطني لم يرفعه غير اسحق الأزرق عن شريك (قالوا) وهذا لا يقدح لان اسحق بن يوسف الأزرق أحد الأئمة . وروى عن سفيان وشريك وغيرهما وحدث عنه أحمد ومن في طبقته وقد أخرج له صاحبها الصحيح فيقبل رصفه وما ينفرده • وإنا أقول • أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس وقوله سعد بن أبي وقاص ذكر ذلك عنهما الشافعي وغيره في كتبهم — وأما رصفه الى النبي صلى الله عليه وسلم فتكر باطل لا اصل له لان الناس كلهم روه عن شريك موقوفا • ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن وهو ابن أبي ليلى ليسا في الحفظ بذاك والذين هم اعلم منهم بمطاميل ابن جريج الذي هو أثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يروه أحد الا موقوفا وهذا كله دليل على وهم تلك الرواة (فان قلت) أليس من الاصول المستقرة أن زيادة العدل مقبولة وان الحكم لمن رفعه لا لمن وقف لانه زائد (قلت) هذا عندنا حق مع تكافؤ المحدثين المخبرين وتعادلهما وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أو لونا . وفيه نظر — وأيضا فانما ذاك اذا لم تصادم الروايتان وتعارضتا وامامتى تعارضتا يسقط رواية الأقل بل ارب وههنا المروي ليس هو مقابلة ^(٢)

(١) هنا بياض باحد الاسلين (٢) كذا بالاصلين وفي العبارة بعض تحريف أو سقط والله اعلم بتصحيحه

بكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها ثم قالها صاحبه تارة — تارة ذا كرا وتارة آثرا وانما هو حكاية حال وقضية عين في رجل استفتي على صورة وحروف، أثورة فالتاس ذكروا أن المستفتي ابن عباس وهذه الرواية ترفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وليست القضية الا واحدة اذ لو تمددت القضية لما أهمل الثقات الأثبات ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك — وأيضا فأهل نقد الحديث والمعرفة به أقدم بذلك وليسوا يشكون في ان هذه الرواية وهم *

(الدليل الرابع) أن الأصل في الاعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته حتى يجئنا ما يوجب القول بأنه نجس وقد بحثنا وسبرنا فلم نجد لذلك أصلا فلم ان كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملاسته معفو عنه ومعلوم أن المني يصيب أبدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم أكثر مما يبلغ الحر في آيتهم فهو طواف الفضلات بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاق والمخاط المصيب ثيابه ولا يقدر على الاحتراز من مني الاحتلام والجماع وهذه المشقة الظاهرة توجب طهارته ولو كان مقتضى التنجيس فأثما — الا ترى ان الشارع خفف في النجاسة المتتادة فاجتزأ فيها بالجامد مع ان ايجاب الاستنجاء عند وجود الماء أهون من ايجاب غسل الثياب من المني لاسيا في الشتاء في حق الفقير ومن ليس له الا ثوب واحد *

(فان قيل) الذي يدل على نجاسة المني وجوه (أحدها) ما روى عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما ينسل الثوب من البول والغائط والمني والتي .. رواه ابن عدى وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينسله *

الوجه الثاني * أنه خارج يوجب طهارة الخبث والحدث فكان نجسا كالبول والحيض وذلك لان ايجاب نجاسة الطهارة دليل على انه نجس فان إماتته وتنحيته أخف من التطهير منه فاذا وجب الاتقل فالأخف أولى لاسيا عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه فان الاستنجاء إماتة وتنحية فاذا وجب تنحيته في مخرجه ففي غير مخرجه أحق وأولى *

الوجه الثالث * أنه من جنس المذي فكان نجسا كالمذي وذاك لان المذي يخرج عند مقدمات الشهوة والمني أصل المذي عند استكمالها وهو يجري في مجراه ويخرج من مخرجه فاذا نجس الفرع فلان ينجس الاصل أولى *

الوجه الرابع * أنه خارج من الذكر أو خارج من القبل فكان نجسا كجميع

الخارج مثل البول والمذي والودي وذلك لان الحكم في النجاسة منوط بالخروج - ألا ترى أن الفضلات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة وفي أسافلها تكون نجسة وإن جمعها الاستحالة في البدن •

﴿ الوجه الخامس ﴾ أنه مستحيل عن الدم لانه دم قصرته الشهوة ولهذا يخرج عند الاكثار من الجماع أحمر والدم نجس والنجاسة لا تطهر بالاستحالة عندكم •

﴿ الوجه السادس ﴾ أنه يجري في مجرى البول فينجس بملاقاة البول فيكون كاللبن في الظرف النجس فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته •

﴿ فنقول ﴾ الجواب وعلى الله قصد السبيل • أما حديث عمار بن ياسر فلا أصل له • في اسناده ثابت بن حماد قال الدارقطني ضعيف جداً وقال ابن عدى له من أكبر وحديث عائشة مضي القول فيه •

﴿ وأما الوجه الثاني ﴾ فتقولهم بوجوب طهارتي الخبث والحدث أما الخبث فممنوع بل الاستنجاء منه مستحب كما يستحب إمامته من الثوب والبدن وقد قيل هو واجب كما قد قيل يجب غسل الاثنين من المذي وكما يجب غسل أعضاء الوضوء اذا خرج الخارج من الفرج فهذا كله طهارة وجبت لخارج وإن لم يكن المقصود بها إمامته وتنجيته بل سبب آخر كما ينسل منه سائر البدن • فالحاصل ان سبب الاستنجاء منه ليس هو النجاسة بل سبب آخر فتقولم بوجوب طهارة الخبث وصف ممنوع في الفرع فليس غسله عن الفرج للخبث وليست الطهارات منحصرة في ذلك كغسل اليد عند القيام من نوم الليل وغسل الميت والاعمال المستحبة وغسل الاثنين وغير ذلك • فهذه الطهارة ان قيل بوجوبها فهي من القسم الثالث فيطُل قياسه على البول فساد الوصف الجامع • وأما إيجابه طهارة الحدث فهو حق لكن طهارة الحدث ليست أسبابها منحصرة في النجاسات فإن الصغرى يجب من الريح إجماعاً ويجب بموجب الحجة من ملامسة الشهوة ومن مس الفرج ومن لحوم الأبل ومن الردة وغسل الميت وقد كانت يجب في صدر الاسلام من كل ما غيرته النار وكل هذه الاسباب غير نجسة - وأما الكبرى فتجب بالإيلاج اذا التقى الختانان ولا نجاسة وتجب بالولادة التي لادم معها على رأى مختار والولد طاهر وتجب بالموت ولا يقال هو نجس - وتجب بالاسلام عند طائفة • فتقولم انما أوجب

طهارة الحدث أو أوجب الاغتسال نجس متنعض بهذه الصور الكثيرة فبطل طرده فان ضموا الى العلة كونه خارجا انتقض بالريح والولد نقضا قاطعا. — ثم يقال قولكم خارج وصف طردى فلا يجوز الاحتراز به. — ثم ان عكسه أيضا باطل والوصف عديم التأثير فان ما لا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير نجس كالدم الذي لم يسلم والبسير من التقي. — وأيضا فسيأتي الفرق ان شاء الله تعالى فهذه أوجه ثلاثة أو^(١) وأما قولهم التطهير منه أبعد من تطهيره فجمع ما بين متفاوتين متباينين فان الطهارة منه طهارة عن حدث وتطهيره ازالة خبث وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة فان هذه تجب لها النية دون تلك. — وهذه من باب فعل للمأمور به وتلك من باب اجتناب المنهي عنه. — وهذه مخصوصة بالماء أو التراب وقد تزال تلك بغير الماء في مواضع بالاتفاق وفي مواضع على رأى. — وهذه يمتدى حكمها على سببها الى جميع البدن وتلك يختص حكمها بمحلها. — وهذه تجب في غير محل السبب أو فيه وفي غيره وتلك تجب في محل السبب فقط. — وهذه حية وتلك عقلية. — وهذه جارية في أكثر امورها على سنن مقاييس الباحثين وتلك مستصعبة على سبب القياس. — وهذه واجبة بالاتفاق وفي وجوب الاخرى خلاف معلوم. — وهذه لها بدل وفي بدل تلك في البدن خاصة خلاف ظاهر. — وبالجملة فقياس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة على الحج لان هذه عبادة وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقتين.

(وأما الوجه الثالث) وهو الخافه بالمدى فقد منع الحكم في الاصل على قول بطهارة المذى والا كثرون سلموه وفرقوا باقتراق الحقيقتين فان هذا يخلق منه الولد الذي هو أصل الانسان وذلك بخلافه. — ألا ترى ان عدم الامناء عيب بنى عليه أحكام كثيرة منشؤها على انه نقص وكثرة الامضاء ربما كانت مرضا و^(٢) هو فضلة حمضة لا منفعة فيه كالبول وان اشتركا في انبأتهما عن شهوة التكاثر فليس الموجب لطهارة المني أنه عن شهوة الباء فقط بل شيء آخر وان أجرئناه مجراه فتشكك عليه ان شاء الله تعالى. — وأما كونه فرعا فليس كذلك بل هو بمنزلة الجنين الناقص كالانسان اذا أسقطته المرأة قبل كمال خلقه فانه وان كان مبدأ خلق الانسان فلا يناف به من أحكام الانسان الا ما قل ولو كان فرعا فان النجاسة استنخبت

وليس استنباط الفرع بالموجب خبت أصله كالفضول الخارجة من الانسان *
 (وأما الوجه الرابع) فقياسه على جميع الخارجات بجامع اشتراكهن في المخرج منقوض بالغم
 فانه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين والقيء النجس - وكذلك الدم المخرج بالريح الطاهر والناتل
 النجس - وكذلك الانف مخرج المخاط الطاهر والدم النجس - وان فصلوا بين ما يمتد الناس
 من الامور الطبيعية وبين ما يمرض لهم لاسباب حادثة قلنا النخامة الممدية اذا قيل بنجاستها
 متادة وكذلك الريح - وايضا فانا نقول لم قلتم ان الاعتبار بالمخرج - ولم لا يقال الاعتبار بالمدن
 والمستحال فما خلق في أعلى البدن فطاهر وما خلق في أسفل فنجس - والمنى يخرج من بين
 الصلب والتراتيب بخلاف البول والودي وهذا أشد اطرادا لان القيء والنخامة المنجسة خارجان
 من الغم لكن لما استحالا في المدة كانا نجسين وايضا فسوف نفرق ان شاء الله تعالى *
 (وأما الوجه الخامس) فقولهم مستحيل عن الدم والاستحالة لا تطهر عنه علة أجوبة
 مستثيرة قاطمة *

(أحدها) انه منقوض بالآدمي وبمضغته فانهما مستحيلان عنه وبعده عن الملقحة وهي
 دم ولم يقل أحد بنجاسته وكذلك سائر البهائم المأكولة *
 (وثانيها) انا لا نسلم ان الدم قبل ظهوره وبروزه يكون نجسا فلا بد من الدليل على
 تنجيسه ولا ينبغي القياس عليه اذا ظهر وبرز باتفاق الحقيقة لانا نقول للدليل على طهارته وجوه
 (أحدها) ان النجس هو المستقدر المستخبث وهذا الوصف لا يثبت لهذه الاجناس
 الا بعد مفارقتها مواضع خلقها فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا تنصف به *

(وثانيها) ان خاصة النجس وجوب مجابته في الصلاة وهذا مفقود فيها في البدن من
 الدماء وغيرها - ألا ترى ان من صلى حاملا وعاء مسدودا قد أوى دما لم تصح صلاته فائن
 قلت عني عنه لمشقة الاحتراز - قلت بل جعل طاهرا لمشقة الاحتراز فما المانع منه والرسول
 صلى الله عليه وسلم يمل طهارة المرأة بمشقة الاحتراز حيث يقول انها ليست بنجسة انها من
 الطوافين عليكم والطوافات - بل أقول قد رأينا جنس المشقة في الاحتراز مؤثرا في جنس
 التخفيف فان كان الاحتراز من جميع الجنس مشقا عني عن جميعه فحكم بالطهارة - وان كان من
 بعضه عني عن الصدر المشق وهنا يشق الاحتراز من جميع ما في داخل الابدان فيحكم لنوعه

بالطهارة كالمهر وما دونها وهذا وجه ثالث *

﴿ الوجه الرابع ﴾ أن الدماء المستخبثة في الابدان وغيرها هي أحد اركان الحيوان التي لا تقوم حياته الا بها حتى سميت نقسا فالحكم بان الله يحل أحد أركان عبادته من الناس والدواب نوعا نجسا في غاية البعد *

﴿ الوجه الخامس ﴾ أن الاصل الطهارة فلا تثبت النجاسة الا بدليل وليس في هذه الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة وخصائصها *

﴿ الوجه السادس ﴾ انا قد رأينا الاعيان تفتقر حالها بين ما اذا كانت في موضع عملها ومنفعتها وبين ما اذا فارقت ذلك فالماء المستعمل ما دام جاريا في أعضاء المتطهر فهو طهور فاذا انفصل تغيرت حاله - والماء في المحل النجس ما دام عليه فعله باق وتطهيره ولا يكون ذلك الا لانه طاهر مطهر فاذا فارق محل عمله فهو انا نجس أو غير مطهر وهذا مع تغير الامواه في موارد التطهير نارة بالطاهرات ونارة بالنجاسات فاذا كانت المخالطة التي هي أشد أسباب التغير لا تؤثر في محل عملنا وانفعانا فما ظلك بالجسم المفرد في محل عمله بخلق الله وتديره فانهم هذا افاته لباب الفقه *

(الوجه الثالث عن أصل الدليل) أنا لو سلمنا أن الدم نجس فانه قد استحال وتبدل . وقولهم لا - تحالة لا تطور - قلنا من أفتى بهذه الفتوى الطويلة العريضة المخالفة للاجماع فان المسلمين أجمعوا ان الحجر اذا بدأ الله بافسادها وتحويلها خلا طهرت وكذلك تحويل الدواب والشجر بل أقول الاستقراء دلنا ان كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس الى جنس مثل جعل الحجر خلا والدم منيا والعققة مضغة ولحم الجلالة الخبيث طيبا وكذلك يبضها ولبنها والزرع المستسقى بالنجس اذا سقي بالماء الطاهر وغير ذلك فانه يزول حكم التنجيس ويؤول حقيقة النجس واسمه التابع للحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه فان جميع الأجسام المخلوقة في الارض فان الله يحولها من حال الى حال ويبدلها خلقا بعد خلق ولا تنفذ الى موادها وعناصرها وأما ما استحال بسبب كسب الانسان كاحراق الروث حتى يصير رمادا ووضع الخنزير في الملاحة حتى يصير اما فيه خلاف مشهور . وللقول بالتطهير اتجاه وظهور ومسلتنا من القسم الاول والله الحمد *

(الدليل الخامس) أن المني مخالف لجميع ما يخرج من الذكرك في خلقه فإنه غليظ وتلك رقيقة - وفي لونه فإنه أبيض شديد البياض - وفي ريحه فإنه طيب كرائحة الطلع وتلك خبيثة ثم جعله الله أصلاً لجميع أنبيائه وأوليائه وعباده الصالحين والاندان المسكرم فكيف يكون أصله نجساً ولهذا قال ابن عقيل وقد ناظر بعض من يقول بنجاسته لرجل قال له ما بالك وبالك هذا قال أريد أن أجعل أصله طاهراً وهو يأبى إلا أن يكون نجساً . ثم ليس شأنه شأن الفضول بل شأن ما هو غذا ومادة في الابدان اذ هو قوام النسل فهو بالاصول أشبه منه بالفضل •

• الوجه السادس • وفيه أجوبة (أحدها) لا نسلم أنه يجري في مجرى البول فقد قيل ان بينهما جلدة رقيقة وان البول انما يخرج رشحاً وهذا مشهور • وبالجملة فلا بد من بيان اتصالهما وليس ذلك معلوماً الا في ثقب الذكرك وهو طاهر أو معفو عن نجاسته •

• الوجه الثاني • أنه لو جرى في مجراه فلا نسلم أن البول قبل ظهوره نجس كما مر تقريره في الدم وهو في الدم أين منه في البول لان ذلك ركن وبمض وهذا فضل •

(الثالث) أنه لو كان نجساً فلا نسلم أن الماسة في باطن الحيوان موجهة للتجنس كما قد قيل في الاستحالة وهو في الماسة أين • يؤيد هذا قوله تعالى (من بين فرث ودم لبنا خالصا سائفاً للشاربين) ولو كانت الماسة في الباطن للفرث مثلاً موجهة للنجاسة لتجس اللبن (فان قيل) فلعل بينهما حاجزاً (قيل) الاصل عدمه على ان ذكره هذا في معرض بيان ذكر الاقتدار باخراج طيب من بين خيئين في الاغتذاء ولا يتم الا مع عدم الحاجز والا فهو مع الحاجز ظاهر في كمال خلقه سبحانه • وكذلك قوله خالصا وخلوص لا بد ان يكون مع قيام الموجب للشوب وبالجملة تغروج اللبن من بين الفرث والدم أشبه شئ يخرج من المني من مخرج البول وقد سلك هذا المسلك من رأي إنفعة الميتة ولبنها طاهراً لانه كان طاهراً وانما حدثت نجاسة الوعاء فقال الملاقاة في الباطن غير ظاهرة - ومن نجس هذا فرق بينه وبين المني بان المني يفصل عن التجس في الباطن أيضاً بخلاف اللبن فإنه لا يمكن فصله من الميتة الا بعد ابراز الضرع وحينئذ يصير في حد ما يلحقه النجاسة • والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى • وهذا الذي حضرني في هذا الوقت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

• المسئلة السابعة عشرة • في تصرفات السكران قد تنازع الناس فيه قديماً وحديثاً وفيه

التزاع في مذهب أحمد وغيره وكثير من أجوبة أحمد فيه كان التوقف * والاقوال الواقعة في مذهب أحمد وغيره القول بصحة تصرفاته مطلقاً أقواله وأفعاله — والقول بفسادها مطلقاً والفرق بين أقواله وأفعاله والفرق بين الحدود وغيرها والفرق بين ماله وما عليه والفرق بين ما ينفرد به وما لا ينفرد به وهذا التنازع موجود في مذهب أحمد وغيره — ثم تنازعوا فيمن زال عقله بنير سكر كالبنج هل يلحق بالسكران أو المجنون على قولين في مذهب أحمد وغيره — وكل من أصحاب أحمد يتمسك في ذلك بشيء من كلامه وليس عنه رواية وجهها بل روايتان متاوتان وتنازعوا فيمن أكره على شرب الخمر هل يأنم بذلك على وجهين ومن أصحاب أحمد كالخلال من ينصر أنه لا يقع عليه طلاقه — ومنهم كالتقاضى من ينصر وقوع طلاقه * والذين أوقعوا طلاقه لهم ثلاثة ما أخذ *

(أحدها) ان ذلك عقوبة له وصاحب هذا قد يفرق بين الحدود وغيرها وهذا ضعيف فان الشريعة لم تعاقب أحدا بهذا الجنس من إيقاع الطلاق او عدم إيقاعه ولان في هذا من الضرر على زوجته البرية وغيرها مالا يجوز فانه لا يجوز أن يعاقب الشخص بذنب غيره ولأن السكران عقوبته ما جاءت به الشريعة من الجلد ونحوه فعقوبته بنير ذلك تغيير لحدود الشريعة ولان الصحابة انما عاقبته بما السكر مظنته وهو الهذيان والافتراء في القول على انه اذا سكر هذى واذا هذى افترى وحد المفتري ثمانون فيمن أن افداه على السكر الذي هو مظنة الافتراء يلحقه بالمقدم على الافتراء اقامة لمظنة الحكمة مقام الحقيقة لان الحكمة هنا خفية منتشرة لانه قد لا يعلم افتراؤه ولا متى يفترى ولا على من يفترى كما ان المضطجع يحدث ولا يدري هل أحدث أم لا فقام النوم مقام الحدث فكذا قام مرفوف فلو كانت تصرفاته من هذا الجنس لكان ينبغي ان تطلق امرأته سواء طلق او لم يطلق كما يحدث المفتري سواء افترى او لم يفتر وهذا لا يقوله أحد *

(المأخذ الثاني) أنه لا يعلم زوال عقله الا بقوله وهو فاسق بشربه فلا يقبل قوله في عدم العقل والسكر وحقيقة هذا القول أنه لا يقع الطلاق في الباطن ولكن في الظاهر لا يقبل دعوى المسقط * ومن قال بهذا قد يفرق بين ما ينفرد به ^(١)

(الماخذ الثالث) وهو مأخذ الأئمة منصوبا عنهم. الشافعي وأحمد أن حكم التكليف جار عليه ليس كالمجنون الرفوع عنه القلم ولا التائب وذلك أن القلم مرفوع عن المجنون والسكران معاقب كما ذكره الصحابة وليس مأخذ أجود من هذا. وكذلك قال أحمد ما قيل فيه أحسن من هذا وهذا ضعيف أيضا فإنه إن أريد أنه وقت السكر يؤمر وينهى فهذا باطل فإن من لا عقل له ولا يفهم الخطاب لم يدبر بشرع ولا غيره على أنه يؤمر وينهى بل أدلة الشرع والعقل تنفي أن يخاطب مثل هذا - وإن أريد أنه قد يؤخذ بما يضعه في سكره فهذا صحيح في الجملة لكن هذا لأنه خوطب في صحوه بأن لا يشرب الخمر الذي يقتضي تلك الجنايات فإذا فصل المنهى عنه لم يكن معذورا فيما فعله من المحرم كما قلت في سكر الاحوال الباطنة إذا كان سبب السكر معذورا لم يكن السكران معذورا. هذا الذي قلته قد يقتضي أنه في الحدود كالصاحي وهذا قريب وأنا إنما تكلمت على تصرفاته صحتها وفسادها * وأما قوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فهو نهى لم أن يسكروا سكرًا يفوتون به الصلاة أو نهى لم أن يشربوا قريبا للصلاة أو نهى لمن يدب فيه أوائل النشوة * وأما في حال السكر فلا يخاطب بحال * والدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجوه (أحدها) حديث جابر بن سمرة الذي في صحيح مسلم لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإسنتكاه ماعز بن مالك *

(الثاني) أن عبادته كالصلاة لا تصح بالنص والاجماع فإن الله نهى عن قرب الصلاة مع السكر حتى يعلم ما يقوله واتفق الناس على هذا بخلاف الشارب غير السكران فإن عبادته تصح بشروطها ومعلوم أن صلاته إنما لم تصح لأنه لم يعلم ما يقول كما دل عليه القرآن فنقول كل من بطلت عبادته لعدم عقله فبطلان عقوده أولى وأحرى كالنائم والمجنون ونحوهما فإنه قد تصح عبادات من لا يصح تصرفه لنقص عقله كالصبي والمجنون عليه لسهه *

(الثالث) أن جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل فن لا تميز له ولا عقل ليس لكلامه في الشرع اعتبار أصلا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد الا وهي القلب فإذا كان القلب قد زال عقله الذي به يتكلم ويتصرف فكيف يجوز أن يجعل له أمر ونهى أو إثبات ملك أو إزالة وهذا معلوم بالعقل مع تقرير الشارع له *

(والرابع) أن المقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اتعالم الأعمال بالنيات وقد قررت هذه القاعدة في كتاب بيان الدليل . على بطلان التحليل وقرب أن كل لفظ بغير قصد من التكلم لسهو وسبق لسان أو عدم عقل فانه لا يترتب عليه حكم . وأما إذا قصد اللفظ ولم يقصد معناه كالمأزول فهذا فيه تفصيل . والمراد هنا بالقصد القصد العقلي الذي يختص بالعقل فأما القصد الحيواني الذي يكون لكل حيوان فهذا لا بد منه في وجود الأمور الاختيارية من الألفاظ والأفعال وهذا وحده غير كاف في صحة المقود والأقوال فان المحنن والعبي وغيرهما لهذا القصد كما هو للبهائم ومع هذا فأصواتهم وألفاظهم باطلة مع عدم التمييز لكن الصبي المميز والمجنون الذي يميز أحيانا يعتبر قوله حين التمييز *

(الخامس) أن هذا من باب خطاب الوضع والأخبار لا من باب خطاب التكليف وذلك أن كون السكران معاقبا أو غير معاقب ليس له تعلق بصحة عقوده وفسادها فان المقود ليست من باب العبادات التي يثاب عليها ولا الجنائيات التي يعاقب عليها بل هي من التصرفات التي يشترك فيها البر والفاجر والمؤمن والكافر وهي من لوازم وجوب الخلق فان المهود والوفاء بها أمر لا يتم مصلحة الآدميين إلا بها لا يحتاج بعض الناس إلى بعض في جلب المنافع ودفع المضار وإنما تصدر عن العقل فمن لم يكن له عقل ولا تمييز لم يكن قد عاهد ولا حلف ولا باع ولا نكح ولا طلق ولا اعتق * بوضوح ذلك أنه معلوم أن قبل تحريم الخمر كان كلام السكران باطلا بالاتفاق ولهذا لما تكلم حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه في سكره قبل التحريم بقوله وهل أنتم إلا عبيد لابي لم يكن مؤاخذا عليه . وكذلك لما خلط المخلط من المهاجرين الأولين في سورة قل يأيتها الكافرون قبل النهي لم يعتب عليه . وكذلك الكفار لو شربوا الخمر وعاهدوا وشربوا لم يلتفت إلى ذلك منهم بالاتفاق ومن سكر سكرًا إلا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما لا يعلم أنه يسكره ونحو ذلك . فأما من سكر بشرب محرم فلا ريب أنه يأنم بذلك ويستحق من عقوبة الدنيا والآخرة ما جاء به أمر الله تعالى فهذا الفرق ثابت بينه وبين من سكر سكرًا يصرف فيه فاما كون عهده الذي يماهده به الآدميين منقذا يترتب عليه أثره ويحصل به مقصوده فهذا لا فرق فيه بين سكر المذذور وغير المذذور لان هذا انما كان الموجب لصحته أن صاحبه فعله وهو عاقل مميز لا أنه بر وفاجر والشرع لم يجعل السكران بمنزلة الصاحي

أصلاً • هذا آخر ما وجد في هذه المسئلة من الكلام لشيخ الاسلام ابن تيمية والله أعلم •
 (المسئلة الثامنة عشرة) مثل أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة اشتركوا شركة
 الأبدان بغير رضا بعضهم وعملوا عملاً مجتمعين فيه وعملوا متفرقين فيه فهل تصح هذه
 الشركة - وما يستحق كل منهم من أجرة ما حمل - وهل يجوز لمن لا عمل له أن يأخذ أجرة
 عن عمل غيره بغير رضاه من عمل •

(أجاب) رضى الله عنه شركة الأبدان التي تنازع الفقهاء فيها نوعان (أحدهما) أن يشتركا
 فيما يتقبلان من العمل في ذمتها كاهل الصناعات من الخياطة والتجارة والحياكة ونحو ذلك
 الذين تقدر أجرتهم بالعمل بالآزمان ويسمى الاجير المشترك ويكون العمل في ذمة أحدهم بحيث
 يسوغ له ان يقيم غيره أن يعمل ذلك العمل والعمل دين في ذمته كديون الايمان ليس واجبا
 على عينه كالاجير الخاص فمؤلاً جوزاً كثر الفقهاء اشتراكهم كابي حنيفة ومالك وأحمد وذلك
 عندهم بمنزلة شركة الوجوه وهو أن يشتري أحد الشريكين بجاهه شيئاً له ولكريكة كما يتفيل
 الشريك العمل له ولكريكة - قالوا وهذه الشركة مبناه على الوكالة فكل من الشريكين
 يتصرف لنفسه بالملك ولكريكة بالوكالة ولم يجوزها الشافعي بناء على أصله وهو أن مذهبه أن
 الشركة لا تثبت بالمقد وانما تكون الشركة شركة لأملاك خاصة فإذا كانا شريكين في مال كان
 لهما نماؤه وعليهما غرمه ولهذا لا يجوز شركة العنان مع اختلاف جنس المالين ولا يجوزها الا مع
 خلط المالين ولا يجوز الربح الا على - والمالين • والجمهور يخالفونه في هذا ويقولون الشركة نوطان
 شركة أملاك وشركة عقود وشركة العقود أصلاً لا تقتصر الى شركة الأملاك كما ان شركة
 الأملاك لا تقتصر الى شركة العقود وان كانا قد يجتمعان • والمضاربة شركة عقود بالاجماع ليست
 شركة أملاك اذ المال لاحدهما والعمل للآخر وكذلك المساقاة والمزارعة وان كان من الفقهاء
 من يزعم أنها من باب الاجارة وانها خلاف القياس فالصواب انها أصل مستقل وهي من باب
 المشاركة لا من باب الاجارة الخاصة وهي على وفق قياس المشاركات • ولما كان مبنى الشركة
 على هذا الأصل تنازعوا في الشركة في اكتساب اللباحات بناء على جواز التوكل فيها فجوز ذلك
 أحمد ومنه أبو حنيفة واحتج أحمد بحديث سعد وعمار وابن مسعود - وقد يقال هذه من النوع
 الثاني اذا تشاركوا فيما يؤجران فيه أبدانها ودابقتها اجارة خاصة ففي هذه الاجارة قولان مرتبان

والبطلان مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد كابي الخطاب والفاضي في أحد قوليهِ
وقال هو قياس المذهب بناء على أن شركة الابدان لا يشترط فيها الضمان بذلك الاشتراك على
كسب المباح كالاصطياد والاستطاب لانه لم يجب على أحدهما من العمل الذي وجب على
الآخر شيء وإنما كان ذلك بمنزلة اشتراكهما في نتائج ما شئتهما وراثت بساتينهما ونحو ذلك . — ومن
يجوزهُ قال هو مثل الاشتراك في اكتساب المباحات لانه لم يثبت هناك في ذمة أحدهما عمل
ولكن بالشركة صار ما يعمله أحدهما عن نفسه وعن شريكه . كذلك هنا ما يشترطه أحدهما من
الاجرة او شرط له من الجمل هو له ولشريكه والعمل الذي يعمل عن نفسه وعن شريكه وهذا
القول أصح لا سيما على قول من يجوز شركة العنان مع عدم اختلاط المالين ومع اختلاف
الجنسين وقد قال تعالى (أو فوا بالعقود) وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم الا
شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وأظن هذا قول مالك * وأما اشتراك الشهود فقد يقال من
مسئلة شركة الابدان التي تنازع الفقهاء فيها فإن الشهادة لا تثبت في الذمة ولا يصح التوكل فيها
حتى يكون احد الشريكين متصرفاً لنفسه بحكم الملك ولشريكه بحكم الوكالة والوض في الشهادة
من باب الجمالة لا من باب الاجارة اللازمة فانما هي اشتراك في العقد لا عقد الشركة بمنزلة من
يقول جماعة ابنوا لي هذا الحائط ولكم عشرة أو ان ينتموه فلكم عشرة او ان خطم هذا الثوب
فلكم عشرة أو ان رددم عيدي الآبق فلكم عشرة . وان لم يقدر الجمل وقد علم اهم يعملون
بالجمل مثل حاملين يحملون مال تاجر متعاونين على ذلك فهم يستحقون جمل مثلهم عند
جمهور العلماء ابي حنيفة ومالك واحمد وغيرهم كما يستحقه الطباخ الذي يطبخ بالاجرة والخباز
الذي يخبز بالاجرة والنساج الذي ينسج بالاجرة والقصار الذي يقصر بالاجرة وصاحب الحمام
والسفينة والعرف الذي جرت عادته بان يستوفي نفعته بالاجر فهو لا يستحقون عوض المثل عند
الاطلاق فكذلك اذا استعمل جماعة من أن يشهدوا عليه ويكتبوا اخطوطهم بالشهادة يستحقون الجمل
فهو بمنزلة استعماله اياهم في نحو ذلك من الاعمال اذا قيل اهم يستحقون الجمل فيستحقون جمل مثلهم
على قدر اعمالهم فان كانت اعمالهم متساوية استحقوا الجمل بالسواء والصواب ان هذا الذي قاله
هذا القائل صحيح اذا لم يتقدم منهم شركة فأما اذا اشتركوا فيما يكتبونه بالشهادة فهو كاشتراكهم
فيما يكتبونه بسائر الجمالات والاجارات . ثم الجمل في الشهادة قد يكون على عمل في الذمة

وللشاهد أن يقيم مقامه من يشهد للجاعل فهنا تكون شركة صحيحة عند كل من يقول بشركة
الابدان وهم الجمهور ابو حنيفة ومالك واحمد وغيرهم وهو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب
والسنة والاعتبار الا ان يكون الجبل على أن يشهد الشاهد بعينه فيكون فيها القولان المتقدمان
والصحيح ايضا جواز الاشتراك في ذلك كما هو قول مالك في اصح القولين لكن ليس لاحد
الشريكين أن يدع العمل ويطلب مقاسمة الآخر بل عليه ان يعمل ما اوجبه العقد لفظا او عرفا
واما اذا اكرههم القضاة على هذه الشركة بنير اختيارهم فهذا ليس من باب الإكراه على العقود
بنير حق لان القضاة هم الذين يأذنون لهم في الارتزاق بالشهادة وذلك موقوف على تعديهم
ليس بمنزلة الصناع الذين يكتسبون بدون اذن ولى الامر واذا كان للقضاة أمر في ذلك جاز
ان يكون لهم في التشريك بينهم فانه لا بد من قعود اثنين فصاعدا ولا بد من اشتراكهما في
الشهادة اذ شهادة الواحد لا تحصل مقصود الشهادة واذا كان كذلك فالواجب ان يراعى في
ذلك موجب المدل بينهم فلا يتمتع احدهم عن عمل هو عليه ولا يختص احدهم بشئ من
الرزق الذي وقفت الشركة عليه سواء كانوا مجتمعين او متفرقين والله سبحانه اعلم *

(المسئلة التاسعة عشرة) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الزيت اليسير
اذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها وماتت فيه هل نجس أم لا - واذا قيل نجس فهل
يجوز أن يكثر بنيره حتى يبلغ قلتين أم لا - واذا قيل تجوز المكاثرة هل يلحق الطاهر على النجس
أو بالعكس أولا فرق - واذا لم تجز المكاثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الاستغفار به مثل
الاستصباح به او غسله اذا قيل يطهر بالنسل أم لا . واذا كانت المياه النجسة اليسيرة تطهر بالمكاثرة
فهل تطهر سائر المائعات بالمكاثرة ايضا أم لا * أفتونا مأجورين *

(أجاب) رضى الله عنه أصل هذه المسئلة أن المائعات اذا وقعت فيها نجاسة فهل تنجس
وان كانت كثيرة فوق القلتين او تكون كالماء فلا تنجس مطلقا الا بالتغير او لا ينجس الكثير
الا بالتغير كما اذا بلغت قلتين فقيه عن الامام أحمد ثلاث روايات (احدها) أنها تنجس ولو
مع الكثرة وهو قول الشافعي وغيره (والثانية) أنها كالماء سواء كانت مائة أو غير مائة وهو
قول طائفة من السلف واختلف كابن مسعود وابن عباس والزهري وأبي ثور وغيرهم نقله
المروزي عن أبي ثور وحكى ذلك عن الامام أحمد وقال ان أبانور يشبهه بالماء ذكر ذلك لخلال

في جامعه عن المروزي وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة أن حكم المائعات عندهم حكم الماء ومذهبهم في المائعات معروف فإذا كانت ميسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم تنجس عندهم كالماء. وأما أبو ثور فانه يقول بالسكس بالقلتين كالشافعي والقول انها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك. وقد ذكر أصحابه عنه في يسير النجاسة اذا وقعت في الطعام الكثير روايتين وروى عن ابن نافع من المالكية في الحباب^(١) التي في الشام للزيت تموت فيها الفأرة أن ذلك لا يضر الزيت قال وليس الزيت كالماء. وقال ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ولم تتغير أوصافه وكان كثيراً لم ينجس بخلاف موتها فيه ففرق بين موتها فيه ووقوعها فيه. ومذهب ابن حزم وغيره من أهل الظاهر أن المائعات لا تنجس بوقوع النجاسة فيها الا السمن اذا وقعت فيه فأرة كما يقولون ان الماء لا ينجس الا اذا بال فيه بائل (والثالثة) يفرق بين المائع المائي كخيل النمر وغير المائي كخيل الغنبل فيلحق الاول بالماء دون الثاني. وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال (أحدها) أنها كالماء (والثاني) انها أولى بدمم التنجيس من الماء لانها طعام وادام فأتلفها فيه فساد ولائها أشد إحالة للنجاسة من الماء أو مبيانة لها من الماء (والثالث) أن الماء أولى بدمم التنجيس منها لانه طهور وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع وذكرنا حجة من قال بالتنجيس وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وان كان مائما فلا تقربوه. ورواه ابو داود وغيره ويناضف هذا الحديث وطعن البخاري والترمذي وأبي حاتم الرزى والدارقطني وغيرهم فيه وأنهم بينوا أنه غلط فيه معمر على الزهري.

قال أبو داود ﴿باب في الفأرة تقع في السمن﴾ ثنا مسدد ثنا سفيان ثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه. وقال ﴿حدثنا أحمد بن صالح والحسن بن علي واللفظ للحسن قالنا ثنا عبد الرزاق قال أنعم معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الفأرة في السمن فان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائما فلا تقربوه قال الحسن قال عبد الرزاق وروى بإحدى به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن

(١) بكسر الحاء المهملة جمع حب بعضها وهي الجرة أو الضخمة منها اهـ مصححه

عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو داود) ثنا أحمد بن صالح قال ثنا عبد الرزاق قال ثنا عبد الرحمن بن بوزويه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب *
وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه * ﴿باب ما جاء في القارة تموت في السمن﴾

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن قارة وقعت في سمن فماتت فستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه (قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكر رواه فيه عن ميمونة وحديث ابن عباس عن ميمونة أصبح وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ (قال) سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ (قال) والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة (قلت) وحديث معمر هذا الذي خطأه البخاري وقال الترمذي إنه غير محفوظ هو الذي قال فيه إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائلا فلا تقربوه كما رواه أبو داود وغيره وكذلك الإمام أحمد في مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزاق أن معمرًا كان يرويه أحيانًا من الوجه الآخر فكان يضطرب في إسناده كما اضطرب في متنه وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه بنبر اللفظ الذي رواه معمر. ومعمر كان مرفوعًا باللفظ وأما الزهري فلا يعرف منه غلط فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث *

وقال البخاري في صحيحه * ﴿باب إذا وقعت القارة في السمن الجامد أو الذائب﴾
حدثنا الحليدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة أن قارة وقعت في سمن فماتت فستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها وكلوه— قيل لسفيان فإن معمرًا يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعته منه مرارًا * حدثنا عبدان حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري

أهـ سئل عن الدابة تموت في السمن أو الزيت وهو جامد أو غير جامد — الفأرة أو غيرها قال بلفظنا
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم كل
 من حديث عبيد الله بن عبد الله * ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة *
 وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري كما رواه ابن عينة بسنده ولفظه وأما معمر فاضطرب
 فيه في سنده ولفظه فرواه تارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقال فيه أن كان جامدا فألقوها
 وما حولها وإن كان مائما فلا تقربوه وقيل عنه وإن كان مائما فاستصبحوا به . واضطرب عن
 معمر فيه فظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ فعملوا به وبمن يثبته محمد بن يحيى
 الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري وكذلك احتج به أحمد رحمه الله لما أفتى بالفرق بين الجامد
 والمائع وكان أحمد يحتاج أحيانا بأحاديث ثم يبين له أنها معلولة كاحتجاجه بقوله لا نذر في مصيبة
 وكفارته كقارة يمين ثم يبين له بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره . وأما البخاري والترمذي وغيرهما
 فمللوا حديث معمر وابتغوا غلطه والصواب معهم فذكر البخاري هنا عن ابن عينة أنه قال
 سمعته من الزهري مرارا لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله وليس في لفظه إلا قوله ألقوها
 وما حولها وكلوه . — وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث نونس أن الزهري سئل
 عن الدابة تموت في السمن الجامد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سمن
 فأمر بما قرب منها فطرح * فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد فكيف يكون قد روى في
 هذا الحديث الفرق بينهما وهو يحتاج على استواء حكم النوعين بالحديث ورواه بالمعنى والزهري
 حفظ أهل زمانه حتى يقال أنه لا يعرف له غلط في حديث ولا نسيان مع أنه لم يكن في زمانه
 أكثر حديثا منه ويقال أنه حفظ على الأمانة تسعين سنة لم يأت بها غيره وقد كتب عنه سليمان
 ابن عبد الملك كتابا من حفظه ثم استماده منه بعد عام فلم يخط منه حرفا ولم يكن في الحديث إلا
 نسيان الزهري أو معمر لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم بالرجال مع كثرة
 الدلائل على نسيان معمر وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمر أكثر الغلط على الزهري *
 قال الامام أحمد فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه
 أن غيلان بن سلمة أسلم وتحت ثمان نسوة فقال أحمد هكذا حدث به معمر بالبصرة وحديثهم
 بالبصرة من حفظه وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة . وقال أبو حاتم الرازي ما حدث

ممر بن راشد بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث . واكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن ممر عن سعيد بن السيب عن أبي هريرة رضى الله عنه م البصريون كبد الواحد بن زياد وعبد الاعلى بن عبد الاعلى الشامي والاضطراب في المتن ظاهر فان هذا يقول ان كان ذاتبا او مائلا لم يؤكل . وهذا يقول وان كان مائلا فلا تنفعوا به واستصحبوا به . وهذا يقول فلا تقربوه . وهذا يقول فامر بها ان تؤخذ وما حولها فيطرح فاطلق الجواب ولم يذكر التفصيل . وهذا بين أنه لم يروه من كتاب بل فقط مضبوط وانما رواه بحسب ما ظنه من المعنى فقط . وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو قوله وان كان مائلا فلا تقربوه فانما يدل على نجاسة القليل الذي وقعت فيه النجاسة كالسمن المسؤول عنه فانه من المعلوم أنه لم يكن عند السائل سمن فوق قلنتين يقع فيه فارة حتى يقال فيه ترك الاستفصال في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل . ينزل . الموم في المقال . بل السمن الذي يكون عند أهل المدينة وأوعيتهم يكون في الغالب قليلا فلو صح الحديث لم يدل الاعلى نجاسة القليل فان المائات الكثيرة اذا وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لانصحيح ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح . وعمدة من ينسجه بظن أن النجاسة اذا وقعت في ماء او مائع سرت فيه كله فنجسته وقد عرف فساد هذا فانه لم يقل أحد من المسلمين بطرده فان طرده يوجب نجاسة البحر بل الذين قالوا هذا الاصل الفاسد منهم من استثنى مالا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الآخر . ومنهم من استثنى في بعض النجاسات مالا يمكن نزحه . ومنهم من استثنى ما فوق القلتين وعلى بعضهم المستثنى بمشقة التجسس وبعضهم بعدم وصول النجاسة الى الكثير وبعضهم بتذو الطير وهذه المال موجودة في الكثير من الأدهان فانه قد يكون في الحب العظيم قاطير مقطرة . من الزيت ولا يمكنهم صيانته عن الواقع والدور والحوانيت مملوءة مما لا يمكن صيانته كالسكر وغيره ^(١) فالعسر والمخرج بتجسس هذا عظيم جدا ولهذا لم يرد بتجسس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه ولا عن أصحابه واختلف كلام أحمد في تجسس الكثير . وأما القليل فانه ظن صحة حديث ممر فأخذ به وقد اطلع غيره على الدلة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به . ولهذا فظاهر كان يأخذ بحديث ثم بين له ضعفه فيترك الاخذ به وقد يترك الاخذ به قبل أن يتبين صحة فاذا تبين له صحته أخذ

به. وهذه طريقة أهل العلم والدين رضي الله عنهم. ولظنه صحته عدل إليه عماراً. من آثار الصحابة رضي الله عنهم فروى صالح بن أحمد في مسأله عن أبيه حدثنا أبي حدثنا اسمعيل حدثنا عماره ابن أبي حفصة عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن فقال تؤخذ الفأرة وما حولها. قلت يامولانا فان أثرها كان في السمن كله قال عضضت عضضت بهن أليك انما كان أثرها في السمن وهي حية وانما ماتت حيث وجدت. وثنا أبي ثنا وكيع ثنا النضر بن عربي عن عكرمة قال جاء رجل الى ابن عباس يسأله عن جر فيه زيت وقع فيه جرد فقال ابن عباس خذه وما حوله فألقه وكله. قلت اليس جال الجر فيه قال انه جال وفيه الروح فاستقر حيث مات وروى الخلال عن صالح قال ثنا أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن حران بن أعين عن أبي حرب ابن أبي الأسود الدئلي قال سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن فقال انما حرم من الميتة لحمها ودهنها قلت فلهذه فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهري مع ان ابن عباس هو راوى حديث ميمونة. ثم ان قول معمر في الحديث الضعيف فلا تقربوه متروك عند عامة السلف واختلف من الصحابة والتابعين والأئمة فان جمهورهم يجوزون الاستسباح به وكثير منهم يجوز بيعه أو تطهيره وهذا يخالف لقوله فلا تقربوه. ومن نهر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء. احتراز عن التوب والبدن والانا. ونحو ذلك مما يتنجس والمفهوم لا عموم له وذلك لا يقتضي ان كل ما ليس بماء يتنجس فان الهواء ونحوه لا يتنجس وليس بماء كما أن قوله ان الماء لا ينجب احتراز عن البدن فانه ينجب ولا يقتضي ذلك أن كل ما ليس بماء ينجب ولكن خص الماء بالذكر في الموضعين للحاجة الى بيان حكمه فان بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم اغتسلت فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فأخبرته أنها كانت جنباً فقال ان الماء لا ينجب مع ان التوب لا ينجب والارض لا تنجب فتخصيص الماء بالذکر لمفارقة البدن لا لمفارقة كل شيء وكذلك قالوا له أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والذن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء فتفي عنه النجاسة للحاجة الى بيان ذلك كما تفي عنه الجنابة للحاجة الى بيان ذلك والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والنجاسات من الخبائث فالأمر اذا تغير بالنجاسة حرم استعماله لان ذلك استعمال للخبث وهذا مبنى على أصل وهو أن الماء الكثير اذا وقعت فيه النجاسة فهل مقتضى القياس تنجسه

لا اختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره - أو مقتضى القياس طهارته الى أن تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها * للفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا الاصل قولان (أحدهما) قول من يقول الاصل النجاسة وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ومن واقفهم من أصحاب الشافعي وأحمد بناء على أن اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريرا جيعا * ثم إن أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما إذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر . قالوا لان النجاسة تبتله اذا بلغت الحركة - ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك والائتم تنجيس البحر والبحر لا ينجسه شيء بالنص والاجماع ولم يطردوا ذلك فيما إذا كان الماء عميقا ومساحته قليلة ثم اذا تنجس الماء فالقياس عندهم يقتضي أن لا يطهر بنزع فيجب طم الآبار المتنجسة وطرد هذا القياس بشرط الرسي * واما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا بالتطهير بالنزع استحسانا إما بنزع البثر كلها اذا كبر الحيوان او قسح وإما بنزع بعضها اذا صغر بدلا . ذكروا عددها فما أمكن طرد ذلك القياس . - وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا بطهارة ما فوق القلتين لان ذلك يكون في القلوات والغدران التي لا يمكن صيانتها عن النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لاجل الحاجة بخلاف القياس . وكذلك من قال من أصحاب أحمد ان البول والمذرة الرطبة لا ينجس بها الا ما كان يمكن نزع ترك طرد القياس لأن ما يتمد ز نزع يتمد ز تطهيره فجعل تميز التطهير مانعا من التنجيس فهذه الأقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الاصل تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة وإباحوا ما تخالطه النجاسات من المياه لاجل الحاجة (واما القول الثاني) فهو قول من يقول القياس أن لا ينجس الماء حتى يتغير كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز من أهل المدينة والوراق وفقهاء الحديث وغيرهم كمالك وأصحابه ومن واقفهم من أصحاب الشافعي وأحمد . وهذه طريقة القاضي أبي يعلى ^(١) ابن القاضي أبي حازم مع قوله ان القليل ينجس بالملافة واما ابن عقيل وابن المني وطائفة غيرهم من أصحاب أحمد فنصروا هذا أنه لا ينجس الا بالتغير كالرواية الموافقة لقول أهل المدينة وهو قول أبي الحسن الروياني وغيره من أصحاب الشافعي وقال النزالي وودت أن مذهب الشافعي في المياه كان كذهب مالك وكلام أحمد وغيره موافق لهذا القول فإنه لما سئل عن الماء اذا وقعت فيه نجاسة فتغير لونه

أو طعمه بأي شيء ينجس والحديث المروي في ذلك وهو قوله الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير
لونه أو طعمه أو ريحه ضعيف - فاجاب بأن الله عز وجل حرم الميتة والدم ولحم الخنزير فإذا ظهر
في الماء طعم الدم أو الميتة أو لحم الخنزير كان المستعمل لذلك مستعملا لهذه الخبائث ولو كان القياس
عنده التحريم مطلقا لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة • وبالجلة فهذا القول هو الصواب
وذلك أن الله تعالى حرم الخبائث التي هي الميتة والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك فإذا وقعت هذه في
الماء أو غيره واستهلك لم يبق هناك دم ولا ميتة ولا لحم خنزير أصلا كما أن الحمر إذا استهلك في
المائع لم يكن الشارب له شارباً للخمر • والحمر إذا استحالت بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة
باتفاق العلماء • وهذا على قول من يقول بأن النجاسة إذا استحالت طهرت أقوى كما هو مذهب
أبي حنيفة وأهل الظاهر وأحد قولين في مذهب مالك وأحمد فإن انقلاب النجاسة ملحا ورمادا
ونحو ذلك هو كإقلاها ماء فلا فرق بين أن تستحيل رمادا أو ملحا أو ترابا أو ماء أو هواً ونحو
ذلك والله تعالى قد أباح لنا الطيبات وهذه الألبان والأدهان والأشربة الحلوة والحامضة
وغيرها من الطيبات والخبيث قد استهلك واستحال فيها فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله -
ومن الذي قال أنه إذا خالطه الخبيث واستحال واستهلك فيه قد حرم وليس على ذلك دليل
لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
بشر بضاعة لما ذكر له أنها يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه
شيء وقال في حديث القلتين إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث - وفي اللفظ الآخر لم ينجسه
شيء رواها أبو داود وغيره • فقوله صلى الله عليه وسلم لم يحمل الخبث يبين أن تنجيسه بأن
يحمل الخبث أي بأن يكون الخبث فيه محمولا وذلك يبين أنه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء •
(فصل) إذا عرف أصل هذه المسئلة فالحكم إذا ثبت لعله زال بزوالها كالحمر لما كان الموجب
لتحريمها ونجاستها هي الشدة فإذا زالت بفضل الله تعالى طهرت بخلاف ما إذا زالت بقصد آدمي
على الصحيح كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تأكلوا خل خمر إلا خرا بدأ الله بفسادها
ولا جناح على مسلم أن يشتري خل خمر من أهل الكتاب ما لم يعلم أنهم تعمدهوا فسادها وذلك
لأن اقتناء الخمر محرم فتى قصد باقتنائها التخليل كان قد فعل محرما وفعل المحرم لا يكون سببا
للحل والاباحة • وأما إذا اقتناها لشربها واستعمالها خرا فهو لا يريد تحليلها وإذا جعلها الله خلا كان

مما قبله به بقبض قصده فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة . وأما سائر النجاسات فيجوز التعمد
لإفسادها لأن إفسادها ليس بمحرم كما لا يحد شاربها لأن النفوس لا يخاف عليها بمقاربتها
المحظور كما يخاف من مقاربة الحر ولهذا يجوز الجمهور أن تدبج جلود الميتة وجوزوا أيضا إحالة
النجاسة بالنار وغيرها * والماء لنجاسته سببان (أحدهما) متفق عليه والآخـر مختلف فيه فالتفق عليه
التنكير بالنجاسة فتى كان الموجب لنجاسته التنكير فزال التنكير كان طاهرا كالثوب المضنخ بالدم
إذا غسل عاد طاهرا—(والثاني) القلة فإذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة ففي نجاسته قولان للعلماء
فذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه أنه ينجس مادون القلتين—وأحمد في الرواية
المشهوره عنه يستثنى البول والمذرة المائعة فيجمل ما أمكن زحجه نجسا بوقوع ذلك فيه —
ومذهب أبي حنيفة ينجس ما وصلت اليه الحركة—ومذهب أهل المدينة وأحمد في الرواية الثالثة
أنه لا ينجس ولو لم يبلغ قلتين واختار هذا القول بعض الشافعية كالروياتي * وقد نصر هذه
الرواية بعض أصحاب الشافعي كما نصر الأولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد لكن طائفة من
أصحاب مالك قالوا إن قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ولم يحدوا ذلك بقلتين . وجمهور أهل المدينة
أطلقوا القول فهو لا . لا ينجسون شيئا إلا بالتنكير * ومن سوى بين الماء والمائعات كأحمدى
الروايتين عن أحمد وقال بهذا القول الذي هو رواية عن أحمد قال في المائعات كذلك كما قاله
الزهري وغيره فهو لا . لا ينجسون شيئا من المائعات إلا بالتنكير كما ذكره البخاري في صحيحه لكن
على المشهور عن أحمد اعتبار القلتين في الماء . وكذلك في المائعات إذا سويت به—فنتقول إذا وقع
في المائع القليل نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهرا إذا لم يكن متغيرا—وان صب
عليه ماء قليل دون القلتين وصار الجميع كثيرا فوق القلتين * ففي ذلك وجهان في مذهب أحمد
(أحدهما) وهو مذهب الشافعي في الماء أن الجميع طاهر (والوجه الثاني) أنه لا يكون
طاهرا حتى يكون المضاف كثيرا والمكاثرة المعتبرة أن يصب الطاهر على النجس ولو صب
النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضا وذلك
. طهر له إذا لم يكن متغيرا وان صب القليل الذي لا تته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة
وكان الجميع كثيرا فوق القلتين كان كالماء القليل إذا ضم إلى القليل . وفي ذلك الوجهان
المتقدمان وهذا القول الذي ذكرناه في المائعات كالماء هو الاظهر في الدلالة بل لو نجس

القليل من الماء لم يلزم تنجس الاشربة والاطعمة ولهذا أمر مالك براءة ما ولغ فيه الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمر ببراءته من الاطعمة والاشربة واستعظم اراقة الطعام والشراب بمثل ذلك وذلك لان الماء لا يمتزج له في المادة بخلاف اشربة المسلمين وأطعمتهم فان في نجاستها من المشقة والحرج ما لا يخفى على الناس وقد تقدم أن جميع الفقهاء يمتدحون رفع الحرج في هذا الباب فاذا لم ينجسوا الماء الكثير للحرج فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والاشربة والحرج في ذلك اشق ولعل المائعات الكثيرة لا تكاد تخلو من نجاسة (فان قيل) الماء يدفع النجاسة عن غيره فمن نفسه أولى وأحرى بخلاف المائعات (قيل) الجواب من وجوه (أحدها) ان الماء انما يدفعه عن غيره لانه يزلبها عن ذلك المحل وتقل ماله فلا يبقى على المحل نجاسة وأما اذا سقطت فيه فانما كان طاهرا لاستحالتها فيه لا لكونه ازالها عن نفسه ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة ان المائعات كالماء في الازلة وهي كالماء في التنجيس فاذا كانت كذلك لم يلزم من كون الماء يزلبها اذا زل معها أن يزلبها اذا كانت فيه. ونظير الماء الذي فيه النجاسة النسالة المنفصلة عن المحل وتلك نجاسة قبل طهارة المحل. وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه هل هي طاهرة أو مطهرة أو نجسة وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال الماء ينجس بوقوعها فيه وان كان يزلبها عن غيره كما ذكرناه فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم طهور لا ينجسه شيء وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فانه اذا كان طهورا يطهر به غيره علم انه لا ينجس بالملاقاة اذ لو نجس بها لكان اذا صب على النجاسة ينجس بملاقاتها فينسخ لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لكن ان بقيت عين النجاسة حرمته وان استحالت زالت فدل ذلك على ان استحالة النجاسة بملاقاة لها فيه لا ينجس وان لم تكن قد زالت عن المحل فان من قال انه يدفعها عن نفسه كما يزلبها عن غيره فقد خالف المشاهدة. وهذا المعنى يوجد في سائر الاشربة من المائعات وغيرها *

(الوجه الثاني) ان يقال غاية هذا انه يقتضى انه يمكن ازالة النجاسة بالمائع وهو أحد القوانين في مذهب مالك وأحمد كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره وأحمد جعله لازما لمن قال ان المائع لا ينجس بملاقاة النجاسة وقال يلزم على هذا ان ترال به النجاسة وهذا لانه اذا دفعها عن

نفسه دفعا عن غيره كما ذكره في الماء، فيلزم جواز ازالة النجاسات بكل مائع طاهر مزيل للمعين فلا علة للآثر على هذا القول وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير - وان كان لا يلزم من دفعا عن نفسه دفعا عن غيره لكون الاحالة اقوى من الازالة فيلزم من قال انه يجوز ازالة النجاسة بنير الماء من المائعات ان تكون المائعات كلها، فإذا كان الصحيح في الماء أنه لا ينجس الا بالتغير إما مطلقا وإما مع الكثرة فكذلك الصواب في المائعات * وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة ازالة النجاسات وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء * ومن تدبر الاصول المنصوصة المجمع عليها والمساقي الشرعية المنتهية في الأحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال فان نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد عن ظواهر النصوص والاقية * وكون حكم النجاسة يقي في موارد ما بعد ازالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الاصول وموجب القياس ومن كان قريبا خيرا بما أخذ الاحكام الشرعية وازل عنه الموى تبين له ذلك ولكن اذا كان في استعمالها فساد فانه ينهى عن ذلك كما كان ينهى عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يجمع عليها والبقر التي يحرق عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها لا لاجل الخبث كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في بعض أسفاره مع الصحابة فنفتت ازوادهم فاستأذنوه في نحر ظهورهم فاذن لهم ثم أتى عمر رضى الله عنه فسأله ان يجمع الازواد فيدعو الله بالبركة فيها وبقي الظهر ففعل ذلك فنهى لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم اليه للركوب لا لان الابل محرمة فلذلك ينهى عما يحتاج اليه من الأظمة والأشربة عن ازالة النجاسة بها كما ينهى عن الاستنجاء بما له حرمة من طعام الأئس والجن وعلف دواب الأئس والجن ولم يكن ذلك لكون هذه الاعيان لا يمكن الاستنجاء بها بل لحرمتها فاقول في المائعات كاقول في الجمادات *

(الوجه الثالث) ان يقال احالة المائعات للنجاسة الى طبعها اقوى من احالة الماء وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات فإذا كان الماء لا ينجس بما يقع فيه من النجاسة لاستحالتها الى طبيعته فالمائعات أولى وأحرى *

(الوجه الرابع) ان النجاسة اذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا لون ولا ريح فلا نسلم بأن

يقال بتنجاسته أصلاً كما في الخمر المتقلبة أو أبلغ وطرد ذلك في جميع صور الاستحالة فإن الجمهور على أن المستحيل من النجاسات طاهر كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي *

(الوجه الخامس) أن دفع المائعات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره فإن العلماء اختلفوا في النجاسة إذا أصابت الأرض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة هل تطهر الأرض على قولين *

(أحدهما) تطهر وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الصحيح في الدليل فإنه قد ثبت عن ابن عمر أنه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك * وفي السنن أنه قال إذا أتى أحدكم المسجد فلينظر في نعليه فإن كان به ما أذى فليدلكهما بالتراب فإن التراب لها طهور وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب رضى الله عنه وغيره يخوضون في الوحل ثم يدخلون فيصلون بالناس ولا يسلون أقدامهم * وأؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء إذا أصابت أرضاً طاهرة بعد أرض خبيثة فتلك بتلك وقوله يطهر ما يدمه وهذا هو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره وقد نص عليه أحمد في رواية اسمعيل بن سعيد الشافعي التي شرحها كريم ابن يعقوب بن الجوزجاني وهي من أجل المسائل وهذا لأن الذبول يتكرر ملاقاتها للنجاسة فصارت كأفضل الخف وكحل الاستنجاء - فإذا كان الشارع قد جعل الجامدات تزيل النجاسة عن غيرها لأجل الحاجة كما في الاستنجاء بالاحجار وجعل الجامد طهوراً علم أن ذلك وصف لا يختص بالماء وإذا كانت الجامدات لا تنجس بما استحال إليها من النجاسة فالمائعات أولى وأحرى لأن أحوالها أشد وأسرع - وبسط هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا (وأما من قال أن الدهن ينجس بما يقع فيه في جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد أظهرهما جواز الاستصباح به كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالنسل وجهان في مذهب مالك وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد (أحدهما) يطهر بالنسل كما اختاره ابن شريح وابن شعبان وأبو الخطاب وغيرهم (والثاني) لا يطهر بالنسل وعليه أكثرهم

وهذا النزاع يجري في الدهن المتغير بالنجاسة فإنه نجس بلا ريب ففي جواز الاستصباح به هذا النزاع وكذلك في غسله هذا النزاع وأما يمه فالمشهور أنه لا يجوز يمه لامن مسلم ولا من كافر وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره وعن أحمد أنه يجوز يمه من كافر إذا علم بنجاسته كما روي عن أبي موسى الأشعري وقد خرج قول بجواز يمه • منهم من خرجه على جواز الاستصباح به كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف لأن أحمد وغيره من الأئمة فروا بينهما - ومنهم من خرج جواز يمه على جواز تطهيره لأنه إذا جاز تطهيره صار كالثوب النجس والائناء النجس وذلك يجوز يمه وفاقا وكذلك أصحاب الشافعي لم يفرقوا بين جواز تطهيره وجها - ومنهم من قال يجوز يمه مطلقا والله اعلم •

المسئلة العشرون في القراءة خلف الامام • قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة اليه • وأصول الاقوال ثلاثة طرقات ووسط • فاحد الطرفين أنه لا يقرأ خلف الامام بحال • والثاني أنه يقرأ خلف الامام بكل حال • والثالث وهو قول أكثر السلف أنه إذا سمع قراءة الامام أنصت ولم يقرأ فإن استماعه لقراءة الامام خير من قراءته وإذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه فإن قراءته خير من سكوته فالاستماع لقراءة الامام أفضل من القراءة والقراءة أفضل من السكوت هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابنا وطائفة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي وقول محمد بن الحسن - وعلى هذا القول قبل القراءة حال خفاة الامام بالقائمة واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد - أشهرهما أنها مستحبة وهو قول الشافعي في القديم والاستماع حال جهر الامام هو واجب أو مستحب • والقراءة إذا سمع قراءة الامام هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة إذا قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) ان القراءة حينئذ محرمة وإذا قرأ بطلت صلاته وهذا أحد الوجين اللذين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد في مذهب أحمد (والثاني) ان الصلاة لا تبطل بذلك وهو قول الأكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد ونظير هذا إذا قرأ حال ركوعه وسجوده هل تبطل الصلاة على وجين في مذهب أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرأ القرآن راكعا أو ساجدا • والذين قالوا يقرأ حال الجهر والخافتة إنما يأمرونه يقرأ حال الجهر بالقائمة خاصة وما زاد على القائمة فإن المشروع أن

يكون فيه مستمعا لأقارنا. — وهل قراءة لفاتحة مع الجهر واجبة أو مستحبة على قولين (أحدهما) أنها واجبة وهو قول الشافعي في الجديد وقول ابن حزم (والثاني) أنها مستحبة وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختيلر جدي أبي البركات ولا سبيل الى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسئلة كما لا سبيل الى الخروج من الخلاف في وقت العصر وفي فسح الحج ونحو ذلك من المسائل . يتبين في مثل ذلك النظر فيما يوجبه الدليل الشرعي وذلك ان كثير من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله كالشهور من مذهب مالك والشافعي وهو احدي الروايتين عن أحمد وأبو حنيفة يقول حينئذ يدخل وقتها ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر بخلاف غيرها فانه اذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال صحت صلاته والمغرب ايضا تجزئ باقائهم اذا صلى بعد التروب والمشاء تجزئ باقائهم اذا صلى بعد مغيب الشفق لا يفيض الى ثلث الليل والفجر تجزئ باقائهم اذا صلاها بعد طلوع الفجر الى الاسفار الشديد وأما العصر فهذا يقول تصلي الى الثلثين وهذا يقول لا تصلي الا بعد الثلثين والصحيح انها تصلي من حين يصير ظل كل شيء مثله الى اصفرار الشمس فوقها أو سماع الحانها وهو لا . وعلى هذا ندل الاحاديث الصحيحة المذنية وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو الرواية الاخرى عن أحمد . والمقصود هنا ان من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه لكن وقته الحمد القول الصحيح عليه دلالة شرعية تبين الحق . — ومن ذلك فسح الحج الى العمرة فان الحج الذي اتفق الامة على جوازه أن يهل متمما يحرم بعمرة ابتداء ويهل قارنا وقد ساق الهدي فاما ان أفرد أو قرن ولم يسق الهدي ففي حجه نزاع بين السلف والخلف . والمقصود هنا القراءة خلف الامام فقول اذا جهر الامام استمع لقراءته فان كان لا يسمع لبعده فانه يقرأ في أصح القولين وهو قول أحمد وغيره وان كان لا يسمع لصممه أو كان يسمع همهمة الامام ولا ينفقه ما يقول فقيه قولان في مذهب أحمد وغيره . والاظهر انه يقرأ لان الافضل أن يكون اما مستمعا واما قارنا وهذا ليس بمستمتع ولا يحصل له مقصود السماع فقراءته افضل من سكوته فذكر الدليل على الفصلين — على انه في حال الجهر يستمع وأنه في حال الخافتة يقرأه فالدليل على الأول الكتاب والسنة والاعتبار (أما الاول) فانه تعالى قال (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وقد استفاض عن السلف انها نزلت في القراءة في

الصلاة وقال بعضهم في الخطبة وذكر أحمد بن حنبل الاجماع على انها نزلت في ذلك وذكر الاجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر * ثم يقول قوله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) لفظ عام فاما أن يختص في القراءة في الصلاة أو في القراءة في غير الصلاة أو يعمها والثاني باطل قطعاً لانه لم يقل أحد من المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلاة ولا يجب في الصلاة ولان استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يأتي به ويجب عليه متابعتها اولى من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخله في الآية إما على سبيل الخصوص وإما على سبيل العموم وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الامام وسواء كان أمر اجاباً أو استجباً فالقصد حاصل فان المراد ان الاستماع اولى من القراءة وهذا صريح دلالة الآية على كل تقدير والمنازع يسلم ان الاستماع مأمور به دون القراءة فيما زاد على الفاتحة والآية أمرت بالانصات اذا قرأ القرآن والفاتحة أم القرآن وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة والفاتحة افضل سور القرآن وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها فيمتنع ان يكون المراد بالآية الاستماع الى غيرها دونها مع اطلاق لفظ الآية وعمومها مع ان قراءتها اكثر واشهر وهي افضل من غيرها فان قوله اذا قرأ القرآن يتناولها ولا يتناول غيرها اظهر لفظاً ومعنى والمادل عن استماعها الى قراءتها انما يمدل لكون قراءتها عنده افضل من الاستماع وهذا غلط تخلف للنص والاجماع فان الكتاب والسنة أمرت المؤمن بالاستماع دون القراءة والامة متفقون على ان استماعه لما زاد على الفاتحة افضل من قراءة ما زاد عليها فكانت القراءة لما يقرؤه الامام افضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة الامام افضل من قراءته لما زاد على الفاتحة وهذا لم يقله أحد وانما نازع من نازع في الفاتحة لظنه انها واجبة على المأموم مع الجهر أو مستحبة له حينئذ * وجوابه ان المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو افضل منها بديل استماعه لما زاد على الفاتحة فلولا أنه يحصل له بالاستماع ما هو افضل من القراءة لكان الاولى أن يفعل افضل الامرين وهو القراءة فلما دل الكتاب والسنة والاجماع على ان الاستماع افضل من القراءة على ان المستمع يحصل له افضل مما يحصل للقارئ وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها فالمستمع لقراءة الامام يحصل له افضل مما يحصل بالقراءة وحينئذ فلا يجوز ان يؤمر بالادنى وينهى عن الاعلى وثبت أنه في هذه الحال قراءة

الامام له قراءة كما قال ذلك جماهير السلف واختلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له إمام قراءه الامام له قراءة وهذا الحديث روى مرسلًا وسندا لكن أكثر الأئمة اتفقت رويهم مرسلًا عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسنده بعضهم ورواه ابن ماجه مسندا * وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكابر التابعين ومثل هذا المرسل يحتاج به اتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل فتبين ان الاستماع الى قراءة الامام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ولان هذا من الامور الظاهرة التي تحتاج اليها الامة فكان بيانها في القرآن ما يحصل به التمسك والبيان وجاءت السنة بموافقة القرآن * ففي صحيح مسلم عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا وهذا مع حديث أبي موسى الطويل المشهور لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض فقههم من لم يذكر قوله واذا قرأ فأنصتوا ومنهم من ذكرها وهي زيادة من التثنية لا تخالف المزيدي بل توافق منه فان الانصات الى قراءة القارئ من تمام الاتهام به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمنين به * وهذا مما يبين حكمة سقوط القراءة عن المأموم فان متابعتة لامامه مقدمة على غيرها حتى في الافعال فاذا أدركه ساجدا سجد معه واذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقيب الوتر وهذا لو فعله منفردا لم يحجز وانما فعله لاجل الاتهام فدل على أن الاتهام يجب به ما لم يجب على المنفرد ويسقط به ما يجب على المنفرد ولهذا روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه قيل لمسلم بن الحجاج حديث أبي هريرة هو صحيح يعني واذا قرأ فأنصتوا قال هو عندي صحيح فقيل له لم لم تضعه هننا يعني في كتابه فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هننا انما وضعت هننا ما أجمعا عليه وروى الزهري عن أبي أكيمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها فقال هل قرأ معي أحد منكم آتفا قال رجل نعم يا رسول الله قال اني أقول مالي انازع

القرآن قال فأتته الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة في الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن * قال ابو داود سمعت محمد بن يحيى بن فارس يقول قوله فأتته الناس : من كلام الزهري وروى عن البخاري نحو ذلك وهذا اذا كان من كلام الزهري فهو من أدل الدلائل على ان الصحابة لم يكونوا يقرؤن في الجهر مع النبي صلى الله عليه وسلم فان الزهري من اعلم أهل زمانه بالسنة وقراءة الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانت مشروعة واجبة او مستحبة تكون من الاحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم باحسان فيكون الزهري من اعلم الناس فلو لم بينها لاستدل بذلك على انتفاها فكيف اذا قطع الزهري بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يقرؤن خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر (فان قيل) قال البيهقي ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه غير الزهري (قيل) ليس كذلك بل قد قال أبو حاتم الرازي فيه : صحيح الحديث حديثه مقبول وحكي عن أبي حاتم البستي انه قال روى عن الزهري وسعيد بن أبي هلال وابن ابيه عمر وسالم بن عمار بن أكيمة بن عمر وقد روى مالك في موطنه عن وهب انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها لم يصل الا وراء الامام - وروى أيضا عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا سئل هل يقرأ أحد خلف الامام يقول اذا صلى أحدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ (قال) وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام فقال لا قراءة مع الامام في ثنى - وروى البيهقي عن أبي وائل ان رجلا سأل ابن مسعود عن القراءة خاف الامام فقال أنصت للقرآن فان في الصلاة شغلا وسيكفيك ذلك الامام وابن مسعود وزيد بن ثابت هما قعيا أهل المدينة وأهل الكوفة ومن الصحابة . وفي كلامها تقيبه على ان المانع انصاته لقراءة الامام - وأيضا في اجماع المسلمين على انه فيما يزداد على القامحة يؤمر بالاستماع دون القراءة دليل على ان استماعه لقراءة الامام خير له من قراءته معه بل على انه مأثور بالاستماع دون القراءة مع الامام - وأيضا فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم لزم أحد أمرين إما ان يقرأ مع الامام وإما أن يجب على الامام ان يسكت له حتى يقرأ ولم نعلم نزاعا

بين العلماء أنه لا يجب على الامام ان يسكت ليقرا المأموم بالقائمة ولا غيرها وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة ثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه بل تقول لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر مستحبة لاستحب للامام ان يسكت ليقرا المأموم ولا يستحب للامام السكوت ليقرا المأموم عند جماهير العلماء وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم • وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت ليقرا المأمومون ولا نقل أحد هذا عنه بل ثبت عنه في الصحيح سكوتة بعد التكبير للاستفتاح • وفي السنن انه كان له سكتتان سكتة في أول القراءة وسكتة بعد القراءة وهي لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة القائمة وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد القائمة ولم يقل أحد منهم انه كان له ثلاث سكتات ولا أربع سكتات فنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات أو أربعا فقد قال قولا لم ينقله عنه أحد من المسلمين والسكتة التي عند قوله ولا الضالين من جنس السكتات التي عند رؤس الآي ومثل هذا لا يسمى سكوتا ولم ينقل أحد من العلماء انه يقرأ في مثل هذا وكان بعض من أدركتنا من أصحابنا يقرأ عقيب السكوت عند رؤس الآي فاذا قال الحمد لله رب العالمين قال الحمد لله رب العالمين فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال اياك نعبد واياك نستعين وهذا لم ينقله أحد من العلماء • وقد اختلف العلماء في سكوت الامام على ثلاثة أقوال فقيل لا سكوت في الصلاة بحال وهو قول مالك - وقيل فيها سكتة واحدة للاستفتاح كقول أبي حنيفة - وقيل فيها سكتتان وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما لحديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له سكتتان سكتة حين يفتح الصلاة وسكتة اذا فرغ من السورة الثانية قبل ان يركع فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال كذب سمرة فكتب في ذلك الى المدينة الى أبي بن كعب فقال صدق سمرة رواه أحمد واللفظ له وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية أبي داود سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من غير المغضوب عليهم ولا الضالين • وأحمد رجح الرواية الاولى واستحب السكتة الثانية لاجل الفصل ولم يستحب أحمد أن يسكت الامام لقراءة المأموم ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة القائمة لكان هذا مما تتوفر المحم والدواعي على نقله فلما لم ينقل هذا أحد علم انه لم يكن • والسكتة الثانية في حديث سمرة نفاها عمران بن حصين وذلك أنها

سكتة يسيرة لا يضبط مثلاً وقد روي أنها بمد الفاتحة ومعلوم أنه لم يسكت الا سكتين فلم
ان احداهما طويلة والاخرى بكل حال لم تكن طويلة متسعة لقراءة الفاتحة. — وأيضاً فلو كانت
الصحابة كلهم يقرؤن الفاتحة خلفه إما في السكتة الاولى وإما في الثانية لكان هذا مما يتوفر
الهمم والدواعى على نقله فكيف ولم ينقل أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة
الثانية يقرؤن الفاتحة مع ان ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه فلم أنه
بدعة. — وأيضاً فالتقصود بالجهر استماع المأمومين ولهذا يؤمنون على قراءة الامام في الجهر دون
السراً فاذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة
من يحدث من لا يستمع لحديثه ويخطب من لا يستمع لخطبته وهذا سفه تنزه عنه الشريعة
ولهذا روي في الحديث مثل الذي يتكلم والامام يخطب كمثل الجار يحمل أسفاره فكذلك اذا
كان يقرأ والامام يقرأ عليه *

﴿فصل﴾ واذا كان المأموم مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة الامام لم يشتغل عن
ذلك بنيرها لا بقراءة ولا ذكر ولا دعاء في حال جهر الامام لا يستفتح ولا يتعوذ * وفي هذه
المسئلة نزاع وفيها ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد — قيل أنه في حال الجهر يستفتح ويتعوذ
ولا يقرأ لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والاستمادة فانه لا يسمعهما
وقيل يستفتح ولا يتعوذ لان الاستفتاح تابع لتكبيره الاحرام بخلاف التموذ فانه تابع للقراءة
فن لم يقرأ لا يتعوذ — وقيل لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر وهذا أصح فان ذلك يشغل عن
الاستماع والانصات للمأمور به فليس له ان يشتغل عما أمر به بشئ من الاشياء * ثم اختلف
أصحاب احمد فمنهم من قال هذا الخلاف انما هو في حال سكوت الامام هل يشتغل في
الاستفتاح والاستمادة أو باحدهما أو لا يشتغل الا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها وأما
في حال الجهر فلا يشتغل في غير الانصات * والمعروف عند أصحابه ان هذا النزاع هو في حال
الجهر لما تقدم من التعليل وأما في حال الخفاة فالأفضل له أن يستفتح واستفتاحه حال سكوت
الامام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما لان القراءة يتنازع عنها
بالاستماع بخلاف الاستفتاح * وأما قول القائل ان قراءة المأموم مختلف في وجوبها فيقال وكذا
الاستفتاح — وهل يجب فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ولم يختلف قوله انه لا يجب على

للمأموم القراءة في حال الجهر واختيار ابن بطه وجوب الاستفتاح وقد ذكر في ذلك روايتان عن احمد فلم أن من قال من اصحابه كابن الترج بن الجوزي إن القراءة حال المخافة افضل في مذهبه من الاستفتاح فقد غلط على مذهبه ولكن هذا يناسب قول من استحب قراءة الفاتحة حال الجهر * وهذا ما علمت احدا قاله من اصحابه مثل جدي ابي البركات وليس هو مذهب احمد ولا عامة اصحابه مع ان تعليل الاحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الامر فان الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الاحكام في نفس الامر فان ذلك وصف حادث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يسلكه الا من لم يكن عالما بالادلة الشرعية في نفس الامر لطلب الاحتياط . - فلي هذا في حال المخافة هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعاذة اذا لم يقرأ على روايتين والصواب ان الاستعاذة لا تشرع الا لمن يقرأ فان اتسع الزمان استعاذ وقرأ والا أنصت *

فصل * وأما الفصل الثاني وهو القراءة اذا لم يسمع قراءة الامام كحال مخافة الامام وسكوته فان الامر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المعصلي أعظم مما يتناول غيره فان قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها خارج الصلاة وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المعصلي اعظم مما يتناول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات اما اني لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف . قال الترمذي حديث حسن وقد ثبتت خصوص الفاتحة لقوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج ثلاثا أي غير تمام فقيس لابي هريرة اني أحيانا أكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أنبئني على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدني عبدي وقال مرة فوض الى عبدي فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل * وروى مسلم في صحيحه عن

عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبح اسم ربك
 الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ وأيكم القارئ قال رجل أنا قال قد ظننت أن بعضكم خالفنيها
 وهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ولم ينه ولا غيره عن القراءة لكن قال قد ظننت أن بعضكم
 خالفنيها أي نازعني كما قال في الحديث الآخر قال اني أقول مالي أنزع القرآن * وفي السنن
 عن ابن مسعود قال كانوا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم علي القرآن وهذا
 لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره وانما يكون من اسمع غيره وهذا مكروه لما
 فيه من المنازعة لغيره لا لاجل كونه قارئاً خلف الامام واما مع مخافة الامام فان هذا لم يرد
 حديث في النبي عنه ولهذا قال أيكم القارئ أي القارئ الذي نازعني لم يرد بذلك القارئ في
 نفسه فهذا لا ينافي ولا يعرف انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وكراهة القراءة خلف الامام
 انما هي اذا امتنع من الانصات للمأمور به أو اذا نازع غيره فاذا لم يكن هناك انصات مأمور به
 ولا منازعة فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة والقارئ هنا لم يمتنع عن القراءة
 باستماع فيفوت الاستماع والقراءة جميعا مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه
 الحال بخلاف وجوبها في حال الجهر فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه * وابو هريرة
 وغيره من الصحابة فهموا من قوله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فاذا قال العبد
 الحمد لله رب العالمين أن ذلك يعم الامام والمأموم — وايضا فجميع الاذكار التي يشرع للامام
 أن يقولها سرا يشرع للمأموم أن يقولها سرا كالتسبيح في الركوع والسجود وكالتشهد والدعاء
 ومعلوم أن القرآن افضل من الذكر والدعاء فلا معنى لا تشريع له القراءة في السر وهو لا يسمع
 قراءة السر ولا يؤمن على قراءة الامام في السر — وايضا فان الله سبحانه لما قال (واذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر
 من القول بالعدو والآصال ولا تكن من النافذين) وهذا امر للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته فانه
 ما خوطب به صلى الله عليه وسلم خوطبت به أمته ما لم يرد نص بالتخصيص كقوله تعالى
 (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وقال (واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من
 الليل) وقال (اتم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) ونحو ذلك وهذا امر يتناول الامام والمأموم
 والمنفرد بان يذكر الله في نفسه بالعدو والآصال وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والمغرب

فيكون للمأموم مأمورا بذكر ربه في نفسه لكن اذا كان مستمعا كان مأمورا بالاستماع وان لم يكن مستمعا كان مأمورا بذكر ربه في نفسه والقرآن أفضل الذكركما قال تعالى (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) وقال تعالى (وقد آتيناك من لدنا ذكرا) وقال (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) وقال (ما يأتهم من ذكر من ربهم حديث) وأيضا فالسكوت بلا ذكر ولا قراءة ولا دعاء ليس عبادة ولا مأمورا به بل يفتح باب الوسوسة فلاشتغال بذكر الله أفضل من السكوت وقراءة القرآن من أفضل الخير • وإذا كان كذلك فالذكر بالقرآن أفضل من غيره كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر رواه مسلم • وعن عبد الله بن أبي أوفى انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فلعنني ما يمجزئني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله فقال يا رسول الله هذا لله فإني قال قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قال هكذا بيديه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد ملأ يديه من الخير رواه أحمد وأبو داود والنسائي • والذين أوجبوا القراءة في الجهر احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنتم وراء الامام فلا تقرأوا الا بفتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها • وهذا الحديث مطلل عن أئمة أهل الحديث كاحمد وغيره من الأئمة • وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع وبين أن الحديث الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بأم القرآن فهذا هو الذي أخرجه في الصحيح رواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة • وأما الحديث فقلط فيه بعض الشاميين وأصله ان عبادة كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع للموقوف على عبادة والله سبحانه أعلم

❦ المسئلة الحادية والعشرون ❦ قال شيخ الاسلام ابن تيمية السنة تخفيف الصداق فقد روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرهن أيسرهن صداقا • وعن الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزموا النساء الرجال ولا تنالوا في المهور • وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال ألا لاتمالوا بصداق النساء فاتها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى

عند الله كان أولا كم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق امرأة من نسائه ولا اصدق امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية قال الترمذي حديث صحيح ويكره للرجل ان يصدق المرأة صداقا يضر به ان تقدم ويعجز عن وقائه ان كان ديناً • قال أبو هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار فقال علي كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي أربع اواق فكأنما تنعتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان نبشك في يمت تصيب منه قال فبعث بها الى بني عبس فبعث ذلك الرجل فيهم رواء مسلم في صحيحه والاوقية عندهم أربعون درهما وهي مجموع الصداق ليس فيه مقدم ومؤخر وعن أبي عمرو الاسلمى انه ذكر انه تزوج امرأة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعنه في صداقها فقال كم أصدقك قال قلت مائتي درهم فقال لو كنتم تعرفون الدرهم من اوديتكم ما زدتم رواء الامام أحمد في مسنده واذا اصدقها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوي ان لا يطيبها اياه كان ذلك حراما عليه فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة بصداق ينوي ان لا يؤديه اليها فهو زان ومن ادان ديناً ينوي ان لا يقضيه فهو سارق • وما يقبله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر وهم لا يقصدون أخذه من الزوج وهو ينوي ان لا يطيبهم اياه فهذا منكر قبيح مخالف للسنة خارج عن الشرعية — وان قصد الزوج ان يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه وشغل ذمته وتمرض لنقص حسنه وارتهانه بالدين وأهل المرأة قد آذوا صبرهم وضروه • والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار ان يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته وكان ما بين اربعمائة الى خمسمائة بالدرهم الخالصة نحواً من تسعة عشر دينارا فقد استن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصداق قال أبو هريرة رضي الله عنه كان صداقنا اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اواق وطبق بيده وذلك اربعمائة درهم رواء الامام احمد في مسنده وهذا لفظ أبي داود في سننه • وقال أبو سلمة قلت لمائثة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه ثنتي عشرة اوقية ونشأ قالت أندري ما النشء قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم رواء مسلم في صحيحه وقد تقدم عن عمران صدق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نحواً من ذلك

فمن دعت نفسه الى ان يزيد صدق بنته على صدق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي
 هن خير خلق الله في كل قبيلة وهن افضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحمق وكذلك
 صدق أمهات المؤمنين وهذا مع القدرة واليسار * فاما التقير ونحوه فلا ينبغي له ان يصدق
 المرأة الا ما قدر على وفائه من غير مشقة * والاولى تمجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول اذا
 أمكن فان قدم البعض وآخر البعض فهو جائز وقد كان السلف الطيب يرخصون الصداق
 فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب
 قالوا وزنها ثلاثة دراهم وثلاث وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين وهي من أفضل إيم من
 قريش بعد ان خطبها الخليفة لابنه فأبي ان يزوجها به والذي نقل عن بعض السلف من تكثير
 صدق النساء قائما كان ذلك لان المال اتسع عليهم وكانوا يملكون الصداق كله قبل الدخول
 لم يكونوا يؤخرون منه شيئا ومن كان له يسار وجُد فأحب ان يعطى امرأته صداقا كثيرا فلا
 بأس بذلك كما قال تعالى وآتيتم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا أما من يشغل ذمته بصداق
 لا يريد ان يؤديه أو يميز عن وفائه فهذا مكروه كما تقدم وكذلك من جل في ذمته صداقا
 كثيرا من غير وفاء له فهذا ليس بمسنون والله أعلم

المسئلة الثانية والعشرون * سئل شيخ الاسلام عن جماعة من المسلمين اشتد نكيرهم
 على من أكل من ذبيحة يهودى او نصراني مطلقا ولا يدري ما حالهم هل دخلوا في دينهم قبل
 نسخه وتحريقه وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أم بعد ذلك بل يتناكحون وتقر منا كعتهم
 عند جميع الناس وهم أهل ذمة يؤدون الجزية ولا يعرف من هم ولا من آبائهم فهل للمنكرين
 عليهم منهم من الذبح للمسلمين أم لهم الاكل من ذبائحهم كسائر بلاد المسلمين *

(اجاب) رضى الله عنه ليس لاحد ان ينكر على احد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى
 في هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ومن أنكر ذلك فهو جاهل مخطئ يخاف لاجماع
 المسلمين فان أصل هذه المسئلة فيها نزاع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوغ
 فيها الانكار الا ببيان الحجة وايضاح المحجة لا الانكار المجرد المستند الى محض التقليد فان
 هذا فعل أهل الجهل والاهواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقوله قول منيف
 جدا يخالف لما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما علم من حال أصحابه والتابعين لهم

باحسان وذلك لان النكر لهذا لا يخرج عن قولين إما ان يكون ممن يحرم ذبائح أهل الكتاب مطلقا كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة وهؤلاء يحرمون نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا ولا من أقوال أتباعهم وهو خطأ مخالف للكتاب والسنة والاجماع القديم فان الله تعالى قال في كتابه (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (فان قيل) هذه الآية معارضة بقوله (ولا تنكحوا للمشركات حتى يؤمنن) وبقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) (قيل) الجواب من ثلاثة أوجه •

(أحدها) ان الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وانما يدخلون في الشرك المقيد قال الله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب وقال تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فجعلهم قسما غيرهم • فأما دخولهم في المقيد في قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) فوصفهم بأنهم مشركون • وسبب هذا ان أصل دينهم الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل ليس فيه شرك كما قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا انا فاعبدون) وقال تعالى (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ولكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به الله سلطانا فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا لا باعتبار أصل الدين • وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) هو تعريف للكوافر المعروفات الثلاثي كن في عصم المسلمين وأولئك كن مشركات لا كتابيات من أهل مكة ونحوها •

﴿ الوجه الثاني ﴾ اذا قدر أن لفظ المشركات والكوافر يمين الكتابيات قاية للمائدة خاصة وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والممتحنة باتفاق العلماء كما في الحديث « المائدة من آخر القرآن نزولا فأحلوا حلالها وحرموا حرامها » وانحاص التأخير قضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين لكن الجمهور يقولون انه مفسر له فتبين ان صورة التخصيص لم ترد باللفظ

العام وطائفة يقولون ان ذلك نسخ بعد أن شرع *
 ﴿الوجه الثالث﴾ اذا فرضنا النصين خاصين فأحد النصين حرم ذبائحهم وذكابهم والآخر
 أحلها فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين *

(أحدهما) ان سورة المائدة هي التأخرة باتفاق العلماء فتكون ناسخة للنص المتقدم * ولا يقال
 ان هذا نسخ للحكم مرتين لأن فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعي حل ذلك بل كان لعدم
 التحريم بمنزلة شرب الخمر واكل الخنزير ونحو ذلك والتحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب
 حكم الفعل ولهذا لم يكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من
 الطير ناسخا لما دل عليه قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طام يطعمه) الآية من ان الله
 عز وجل لم يحرم قبل نزول الآية الا هذه الاصناف الثلاثة فان هذه الآية نفت تحريم ماسوى
 الثلاثة الى حين نزول هذه الآية ولم يثبت تحليل ماسوى ذلك بل كان ماسوى ذلك عفوا لتحليل
 فيه ولا تحريم كفعل الصبي والمجنون وكما في الحديث المعروف «الحلال ما حله الله في كتابه
 والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه» وهذا محفوظ عن سلمان الفارسي
 موقوفا عليه أو مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم * ويدل على ذلك انه قال في سورة المائدة (اليوم
 أحل لكم الطيبات) فأخبرانه أحلها ذلك اليوم وسورة المائدة مدنية بالاجماع وسورة الانعام مكية
 بالاجماع فلم ان تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة وقوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل
 لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) الى آخرها * فثبت نكاح
 الكتابيات وقبل ذلك كان إما عفوا على الصحيح وإما محرما ثم نسخ. يدل عليه ان آية المائدة
 لم ينسخها شيء *

﴿الوجه الثاني﴾ انه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والاجماع
 والكلام في نسايتهم كالكلام في ذبائحهم فإذا ثبت حل احدهما ثبت حل الآخر وحل اطعمتهم
 ليس له معارض أصلا * ويدل على ذلك ان حذيفة بن اليمان تزوج يهودية ولم ينكر عليه أحد
 من الصحابة فدل على انهم كانوا مجتمعين على جواز ذلك (فان قيل) قوله تعالى (وطعام الذين
 أوتوا الكتاب حل لكم) محمول على القواكه والحبوب (قيل) هذا خطأ لوجوه (أحدها) ان هذه
 مباحة من أهل الكتاب والمشركون والمجوس فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة (الثاني)

ان اضافة الطعام اليهم يقتضي أنه صار طعاما بضمهم وهذا انما يستحق في الذبائح التي صارت
لها بذكتهم فأما الفواكه فان الله خلقها مطبوعة لم تصر طعاما بفعل آدمي (الثالث) انه قرن حل
الطعام بحل النساء وأباح طعامنا لم كأباح طعامهم لنا ومعلوم ان حكم النساء مختص باهل
الكتاب دون المشركين فكذلك حكم الطعام والثنا كة والحب لا يختص باهل الكتاب
(الرابع) ان لفظ الطعام عام وتناوله اللحم ونحوه أقوى من تناوله لافا كة فيجب اقرار اللفظ على
عمومه لاسيا وقد قرن به قوله تعالى (وطعامك حل لهم) ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل
أنواع طعامنا فكذلك يحل لنا ان تأكل جميع أنواع طعامهم — وأيضا قد ثبت في الصحاح
بل بالنقل للمستفيض أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له اليهودية عام خير شاة مشوية فا كل
منها لقمة ثم قال ان هذه تخبرني أن فيها ساء ولولا ان ذبائحهم حلال لما تناول من تلك الشاة •
وثبت في الصحيح انهم لما غزوا خير أخذ بعض الصحابة جرابا فيه شحم قال قلت لأطعم
اليوم من هذا أحذا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم ينكر عليه وهذا
مما استدل به العلماء على جواز كل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة —
وأيضا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب دعوة يهودى الى خبز شعير واهالة سنخة
رواه الامام احمد والاهالة من الدك الذي يكون من الذبيحة ومن اللبن ونحوه الذي يكون
في اوعيتهم التي يطبخون فيها في العادة ولو كانت ذبائحهم محرمة لكانت اوانهم كأواني
المجوس ونحوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الاكل في اوعيتهم حتى
رخص ان ينسل — وأيضا قد استفاض أن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا
الشام وال عراق ومصر كانوا يأكلون من ذبائح اهل الكتاب اليهود والنصارى وانما امتنعوا من
ذبائح المجوس ووقع في جبن المجوس من النزاع ما هو معروف بين المسلمين لان الجبن يحتاج
الى الانقعة • وفي انقعة الميتة نزاع معروف بين العلماء فابو حنيفة يقول بطهارتها ومالك
والشافعي يقولان بنجاستها وعن احمد روايتان

فصل في ما أخذ الثاني الانكار على من يأكل ذبائح اهل الكتاب هو كون هؤلاء
الموجودين لا يملئهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل وهو لما أخذ الذي
دل عليه كلام السائل وهو لما أخذ الذي تنازع فيه علماء المسلمين اهل السنة والجماعة • وهذا مبنى

على اصل وهو أن قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين اهل الكتاب أو المراد به من كان أبائهم قد دخلوا في دين اهل الكتاب قبل النسخ والتبديل على قولين للعلماء (فالقول الاول) هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وأحد القولين في مذهب احمد بل هو المنصوص عنه صريحا (والثاني) قول الشافعي وطائفة من اصحاب احمد * وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تلب فقال علي لا تباع ذبائحهم ولا نسأؤهم فانهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وروى عنه ^(١) نفروهم لانهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان فانه شرط عليهم ان لا ^(٢) وغير ذلك من الشروط وقال ابن عباس بل تباع لقوله تعالى (ومن يتولم منكم فانه منهم) وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرّموا ذبائحهم ولا يعرف ذلك الا عن علي وحده وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب فن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك وأحد في احدي الروايتين عنه وصححا طائفة من أصحابه بل هي آخر قوله بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول. وقال ابو بكر الاثرم ما علمت احدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا عليا وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز وال عراق وقضاء الحديث وال رأى كالحسن و ابراهيم النخعي والزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن احمد اكثر اصحابه وقال ابراهيم بن الحارث كان آخر قول احمد على انه لا يرى بذبائحهم بأسا * ومن العلماء من رجح قول علي وهو قول الشافعي وأحمد في احدي الروايتين عنه. وأحد اما اختلف اجتهد في بني تلب وهم الذين تنازع فيهم الصحابة فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل تنوخ و بهراء وغيرهم ممن اليهود فلا أعرف عن أحمد في حل ذبائحهم تراعا ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف واما كان النزاع بينهم في بني تلب خاصة ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبنى تلب والحل مذهب الجمهور كأبي حنيفة ومالك وما أعلم للقول الآخر قوة من السلف. ثم هؤلاء المذكورون من أصحاب أحمد ^(٣) بانه من كان أحد أبويه غير كتابي بل مجوسيا لم تحل ذبيحته

(١) يابض بالاسمين (٢) يابض بالاسمين (٣) كذا الاصلين ولعله سقط من العبارة قوله قالوا اه مصححه

ومنا كحة نسائه وهذا مذهب الشافعي فيما اذا كان الاب مجوسيا وأما الام فله فيها قولان فان كان الابوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن واقفه من أصحاب أحمد وحكى ذلك عن مالك وغالب ظني ان هذا غلط على مالك فاني لم أجده في كتب اصحابه وهذا تفرع على الرواية المخرجة من أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب * وهذا مبنى على احدي الروايتين عنه في نصارى بني تغلب وهو الرواية التي اختارها هؤلاء فأما اذا جمل الروايتان في بني تغلب دون غيرهم من العرب أو قيل ان النزاع عام وفرعنا على القول بمحل ذبائح بني تغلب ونسائهم كما هو قول الاكثرين فانه على هذه الرواية لا عبرة بالنسب بل لو كان الابوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكمه حكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهم * ومن ظن من أصحاب أحمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسى قول واحد في مذهبه فهو غلط خطأ لا ريب فيه لانه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسئلة ولهذا كان من هؤلاء من يتناقض فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصرائي العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي كما فصل ذلك طائفة من أصحاب أحمد وهذا تناقض * والقاضي أبو يعلى وان كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه قد رجع عن هذا القول في الجامع الكبير وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل الى دين أهل الكتاب من عبدة الاوثان كالروم وقبائل من العرب وم تنوخ وبهراء ومن بني تغلب هل تجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم وذكر أن المنصوص عن أحمد انه لا بأس بنكاح نصارى بني تغلب وان الرواية الاخرى مخرجة على الروايتين عنه في ذبائحهم واختار أن ينتقل الى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها وسواء انتقل الى دين المبدلين أو دين لم يبدل ويجوز مناكحته وأكل ذبيحته واذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان احد أبويه مشركا فهو اولى بذلك هذا هو المنصوص عن أحمد فانه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كن دخل في دينهم في هذا الزمان فانه يقر بالجزية قال اصحابه واذا اقرودناه بالجزية حلت ذبائحهم ونسائهم وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وغيرهما * واصل النزاع في هذه المسئلة ما ذكرته من نزاع على وغيره من الصحابة في بني تغلب والشافعي واحد في احدي الروايتين

عنه^(١) والجمهور أحلوها وهي الرواية الأخرى عن أحمد * ثم الذين كرهوا ذيل بني تغلب تنازعوا في مأخذ على فظن بعضهم أن عليا أتم احرم ذيلهم ونساءه لم يكره أن أباهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل - وبنا على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا بنفس الرجل وأن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا أخذنا بالاحتياط لحقنا دمه بالجزية احتياطا وحرمانا ذيلته ونسائه احتياطا وهذا مأخذ الشافعي ومن واقعه من اصحاب أحمد * وقال آخرون بل على لم يكره ذيل بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته بل أخذوا منه حل المحرمات فقط ولهذا قال أنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر وهذا المأخذ من قول علي هو المنصوص عن أحمد وغيره وهو الصواب * وبالجملة فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف - والقول بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أراد ذلك قول ضعيف بل الصواب للمقطوع به أن كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه لا بنسبه وكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك وهذا مذهب جمهور العلماء كتابي حنفية ومالك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين اصحابه في ذلك نزاع معروف وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعا - وقد ذكر الطحاوي أن هذا اجماع قديم واحتج بذلك في هذه المسئلة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب فإنه يؤكل ذيلته وتكح نسائه وهذا يبين خطأ من يناقض منهم * واصحاب هذا القول الذي هو قول الجمهور يقولون من دخل هو أو أبوه أو جده في دينهم بعد النسخ والتبديل أقرب بالجزية سواء دخل في زماننا هذا أو قبله * واصحاب القول الآخر يقولون متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه الجزية كما يقوله بعض اصحاب أحمد مع اصحاب الشافعي والصواب قول الجمهور والدليل عليه وجوه *

(أحدها) أنه قد ثبت أنه كان من أولاد الانصار جماعة تهودوا قبل مبث النبي صلى

الله عليه وسلم بقليل كما قال ابن عباس ان المرأة كانت مقلنا والمقلات التي لا يعيش لها ولد . كثيرة القتل والقُتل الموت والمهلاك كما يقال امرأة مذكار وميناث اذا كانت كثيرة الولادة للذكور والاناث والسما^(١) الكثيرة الموت . قال ابن عباس فكانت المرأة تنذر ان عاش لها ولدان تبجل احدهما يهوديا لكون اليهود كانوا اهل علم وكتاب والعرب كانوا اهل شرك وأوثان فلما بعث الله محمدا كان جماعة من أولاد الانصار يهودوا فطلب آباؤهم أن يكرهوهم على الاسلام فأرسل الله تعالى (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) الآية . فقد ثبت أن هؤلاء كان آباؤهم موجودين يهودوا ومعلوم أن هذا دخول بانفسهم في اليهودية قبل الاسلام وبعد بعث المسيح صلوات الله عليه وهذا بعد النسخ والتبديل ومع هذا نهى الله عز وجل عن اكراه هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام وأقرهم بالجزية . وهذا صريح في جواز عقد الذمة لمن دخل بنفسه في دين اهل الكتاب بعد النسخ والتبديل . فعمل ان هذا القول هو الصواب دون الآخر . ومتى ثبت انه بمقد له الذمة ثبت أن العبرة بنفسه لا بنسبه وانه تباح ذبيحته وطعامه باتفاق المسلمين فان المانع لذلك لم يمنعه الا بناء على ان هذا الصنف ليسوا من اهل الكتاب فلا يدخلون . فاذا ثبت بنص السنة أنهم من اهل الكتاب دخلوا في الخطاب بلا نزاع .

(الوجه الثاني) أن جماعة من اليهود الذين كانوا بالمدينة وحوّلها كانوا عربا ودخلوا في دين اليهود ومع هذا فلم يقصّل النبي صلى الله عليه وسلم في أكل طعامهم وحل نسائهم واقرارهم بالذمة بين من دخل ابواه بعد بعث عيسى عليه السلام ومن دخل قبل ذلك ولا بين المشكوك في نفسه بل حكم في الجميع حكما واحدا عاما . فعمل ان التفرقة بين طائفة وطائفة وجعل طائفة لا تتر بالجزية وطائفة تتر ولا تؤكل ذبائحهم وطائفة يقرون وتؤكل ذبائحهم تفرقة ليس له اصل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه . وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض أن اهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بني كنانة وغيرهما من العرب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن انك تأتي قوما اهل كتاب وأمره ان يأخذ من كل ديارا وعدله معاقر - ولم يفرق بين من دخل ابوه قبل النسخ او بعده

وكذلك وقد نجران وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون اقرهم بالجزية وكذلك سائر اليهود والنصارى من قبائل العرب لم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من خلقه وأصحابه بين بعضهم وبعض بل قبلوا منهم الجزية واباحوا ذبائحهم ونساءهم وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صنف وصنف * ومن تدبر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة وعلم أن التفريق قول محدث لا اصل له في الشريعة *

(الوجه الثالث) أن كون الرجل مسلما او يهوديا او نصرانيا ونحو ذلك من اسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه لا باعتقاده وارادته وقوله وعمله لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصافه بآبائه بذلك لكن الصغير حكمه في أحكام الدنيا حكم أبويه لكونه لا يستقل بنفسه فاذا بلغ وتكلم بالاسلام أو بالكفر كان حكمه معتبرا بنفسه باتفاق المسلمين فلو كان أبواه يهودا او نصارى فأسلم كان من المسلمين باتفاق المسلمين ولو كانوا مسلمين فكفر كان كافرا باتفاق المسلمين فان كفر برده لم يقر عليه لكونه مرتدا لاجل آبائه * وكل حكم علق باسماء الدين من اسلام وايمان وكفر وتفاق وردة وتهود وتنصر انما ثبت لمن اتصف بالصفات الموحدة لذلك * وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب فن كان بنفسه مشركا فحكمه حكم أهل الشرك وان كان أبواه غير مشركين ومن كان أبواه مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين فكذلك اذا كان يهوديا أو نصرانيا وآبأوه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى * أما اذا تعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لاجل كون آبائه قبل النسخ والتبديل كانوا مشركين فهذا خلاف الاصول *

(الوجه الرابع) أن يقال قوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وقوله (وقل للذين أوتوا الكتاب والأمةين أن أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا) وأمثال ذلك انما هو خطاب لهؤلاء الموجودين وإخبار عنهم * المراد بالكتاب هو الكتاب الذى بأيديهم الذى جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ليس المراد به من كان متمسكا به قبل النسخ والتبديل فان أولئك لم يكونوا كفارا ولا هم ممن خاطبوا بشرائع القرآن ولا قيل لهم في القرآن يا أهل الكتاب فانهم قد ماتوا قبل نزول القرآن * واذا كان كذلك فكل من تدين بهذا الكتاب الموجود عند أهل الكتاب فهو من أهل الكتاب وهم كفار تمسكوا بكتاب مبدل منسوخ

وهم مخلدون في نار جهنم كما يخلد سائر أنواع الكفار والله تعالى مع ذلك سوخ اقارهم بالجزية وأحل طعامهم ونساءهم *

﴿ الوجه الخامس ﴾ أن يقال هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بالقرآن هم كفار وإن كان أجدادهم كانوا مؤمنين وليس عذابهم في الآخرة بأخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب بل وجود النسب الفاضل هو إلى تنليظ كفرهم اقرب منه إلى تخفيف كفرهم فمن كان أبوه مسلما وارتد كان كفره اغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ولهذا تنازع الناس فيمن ولد على الفطرة إذا ارتد ثم عاد إلى الاسلام هل تقبل توبته على قولين هما روايتان عن احمد. وإذا كان كذلك فمن كان أبوه من أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ثم أنه لما بعث الله عيسى ومحمدا صلى الله عليهما كفر بهما وبما جاء به من عند الله واتبع الكتاب المبدل للنسوخ كان كفره من اغلظ الكفر ولم يكن كفره اخف من كفر من دخل بنفسه في هذا الدين المبدل ولاله بمجرد نسبة حرمة عند الله ولا عند رسوله ولا ينضم دين آباءه إذا كان هو مخالفا لهم فان آباءه كانوا اذ ذاك مسلمين فان دين الله هو الاسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ومن كفر بشئ من كتب الله ورسله فليس مسلما في اى زمان كان وإذا لم يكن لاولاد بنى اسرائيل اذا كفروا مزية على أمثالهم من الكفار الذين ماتلهم في اتباع الدين المبدل للنسوخ علم بذلك بطلان الفرق بين الطائفتين واكرام هؤلاء باقارهم بالجزية وحل ذبايحهم ونسائهم دون هؤلاء وأنه فرق مخالف لاصول الاسلام وانملو كان الفرق بالعكس كان اولى ولهذا يوجب الله بنى اسرائيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم مالا يوجبونه غيرهم من أهل الكتاب لانه تعالى أنهم على أجدادهم نعماء عظيمة في الدين والدنيا فكفروا نعمته وكذبوا رسله وبدلوا كتابه وغيروا دينه فضربت عليهم الذلة أينما تقفوا لا يجبل من الله وحبل من الناس وباؤا بنفس من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. فهم مع شرف آباءهم وحق دين أجدادهم من اسول الكفار عند الله وهو اشد غضبا عليهم من غيرهم لان في كفرهم من الاستكبار والحسد والمعادنة والقسوة وكمات العلم وتعريف الكتاب وتبديل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء فكيف يجعل لهؤلاء الأرجاس الاتجاس الذين هم من أبض الخلق إلى

الله مزية على سائر اخوانهم الكفار مع ان كفرهم إما بمائل لكفر اخوانهم الكفار وإما اغلظ منه اذ لا يمكن احداً ان يقول إن كفر الداخلين اغلظ من كفر هؤلاء مع تماثلهما في الدين بهذا الكتاب الموجود •

(الوجه السادس) أن تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب هو حكم من احكام الجاهلية الذين اتبعتهم عليه الرافضة وأشباههم من اهل الجبل فان الله تعالى قال (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على ابيض ولا لايبيض على اسود الا بالتقوى. الناس من آدم من آدم من تراب—ولهذا ليس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحداً بنسبه ولا يذم أحداً بنسبه وانما يمدح بالإيمان والتقوى ويذم بالكفر والفسوق والمصيان • وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال اربع من أمر الجاهلية في امتي لن يدعوهن. الفخر بالاحساب والطمن في الانساب والنياحة والاستسقاء بالنجوم فجعل الفخر بالاحساب من امور الجاهلية فاذا كان المسلم لاغر له على المسلم بكون أجداده لهم حسب شريف فكيف يكون لكافر من اهل الكتاب فخر على كافر من اهل الكتاب بكون أجداده كانوا مؤمنين واذا لم تكن مع التماثل في الدين فضيلة لاجل^(١) على الآخرين في الدين لاجل النسب علم انه لا فضل لمن كان من اليهود والنصارى آباء مؤمنين متمسكين بالكتاب الاول قبل النسخ والتبديل على من كان ابوه داخل فيه بعد النسخ والتبديل • واذا تماثل دينهما تماثل حكمهما في الدين. والشريعة انما علفت بالنسب أحكاماً مثل كون الخلافة من قرش وكون ذوى القربى لهم الجنس وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك لان النسب الفاضل مظنة أن يكون أهله أفضل من غيرهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «الناس معادن كمداد الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا» والمظنة تعلق الحكم بما اذا خفيت الحقيقة او انتشرت فأما اذا ظهر دين الرجل الذي به تعلق الاحكام وعرف نوع دينه وقدره لم يتعلق بنسبه الا أحكام الدينية ولهذا لم يكن لابي لهب مزية على غيره. لما عرف كفره كان أحق بالدم من غيره ولهذا جعل لمن يأتي بفاحشة من أزواج

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لاحد الفريقين اه مصححه

التي صلى الله عليه وسلم ضحفين من الذناب كما جمل لمن يقتل منهم الله ورسوله أجبرين من الثواب فذوو الأنساب الفاضلة إذا أساؤا كانت أساءتهم أغلظ من أساءة غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فكفر من كفر من بني إسرائيل أن لم يكن أشد من كفر غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا أقل من المساواة بينهم ولهذا لم يقل أحد من العلماء إن من كفر وفسق من قريش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا أو في الآخرة بل إما أن تكون عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر لأن من أكرمه بنعمته ورفع قدره إذا قابل حقوقه بالمعاصي وقابل نعمه بالكفر كان أحق بالعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنتم عليه *

(الوجه السابع) أن يقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم لا يميزون بين طائفة وطائفة ولم يعرف عن أحد من الصحابة الفرق بينهم بالأنساب وإنما تنازعوا في بني تغلب خاصة لاسر يختص بهم كما أن مصر ضمت عليهم الزكاة وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم ولم يلحق بهم سائر العرب وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم *

(الوجه الثامن) أن يقال هذا القول مستلزم أن لا يحل لنا طعم جهور من أهل الكتاب لانا لا نفر نسب كثير منهم ولا نعلم قبل أيام الاسلام أن أجداده كانوا يهودا أو نصارى قبل النسخ والتبديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع فإذا كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل *

(الوجه التاسع) أن يقال ما زال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم فن أنكر ذلك فقد خالف إجماع المسلمين * وهذه الوجوه كلها ليان رجحان القول بالتحليل وأنه مقتضى الدليل * فأما أن مثل هذه المسئلة أو نحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين فقد تنازع المسلمون في جبن الجوس والمشركين وليس لمن رجح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية * وكذلك تنازعوا في متروكة التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله وفي شحم التَّرب والكليتين وذبائح لدوات الطفر كالابل والبطة ونحو ذلك مما

حرمة الله عليهم وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من المسائل وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين . فن صار الى قول مقلدا لقائله لم يكن له أن يتكر على من صار الى القول الآخر مقلدا لقائله لكن ان كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاضمار للحجج الشرعية اذا ظهرت . ولا يجوز لاحد أن يرجح قولا على قول بغير دليل ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة بل من كان مقلدا لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزف ولم يصوب ولم يخطئ ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه قبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد قاوت بين الناس في قوى الأذهان كما قاوت بينهم في قوى الأبدان . وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه الا من عرف أقاويل العلماء وما أخذهم فأما من لم يعرف الا قول عالم واحد وحبته دون قول العالم الآخر وحبته فانه من المواقف المقلدين لا من العلماء الذين يرجحون ويرزقون . والله تعالى يهدينا واخواننا لما يحبه ويرضاه وبالله التوفيق والله أعلم .

§ المسئلة الثالثة والشرون § في الأموال التي يجهل مستحقها مطلقا او مبهما فان هذه عامة النفع لان الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة لحق الغير إما لكونها قبضت ظلما كالنصب وانواعه من الجنايات والسرقة والنلول وإما لكونها قبضت بعقد فاسد من ربا أو ميسر ولا يعلم عين المستحق لها وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه كالبراث الذي يعلم أنه لاحد الزوجين الباقية دون المطلقة والعين التي يتداهاها اثنان فيقر بها ذو اليد لاحدهما . فذهب الامام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف اعطاء هذه الاموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقا ولا تنفق بحال فيقول فيا جهل مالكم من الفسوب والموازي والودائع أنها تحفظ حتى يظهر أصحابها كسائر الاموال الضائعة . ويقول في العين التي عرفت لاحد رجلين يوقف الامر حتى يصطلحا . ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيا جهل مالكم أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء . وفيما استهم مالكم القرعة عند أحمد والقسمة عند أبي حنيفة . وتنفع على هذه القاعدة ألف من المسائل نافعة وائمة . وبهذا يحصل الجواب عما فرضه ابو المال في كتابه النياتي وتبعه من تبعه اذا طبق الحرام الارض ولم يبق سبيل الى الحلال فانه يباح للناس قدر الحاجة من الطعام والملابس والمساكن والحاجة أوسع من

الضرورة وذكر أن ذلك يتصور إذا استولت الظلمة من الملوك على الأموال بنير حق وبثها في الناس وإن زمانه قريب من هذا التقدير فكيف بما بعده من الأزمان . وهذا الذي قاله فرض محال لا يتصور لما ذكرته من هذه القاعدة الشرعية فإن المحرمات قسمان محرم لئنه كالنجاسات من الدم والميتة ومحرم لحق النير وهو ما جنسه مباح من الطعام والمساكن والملابس والمراكب والنقود وغير ذلك . وتحريم هذه جميعا يعود إلى الظلم فاتها إنما تحرم لسبيين (أحدهما) قبضها بنير طيب نفس صاحبها ولا إذن الشارع وهذا هو الظلم المحض كالسرقة والخيانة والنصب الظاهر وهذا أشهر الأنواع بالتحريم (والثاني) قبضها بنير إذن الشارع وإن إذن صاحبها وهي النقود والقبوض المحرمة كالربا والميسر ونحو ذلك والواجب على من حصلت يدهورها إلى مستحقها فإذا تمرد ذلك فالمجهول كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة فإن وجدت صاحبها فأردها إليه وإلا فهي مال الله يؤتيه من يشاء - فين النبي صلى الله عليه وسلم أن اللقطة التي صرف أنها ملك لمصوم وقد خرجت عنه بلا رضاه إذا لم يوجد فقد آتاها الله لمن يسلطه عليها بالانقطاع الشرعي . وكذلك اتفق المسلمون على أنه من مات ولا وارث له معلوم قاله بصرف في مصالح المسلمين مع أنه لا بد في غالب الخلق أن يكون له عسبة بعيد لكن جهلت عينه ولم ترج معرفته فجعل كالمعدوم وهذا ظاهر وله دليلان قياسيان قطعيان كما ذكرنا من السنة والاجماع فإن مالا يعلم بحال أولا يقدر عليه بحال هو في حقا بمنزلة المعدوم فلا تكلف إلا بما نعلمه وتقدر عليه . - وكما أنه لا فرق في حقنا بين فعل لم نؤمر به وبين فعل أمرنا به جملة عند فوت العلم أو القدرة كما في حق المجنون والمأجور كذلك لا فرق في حقنا بين مال لا مال له أمرنا بإيصاله إليه وبين ما أمرنا بإيصاله إلى مالكة جملة إذا فات العلم به أو القدرة عليه والأموال كالأعمال سواء . وهذا النوع إنما حرم لتعلق حق النير به فإذا كان النير معدوما أو مجهولا بالكلية أو محجوزا عنه بالكلية يسقط حق تملكه بمطلقا كما يسقط حق تعلق حقه به إذا رجع العلم به أو القدرة عليه إلى حين العلم والقدرة كما في اللقطة سواء كان به عليه صلى الله عليه وسلم بقوله فإن جاء صاحبها وإلا فهي مال الله يؤتيه من يشاء فإنه لو عدم المالك اتحل الملك عنه بالاتفاق فكذلك إذا عدم العلم به إعدادا مستقرا وإذا عجز عن الإيصال إليه إعجازا مستقرا فلاعدام ظاهر والإعجاز مثل الأموال التي قبضها الملوك كالمكوس وغيرها من أصحابها وقد

يقن انه لا يمكننا إعادتها الى أصحابها فانفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدي الظلمة يأكلونها واذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة كما انها على من يأكلها بالباطل محرمة *

(والدليل الثاني) القياس مع ما ذكرناه من السنة والاجماع أن هذه الاموال لا تخلو إما أن تحبس وإما أن تنفق وإما أن تنفق. فأما اتلافها ففساد والله لا يحب الفساد وهو إضاعة لها والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن إضاعة المال وإن كان في مذهب أحمد ومالك يجوز المقوبات المالية تارة بالأخذ وتارة بالاتلاف كما يقوله أحد في متاع الغال وكما يقوله أحد ومن يقوله من المالكية في أوعية الخمر وعمل الخمار وغير ذلك فإن المقوبة بالاتلاف بمض الاموال أحيانا كالمقوبة بالاتلاف بمض النفوس أحيانا وهذا يجوز اذا كان فيه من التنكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك كما في اتلاف النفس والطرف. وكما أن قتل النفس يحرم الا بنفس أو فساد كما قال تعالى (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض) وقالت الملائكة أن يجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فكذلك اتلاف المال انما يباح قصاصا أو لافساد ماله كما أبخنا من اتلاف البناء والتراس الذي لاهل الحرب مثل ما يفسدون بنا بغير خلاف وجوزنا لافساد ماله ما جوزنا ولهذا لم أعلم أحدا من الناس قال ان الاموال المحترمة المجهولة للمالك تنفق وانما يحكى بعض ذلك عن بعض الفاعلين من المتورعة أنه التي شيأ من ماله في البحر أو أنه تركه في البر ونحو ذلك فهو لا. تجد منهم حسن التقصد وصدق الورع لاصواب العمل * وأما حبسها دائما ابدا الى غير غاية مستظرة بل مع العلم أنه لا يرجي معرفة صاحبها ولا القدرة على ايصالها اليه فهذا مثل اتلافها فان الاتلاف انما حرم لتعطيلها عن انتفاع الأدميين بها وهذا تعطيل ايضا بل هو أشد منه من وجع (أحدهما) أنه تمذيب للنفوس بإبقاء ما يحتاجون اليه من غير انتفاع به (الثاني) أن العادة جارية بأن مثل هذه الامور لا بد ان يستولى عليها أحد من الظلمة بمد هذا اذا لم ينفعها أهل العدل والحق فيكون حبسها اعانة للظلمة وتسلياً في الحقيقة الى الظلمة فيكون قد منها أهل الحق وأعطاهم أهل الباطل ولا فرق بين التقصد وعدمه في هذا فان من وضع انسانا بمسبة فقد قتلته ومن ألقى اللحم بين السباع فقد أكله ومن حبس الاموال العظيمة لمن يستولى عليها من الظلمة فقد أعطاهاهم فاذا كان اتلافها حراما وحبسها

أشد من اتلافها تبين انفاؤها وليس لها مصرف معين فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها الى الله لان الله خلق الخلق لعبادته وخلق لهم الاموال ليستعينوا بها على عبادته فتصرف في سبيل الله والله أعلم *

(المسئلة الرابعة والمشرون) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن المرأة والرجل اذا تحاكما في النفقة والكسوة هل القول قولها أم قول الرجل - وهل للحاكم تقدير النفقة والكسوة بشئ معين والمسؤل يان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما - وعن قبول الرواية هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته - وهل من يلحق بالفاتحة تصح صلاته - وهل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه وعن العمرة هل هي واجبة وان كان فادليل عليه - وهل القصر في السفر سنة أو عزيمة - وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وأتم - وكيف استناد هذا الحديث - وعن التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم هل هي أفضل من المسجد الحرام وعن الاستمنا هل هو حرام أم لا - وما روى عن مالك في اباحه وطء المرأة في الدبر الصحيح - وكذلك ما رواه نافع عن ابن عمر في معناه هل هو صحيح أم لا *

أجاب الحمد لله * اذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما جرت به العادة ثم تنازع الزوجان في ذلك فقالت هي أنت ما أنفقت علي ولا كسوتني بل حصل ذلك من غيرك - وقال هو بل النفقة والكسوة كانت مني * ففيها قولان للعلماء (أحدهما) القول قوله وهذا هو الصحيح الذي عليه الاكثرون . ونظير هذا أن يصدقها تعلم صناعة وتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها فيقول هو انا علمتها وقول هي انا تعلمتها من غيره ففيها وجهان في مذهب الشافعي وأحمد * والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف والمادة وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوافق على أنها لا تستحق عليه شيئاً لأن النفقة تسقط بمضي الزمان عنده كنفقة الاقارب وهو قول في مذهب أحمد . وأصحاب هذا القول يقولون وجبت على طريقة الصلة فتسقط بمضي الزمان والجمهور ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه يقولون وجبت بطريق المعاوضة فلا تسقط بمضي الزمان ولكن اذا تنازعا في قبضها

فقال بعض اصحاب الشافعي وأحمد القول قول المرأة لان الاصل عدم القبول كما لو تنازعا في قبض الصداق * والصواب أنه يرجع في ذلك الى العرف والمادة فإذا كانت المادة أن الرجل يتفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت انه لم يقبل ذلك فالقول قول قوله مع بيته وهذا القول هو الصواب الذي لا يسوغ غيره لا وجه *

(أحدها) أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ولو كان قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت المهمة متوفرة على دعوى النساء وذلك كما هو الواقع فلم انه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها (الثاني) أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل الا بيينة فكان يحتاج الى الاشهاد عليها كلما أطعمها وكساها وكان تركه ذلك تقييضا منه كما اذا ترك الاشهاد على الدين المؤجل ومعلوم ان هذا لم يفعله مسلم على عهد السلف *

(الثالث) ان الاشهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج اليه كالاشهاد على الوطء فانهما لو تنازعا في الوطء وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور مع أن الاصل عدمه بل إما أن يكون القول قول الرجل أو يؤثر ما خرج المني أو يجامعها في مكان وقرب منهما من يعلم ذلك بعد انقضاء الوطء على ما للعلماء في ذلك من النزاع فربما دعواها وافقت الاصل ولم تقبل لتعذر إقامة البيينة على ذلك والاتفاق في البيوت بهذه المثابة ولا يكلف الناس الاشهاد على إعطاء النفقة فان هذا بدعة في الدين وخرج على المسلمين واتباع لئير سبيل المؤمنين *

(الرابع) ان العلماء متنازعون هل يجب عليك النفقة على قواين والظاهر انه لا يجب ولا يجب أن يفرض لها شيئا بل يطعمها ويكسوها بالمعروف * وهذا القول هو الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في النساء لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما في المملوك وكسوته بالمعروف ^(١) وقال حقها ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت كما قال في المالك إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ^(٢) وهذه عادة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه لا يعلم قط أن رجلا فرض لزوجه نفقة بل يطعمها ويكسوها واذا كان كذلك كان له ولاية

الاتفاق عليها كما له ولاية الاتفاق على رقيقه وبهائمه وقد قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء) وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله (وألفيا سيدها لدى الباب) وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلينظر أحدكم عند^(١) من يرق كريمة * وبدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم وانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله - فقد أخبر ان المرأة عاتية عند الرجل والماني الاسير وأن الرجل أخذها بأمانة الله فهو مؤتمن عليها ولهذا أباح الله للرجل بنص القرآن أن يضربها وانما يؤدب غيره من له عليه ولاية فاذا كان الزوج مؤتمنا عليها وله عليها ولاية كان القول قوله فيما أؤتمن عليه وولي عليه كما يقبل قول الولي في الاتفاق على اليتيم وكما يقبل قول الوكيل والشريك والمضارب والمساق والمزارع فيما أئتمه على مال الشركة وان كان في ذلك معنى المفاوضة وعقد النكاح من جنس المشاركة والمفاوضة والرجل مؤتمن فيه فقبول قوله في ذلك أولى من قبول قول أحد الشريكين * وكذلك لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة لان الشارع سلطها على ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف لما قالت إن اباسفان رجل شحيح وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي فقال خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف * وكذلك لو كان الزوج مسافرا عنها مدقوهي مقيمة في بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل إليها بنفقة فالقول قولها مع يمينها وأمثال ذلك فلا بد من التفصيل في الماضي مطلقا في هذا الباب * وهذه الماني من تدبرها تبين له سر هذه المسئلة فان قبول قول النساء في عدم النفقة في الماضي فيه من الضرر والفساد . مالا يحصىه الا رب العباد . وهو يؤل الى أن المرأة تقيم مع الزوج خمسين سنة ثم تدعى نفقة خمسين سنة وكسوتها وتدعى أن زوجها مع يساره وفقرها لم يعطها في هذه المدة شيئا وهذا مما يتبين^(٢) الناس كذبها فيه قطعا وشريعة الاسلام منزهة عن أن يحكم فيها بالكذب والبهتان والظلم والمدوان *

(الوجه الخامس) أن الاصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنة أقوى المتداعين سواء ترجح ذلك بالبراءة الاصلية أو باليد الحسية أو بالعادة العملية ولهذا اذا ترجح جانب

(١) في نسخة الى من (٢) في نسخة يتقن

المدعى كانت اليمين مشروعة في حقه عند الجمهور كمالك والشافى وأحمد كلاهما في القسامة وكما لو أقام شاهدا عدلا في الاموال فانه يحكم له بشاهد ويمين والنبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجح جانبه ولهذا قال جمهور العلماء في الزوجين اذا تنازعا في متاع البيت فانه يحكم لكل منهما بما جرت المادة باستمائه اياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء وللرجل بمتاع الرجال وان كانت اليد الحسية منعها ثابتة على هذا وهذا لانه يعلم بالمادة ان كلاهما يتصرف في متاع جنسه وهنا المادة جارية بأن الرجل يتفق على امرأته ويكسوها فان لم يعلم لها جهة تنفق منها على نفسها أجرى الامر على المادة •

(الوجه السادس) أن هذه المرأة لا بد أن تكون اكلت واكتست في الزمان الماضي وذلك إما ان يكون من الزوج واما ان يكون من غيره والاصل عدم غيره فيكون منه كما قلنا في أصح الوجهين ان القول قوله في انه علمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها لان الحكم الحادث يضاف الى السبب المعلوم كما لو سقط في الماء نجاسة فرقى متنبها بعد ذلك وشك هل تنير بالنجاسة أو غيرها فأصح الوجهين أنه يضاف التنير الى النجاسة • ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم أفنى عدى بن حاتم فيما اذا رمى الصيد وغاب عنه ولم يجد فيه أثر غير سهمه أنه يأكله لان الاصل عدم سبب آخر زهقت به نفسه بخلاف ما اذا تردى في ماء أو خالط كلبه كلاب أخر فان تلك الاسباب شاركت في الزهوق • وبسط هذه المسائل له موضع آخر غير هذا •

﴿فصل﴾ وأما تقدير الحاكم النفقة والكسوة فهذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر مهر المثل اذا تنازعا فيه وكما يقدر مقدار الوطء اذا ادعت المرأة أنه يضر بها فان الحقوق التي لا يلم مقدارها الا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولى الامر وأما الرجل اذا كان يتفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمتلها فهذا يكفي ولا يحتاج الى تقدير الحاكم - ولو طلبت المرأة أن يفرض لها نفقة يسلمها اليها مع العلم بأنه يتفق عليها بالمعروف فالصحيح من قولى العلماء في هذه الصورة أنه لا يفرض لها نفقة ولا يجب تليكما ذلك كما تقدم فان هذا هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار المبني على العدل • والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها الى العرف وليست مقدرة بالشرع بل تختلف باختلاف أحوال

البلاد والازمنة وحال الزوجين وعادتهما فان الله تعالى قال (وعاشر وهن بالمعروف) وقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف وقال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف *
 ﴿فصل﴾ وأما قوله هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته فهذا فيه نزاع فان العبد قبل روايته باتفاق العلماء وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء * فذهب علي وأنس وشرح قبل شهادته وهو مذهب أحد وغيره - ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا قبل شهادته - والراة قبل روايتها مطلقا وقبل شهادتها في الجملة لكون الشهادة على شخص معين لا يتعدى حكمها الى الشاهد بخلاف الرواية فان الرواية يتعدى حكمها فان الراوى روى حكما يشترك فيه هو وغيره فلهذا لم يشترط في الرواية عدد بخلاف الشهادة * وهذا مما فرقوا به بين الشهادة والخبر فقالوا الخبر يخبر بأمر يشترك فيه هو وغيره كالأخبار النبوية والدينية كالأخبار برؤية الهلال ونجاسة الماء وغير ذلك بخلاف الشاهد *

﴿فصل﴾ * وأما اللحن في الفتحة الذى لا يحيل المعنى فتصح صلاة صاحبه اماما أو منفردا مثل أن يقول رب العالمين ولا الضالين ونحو ذلك وأما قد قرئ به مثل الحمد لله رب ورب ورب ومثل الحمد لله والحمد لله بضم اللام أو بكسر الدال ومثل عليم وعليم عليهم وأمثال ذلك فهذا لا يمدحنا - وأما اللحن الذى يحيل المعنى اذا علم صاحبه معناه مثل أن يقول صراط الذين أنعمت عليهم وهو يعلم أن هذا ضمير المتكلم لا تصح صلاته - وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المتكلم فهذا لا تصح صلاته - وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المخاطب ففيه نزاع والله أعلم *

﴿فصل﴾ * وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم باحسان والأئمة الاربعة ولكن النزاع في صورتين (أحدهما) خلافها شاذ وهو ما اذا أتى الامام بالواجبات كما يعتقد المأموم لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الاخير اذا فعله من لم يعتقد وجوبه والمأموم يعتقد وجوبه فهذا فيه خلاف شاذ * والصواب الذى عليه السلف وجمهور الخلف صحة الصلاة (والمسئلة الثانية) فيها نزاع مشهور اذا ترك الامام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسمة سرا وجهراً والمأموم يعتقد وجوبها أو مثل أن يترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الابل أو القهقهة أو خروج النجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم

يرى وجوب الوضوء من ذلك فهذا فيه قولان أحصهما صحة صلاة المأموم وهو مذهب مالك وأصرح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي بل هو المنصوص عنه فإنه كان يصلي خلف المالكية الذين لا يقرؤون بالبسلة ومذهبه وجوب قراءتها * والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الإمام عليه دون المأموم * وهذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب فلا نزاع وإن كان مخطئاً فخطؤه مختص به والمنازع يقول للمأموم يستند بطلان صلاة إمامه وليس كذلك بل يستند أن الإمام يصلي بإجتهد أو تقليد إن أصاب فإنه أجزان وإن أخطأ فإنه أجز وهو يستدرك الحاكم في مسائل الاجتهاد وهذا أعظم من اقتدائه به فإن كان المجتهد حكمه باطلاً لم يميز إنفاذ الباطل ولو ترك الإمام الطهارة ناسياً لم يعد المأموم عند الجمهور كما ثبت عن الخلفاء الراشدين مع أن الناس عليه إعادة الصلاة والتأويل لا إعادة عليه فإذا صحت الصلاة خلف من عليه إعادة فلأن تصح خلف من لا إعادة عليه أولى والإمام يعيد إذا ذكر دون المأموم ولم يصدر من الإمام ولا من المأموم تقرط لأن الإمام لا يرجع عن اعتقاده بقوله بخلاف ما إذا رأى على الإمام نجاسة ولم يحذره منها فإن المأموم هنا مفترط فإذا صلى يعيد لأن ذلك لتفريطه وأما الإمام فلا يعيد في هذه الصورة في أصح قولي العلماء كقول مالك والشافعي في القديم وأحمد في أصح الروايتين عنه وعلم المأموم بحال الإمام في صورة التأويل يقتضى أنه يعلم أنه مجتهد مخفور له خطؤه فلا تكون صلاته باطلة وهذا القول هو الصواب المقطوع به والله أعلم *

﴿فصل﴾ والعمره في وجوبها قولان للعلماء وهما قولان في مذهب الشافعي وأحمد والمشهور عنهما وجوبها والقول الآخر لا تجب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك * وهذا القول أرجح فإن الله إنما أوجب الحج بقوله تعالى (والله على الناس حج البيت) - لم يوجب العمره كما أوجب اتعاها بقوله (وأنعموا الحج والعمره لله)^(١) إيجاب الاتمام وأوجب اتعاهما وفي الابتداء إنما أوجب الحج وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا إيجاب الحج ولأن العمره ليس فيها جنس غير ما في الحج فإنها أحرام واحلال وطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا

كله داخل في الحج وإذا كان كذلك فأفضل الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين فلم يفرض وقوفين ولا طوافين ولا سعيين ولا فرض الحج مرتين فطواف الوداع ليس بركن بل هو واجب وليس هو من تمام الحج ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح . فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت كما وجب الدخول بالأحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا ليكون ذلك واجبا بالسلام كوجوب الحج ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يمترون بمكة لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد خلفائه بل لم يمتروا أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة وحدها لسبب عارض . وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

❦ فصل ❦ وأما القصر في السفر فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر وكذلك عثمان في السنة الأولى من خلافته لكنه في السنة الثانية أتى بمبنى لأعداء مذكورة في غير هذا الموضع . وأما الحديث للذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة . وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدري وهو وطلحة بن عمرو السكي ضيفان باتفاق أهل الحديث لا يحتاج بإحدهما فيها هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وقيل لمروة فلم أثمت عائشة الصلاة قال تأولت كما تأول عثمان . فبهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان وابن أخيها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أثمت بالتأويل لم يكن عندها بذلك سنة . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم — وأيضاً فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ولم يقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر . وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون منهم أهل مكة وغير أهل مكة بمبنى وعرفة وغيرها وقد تنازع العلماء في الترييح هل هو محرم أو مكروه أو ترك للأولى أو مستحب أو هما سواء على خمسة أقوال — أحدها قول من يقول إن الاتمام أفضل كقول الشافعي — والثاني قول من يسوى بينهما كبعض أصحاب

مالك والثالث قول من يقول القصر أفضل كقول الشافعي الصحيح واحدى الروایتين عن أحد والرابع قول من يقول الاتمام مكروه كقول مالك في احدي الروایتين وأحد في الرواية الاخرى — والخامس قول من يقول ان القصر واجب كقول أبي حنيفة ومالك في رواية • وأظهر الأقوال قول من يقول إنه سنة وان الاتمام مكروه ولهذا لا تجب نية القصر عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد في احد القولين عنه في مذهبه •

﴿ فصل ﴾ وأما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحدا من الناس قال انها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه أحد فيما علمناه ولا حجة عليه بل بدن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد . وأماماته خلق أو ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو أفضل ان يكون مامنه خلق أفضل فان أحدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه أفضل من أبدان الانبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المرقى كافر و ابراهيم خليل الرحمن وابوه آزر كافر • والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الانبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقا لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه . وهذا قول مبتدع في الدين يخالف لاصول الاسلام •

﴿ فصل ﴾ وأما الاستئناء باليد فهو حرام عند جمهور العلماء وهو أصح القولين في مذهب أحد ولذلك يزر من قبله وفي القول الآخر هو مكروه غير محرم واكثرهم لا يبيحونه لخوف العنت ولا غيره • ونقل عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة مثل أن يخشى الزنا فلا يصم منه الا به ومثل ان يخاف ان يضل أنه أن يمرض وهذا قول احمد وغيره وأما بدون الضرورة فما علمت احدا رخص فيه والله أعلم •

﴿ فصل ﴾ واما إتيان النساء في أدبارهن فهذا محرم عند جمهور السلف واختلف كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه فن الناس من يحكيه رواية عن مالك ومنهم من ينكر ذلك ونافع قل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) قال ابن عمر انها نزلت في إتيان النساء في أدبارهن فن الناس

من يقول غلط نافع على ابن عمر ولم يفهم مراده وكان مراده أنها نزلت في إتيان النساء من جهة الدبر في القبل فإن الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء وكانت اليهود تنهى عن ذلك وتقول إذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحوّل فأُنزل الله هذه الآية • والحديث موضع الولد وهو القبل فرخص الله للرجل أن يأتى المرأة في قبلها من أى الجهات شاء— وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول كذب البعد على أبى • وهذا بما يقوى غلط نافع على ابن عمر فإن الكذب كانوا يطلقونه بأزاء الخطأ كقول عبادة كذب أبو محمد لما قال الوتر واجب وكقول ابن عباس كذب نوف لما قال ان موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بنى اسرائيل • ومن الناس من يقول إن ابن عمر هو الذى غلط في فهم الآية والله يعلم أى ذلك كان لكن تقل عن ابن عمر انه قال أو يفعل هذا مسلم لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرناه به الصحابة والتابعون • وسبب النزول يدل على ذلك والله أعلم •

المسئلة الخامسة والعشرون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج بإسراء فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ولا ينقلها من منزلها وكانت لها ابنة فشرط عليه ان تكون عند أمها وعنده • ما نزال ندخل على ذلك كله فهل يلزمه الوفاء • وإذا أخلف هذا الشرط فهل للزوجة الفسخ أم لا •

• أجاب • الحمد لله • ثم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم كعمر بن الخطاب وعمر بن الماص رضى الله عنهما وشرح القاضى والاوزاعى واسحق ولهذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المغرب القديمة لما كانوا على مذهب الاوزاعى فيها هذه الشروط • ومذهب مالك إذا شرط أنه اذا تزوج عليها أو نسرته ان يكون أمرها يدها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة نفسها وملكت الفرقة به • وهو في المعنى نحو مذهب أحمد في ذلك لما أخرجه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال إن احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج— وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط احق بالوفاء من غيره • وهذا نص في مثل هذه الشروط •— اذ ليس هناك شرط يوفى به بالاجماع غير الصداق والكلام فتمين ان تكون هي هذه الشروط وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقت عليه

فهذا مثل الزيادة في الصداق . والصداق يحتمل من الجلالة فيه في المنصوص عن أحد وهو مذهب
 أبي حنيفة ومالك لا يحتمل في الثمن والاجرة وكل جهة تنقص من جلالة مهر المثل تكون أحق
 بالجواز لا سيما مثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره ان استأجر الاجير
 بطعامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف
 بطريق الاولى . ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فزوج او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف
 ذلك على الحاكم نزاع لكونه خيارا اجتهد فيه كخيار العنة واليوباذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج
 الى اجتهد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المنة يثبت في مواضع الخلاف عند
 الثقاتين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي * وأصل ذلك ان توقف الفسخ على
 الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا وان الفقرة يحتاج لها * والاقوي أن الفسخ المختلف
 فيه كالعنة لا يفتر الى حكم حاكم لكن اذا رفع الى حاكم يرى فيه امضاء أمضاه وان رأي
 ابطاله أبطله والله أعلم *

﴿ المسئلة السادسة والمشرون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن امرأة لها زوج ولها
 عليه صداق فلما حضرتها الوفاة حضرت شاهد عدل وجماعة نسوة وأشهدت على نفسها أنها
 ابرأته من الصداق فهل يصح هذا البراء أم لا - وعن رجل وصف له شحم الخنزير لمرض به
 هل يجوز له ذلك أم لا - وعن رجل تزوج بتيمة صغيرة وعقد عقدها شافعي المذهب ولم تدرك
 الا بعد شهرين فهل هذا العقد جائز أم لا *

(اجاب) الحمد لله ان كان الصداق ثابتا عليه الى أن مرضت مرض الموت لم يصح ذلك
 الا باجازه الورثة الباقين وأما ان كانت ابرأته في الصحة جاز ذلك وثبت بشاهد وعين عندما ملك
 والشافعي وأحمد وثبت أيضا بشهادة امرأتين وعين عند مالك وقول في مذهب أحمد وان أقرت
 في مرضها أنها ابرأته في الصحة لم يقبل هذا الاقرار عند أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ويقبل عند
 الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث
 وليس للمريض أن يخص الوارث بأكثر مما أعطاه الله *

(وأما التداوى) باكل شحم الخنزير فلا يجوز وأما التداوى بالتلطخ به ثم ينسله بعد ذلك
 فهذا ينبي على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة وفيه نزاع مشهور والصحيح أنه يجوز

للحاجة كما يجوز استنجاء الرجل يده وازالة النجاسة يده.. وما أبيع للحاجة جاز التداوي به كما يجوز التداوي بلبس الحرير على اصبع القولين—وما أبيع للضرورة كالمطاعم الخبيثة فلا يجوز التداوي بها كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر لاسيما على قول من يقول انهم كانوا ينتفضون بشحوم الميتة في طلى السفن ودهن الجلود والاستصباح به وأقرم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وانما نهاهم عن ثمنه ولهذا رخص من لم يقل بطهارة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع بها في اليابسات في اصبح القولين وفي المائعات التي لا تنجسها *

(وأما القيمة) التي لم تبلغ قبل وولي تزويجها غير الأب والجد كالأخ والعم والسلطان الذي هو حاكم ونواب الحاكم في العقود فللقها، في ذلك ثلاثة أقوال (أحدها) لا يجوز وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية (والثاني) يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد (والثالث) أنها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو مذهب أحمد المشهور عنه فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يرى ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن قطعه أو يقتصر الى حكم من غيره يصحح ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما. أحدهما الاول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فإن كان قد تقلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز—وان كان أقدم على ^(١) يستند بحريمه كان فعله غير جائز—وان كان قد ظنها بالنافز زوجها فبانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها فلا يكون النكاح صحيحا والله أعلم *

المسئلة السابعة والعشرون ﴿ مثل شيخ الاسلام ابن تيمية عن أهل الجنة هل يتناسلون أم لا—وهل الولد ان أولاد أهل الجنة وما حكم الاولاد عن ارواح أهل الجنة والنار اذا خرجت من الجسد هل تكون في الجنة تنم والتي في النار تمذب أو تكون في مكان مخصوص الى حيث يبعث الجسد—وما حكم ولد الزنا اذا مات هل يكون مع أهل الاعراف أو في الجنة—وما الصحيح في أولاد المشركين هل هم من أهل النار أم من أهل الجنة—وهل تسمى الايام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والاحد—ومثل عن قوله صلى الله عليه وسلم أسفر وبالنجم فاته أعظم للأجر * وعن فاطمة أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول

(١) يباين بالأماين ولعل الاصل على ذلك وهو يستند الخ اه مصححه

الله إن عليا يقوم الليالي كلها الا ليلة الجمعة فانه يصلي الوتر ثم ينام الى ان يطلع الفجر فقال ان الله يرفع روح علي كل ليلة جمعة تسبح في السماء الى طلوع الفجر قبل ذلك صحيح أم لا وهل هذا صحيح عن علي انه قال سألوني عن طرق السماء فاني أعرف بها من طرق الارض *

(اجاب) الحمد لله * الولد ان الذين يطوفون على أهل الجنة هم خلق من خلق الجنة ليسوا أبناء أهل الدنيا بل أبناء أهل الدنيا اذا دخلوا الجنة يكدل خلقهم كاهل الجنة على صورة آدم ابناه ثلاث وثلاثين سنة في طول ستين ذراعا * وقد روى أيضا ان العرش سبعة اذرع * وأرواح المؤمنين في الجنة وارواح الكفار في النار الى ان تعاد الى الابدان وولد الزنا ان آمن وعمل صالحا دخل الجنة والا جوزى بصله كما يجازى غيره والجزاء على الاعمال لا على النسب وانما يذم ولد الزنا لانه مظنة أن يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا كما تحمد الأنساب الفاضلة لانها مظنة عمل الخير فاما اذا ظهر العمل فالجزاء عليه وأكرم الخلق عند الله أتقاهم *

﴿ وأما أولاد المشركين ﴾ فاصح الاوجه فيهم جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عنه أنه قال ما من مولود الا يولد على الفطرة الحديث قيل يا رسول الله أرايت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا يحكم على معين منهم لا الجنة ولا نار * وروي أنهم يوم القيمة يمتحنون في عرصات القيامة فن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار ودلت الاحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار *

﴿ والجنة ﴾ ليس فيها شمس ولا قر ولا ليل ولا نهار ولكن تعرف البكرة والعشية بنور يظهر من قبل العرش والله أعلم *

﴿ وأما قوله ﴾ أسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر فانه صحيح لكن استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينلس بالفجر حتى كانت تنصرف نساء المؤمنين متلفعات بمروطهن ما يرفرن أحد من النلس فلهذا أول الحديث بوجهين (أحدهما) انه أراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا القراءة حتى تخرجوا منها مسفرين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالستين آية الى المائة نحو نصف جزء ﴿ والوجه الثاني ﴾ انه أراد أن يتبين الفجر ويظهر فلا يصلي مع غلبة الظن بطلوعه *

(وأما) الحديث المذكور عن علي فكذب . ما رواه أحد من أهل العلم (وأما قوله) أسألوني عن طرق السماء فإنه قاله ولم يرد بذلك طريقا للهدى وإنما يريد بمثل هذا الكلام الأعمال الصالحة التي يتقرب بها والله أعلم .

❦ المسئلة الثامنة والعشرون ❦ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة فيجد في المدارس بركا فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ماء الحمام الذي في الحوض فهل يجوز من ذلك الوضوء والطهارة أم لا — وعن رجل مراب خلف مالا ولدا وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث أم لا — وعن رجل غصب له مال أو مطلق في دين ثم مات فهل تكون المطالبة له في الآخرة أم للورثة أقنونا مأجورين .

❦ أجاب ❦ الحمد لله . قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه كحديث عائشة وأم سلمة وميمونة وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتسل هو وزوجته من اناء واحد حتى يقول لها أبق لي وتقول هي أبق لي . وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال كان الرجال والنساء يفتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ولم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام — فإذا كانوا يتوضؤون جميعا يفتسلون جميعا من اناء واحد بقدر الفرق وهو بضعة عشر رطلا بالمصري أو أقل وليس لهم ينبوع ولا أنبوب فتوضؤهم واغتسلهم جميعا من حوض الحمام أولى وأحرى فيجوز ذلك وإن كان الحوض ناقصا والأنبوب مسدودا فكيف إذا كان الأنبوب مفتوحا وسواء فاض أو لم يفيض وكذلك برك المدارس ومن منع غيره حتى ينفرد وحده بالاغتسال فهو مبتدع مخالف للسنة .

وأما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا يخرج به إما أن يرد إلى أصحابه أن أمكن والا تصدق به والباقي لا يحرم عليه لكن القدر المشتبه يستحب له تركه إذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال — وإن كان الأب قبضه بالأماملات الربوية التي يرخص فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به — وإن اختلط الحلال بالحرام وجعل قدر كل منهما جعل ذلك نصفين .

وأما من غصب له مال أو مطلق به فالمطالبة في الآخرة له كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت لآخيه عنده مظنة في دم أو مال أو عرض فليستحل

من قبل أن يأتي يوم لا دينار فيه ولا درهم فإن كانت له حسنات أخذ من حسنته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فالتقى عليه - فينبى النبي صلى الله عليه وسلم أن الظلّامة إذا كانت في المال طالب المظلوم بها ظلّله ولم يحمل المطالبة لورثته وذلك أن الورثة يخلفونه في الدنيا فما امكن استيفاءه في الدنيا كان للورثة وما لم يمكن استيفاءه في الدنيا فالطلب به في الآخرة للمظلوم نفسه والله أعلم •

• المسئلة التاسعة والعشرون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن الدعاء عقب الصلاة هل هو سنة ام لا ومن أنكر على امام لم يدع عقب صلاة العصر هل هو مصيب ام مخفي - وسئل عن الصلاة على الميت الذي كان لا يصلي هل لاحد فيها أجر ام لا وهل عليه اثم اذا تركها مع علمه انه كان لا يصلي - وكذلك الذي يشرب الخمر وما كان يصلي هل يجوز لمن كان يعلم حاله ان يصلي عليه أم لا • اقولنا مأجورين •

(اجاب) الحمد لله • لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هو والمؤمنون عقب الصلوات الخمس كما يفعله بعض الناس عقب الفجر والعصر ولا نقل ذلك عن أحد ولا استحباب ذلك أحد من الائمة • ومن نقل عن الشافعي أنه استحباب ذلك فقد غلط عليه ولقظه الموجود في كتبه يناق ذلك وكذلك أحمد وغيره من الائمة لم يستحبوا ذلك ولكن طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر (قالوا) لان هاتين الصلاتين لا صلاة بهما فتعوض بالدعاء عن الصلاة - واستحب طائفة أخرى من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقب الصلوات الخمس وكلهم متفقون على ان من ترك الدعاء لم ينكر عليه ومن أنكر عليه فهو مخفي • باتفاق العلماء فان هذا ليس بأمر واجب ولا أمر استحباب في هذا الموطن والمنكر على التارك أحق بالانكار منه بل للفاعل أحق بالانكار فان المداومة على ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه في الصلوات الخمس ليس مشروعاً بل مكروه كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول في الصلوات أو داوم على القنوت في الركعة الاولى او في الصلوات الخمس أو داوم على الجهر بالاستفتاح في كل صلاة ونحو ذلك فانه مكروه وان كان القنوت في الصلوات الخمس قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً وقد كان عمر يجهر بالاستفتاح أحياناً ويجهر رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك فافقره عليه فليس كل ما بشرع فعله أحياناً شرع المداومة

عليه ولو دعا الامام والمؤمنون أحيانا عقيب الصلاة لاضر عارض لم يمد هذا مخالفاً للسنة كالذي يداوم على ذلك * والاحاديث الصحيحة تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام ويأمر بذلك كما قد بسطنا الكلام على ذلك وذكرنا ما في ذلك من الاحاديث وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا الموضع - وذلك لان المصلي يناجي ربه فاذا سلم انصرف عن مناجاته ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يناسب دون سؤاله بعد انصرافه كما أن من كان يخاطب ملكاً أو غيره فإن سؤاله له وهو مقبل على مخاطبته أولى من سؤاله له بعد انصرافه عنه - وأما من كان مظهراً للإسلام فإنه يحري عليه احكام الاسلام الظاهرة من المناكحة والمواريثة وتسهيله والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين ونحو ذلك لكن من علم منه النفاق والزندقة فإنه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه وان كان مظهراً للإسلام فإن الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين فقال (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) وقال (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم) وأما من كان مظهراً للفسق مع ما فيه من الايمان كاهل الكباثر فهو لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين * ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجراً لامثاله عن مثل ما فعله كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على قاتل نفسه وعلى الثعلب وعلى المدين الذي لا وفاء له وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على ^(١) كان عمله بهذه السنة حسناً وقد قال لجندب بن عبد الله البجلي ابنه إني لم أتم البارحة بشياً ^(٢) فقال أما انك لومت لم أصل عليك كأنه يقول قتلت نفسك بكثرة الاكل . وهذا من جنس هجر المظهرين للكباثر حتى يتوبوا فاذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجعة كان ذلك حسناً ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجعة كان ذلك حسناً ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تقويت احدهما وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له والصلاة عليه بل يشرع ذلك ويؤمر به كما قال تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وكل من أظهر الكباثر فإنه تسوغ عقوبته بالهجر وغيره حتى ممن في هجره مصلحة راجعة فيحصل المصالح الشرعية في ذلك بحسب الامكان والله أعلم *

﴿المسئلة الثلاثون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل المدينة وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه فهل تصح صلاته خلفه أم لا - وإذا لم يصل خلفه وترك الصلاة مع الجماعة هل يأنم بذلك - والذي يكره الصلاة خلفه يستد أنه لا يصح الفاتحة وفي البلد من هو أقرأ منه وأقبح (وسئل) عن رجل دعا دعاء ملحونا فقال له رجل ما يقبل الله دعاء ملحونا (وسئل) عن يهودي قال هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب يتمصبون علينا وكان قد خاصمه بعض المسلمين (وسئل) عن رجل أراد أن يشتكي على رجل فشنع فيه جماعة فقال لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت فقالوا كفرت استغفر الله من قولك فقال ما أقول (وسئل) عن التبليغ خلف الإمام هل هو مستحب أو بدعة (وسئل) عن الكلب إذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك (وسئل) عن يكون مسافرا في رمضان ولم يصبه جوع ولا عطش ولا تعب فما الأفضل له الصيام أم الإفطار (وسئل) عن الانسان إذا كان على غير طهر وحمل المصحف بأحكامه ليقراء به ويرفقه من مكان الى مكان هل يكره ذلك - وإذا مات الصبي وهو غير غتوث هل يحتن بعد موته (وسئل) ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبورا وهل يتكلم الميت في قبره أم لا •

﴿اجاب رحمه الله﴾ الحمد لله • أما كونه لا يصح الفاتحة فهذا بيد جدا فان عامة الخلق من العامة والخاصة يقرؤون الفاتحة قراءة تجزئ بها الصلاة فان اللحن الخفي واللحن الذي لا يحيل المعنى لا يبطل الصلاة وفي الفاتحة قرات كثيرة قد قرئ بها فلو قرأ عليهم وعليهم وعلهم أو قرأ الصراط والسرط والزراط فهذه قرات مشهورة ولو قرأ الحمد لله والحمد لله أو قرأ رب العالمين أو رب العالمين أو قرأ بالكسر ونحو ذلك لكانت قرات قد قرئ بها وتصح الصلاة خلف من قرأ بها - ولو قرأ رب العالمين بالضم أو قرأ مالك يوم الدين بالفتح لكان هذا لحنا لا يحيل المعنى ولا يبطل الصلاة - وان كان اماما رايا وفي البلد من هو أقرأ منه صلى خلفه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن الرجل في سلطانه - وان كان متظاهرا بالنسق وليس هناك من يقهر الجماعة غيره صلى خلفه أيضا ولم يترك الجماعة ^(١) فهو آثم مخالف للكتاب والسنة ولما كان عليه السلف • وأما من دعا الله خلصا له الدين بدعاء جاز سمع الله واجاب

دعاه سواء كان معرباً أو ملحوناً والكلام المذكور لا أصل له بل ينبغي للداعي إذا لم يكن عادته الاعراب أن لا يتكلف الاعراب قال بعض السلف إذا جاء الاعراب ذهب الخشوع وهذا كما يكره تكلف السجع في الدعاء فإذا وقع بنير تكلف فلا بأس به فإن أصل الدعاء من القلب واللسان تابع للقلب - ومن جعل همته في الدعاء تقويم لسانه أضف توجه قلبه ولهذا يدعو المضطر بقلبه دعاء يفتح عليه لا يحضره قبل ذلك وهذا أمر يجده كل مؤمن في قلبه والدعاء يجوز بالعربية وبنير العربية والله سبحانه يعلم قصد الداعي ومراعاة وإن لم يقوم لسانه فإنه يعلم صحيح الأصوات باختلاف اللغات على تنوع الحاجات *

(وأما اليهودي) إذا كان أراد يشتبه طائفة معينة من المسلمين فإنه يماقب على ذلك عقوبة ترجمه وامثاله عن مثل ذلك - وأما أن ظهر منه قصد الموم فإنه ينتقض صده بذلك ويجب قتله (وأما قول الرجل) لو جاءني محمد بن عبد الله إذا ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ولو تاب بعد رده إلى الإمام لم يسقط عنه القتل في أظهر قولي العلماء لكن إن تاب قبل رده إلى الإمام سقط عنه القتل في أظهر القولين وإن عزر بعد التوبة كان سائماً *

(وأما التبليغ) خلف الإمام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة وإنما يجهر بالتكبير الإمام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير * وقد اختلف العلماء هل تبطل صلاة المبلغ على قولين في مذهب مالك وأحمد وغيرهما *

وأما السكب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال (أحدها) أنه طاهر حتى رقه وهذا هو مذهب مالك (والثاني) نجس حتى شره وهذا هو مذهب الشافعي وأحدى الروايين عن أحمد (والثالث) شره طاهر وريقه نجس وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايين عنه وهذا أصبح الأقوال فإذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شره لم ينجس بذلك وإذا ولغ في الماء أريق الماء - وإن ولغ في اللبن ونحوه من العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام كقول مالك وغيره ومنهم من يقول يراق كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد فأما إن كان اللبن كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس كما تقدم *

وأما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين وإن لم يكن عليه مشقة والفطر له أفضل وإن صام جاز عند
 أكثر العلماء ومنهم من يقول لا يجوز له وليس لأحد أن يجهر بالقراءة بحيث يؤذى غيره كالمصلين •
 وأما إذا حمل الإنسان المصحف بكفه فلا بأس ولكن لا يحس يديه • ولا يجتنب أحد بعد
 الموت • وأما لفظ الحديث اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا يعني أن القبور
 موضع الموتى فإذا لم تصلوا في بيوتكم ولم تذكروا الله فيها كنتم كالميت وكانت كالقبور فإن في
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل الذي يذكركم الله والذي لا يذكر الله كمثل الحى
 والميت - وفي لفظ مثل الميت الذي يذكر الله فيه والذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت •
 وأما سؤال السائل هل يتكلم الميت في قبره فجوابه أنه يتكلم وقد يسمع أيضا من كلامه كما
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنهم يسمعون قرع نعالهم • وثبت عنه في
 الصحيح أن الميت يسأل في قبره فيقال له من ربك وما دينك ومن نبيك فيثبت الله المؤمنين
 بالقول الثابت فيقول الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي - ويقال له ما تقول في هذا الرجل
 الذى بمث فيكم فيقول المؤمن هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فأمننا به وأتبعناه •
 وهذا تأويل قوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقد
 صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها نزلت في عذاب القبر وكذلك يتكلم المنافق فيقول آه آه
 لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا قتلته فيضرب بمرزبة من حديد فيصبح صيحة يسمها كل
 شيء إلا الإنسان • وثبت عنه في الصحيح أنه قال لولا أن لا تدافنوا لسلأت الله أن يسممكم
 عذاب القبر مثل الذي أسمع • وثبت عنه في الصحيح أنه نادى للمشركين يوم بدر لما أقام في
 انقلاب قال ما أنتم بأسمع لما أقول منهم • والآثار في هذا كثيرة منتشرة والله أعلم •

❦ المسئلة الحادية والثلاثون ❦ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن النية في الدخول في

العبادات من الصلاة وغيرها هل تقتصر الى نطق اللسان مثل قول القائل نويت أصلي ونويت أصوم

❦ أجاب ❦ الحمد لله • نية الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم والصلاة والصيام والزكاة

والكفارات وغير ذلك من العبادات لا تقتصر الى نطق باللسان باتفاق أئمة الاسلام بل النية

محلها القلب باتفاقهم فلو لفظ بلسانه غلطا خلاف ما في قلبه فلا اعتبار بما نوى لا بما لفظ ولم

يذكر أحد في ذلك خلافا إلا أن بعض متأخري أصحاب الشافعي خرج وجهاني ذلك وغلطه

فيه أئمة أصحابه • ولكن تنازع العلماء هل يستحب التلفظ بالنية على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بها لكونها وكذا - وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما لا يستحب التلفظ بها لأن ذلك بدعة لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أحدًا من أمته أن يلفظ بالنية ولا علم ذلك أحدًا من المسلمين ولو كان هذا مشروعًا لم يهمله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة • وهذا القول أصح بل التلفظ بالنية تقص في العقل والدين أما في الدين فلأنه بدعة. وأما في العقل فلأن هذا بمنزلة من يريد أكل الطعام فقال أنوي بوضع يدي في هذا الاناء، أوى أخذ منه لقمة فأضعها في فمي فأضعها ثم أبلعها لا شيع فهذا حق وجعل وذلك أن النية تتبع العلم فتعي علم المبدء ما يفعل كان قد نواه ضرورة فلا تصور مع وجود العلم به أن لا تحصل نية وقد اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكررها ليس بمشروع بل من اعتاده فإنه ينبغي له أن يؤدب تأديبا يمنعه عن التمدد بالبدع وإذا الناس برفع صوته والله أعلم •

﴿ المسئلة الثانية والثلاثون ﴾ سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن زيارة القدس وقبر الخليل عليه السلام وما في أكل الخبز والمدس من البركة وقوله من بلد إلى بلد للبركة وما في ذلك من السنة والبدعة •

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله • أما السفر إلى بيت المقدس للصلاة فيه والاعتكاف أو القراءة أو الذكر أو الدعاء فمشروع مستحب باتفاق علماء المسلمين وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا - والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه • وفي الصحيحين عنه أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام (وأما السفر) إلى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين إلا الأربعة ولا غيرهم بل لو نذر ذلك ناذر لم يجب عليه الوفاء بهذا النذر عند الأئمة الأربعة وغيرهم بخلاف المساجد الثلاثة فإنه إذا نذر السفر إلى المسجد الحرام لحج أو عمرة أو غيره ذلك باتفاق الأئمة وإذا نذر السفر إلى المسجدين الآخرين

لزمه السفر عند أكثرهم كالك وأحمد والشافعي في أظهر قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه رواه البخاري . وإنما يجب الوفاء بنذر كل ما كان طاعة مثل من نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا أو صدقة لله أو حجا ولهذا لا يجب بالنذر السفر الى غير المساجد الثلاثة لأنه ليس بطاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ففتح من السفر الى مسجد غير المساجد الثلاثة فغير المساجد أولى بالمنع لان العبادة في المساجد أفضل منها في غير المساجد وغير البيوت بلا رب ولأنه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أحب البقاع الى الله المساجد مع أن قوله لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد يتناول المنع من السفر الى كل بقعة مقصودة بخلاف السفر للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فان السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت وكذلك السفر لزيارة الاخ في الله فإنه هو المقصود حيث كان * وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء أنه لا بأس بالسفر الى المشاهد واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت راكبا وماشيا أخرجاه في الصحيحين ولا حجة لهم فيه لان قباء ليست مشهدا بل مسجد وهي منى عن السفر اليها باتفاق الأئمة لان ذلك ليس بسفر مشروع بل لو سافر الى قباء من ديرة أهله لم يميز ولكن لو سافر الى المسجد النبوي ثم ذهب منه الى قباء فهذا يستحب كما يستحب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد *

وأما كل الخبز والعدس المصنوع عند قبر الخليل عليه السلام فهذا لم يستحبه أحد من العلماء لا المتقدمين ولا المتأخرين ولا كان هذا مصنوعا لافي زمن الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا بعد ذلك الى خمسمائة سنة من البعثة حتى أخذ النصارى تلك البلاد ولم تكن القبة التي على قبره مفتوحة بل كانت مسدودة ولا كان السلف من الصحابة والتابعين يسافرون الى قبره ولا قبر غيره لكن لما أخذ النصارى تلك البلاد فسوّوا حجرته واتخذوها كنيسة فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذ ذلك من اتخذ مسجدًا وذلك بدعة منى عنها لما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا - وفي الصحيح عنه أنه قال قبل موته بخمس إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم

عن ذلك ثم وقف بعض الناس وقفا للقدس والخبز وليس هذا وقفا من الخليل ولا من أحدمن بني اسرائيل ولا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من خلفائه بل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أطلق تلك القرية للدارميين ولم يأمرهم أن يطعموا عند مشهد الخليل عليه السلام لا خبزاً ولا عدساً ولا غير ذلك * فمن اعتقد أن الاكل من هذا الخبز والقدس مستحب شرعه النبي صلى الله عليه وسلم فهو مبتدع ضال بل من اعتقد أن القدس مطلقاً فيه فضيلة فهو جاهل والحديث الذي يروى كذا المقدس فانه يرق القلب وقد قدس فيه سبعون نبياً حديث مكذوب مختلف باتفاق أهل العلم ولكن المقدس هو مما اشتبه اليهود وقال الله تعالى لهم (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) ومن الناس من يتقرب الى الجن بالمقدس فيطبخون عدساً ويضمنونه في المراحض أو يرسلونه ويطلبون من الشياطين بعض ما يطلب منهم كما يفعلون مثل ذلك في الحمام وغير ذلك وهذا من الايمان بالجب والطاقوت * وجماع دين الاسلام أن يبد الله وحده لا شريك له ويمد بما شرعه سبحانه وتعالى على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من الواجبات والمستحبات والمندوبات * فمن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة فهو ضال والله أعلم *

* المسئلة الثالثة والثلاثون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية هل صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء أو أحد من أصحابه - وهل يجوز المسح على الجوارب كالمخف أم لا - وهل يكون الخرق الذي فيه الذي بين الطمن مانماً من المسح فقد يصف بشرة شيء من عمل الفرض - وإذا كان في الخلف خرق بقدر النصف أو أكثر هل يعني عن ذلك أم لا *

* الجواب * الحمد لله * لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح بل الاحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن^(١) يمسح عنقه ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهم ومن استحبه فاعتمد فيه على أثر يروى عن أبي هريرة أو حديث يضعف ثقله أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال ومثل ذلك لا يصلح عمدة ولا يارض مادل عليه

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لم يكن فيها انه كان يمسح الخ ونحوه والله أعلم اهـ مصححه

الاحاديث ومن ترك مسح المنق فوضوه صحيح باتفاق العلماء •

(وأما مسح الجيوب) فم يجوز المسح على الجيوبين اذا كان يمشي فيها سواء كانت مجلدة او لم تكن في اصح قولى العلماء • ففى السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوبيه ولعليه وهذا الحديث اذا لم يثبت فلتقياس يقتضى ذلك فان الفرق بين الجيوبين والنملتين انما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر فى الشريعة فلا فرق بين أن يكون جلودا او تطا أو كتانا او صوفا كما لم يفرق بين سواد اللباس فى الاحرام وبياضه ومحظوره ومباحه وغايته أن الجلد أتى من الصوف فهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قويا بل يجوز للمسح على مايقى وما لايقى - وأيضا فمن المعلوم أن الحاجة الى المسح على هذا كالحاجة الى المسح على هذا سواء • ومع اتساوى فى الحكمة والحاجة يكون التفرق بينهما تفرقا بين التماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذى جاء به الكتاب والسنة وما أنزل الله به كتبه وارسل به رسله • ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه فقد ذكر فرقا طرديا عديم التأثير - ولو قال قائل يصل الماء الى لصف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوق الطهور به أكثر كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف واقرّب الى الاوصاف المؤثرة وذلك اقرب الى الاوصاف الطردية وكلاهما باطل • وخروج الطعن لا تمنع جواز المسح ولو لم تستر الجوارب الا بالشد جاز المسح عليها على الصحيح وكذلك الزبول الطويل الذى لا يثبت بنفسه ولا يستر الا بالشد والله أعلم •

﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رحمه الله لما ذهب على البرية كنا نجتمع بين الصلاتين فكنت أولا وأذن عند الغروب وانا راكب ثم تأملت فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع ليلة جمع لم يؤذوا المغرب فى طريقهم بل أخر التأذين حتى نزل فصرت أفعل ذلك لانه فى الجمع صار وقت الثانية وقتا لها والادان اعلام بوقت الصلاة ولهذا قلنا يؤذن لفائتة كما اذن بلال لما ناموا عن صلاة الفجر لانه وقتها والادان للوقت الذى يفعل فيه لا الوقت الذى وجب فيه •

﴿ فصل ﴾ وقال الشيخ أيضا وجد بنا السير وقد انقضت مدة المسح فلم يمكن النزاع والوضوء الا باقطاع عن الرقعة او حبسهم على وجه يتضررون بالوقوف فقلاب على ظنى عدم التوقيت عند الحاجة كما قلنا فى الجبيرة ونزلت حديث عمر وقوله لعقبة بن عامر أصبت السنة

على هذا توفيقا بين الآثار ثم رأيت مصر حابه في منازي ابن عائذ أنه كان قد ذهب على البرية كما ذهبت لما فتحت دمشق ذهب بشيرا بالفتح من يوم الجمعة الى يوم الجمعة فقال له عمر منذ كم يوم لم تنزع خفيك قال منذ يوم الجمعة قال أصبت فحمدت الله على المواقفة . وهذا أظنه أحد القولين لأصحابنا وهو أنه اذا كان يتضرر بنزع الخب صار بمنزلة الجبيرة وفي القول الآخر أنه اذا خاف الضرر بالنزع تيمم ولم يمسح وهذا كالرويتين لنا اذا كان جرحه بارزا يمكنه مسحه بالماء دون غسله فهل يمسحه أو يتم له على روايتين والصحيح المسح لأن طهارة المسح بالماء أولى من طهارة المسح بالتراب ولأنه اذا جاز المسح على حائل المضموض فعليه أولى وذلك أن طهارة المسح على الخفين طهارة اختيار وطهارة الجبيرة طهارة اضطرار فصح الخلف لما كان متمكنا من الغسل والمسح وقت له للمسح ومسح الجبيرة لما كان مضطرا الى مسحهم يوقت وجاز في الكبرى فالخلف الذي يتضرر بنزعه جبيرة والضرورة بأشياء اما ان يكون في ثلج وبرد عظيم اذا نزع ينال رجله ضرر أو يكون الماء باردا لا يمكن معه غسلها فان نزعها تيمم فسحها خير من التيمم او يكون خائفا اذا نزعها وتوضأ من عدو أو سيج أو انقطاع عن الرقعة في مكان لا يمكنه السير وحده ففي مثل هذا الحال له ترك طهارة الماء الى التيمم فلا يجوز ترك طهارة الغسل الى المسح أولى . ويلحق بذلك اذا كان عادما للماء ومعه قليل يكفي طهارة المسح لا طهارة الغسل فان نزعها تيمم فالسح خير خير من التيمم . وأصل ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليسلة والسافر ثلاثة أيام ولياليهن منطوقه بإباحة المسح هذه المدة والمفهوم لا عموم له بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمناطق فاذا خالفه في صورة حصلت المخالفة فاذا كان فيما سوى هذه المدة لا يباح مطلقا بل يحظر تارة ويباح أخرى حصل العمل بالحديث وهذا واضح وهي مسألة نافعة جدا فانه من باشر الاسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بتضرر يباح التيمم بدونه واعتبر ذلك بما لو اتقضت المدة والعدو بازائه فقائده النزع والوضوء على الرجلين فحيت يسقط الوضوء على الرجلين يسقط النزع وقد يكون الوضوء واجبا لو كانا بارزين لكن مع استنارهما يحتاج الى قامهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانيا اذا لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما اذا استمر فان طهارته باقية وبخلاف ما اذا توضأ ومسح عليهما فان ذلك قد لا يضره ففي هذين الموضعين لا يتوقت اذا كان الوضوء ساقطا فينتقل الى التيمم

فإن المسح المستمر اولى من التيمم وإذا كان في النزاع واللبس ضرر يبيع التيمم فلان يبيع المسح اولى والله أعلم •

المسئلة الرابعة والثلاثون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن بنت الزنا هل تزوج بابيها - وعن زنى باخته ماذا يجب عليه •

• أجاب • الحمد لله • مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز الزواج بها وهو الصواب المقطوع به حتى تنازع الجمهور هل يقتل من فعل ذلك على قولين • والمتقول عن أحمد أنه يقتل من فعل ذلك فقد يقال هذا إذا لم يكن متأولاً وأما المتأول فلا يقتل وإن كان مخطئاً وقد يقال هذا مطلقاً كما قاله الجمهور إنه يجلد من شرب النبيذ المختلف فيه متأولاً وإن كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعي وأحمد في إحدى الرايتين وفسقه مالك وأحمد في الرواية الأخرى والصحيح أن المتأول المذكور لا يفسق بل ولا يائمه وأحمد لم يملنه أن في هذه المسئلة خلافاً فإن الخلاف فيها انما ظهر في زمنه لم يظهر زمن السلف فلماذا لم يعرفه • والذين سوغوا نكاح البنت من الزنا حجبتهم في ذلك أن قالوا ليست هذه بنتاً في الشرع بدليل أنهما لا يتوارثان ولا يجب نفقتها ولا يلي نكاحها ولا تمتق عليه بالملك ونحو ذلك من أحكام النسب وإذا لم تكن بنتاً في الشرع لم تدخل في آية التحريم فتدخّل في قوله (وأحل لكم ما وراء ذلكم) • وأما حجة الجمهور فهو أن يقال قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازاً وسواء ثبت في حق التوارث وغيره من الأحكام أم لم يثبت إلا التحريم خاصة ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الفرائض ونحوها كقوله (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) • ويان ذلك من ثلاثة أوجه (أحدها) أن آية التحريم تناول البنت وبنت الابن وبنت البنت كما تناول لفظ العمة عمه الاب والام والجددة والجد وكذلك بنت الاخت وبنت ابن الاخت وبنت بنت الاخت ومثل هذا العموم لا يثبت لا في آية الفرائض ولا نحوها من الآيات والنصوص التي علق فيها الأحكام بالانساب (الثاني) أن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة - وفي لفظ ما يحرم من النسب • وهذا حديث متفق على صحته وعمل الأئمة به فقد حرم الله على المرأة أن تزوج بطفل غذته من لبنها أو أن تسكح أولاده وحرّم على أمهاتها وعماتها

وخالتها بل حرم على الطفلة المرتضعة من امراءه أن تتزوج بالفصل صاحب اللبن وهو الذي وطئ المرأة حتى در اللبن بوطنه فاذا كان يحرم على الرجل أن ينكح بنته من الرضاع ولا يثبت في حقها شيء من أحكام النسب سوى التحريم وما يتبعها من الحرمة فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه وأين الخلقة من مائه من التنفيذ بل إن در بوطنه فهذا يمين التحريم من جهة عموم الخطاب ومن جهة التنبيه والفحوى وقياس الاولى (الثالث) أن الله تعالى قال (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) قال العلماء احتراز عن ابنه الذي تبناه كما قال (لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستحقون ولد المتبني فاذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله من أصلابكم علم أن لفظ البنات ونحوها يشمل كل من كان في لنتهم داخلا في الاسم * وأما قول القائل إنه لا يثبت في حقها الميراث ونحوه فجوابه أن النسب تتبع بعض أحكامه فقد ثبت بعض أحكام النسب دون بعض كما وافق أكثر المتأخرين في^(١) الملاعة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه * واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا على قولين كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ألحق ابن وليدة زمة بن الاسود بن زمة بن الاسود وكان قد أحبلها عتبة ابن أبي وقاص فاختصم فيه سعد وعبد بن زمة فقال سعد : ابن أخي . عهد الى ابن وليدة زمة هذا ابني فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراش أبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللماهر الحجر احتجبي منه يا سود لما رأى من شبهه البين بمتبة فجعله أخاها في الميراث دون الحرمة . وقد تنازع العلماء في ولد الزنا هل يمتق بالملك على قولين في مذهب أبي حنيفة وأحمد . وهذه المسئلة لها بسط لا تسعه هذه الورقة * ومثل هذه المسئلة الضعيفة ليس لاحد أن يحكميها عن امام من أئمة المسلمين لاعلى وجه القدرح فيه ولا على وجه المتابعة له فيها فان في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة واتباع الاقوال الضعيفة وبمثل ذلك صار وزير التتري ياتي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم الى الخروج عن السنة والجماعة ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الالحاد والله أعلم *

(وأما من زنى باخته) مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله * والحجة في ذلك ما رواه البراء

ابن عازب قال مررت بي خالي أبو بردة ومعه راية قتلت أين تذهب يا خالي قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أبيه فأمرني أن اضرب عنقه وأخمس ماله والله أعلم •

المسئلة الخامسة والثلاثون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية هل تصح الصلاة في المسجد اذا كان فيه قبر والناس يجتمع فيه لصلاحي الجماعة والجمعة أم لا - وهل يمهّد القبر أو يعمل عليه حاجز أحاطط - وهل من كان عليه دين هل يجوز له ان يأخذ من زكاة أبيه انقضاء دينه أم لا •

• أجاب • الحمد لله • اتفق الاثمة أنه لا يبنى مسجد على قبر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد فان كان المسجد قبل الدفن غير اما بتسوية القبر واما بنشه ان كان جديداً وان كان المسجد بنى بعد القبر فالما ان يزال المسجد وإما ان تزال صورة القبر فالمسجد الذي على القبر لا يصلي فيه فرض ولا نفل فانه منهي عنه •

(واذا كان) على الولد دين ولا وفاء له جاز له ان يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره وأما ان كان محتاجا الى النفقة وليس لايه ما ينفق عليه فقيه نزاع والاظهر انه يجوز له أخذ زكاة أبيه وأما ان كان مستغنيا بنفقة أبيه فلا حاجة به الى زكاته والله أعلم •

المسئلة السادسة والثلاثون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن جندي له أقطاع ونسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن وهو ناوى كتابة الحديث والقرآن العظيم • وان سمع بورك أو افلام اشترى بألف درهم وقال انا ان شاء الله اكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ويؤمل أم لا بريدة فهل بأنهم أم لا - وأي التفسير أقرب الى الكتاب والسنة الزمخشري أم القرطبي أم البغوي أو غير هؤلاء - واذا نسخ الانسان لنفسه أو للبيع يكون له أجر وسوا^(١) مثل احياء علوم الدين وقوت القلوب ومثل كتاب المنطق أفتونا •

الجواب • ليس عليه اثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية فان كتابة القرآن والاحاديث الصحيحة والتفسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات • وأما التفسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فانه يذكر مقالات السلف بالاسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن التهمين كمقاتل بن بكير والكلبي • والتفسير

المأثورة بالاسانيد كثيرة كتفسير عبد الرزاق وعبد بن حميد ووكيع بن أي قتيبة وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه •

وأما التفسير الثلاثة المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والاحاديث الضعيفة البنيوي لكنه مختصر في تفسير الثعلبي وحذف منه الاحاديث الموضوعة والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك • وأما الواحدى فإنه تلميذ الثعلبي وهو أخبر منه بالعريية لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وان ذكرها تقليداً لتفسيره وتفسيره وتفسير الواحدى البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها • وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة من انكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن وانكر أن الله صريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة • وأصولهم خمسة يسمونها التوحيد والمدل والمنزلة بين المنزلتين وانفاذ الوعيد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات ولهذا سمي ابن التورث أصحابه الموحدين وهذا انما هو إلحاد في أسماء الله وآياته • ومعنى المدل عندهم يتضمن التكذيب بالقدر وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على شيء ومنهم من ينكر مقدم العلم والكتاب لكن هذا قول أئمتهم وهؤلاء منصب الزمخشري فإن مذهبه مذهب الخيرية بن علي وأبي هاشم وأبائهم ومذهب أبي الحسين. والمعتزلة الذين على طريقته نوعان مسابغة وخشبية • وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه كالأى يسمى كافراً فزولوه بين منزلتين. وانفاذ الوعيد عندهم معناه أن فساق الملة يخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما قوله الخوارج. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف • وهذه الأصول حشا كتابه ببارة لا يهتدى أكثر الناس إليها ولا لمقاصده فيها مع ما فيه من الاحاديث الموضوعة ومن قلة الثقل عن الصحابة والتابعين وتفسير القرطبي خير منه بكثير وأقرب الى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع وان كان كل من كتب هذه الكتب لابد أن تشتمل على ما ينقد لكن يجب المدل بينهما واعطاء كل ذي حق حقه وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً وبحثاً وأبعد عن البدع وان اشتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير بل لعله أرجح هذه

التفسير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها . وتم تفاسير أخر كثيرة جدا كتفسير ابن الجوزي والماوردي *

(وأما) كتاب قوت القلوب وكتاب الاحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب مثل الصبر والشكر والحب والتوكل والتوحيد ونحو ذلك . وأبو طالب أعلم بالحديث والآثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي وكلامه أسد وأجود تحقيقا وأبعد عن البدعة مع انه في قوت القلوب أحاديث ضعيفة وموضوعة وأشياء مردودة كثيرة (وأما) ما في الاحياء من المهلكات مثل الكلام على الكبر والعجب والرياء والحسد ونحو ذلك فتأليه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية — ومنه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود ومنه ما هو متنازع فيه والاحياء فيه فوائد كثيرة لكن فيه مواد مذمومة فان فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد — فاذا ذكرت معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه وقالوا أمرضه الشفاء يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة وفيه أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة كثيرة وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاهم وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة ومن غير ذلك من العبادات والادب ما هو موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه فهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه *

(وأما) كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن^(١) ما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحيمدي وللبد الحق الاشبيلي وبعد ذلك كتب السنن كسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي والمسايد كسند الشافعي ومسند الامام أحمد وموطا مالك فيه الاحاديث والآثار وغير ذلك وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعي ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من موطا مالك يعني بذلك ما صنف على طريقته فان المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ولم تكن وضعت كتب

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله وبمدها اه مصححه

الرأى التي تسمى كتب الفقه • ولقد هذا جمع الحديث السند في جمع الصحيح البخارى ومسلم والكتب التي تحب ويؤجر الانسان على كتابتها سواء كتبتها لنفسه أو كتبها لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه والراى به وللمد به فالكتابة كذلك لينتفع به أو لينتفع به غيره كلاهما يثاب عليه •

(وأما) كتب المنطق فذلك لا تشتمل على علم يؤمر به شرعا وان كان قد أدى اجتهاد بعض الناس الى انه فرض على الكفاية وقال بعض الناس ان العلوم لا تقوم الا به كما ذكر ذلك أبو حامد فهذا غلط عظيم عقلا وشرعا. أما عقلا فان جمع عقلا بنى آدم من جميع اصناف المتكلمين في العلم حرزوا علومهم بدون المنطق اليونانى. وأما شرعا فانه من العلوم بالاضطرار في دين الاسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليونانى على أهل السلم والايمان وأما هو في نفسه فبعضه حق وبعضه باطل والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يحتاج اليه والتقدير الذى يحتاج اليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به والبليد لا ينتفع به والذي لا يحتاج اليه ومضرته على من لم يكن خبيرا بعلوم الانبياء أكثر من نفعه فان فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء وكانت سبب نفاقهم وفساد علومهم • قول من قال انه كله حق كلام باطل بل في كلامهم في الحد والصفات الذاتية والرضية وأقسام القياس والبرهان وموارده من الفساد ما قد يناء في غير هذا الموضوع وقد بين ذلك علماء المسلمين والله أعلم •

المسئلة السابعة والثلاثون • سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل قال ما وسعنى لاسمائى ولا أرضى ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن • أجاب • الحمد لله • هذا ما ذكره في الاسرائيليات ليس له اسناد معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم • ومنه وسع قلبه محبتي ومعرفته • وما يروى القلب بيت الرب هذا من جنس الاول فان القلب بيت الايمان بالله تعالى ومعرفته ومحبه (وما يرووه) كنت كنتا لا أعرف فأحييت ان أعرف تخلفت خلقا فرقتهم بي في عرفوني هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أعرف له اسنادا صحيحا ولا ضيفا (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله خلق العقل فقال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزنى وجلالى ما خلقت خلقا أشرف • نك فبك آخذ وبك أعطى هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل

العلم بالحديث (وما يرووه) حب الدنيا رأس كل خطيئة هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي - وأما عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس له استناد معروف (وما يرووه) الدنيا خطوة رجل مؤمن هذا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من سلف الامة ولا أتتها (وما يرووه) من بورك له في شيء فليزمه ومن أثم نفسه شيئا لزمه . الاول يؤثر عن بعض السلف - والثاني باطل^(١) من أثم نفسه وقد لا يلزمه بحسب ما يأمر به الله ورسوله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذوا مع الفقراء أيا دى فإن لهم في غد دولة وأي دولة . الفقرفخرى وبه افتخر كلاهما كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المروفة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها هذا الحديث ضعيف بل موضوع عند أهل العلم بالحديث ولكن قد رواه الترمذى وغيره ووقع هذا وهو كذب (وما يرووه) أنه يقعد الفقراء يوم القيامة ويقول وعزنى وجلالى ما زومت الديناعنكم لهوانكم علي ولكن أردت ان أرفع قدركم في هذا اليوم انطلقوا الى الموقف فن أحسن اليكم بكسرة او سقاكم شربة ماء أو كساكم خرقا انطلقوا به الى الجنة قال الشيخ : الثاني كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والاجماع (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم الى المدينة خرجن بنات التجار بالدفوف وهن يقلن طلع البدر علينا من ثنيات الوداع الى آخر الشعر فقال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هزوا غرايلكم بارك الله فيكم . حديث النسوة وضرب الدف في الأفراح صحيح فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأما قوله هزوا غرايلكم هذا لا يعرف عنه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم انك أخرجتني من أحب البقاع الى فأسكني في أحب البقاع اليك هذا حديث باطل كذب وقد رواه الترمذى وغيره بل انه قال لمكة انك أحب بلاد الله الى وقال انك لأحب البلاد الى الله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زارني وزار أبي إبراهيم في عام دخل الجنة هذا كذب موضوع ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث (وما يرووه) عن علي رضي الله عنه أن اعرابيا صلى وتغمر صلاته فقال علي لا تغمر صلاتك فقال

(١) كذا بالاصابين ولعل في العبارة سقطا والاصل فان من الرم نفسه شيئا قد يلزمه وقد لا يلزمه النج

الاعرابي ياعلى لو قرها أبوك ما دخل النار هذا كذب (وما يرووه) عن عمر أنه قتل أباه هذا
 كذب فان أباه مات قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه
 وسلم كنت نبياً وآدم بين الماء والطين . وكنت وآدم لآماء ولا طين هذا اللفظ كذب باطل (وما
 يرووه) المازب فراشه من نار . مسكين رجل بلا امرأة . مسكينة امرأة بلا رجل هذا ليس
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يثبت عن إبراهيم الخليل عليه السلام لما بنى البيت
 صلى في كل ركن ألف ركعة فوحي الله تعالى اليه يا إبراهيم ما هذا سد جوعة أو ستر عورة
 هذا كذب ظاهر ليس هو في شيء من كتب المسلمين (وما يرووه) لا تكرر هو الفتنة فان
 فيها حصاد المناقير هذا ليس معروفاً عن النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) من علم أخاه
 آية من كتاب الله ملك رقه هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم (وما يرووه) عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلعت على ذنوب أمتي فلم أجده أعظم ذنباً من تعلم آية ثم نسيها وإذا
 صح هذا الحديث فهذا عني بالنسيان التلاوة . ولفظ الحديث انه قال يوجد من سيأت أمتي
 الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينাম عنها حتى ينساها والنسيان الذي هو بمعنى الاعراض عن
 القرآن وترك الايمان والعمل به وما اعمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب (وما يرووه)
 ان آية من القرآن خير من محمد وآل محمد القرآن كلام الله منزل غير مخلوق فلا يشبه بغيره اللفظ
 المذكور غير مأثور (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من علم علماً نافياً وأخفاءً عن
 المسلمين أبلغه الله يوم القيامة بلجام من نار هذا معناه معروف في السنن عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من سئل عن علم يعلمه فكتمه أبلغه الله يوم القيامة بلجام من نار (وما يرووه) عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا وصلتم الى ماشجرين أحسبني فأمسكوا واذا وصلتم الى القضاء
 والقدر فأمسكوا هذا مأثور بأسانيد متقطعة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لسلطان الفارسي وهو يأكل المنب دود دوي يعني عبتين عبتين هذا ليس من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو باطل (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زنى بأمرأة
 فجاءت منه بنت فلزاني ان يتزوج بابنته من زنا هذا يقوله من ليس من اصحاب الشافعي
 وبعضهم ينقله عن الشافعي ومن اصحاب الشافعي من أنكر ذلك عنه وقال انه لم يصرح بتحليل
 ذلك ولكن صرح بحل ذلك من الرضاة اذا وضع من ابن المرأة الحامل من الزنا وعامة العلماء

كاحمد وأبي حنيفة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك وهذا اظهر القولين في مذهب مالك (وما يرووه) أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ثم ثبت ذلك انه قال أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله لكم في حديث الرقية وكان الجمل على عافية مريض القوم لاعلى التلاوة (وهل يحرم) اتخاذ أبراج الحمام اذا طارت من الابراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام في القرى والبلدان لهذا السبب ثم اذا كان يضر بالناس منع منه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من ظلم ذميا كان الله خصمه يوم القيامة أو كنت خصمه يوم القيامة هذا ضعيف لكن المعروف عنه انه قال من قتل مائة ألف بغير حق لم يرح رائحة الجنة (وما يرووه) عنه من أسرج سراجا في مسجد لم تزل الملائكة وحلة العرش تستغفر له ما دام في المسجد ضوء ذلك السراج . هذا لا أعرف له اسنادا عن النبي صلى الله عليه وسلم

المسألة الثامنة والثلاثون وردت هذه المسائل من اصبهان على الشيخ الامام العالم شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية وسئل أن يشرح ما ذكره نجم الدين بن حمدان في آخر كتاب الرعاية وهو قوله من التزم مذهبا انكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر—ويبين لنا ما أشكل علينا من كون بعض المسائل يذكر فيها في الكافي والمحرو والمفتي والرعاية والخلاصة والهداية وروايتان أو وجهان ولم يذكر الأصح والارجح فلا ندرى بأيهما نأخذ . وان سألونا عنه اشكل علينا *

(اجاب) الحمد لله * أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى مثل كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى والانتصار لابن الخطاب وعمدة الادلة لابن عقيل وتعليق القاضي يعقوب البرزنجي وأبي الحسن الزاغوني وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح وقد اختصرت رؤس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة مثل رؤس المسائل للقاضي أبي يعلى ورؤس المسائل للشيخ أبي جعفر ورؤس المسائل لابن الخطاب ورؤس المسائل للقاضي أبي الحسين وقد نقل عن الشيخ أبي البركات صاحب المحرر أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر مذهب أحمد أنه ما رجعه أبو الخطاب في رؤس مسائله . وبما يعرف منه ذلك كتاب المنفى للشيخ أبي محمد وكتاب شرح الهداية لجدهنا أبي البركات وقد شرح الهداية غير واحد

كاتب حليم التهرواني وأبي عبد الله بن تيمية صاحب التفسير الخطيب عم أبي البركات وأبي
 المعالي ابن المنجا وأبي البقاء النحوي لكن لم يكمل ذلك وقد اختلف الاصحاب فيما يصححونه
 فمنهم من يصحح رواية ويصحح آخرون رواية فمن عرف ذلك نقله ومن ترجع عنده قول
 واحد على قول آخر اتبع القول الراجح ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد نقل ما ذكره من
 اختلاف الروايات والوجوه والطرق كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذاهب الأئمة
 فانه في كل مذهب من اختلاف الاقوال عن الأئمة واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ومعرفة
 الراجح شرعا ما هو معروف. ومن كان خيرا بأصول أحمد ونصوصه عرف الراجح في مذهبه
 في عامة المسائل وان كان له بصير بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع وأحمد كان أعلم من
 غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصا
 كما يوجد لغيره ولا يوجد له قول ضعيف في القالب الا وفي مذهبه قول يوافق القول الاقوى واكثر
 مقاربه التي لم يختلف فيها مذهب يكون قوله فيها راجحا كقوله يجوز فسخ الافراد والقولان الى
 التمتع وقوله شهادة أهل الذمة على المسلمين عند الحاجة كالوصية في السفر وقوله بتحريم نكاح
 الزانية حتى تتوب وقوله يجوز شهادة العبد وقوله بأن السنة للعتيم ان يمسح الكوعين بضربة
 واحدة وقوله في المستحاضة بانها تارة ترجع الى العادة وتارة ترجع الى التميز وتارة ترجع الى
 غالب عادات النساء فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثلاث سنن عمل بالثلاثة أحمد
 دون غيره وقوله يجوز المساقاة والمزراعة على الارض البيضاء والتي فيها شجر وسواء كان
 البذر منهما أو من أحدهما وجواز ما يشبه ذلك وان كان من باب المشاركة ليس من باب
 الاجارة ولا هو على خلاف القياس ونظير هذا كثيره وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه
 انفراد بها عن أبي حنيفة والشافعي مع ان قول مالك فيها موافق لقول أحمد وأقرب منه وهي
 التي صنف لها المراسي ردا عليها وانتصر لها جماعة كابن عقيل والقاضي أبي يعلى الصغير وأبي
 الفرج ابن الجوزي وأبي محمد بن المني فهذه غالبا يكون قول مالك وأحمد ارجح من القول
 الآخر وما يرجع فيها القول الآخر يكون مما اختلف فيه قول أحمد وهذا كإبطال الخيل
 المسقط للزكاة والشفعة ونحو ذلك الخيل المبيحة الربا والفواحش ونحو ذلك. وكاعتبار المقاصد
 والنيات في العقود والرجوع في الأيمان الى سبب اليمين وما هيجهما مع نية الخالف وكإقامة

الحدود على أهل الجنایات كما كان النبی صلی الله علیه وسلم وخلفاؤه الراشدون یقیمونها كما كانوا یقیمون الحد على الشارب بالراثة والقی ونحو ذلك وكاعتبار العرف في الشروط وجعل الشرط العرفی كالشرط اللفظی والاكتفاء في المقود المطلقة بما یعرفه الناس وان ماعده الناس یما فهو بیع وما عدوه اجارة فهو اجارة وما عدوه هبة فهو هبة وما عدوه وقفا فهو وقف لا یعتبر في ذلك لفظ معین ومثل هذا كثير •

﴿ فصل ﴾ وأما قول الشيخ نجم الدين بن حمدان من التزم مذهباً أنكر عليه مخالفته بنیر دلیل أو تقليد أو عذر آخر فهذا یراد به شیآن (أحدهما) أن من التزم مذهباً معیناً ثم فعل خلافه من غیر تقليد لعل آخرأفته ولا استدلال بدلیل یقتضی خلاف ذلك ومن غیر عذر شرعی یبیح له فعله فإنه یكون متبعا لهواه وعاملا بنیر اجتہاد ولا تقليد فاعلا للتحريم بنیر عذر شرعی وهذا منكر • وهذا المعنى هو الذى اراد الشيخ نجم الدين رحمه الله وقد نص الامام أحمد وغيره على انه ليس لاحد أن یعتقد شیء واجباً أو حراماً ثم یستفده غیر واجب أو محرم بمجرد هواه مثل أن یكون طالبا لشعبة الجوار فیعتقدها انها حق له ثم اذا طلبت منه شعبة الجوار اعتقدوها أنها ليست ثابتة أو مثل من یعتقد اذا كان أخا مع جد أن الاخوة تقاسم الجد فاذا صار جدا مع أخ اعتقد ان الجد لا یقاسم الاخوة أو اذا كان له عدو یفعل بعض الامور المختلف فیها كتریب التیید المختلف فیہ وللب الشطرنج وحضور السماع اعتقد ان هذا یبني أن یهجرو ينكر علیه فاذا فعل ذلك صدقه اعتقد ذلك ان هذا من مسائل الاجتهاد التي لا تنكر قتل هذا ممن یكون في اعتقاده حل شیء وحرمة ووجوبه وسقوطه بسبب هواه هو مذموم مجروح خارج عن المدلة وقد نص أحمد وغيره على ان هذا لا یجوز • وأما اذا تبين له ما یوجب رجحان قول على قول إما بالادلة للمفصلة ان كان یعرفها وبهها وإما بان یرى أحد رجلین أعلم بتلك المسئلة من الآخر أو هو أتقى لله فیما یقول فیرجع عن قول الى قول لمثل هذا فهذا یجوز بل یجب وقد نص الامام أحمد على ذلك وما ذكره ابن حمدان المراد به القسم الاول ولهذا قال من التزم مذهباً أنكر عليه مخالفته بنیر دلیل أو تقليد یسوغ له ان یقلد في خلافه أو عذر شرعی أباح المحظور الذى یباح بمثل ذلك المذموم ينكر علیه • وهنا مسئلة ثانية قد یظن أنه أرادها ولم یردها لكما نتكلم على تقدير ارادتها وهو أن من التزم مذهباً لم یكن له أن ینتقل عنه قاله بعض

أصحاب أحمد وكذلك غير هذا ما يذكره ابن حمدان وغيره يكون مما قاله بعض أصحابه وإن لم يكن منصوحاً عنه - وكذلك ما يوجد في كتب أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض أصحابهم وليس منصوحاً عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك * وأصل هذه المسئلة أن العاصي هل عليه أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ بزمائه ورخصه - فيه وجهان لأصحاب أحمد وهما وجهان لأصحاب الشافعي والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك والذين أوجبوه يقولون إذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه مادام ملتزماً له أو ملماً يتبين له أن غيره أولى بالالتزام منه ولا ريب أن التزام المذاهب والخروج عنها إن كان غير أمر ديني مثل أن يلتزم مذهباً لحصول غرض دنيوي من مال أو جاه ونحو ذلك فهذا مما لا يحمده عليه بل يذم عليه في نفس الأمر ولو كان ما انتقل إليه خيراً مما انتقل عنه وهو بمنزلة من يسلم لا يسلم إلا لغرض دنيوي أو يهاجر من مكة إلى المدينة لامرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجل هاجر إلى امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر في الحديث الصحيح «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه» *

(وأما) إن كان انتقاله من مذهب إلى مذهب لا أمر ديني مثل أن يتبين له وجهان قول على قول فرجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى الله ورسوله فهو مثاب على ذلك بل واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله في أمر أن لا يبدل ولا يتبع أحداً في مخالفة حكم الله ورسوله فإن الله فرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل أحد في كل حال فقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين . فطاعة الله ورسوله وتحليل ما أحله الله ورسوله وتحريم ما حرمه الله ورسوله وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله واجب على جميع الثقلين الإنس والجن واجب على

كل أحد في كل حال سرا وعلاية لكن لما كان من الأحكام مالا يعرفه كثير من الناس رجع الناس في ذلك الى من يعلمهم ذلك لانه أعلم بما قاله الرسول وأعلم بمصادره قائمة المسلمين الذين اتبعهم وسائل وطرق وأدلة بين الناس وبين الرسول يلقونهم مائة ويفهمونهم مراده بحسب اجتهادهم واستطاعتهم وقد يخص الله هذا العالم من العلم والفهم ما ليس عند الآخر - وقد يكون عند ذلك في مسألة أخرى من العلم ما ليس عند هذا وقد قال تعالى (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) فهذان نبيان كريمان حكما في قضية واحدة تخص الله أحدهما بالفهم وأثنى على كل منهما والملاء ورتة الانبياء واجتهاد العلماء في الأحكام كاجتهاد المستدلين على جهة الكعبة - فاذا كان أربعة أفسى يصلى كل واحد بطائفة الى أربع جهات لاعتقادهم أن الكعبة هناك فان صلاة الاربعة صحيحة والذي صلى الى جهة الكعبة واحد وهو المصيب الذي له أجران كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان اجتهد فأخطأ فله أجر» وأكثر الناس انما التزموا المذاهب بل الاديان بحكم مائتين لهم فان الانسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسادته وأهل بلده ثم اذا بلغ الرجل فمليه أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كانت ولا يكون ممن اذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله الى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للعقوبة - وكذلك من تبين له في مسألة من المسائل الحق الذي بث الله به رسوله ثم عدل عنه الى عادته فهو من أهل الذم والعقاب * وأما من كان عاجزا عن معرفة ما أمر الله به ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم والدين ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو محمود مثاب لا يذم على ذلك ولا يعاقب وان كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح ولو في بعض المسائل فعدل عن ذلك الى التقليد فهذا قد اختلف فيه . فذهب أحمد المنصوص عنه الذي عليه أصحابه أن هذا آثم أيضا وهذا مذهب الشافعي وأصحابه وحكي عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له التقليد قيل مطلقا وقيل يجوز تقليد الا علم وحكي بعضهم هذا عن أحمد كما ذكره أبو اسحق في اللمع وهذا غلط على أحمد فان أحمد انما يقول هذا في الصحابة فقط على اختلاف عنه في ذلك . وأما مثل مالك

والشافعي وسفيان ومثل اسحق بن راهويه وأبي عبيد فقد نص في غير موضع على أنه لا يجوز للعالم التقادر على الاستدلال أن يقلدهم وقال لا تقلدوني ولا تقلدوا مالك ولا الشافعي ولا الثوري وكان يجب للشافعي ويثني عليه ويجب اسحق ويثني عليه ويثني على مالك والثوري وغيرهما من الأئمة ويأمر المامى بأن يستغنى اسحق وأبا عبيد وأباتور وأبا مصعب وينهى العلماء من أصحابه كالأبي داود وعثمان بن سعيد وابراهيم الحربي وأبي بكر الأثرم وأبي زرعة وأبي حاتم السجستاني ومسلم وغير هؤلاء أن لا يقلدوا أحدا من العلماء ويقول عليكم الاصل بالكتاب والسنة

﴿فصل﴾ وأما العنب الذي يصير زيبا فإذا أخرج عنه زيبا بقدر عشرة لو كان يصير زيبا جاز وهو أفضل وأجزأه ذلك بلا ريب ولا يتعين على صاحب المال الاخراج من عين المال لافي هذه الصورة ولا غيرها بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة أو له حب أو ثمر يجب فيه العشر او ما شية تجب فيها الزكاة وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزأه فكيف في هذه الصورة • وان أخرج الشرعنا فقيه قولان في مذهب أحد أحدهما وهو المنصوص عنه انه لا يجوز • والثاني يجوز • وهو قول القاضي أبي يعلى وهذا قول أكثر العلماء وهو أظهر • وأما العنب الذي يصير زيبا لكنه قطعه قبل ان يصير زيبا فهنا يخرج زيبا بلا ريب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث سعاته فيخرسون النخل والكرم ويطلب أهله بمقدار الزكاة يابسا وان كان أهل الخمار يأكلون كثيرا منها رطبا ويأمر النبي صلى الله عليه وسلم الخارصين ان يدعوا لاهل الاموال الثلث أو الربع لا يؤخذ منه عشر ويقول اذا خرستم فدعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع — وفي رواية فان في المال العرية والرطبة والسائلة يعني ان صاحب المال يتزعم بما يبريه من النخل لمن يأكله وعليه ضيف يطوون حديثه يطعمهم ويطعم السائلة وهم أبناء السبيل وهذا الاسقاط مذهب الامام أحمد وغيره من فقهاء الحديث • وفي هذه المسئلة نزاع بين العلماء وكذلك في الاولى • وأما الثانية فاعلت فيها نزاعا فان حق أهل السهمان لا يسقط باختيار قطعه رطبا اذا كان ييس نعم لو باع عنه أو رطبه بعد بدو صلاحه فقد نص أحمد في هذه الصورة على انه يجوز اخراجه عشر الثمن ولا يحتاج الى اخراج عنب أو زيب فان في اخراج القيمة نزاعا في مذهبه ونصوصه الكثيرة تدل على انه يجوز ذلك للحاجة ولا يجوز بدون الحاجة والمشهور عند كثير من أصحابه لا يجوز مطلقا وخرجت عنه

رواية بالجواز مطلقا ونصوصه الصريحة اتما هي بالفرق ومثل هذا كثير في مذهبه ومذهب الشافعي وغيرهما من الأئمة قد ينص على مستلئين متشابهتين بجوازين مختلفين ويخرج بعض أصحابه جواب كل واحدة الى الاخرى ويكون الصحيح اقرار نصوصه بالفرق بين المستلئين كما قد نص على ان الوصية للقاتل تجوز بعد الجرح ونص على أن المدبر اذا قتل سيده بطل التدبير فن أصحابه من خرج في المستلئين روايتين - ومنهم من قال بل اذا قتل بعد الوصية بطلت الوصية كما يمنع قتل الوارث لمورثه أن يرثه وأما اذا أوصى له بعد الجرح فهذا الوصية صحيحة فانه وصى بها بعد جرحه ونظائر هذا كثيرة *

﴿فصل﴾ وأما المزارعة فاذا كان البذر من العامل أو من رب الارض أو كان من شخص أرض ومن آخر بذر ومن ثالث العمل ففي ذلك روايتان عن أحمد * والصواب أنها تصح في ذلك كله وأما اذا كان البذر من العامل فهو أولى بالصحة مما اذا كان البذر من المالك فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ان يعمروها من أموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع رواه البخاري وغيره . وقصة أهل خيبر هي الاصل في جواز المساقاة والمزارعة واتما كانوا يذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم بذرا من عنده وهكذا خلفاؤه وأصحابه من بعده مثل عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وغير واحد من الصحابة كانوا يزرعون بذر من العامل . وقد نص الامام أحمد في رواية عامة أصحابه في أجوبة كثيرة جداً على أنه يجوز ان يؤجر الارض ببعض ما يخرج منها واخرج على ذلك بقصة أهل خيبر وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها وهذا هو معنى اجارتها ببعض الخارج منها اذا كان البذر من العامل فان المستأجر هو الذي يذر الارض وفي الصورتين للمالك بعض الزرع ولهذا قال من حقق هذا الموضوع من أصحابه كآبى الخطاب وغيره ان هذا مزارعة على أن البذر من العامل - وقالت طائفة من أصحابه كالقاضي وغيره بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ولا يجوز بلفظ المزارعة لانه نص في موضع آخر ان المزارعة يجب ان يكون فيها البذر من المالك - وقالت طائفة ثالثة بل يجوز هذا مزارعة ولا يجوز مؤاجرة لان الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة في أحد الوجهين ولان هذا يشبه قفيز الطحآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قفيز الطحآن وهو ان يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق

(والصواب) هو الطريقة الاولى فان الاعتبار في العقود بالماني والمقاصد لا بمجرد اللفظ هذا أصل أحمد وجمهور العلماء وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ولكن بعض اصحاب أحمد قد يحملون الحكم يختلف بتأير اللفظ كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع وهذا كالمسلم الحال في لفظ البيع والخلع بلفظ الطلاق والاجارة بلفظ البيع ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه (وأما) من قال ان المزارعة يشترط فيها ان يكون البذر من المالك فليس معهم بذلك حجة شرعية ولا أثر عن الصحابة ولكنهم قالوا ذلك على المضاربة - قالوا كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص والمال من شخص فكذلك المساقاة والمزارعة يكون العمل من واحد والمال من واحد والبذر من رب المال وهذا قياس فاسد لان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقسمان الربح فنظيره الارض أو الشجر يعود الى صاحبه ويقسمان الثمر والزرع وأما البذر فانهم لا يبعدونه الى صاحبه بل يذهب بلا بدل كما يذهب عمل العامل وعمل بقره بلا بدل فكان من جنس النفع لا من جنس المال وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة رضى الله عنهم فان منهم من كان يزارع والبذر من العامل وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا وان كان من العامل فله كذا ذكره البخاري فجوز عمر هذا وهذا هو الصواب . وأما الذين قالوا لا يجوز ذلك اجارة لتهيه عن قفيز الطحان فيقال هذا الحديث باطل لا أصل له وليس هو في شيء من كتب الحديث المتتمدة ولا رواه امام من الاثمة والمدينة النبوية لم يكن بها طحان يطحن بالاجرة ولا خباز يخبز بالاجرة - وأيضاً فاهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ككيل يسمى القفيز وانما حدث هذا المكال لما فتحت العراق وضرب عليهم الخراج فال عراق لم يفتح على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا وغيره مما يبين أن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا قولاً باجتهادهم . والحديث ليس فيه نهي عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق بل عن شيء مسمى وهو القفيز وهو من المزارعة لو شرط لاحدها زرع بقعة بعينها أو شيئاً مقدراً كانت المزارعة فاسدة . وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رافع بن خديج في حديثه المفق عليه أنهم كانوا يشترطون لرب الارض زرع بقعة بعينها فهي التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد بسط الكلام على هذه المسائل في

غير هذا الموضع وبين أن المراءعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة وقد تنازع المسلمون في الجميع فان المراءعة مبناه على المدل أن حصل شيء فهو لها وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان - وأما الاجارة فالمؤجر يقبض الاجرة والمستأجر على خطر قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فكانت المراءعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة وليست المراءعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالاجرة بل هي من جنس المشاركة كالمضاربة ونحوها وأحد عنده هذا الباب هو القياس . ويجوز عنده أن يدفع الخليل والبقال والخمير والجمل الى من يكارى عليها والكراء بين المالك والمامل وقد جاء في ذلك أحاديث في - بن أبي داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر والشباك والبهائم وغيرها الى من يصطاد بها وما حصل بينهما . ويجوز عنده أن يدفع الحنطة الى من يطحنها وله الثلث أو الربع وكذلك الدقيق الى من يمجته والنزل الى من ينسجه والثياب الى من يخطئها بجزء في الجميع من الثمن . وكذلك الجلود الى من يخذوها نمالا وإن حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده في أظهر الروايتين أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجزء من درهما ونسلها ويدفع دود القر والورق الى من يطعمه ويخدمه وله جزء من القر . وأما قول من فرق بين المراءعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم بخلاف المراءعة فيقل له هذا ممنوع بل إذا زارعه حولا بيمينه فالمرأعة عقد لازم كما تلزم إذا كانت بلفظ الاجارة والاجارة قد لا تكون لازمة كما إذا قال أجرتك هذه الدار كل شهر بدرهمين فانها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد وغيره وكما دخل شهر فله فسخ الاجارة . والجمالة في معنى الاجارة وليست عقدا لازما فالعقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازما وأما الموقت فقد يكون لازما .

﴿ فصل ﴾ وأما اجارة الارض بجنس الطعام الخارج منها كاجارة الارض لمن يزرعها حنطة أو شعيرا بمقدار معين من الحنطة والشعير فهو أيضا جائز في أظهر الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وفي الاخرى ينهى عنه كقول مالك - قالوا لان المقصود بالاجارة هو الطعام فهو في معنى يمينه بجنسه وقالوا هو من الخبارة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم وهو في معنى الرابنة لان المقصود بيع الشيء بجنسه جرافا . والصحيح قول الجمهور لان المستحق بمقدار الاجارة هو الانتفاع بالارض ولهذا اذا تمكن من الزرع ولم يزرع وجبت

عليه الاجرة والطعام انما يحصل بماله وبذره وبذره لم يعطه اياه المؤجر فليس هذا من الربا في شيء. ونظير هذا أن يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب أو فضة أو وكازا من الارض بدراهم أو دنانير فليس هذا كبيع الدراهم بدراهم. وكذلك من استأجر من يشق الارض ويذر فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد استأجره على أن يذره له طعاما فهذا مثل ذلك. والخبرة التي نهي عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسرها رافع راوى الحديث بأنها المراعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها ولكن من العلماء من جعل المراعة كلها من الخبرة كآبى حنيفة - ومنهم من قال المراعة على الارض البيضاء من الخبرة كالشافعي - ومنهم من قال المزاوعة على ان يكون للبذر من العامل من الخبرة - ومنهم من قال كراء الارض بجنس الخراج منها من الخبرة كمالك * والصحيح ان الخبرة المنهى عنها كما فسرها به رافع بن خديج وكذلك قال الليث بن سعد الذي نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء اذا نظرفه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه حرم . وهذا مذهب عامة فقهاء الحديث كأحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم والتي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء داخلة فيما حرمه الله في كتابه فان الله حرم في كتابه الربا والبسر وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الفردقة من نوع البسر وكذلك بيع الثمار قبل بدو صلاحها وبيع جبل الحبة وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلا بمثل وغير ذلك مما يدخل في الربا فصار بعض أهل العلم يظنون أنه دخل في العام أو علة العامة أشياء وهي غير داخلة في ذلك كما أدخل بعضهم ضمان البساتين حولا كاملا وأحوالا لمن يسقيها ويخدمها حتى تثمر فظنوا أن هذا من باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها غرموه وانما هذا من باب الاجارة كاجارة الارض فلما نهي عن بيع الحب حتى يشتد وجوز اجارة الارض لمن يعمل عليها حتى تنبت وكذلك نهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولم يه أن تضمن لمن يخدمها حتى تثمر ويحصل الثمر بخدمته على ملكه وبائع الثمر والزرع عليه سقيه الى كمال صلاحه خلاف المؤجر فانه ليس يسقي ما للمستأجر من ثمر وزرع بل سقي ذلك على الضامن المستأجر وعمر بن الخطاب ضمن حديقة أسيد بن الحضير ثلاث سنين وتسلف كراءها فوفي به ديناً كان عليه ونظائر هذا الباب كثيرة *

﴿ فصل ﴾ وأما المشر فهو عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم على من نبت

الزروع على ملكه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) فالاول يتضمن زكاة التجارة—والثاني يتضمن زكاة ما أخرج الله لنا من الأرض فن أخرج الله له الحب فعليه المشر فإذا استأجر أرضا ليرزعا فالمشر على المستأجر عنده هؤلاء العلماء كلهم وكذلك عند أبي يوسف ومحمد وأبو حنيفة يقول المشر على المؤجر --- وإذا زرع أرضا على النصف فما حصل للمالك فعليه عشرة وما حصل للعامل فعليه عشرة على كل واحد منهما عشر ما أخرج الله له ومن أعير أرضا أو أقطبها أو كانت موقوفة على عينة فازدوع فيها زرعا فعليه عشرة وإن آجرها فالمشر على المستأجر وإن زارعا فالمشر بينهما * وأصل هؤلاء الأئمة أن المشر حق الزرع ولهذا كان عندهم يجتمع المشر والخراج لأن المشر حق الزرع ومستحقه أهل الزكاة والخراج حق الزرع ومستحقه أهل النى، فهما حقان لمستحقين بسببين مختلفين فاجتمعا كما لو قتل مسلما خطأ فعليه الدية لاهله والكفارة حقا لله وكما لو قتل صيدا مملوكا وهو محرم فعليه البذل للمالكه وعليه الجراء حقا لله. وأبو حنيفة يقول المشر حق الأرض فلا يجتمع عليها حقان * ومما احتج به الجمهور أن الخراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع وأما المشر فلا يجب الا في الزرع والحديث المرفوع لا يجتمع المشر والخراج كذب باتفاق أهل الحديث *

﴿فصل ١٠﴾ وأما من أدى فرضه اماما أو مأموما أو منفردا فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن يؤدى فرضه مثل أن يصلى الامام مرتين هذه فيها نزاع مشهور وفيها ثلاث روايات عن أحمد (احداها) أنه لا يجوز وهي اختيار كثير من أصحابه ومذهب أبي حنيفة ومالك (والثانية) يجوز مطلقا وهي اختيار بعض أصحابه كالشيخ أبي محمد المقدسى وهي مذهب الشافعى (والثالثة) يجوز عند الحاجة كصلاة الخوف. قال الشيخ وهو اختيار جدنا أبي البركات لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه بعض الاوقات صلاة الخوف مرتين وصلى ببطافة وسلم ثم صلى ببطافة أخرى وسلم * ومن جوز ذلك مطلقا احتج بحديث مما زاد المرفوع أنه كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينطلق فيؤم قومه—وفي رواية فكانت الاولى فرضا له والثانية نفلا * والذين منوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة فانهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع كقوله انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وبأن الامام ضامن فلا تكون صلاته ناقصة

من صلاة المأموم وليس في هذين ما يدفع تلك الحجة . والاختلاف المراد به الاختلاف في
الافعال كما جاء مفسراً والا فيجوز للمأموم ان يعيد الصلاة فيكون متنفلاً خلف مفترض كما
هو قول جماهير العلماء . وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح يصلون بمدى أمراء يؤخرون
الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجمعوا صلاتكم معهم نافلة— وأيضاً فانه صلى بمسجد
الخفيف فرأى رجلين لم يصليا فقال ما منعكما أن تصليا قالوا صلينا في رحالتنا فقال اذا صليتما في
رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة— وفي السنن انه رأى رجلاً وحده
فقال ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه . فهذا قد ثبت صلاة المتنفل خلف المفترض في عدة
أحاديث وثبت أيضاً بالعكس فلم ان موافقة الامام في نية الفرض أو النفل ليست بواجبة
والامام ضامن وان كان متنفلاً . ومن هذا الباب صلاة المشاء الآخرة خلف من يصلي قيام
ومضاً . يصلي خلفه ركعتين ثم يقوم فيتم ركعتين فأظهر الاقوال جواز هذا كله لكن لا ينبغي
ان يصلي بنيرم ثانياً الا الحاجة أو مصاحبة مثل ان يكون ليس هناك من يصلح للامامة غيره
أو هو أحق الحاضرين بالامامة لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله أو كانوا مستوين في
العلم وهو أسبقهم الى هجرة ما حرم الله ورسوله أو أقدمهم سناً فانه قد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم
بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً فقدم النبي
صلى الله عليه وسلم بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة فان استوا في العلم قدم بالسبق الى المبل
الصالح وقدم السابق باختياره وهو المهاجر على من سبق بخلق الله له وهو الكبير السن . وقد
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه فن سبق الى هجرة السيئات بالتوبة منها فهو أقدمهم هجرة
فيقدم في الامامة فاذا حضر من هو أحق بالامامة وكان قد صلى فرضه فانه يؤمهم كما أم النبي
صلى الله عليه وسلم لطائفة بمد طائفة من أصحابه مرتين وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل
قبا لانه كان أحقهم بالامامة وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ ولم يأتوا على ذلك بحجة
صحيحة وما ثبت من الاحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوي نسخه بامور محتملة للنسخ وعدم
النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بدنه كثير من الناس كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

وكذلك الصلاة على الجنائز إذا صلى عليها الرجل إماماً ثم قدم آخرون فله أن يصلي بالطائفة الثانية إذا كان أحقهم بالإمامة وله إذا صلى غيره على الجنائز مرة ثانية أن يميدها معهم تبعاً كما يميد القرينة تبعاً مثل أن يصلي في بيته ثم يأتي مسجداً فيه إمام راتب فيصلي معهم فإن هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنائز فله أن يصلي عليها بغيره وله أن يصلي على القبر إذا قامت الصلاة. وهذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة كالشافعي وأحمد وإسحق وغيرهم ومالك لا يرى الإعادة وأبو حنيفة لا يراها إلا للولي (وأما) إذا صلى هو على الجنائز ثم صلى عليها غيره فهل له أن يميدها مع الطائفة الثانية فيه وجهان في مذهب أحمد - قيل لا يميدها - قالوا لأن الثانية نفل وصلاة الجنائز لا ينفل بها - وقيل بل له أن يميدها وهو الصحيح فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على قبر مدفون صلى معه من كان صلى عليها أولاً. وإعادة صلاة الجنائز من جنس إعادة القرينة فتشريع حيث شرعها الله ورسوله - وعلى هذا فهل يؤم على الجنائز مرتين على روايتين والصحيح أن له ذلك والله أعلم.

❦ المسئلة التاسعة والثلاثون ❦ سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الرجل ينتقل إلى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره وهو ناقص ثم يرجع بعض الماء من على بدنه إلى الجرن هل يصير ذلك الماء مستعملاً أم لا - وكذلك الجنب إذا وضع يده في الماء أو الجرن هل يصير مستعملاً أم لا - وعن مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً - وعن الطاسة التي تحط على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم يقترب بها من الجرن الناقص من غير أن تنسل أفتونا مأجورين .

❦ أجاب ❦ الحمد لله . ما يطير من بدن المنتسل أو المتوضئ من الرشاش في أثناء الطهارة لا يجعله مستعملاً وكذلك غمس الجنب يده في الاناء والجرن الناقص لا يصير مستعملاً (وأما) مقدار الماء التي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً إذا كان كثيراً مقدار قلتين (وأما) الطاسة التي توضع على أرض الحمام قالوا المستعمل طاهر لا ينجس إلا بملقاة النجاسة فلا يصل في الأرض الطهارة حتى تلم نجاستها لا سيما ما بين يدي الحياض الفائضة في الحمامات فإن الماء يجري عليها كثيراً والله أعلم .

❦ المسئلة الأربعون ❦ سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أقوام يماشرون المردان

وقد يقع من أحدهم قبله ومضاجعة للصبي ويدعون أنهم يصحبون الله ولا يمدون ذلك ذنباً ولا عاراً ويقولون نحن نصحبهم بنير خنا ويلم أبو الصبي بذلك وعنه وأخوه فلا ينكرون فما حكم الله تعالى في هؤلاء وما ذا ينبغي للمرء المسلم أن يعاملهم به والحالة هذه *

جواب * الحمد لله * الصبي الامرد المبيع بمنزلة المرأة الاجنبية في كثير من الامور

ولا يجوز تقييله على وجه اللذة بل لا يقبله الا من يؤمن عليه كالاب والاخته ولا يجوز النظر اليه على هذا الوجه باتفاق الناس بل يحرم عند جمهورهم النظر اليه عند خوف ذلك وانما ينظر اليه لحاجة بلا رية مثل معاملته والشهادة عليه ونحو ذلك كما ينظر الى المرأة للحاجة (وأما) مضاجعته فهذا أخف من ان يسأل عنه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع اذا بلغوا عشرين ولم يحتلموا بعد فكيف بما هو فوق ذلك واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال لا يخلو رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان وقال واياكم والدخول على النساء قالوا يا رسول الله أفرايت الحم^(١) قال الحم الموت. فاذا كانت الخلوة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة (وأما) قول القائل انه يفعل ذلك لله فهذا أكثره كذب وقد يكون لله مع هوى النفس كما يدعى من يدعي مثل ذلك في صحة النساء الاجاب فيبقى كما قال الله تعالى في الحر (فيهما اثم كبير ونافع للناس وانهما أكبر من نفعهما) وقد روى الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن وقد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان فيهم غلام ظاهر الوضوء أجلسه خلف ظهره وقال انما كانت خطيئة داود عليه السلام النظر. هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مزوج بتسع نسوة والوفد قوم صالحون ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب - وقد روى عن المشيخ من التحذير عن صحة الأحداث ما يطول وصفه وليس لاحد من الناس أن يقل ما يقضى الى هذه المفساد المحرمة وان ضم الى ذلك مصلحة من تليم أو تأديب فان المردان يمكن تليمهم وتأديبهم بدون هذه المفساد التي فيها مضرة عليهم وعلى من يصحبهم وعلى المسلمين بسوء الظن تارة وبالشبهة أخرى بل روى

(١) الحم أحد الأحماء أقارب الزوج * وقوله الحم الموت هذه كلمة تتقوله العرب كما تقول الأسد الموت والسلطان التار أي لقائهما مثل الموت والدار يعني أن خلوة الحم معها أشد من خلوة غيره من الغراء لانه ربما حسن لها أنثىة وحملها على امور تنقل على الزوج من الثمالة ما ليس في وسعه أو سوء عسرة أو غير ذلك ولان الزوج لا يؤثر ان يطلع الحم على باطن حاله بدخول بيته كذا في النهاية فله مصححه عنى عنه

ان رجلا كان يجلس اليه الرندان فنهى عمر رضي الله عنه عن مجالسته ولقي عمر بن الخطاب شابا
 ققطع شعره لميل بعض النساء اليه مع ما في ذلك من اخراجه من وطنه والتفريق بينه وبين
 أهله - ومن أقر صبيبا يتولاه مثل ابنه أو أخيه أو مملوكه أو يقيم عند من يماشره على هذا
 الوجه فهو ديوث ملعون ولا يدخل الجنة ديوث فان الفاحشة الباطنة ما يقوم عليها في
 العادة وإنما تقوم على الظاهرة وهذه العشرة القبيحة من الظاهرة وقد قال الله تعالى (ولا تقربوا
 الفواحش ماظهر منها وما بطن) وقال تعالى (قل إنما حرم دني الفواحش ماظهر منها وما بطن)
 فلو ذكرنا ما حصل في مثل هذا من الضرر والمفاسد وما ذكره العلماء لطال سواء كان الرجل
 تقياً أو فاجراً فإن التي يبالغ مرارة في مجاهدة هواه وخلاف نفسه وكثيراً ما يقبله شيطانه
 ونفسه بمنزلة من يحمل حملاً لا يطيقه فيعذبه أو يقتله والفاجر يكمل فجوره بذلك والله أعلم *

المسئلة الحادية والاربعون سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة من المسلمين
 رجال كهول وشبان وشيوخ وهم قوم حجاج مواظبون على أداء ما افترض الله عليهم من صوم
 وصلاة وعبادة ومنهم كبير القدر معروفون بالثقة والامانة بين المسلمين في أقوالهم وأفعالهم ليس
 عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم وأذهانهم ورأيهم على كل الفيزاء^(١)
 وكان قولهم واعتقادهم فيها أنها سيئة غير أنهم مع ذلك يقولون مع اعتقادهم بدليل كتاب الله
 تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا أيضاً أنها حرام لكن يزعمون أن لهم ورداً من
 الليل وتميدات وانها اذا حصلت نشأتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا
 فاحشة ونسبوا أنه ليس لها ضرر لاحد من خلق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة وأنه
 لا يجب على من أكلها حد من الحدود الا أنها تتعلق بمنزلة أمر من أمور الله تعالى والله
 تعالى يغفر للبدن ما بينه وبينه واجتمع بهم رجل صادق القول وذكر عنهم ذلك وواقفهم على
 أكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك فهل يجب على أكلها حد شارب
 الخمر أم لا ؟ أفئونا *

(اجاب) الحمد لله رب العالمين * نعم يجب على أكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال

(١) الفيزاء ضرب من النراب يتخذة الجبش من القرة وتسمى السكركة وقال تعاب هو خر يعمل
 الفيزاء هذا الخمر المعروف أي مثل الخمر التي يتعارفها جميع الناس لافضل بينهما في التحريم اه نهاية ابن الاثير

جهال عصاة الله ورسوله وكفى بجهل أن يعرف بأن هذا الفعل محرم وأنه معصية الله
 ورسوله ثم يقول إنه يطيب له العبادة ويصلح له حاله - ومع هذا القائل أيظن أن الله تعالى
 ورسوله حرم على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة
 أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت
 الزيادة محض مضرة وصار هذا كرجل قال لرجل خذ هذا الدينار وأعطني درهما فجعله يقول
 له يعطيك درهما فخذوه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بقوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له
 بل جميع ما حرمه الله ورسوله إن ثبت أن فيه منفعة فأقل بل يكون ضرره أكثر فلهذه
 الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجهة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده
 المؤمنين المعترضة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقول الظالمون من أنها تجمع لهم وتدعو
 إلى العبادة فأنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبيعته أضاف ما فيها من خير ولا
 خير فيها ولكن هذا تحليل للرطوبات فتصاعد الانحزرة إلى الدماغ فتورث خيالات فاسدة فهيون
 على المرء ما يفعله من عبادة وتشغله بتلك الخيالات عن إضرار الناس وهذه رشوة الشيطان
 يرشوها للباطلون ليطيعوه فهي بمنزلة النضة القليلة في الدرهم المغشوش وكل منفعة تحصل بهذا
 السبب فأنها تغلب مضرة في المال ولا يبارك لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكر في الخمر فإنه
 يطيش عقله حتى يسخو بماله ويتشجع على أفرانه فيمتد التبر أنها ورثة الشجاعة والسخا وهو
 جاهل إنما ورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال فيجرد بجهله لاعتن
 عقل فيه كذلك هذه الحشيشة المكرة إذا أضعفت العقل وفتحت باب الخيالات تبقى "عبادات
 مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى فإن الراهب تجده يجتهد في أنواع العبادات
 لا يفضلها السلم الحنيفي فازديته باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفس في المحرم والعشرة
 المحرمة من الاموال ومن حسن الخلق بما لا تجوده في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم
 أو يدعو للمؤمن إلى فعلها لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم
 يبال ما بذله عوضا عن ذلك وليس في ذلك منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة
 الزاني حال الفصل ولذة شقاء الغضب حال التقتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك
 وجد عمله باطلا وذنبه محيط به وقد نقص عليه عمله ودينه وخلقه رأين هؤلاء الضلال بما

تورته هذه الملعونة من قلة التيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها إما ديونا وإما مآبونا وإما كليهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقا كثيرا مجانين وتحصل الكبد بمنزلة السفنج ومن يحن منهم فقد أعطته تقص العقول ولو صحا منها فانه لابد أن يكون في عقله خيل ثم ان كثيرا يسكر حتى يصد عنه ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشتم فكفى بذلك والله أعلم *

المسئلة الثانية والاربعون في حكم البناء في طريق المسلمين الواسع اذا كان البناء لا يضرب في المارة وذلك نوعان (أحدهما) أن يبنى لنفسه فهذا لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد وحوزه بعضهم باذن الامام وقد ذكر القاضي أبو يلى ومن خطه قلته أن هذه المسئلة حدثت في أيامه واختلف فيها جواب المفتين فذكر في مسئلة حادثة في الطريق الواسع هل يجوز للامام أن يأذن في حيازة بعضه بيتا أن بعضهم أفتى بالجواز وأفتى بعضهم بالمنع واختاره القاضي وذكر أنه ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية ابن القاسم اذا كان الطريق قد سلكه الناس وصير طريقا فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا قليلا ولا كثيرا قيل له وان كان واسعا مثل الشوارع قال وان كان واسعا قال وهو أشد ممن أخذ حدايته وبين شركه لان هذا يأخذ من واحد وهذا يأخذ من جماعة المسلمين (قلت) وقد صنف أبو عبد الله بن بطه مصنفين أخذ شيئا من طريق المسلمين وذكر في ذلك آثارا عن أحمد وغيره من السلف وقد ذكر هذه المسئلة غير واحد من المتقدمين والمتأخرين من أصحاب أحمد منهم الشيخ أبو محمد المقدسى - قال في المناهي وما كان من الشوارع والطرق والرحبات بين العمران فليس لاحد إحياؤه سواء كان واسعا أو ضيقا وسواء ضيق على الناس بذلك أو لم يضيق لان ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبهه مساجدهم ويجوز الارتفاق بالعمود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضرب بالمارة لاتفاق أهل الامصار في جميع الاعصار على إقرار الناس على ذلك من غير انكار ولانه ارتفاق بمباح من غير اضرار فلم يمنع كالا حياز * قال أحمد في السابق الى دكاكين السوق غدوة فهو له الى الليل وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق وله ان يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية وتابوت وكساء ونحوه لان الحاجة تدعو اليه من غير مضرة فيه وليس له البناء لادكة ولا غيرها لانه يضيق على

الناس وتمش به المارة بالليل والضرير بالليل والنهار وبقى على الدوام فرما ادعى ملكه بسبب ذلك والسابق أحق به مادام فيه (قلت) هذا كله فيما اذا جئ الدكة لنفسه كما يدل عليه أول السلام وآخره ولهذا علل بأنه قد يدعى ملكه بسبب ذلك مع أن تعليله هذه المسئلة يقتضى أن المنع انما يكون في مظنة الضرر فاذا قدر أن البناء يحاذى ما على يمينه وشماله ولا يضر بالمارة أصلا فهذه العلة متنتية فيه وموجب هذا التعليل الجواز اذا انتفت العلة كأحد القولين اللذين ذكرهما القاضى * وفي الجملة في جواز البناء المختص بالباقي الذى لا يضر فيه أصلا باذن الامام قولان. ونظير هذا اذا أخرج روضنا أو ميزابا الى الطريق النافذ ولا مضرة فيه فهل يجوز باذن الامام على قولين في مذهب أحمد (أحدهما) يجوز كما اختاره ابن عقيل وأبو البركات (والثاني) لا يجوز كما اختاره غير واحد والمشهور عن أحمد تحريما أو تنزيها وذكر أبو بكر المروزي في كتاب الورع آثارا في ذلك - منها ما نقله المروزي عن أحمد أنه سقف له دارا وجعل ميزابها الى الطريق فلما أصبح قال ادع لى التجار حتى يحول الماء الى الدار - فدعوت له فحوله وقال ان يحجى القطن كانت مياهه في الطريق فزم عليها وصيرها الى الدار. وذكر عن أحمد انه ذكر ورع شبيب بن حرب وأنه قال ليس لك ان تطين الحائط انلا يخرج الى الطريق . وسأله المروزي عن الرجل يحتفر في فناءه البئر أو المحرم للعلو قال لا - هذا طريق المسلمين قال المروزي قلت انما هو بئر يحفر ويسد رأسها قال أليس هى في طريق المسلمين . وسأله ابن الحكم عن الرجل يخرج الى طريق المسلمين الكنيف أو الاسطوانة هل يكون عدلا قال لا يكون عدلا ولا تجوز شهادته - وروى أحمد باسناده عن علقمة أنه كان يأمر بالمشاعب^(١) والكنف تقطع عن طريق المسلمين وعن عائذ بن عمرو المزني قال لأن يصب طينى في حجلى^(٢) أحب الى من يصب في طريق المسلمين - قال وبلغنا انه لم يكن يخرج من داره الى الطريق ماء السماء قال فرئى له انه من أهل الجنة قيل له بم ذلك قال بكث أذاه عن المسلمين . ومن جوز ذلك اجتج بحديث ميزاب لباس (التوع الثاني) أن يبنى في الطريق الواسع مالا يضر المارة لمصلحة المسلمين مثل بناء مسجد يحتاج اليه الناس أو توسيع مسجد ضيق بأدخال بعض الطريق الواسع فيه أو أخذ بعض الطريق لمصلحة المسجد مثل حانوت ينتفع به المسجد فهذا النوع يجوز في مذهب أحمد

المعروف . وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة ولكن هل يقتصر الى اذن ولى الامر على روايتين
عن أحمد ومن أصحاب أحمد من لم يحك نزاهة في جواز هذا النوع ومنهم من ذكر رواية ثالثة
بالمنع مطلقا . والمسئلة في كتب أصحاب أحمد القديمة والحديثة من زمن أصحابه وأصحاب أصحابه
الى زمن متأخرى المصنفين منهم كابي البركات وابن تيم وابن حمدان وغيرهم . والفاظ أحمد في
جامع الخلال والشافى لابي بكر عبد العزيز وزاد المسافر والمترجم لابي اسحق الجوزجاني وغير
ذلك قال اسمعيل بن سعيد الشافى سألت أحمد عن طريق واسع وللمسلمين عنه غني وبهم
الى ان يكون مسجدا حاجبة هل يجوز أن يبني هناك مسجد قال لا بأس اذا لم يضر بالطريق
ومسائل اسمعيل بن سعيد هذا من أجل مسائل أحمد وقد شرحها أبو اسحق ابراهيم بن
يعقوب الجوزجاني في كتابه المترجم وكان خطيبا بجامع دمشق هنا وله عن أحمد مسائل وكان
يقرأ كتب أحمد اليه على منبر جامع دمشق فأحمد أجاز البناء هناك مطلقا ولم يشترط اذن الامام
وقال له محمد بن الحكم تكره الصلاة في المسجد الذى يؤخذ من الطريق فقال أكره الصلاة
فيه الا ان يكون باذن الامام فهنا اشترط في الجواز اذن الامام . ومسائل اسمعيل عن أحمد
بعد مسائل ابن الحكم فان ابن الحكم صاحب أحمد قديما ومات قبل موته بنحو عشرين سنة
وأما اسمعيل فاته كان على مذهب أهل الراى ثم انتقل الى مذهب أهل الحديث وسأل
أحمد متأخرا وسأل معه سليمان بن داود الهاشمى وغيره من علماء أهل الحديث وسليمان كان
يقرن بأحمد حتى قال الشافى ما رأيت بيننا أعدل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان
ابن داود الهاشمى * وأما الذين جعلوا في المسئلة رواية ثالثة فأخذوها من قوله في رواية
الروزى حكم هذه المساجد التى قد بنيت في الطريق أن تهدم وقال محمد بن يحيى الكحال قلت
لأحمد الرجل يزيد في المسجد من الطريق قال لا يصلح فيه - ومن لم يثبت رواية ثالثة فاته يقول
هذا اشارة من أحمد الى مساجد ضيقت الطريق وأضرت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا
رب فان في هذا جمعا بين نصوصه فهو أولى من التفاضل بينها وأبلغ من ذلك أن أحمد يجوز
ابدال المسجد بغيره للمصلحة كما فصل ذلك الصحابة - قال صالح بن أحمد قلت لابي المسجد
يجزب ويذهب أهله ترى أن يحول الى مكان آخر قال اذا كان يريد منفعة الناس فتم والا فلا
قال وابن مسعود قد حول الجامع المسجد من التمارين فاذا كان على المنفعة فلا بأس والا فلا

وقد سألت أبي عن رجل بنى مسجدا ثم أراد تحويله الى موضع آخر قال ان كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفا من لصوص أو يكون موضعه موضعاً قدراً فلا بأس • قال أحمد حدثنا يزيد بن هرون ثنا السموذي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود الى بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجداً عند أصحاب النخز قال فتقب بيت المال فأخذ الرجل الذي نفيه فكذب فيه الى عمر بن الخطاب فكذب عمر أن اقطع الرجل واتقل المسجد واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه لن يزال في المسجد معلى فتقله عبد الله فخط له هذه الخطبة • قال صالح قال أبي قال ان بيت المال تقب في مسجد الكوفة فقول عبد الله بن مسعود المسجد • موضع التأذين اليوم في موضع المسجد العتيق يعني أحمد ان المسجد الذي بناه ابن مسعود كان • موضع التأذين في زمان أحمد وهذا المسجد هو المسجد العتيق ثم غير مسجد الكوفة مرة • وثالثة • وقال أبو الخطاب سئل أبو عبد الله يحول المسجد قال اذا كان ضيقاً لا يسع أهله فلا بأس أن يحول الى موضع أوسع منه وجوز أحمد أن يرفع المسجد الذي على الارض ويبني تحته سقاية للمصلحة وان تنازع الجيران فقال بعضهم نحن شيوخ لا نصعد في الدرج واختار بعضهم بناءه فقال أحمد ينظر الى ما يختار الاكثر وقد تأول بعض أصحابه هذا على أنه ابتداء البناء وتحقيق أصحابه يملكون أن هذا التأويل خطأ لأن نصوصه في غير موضع صريحة بتحويل المسجد فاذا كان أحمد قد أفنى بما فعله الصحابة حيث جعلوا المسجد غير المسجد لاجل المصلحة مع أن حرمة المسجد أعظم من حرمة سائر البقاع فانه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغض البقاع الى الله أسواقها فاذا جاز جعل البقعة المحترمة المشتركة بين المسلمين بقعة غير محترمة للمصلحة فلأن يجوز جعل المشتركة التي ليست محترمة كالطريق الواسع بقعة محترمة وتامة للبقعة المحترمة بطريق الاولى والاخرى فانه لا ريب أن حرمة المساجد أعظم من حرمة الطرقات وكلاهما منفعة مشتركة

﴿ فصل ﴾ والامور المتعلقة بالامام متعلقة بنوابه فما كان الى الحكم الحاكم الذي هو نائب الامام فيه كاسر الامام مثل تزويج الايالي والنظر في الوقوف واجرائها على شروط واقفيها وعمار المساجد ووقوفها حيث يجوز للامام فعل ذلك فما جاز^(١) لثائب فيه واذا كانت

(١) بياض بالاصل ولعل الاصل لما حار للامام التصرف فيه جار لثائبه التصرف فيه والله أعلم اهـ مصححه

المسئلة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع لم يكن لاحد أن ينكر على الامام ولا على نائبه من حاكم وغيره ولا ينتقض ماقله الامام ونوابه من ذلك وهذا اذا كان البناء في الطريق وان كان متصلا بالطريق عند أكثر العلماء مالك والشافعي وأحمد . وكذلك فناء الدار ولكن هل الفناء ملك لصاحب الدار أو حق من حقوقها فيه وجهان في مذهب أحمد (أحدهما) أنه مملوك لصاحبها وهو مذهب مالك والشافعي حتى قال مالك في الألفية التي في الطريق يكرها أهلها فقال ان كانت ضيقة تضر بالمسلمين وصنع شيء فيها منعوا ولم يمكنوا . وأما كل فناء اذا انتفع به أهله لم يضيق على المسلمين في مرم فلا أرى به بأسا . قال الطحاوي وهذا يدل على انه كان يرى الألفية مملوكة لأهلها اذا أجاز اجارتها فينبغي ان لا يفسد البيع بشرطها - قال والذي يدل عليه قول الشافعي أنه ان كان فيه صلاح للدار فهو ملك لصاحبها الا أنه لا يجوز بيعه عنده وذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة ان الألفية لجماعة المسلمين غير مملوكة كسائر الطريق * والذي ذكره القاضى وابن عقيل وغيرهما من أصحاب أحمد هو الوجه الثاني وهو أن الارض تملك دون الطريق الا أن صاحب الارض أحق بالرافق من غيره ولذلك هو أحق بفناء الدار من غيره وهذا مذهب أحمد في السكلا التابت في ملكه أنه أحق به من غيره وان كان لا يملكه^(١) على قول الجمهور مالك والشافعي وأحمد^(٢) فاذا كان البناء في فناء المسجد والدار فانه أحق بالجواز منه في جادة الطريق وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه اتخذ مسجدا بفناء داره وهذا كالبطحاء التي كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعلها خارج مسجده رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتحدث ويفعل ما يصابن عنه المسجد فلم يكن مسجدا ولم يكن كالطريق بل^(٣) اختصاص بالمسجد فمثل هذه يجوز البناء فيها بطريق الأولى والبناء كالدخلات التي تكون منحرفة عن جادة الطريق متصلة بالدار والمسجد ومتصلة بالطريق وأهل الطريق لا يحتاجون اليها الا اذا ندر رحبة خارجة عن المادة وهي تشبه الطريق الذي ينفذ المتصل بالطريق النافذ فان هذا كله أحق من غيرهم ولو أردوا أن يتنوا فيه ويحملوا عليه بأباز عند الأكثرين لما تقدم - وعند أبي حنيفة ليس لهم ذلك لما فيه من ابطال حق غيرهم من الدخول اليه عند الحاجة . والا كثرون يقولون حقهم فيه انما هو جواز الانتفاع اذا لم يحجر عليه أصحابه

كما يجوز الانتفاع بالصحراء المملوكة على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة فيها والمقيل فيها ونزول المسافرين فيها فإن هذا جائز فيها وفي أفتية الدور بدون إذن المالك عند جماهير العلماء وذكر أصحاب الشافعي في الانتفاع بالقضاء بدون إذن المالك قولين وذكر بعض أصحاب أحمد في الصحراء وجها بالمنع من الصلاة فيها وهو يبيد على نصوص أحمد وأصوله فإنه يجوز أكل الثمرة في مثل ذلك فكيف بالمتاع التي لا تضره ويجوز على المنصوص عنه رعي السكلا في الأرض المنصوبة فيدخلها بفير إذن صاحبها لاحتل السكلا وإن كان من أصحابه من منع ذلك. وأما الانتفاع الذي لا يضر بوجه فهو كالاستغلال بظله والاستضاءة بناره ومثل هذا لا يحتاج إلى إذن فإذا حجب عليها صاحبها صارت ممنوعة ولهذا يفرق بين الثمار التي ليس عليها حائل ولا ناطور فيجوز فيها من الاكل بلا عوض مالا يجوز في المنوعة على مذهب أحمد إما مطلقا وإما للمحتاج وإن لم يجز الحل وإذا جاز البناء في فناء الملك لصاحبه ففي فناء المسجد للمسجد بطريق الأولى. وفناء الدار والمسجد لا يختص بناحية الباب بل قد يكون من جميع الجوانب قال القاضي وابن عقيل وغيرهما إذا كان الحيا أرضا كان أحق بفنائها فلو أراد غيره أن يحفر في أصل حائطه بثرا لم يكن له ذلك وكذلك ذكر أبو حامد والماوردي وغيرهما من أصحاب الشافعي والله أعلم.

المسئلة الثالثة والاربعون في اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم بصحيح العقول قال الشيخ الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا. أما بعد اعلم أنه يجب على كل بالغ عاقل من الانس والجن أن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا. أرسله الى جميع الخلق انسهم وجنهم وعربهم وعجمهم وفرسهم وهندهم وبربرهم وروهم وسائر أصناف العجم أسودهم وأبيضهم. والمراد بالعجم من ليس بعربي على اختلاف ألسنتهم فحمد صلى الله عليه وسلم أرسل الى كل أحد من الانس والجن كتابتهم وغير كتابتهم في كل ما يتعلق بدينه من الامور الباطنة والظاهرة في عقائده وحقايقه وطرائقه وشرائعه فلا عقيدة الا عقيدته ولا حقيقة الا حقيقته ولا طريقة الا طريقته ولا شريعة الا شريعته ولا يصل أحد من الخلق الى الله والى رضوانه وجنته وكرامته وولايته الا باتباعه باطنا وظاهرا

في الاموال والاعمال الباطنة والظاهرة في أقوال القلب وعقائده وأحوال القلب وحقائقه وأقوال
 اللسان وأعمال الجوارح وليس لله ولي إلا من اتبعه باطنا وظاهرا فصده فيا أخبر به من
 الغيوب والتزم طاعته فيا فرض على الخلق من أداء الواجبات وترك المحرمات . فمن لم يكن له مصدقا
 فيا أخبر ملتزما لطاعته فيا أوجب وأمر^(١) في الامور الباطنة التي في القلوب والاعمال
 الظاهرة التي على الابدان لم يكن مؤمنا فضلا عن أن يكون وليا لله ولو حصل له من خوارق
 العادات ما دعى أن يحصل فانه لا يكون مع تركه لفعل المأمور وترك المحظور من أداء الواجبات
 من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها إلا من أهل الاحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله
 المقربة الى سخطه وعذابه لكن من ليس بمكلف من الاطفال والمجانين قد رفع القلم عنهم
 فلا يماقون وليس لهم من الايمان بالله وتقواه باطنا وظاهرا ما يكونون به من أولياء الله المتقين
 وحزبه المفلحين وجنده الغالين لكن يدخلون في الاسلام تبعا لا بلهم كما قال تعالى (والذين
 آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من علمهم من شيء كل امرئ بما
 كسب رهين) وهم مع عدم العقل لا يكونون ممن في قلوبهم حقائق الايمان ومعارف أهل ولاية
 الله وأحوال خواص الله لان هذه الامور كلها مشروطة بالعقل فالجنون مضاد العقل والتصديق
 والمعرفة واليقين والهدى والثناء وانما يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات . فالجنون
 وان كان الله لا يماقه ويرحمه في الآخرة فانه لا يكون من أولياء الله المقربين والمقتصدين
 الذين يرفع الله درجاتهم . ومن ظن ان أحدا من هؤلاء الذين لا يؤدون الواجبات ولا يتركون
 المحرمات سواء كان عافلا أو مجنونا أو مولها أو متولها فن اعتقد أن أحدا من هؤلاء من أولياء
 الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين وجنده الغالين الساجدين المقربين والمقتصدين الذين
 يرفع الله درجاتهم بالعلم والايمان مع كونه لا يؤدي الواجبات ولا يترك المحرمات كان المعتقد
 لولاية مثل هذا كافرا مرتدا عن دين الاسلام غير شاهد لحمد صلى الله عليه وسلم بأنه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بل هو مكذب لحمد صلى الله عليه وسلم فيا شهد به لان محمدا أخبر
 عن الله أن أولياء الله هم المتقون المؤمنون قال تعالى (ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم
 يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) وقال تعالى (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر واثني

وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم) والتقوى أن يعمل الرجل بطاعة الله على نور من الله يرجو رحمة الله وأن يترك معصية الله على نور من الله يخاف عذاب الله ولا يتقرب الى الله الا بأداء فرائضه ثم بأداء نوافله قال تعالى ما تقرب الى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه كما جاء في الحديث الصحيح الالهى الذى رواه البخارى *

فصل ١٠ ومن أحب الاعمال الى الله وأعظم الفرائض عنده الصلوات الخمس في مواقيتها وهى أول ما يحاسب عليها العبد من عمله يوم القيامة وهى التى فرضها الله تعالى بنفسه ليلة المراج لم يجعل فيها بينه وبين محمد واسطة وهى عمود الاسلام الذى لا يقوم الا به وهى أهم أمر الدين كما كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يكتب الى عماله إن أهم أمركم عندى الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه * ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة وقال العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر * فمن لم يمتد وجوبها على كل عاقل بالغ الا الحائض والنفساء فهو كافر مرتد باتفاق أئمة المسلمين وان اعتقد أنها عمل صالح وأن الله يحبها ويحب عليها وصلى مع ذلك وقام الليل وصام النهار وهو مع ذلك لا يمتد وجوبها على كل بالغ فهو أيضا كافر مرتد حتى يمتد أنها فرض واجب على كل بالغ عاقل. ومن اعتقد أنها تسقط عن بعض الشيوخ المارفين والمكاشفين والواصلين أو ان لله خواصا لا تجب عليهم الصلاة بل قد سقطت عنهم لو صولم الى حضرة القدس او لاستغناهم عنها بما هو أهم منها أو أولى أو ان المقصود حضور القلب مع رب أو أن الصلاة فيها نعمة فإذا كان العبد فى جمعيته مع الله فلا يحتاج الى الصلاة بل المقصود من الصلاة هى المعرفة فإذا حصلت لم يحتاج الى الصلاة فان المقصود أن يحصل لك خرق عادة كالطيران فى الهواء أو المشى على الماء أو ملء الاوعية ماء من الهواء أو تغوير المياه واستخراج ماتحتها من الكوز وقتل من ييفضه بالاحوال الشيطانية فتى حصل له ذلك استغنى عن الصلاة ونحو ذلك — أو أن لله رجالا خواصا لا يحتاجون الى متابعة محمد صلى الله عليه وسلم بل استغنوا عنه كما استغنى الخضر عن موسى أو أن كل من كاشف وطاف فى الهواء أو مشى على الماء فهوولى سواء صلى أو لم يصل — أو اعتقد أن الصلاة تقبل

من غير طهارة أو أن المولحين والمتولحين والمجانين الذين يكونون في المقابر والمزابل والطهارات والخلانات والقمامين وغير ذلك من البقاع وهم لا يتوضئون ولا يصلون الصلوات المفروضات فن اعتقد ان هؤلاء أولياء فهو كافر مرتد عن الاسلام باتفاق أئمة الاسلام ولو كان في نفسه زاهدا عابدا . قال هبان أزهد وأعبد وقد آمنوا بكثير مما جاء به الرسول وجهودهم يعظمون الرسول ويعظمون اتباعه ولكنهم لم يؤمنوا بجميع ما جاء به بل آمنوا ببعض وكفروا ببعض فصاروا بذلك كافرين كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مبينا . والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله غفورا رحيما) * ومن كان مسلوب العقل أو مجنونا فقايتة أن يكون التسليم قد رفع عنه فليس عليه عقاب ولا يصح إيمانه ولا صلاته ولا صيامه ولا شيء من أعماله فان الأعمال كلها لا تقبل الا مع العقل فن لا عقل له لا يصح شيء من عباداته لا فرائضه ولا نوافله ومن لا فريضة له ولا نافلة ليس من أولياء الله ولهذا قال تعالى (ان في ذلك لآيات لاولى النهى) أي المقول وقال تعالى (هل في ذلك قسم لذي حجر) أي لذي عقل وقال تعالى (فتقون يا أولى الالباب) وقال (ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون) وقال تعالى (انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) فانما مدح الله وأثنى على من كان له عقل فاما من لا يعقل فان الله لم يحمده ولم يثن عليه ولم يذكره بخير قط بل قال تعالى عن أهل النار (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) وقد تعالى (ولقد ذرأنا لجنهم كثيرا من الجبن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالانعام بل هم اضل أولئك هم التافلون) وقال (أم تحسب أن أكرهم يسمعون أو يعقلون انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا) فن لا عقل له لا يصح إيمانه ولا فرضه ولا نقله ومن كان يهوديا أو نصرانيا ثم جن وأسلم بعد جنونه لم يصح اسلامه لا باطنا ولا ظاهرا . ومن كان قد آمن ثم كفر وجن بعد ذلك فحكمه حكم الكفار — ومن كان مؤمنا ثم جن بعد ذلك أئيب على إيمانه الذي كان في حال عقله ومن ولد مجنونا ثم استمر جنونه لم يصح منه إيمان ولا كفر . وحكم المجنون حكم العفل اذا كان أبوه مسلما كان مسلما تبعا لأبويه باتفاق المسلمين وكذلك

إذا كانت أمه مسلمة عند جهور العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد . وكذلك من جن بعد إسلامه
يثبت لهم حكم الاسلام تبعاً لآبائهم . وكذلك المجنون الذي ولد بين المسلمين يحكم له بالاسلام
ظاهراً تبعاً لآبويه أو لاهل الدار كما يحكم بذلك للأطفال لاجل ايمان قام به فأطفال المسلمين
ومجانينهم يوم القيامة تبع لآبائهم وهذا الاسلام لا يوجب له مزية على غيره ولا أن يصير به من
أولياء الله المتقين الذين يتقربون اليه بالقرائن والتوافل وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا طارى سبيل حتى تنقلوا) فنهى الله
عز وجل عن قربان الصلاة إذا كانوا سكارى حتى يعلموا ما يقولون . وهذه الآية نزلت باتفاق
العلماء قبل أن تحرم الخمر بالآية التي أنزلها الله في سورة المائدة . وقد روي أنه كان سبب نزولها
أن بعض الصحابة صلى بصحابه وقد شرب الخمر قبل أن تحرم فخط فخط في القراءة فأنزل الله
هذه الآية فإذا كان قد حرم الله الصلاة مع السكر والخمر الذي لم يحرم حتى يعلموا ما يقولون
علم أن ذلك يوجب أن لا يصلي أحد حتى يعلم ما يقول . فمن لم يعلم ما يقول لم يحل له الصلاة وإن كان
عقله قد زال بسبب غير محرم ولهذا اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأي سبب زال
فكيف بالمجنون وقد قال بعض المفسرين وهو يروي عن الضحاك لا تقربوها وأنتم سكارى من
النوم . وهذا إذا قيل إن الآية دلت عليه بطريق الاعتبار أو شمول معنى اللفظ العام والا فلا ريب
أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر واللفظ صريح في ذلك والمعنى الآخر صحيح أيضاً
وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا قام أحدكم يصلي بالليل فاستمع
القرآن على لسانه فليرقد فإنه لا يدري لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه—وفي أفض إذا قام يصلي
فتمس فليرقد فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع الناس الذي يخطئ معه الناس
وقد احتج العلماء بهذا على أن الناس لا ينقض الوضوء إذا لم ينقض بذلك لبطلت الصلاة أو
لوجب الخروج منها لتجديد الطهارة والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل ذلك بقوله فإنه لا يدري
لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه فلم أنه قصد النهي عن الصلاة لمن لا يدري ما يقول وإن
كان ذلك بسبب التماس . وطرد ذلك أنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال لا يصلي أحدكم وهو يدافع
الأخبثين ولا بحضرة طعام لما في ذلك من شغل القلب—وقال أبو الدرداء من فقه الرجل أن
يبدأ بحاجته فيقضيها ثم يقبل على صلاته وقلبه فارغ فإذا كانت الصلاة محرمة مع ما ينزل العقل

ولو كان بسبب مباح حتى يعلم ما يقول كانت صلاة المجنون ومن يدخل في مسمى المجنون وان سمي .ولها أو متولها أولى أن لا تجوز صلاته . ومعلوم أن الصلاة أفضل العبادات كما في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها - قلت ثم أى قال بر الوالدين - قلت ثم أى قال الجهاد - قال حدثني بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزده زادني . وثبت أيضا في الصحيحين عنه انه جعل أفضل الاعمال ايمان بالله وجهاد في سبيله ثم الحج المبرور ولا منافاة بينهما فان الصلاة داخلة في مسمى الايمان بالله كما دخلت في قوله تعالى (وما كان الله ليضيع ايمانكم) قال البراء بن عازب وغيره من السلف أى صلاتكم الى بيت المقدس ولهذا كانت الصلاة كالايان لا تدخلها النيابة بحال فلا يصلي أحد عن أحد الفرض لا لعذر ولا لتعذر كما لا يؤمن أحد عنه ولا تسقط بحال كما لا يسقط الايمان بل عايه الصلاة مادام عقله حاضرا وهو متمكن من فعل بعض أفعالها فاذا عجز عن جميع الافعال ولم يقدر على الأقوال فهل يصلي بتحريك طرفه ويستحضر الافعال بقلبه . فيه قولان للعلماء وان كان الاظهر أن هذا غير مشروع . فاذا كان كذلك تبين أن من زال عقله فقد حرم ما يتقرب به الى الله من فرض ونفل والولاية هي الايمان والتقوى المتضمنة للتقرب بالفرائض والنوافل فقد حرم ما به يتقرب أولياء الله اليه لكنه مع جنونه قد رفع القلم عنه فلا يعاقب كما لا يعاقب الاطفال والبهائم اذ لا تكليف عليهم في هذه الحال . ثم ان كان مؤمنا قبل حدوث الجنون به وله أعمال صالحة وكان يتقرب الى الله بالفرائض والنوافل قبل زوال عقله كان له من ثواب ذلك الايمان والعمل الصالح ما تقدم وكان له من ولاية الله تعالى بحسب ما كان عليه من الايمان والتقوى كما لا يسقط ذلك بالموت بخلاف ما لو ارتد عن الاسلام فان الردة تحبط الاعمال وليس من السيئات ما يحبط الاعمال الصالحة الا الردة كما أنه ليس من الحسنات ما يحبط جميع السيئات الا التوبة فلا يكتب للمجنون حال جنونه مثل ما كان يعمل في حال إقامته كما لا يكون مثل ذلك لسيئاته في زوال عقله فالاعمال المسكرة والنوم^(١) لانه في هذه الحال ليس له قصد صحيح ولكن في الحديث الصحيح عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم - وفي الصحيح عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في غزوة تبوك إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر فهؤلاء كانوا قاصدين للعمل الذي كانوا يعملونه راعين فيه لكن عجزوا فصاروا بمنزلة العامل بخلاف من زال عقله فإنه ليس له قصد صحيح ولا عبادا قاصلا بخلاف أولئك فإن لهم قصدا صحيحا يكتب لهم به الثواب. وأما ان كان قبل جنونه كافرا أو فاسقا أو مذنباً لم يكن حدوث الجنون به مزيلا لما ثبت من كفره وفسقه ولهذا كان من جن من اليهود والنصارى بعد تهوده وتنصره محشورا مهمم— وكذلك من جن من المسلمين بعد إيمانه وتقواه محشور مع المؤمنين من المتقين. وزوال العقل يجنون أو غيره سواء سعى صاحبه مولها أو متولها لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوى ولا يكون زوال عقله سببا لمزيد خيره ولا صلاحه ولا ذنبه ولكن الجنون يوجب زوال العقل فيبقى على ما كان عليه من خير وشر لا أنه يزيد ولا ينقصه لكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير كما أنه يمنع عقوبته على الشر— وأما ان كان زوال عقله بسبب محرم كشرب الخمر وأكل الحشيشة أو كان يحضر السماع الملعن فيستمع حتى ينيب عقله أو الذي يتعبد بعبادات بدعية حتى يقتن به بعض الشياطين فيغيروا عقله أو يأكل بنجا يزيل عقله فهؤلاء يستحقون النعم والعقاب على ما أزالوا به العقول. وكثير من هؤلاء يستجاب الحال الشيطاني بأن يفعل ما يحبه فيرقص رقصا عظيما حتى ينيب عقله أو ينط ويخور حتى يجيئه الحال الشيطاني وكثير من هؤلاء يقصد التوله حتى يصير مولها. فهؤلاء كلهم من حزب الشيطان وهذا معروف من غير واحد منهم. واختلف العلماء هل هم مكلفون في حال زوال عقولهم والاصل مسئلة السكران والمنصوص عن الشافعي وأحمد وغيرهما أنه مكلف حال زوال عقله— وقال كثير من العلماء ليس مكلفا وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وأحدى الروايتين عن أحمد أن طلاق السكران لا يقع وهذا أظهر القولين ولم يقل أحد من العلماء ان هؤلاء الذين زال عقولهم بمنزل هذا يكونون من أولياء الله الموحدين المقربين وحزبه المفلحين. ومن ذكره العلماء من عقلاء المجانين الذين ذكروهم بخير فهم من القسم الاول الذين كان فيهم خير ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء أنهم اذا حصل لهم في جنونهم نوع من الصحو تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان لا بالكفر والبهتان بخلاف غيرهم ممن يتكلم اذا حصل له نوع أفاقة بالكفر والشرك ويهذى في زوال

عقله بالكفر فهذا انما يكون كافرا لا مسلما ومن كان يهذى بكلام لا يعقل بالفارسية أو التركية أو البربرية وغير ذلك مما يحصل لبعض من يحضر السماع ويحصل له وجد يئيب عقله حتى يهذى بكلام لا يعقل أو بغير العربية فهو لا انما يتكلم على ألسنتهم الشيطان كما يتكلم على لسان المصروع * ومن قال ان هؤلاء أعظم الله عقولا وأحوالاً فابقى أحوالهم وأذهب عقولهم وأسقط ما فرض عليهم بما سلب - قيل قولك وهب الله لهم أحوالاً كلام مجمل فإن الأحوال تنقسم الى حال رحاق وحال شيطان وما يكون لهؤلاء من خرق عادة بمكاشفة وتصرف عجيب فتارة يكون من جنس ما يكون للسكران والكهان وتارة يكون من الرحمن من جنس ما يكون من أهل التقوى والايمان فان كان هؤلاء في حال عقولهم كانت لهم مواهب إغائية وكانوا من المؤمنين المتقين فلا ريب أنه اذا زالت عقولهم سقطت عنهم الفرائض بما سلب من العقول - وان كان ما أعطوه من الأحوال الشيطانية كما يعطاه المشركون وأهل الكتاب والمناقضون هؤلاء اذا زالت عقولهم لم يخرجوا بذلك مما كانوا عليه من الكفر والفسوق كما لم يخرج الاولون عما كانوا عليه من الايمان والتقوى كما أن نوم كل واحد من الطائفتين وموته وانغماه لا يزيل حكم ما تقدم قبل زوال عقله من ايمانه وطاعته أو كفره وفسقه بزوال العقل غايته أن يسقط التكليف - ورفع القلم لا يوجب حمدا ولا مدحا ولا ثوابا ولا يحصل اصحابه بسبب زوال عقله موهبة من مواهب أولياء الله ولا كرامة من كرامات الصالحين بل قد رفع القلم عنه كما قد يرفع القلم عن النائم والمنفى عليه والميت ولا مدح في ذلك ولا ذم بل التائب أحسن حالا من هؤلاء - ولهذا كان الانبياء عليهم السلام ينامون وليس فيهم محنون ولا موله والنبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه النوم والانغما ولا يجوز عليه الجنون وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه وقد أغشى عليه في مرضه - وأما الجنون فقد نزه الله أنبياءه عنه فانه من أعظم نقائص الانسان اذ كمال الانسان بالعقل ولهذا حرم الله ازالة العقل بكل طريق وحرم ما يكون ذريعة الى ازالة العقل كشراب الخمر فحرم القطرة منها وان لم تزل العقل لانها ذريعة الى شرب الكثير الذي يزيل العقل فكيف يكون مع هذا زوال العقل سببا أو شرطا أو مقربا الى ولاية الله كما يظنه كثير من أهل الضلال حتى قال قائلهم في هؤلاء *
 هم معشر حلوا النظام وخرقوا الد *
 ياج فلا فرض لديهم ولا نفل

مجانين الا أت سر جنونهم عزيز على أبواه يسجد العقل
 فهذا كلام ضال بل كافر يظن أن للمجنون سرا يسجد العقل على أباه وذلك لما رآه من
 بعض المجانين من نوع مكاشفة أو تصرف عجيب خارق للمادة ويكون ذلك بسبب ما اقترن
 به من الشياطين كما يكون للسحرة والكهان فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خرق
 عادة كان ولياً لله. ومن اعتقد هذا فهو كافر بإجماع المسلمين^(١) اليهود والنصارى فإن كثيراً
 من الكفار والمشركين فضلاً عن أهل الكتاب يكون لهم من المكاشفات وخرق العادات
 بسبب شياطينهم أضغاث مضطربة لانه كلما كانت الرجل أضل واكفر كان الشيطان اليه
 أقرب لكن لا بد في جميع مكاشفة هؤلاء من الكذب والبهتان. ولا بد في أعمالهم من فجور
 وطمع. كما يكون لأخوانهم من السحرة والكهان. قال الله تعالى (هل أنبئكم على من تنزل
 الشياطين تنزل على كل أفك أنيم) فكل من تنزلت عليه الشياطين لا بد أن يكون فيه كذب
 وفجور من أي قسم كان والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن أولياء الله هم الذين يتقربون
 اليه بالفرائض وحزبه المفلحون وجنده الغالبون وعباده الصالحون فمن اعتقد فيمن لا يفعل
 الفرائض ولا التواضع أنه من أولياء الله المتقين إما لعدم عقله أو جهله أو لنير ذلك فمن اعتقد
 في مثل هؤلاء انه من أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين فهو كافر مرتد عن
 دين رب العالمين واذا قال انا أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله كان من
 الكاذبين الذين قيل فيهم (إذا جاءك المنافقون فاوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
 والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا
 يعملون ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) * وقد ثبت في الصحيح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه فإذا
 كان طبع على قلب من ترك الجمع وان صلى الظهر فكيف بمن لا يصلي ظهراً ولا جمعة ولا فريضة
 ولا نافلة ولا يتطهر للصلاة لا الطهارة الكبرى ولا الصغرى فهذا لو كان قبل مؤمننا وكان
 قد طبع على قلبه كان كافرًا مرتدًا عما تركه ولم يستقد وجوبه من هذه الفرائض وان اعتقد
 أنه مؤمن كان كافرًا مرتدًا فكيف يستقد أنه من أولياء الله المتقين وقد قال تعالى في صفة

الناقضين (استحوذ عليهم الشيطان) أى استولى يقال حاذ الأبل حوذا إذا استاقها فالذين استحوذ عليهم الشيطان فسانهم الى خلاف ما أمر الله به ورسوله قال تعالى (الم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) أى ترعهم ازعاجا فهو لا. استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله (أولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون) — وفى السنن عن أبى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من ثلاثة فى قرية لا يؤذن ولا يقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فأى ثلاثة كانوا من هؤلاء لا يؤذن ولا يقام فيهم الصلاة كانوا من حزب الشيطان. استحوذ عليهم لا من أولياء الرحمن الذين أكرمهم فان كانوا عبادا زهادا ولم جوع وسهر وصمت وخلوة كرهبان الديارات والمقيمين فى الكهوف والمغارات كأهل جبل لبنان وأهل جبل الفتح الذى بأسون وجبل ليسون ومنارة الدم يحمل قاسيون وغير ذلك من الجبال والبقاع التى يقصدها كثير من العباد الجهال الضلال يفعلون فيها خلوات ورياضات من غير أن يؤذن وتقام فيهم الصلاة الخس بل يتعبدون بعبادات لم يشرها الله ورسوله بل يبدونه بأذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لآحوالهم بالكتاب والسنة ولا قصد للمتابعة لرسول الله الذى قال الله فيه (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويفر لكم ذنوبكم) الآية فهو لا، أهل البدع والضلالات من حزب الشيطان لا من أولياء الرحمن فمن شهد لهم بولاية الله فهو شاهد زور كاذب. وعن طريق الصواب ناكب. ثم ان كان قد عرف أن هؤلاء مخالفون للرسول وشهد مع ذلك انهم من أولياء الله فهو مرتد عن دين الاسلام إما مكذب للرسول وإما شاك فيما جاء به مراتب وإما غير متقاده بل يخالف له جحوداً وعناداً واتباعاً لهواه وكل من هؤلاء كافر وأما ان كان جاهلاً بما جاء به الرسول وهو معتقد مع ذلك أنه رسول الله الى كل أحد فى الامور الباطنة والظاهرة وأنه لا طريق الى الله الا بمتابسته صلى الله عليه وسلم لكن ظن أن هذه العبادات البدعية والحقائق الشيطانية هى مما جاء بها الرسول ولم يعلم أنها من الشيطان لجهله بسنته وشرعته ومنهاجه وطريقته وحقيقته لا قصد مخالفته ولا يرجو الهدى فى غير متابته فهذا يبين له الصواب ويصرف ما به من السنة والكتاب فان تاب وأتاب والا لحق بالقسم الذى قبله وكان كافراً مرتداً ولا تجب عبادته ولا رهاذته من عذاب الله كما لم ينبج من ذلك الرهبان وعباد الصليان وعباد النيران وعباد الاوثان مع كثرة

من فيهم ممن له خوارق شيطانية ومكاشفات شيطانية قال تعالى (قل هل ينسئلكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) قال سعد بن أبي وقاص وغيره من السلف نزلت في أصحاب الصوامع والديارات وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره^(١) أنهم كانوا^(٢) الحرورية ونحوهم من أهل البدع والضلالات وقال تعالى (هل أنبئكم على من نزل الشياطين نزل على كل آفاك أثيم) فلا فاك هو الكذاب والأثيم الفاجر كما قال (لنسقم بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) ومن تكلم في الدين بلا علم كان كاذبا وإن كان لا يعتمد الكذب كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له سبيمة الأسلمية وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة في حجة الوداع فكانت حاملا فوضعت بعد موت زوجها بلبال فلأثمل فقال لها أبو السنا بل بن بيمك ما أنت بنا كحة حتى يعضى عليك آخر الاجلين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل حلت فانكحي وكذلك لما قال سلمة بن الأكوع أنهم يقولون ان عامرا قتل نفسه وجبط عمله فقال كذب من قالها انه لجاهد مجاهد وكان قاتل ذلك لم يعتمد الكذب فانه كان رجلا صالحا وقد روى انه كان أسيد ابن الحضير لكنه لما تكلم بلا علم كذبه النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال ابو بكر وابن مسعود وغيرهما من الصحابة فيما يفتنون فيه باجتهادهم ان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريان منه فاذا كن خطأ المجتهد المغفور له هو من الشيطان فكيف بمن تكلم بلا اجتهاد يبيع له الكلام في الدين فهذا خطؤه أيضا من الشيطان مع انه يعاقب عليه اذا لم يتب والمجتهد خطؤه من الشيطان وهو مغفور له كما أن لاحتلام والنسيان وغير ذلك من الشيطان وهو مغفور بخلاف من تكلم بلا اجتهاد يبيع له ذلك فهذا كذب آثم في ذلك وان كانت له حسنات في غير ذلك فان الشيطان ينزل على كل انسان ويوحى بحسب موافقته له ويطرده بحسب اخلاصه لله وطاعته له قال تعالى (ان عبادى ليس لك عليهم سلطان) وعباده هم الذين عبدوه بما أمرت به رسله من أداء الواجبات والمستحبات وأما من عبده بغير ذلك فانه من عباد الشيطان لا من عباد الرحمن قال تعالى (ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد أضل منكم جبلا كثيرا)

اقلم تكونوا تملكون) والذين يمدون الشيطان اكثرهم لا يعرفون أنهم يمدون الشيطان بل
 قد يظنون أنهم يمدون الملائكة أو الصالحين كالذين يستغيثون بهم ويسجدون لهم فهم في الحقيقة
 انما عبدوا الشيطان وان ظنوا أنهم يتوسلون ويستشفون بعباد الله الصالحين قال تعالى (ويوم
 نحشرهم جميعا ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من
 دونهم بل كانوا يعبدون الجن اكثرهم بهم مؤمنون) ولهذا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها فان الشيطان يقارنها حينئذ حتى يكون سجود عباد
 الشمس له وهم يظنون أنهم يسجدون للشمس وسجودهم للشيطان وكذلك أصحاب دعوات
 الكواكب الذين يدعون كوكبا من الكواكب ويسجدون له ويناجونه ويدعونه ويضعون له من
 الطعام واللباس والبخور والتسبيحات ما يناسبه كما ذكره صاحب الرمكنوم المشرق وصاحب
 الشعلة النورانية البوني المغربي وغيرهما فان هؤلاء تنزل عليهم أرواح تخاطبهم وتجبرهم ببعض
 الامور وتقضي لهم بعض الحوائج ويسمون ذلك روحاية الكواكب ومنهم من يظن أنها
 ملائكة وانما هي شياطين تنزل عليهم قال تعالى (ومن يش عن ذكر الرحمن قبيض له شيطانان
 فهو له قرين) وذكر الرحمن هو الذي أنزله وهو الكتاب والسنة اللذان قال الله فيهما (واذكروا
 نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) وقال تعالى (لقد من الله على المؤمنين
 إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وقال
 تعالى (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
 والحكمة) وهو الذي قال الله فيه (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) فن اعرض عن
 هذا الذكر وهو الكتاب والسنة قبيض له قرين من الشياطين فصار من أولياء الشيطان بحسب
 ما تابعه — ران كان مواليا للرحمن تارة وللشيطان أخرى كان فيه من الايمان وولاية الله بحسب
 ما والى فيه الرحمن وكان فيه من عداوة الله والنفاق بحسب ما والى فيه الشيطان كما قال حذيفة
 ابن ليثان القلوب أربعة قلب أجرد فيه سراج زهر فذلك قلب المؤمن — وقلب أغلف فذلك
 قلب الكافر والأغلف قلب يلف عليه غلاف كما قال تعالى عن اليهود (وقالوا قلوبنا غلف بل
 طبع الله عليها بكفرهم) وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع طبع الله على قلبه —
 وقلب منكوس فذلك قلب المنافق — وقلب فيه مادتان مادة تمده للإيمان ومادة تمده للنفاق

فاليها غلب كان الحكم له وقد روى هذا في مستند الامام أحمد مرفوعا * وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا اؤتمن خان واذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر - فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان القلب يكون فيه شعبة نفاق وشعبة ايمان فاذا كان فيه شعبة نفاق كان فيه شعبة من ولايته وشعبة من عداوته ولهذا يكون بعض هؤلاء يجرى على يديه خوارق من جهة ايمانه بالله وتقواه تكون من كرامات الاولياء وخوارق من جهة نفاقه وعداوته تكون من أحوال الشياطين ولهذا أمرنا الله تعالى ان نقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين) والمنضوب عليهم هم الذين يطمون الحق ويعملون بخلافه. والضالون الذين يمدون الله بنير علم فن اتبع هواه وذوقه ووجدته مع علمه أنه مخالف للكتاب والسنة فهو من المنضوب عليهم وان كان ^(١) فذلك من الضالين نسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والحمد لله رب العالمين والمائة للمتقين *

§ المسئلة الرابعة والاربعون قاعدة تكاحية قال الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) الى قوله (ويعلمن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) الى قوله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان) فجعل المباح أحد أمرين إما امساك بمعروف او تسريح باحسان وأخبر ان الرجال ليسوا أحق بالرد الا اذا أرادوا اصلاحا وجعل لمن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف) وقال تعالى في الآية الاخرى (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (فلا تمضوهن أن يشكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف) * وقوله هنا بالمعروف يدل على أن المرأة لو رضيت بغير المعروف لكان للاولياء العضل والمعروف تزويج الكنف وقد يستدل به من يقول مهر مثلها من المعروف فان المعروف هو الذي يعرفه أولئك وقال

تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن) الى قوله (وعاشروهن بالمعروف) فقد ذكر أن التراضي بالمعروف والامساك بالمعروف والتسريح بالمعروف والمعاشرة بالمعروف وأن لمن وعليهن بالمعروف كما قال (ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور النكاح وحقوق الزوجين فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف وهو العرف الذي يرفقه الناس في حالهما نوعا وقدرًا وصفة وإن كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار والمكان فيطمعها في كل بلد مما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم. وكذلك ما يجب لها عليه من النعمة والعشرة فليعلم أن بيت عندها ويطأها بالمعروف ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله وهذا أصح القولين في الوطء الواجب أنه مقدر بالمعروف لا بتقدير من الشارع كما قررته في غير هذا الموضع والمثال المشهور هو النفقة فإنها مقدرة بالعرف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين ومنهم من قال هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرًا مدام من حنطة او مدام ونصفا او مدين قياسا على الاطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس * والصواب المقتطوع به ما عليه الامة علما وعلمًا قديما وحديثا فان القرآن قد دل على ذلك * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعند امرأته أبي سفيان لما قالت له يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدتك بالمعروف فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ولم يقدر لها نوعا ولا قدرا - ولو قدر ذلك بشرع او غيره لبين لها القدر والنوع كما بين فرائض الزكاة والديات * وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته العظيمة بمرقات ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها وتتنوع الزمان والمكان ويتنوع حال الزوج في يساره واعساره وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ولا المعروف في بلاد النحر والشمير كالمرء في بلاد القاكهة والخمير * وفي مسند الامام أحمد وسنن أبي داود وابن ماجه عن حكيم بن معاوية الغميري

عن أبيه أنه قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت • هذه ثلاثة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للزوجة مرة أن تأخذ كفايتها وكفاية ولدها بالمعروف - وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكل الله الدين في أكبر مجمع كان له في الإسلام لمن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف - وقال للسائل المستفتى له عن حق الزوجة تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت - لم يأمر في شيء من ذلك بقدر معين لكن قيد ذلك بالمعروف تارة وبالمواساة بالزوج أخرى وهكذا قال في نفقة المالك • في الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هم اخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه^(١) فليطعمه بما يأكل كل وليسه مما يلبس ولا تكفومهم ما يلبسهم فإن كفتموهم فأعينوهم • وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق في الزوجة والمملوك أمره واحد تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة وقد يقال أحدهما تفسير للآخر وعلى هذا فالواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف في النوع والقدر وصفة الاتفاق وإن كان العلماء قد تنازعوا في ذلك • أما النوع فلا يتبين أن يعطيا مكيلا كالبر ولا موزونا كالخبز ولا ثمن ذلك كالدرهم بل يرجع في ذلك إلى العرف فإذا أعطاهما كفايتها بالمعروف مثل أن يكون عادتهم أكل الخبز والشعير فيعطيا ذلك أو يكون أكل الخبز والأدام فيعطيا ذلك وإن كان عادتهم أن يعطيا حبا فتطحنه في البيت فعل ذلك وإن كان يطحن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك وإن كان يخبز في البيت فعل ذلك وإن كان يشتري خبزا^(٢) من السوق فعل ذلك وكذلك الطيبخ ونحوه فعل ما هو المعروف فلا يتبين عليه درهم ولا حبات أصلا لا يشرع ولا يفرض فإن تبين ذلك دائما من المنكر ليس من المعروف وهو مضر به تارة وبها أخرى وكذلك القدر لا يتبين مقدار مطرد بل تتنوع المقادير بتنوع الاوقات • وأما الاتفاق فقد قيل إن الواجب تملكها النفقة والكسوة وقيل لا يجب التملك وهو الصواب فإن ذلك ليس هو المعروف بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين

(١) في نسخة تحت يده (٢) في نسخة مجوزا

الى يومنا هذا ان الرجل يأتي بالطعام الى منزله فيأكل هو وامرأته ومملوكه تارة جميعا وتارة
أفرادا ويفضل منه فضل تارة فيدخرونه ولا يعرف المسلمون انه يملكها كل يوم دراهم
تتصرف فيها تصرف المالك بل من عاشر امرأة بمثل هذا القرض كان عند المسلمين قد تماشرا
بنير المروف وتضارآ في العشرة وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر لا عند العشرة
بالمروف - وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الزوجة مثل ما أوجب في المملوك تارة
قال لمن رزقهن وكسوتهن بالمروف كما قال في المملوك وتارة قال تطعمها اذا اكلت وتكسوها
اذا اكتسبت كما قال في المملوك وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجب تملك المملوك نفقته فلم
ان هذا الكلام لا يقتضى إيجاب التملك واذا تنازع الزوجان فتي اعترفت الزوجة انه يطعمها
اذا أكل ويكسوها اذا اكتسب وذلك هو المروف لثانها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك
وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمروف بل ولا له ان يأمر بدراهم مقدرة مطلقا
أوجب مقدر مطلقا لكن يذكر المروف الذي يليق بهما •

﴿فصل﴾ وكذلك قسم الإبداء والوطء والعشرة والمثعة هما واجبان كما قد قررناه
بأكثر من عشرة أدلة ومن شك في وجوب ذلك فقد أبعد تأمل الأدلة الشرعية والسياسة
الانسانية • ثم الواجب قبل ميت ليلة من أربع ليال والوطء في كل أربعة أشهر مرة كما
ثبت ذلك في المولى والمتزوج أربعة - وقيل ان الواجب وطؤها بالمروف فيقل ويكثر بحسب
حاجتها وقدرته كالتوت سواء •

﴿فصل﴾ وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاويعه في المثعة فان
ذلك واجب عليها بالاتفاق • عليها ان تسكن معه في أي بلد أو دار اذا كان ذلك بالمروف
ولم تشترط خلافه وعليها ان لا تغارق ذلك بنير أمره الا لموجب شرعى فلا تقتل ولا تسافر
ولا تخرج من منزله بنير حاجة الا باذنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم قاتنهن عوان عندكم
بمنزلة العبد والاسير وعليها تمكينه من الاستمتاع بها اذا طلب ذلك وذلك كله بالمروف غير
المنكر فليس له أن يستمتع استمتاعا يضرها ولا يسكنها مسكنا يضرها ولا يحبسها حبسا
يضر بها •

﴿فصل﴾ وتنازع الملاء هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام

والشراب والخبز والطحن والطعام لما يليكه وبهائمه مثل علف دابته ونحو ذلك فمنهم من قال لا تجب الخدمة وهذا القول ضعيف كضعف قول من قال لا تجب عليه العشرة والوطء فان هذا ليس معاشرة له بالمعروف بل صاحب في السفر الذي هو نظير الانسان وصاحبه في المسكن إن لم يماونه على مصلحته لم يكن قد عاشره بالمعروف وقيل وهو الصواب وجوب الخدمة فان الزوج سيدها في كتاب الله وهي عانية عنده بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العاني والعبد الخدمة ولان ذلك هو المعروف * ثم من هؤلاء من قال تجب الخدمة اليسيرة ومنهم من قال تجب الخدمة بالمعروف وهذا هو الصواب فليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها مثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة *

﴿ فصل ﴾ والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق فان العقد المطلق يرجع في موجه الى العرف كما يوجب العقد المطلق في البيع النقد المعروف فان شرط أحدهما على صاحبه شرطا لا يحرم حلالا ولا يحل حراما فالسائدون عند شروطهم فان موجبات العقود تنافي من اللفظ نادرة ومن العرف نادرة أخرى لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله فان لكل من المأفدين أن يوجب للآخر على نفسه ما لم يمنعه الله من إيجابه ولا يمنعه الله أن يوجب في المأوضة ما يباح بذله بلا عوض فأما ما يحرم بذله بلا عوض كمارية البضع والولاء لتغير الممتع فلا سبيل الى أن يجب بالشرط فانه اذا حرم بذله كيف يجب بالشرط فلهذه أصول جامعة مع اختصار والله أعلم *

﴿ المسئلة الخامسة والاربعون ﴾ قال الشيخ اختلف الفقهاء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على ثلاثة أقوال (أحدها) أنهما لا يدركان الا بركة وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه اختارها جماعة من أصحابه وهو وجه في مذهب الشافعي واختاره بعض أصحابه أيضا كافي الحسن الرياقي وغيره (والقول الثاني) انهما يدركان بتكبيره وهو مذهب أبي حنيفة (والقول الثالث) ان الجمعة لا تدرك الا بركة والجماعة تدرك بتكبيره وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد والصحيح هو القول الاول لوجوه (أحدها) أن قدر التكبير لم يعلق به الشارع شيئا من الاحكام لافي الوقت ولا في الجمعة ولا الجماعة ولا غيرها فهو

وصف ملني في نظر الشارع فلا يجوز اعتباره (الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علق الأحكام بأدراك الركعة فتعلقها بالكبيرة التامة لما اعتبره واعتبار لما أتاه وكل ذلك فاسد فيما اعتبر فيه الركعة وعلق الأدراك بها في الوقت * ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته * وأما ما في بعض طرقه إذا أدرك أحدكم سجدة فالمراد بها الركعة التامة كما في اللفظ الآخر ولأن الركعة التامة تسمى باسم الركوع فيقال ركعة وباسم السجود فيقال سجدة وهذا كثير في ألفاظ الحديث مثل هذا الحديث وغيره (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الأدراك مع الإمام بركعة وهو نص في المسئلة * ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة وهذا نص رافع للزاع (الرابع) أن الجملة لا تدرك إلا بركعة كما أفتى به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف * وقد حكى غير واحد أن ذلك إجماع الصحابة والتفريق بين الجملة والجماعة غير صحيح ولهذا أبو حنيفة طرد أصله وسوى بينهما ولكن الأحاديث الثابتة وآثار الصحابة تبطل ماذهب إليه (الخامس) أن مادون الركعة لا يعتد به من الصلاة فإنه يستقبلها جميعها منفردا فلا يكون قد أدرك مع الإمام شيئا يحسب له به فلا يكون قد اجتمع هو والإمام في جزء من أجزاء الصلاة يعتد له به فتكون صلاته جميعا صلاة منفردة * يوضح هذا أنه لا يكون مدركا للركعة إلا إذا أدرك الإمام في الركوع وإذا أدركه بعد الركوع لم يعتد له بما فعله معه مع أنه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود وجلسة الفصل ولكن لما فإنه معظم الركعة وهو القيام والركوع فاتته الركعة فكيف يقال مع هذا أنه قد أدرك الصلاة مع الجماعة وهو لم يدرك معهم ما يحسب له به فادراك الصلاة بأدراك الركعة نظير ادراك الركعة بأدراك الركوع لانه في الموضعين قد أدرك ما يعتد له به وإذا لم يدرك من الصلاة ركعة كان كمن لم يدرك الركوع مع الإمام في فوت الركعة لانه في الموضعين لم يدرك ما يحسب له به وهذا من أصح القياس (السادس) أن يبني على هذا أن المسافر إذا اتم بتميم وأدرك معه ركعة فافوقها فإنه يتم الصلاة وإن أدرك معه أقل من ركعة صلاها مقصورة نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه وهذا

لانه بادراك الركة قد اتم بقم في جزء من صلاته فلو انه الاعام واذا لم يدرك معه ركة فصلاته صلاة منفرد فيصليها مقصورة - وينبغي عليه أيضا ان المرأة الحائض اذا طهرت قبل غروب الشمس بقدر ركة لزمها العصر وان طهرت قبل الفجر بقدر ركة لزمها المشاء وان حصل ذلك باقل من مقدار ركة لم يلزمها شيء * * وأما الطهر والمغرب فهل يلزمها بذلك فيه خلاف مشهور (فقيل) لا يلزمها وهو قول أبي حنيفة (وقيل) يلزمها وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ورواه الامام أحمد عن ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف *

ثم اختلف هؤلاء فيما يلزم به الصلاة الاولى على قولين (أحدهما) يجب بما يجب به الثانية وهل هو ركة أو تكبيرة على قولين (والثاني) لا يجب الا بان تدرك زمنا يتسع لفعليها وهو أصح - وقريب من هذا اختلافهم فيما اذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة ثم حاضت هل يلزمها قضاء الصلاة أم لا - على قولين (أحدهما) لا يلزمها كما يقوله مالك وأبو حنيفة (والثاني) يلزمها كما يقوله الشافعي وأحمد * ثم اختلف الموجبون عليها الصلاة فيما يستقر به الوجوب على قولين (أحدهما) قدر تكبيرة وهو المشهور في مذهب أحمد (والثاني) أن يمضي عليها زمن تمكن فيه من الطهارة وفضل الصلاة وهو القول الثاني في مذهب أحمد والشافعي * ثم اختلفوا بمد ذلك هل يلزمها فعل الثانية من المجموعتين مع الاولى على قولين وهما روايتان عن الامام أحمد * والاظهر في الدليل مذهب أبي حنيفة ومالك انها لا يلزمها شيء لان القضاء انما يجب بامر جديد ولا أمر هنا يلزمها بالقضاء ولانها أخرت تأخيرا جازا فهي غير مفرطة * * وأما النائم أو الناسى وان كان غير مفرط أيضا فان ما فعله ليس قضاء بل ذلك وقت الصلاة في حقه حين يستيقظ ويذكر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد بقضاء الصلاة بمد وقتها وانما وردت السنة بالاعادة في الوقت لمن ترك واجبا من واجبات الصلاة كأمرة للمسيء في صلاته بالاعادة لما ترك العائنة للأمور بها وكأمرة لمن صلى خلف الصف منفردا بالاعادة لما ترك المصافة الواجبة وكأمرة لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء بالاعادة لما ترك الوضوء للأمور به وأمر النائم والناسى بان يصلها اذا ذكرها وذلك هو الوقت في حقهما والله سبحانه وتعالى أعلم *

﴿ المسئلة السادسة والاربعون ﴾ في رجل من أهل القبلة ترك الصلاة مدة سنتين ثم تاب بعد ذلك وواظب على أدائها فهل يجب عليه قضاء ما فاتته منها أم لا .

﴿ الجواب ﴾ أما من ترك الصلاة أو فرضا من فرائضها فإما أن يكون قد ترك ذلك ناسيا له بعد علمه بوجوبه وإما أن يكون جاهلا بوجوبه وإما أن يكون لعذر يعتقده معه جواز التأخير وإما أن يتركه عالما عمدا (فأما الثاني) للصلاة فعليه أن يصلها إذا ذكرها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الأئمة قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كغفارة لها إلا ذلك . وقد استفاض في الصحيح وغيره أنه نام هو وأصحابه عن صلاة الفجر في السفر فصلوها بعد ما طلعت الشمس السنة والقريضة بأذان وإقامة . وكذلك من نسي طهارة الحدث وصلى ناسيا فعليه أن يميد الصلاة بطهارة بلا نزاع حتى لو كان الناسي اماما كان عليه أن يميد الصلاة ولا إعادة على المأمومين إذا لم يعلموا عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المنصوص المشهور عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان رضي الله عنهما . وأما من نسي طهارة الخبث فإنه لا إعادة عليه في مذهب مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوليه لأن هذا من باب فعل المني عنه وتلك من باب ترك المأمور به ومن فعل ما نهى عنه ناسيا فلا إثم عليه بالكتاب والسنة كاجابات به السنة فيمن أكل في رمضان ناسيا وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وطرده ذلك فيمن تكلم في الصلاة ناسيا ومن تطيب ولبس ناسيا كما هو مذهب الشافعي وأحمد في أحدي الروايتين عنه . وكذلك من فعل المحلوف عليه ناسيا كما هو أحد القولين عن الشافعي وأحمد . وهنا مسائل تنازع العلماء فيها مثل من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم وأمثال ذلك ليس هذا موضع تفصيلها (وأما) من ترك الصلاة جاهلا بوجوبها مثل من أسلم في دار الحرب ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه فهذه المسئلة للفقهاء فيها ثلاثة أقوال وجهان في مذهب أحمد (أحدها) عليه الاعادة مطلقا وهو قول الشافعي وأحد الوجهين في مذهب أحمد (والثاني) عليه الاعادة إذا تركها بدار الاسلام دون دار الحرب وهو مذهب أبي حنيفة لأن دار الحرب دار جهل يندر فيه بخلاف دار الاسلام (والثالث) لا إعادة عليه مطلقا وهو الوجه الثاني في مذهب أحمد وغيره . وأصل هذين الوجهين أن حكم الشاوع هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له فيه ثلاثة أقوال

في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) يثبت مطلقا (والثاني) لا يثبت مطلقا (والثالث) يثبت حكم الخطاب المبتدئ دون الخطاب الناسخ كقضية أهل قباء وكانزاع المعروف في الوكيل اذا عزل فهل يثبت حكم العزل في حقه قبل العلم . وعلى هذا لو ترك الطهارة الواجبة لعدم بلوغ النص مثل أن يأكل لحم الابل ولا يتوضأ ثم يئله النص ويتبين له وجوب الوضوء أو يصلي في أعطان لابل ثم يئله ويتبين له النص فهل عليه إعادة ما مضى فيه قولان هما روايتان عن أحمد . ونظيره أن يمس ذكره ويصلي ثم يتبين له وجوب الوضوء من مس الذكر * والصحيح في جميع هذه المسائل عدم وجوب الاعادة لان الله عفا عن الخطأ والنسيان ولانه قال (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) فمن لم يئله أمر الرسول في شيء معين لم يثبت حكم وجوبه عليه ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر وعمارا لما أجنبنا فلم يصل عمر وصلى عمار بالترغ أن يعيد واحد منهما وكذلك لم يأمر أباذر بالاعادة لما كان يحبب ويمكث اياما لا يصلي وكذلك لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يتبين الجبل الأبيض من الجبل الأسود بالقضاء كما لم يأمر من صلى الى بيت المقدس قبل بلوغ النسخ لم يمسح لم بالقضاء * ومن هذا الباب المستحاضة اذا مكثت مدة لا تملي لا اعتقادها عدم وجوب الصلاة عليها ففي وجوب القضاء عليها قولان (أحدهما) لا اعادة عليها كما نقل عن مالك وغيره لان المستحاضة التي قالت للنبي صلى الله عليه وسلم اني حضرت حيفة شديده كبيرة منكرة منعني الصلاة والصيام أمرها بما يجب في المستقبل ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي * وقد ثبت عندي بالنقل المتواتر أن في النساء والرجال بالبوادي وغير البوادي من يبلغ ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة بل اذا قيل للمرأة صلى تقول حتى أكبر وأصير عجوزة طائفة لا يخاطب بالصلاة الا المرأة الكبيرة كالعجوز ونحوها . وفي أتباع الشيوخ طوائف كثير من لا يطمون ان الصلاة واجبة عليهم فقولاه لا يجب عليهم في الصحيح قضا الصلوات سواء قيل كانوا كفرة ارا او كانوا معذورين بالجهل . وكذلك من كان منافقا زنديقا يظهر الاسلام ويطن خلافه وهو لا يصلي أو يصلي أحيانا بلا وضوء او لا يستعد وجوب الصلاة فانه اذا تاب من نفاقه وصلى فاته لاقضاء عليه عند جمهور العلماء والمراد الذي كان يستعد وجوب الصلاة ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد لا يجب عليه قضاء ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه فان المرتدين

الذين ارتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن سعد بن أبي سرح وغيره مكثوا على الكفر مدة ثم أسلموا ولم يأمر أحدًا منهم بقضاء ما تركوه وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر لم يؤمروا بقضاء صلاة لالا^(١) وأما من كان عالمًا بوجوبها وتركها بلا تاويل حتى خرج وقتها الوقت فهذا يجب عليه القضاء عند الأئمة الأربعة وذهب طائفة منهم ابن حزم وغيره إلى أن فعلها بعد الوقت لا يصح من هؤلاء. وكذلك قالوا فيمن ترك الصوم متمسداً والله سبحانه وتعالى اعلم.

﴿المسئلة السابعة والاربعون﴾ ستل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج امرأة من سنين ثم طلقها ثلاثاً وكان ولي نكاحها فاسقاً فهل يصح عقد الفاسق بحيث اذا طلق ثلاثاً لا تحل له الا بعد نكاح غيره أو لا يصح عقده فله ان يتزوجها بعقد جديد وولى مرشد من غير أن ينكحها غيره.

﴿أجاب﴾ الحمد لله . ان كان قد طلقها ثلاثاً فقد وقع به الطلاق وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي هل كان عدلاً أو فاسقاً ليجعل فسق الولي ذريعة الى عدم وقوع الطلاق فان أكثر الفقهاء يصححون ولاية الفاسق واكثرهم يوقعون الطلاق في مثل هذا النكاح بل وفي غيره من الأنكحة الفاسدة واذا فرغ على ان النكاح فاسد وان الطلاق لا يقع فيه فأنما يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام وليس لاحد أن يمتدح الشيء حلالاً حراماً وهذا الزوج كان يستحل وطأها قبل الطلاق ولو ماتت لورثها فهو عامل على صحة النكاح فكيف يعمل بعد الطلاق على فسادة فيكون النكاح صحيحاً اذا كان له غرض في صحته فاسداً اذا كان له غرض في فسادة . وهذا القول يخالف اجماع المسلمين فاتهم متفقون على أن من اعتقد حل الشيء كان عليه أن يمتدح ذلك سواء وافق غرضه أو خالفه . ومن اعتقد تحريمه كان عليه أن يمتدح ذلك في الحالين . وهؤلاء المطلعون لا يفكرون في فساد النكاح بفسق الولي الا عند الطلاق الثلاث لا عند الاستمتاع والتوارث يكونون في وقت يقدون من يفسده وفي وقت يقدون من يصححه بحسب الفرض والهوى ومثل هذا لا يجوز باتفاق الأمة— وأما ان كان هذا حلف يميناً بالطلاق فليذكر يمينه ليفتي بما يجب في ذلك فان كثيراً من

الناس قد يظن أنه حنت ووقع به الطلاق ويكون الامر بخلاف ذلك وفي الحنت مسائل فيها تراعى بين العلماء فالأخذ بقول سائغ في ذلك خير من الدخول فيما يخالف الاجماع . ونظير هذا أن يستند الرجل بثبوت شفة الجوار إذا كان طالبا لها وعدم ثبوتها إذا كان مشتريا فإن هذا لا يجوز بالاجماع . وكذا من جى على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه وبجى على فساد ولايته في حال طلاقه لم يميز ذلك باجماع المسلمين ولو قال المستفتى للمين أنا لم أكن أعرف ذلك وأنا من اليوم ألزمت ذلك لم يكن من ذلك لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالدين وفتح الذريعة الى ان يكون التحليل والتحریم بحسب الأهواء . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار وهو ان يزوجه أخته على أن يزوجه أخته وقد ظن بعض الفقهاء ان ذلك لأجل شرط عدم المهر فصحح النكاح وأوجب مهر للمثل . وآخرون قالوا إنما نهى عن ذلك لأجل الاشتراك في البضع فإن كل واحدة يصير بعضها مملوكا لزوجها وللزوجة الأخرى التي أصدقتها لأن الصداق ملك الزوجة ولهذا قال بعض الفقهاء ان سموا مهر اصبح النكاح والا لم يصح وقال بعضهم ان قال وبضع كل واحدة منهما مهر للأخرى فسد والا لم يفسد . والصواب ان نكاح الشغار فاسد كما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وان من صورده ما اذا سموا مهرًا وغيره لانه قد صار مشروطا في نكاح الأخرى وان كانت هي لم تملكه وانما ملكه ولها فانه يكون ما يستحقه من المهر لولها وهو انما أخذ بضعا . وفي ذلك مفاسد (أحدها) اشتراط عدم المهر وفرق بين عدم تسميته وبين اشتراط فيه فالاول لا يفسد بالاتفاق . والثاني يفسد في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد وهو الصحيح (والثاني) ان ذلك يقتضى عناية المخاطب وانه لا ينظر في مصلحة وليته (والثالث) ان هذا يقتضى ان يكون العوض للشروط لتغير المرأة بل لزوجها حقيقة الامر أن المرأة زوجت لأجل غيرها وصار بعضها مبسولا لأجل مقصود غيرها والاب له حق في مال ولله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايك وليس له حق في بعضها لانه لا يتنجس به والله سبحانه أعلم .

﴿ المسئلة الثامنة والاربعون ﴾ في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها) الى قوله (واعلموا ان الله بما تعلمون بصير) مع قوله (وان كن أولات حمل فاعقوا عليهن حتى

يضمن حملهن فإن أضمن لكم فأتوهن أجورهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) * وفي ذلك أنواع من الاحكام بعضها يجمع عليه وبعضها متنازع فيه . واذا تدبرت كتاب الله تبين انه يفصل النزاع بين من يحسن الرد اليه وأن من لم يهتد الى ذلك فهو إما لعدم استطاعته فيعذر أو لتضرطه فيلام * قوله تعالى (حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) يدل على أن هذا تمام الرضاعة وما بعد ذلك فهو غذاء من الاغذية وبهذا يستدل من يقول الرضاع بعد الحولين بمنزلة رضاع الكبير * وقوله حولين كاملين يدل على ان لفظ الحولين يقع على حول وبعض آخر وهذا معروف في كلامهم يقال لفلان عشرون عاما اذا كمل ذلك . قال الفراء والزجاج وغيرهما لما جاز ان يقول حولين ويريد اقل منهما كما قال تعالى (فن تسجل في يومين) ومعلوم انه يسجل في يوم وبعض آخر وقول لم أر فلانا يومين وانما تريد يوما وبعض آخر قال كاملين ليين انه لا يجوز ان ينقص منهما وهذا بمنزلة قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) فان لفظ العشرة يقع على تسعة وبعض العاشر فيقال أقت عشرة أيام وان لم يكملها فتقوله هناك كاملة بمنزلة قوله هنا كاملين * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الخازن الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه أحد المتصدقين فالكمال الذي لم ينقص منه شيء اذ الكمال ضد النقصان وأما الموفر فقد قال أجزهم موفر يقال الموفر للزائد ويقال لم يكلم أى يجرح كما جاء في الحديث الذي رواه الامام أحمد في كتاب الزهد عن وهب بن منبه أن الله تعالى قال لموسى وما ذاك لخوانهم على ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتى سالما موفرا لم تكلمه الدنيا ولم تكلمه نطفة الهوى وكان هذا تيسير الصفة وذلك نقصان القدر—وذكر أبو الفرج هل هو عام في جميع الودائع أو يختص بالطلقات على قولين . والخصوص قول سعيد بن جبير ومجاهد والضحاك والسدي ومقاتل في آخرين . والمعوم قول أبي سليمان الدمشقي والقاضي أبي يعلى في آخرين قال القاضي ولهذا يقول لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة (قلت) الآية حجة عليهم فانها أوجبت للرضعات رزقهن وكسوتهن بالمعروف لازادة على ذلك وهو يقول تؤجر نفسها بأجرة غير النفقة والآية لا تدل على هذا بل اذا كانت الآية عامة دلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها كما لو كانت حاملا فانها ينفق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية لان الولد ينزى بنزاه أمه وكذلك في حال الرضاع فان نفقة الحمل هي نفقة المارضع وعلى هذا

فلا منافاة بين القولين فان الذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع كما ذكر في سورة الطلاق وهذا يختص بالمطلقة وقوله تعالى (حولين كاملين) قد علم ان مبدأ الحول من حين الولادة . والكمال الى نظير ذلك فاذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة فان الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي كما قال تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من العدة أربعة أشهر وعشر أولها من حين الموت وآخرها اذا مضت عشر بعد نظيره فاذا كان في منتصف المحرم فأخرها خامس عشر المحرم وكذلك الاجل المسمى في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشروط وللقهاء هنا قولان آخران ضعيفان (أحدهما) قول من يقول اذا كان في أثناء الشهر كان جميع الشهور بالعدد فيكون الحولان ثلثمائة وستين وثلاثمائة وستين وعلى هذا القول تزيد العدة اثني عشر يوما وهو غلط بين (والقول الثاني) قول من يقول منها واحد بالعدد وسائرهما بالاهلة وهذا أقرب لكن فيه غلط فانه على هذا اذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه ثاسمه فيكون التكميل أحد عشر فيكون المنتهى حادى عشر المحرم وهو غلط أيضا وظاهر القرآن يدل على أن على الام ارضاعه لان قوله يرضعن خبر في معنى الامر وهي مسئلة نزاع ولهذا تأولها من ذهب الى القول الآخر . قال القاضي أبو بلي وهذا الامر انصرف الى الآباء لان عليهم الاسترضاع لا على الوالدات بدليل قوله (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله (فأتوهن أجورهن) فلو كان متحما على الوالدة لم يكن عليه الاجرة فيقال بل القرآن دل على ان للابن على الام الفعل وعلى الاب النفقة ولولم يوجد غيرها تبين عليها وهي تستحق الاجرة والاجنبية تستحق الاجرة ولولم يوجد غيرها . وقوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) دليل على أنه يجوز أن يربد اعلم الرضاع ويجوز القطام قبل ذلك اذا كان مصلحة وقد بين ذلك بقوله تعالى (فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على انه لا يفصل الابرضى الابوين فلو أراد أحدهما الاتمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الامر لمن أراد الاتمام لانه قال تعالى (واتوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى (يرضعن) صيغة خير ومعناه الامر والتقدير الوالدة مأمورة بارضاعه حولين كاملين اذا أريد اتمام الرضاعة فاذا أرادت الاتمام كانت مأمورة بذلك وكان على الاب رزقها وكسوتها وان

أراد الاب الاتعام كان له ذلك فانه لم يبح الفصال الا براضيهما جميعاً. يدل على ذلك قوله تعالى (لمن أراد ان يّم الرضاعة) ونقطة من إما ان يقال هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر والانثى فمن أراد الاتعام أرضن له وإما ان يقال قوله تعالى (لمن أراد ان يّم الرضاعة) انما هو المولود له فهو المولود له وهو المرضع له فالام تد له وترضع له كما قال تعالى (فان أرضن لكم) والام كالا جبر مع المستأجر فان أراد الاب الاتعام أرضن له وان أراد أن لا يّم^(١) وعلى هذا التقدير فنطوق الآية أمرهن بارضاعه عند ارادة الاب ومفهومها أيضاً جواز الفصل براضيهما يبقى اذا أرادت الام دون الاب مسكوتاً عنه لكن مفهوم قوله تعالى (عن تراض) أنه لا يجوز كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ولكن تناوله قوله تعالى (فان أرضن لكم) فأتوهن أجورهن) قلها اذا أرضنت غلام الحول فله أرضنت وكفته بذلك مؤنة الطفل فلولاً رضاعها لا تحتاج الى ان تطعمه شيئاً آخر. ففي هذه الآية بين أن على الام الاتعام اذا أراد الاب وفي تلك بين أن على الاب الأجر اذا أبت المرأة قال مجاهد التشاور فيما دون الحولين ان أرادت ان تقطع وأبى فليس لها وان أراد هو ولم ترد فليس له ذلك حتى يقع ذلك على تراض منهما وتشاور يقول غير مسسن^(٢) الى أنفسهما ولا رضاعهما. وقوله تعالى (اذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف) قال اذا سلمتم أيها الابهاء الى أمهات الاولاد أجر ما أرضن قبل امتناعهن روى عن مجاهد والسدي وقيل اذا سلمتم الى الظئر أجرها بالمعروف روى عن سعيد بن جبير ومقاتل وقراً ابن كثير أقيم بالقصر. وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل وعلى الوالدين كما قال والوالدات لان المرأة هي التي تلده وأما الاب فلم يلده بل هو مولود له ولكن اذا قرن بينهما قيل وبوالدين احساناً فأما مع الافراد فليس في القرآن تسميته والداً بل أباً وفيه بيان ان الولد ولد للاب لا للام ولهذا كان عليه نفقته حملاً وأجرة رضاعه وهذا يوافق قوله تعالى (يهب لمن يشاء إفاً ويهب لمن يشاء الذكور) فجعله موهوباً للاب وجعل يته يته في قوله تعالى (لا جناح عليكم ان تأكلوا من بيوتكم) واذا كان الاب هو المنفق عليه جئنا ورضعنا والمرأة وعاء فالولد زرع للاب قال تعالى (نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فالمرأة هي الارض المزروعة والزرع فيها للاب وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقى الرجل ماءه زرع

غيره يريد به النهي عن وطء الحبالى فان ماء الواطى يزيد في الحمل كما يزيد الماء في الزرع وفي الحديث الآخر الصحيح لقد هممت أن ألتمة لمتة تدخل منه في بقره كيف يورثه وهو لا يحمل له وكيف يستبد به وهو لا يحمل له وإذا كان الولد للاب وهو زرعه كان هذا مطابقا لقوله صلى الله عليه وسلم أنت وما لك لا ييك وقوله صلى الله عليه وسلم إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فقد حصل الولد من كسبه كما دلت عليه هذه الآية فان الزرع الذى في الارض كسب المزدوع له الذى بذره وسقاه واعطى أجرة الارض فان الرجل أعطى المرأة مهرها وهو أجر الوطء كما قال تعالى (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتينكمهن أجورهن) وهو مطابق لقوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) وقد فسر ما كسب بالولد فالأم هي الحارث وهي الارض التى فيها زرع والاب استأجرها بالمهر كما يستأجر الارض وأنفق على الزرع بأنفاقه لما كانت حاملا ثم أنفق على الرضيع كما ينفق المستأجر على الزرع والخمر إذا كان مستورا وإذا برز فالزرع هو الولد وهو من كسبه وهذا يدل على ان للاب أن يأخذ من ماله مالا يضر به كما جاءت به السنة وأن ماله للاب مباح وإن كان ملكا للابن فهو مباح للاب أن يملكه والا لى للابن فإذا مات ولم يملكه ورث عن الابن وللاب أيضا ان يستخدم الولد ما لم يضر به وفي هذا وجوب طاعة الاب على الابن إذا كان العمل مباحا لا يضر بالابن فإنه لو استخدم عبده في^(١) أو اعتدي عليه لم يجرز فالابن أولى. ووقع الابن له إذا لم يأخذه الاب بخلاف قمع للملوك فإنه للمالك كما ان ماله لو مات للمالك لا لوارثه ودل ما ذكره على انه لا يجوز للرجل ان يطأ حاملا من غيره وأنه إذا وطئها كان كسبى الزرع يزيد فيه ويرثه ويبقى له شركة في الولد فيحرم عليه استبعاد هذا الولد فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استبعاد هذا الولد لانه سقاه وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يستبد به وهو لا يحمل له وكيف يورثه أى يحمله موروثا منه وهو لا يحمل له ومن ظن ان للراد كيف يحمله وارثا فقد غلط لان تلك المرأة كانت أمة لا واطى والعبد لا يحمل وارثا إنما يحمل موروثا فأما إذا استبرئت المرأة علم انه لا زرع هناك ولو كانت بكر أو عند من لا يطؤها فقيه نزاع والاظهر جواز الوطء لانه لا زرع هناك وظهور براءة الرحم هنا انتهى من براءتها من الاستبراء بحضة فان الحامل قد

يخرج منها من الدم مثل دم الحيض وان كان نادرا وقد تنازع العلماء هل هو حيض أولا فلا استبراء ليس دليلا قاطعا على براءة الرحم بل دليل ظاهر . والبكارة وكونها كانت مملوكة لصبي أو امرأة أدل على البراءة . وان كان البائع صادقا وأخبره أنه استبرأها حصل المقصود واستبراء الصغيرة التي لم تحض والمجوز والآيسة في غاية البعد ولهذا اضطرب القائلون هل تستبرأ بشهر أو شهر ونصف أو شهرين أو ثلاثة أشهر وكلها أقوال ضعيفة وابن عمر رضى الله عنهما لم يكن يستبرئ البكر ولا يعرف له مخالف من الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاستبراء الا في المسبيات كما قال في سبائا أو طلس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحبضة لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرئها مع وجود ذلك في زمنه فلم يأمر بالاستبراء عند الجهل بالحال لا مكان ان تكون حاملا وكذلك من ملكت وكان سيدها يطؤها ولم يستبرئها لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر مثل هذا اذ لم يكن المسلمون يفعلون مثل هذا لا يرضى لنفسه أحد ان يبيع أمته الحامل منه بل لا يبيعها اذا وطئها حتى يستبرئها فلا يحتاج المشتري الى استبراء ثان ولهذا لم يته عن وطء الحبالى من " ذات اذا ملكت . بيع أوهبة لان هذا لم يكن يقع بل هذه دخلت في نفيه صلى الله عليه وسلم أن يسقى الرجل ماء زرع غيره . وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال تعالى في تلك الآية (فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) يدل على ان هذا الاجر هو رزقهن وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى يرجعان اليه وأجرة المثل انما تقدر بالمسمى اذا كان هناك مسمى يرجعان اليه كما في البيع والاجارة لما كان السلمة هي أو مثلهما بمن مسمى وجب ثمن المثل اذا أخذت بغير اختياره وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد فهناك أقيم العبد لانه ومثله يباع في السوق فتعرف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت وكذلك الاجير والصانع كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لعل أن يعطى الجازر من البدن شيأ وقال نحن نعطيه من عندنا فان التبع وقسمه للعم على المهدى فله أجره الجازر الذي فعل ذلك وهو يستحق نظيره ما يستحقه مثله اذا عمل ذلك لان الجزارة معروفة ولها عادة معروفة وكذلك سائر

الصناعات كالخياطة والبناء وقد كان من الناس من يخطب بالاجرة على عمله فيستحق هذا الخياط ما يستحقه نظراؤه وكذلك أجبر الخدمة يستحق ما يستحقه نظيره لان ذلك عادة معروفة عند الناس . وأما الام المرضعة فهي نظير سائر الامهات المرضعات بعد الطلاق وليس لمن عادة مقدرة الاعتبار حال الرضاع بما ذكر وهي اذا كانت حاملا منه وهي مطلقة استحققت ثقتها وكسوتها بالمعروف وهي في الحقيقة ثقة على الحمل وهذا أظهر قولي العلماء كما قال تعالى (وان كن أولات حمل فأقققوا عليهن حتى يضمن حملن) . وللعلماء هنا ثلاثة أقوال (أحدها) ان هذه النفقة ثقة زوجة معتدة ولا فرق بين ان تكون حاملا أو حائلا وهذا قول من يوجب النفقة للبان كما يوجبها للرجمية كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره وبروي عن عمر وابن مسعود ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير فانهم ينفقون عليها حتى تنفض المدة سواء كانت حاملا أو حائلا (القول الثاني) أنه ينفق عليها ثقة زوجة لاجل الحمل كما أحد قولي الشافعي واحدى الروایتين عن أحمد وهذا قول متناقض فانه ان كان ثقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لاجل الولد وان كان لاجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل اذا اعتقا وهؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجل الحمل على قولين فان ارادوا لها من أجل الحمل أي لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق—وان ارادوا وهو مرادهم أنه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل فهذا تناقض فان نفقة الزوجة تجب وان لم يكن حمل وثقة الحمل تجب وان لم تكن زوجة (والقول الثالث) وهو الصحيح أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل لكونها حاملا بولده فهي ثقة عليه لكونه اباه لاعليها لكونها زوجة وهذا قول مالك وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحد القرآن يدل على هذا فانه قال تعالى (وان كن أولات حمل فأقققوا عليهن حتى يضمن حملن) ثم قال تعالى (فان أرضن لكم فآتوهن أجورهن) وقال هنا (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فجعل أجر الارضاع على من وجبت عليه نفقة الحامل ومعلوم أن أجر الارضاع يجب على الاب لكونه أباً فكذلك نفقة الحامل ولان نفقة الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف وقد جعل أجر المرضعة كذلك ولانه قال (وعلى الوارث مثل ذلك) أي وارث الطفل فأوجب عليه ما يجب على الاب . وهذا كله يبين ان نفقة الحمل والارضاع

من باب ثقة الاب على ابنه لامن باب ثقة الزوج على زوجته وعلى هذا فلو لم تكن زوجة بل كانت حاملا بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملا منه وقد أعتقها وجب عليه ثقة الحمل كما يجب عليه ثقة الارضاع ولو كان الحمل لغيره كمن وطئ أمة غيره بنكاح أو شبهة أو إرث فالولدها لسيد الامة فليس على الواطئ شيء وإن كان زوجا ولو تزوج عبد حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق لكن الولد حر والولد الحر لا يجب ثقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه فإن العبد ليس له مال ينفق منه على ولده وسيد له لاحق له في ولده فإن ولده إما حر وإما مملوك لسيد الامة ثم ولو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المفقور الذي اشترى أمة فظهر أنها مستحقة لغير البائع أو تزوج حرة فظهر أنها أمة فهنا الولد حر وإن كانت أمة مملوكة لغير الواطئ لأنه إنما وطئ من يستقدها مملوكة له أو زوجة حرة وبهذا قضت الصحابة لسيد الامة بشراء الولد وهو^(١) فهنا الآن ينفق على الحامل كما ينفق على المرضعة له والله سبحانه وتعالى أعلم •

﴿ المسئلة التاسعة والاربعون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب واظهار السرور وعزوا ذلك الى الشارع فهل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث صحيح أم لا - واذا لم يرد حديث صحيح في شيء من ذلك فهل يكون فعل ذلك بدعة أم لا •

﴿ اجاب ﴾ الحمد لله رب العالمين • لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولا روى أهل الكتب المعتبرة في ذلك شيئا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين لا صحيحا ولا ضعيفا لا في كتب الصحيح ولا السنن ولا المسانيد ولا يعرف شيء من هذه الاحاديث على عهد القرون الفاضلة ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رويوا أن من أكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام وأمثال ذلك ورووا فضائل في صلاة يوم عاشوراء ورووا أن في يوم عاشوراء توبة آدم واستواء السفينة على الجودي ورد يوسف على يعقوب وانجاء ابراهيم من النار وفداء الذبيح بالكبش

ونحو ذلك ورووا ذلك في حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته . ورواية هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته وإبراهيم بن محمد بن المنتشر من أهل الكوفة وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان - طائفة رافضة يظهرن موالاته أهل البيت وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة وإما جهال وأصحاب هوى - وطائفة ناصية تبغض عليا وأصحابه لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون في شيف كذاب ومبير فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي وكان يظهر موالاته أهل البيت والانتصار لهم وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما ثم أنه أظهر الكذب وادعى النبوة وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه حتى قالوا لابن عمر وابن عباس قالوا لهما إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه فقال صدق قال الله تعالى (قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أنبئهم) وقالوا للآخر إن المختار يزعم أنه يوحى إليه فقال صدق (وان الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك) . وأما المير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي وكان منحرفا عن علي وأصحابه فكان هذا من النواصب والاول من الروافض وهذا الرافض كان أعظم كذبا واقترافا للحاد في الدين فانه ادعى النبوة وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه وانتقاما لمن اتهمه بمصيبة أميره عبد الملك بن مروان وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء قتل وقتل فلما قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما يوم عاشوراء وقتله الطائفة الظالمة الباغية وأكرم الله الحسين بالشهادة كما أكرم من أكرم من أهل بيته . أكرم بها حمزة وجعفر وأباه عليا وغيرهم وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته وأعلى درجته فانه هو وأخوه الحسن سيدا شباب أهل الجنة . وللنازل العالية لا تنال إلا بالبلاء . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل أي الناس أشد بلاء فقال الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل يتلى الرجل على حسب دينه فان كان في دينه صلابة زيد في بلائه وان كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة رواء الترمذي وغيره . فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق

من المنزلة العلية ولم يكن قد حصل لها من البلاء ما حصل لسلفها الطيب فاتها ولدا في عز
الاسلام وتربيا في عز وكرامة وللسلمون يعظمونها ويكرمونها ومات النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يستكمل سن التمييز فكان نعمة الله عليهما أن ابتلاهما بما يلحقهما بأهل بيتهما كما
ابتلى من كان أفضل منهما فان علي بن أبي طالب أفضل منهما وقد قتل شهيدا وكان مقتل الحسين
مما نارت به الفتن بين الناس كما كان مقتل عثمان رضى الله عنه من أعظم الاسباب التي اوجبت
الفتن بين الناس وبسببه تفرقت الامة الى اليوم ولهذا جاء في الحديث ثلاث من نجا منهن
قد نجا موقى وقتل خليفة مضطهد والدجال . فكان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم
الاسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس وارتدوا عن الاسلام فأقام الله تعالى الصديق
رضي الله عنه حتى ثبت الله به الايمان واعاد به الامر الى ما كان فأدخل أهل الردة في الباب
الذي منه خرجوا وأقر أهل الايمان على الدين الذي فيه ولجوا وجعل فيه من القوة والجهاد
والشدة على اعداء الله والذين لا وليا الله ما استحق أن يكون به وينيره خليفة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم استخلف عمر فقهر الكفار من الجوس وأهل الكتاب وأعز الاسلام ومصر
الأمصار وفرض المطاء ووضع الديوان ونشر العدل وأقام السنة وظهر الاسلام في أيامه ظهورا
بأن به تصديقه قوله تعالى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله
وكفى بالله شهيدا) وقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض
كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا
يعبدوني لا يشركون بي شيئا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده
واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفي يده لتفتقن كنوزهما في سبيل الله فكان عمر
رضي الله عنه هو الذي أنفق كنوزهما فلم أنه أنفقها في سبيل الله وأنه كان خليفة راشدا مهديا
ثم جعل الامر شورى في ستة فأتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير
رغبة بذلها لم ولا رهبة أخافهم بها وبأيوه بأجمعهم طائفتين غير كارهين وحرى في آخر أيامه
أسباب ظهر بالشر فيها أهل العلم والجهل والدوان وما زالوا يسعون في الفتن حتى قتل الخليفة
مظلوما شهيدا بغير سبب يبيع قتله وهو صابر محتسب لم يقاتل مسلما فلما قتل رضى الله عنه
تفرقت القلوب وعظمت الكروب وظهر الاشرار وذل الأخيار وسعى في الفتنة من كان عاجزا

عنها وعجز عن الخير والصلاح من كان يحب اقامته فبايعوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ وأفضل من بقي لكن كانت القلوب متفرقة ونار الفتنة موقدة فلم تنفك الحكمة ولم تنظم الجماعة ولم يتمكن الخليفة وخيار الامة من كل ما يريدونه من الخير ودخل في الفرقة والفتنة أقوام وكان ما كان الى أن ظهرت الحرورية المارقة مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم فقاتلوا أمير المؤمنين عليا ومن معه فقتلهم بإمر الله ورسوله طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم قرؤن القرآن لا يحاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة. وقوله تمرق مارقة علي حين فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق أخرجاه في الصحيحين فكانت هذه الحرورية هي المارقة وكان بين المؤمنين فرقة. والقتال بين المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان كما قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تتي الى أمر الله فان قامت فأصلحوها بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين) فين سبجانه وتعالى أنهم مع الاقتتال وبني بعضهم على بعض مؤمنون اخوة وأمر بالاصلاح بينهم فان بنت احدهما بعد ذلك قوتلت الباغية ولم يأمر بالاقتتال ابتداء وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الطائفة المارقة يقتلها أدنى الطائفتين الى الحق فكان علي بن أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم فدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أدنى الى الحق من معاوية ومن معه مع ايمان الطائفتين. ثم ان عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين قتل أمير المؤمنين عليا فصار الى كرامة الله ورضوانه شهيدا وبايع الصحابة للحسن ابنه فظهرت فضيلته التي أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال ان ابني هذا سيد ويصلح الله به بين قنتين عظيمتين من المسلمين فزل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين وكان هذا مما مدحه به النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ودل ذلك على ان الاصلاح بينهما مما يحبه الله ورسوله وبحمده الله ورسوله. ثم انه مات وصار الى كرامة الله ورضوانه فقامت طوائف كاتبوا الحسين ووعدهوا بالنصر والمعاونة اذا قام بالامر ولم يكونوا من أهل ذلك بل لما أرسل اليهم ابن عمه أخلفوا وعده ووقفوا عهده وأطاعوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه وقاتلوه

معه وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بأن لا يذهب
 إليهم ولا يقبل منهم ورأوا أن خروجه إليهم ليس بمصلحة ولا يترتب عليه ما يسرّ وكان الأمر
 كما قالوا وكان أمر الله قدرا مقدورا فلما خرج الحسين رضي الله عنه ورأي أن الأمور قد
 تغيرت طلب منهم أن يدعوه يرجع أو يلحق يبعض الثنور أو يلحق بأن عمه يزيد فنعوه هذا
 وهذا^(١) يستأسر وقاتلوه قتلهم قتلوه وطائفة ممن معه مظلوما شهيدا شهادة أكرمها الله
 بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين وأهان بها من ظلمه واعتدى عليه وأوجب ذلك شرًا بين
 الناس فصارت طائفة جاهلة ظالمة إما ملحدة مناقفة وإما ضالة غاوية تظهر موالاة وموالاة
 أهل بيته تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن ونياحة وتظهر فيه شعار الجاهلية من لعن الحدود
 وشق الجيوب والتعزي بزاء الجاهلية. والذي أمر الله به ورسوله في المصيبة إذا كانت جديدة
 إنما هو الصبر والاحتساب والاسترجاع كما قال تعالى (وشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة
 قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) * وفي
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس منا من لعن الحدود وشق الجيوب ودعا
 بدعوى الجاهلية وقال أنا بريء من الصائفة والحالقة والشائفة وقال النائفة إذا لم تتب قبل موتها
 فاتها تابس يوم القيامة درعا من جرب وسربالا من قطران. وفي المسند عن فاطمة بنت الحسين
 عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من رجل يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتة
 وإن قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها وهذا من
 كرامة الله للمؤمنين فإن مصيبة الحسين وغيره إذا ذكرت بعد طول العهد فينبغي للمؤمن
 أن يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليمطى من الاجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها. وإذا
 كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد بالمصيبة فكيف مع طول الزمان
 فكان ما زنه الشيطان لاهل الضلال والذي من اتخذ يوم عاشوراء مأتما وما يصنمونه فيه من
 الندب والنياحة وإنشاد قصائد الحزن ورواية الاخبار التي فيها كذب كثير والصدق منها ليس
 فيه الا تجديد الحزن والغضب وإثارة الشحن والحرب والقاء الفتن بين أهل الاسلام والتوسل
 بذلك الى سب السابقين الاولين وكثرة الكذب والفتن في الدين ولم يعرف طوائف الاسلام

أكثر كذبا وقتنا ومماونة للكفار على أهل الاسلام من هذه الطائفة الضالة الناقصة فانهم شر من الخوارج المارقين. وأولئك قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان. وهؤلاء يمانون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمة المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ولد العباس وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين من القتل والسبي وخراب الديار. وشر هؤلاء وضرمهم على أهل الاسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام فمأرض هؤلاء قوم إما من النواصب المتمصين على الحسين وأهل بيته وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد والكذب بالكذب والشر بالشر والبدعة بالبدعة فوضعوا الآثار في شوائر الفرح والسرور يوم عاشوراء كالاحتفال والاختضاب وتوسيع الثفقات على العيال وطبخ الاطعمة الخارجة عن العادة ونحو ذلك مما يفعل في الاعياد والمواسم فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الاعياد والافراح. وأولئك يتخذونه مأتما يقيمون فيه الأحزان والأفراح وكلا الطائفتين غفلة خارجة عن السنة وإن كان أولئك أسوأ قصدا وأعظم جهلا وأظفر ظلما لكن الله يأمر بالعدل والاحسان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنه من يمش منكم بعمى فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم وعادات الأمور فإن كل بدعة ضلالة. ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئا من هذه الأمور لاشعائر الحزن والترحم. ولا شوائر السرور والفرح ولكنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا فقالوا هذا يوم نجي الله فيه موسى من الترق فحنن نصومه فقال نحن أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه وكانت قرش أيضا تعظمه في الجاهلية واليوم الذي أمر الناس بصيامه كان يوما واحدا فانه قدم للمدينة في شهر ربيع الاول فلما كان في العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه ثم فرض شهر رمضان ذلك العام ففسخ صوم عاشوراء. وقد تنازع العلماء هل كان صوم ذلك اليوم واجبا أو مستحبا على قولين مشهورين أحصهما أنه كان واجبا ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابا ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم العامة بصيامه بل كان يقول هذا يوم عاشوراء وأنا صائم فيه فن شاء صام. وقال صوم يوم عاشوراء يكفر سنة

وصوم يوم عرفة يكفر سنتين ولما كان آخر عمره صلى الله عليه وسلم وبلغه ان اليهود يتخذونه
عيدا قال لئن عشت الى قابل لاصوم من التاسع ليخاف اليهود ولا يشابههم في اتخاذ عيد او كان
من الصحابة والعلماء من لا يصومه ولا يستحب صومه بل يكره افراده بالصوم كما نقل ذلك
عن طائفة من الكوفيين ومن العلماء من يستحب صومه * والصحيح انه يستحب لمن صامه ان
يصوم معه التاسع لان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله لئن عشت الى قابل
لاصوم من التاسع مع المأثر كما جاء ذلك مفسرا في بعض طرق الحديث فهذا الذي سنده رسول
الله صلى الله عليه وسلم * وأما سائر الامور مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة إما حبوب وإما
غير حبوب أو تجديد لباس أو توسيع نفقة أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم أو فعل عبادة مختصة
كصلاة مختصة به أو قصد النجى أو ادخار لحوم الاضاحى لطبخها للحبوب أو الا كتحال
أو الاختضاب أو الاغتسال أو التناضح أو التزاور أو زيارة المساجد والمشاهد ونحو ذلك فهذا من
البدع المنكرة التي لم ينسها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلقاؤه الراشدون ولا استحبها
أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري ولا الليث بن سعد ولا أبو حنيفة ولا الاوزاعي
ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل ولا اسحق بن راهويه ولا أمثال هؤلاء من أئمة المسلمين
وعلماء المسلمين وان كان بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرون ببعض ذلك ويروون
في ذلك أحاديث وأثارا ويقولون ان بعض ذلك صحيح فهم غلطون غلطون بلا رب عند أهل
المعرفة بحقائق الامور وقد قال حرب الكرماني في مسائله سئل أحمد بن حنبل عن هذا
الحديث من وسع على أهله يوم عاشوراء فلم يره شيئا * وأعلى ما عندهم أثر يروى عن ابراهيم
ابن محمد بن النضر عن أبيه انه قال بلغنا انه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه
سائر سنته قال سفيان بن عيينة جربناه منفسين عاما فوجدناه صحيحا وابراهيم بن محمد كان
من أهل الكوفة ولم يذكر ممن سمع هذا ولا عن بلغه فعمل الذي قال هذا من أهل
البدع الذين يبغضون عليا وأصحابه ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب مقابلة الفاسد بالفاسد
والبدعة بالبدعة * وأما قول ابن عيينة فانه لا حجة فيه فان الله سبحانه أنعم عليه برزقه وليس في
التمام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء وقد وسع الله على من
هم أفضل الخلق من المهاجرين والانصار ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء

بمخصوصه وهذا كما ان كثيرا من الناس يندرون نذرا للحاجة يطلبها فيقضى الله حاجته فيظن
أن النذر كان سببا • وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر وقال
انه لا يأتي بغير وانما يستخرج به من البخل فمن ظن أن حاجته انما قضيت بالنذر فقد كذب على
الله ورسوله والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله واتباع دينه وسبيله • واقتفاء هداه ودليله
عليهم ان يشكروا الله على ما عظمت به النعمة حيث بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم
آياته ويركهم وعلّمهم الكتاب والحكمة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقد
اتفق أهل المعرفة والتحقيق على أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يتبع الا أن
يكون موافقا لامر الله ورسوله ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيرا فآتبه في خلاف الكتاب
والسنة كان من جنس أنبياء الدجال فان الدجال يقول للسماء أمطري فتمطر ويقول للأرض
أنجي فتنب وتقول للخرقة أخرجي كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة وقتل رجلا ثم يأمره
أن يقوم فيقوم وهو مع هذا كافر ملعون عدو الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا
قد أنذر أمته الدجال وانا أنذركوه إنه أعور وإن الله ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر ف
يرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ واعلموا ان أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت • وقد ثبت
عنه في الصحيح انه قال اذا عمد أحدكم في الصلاة فليستمد بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ
بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وقال
صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون كلهم يزعم أنه رسول
الله وقال صلى الله عليه وسلم يكون بين ابدى الساعة كذابون دجالون يحدّثونكم بما لم تسمعوا
أنتم ولا آباؤكم فأياكم وهوّلاء تنزل عليهم الشياطين وتوحى اليهم كما قال تعالى (هل أتيتكم
على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أنتم تلقون السمع وأكثرم كاذبون) ومن أول من
ظهر من هؤلاء المختارين أبي عبيد الله المتقدم ذكره • ومن لم يفرق بين الاحوال الشيطانية والاحوال
الرحمانية والا كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلة الكذاب فان مسيلة
كان له شيطان ينزل عليه ويوحى اليه • ومن علامات هؤلاء أن الاحوال اذا تنزلت عليهم
وقت سماع المساء والتصدية أو بدوا أو أرغوا كالصرع وتكلموا بكلام لا يفقه معناه فان الشياطين

تشكلم على ألسنتهم كما تشكلم على لسان المصروع * والاصل في هذا الباب أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الذين نعمهم الله في كتابه حيث قال (ألا أن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً * وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادي لي ولياً فقد أردني بالحاربة وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه * ودين الاسلام مبنى على أصليين على ان لا نعبد الا الله وان نعبده بما شرع لانعبده بالبدع قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع المسنون ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ولهذا كانت أصول الاسلام تدور على ثلاثة أحاديث . قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ماوى وقوله من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد . وقوله الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمن كثير من الناس فن اتق الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

❦ المسئلة الخمسون ❦ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قول النبي صلى الله عليه وسلم دعوة أخي ذى النون لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته ما معنى هذه الدعوة ولم كانت كاشفة للكرب وهل لها شروط باطنة عند النطق بلفظها وكيف مطابقة اعتقاد القلب لمناها حتى يوجب كشف ضره وما مناسبة ذكره انى كنت من الظالمين مع التوحيد وهل مجرد الاعتراف بالنظم مع التوحيد يوجب كشف الضر وهل يكفي اعترافه أم لا بد من التوبة والعزم في المستقبل وما هو السر في ان كشف

الضر وزواله يكون عند انقطاع الرجاء عن الخلق والتعلق بهم وما الحيلة في انصراف القلب عن الرجاء للمخلوقين والتعلق بهم بالكلية وتلقه بالله تعالى ورجائه وانصرافه اليه بالكلية وما السبب المبين على ذلك •

﴿فأجاب﴾ الحمد لله رب العالمين • لفظ الدعاء والدعوة في القرآن يتناول معنيين دعاء المباداة ودعاء المسئلة قال الله تعالى (فلا تدع مع الله الها آخر فتكون من المعذنين) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فانما حسابه عند ربه انه لا يفلح الكافرون) وقال تعالى (ولا تدع مع الله الها آخر لا اله الا هو) وقال (وانه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال (ان يدعون من دونه الا انانا وان يدعون الا شيطانا مريدا) وقال تعالى (له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم شيء الا كباطط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو بيلانه) وقال تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون) وقال في آخر السورة (قل ما يبغى بكم ربي لولا دعاؤكم قيل لولا دعاؤكم اياه وقيل لولا دعاؤه اياكم فان المصدر يضاف الى الفاعل تارة والى المفعول تارة ولكن اضافته الى الفاعل أقوى لانه لا بد له من فاعل فلهذا كان هذا أقوى القولين أي ما يبغى بكم لولا أنكم تدعونه فتدعونه وتسألونه (قد كذبتم فسوف يكون لزاما) أي عذاب لازم للمكذبين ولفظ الصلاة في اللغة أصله الدعاء وسميت الصلاة دعاء لضمها معنى الدعاء وهو المباداة والمسئلة وقد فسر قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) بالوجهين قيل اعبدوني وامتلوا أمرى استجب لكم كما قال تعالى (ويستجيب الذين آمنوا و عملوا الصالحات) أي يستجيب لهم وهو معروف في اللغة يقال استجاب واستجاب له كما قال الشاعر •

وداع دعا يامن يجيب الى الندى • فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وقيل سلوني اعطكم • وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له فذكر أولاً لفظ الدعاء ثم ذكر السؤال والاستغفار والمستغفر سائل كما ان السائل داع لكن ذكر السائل لدفع الشر بعد السائل الطالب للخير وذكرها جميعاً بعد ذكر الداعي الذي يتناولها وغيرها فهو من باب عطف الخاص على العام وقال تعالى

(وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) وكل سائل راغب راهب وهو عابد للمسؤل وكل عابد له فهو أيضا راغب وراهب يرجو رحمته ويخاف عذابه فكل عابد سائل وكل سائل عابد فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه ولكن اذا جمع بينهما فانه يراد بالسائل الذي يطلب جلب النعمة ودفع المضرة بصنيع السؤال والطلب ويراد بالمابد من يطلب ذلك بامتنال الامروان لم يكن في ذلك صنيع سؤال. والمابد الذي يريد وجه الله والنظر اليه هو أيضا راج خائف راغب راهب يرغب في حصول مراده ويرهب من فواته قال تعالى (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا) وقال تعالى (تجافي جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا) ولا يتصور أن يخلو داع لله دعاء عبادة أو دعاء مسئلة من الرغب والرهب من الخوف والطمع • وما يذكر عن بعض الشيوخ أنه جعل الخوف والرجاء من مقامات العامة فهذا قد يفسر مراده بأن المقرين يريدون وجه الله فيقصدون التلذذ بالنظر اليه وان لم يكن هناك مخلوق يتلذذون به وهؤلاء يرجون حصول هذا المطلوب ويخافون حرمانه فلم يخلوا عن الخوف والرجاء • لكن مرجوهم وخوفهم بحسب مطلوبهم • ومن قال من هؤلاء لم أعبدك شوقا الى جنتك ولا خوفا من نارك فهذا يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات والتار اسم لما لا عذاب فيه الا ألم المخلوقات وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم معنى الجنة بل كل ما أعد الله لوليائه فهو من الجنة والنظر اليه هو من الجنة ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة ويستميز به من النار ولما سأل بعض أصحابه عما يقول في صلاته قال إني أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار أما اني لأحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال حولها ندندن • وقد أنكر على من قال هذا الكلام يعنى أسألك لئلا تنظر الى وجهك فريق من أهل الكلام ظنوا أن الله لا يتلذذ بالنظر اليه وانه لا نعيم الا بمخلوق فقلط هؤلاء في معنى الجنة كما غلط أولئك لكن أولئك طلبوا ما يستحق أن يطلب وهؤلاء انكروا ذلك واما التألم بالنار فهو أمر ضروري ومن قال لو أدخلني النار لكنت راضيا فهو عزم منه على الرضا والزام قد تنفسح عند وجود الحقائق ومثل هذا يقع في كلام طائفة مثل سمعون الذي قال •

وليس لي في سواك حظ • فكيف ما شئت فامتحنى

فابتلى بعسر البول فجعل يطوف على صبيان المسكبات ويقول ادعوا لعمكم الكذاب قال تعالى

(ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تقوموا فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) * وبعض من تكلم في علل المقامات جعل الحب والرضا والخوف والرجاء من مقامات العامة بناء على مشاهدة القدر وإن من شهد القدر^(١) فشهد توحيد الافعال حتى في من لم يكن وفي من لم يزل يخرج عن هذه الامور وهذا كلام مستدرك حقيقة وشرعا * أما الحقيقة فإن الحى لا يتصور أن لا يكون حساسا عما لا يلائمه مبغضا لما ينافره ومن قال ان الحى يستوى عنده جميع المقدورات فهو أحد رجلين إما أنه لا يتصور ما يقول بل هو جاهل وإما أنه مكابر معاند ولو قدر ان الانسان حصل له حال أزال عقله سواء سعى اصطلاما أو عموا أو فناء أو غشا أو ضمنا فهذا لم يسقط احساس نفسه بالكلية بل له احساس بما يلائمه وما ينافره وإن سقط احساسه ببعض الاشياء فإنه لم يسقط بجميعها فن زعم ان المشاهدة توحيد الربوبية يدخل الى مقام الجمع والفناء فلا يشهد فرقا فانه غلط بل لا بد من الفرق فانه أمر ضرورى لكن اذا خرج عن الفرق الشرعى بقي فى الفرق الطبعى فيبقى متبعا لهواه لا مطيعا لمولاه ولهذا لما وقعت هذه المسئلة بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم الفرق الثانى وهو أن يفرق بين المأمور والمحذور وبين ما يحبه الله وما يكرهه مع شهوده للقدر الجامع فشهد الفرق فى القدر الجامع . ومن لم يفرق بين المأمور والمحذور والا خرج عن دين الاسلام وهؤلاء الذين يتكلمون فى الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعى بالكلية . وإن خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار وهم الذين يخرجون الى التوسية بين الرسل وغيرهم ثم يخرجون الى القول بوحدة الوجود فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق ولكن ليس كل هؤلاء يتجهون الى هذا الالحاد بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة ويعصون الله ورسوله تارة كالمصاة من أهل القبلة * وهذه الامور مبسطة فى غير هذا الموضع * والمقصود هنا ان لفظ الدعوة والدعاء يتناول هذا وهذا قال الله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وفى الحديث أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله رواه ابن ماجه وابن أبى الدنيا وقال الترمذى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره دعوة أخى ذى النون لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته سماها دعوة لانها تتضمن نوعى الدعاء فقوله لا اله الا أنت اعتراف بتوحيد الالهية . وتوحيد الالهية يتضمن أحد

نوعى الدعاء فان الاله هو المستحق لأن يدعى دعاء عبادة ودعاء مسئلة وهو الله لا اله الا هو • وقوله اني كنت من الظالمين اعتراف بالذنوب وهو يتضمن طلب المغفرة فان الطالب السائل تارة يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر اما بوصف حاله واما بوصف حال المسؤل وإما بوصف الحالين كقول نوح عليه السلام (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين) فهذا ليس بصيغة طلب وانما هو إخبار عن الله أنه ان لم يغفر له ويرحمه خسر ولكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة وكذلك قول آدم عليه السلام (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) هو من هذا الباب ومن ذلك قول موسى عليه السلام (رب اني لما انزلت الي من خير فقير) فان هذا وصف لحاله بانه فقير الى ما أنزل الله اليه من الخير وهو يتضمن لسؤال الله انزال الخير اليه • وقد روى الترمذى وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين رواه الترمذى وقال حديث حسن ورواه مالك بن الحويرث وقال من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وأظن البيهقي رواه مرفوعا بهذا اللفظ وقد سئل سفيان بن عيينة عن قوله أفضل الدعاء يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فذكر هذا الحديث وأنشد قول أمية بن أبي الصلت يمدح ابن جدمان •

أأذكر حاجتي أم عند كفاتي • جباؤك إن شيمتك الحبا

إذا اتى عليك المرء يوما • كفاه من تعرضه الثناء

قال فهذا مخلوق يخاطب مخلوقا فكيف بالخالق تعالى • ومن هذا الباب الدعاء المأثور عن موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان فهذا خبر يتضمن السؤال • ومن هذا الباب قول أيوب عليه السلام (مسي الضر وأنت أرحم الراحمين) فوصف نفسه ووصف ربه بوصف يتضمن سؤال رحمته بكشف ضره وهي صيغة خبر تضمنت السؤال وهذا هو من باب حسن الادب في السؤال والدعاء فقول القائل لمن يعظمه ويرغب اليه انا جائع أنا مريض حسن أدب في السؤال وان كان في قوله أطمئني وداوني ونحو ذلك مما هو بصيغة الطلب طلب جازم من المسؤل فذاك فيه اظهار حاله وإخباره على وجه الدل

والافتقار المتضمن لسؤال الحال وهذا فيه الرغبة التامة والسؤال المحض بصيغة الطلب وهذه الصيغة صيغة الطلب والاستدعاء اذا كانت لمن يحتاج اليه الطالب او ممن يقدر على قهر المطلوب منه ونحو ذلك فانها تقال على وجه الامر إما لما في ذلك من حاجة الطالب وإما لما فيه من نفع المطلوب فأما اذا كانت من الفقير من كل وجه للثني من كل وجه فانها سؤال محض بتذلل وانقهار واظهار الحال . ووصف الحاجة والافتقار هو سؤال بالحال وهو المبلغ من جهة العلم والبيان وذلك اظهر من جهة القصد والارادة فلهذا كان غالب الدعاء من القسم الثاني لان الطالب السائل يتصور مقصوده ومراده فيطلبه ويسأله فهو سؤال بالمطابقة والقصد الاول وتصريح به باللفظ وان لم يكن فيه وصف لحال السائل والمسؤل فان تضمن وصف حالهما كان اكمل من النوعين فانه يتضمن الخبر والعلم المقتضى للسؤال والاجابة ويتضمن القصد والطلب الذي هو نفس السؤال فيتضمن السؤال والمقتضى له والاجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يكر الصديق رضي الله تعالى عنه لما قال له عدي دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم اخرجاه في الصحيحين . فهذا فيه وصف البعد لحال نفسه المقتضى حاجته الي المغفرة وفيه وصف ربه الذي يوجب انه لا يقدر على هذا المطلوب غيره وفيه التصريح بسؤال البعد لمطلوبه وفيه بيان المقتضى للاجابة وهو وصف الرب بالمغفرة والرحمة فهذا ونحوه اكمل أنواع الطلب وكثير من الأدعية يتضمن بعض ذلك كقول موسى عليه السلام (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) فهذا طلب ووصف للمولى بما يقتضى الاجابة . وقوله (رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي) فيه وصف حال النفس والطلب . وقوله (اني لما أنزلت الي من خير فقير) فيه الوصف المتضمن للسؤال بالحال فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة يبقى أن يقال فصاحب الحوت ومن اشبهه لماذا ناسب حالهم صيغة الوصف والخبر دون صيغة الطلب فيقال لان اللقائم مقام اعتراف بان ما أصابني من الشر كان بذنبي فأصل الشر هو الذنب والمقصود دفع الضر . والاستنفار جاء بالقصد الثاني فلم يذكر صيغة طلب كشف الضر لاستشعاره انه مسيء ظالم وهو الذي ادخل الضر على نفسه فناسب حاله أن يذكر ما يرفع سببه من الاعتراف بظلمه ولم يذكر صيغة طلب المغفرة لانه مقصود للبعد المكروب بالقصد الثاني بخلاف كشف الكرب فانه مقصود له

في حال وجوده بالتقصير الاول اذ النفس بطبيعتها تطلب ما هي محتاجة اليه من زوال الضرر الحاصل من الحال قبل طلبها زوال ما تخاف وجوده من الضرر في المستقبل بالتقصير الثاني والمقصود الاول في هذا المقام هو المغفرة وطلب كشف الضرر فهذا مقدم في قصده وارادته وابلغ ما ينال به رفع سببه فجاء بما يحصل مقصوده * وهذا يتبين بالكلام على قوله سبحانه فان هذا اللفظ يتضمن تعظيم الرب وتزويده والنقام يقتضي تنزيهه عن الظلم والقوية فيرد ذنب يقول انت مقدس ومنزه عن ظلمي وعقوبي فيرد ذنب بل أنا الظالم الذي ظلمت نفسي قال تعالى (وما ظلمناكم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) وقال تعالى (وما ظلمناكم ولكن ظلموا أنفسهم) وقال (وما ظلمناكم ولكن كانوا الظالمين) وقال آدم عليه السلام (ربنا ظلمنا أنفسنا) وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي في مسلم في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يفر الذنوب الا أنت * وفي صحيح البخاري سيد الاستغفار ان يقول المبد اللهم أنت ربّي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يفر الذنوب الا أنت من قالها اذا أصبح موقفا بها فأت من يومه دخل الجنة ومن قالها اذا أسي موقفا بها فأت من ليلته دخل الجنة فليبد عليه أن يتعرف ببدل الله واحسانه فانه لا يظلم الناس شيئا فلا يساقب أحدا الا بذنبه وهو يحسن اليهم فكل قمة منه عدل وكل نعمة منه فضل. قوله لا اله الا أنت فيه اثبات انفراده بالالهية والالهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته ففيها اثبات احسانه الى المباد فان الاله هو المألوه والمألوه هو الذي يستحق ان يعبد وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم ان يكون هو المحبوب غاية الحب الخضوع له غاية الخضوع والمباد تتضمن غاية الحب بناية الذل. وقوله سبحانه يتضمن تعظيمه وتنزيهه عن الظلم وغيره من المقائص فان التسبيح وان كان يقال يتضمن نفي النقائص وقد روى في حديث مرسل من مراسيل موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قول العبد سبحانه الله انها براءة الله من السوء فالنفي لا يكون مدحا الا اذا تضمن ثبوتها والا فالمدح المحض لا مدح فيه ونفي السوء والنقص عنه يستلزم اثبات عاقبته وكاله والله الاسماء الحسنى وهكذا عامة ما يأتي به القرآن في نفي السوء والنقص عنه يتضمن

إثبات محاسنه وكماله كقوله تعالى (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) ففى أخذ السنة والنوم له يتضمن كمال حياته وقويته وقوله (وما مسنا من لنوب) يتضمن كمال قدرته ونحو ذلك فالتسبيح المتضمن تنزيهه عن السوء ونفى القصر عنه يتضمن تعظيمه فى قوله سبحانه تبرئته من الظلم وإثبات العظمة الموجبة له براءته من الظلم فان النظام انما يظلم لحاجته الى الظلم أو لجهله والله غنى عن كل شئ عليم بكل شئ وهو غنى بنفسه وكل ما سواه فقير اليه وهذا كمال العظمة — وأيضا فى هذا الدعاء التهليل والتسبيح كقوله لا اله الا أنت تهليل وقوله سبحانه تسبيح. وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والتحميد مقرون بالتسبيح وتابع له والتكبير مقرون بالتهليل وتابع له وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى الكلام أفضل قال ما اصابنى الله ملائكته سبحانه الله وبحمده • وفى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان حديدتان الى الرحمن سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم وفى القرآن فسبح بحمد ربك وقالت الملائكة ونحن نسبح بحمدك • وهاتان الكلمتان أحدهما مقرونة بالتحميد والاخرى بالتعظيم فانا قد ذكرنا أن التسبيح فيه نفى السوء والتفائض المتضمن إثبات المحاسن والكمال والحمد انما يكون على المحاسن • ومقرن بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والاكرام اذ ليس كل معظم محبوبا محمودا ولا كل محبوب محمودا معظما وقد تقدم أن العبادة تتضمن كمال الحب المتضمن معنى الحمد وتتضمن كمال النبل المتضمن معنى التعظيم فى العبادة حبه وحمده على المحاسن وفيها النبل له الناشئ عن عظمته وكبريائه فقيها اجلاله واكرامه وهو سبحانه المستحق للجلال والاكرام فهو مستحق غاية الاجلال وغاية الاكرام • ومن الناس من يحسب ان الجلال هو الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية كما ذكر ذلك الرازى ونحوه — والتحقيق ان كليهما صفات ثبوتية وإثبات الكمال يستلزم نفي التفائض لكن ذكر نوعي الثبوت وهو ما يستحق أن يحب وما يستحق أن يعظم كقوله ان الله هو النبي الحميد وقول سليمان عليه السلام فان ربي غني كريم وكذلك قوله له الملك وله الحمد فان كثيرا مما يكون له الملك والنبي لا يكون محمودا بل مذموما اذ الحمد يتضمن الاخبار عن المحمود بمحاسنه المحبوبة فيتضمن إخبار المحاسن المحبوبة بحبه له وكثير ممن له نصيب من الحمد

والحبة يكون فيه عجز وضعف وذل ينافي العظمة والنتى والملك فالاول يهاب ويخاف ولا يجب
وهذا يجب ويحمد ولا يهاب ولا يخاف والكمال اجتماع الوصفين كما ورد في الاثر إن المؤمن رزق
حلاوة ومهابة وفي نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان من رآه بدية هابه ومن خالطه معرفة أحبه
فقرن التسبيح بالتحميد وقرن التهليل بالتكبير كما في كلمات الأذان ثم ان كل واحد من النوعين
يتضمن الآخر اذا أفرد فان التسبيح والتحميد يتضمنان التعظيم ويتضمنان اثبات ما يحمد عليه
وذلك يستلزم الالهية فان الالهية تتضمن كونه محبوبا بل تتضمن انه لا يستحق كمال الحب
الا هو والحمد لله هو الاخبار عن المحمود بالصفات التي يستحق ان يحب فالالهية تتضمن كمال
الحمد ولهذا كان الحمد لله مفتاح الخلق وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجنم
وسبحان الله فيها اثبات عظمتة كما قدمناه ولهذا قال (فسبح باسم ربك العظيم) وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم رواه أهل السنن وقال أما الركوع فعطوا فيه الرب وأما
السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم ان يستجاب لكم رواه مسلم فجعل التعظيم في الركوع أخص
منه بالسجود والتسبيح يتضمن التعظيم . ففي قوله سبحان الله وبجمده اثبات تنزيهه وتعظيمه
وآلهيته وحده . وأما قوله لا اله الا الله والله أكبر ففي لا اله الا الله عبادته فانها كلها داخله في
آلهيته وفي قوله الله أكبر اثبات عظمتة فان الكبرياء تتضمن العظمة ولكن الكبرياء اكمل
ولهذا جاءت الالفاظ المشروعة في الصلاة والأذان بقول الله أكبر فان ذلك اكمل من قول الله
أعظم كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى الكبرياء وداني
والعظمة إزاري فمن نازعني واحدا منهما عذبه فجعل العظمة كالإزار والكبرياء كالرداء ومعلوم
ان الرداء أشرف فلما كان التكبير أبلغ من التعظيم صرح بلفظه وتضمن ذلك التعظيم وفي قوله
سبحان الله صرح فيها بالتنزيه من السوء المتضمن للتعظيم فصار كل من الكلمتين متضمنا معنى
الكلمتين الآخرين اذا أفردنا وعند الاقتران تعلى كل كلمة خاصيتها . وهذا كما ان كل اسم
من أسماء الله فانه يستلزم معنى الآخر فانه يدل على الذات والذات تستلزم معنى الاسم الآخر
لكن هذا بالضرورة . وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما فبالطابقة ودالاتها
على أحدهما بالتضمن . فقول الداعي لا اله الا أنت سبحانك يتضمن معنى الكلمات الأربع
اللاتي هن أفضل الكلام بعد القرآن . وهذه الكلمات تتضمن معاني أسماء الله الحسنى وصفاته

العليا فيها كمال المدح . وقوله اني كنت من الظالمين فيه اعتراف بمحققة حاله وليس لاحد من المباد أن يرى نفسه عن هذا الوصف لاسيا في مقام مناجاته لربه . وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينبغي لمبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى وقال من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب فن ظن أنه خير من يونس بحيث إنه ليس عليه ان يعترف بظلم نفسه فهو كاذب ولهذا كان سادات الخلائق لا يفضلون أنفسهم على يونس في هذا المقام بل يقولون كما قال أبوهم آدم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم تسليما *

﴿ فصل ﴾ وأما قول السائل لم كانت موجبة لكشف الضر فذلك لان الضر لا يكشفه الا الله كما قال تعالى (وان يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله) والذنوب سبب للضر . والاستغفار يزيل سببه كما قال تعالى (وما كان الله ببعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) فاخبر أنه سبحانه لا يعذب مستغفرا . وفي الحديث من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) وقوله اني كنت من الظالمين اعتراف بالذنب وهو استغفار فان هذا الاعتراف متضمن طلب المغفرة وقوله لا اله الا أنت تحقيق لتوحيد الالهية فان الخير لا موجب له الا مشيئة الله فإشياء كان وما لم يشأ لم يكن والموق له من العبد هو ذنوبه وما كان خارجا عن قدرة العبد فهو من الله وإن كانت أفعال المباد بقدر الله تعالى لكن الله جعل فعل المأمور وترك المحذور سببا للنجاة والسعادة فشهادة التوحيد تفتح باب الخير والاستغفار من الذنوب يفتح باب الشر ولهذا ينبغي للمبدان لا يعلق رجاءه الا بالله ولا يخاف من الله أن يظلمه فان الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون بل يخاف ان يحزبه بذنوبه وهذا معنى ما روى عن علي عليه السلام أنه قال لا يرجون عبد الا ربه ولا يخافن الا ذنبه . وفي الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخل على مريض فقال كيف تجدك فقال ارجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما اجتمعا في قلب عبد في مثل هذا الوطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف فالرجاء ينبني ان يتعلق بالله ولا يتعلق بمخلوق ولا بقوة العبد ولا عمله فان تطبيق الرجاء بنير الله اشراك وان كان الله قد جعل لها اسبابا فالسبب لا يستقل بنفسه بل لا بد له من معاون ولا بد أن يمنع

العارض للموق له وهو لا يحصل ويبقى الابدئية الله تعالى ولهذا قيل الالتفات الى الاسباب
 شرك في التوحيد وعو الاسباب ان تكون اسبابا نقص في العقل والاعراض عن الاسباب
 بالكلية قدح في الشرع ولهذا قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) فامر
 بأن تكون الرغبة اليه وحده وقال (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) فالقلب لا يتوكل الا على
 من يرجوه . فمن رجا قوته أو عمله أو علمه أو حاله أو صديقه أو قرابه أو شيخه أو ملكه أو
 ماله غير ناظر الى الله كان في نوع توكل على ذلك السبب وما رجا أحد غنوة أو توكل عليه
 الا خاب غلته فيه فانه مشرك (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
 به الريح في مكان سحيق) وكذلك المشرك يخاف المخلوقين ويرجوهم فيحصل له رعب كما قال
 تعالى (سنتلق في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا) وانخالص
 من الشرك يحصل له الامن كما قال تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الامن
 وهم مهتدون) وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هنا بالشرك . ففي الصحيح عن ابن مسعود
 ان هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اينا لم يظلم نفسه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا الشرك الم تسموا الى قول البديع الصالح ان الشرك لظلم
 عظيم وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا
 أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون المذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد المذاب
 اذ تبوأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا المذاب وتقطعت بهم الاسباب وقال الذين اتبعوا
 لم أن لنا كرة ففتبراً منهم كما تبرؤا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين
 من النار) وقال تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا
 تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمة ويخافون عذابه ان
 عذاب ربك كان عذورا) ولهذا يذكر الله الاسباب ويأمر بان لا يعتمد عليها ولا يرجي الا الله
 قال تعالى لما أنزل الملائكة (وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من
 عند الله العزيز الحكيم) وقال (ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم
 من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقد قدمنا أن الدعاء نوعان دعاء عباد ودعاء مسئلة وكلاهما
 لا يصلح الا لله فن جعل مع الله الها آخر فقد مذموما مخذولا والراجي سائل طالب فلا

يصلح أن يرجو الا الله ولا يسأل غيره ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
 ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف غفده ومالا فلا تتبعه نفسك. فالمشرف الذي
 يستشرف بقلبه والسائل الذي يسأل بلسانه وفي الحديث الذي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري
 قال أصابتنا فاقة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسأله فوجده يتخبط الناس وهو يقول
 أيها الناس والله مما يكن عندنا من خير قلن ندخره عنكم وانه من يستغن يفته الله ومن يستغف
 يفته الله ومن يتعبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيرا أوسع من الصبر والاستغناء أن
 لا يرجو قلبه أحدا فيستشرف اليه. والاستغفاف أن لا يسأل بلسانه أحدا ولهذا لما سئل أحد
 ابن حنبل عن التوكل فقال قطع الاستشراف الى الخلق أى لا يكون في قلبك أن أحدا يأتيك
 بشئ فقيل له فما الحجة في ذلك فقال قول الخليل لما قال له جبريل هل لك من حاجة فقال
 أما اليك فلا. فهذا وما يشبهه مما بين ان العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه
 الا الى الله فلهذا قال المكروب لا اله الا أنت . ومثل هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب
 العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم فان هذه الكلمات
 فيها تحقيق التوحيد وتأله المبد ربه وتلقى رجائه به وحده لا شريك له وهي لفظ خبر يتضمن
 الطلب. والناس وان كانوا يقولون بألسنتهم لا اله الا الله فقول العبد لما غلظا من قلبه له حقيقة
 أخرى وبحسب تحقيق التوحيد تكمل طاعة الله قال تعالى (أفرأيت من اتخذ الهه هواه
 أفأنت تكون عليه وكيلا أم تحسب ان أكثرهم يسمعون أو يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم
 أضل سبيلا) فن جعل ما ياله هو ما يهواه فقد اتخذ الهه هواه أى جعل مبدوده هو ما يهواه وهذا حال
 المشركين الذين يعبد أحدهم ما يستحسنه فهم يتخذون أندادا من دون الله يحبونهم كحب الله
 ولهذا قال الخليل (لا أحب الا فلين) فان قومه لم يكونوا متكرين للصانع ولكن كان أحدهم
 يمد ما يستحسنه ويظنه نافعا له كالشمس والقمر والكواكب والخليل بين ان الاقل ينسب
 عن عابده ويحجبه عنه الجواب فلا يرى عابده ولا يسمع كلامه ولا يعلم حاله ولا ينفعه ولا
 يضره بسبب ولا غيره فأى وجه لعبادة من يأقل. وكلما حقق العبد الاخلاص في قول لا اله
 الا الله خرج من قلبه تأله ما يهواه ويصرف عنه المماضى والذنوب كما قال تعالى (كذلك لنصرف

عنه السوء والنحشاء انه من عبادنا المخلصين) فعلى صرف السوء والقحشاء عنه بأنه من عباد الله المخلصين وهؤلاء هم الذين قال فيهم (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) وقال الشيطان (فبعتك لا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال لا إله الا الله مخلصا من قلبه حرمة الله على النار فان الاخلاص ينقذ أسباب دخول النار فن دخل النار من القائلين لا إله الا الله لم يحقق اخلاصها المحرم له على النار بل كان في قلبه نوع من الشرك الذي أوقعه فيها أدخله النار والشرك في هذه الامة أخفى من ديب الثمل ولهذا كان العبد مأمورا في كل صلاة أن يقول إياك نعبد وإياك نستعين والشيطان يأمر بالشرك والنفس تطيعه في ذلك فلا تزال النفس تلتفت الى غير الله إما خوفا منه وإما رجاء له فلا يزال العبد مفتقرا الى تخلص توحيده من شوائب الشرك * وفي الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب وأهلكني بلا إله الا الله والاستغفار فلما رأيت ذلك ثبت فيهم الاهواء فهم يذنبون ولا يستغفرون لانهم يحبسون انهم يحسنون صنعا فصاحب الهوى الذي اتبع هواه يبرهدي من الله نصيب من اتخذ الهه هواه فصار فيه شرك منه من الاستغفار وأما من حقق التوحيد والاستغفار فلا بد أن يرفع عنه الشر فهذا قال ذوالنون (لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين) ولهذا يقرن الله بين التوحيد والاستغفار في غير موضع كقوله تعالى (فاعلم انه لا إله الا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله (ألا تعبدوا الا الله اني لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربيكم ثم توبوا اليه) وقوله (والى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله مالمكم من اله غيره) الى قوله (وأن استغفروا ربيكم ثم توبوا اليه) وقوله (فاستقيموا اليه واستغفروه) وخاتمة المجلس سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك ان كان مجلس رحمة كانت كالطالع عليه وان كان مجلس لتو كانت كفاوة له وقد روى أيضا أنها تعال في آخر الرضوء بعد ان يقال أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وهذا الذكر يتضمن التوحيد والاستغفار فان صدره الشهادتان اللتان هما أصلا الدين وجماعه فان جميع الدين داخل في الشهادتين اذ مضمونهما أن لا نعبد الا الله وان قطع رسوله والدين كله داخل في هذا

في عبادة الله بطاعة الله ورسوله وكل ما يجب أو يستحب داخل في طاعة الله ورسوله - وقد
 روى أنه يقول سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وهذا كفارة
 المجلس قد شرع في آخر المجلس وفي آخر الوضوء وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يختم الصلاة
 كما في الحديث الصحيح أنه كان يقول في آخر صلاته اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
 وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وهنا
 قدم الدعاء وختمه بالتوحيد لأن الدعاء مأمور به في آخر الصلاة وختم بالتوحيد لينتهي الصلاة
 بأفضل الامرين وهو التوحيد بخلاف ما لم يقصد فيه هذا فإن تقديم التوحيد أفضل فإن جنس
 الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب وإن كان المفضل قد
 يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخر كما أن الصلاة أفضل من القراءة
 والقراءة أفضل من الذكر الذي هو ثناء والذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ومع هذا
 فالمفضل له أمانة وأزمة وأحوال يكون فيها أفضل من الفاضل لكن أول الدين وآخره
 وظاهره وباطنه هو التوحيد وإخلاص الدين كله لله وتحقيق قول لا إله إلا الله فإن المسلمين وإن
 اختلفوا في الاقرار بها فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلا لا تقدر ان تضبطه حتى ان كثيرا
 منهم يظنون أن التوحيد المفروض هو الاقرار والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربهم ولا يميزون
 بين الاقرار بتوحيد الربوبية الذي أقر به مشركو العرب وبين توحيد الالهية الذي دعاهم
 اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجمعون بين التوحيد القمولى والعلمى فإن المشركين
 ما كانوا يقولون ان العالم خلقه اثنان ولا إن مع الله ربا ينفرد دونه بخلق كل شيء بل كانوا كما
 قال الله عنهم (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (وما يؤمن
 أكثرهم بالله الا وهم مشركون) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون
 لله قل أفلا تتقون قل من يده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل فأتأتى تسحرون) وكانوا مع اقرارهم بأن الله هو الخالق وحده يحصلون معه
 آلهة أخرى يحملونهم شفعاء لهم اليه ويقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ومحبوبهم كعب
 الله . والاشراك في الحب والعبادة والدعاء والسؤال غير الاشراك في الاعتقاد والاقرار كما قال

تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) فمن أحب مخلوقا كما يحب الخالق فهو مشرك به قد اتخذ من دون الله أندادا يحبهم كحب الله وإن كان مقرا بأن الله خالقه ولهذا فرق الله ورسوله بين من أحب مخلوقا لله وبين من أحب مخلوقا مع الله فالاول يكون الله هو محبوبه ومعبوده الذي هو متعبد له وعبادته لا يجب معه غيره لكنه لما علم أن الله يحب أنبياءه وعباده الصالحين أحبهم لأجله وكذلك لما علم أن الله يحب فصل الأمور وترك الحظور أحب ذلك فكان حبه لما يحبه تابعا لحبه الله وفرعا عليه وادخلا فيه بخلاف من أحب مع الله فجعله ندا لله يرجوه ويخافه أو يعطيه من غير أن يعلم أن طاعته طاعة لله ويتخذة شفيعا له من غير أن يعلم أن الله يأخذ له أن يشفع فيه قال تعالى (وسيدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال تعالى (اتخذوا أحياءهم وديانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقد قال عدى بن حاتم لئن صلى الله عليه وسلم ما عبدوهم قال أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم وحرمو عليهم الحلال فأطاعوهم فكانت تلك عبادتهم إياهم قال تعالى (ألم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (ويوم بعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا ياويلي ليتني لم اتخذ فلانا خليلا لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا) فالرسول وجبت طاعته لانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فالللال ماحله والحرام ماحرمه والدين ما شرعه ، ومن سوى الرسول من العلماء والمشايخ والامراء والملوك انما يجب طاعتهم اذا كانت طاعتهم طاعة لله وهو اذا أمر الله ورسوله بطاعتهم فطاعتهم داخله في طاعة الرسول قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فلم يقل وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولى الامر منكم بل جعل طاعة أولى الامر داخله في طاعة الرسول وطاعة الرسول طاعة لله وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون طاعة أولى الامر فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فليس لاحد اذا أمره الرسول بأمر أن ينظر هل أمر الله به أم لا بخلاف أولى الامر فانهم قد يأمرون بمصية الله فليس كل من أطاعهم مطيعا لله بل لابد فنيا يأمرون به أن يعلم انه ليس بمصية لله وينظر هل أمر الله به أم لا سواء كان أولى الامر من العلماء أو الأمراء ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمراء السرايا وغير ذلك

وبهذا يكون الدين كله لله قال تعالى (وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لما قيل له يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل
 الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . ثم ان كثيرا من الناس يجب
 خليفة أو عالما أو شيخا أو أميرا فيجعله ندا لله وان كان قد يقول إنه يحبه لله فن جعل غير
 الرسول يجب طاعته في كل ما يأمر به ونهى عنه وان خالف أمر الله ورسوله فقد جملته ندا
 وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح ويدعوه ويستنبت به ويؤالي أوليائه ويصادى
 أعداءه مع إيجاب طاعته في كل ما يأمر به ونهى عنه ويحمله ويحرمه وبقية مقام الله ورسوله
 فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله
 أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) فالتوحيد والاشراك يكون في أقوال
 القلب ويكون في أعمال القلب ولهذا قال الجنيّد التوحيد قول القلب والتوكل عمل القلب
 أراد بذلك التوحيد الذي هو التصديق فانه لما قرنه بالتوكل جعله أصله واذا أفرد لفظ التوحيد
 فهو يتضمن قول القلب وعمله والتوكل من تمام التوحيد . وهذا كلفظ الايمان فانه اذا أفرد
 دخلت فيه الاعمال الباطنة والظاهرة وقيل الايمان قول وعمل أى قول القلب واللسان وعمل
 القلب والجوارح ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه الايمان بضع وستون
 شعبة أعلاها قول لا إله الا الله وأدناها إمالة الاذن عن الطريق والحياء شعبة من الايمان
 ومنه قوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم
 في سبيل الله أولئك هم الصادقون) وقوله (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا
 تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون
 أولئك هم المؤمنون حقا) وقوله (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر
 جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه) والايمان المطلق يدخل فيه الاسلام كما في الصحيحين عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال لو فهد عبد القيس أسركم بالايمان بالله . أئذرون ما الايمان بالله شهادة
 ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم ولهذا
 قال من قال من السلف كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا . واما اذا قرن لفظ الايمان بالعمل
 أو بالاسلام فانه يفرق بينهما كما في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وهو في القرآن

كثير وكما في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما سأله جبريل عن الاسلام والايان والاحسان قال الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت . قال فما الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره . قال فما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك . ففرق في هذا النص بين الاسلام والايان لما قرن بين الاسمين وفي ذلك النص أدخل الاسلام في الايمان لما أفرد به بالذكر . وكذلك لفظ العمل فإن الاسلام المذكور هو من العمل والعمل الظاهر هو موجب ايمان القلب ومقتضاه فإذا حصل ايمان القلب حصل ايمان الجوارح ضرورة وايمان القلب لا بد فيه من تصديق القلب واقتياده والا فلو صدق قلبه بأن محمدا رسول الله وهو ينفذه ويحسده ويستكبر عن متابته لم يكن قد آمن قلبه . والايان وإن تضمن التصديق فليس هو مرادفا له فلا يقال لكل مصدق بشئ إنه مؤمن به فلو قال أنا أصدق بأن الواحد نصف الاثنين وأن السماء فوقنا والارض تحتنا ونحو ذلك مما يشاهده الناس ويعلمونه لم يقل لهذا انه مؤمن بذلك بل لا يستعمل الا فيمن أخبر بشئ من الامور الغائبة كقول اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) فاتهم أخبروه بما غاب عنه وهم يعرفون بين من آمن له وآمن به فالاول يقال للمخبر والثاني يقال للمخبر به كما قال اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) وقال تعالى (فا آمن لموسى الا ذريته من قومه) وقال تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين) ففرق بين ايمانه بالله وايمانه للمؤمنين لان المراد يصدق المؤمنين اذا أخبروه وأما ايمانه بالله فهو من باب الاقرار به ومنه قوله تعالى عن قول فرعون ومثله (أتؤمنن لبشرن مثلنا) أى تقرر لهما ونصدقهما . ومنه قوله (أفتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) ومنه قوله تعالى (فآمن له لوط وقال اني مهاجر الى ربى) . ومن المعنى الآخر قوله تعالى (يؤمنون بالغيث) وقوله (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله) وقوله (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) أى أقر بذلك ومثل هذا في القرآن كثير . والمقصود هنا ان لفظ الايمان انما يستعمل في بعض الاخبار وهو مأخوذ من الأمان كما ان الاقرار مأخوذ من أقر فالؤمن

صاحب أمن كما ان المقر صاحب اقرار فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه فاذا كان عالما بأن محمداً رسول الله ولم يقرن بذلك حبه وتمظيمه بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه فان هذا ليس بمؤمن به بل كافر به . ومن هذا الباب كفر ابليس وفرعون وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وغير هؤلاء . فان ابليس لم يكذب خيراً ولا يخبر ابل استكبر عن أمر ربه . وفرعون وقومه قال الله فيهم (وجعلوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وقال له موسى (لقد علمت ما أنزل هؤلاء الا رب السموات والارض بصائر) وقال تعالى (الذين آتيناكم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) فمجرد علم القلب بالحق ان لم يقرن به عمل القلب بموجب علمه مثل حبة القلب له واتباع القلب له لم ينفع صاحبه بل أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع وقلب لا يمتنع ولكن الجمية ظنوا ان مجرد علم القلب وتصديقه هو الايمان وان من دل الشرع على انه ليس بمؤمن فان ذلك يدل على عدم علم قلبه وهذا من أعظم الجمل شرعاً وعقلاً . وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر ولهذا اطلق وكيع بن الجراح وأحمد ابن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك فانه من المعلوم ان الانسان يكون عالماً بالحق وبينضه لنرض آخر فليس كل من كان مستكبراً عن الحق يكون غير عالم به . وحينئذ فالإيمان لا بد فيه من تصديق القلب وعمله وهذا معنى قول السلف الايمان قول وعمل . ثم انه اذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للاودة ثم وجود الافعال الظاهرة فان الارادة الجازمة اذا اقرن بها القدرة التامة ثم وجود المراد قطعاً وانما ينتق وجود القمل لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الارادة والا فمع كمالها يجب وجود القمل الاختياري فاذا أقر القلب اقراراً تاماً بأن محمداً رسول الله وأحبه حبة تامة امتنع مع ذلك ان لا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك لكن ان كان عاجزاً لخرس ونحوه أو لخوف ونحوه لم يكن قادراً على التعلق بهما وأبو طالب وان كان عالماً بأن محمداً رسول الله وهو يحب له فلم تكن محبته له لمحبة لله بل كان يحبه لانه ابن أخيه فيحبه للقرابة واذا أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرياسة فأصل محبته هو الرياسة فلهذا لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالافراد بهما زوال دينه الذي يحبه فكان دينه أحب اليه من ابن أخيه فلم يقربهما فلو كان يحبه لانه رسول الله

كما كان يحبه أبو بكر الذي قال الله فيه (وسيجنبها الأتقي الذي يؤتي ماله يتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتاه وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وكما كان يحبه سائر المؤمنين به كعمر وعثمان وعلي وغيرهم لنطق بالشهادتين فقله فكان حبه جامع الله لاجابه الله ولهذا لم يقبل الله ما فعله من نصر الرسول وموازرتة لانهم يعملون لله والله لا يقبل من العمل الا ما أريد به وجهه بخلاف الذي فعل ما فعل ابتاه وجه ربه الاعلى. وهذا مما يحقق أن الايمان والتوحيد لا بد فهما من عمل القلب كحب القلب فلا بد من اخلاص الدين لله والدين لا يكون ديننا الا بعمل فان الدين يتضمن الطاعة والعبادة وقد أنزل الله عز وجل سورتي الاخلاص قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد. إحديهما في توحيد القول والعلم. والثانية في توحيد العمل والارادة فقال في الاول (قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فأمره ان يقول هذا التوحيد وقال في الثاني (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولى دين) فأمره أن يقول ما يوجب البراءة من عبادة غير الله واخلص العبادة لله والعبادة أصلها القصد والارادة. والعبادة اذا أفردت دخل فيها التوكل ونحوه واذا قرنت بالتوكل صار التوكل قسما لها كما ذكرناه في لفظ الايمان قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فهذا ونحوه يدخل فيه فعل المأمورات وترك المحظورات والتوكل من ذلك وقد قال في موضع آخر اياك نعبد واياك نستعين وقال (فاعبده وتوكل عليه) ومثل هذا كثيرا ما يجيء في القرآن تنوع دلالة اللفظ في عمومه وخصوصه بحسب الافراد والاقتران كلفظ المعروف والمنكر فانه قد قال (كنتم خيرا أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وقال (أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر) فالمنكر يدخل فيه ما كرهه الله كما يدخل في المعروف ما يحبه الله وقد قال في موضع آخر (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) فمطف المنكر على الفحشاء ودخل في المنكر هنا البني وقال في موضع آخر (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبني) فقرن بالمنكر الفحشاء والبني. ومن هذا الباب لفظ الفقراء والمساكين اذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر واذا قرن أحدهما بالآخر صار بينهما فرق لكن هناك أحد الاسمين أهم من الآخر وهما بينهما عموم وخصوص فحبة الله وحده والتوكل عليه

وحده وخشية الله وحده ونحو هذا كل هذا يدخل في توحيد الله تعالى قال تعالى في الحجة
(ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله)
وقال تعالى (قل ان كان آبائكم وأبنائكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفوها
وتجارة نخشون كسادها ومسكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله
فترهبوا حتى يأتي الله بأمره) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم
الفائزون) فجعل الطاعة لله والرسول وجعل الخشية والتقوى لله وحده وقال تعالى (ولو أنهم رضوا
ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون) وقال
تعالى (فاذا فرغت فالنسب إلى ربك فارغب) فجعل التحسب والرغبة إلى الله وحده وهذه
الامور مبسطة في غير هذا الموضع * والمقصود هنا ان قول القائل لا اله الا أنت فيه افراد
الالهية لله وحده وذلك يتضمن التصديق لله قولا وعملا والمشركون كانوا يقولون بان الله رب
كل شيء لكن كانوا يحصلون معه آلهة أخرى فلا يخصونه بالالهية وتخصيصه بالالهية ان
لا يبعد الا اياه وان لا يسأل غيره كما في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فان الانسان قد
يقصد سؤال الله وحده والتوكل عليه لكن في أمور لا يحبها الله بل يكرها وينهى عنها فهذا
وان كان مخلصا في سؤاله والتوكل عليه لكن ليس هو مخلصا في عبادته وطاعته وهذا حال
كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات والتصرفات المخالفة لأمر الله ورسوله
فاتهم يماثون على هذه الامور وكثير منهم يستعين الله عليها لكن لما لم تكن موافقة لأمر
الله ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة قال تعالى (واذا مسك الضر
في البحر ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الانسان كافورا) وقال تعالى
(واذا مس الانسان ضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضره)
وطائفة أخرى قد يقصدون طاعة الله ورسوله لكن لا يحققون التوكل عليه والاستعانة به
فهؤلاء يثابون على حسن نيتهم وعلى طاعتهم لكنهم يخدولون فيما يقصدونه اذا لم يحققوا الاستعانة
بالله والتوكل عليه ولهذا يتبلى الواحد من هؤلاء بالضغف والجزع تارة وبالعجاب أخرى فان
لم يحصل مراده من الخير كان لضغفه وربما حصل له جزع فان حصل مراده نظر إلى نفسه
وقوته فحصل له عجاب وقد يعجب بحاله فيظن حصول مراده فيخلل قال تعالى (ويوم حين

اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تنن عنكم شيأ ومضات عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين) الي
 قوله (ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم) وكثيرا ما يقرن الناس بين
 الرياء والمجب فالرياء من باب الاشراك بالخلق والمجب من باب الاشراك بالنفس وهذا حال
 المستكبر فالمراني لا يحقق قوله (اياك نمبد) والمجب لا يحقق قوله (اياك نستعين) فمن حقق قوله
 (اياك نمبد) خرج عن الرياء ومن حقق قوله (اياك نستعين) خرج عن الاعجاب وفي الحديث المعروف
 ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه . وشر من هؤلاء وهؤلاء من
 لا تكون عبادته لله ولا استماته بالله بل يبدع غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من
 الوجين . ومن هؤلاء من يكون شره بالشياطين كأصحاب الاحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه
 الشياطين من الكذب والفجور ويدعون به بأدعية تحبها الشياطين ويمزمون بالزآتم التي
 تطيعها الشياطين مما فيها اشراك بالله كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر وهؤلاء قد
 يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الاولياء وانما هو من أحوال السحرة
 والكهان ولهذا يجب الفرق بين الاحوال الايمانية الترتائية والاحوال النفسانية والاحوال
 الشيطانية • وأما القسم الرابع فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يبدؤا الاياه
 ولم يتوكلوا الا عليه • وقول المكروب لا اله الا أنت قد يستحضر في ذلك أحد النوعين
 دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين فان المكروب همه
 منصرفه الى دفع ضره وجلب نفسه فقد يقول لا اله الا الله مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك
 ولا يأتي بالنعمة الا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب
 والتوكل عليه معرض عن توحيد الالية الذي يحبه الله ويرضاه وأسر به وهو أن لا يبدؤا الاياه
 ولا يبدؤا الا بطاعته وطاعة رسوله فمن استشعر هذا في قوله لا اله الا أنت كان جابدا لله متوكلا
 عليه وكان ممثلا لقوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (عليه توكلت واليه أئيب) وقوله (واذ كراستم بك
 وتبتل اليه تبتلا رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاتخذوه وكيلا) ثم ان كان مطلوبه عمر ما أتم
 وان قضيت حاجته . وان كان طالبا مباحا لتصرفه الاستماته به على طاعة الله وعبادته لم يكن
 آثما ولا مثابا . وان كان طالبا ما يمينه على طاعة الله وعبادته قصد الاستماته به على ذلك كان مثابا
 مأجورا . وهذا مما يفرق به بين المبد الرسول وخلفائه وبين النبي الملك فان نبينا محمدا صلى الله

عليه وسلم خير بين أن يكون نبيا ملكا أو عبدا رسولا فاختر أن يكون عبدا رسولا فإن العبد الرسول هو الذي لا يفعل الا ما أمر به فقله كله عبادة لله فهو عبد محض منفذ أمر من أمره كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه قال إني والله لا أعطى أحدا ولا أمتنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت وهو لم يرد بقوله لا أعطى أحدا ولا أمتنع أفراد الله بذلك قدرا وكونا فإن جميع المخالفين يشاركونه في هذا فلا يعطى أحد ولا يمنع الا بقضاء الله وقدره وإنما أراد أفراد الله بذلك شرعا ودينا أي لا أعطى الا من أمرت بإعطائه ولا أمتنع الا من أمرت بمنعه فأنا مطيع لله في عطائي ومنني فهو يقسم الصدقة والفتى والقائم كما يقسم الموارث بين أهلها لان الله أمره بهذه التسمية ولهذا كان للمال حيث أنصف الى الله ورسوله فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة الله ورسوله ليس المراد به أنه ملك للرسول كما ظنه طائفة من الفقهاء ولا المراد به كونه مملوكا لله خلقا وقدرا فان جميع الاموال بهذه المثابة. وهذا كقوله (قل الأنفال لله والرسول) وقوله (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) الآية وقوله (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) الى قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى) الآية فذكر في التي ما ذكر في الحس فظن طائفة من الفقهاء أن الاضافة الى الرسول تقتضي أنه يملكه كما يملك الناس أملاكهم ثم قال بعضهم ان غنائم بدر كانت ملكا للرسول وقال بعضهم إن الفتى وأربعة أخماسه كان ملكا للرسول وقال بعضهم ان الرسول إنما كان يستحق من الحس خمسة وقال بعض هؤلاء وكذلك كان يستحق من خمس الفتى خمسة وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي وأحد وأي حنيفة وغيرهم وهذا غلط من وجوه منها أن الرسول لم يكن يملك هذه الاموال كما يملك الناس أموالهم ولا كما يتصرف الملوك في ملكهم فان هؤلاء وهؤلاء لم أن يصرفوا أموالهم في المباحات فإذا ان يكون مال كاله فيصرفه في أغراضه الخاصة وإما أن يكون ملكا له فيصرفه في مصلحة ملكه وهذه حال النبي الملك كداود وسليمان قال تعالى (فامنن او أمسك بغير حساب) أي أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك وفتينا كان عبدا رسولا لا يعطى الا من أمر بإعطائه ولا يمنع الا من أمر بمنعه فلم يكن يصرف الاموال الا في عبادة الله وطاعته ومنها أن النبي لا يورث ولو كان ملكا فان الاتيان لا يورثون فاذا كان ملوك

الانبياء لم يكونوا ملاكا كما يملك الناس أموالهم فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبد رسول مالكا ﴿ومنها﴾ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتفق على نفسه وعياله قدر الحاجة ويصرف سائر المال في طاعة الله لا يستفضله وليست هذه حال الملاك بل المال الذي يتصرف فيه كله هو مال الله ورسوله بمعنى أن الله أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته فتجب طاعته في نفسه كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله وهو في ذلك مبلغ عن الله ﴿والاموال التي كان يقسمها النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين . منها ما تمين مستحقه ومصرفه كالوارث . ومنها ما يحتاج الى اجتهاده ونظره ورأيه فان ما أمر الله به منه ما هو محدود بالشرع كالصلوات الخمس وطواف الاسبوع بالبيت ومنه ما يرجع في قدره الى اجتهاد المأمور فيزيده وينقصه بحسب المصلحة التي يجلبها الله . فمن هذا ما اتفق عليه الناس ومنه ما تنازعوا فيه كتنازع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات هل هي مقدرة بالشرع أم يرجع فيها الى العرف فتختلف في قدرها وصفتها باختلاف أحوال الناس . وجمهور الفقهاء على القول الثاني وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف وقال أيضا في خطبته المعروفة ^(١) للنساء كسوتهن ونفقتهن بالمعروف . وكذلك تنازعوا أيضا فيما يجب من الكفارات هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف . فإما أضيف الى الله والرسول من الاموال كان المرجع في قسمته الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما سئى مستحقوه كالوارث ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين ليس لي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم أى ليس له بحكم القسم الذي يرجع فيه الى اجتهاده ونظره الخالص الا الخمس ولهذا قال وهو مردود عليكم بخلاف أربعة أخماس النسيئة فانه لمن شهد الواقعة ولهذا كانت الثنائيم يقسمها الأمراء بين الناعمين والخمس يرفع الى الخلفاء الراشدين المهديين الذين خلقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيقسمونها بأمرهم فأما أربعة الاخماس فإما يرجعون فيها ليعلم حكم الله ورسوله كما يستفتى المستفتى وكما كانوا في الحدود لمعرفة الامر الشرعى والنبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما أعطاهم قليل إن ذلك كان من الخمس وقيل إنه كان من أصل النسيئة وعلى هذا القول فهو فضل ذلك لطيب نفوس المؤمنين

بذلك ولهذا أجاب من عتب من الانصار بما أزال عتبه وأراد تعويضهم عن ذلك . ومن الناس من يقول التنية قبل القصة لم يملكها الناعتون وإن للامام ان يتصرف فيها باجتهاده كما هو مذكور في غير هذا الموضع فان المقصود هنا بيان حال البعد المحض لله الذي يعبده ويستعينه فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله (اياك نعبد وإياك نستعين) توحيد الالهية وتوحيد الربوبية وان كانت الالهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الالهية فان أحدهما اذا تضمن الآخر عند الافراد لم يمنع ان يختص بمعناه عند الاقتران كما في قوله (قل أعوذ برب الناس ملك الناس اله الناس) وفي قوله (الحمد لله رب العالمين) جتمع بين الاسمين اسم الاله واسم الرب فان الاله هو المعبود الذي يستحق ان يعبد والرب هو الذي يرب عبده فيدبره ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله والسؤال متعلقا باسمه الرب فان العبادة هي التاية التي لها خلق الخلق والالهية هي التاية والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء حالمهم والمصلي اذا قال (اياك نعبد وإياك نستعين) فبدأ بالمقصود الذي هو التاية على الوسيلة التي هي البداية فالعبادة غاية مقصودة والاستعانة وسيلة اليها تلك حكمة وهذا سبب والفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية معروف ولهذا يقال أول الفكرة آخر العمل وأول البنية آخر الدرك . فالعلة الغائية متقدمة في التصور والارادة وهي متأخرة في الوجود فالؤمن يقصد عبادة الله ابتداءً وهو يعلم ان ذلك لا يحصل الا بإعائه فيقول (اياك نعبد وإياك نستعين) . ولما كانت العبادة متعلقة باسمه الله تعالى جاءت الأذكار المشروعة بهذا الاسم مثل كلمات الاذان الله أكبر الله أكبر ومثل الشهاداتين أشهد أن لا اله الا الله ومثل التشهد التحيات لله ومثل التسبيح والتحميد والتلهيل والتكبير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر . وأما السؤال فكثيرا ما يمجى باسم الرب كقول آدم وحواء (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تكفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول نوح (رب انى أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم) وقول موسى (رب انى ظلمت نفسى فاغفر لى) وقول الخليل (ربنا انى أسكنت من ذرىتى بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة) الآية وقوله مع اسمعيل (ربنا تعجل منا انك أنت السميع العليم) وكذلك قول الذين قالوا (ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار) ومثل هذا كثير وقد نقل عن مالك أنه قال أكره للرجل أن يقول في دعائه يا سيدي يا سيدي يا حنان يا حنان ولكن

يدعو بما دعت به الانبياء ويتاربتا نقله عنه النبي في الشبهة وقال تعالى (عن أولى الالباب الذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض (ربنا ما خلقت هذا
باطلا سبحانه لك قتنا عذاب النار) الايات فاذا سبق الى قلب العبد قصد السؤال ناسبه أن يسأله
باسم الرب . وان سأله باسمه الله لتضمنه اسم الرب كان حسنا وأما اذا سبق الى قلبه قصد العبادة
فاسم الله أولى بذلك . اذا بدأ بالثناء ذكر اسم الله واذا قصد الدعاء دعا باسم الرب ولهذا قال
يونس (لا اله الا أنت سبحانه لك اني كنت من الظالمين) وقال آدم (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر
لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فان يونس عليه السلام ذهب مغاضبا وقال تعالى (واصبر لحكم
ربك ولا تكن كصاحب الحوت) وقال تعالى (فالتقمه الحوت وهو مليم) فقل ما يلام عليه فكان
المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه والاعتراف بأنه لا اله الا هو فهو الذي يستحق أن يبدد دون
غيره فلا يطاع الهوى فان اتباع الهوى يصف عبادة الله وحده وقد روي ان يونس عليه السلام
نادى من ارتقاع المذاب عن قومه بعد أن أظلم وخاف أن يفسوه الى الكذب فتناصب وقيل
ما اقتضى الكلام الذي ذكره الله تعالى وان يقال لا اله الا أنت وهذا الكلام يتضمن براءة
ماسوى الله من الالهية سواء قدر ذلك هوى النفس أو طاعة الخلق أو غير ذلك ولهذا قال (سبحانه لك
اني كنت من الظالمين) . والعبد يقول مثل هذا الكلام فيما يقظته وهو غير مطابق وفيما يريد
وهو غير حسن وأما آدم عليه السلام فانه اعترف أولا بذنبه فقال ظلمنا أنفسنا ولم يكن عند
آدم من ينازعه الارادة لما أمر الله به ما يراحم الالهية بل ظن صدق الشيطان الذي قاسمها
إني لك لمن الناصحين فدلما هما بفرور فالشيطان غرهما وأظهر نصحه فكانا في قبول غروره
وما أظهر من نصحه حالهما مناسبا لقولهما (ربنا ظلمنا أنفسنا) لما حصل من التفریط لا لأجل
هوى وحظ يراحم الالهية وكانا محتاجين الى ان يربهما ربوبية تكل طمعا وقصدهما حتى
لا يمترا بمثل ذلك فيما يشهدان حاجتهما الى الله ربهما الذي لا يقضى حاجتهما غيره وذو النون
شهد ما حصل من التصغير في حق الالهية بما حصل من المناصبة وكرهه انجاء أولئك في
ذلك من الماوضة في الفعل لحب شيء آخر ما يوجب تجريد محبته لله وتألمه له وان يقول لا اله
الا أنت فان قول العبد لا اله الا أنت يمحو أن يتخذ الهه هواه وقد روي ما تحت أديم السماء
اله يبدد أعظم عند الله من هوى متبع فكل يونس صلوات الله عليه بتحقيق الهية لله ومحو

المهوى الذى يتخذ الهام من دونه فلم يبق له صلوات الله عليه وسلامه عند تحقيق قوله لا إله إلا أنت إرادة تراحم الهية الحق بل كان مخلصاً لله الدين اذ كان من أفضل عباد الله المخلصين وأيضاً فقل هذه الحال تمرض لمن تمرض له فيبقى فيه نوع مغاضبة للقدور ومما روضة له في خلقه وأمره ووساوس في حكمته ورحمته فيحتاج المبدأن يبق عند شديدين الآراء الفاسدة والا هواء الفاسدة فيعلم أن الحكمة والعدل فيما اقتضاه علمه وحكمته لا فيما اقتضاه علم المبد وحكمته ويكون هواء تباً لما أمر الله به فلا يكون له مع أمر الله وحكمته هوى يخالف ذلك قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال والذى نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواء تباً لما جئت به رواه أبو حاتم في صحيحه وفي الصحيح أن عمر قال له يا رسول الله والله لأنت أحب إلى من نفسي قال الآن يا عمر . وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين وقال تعالى (قل ان كان آبائكم وأبنائكم وأزواجكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فاقربوا) فإذا كان الايمان لا يحصل حتى يحكم المبد رسوله ويسلم له ويكون هواء تباً لما جاء به ويكون الرسول والجهاد في سبيله مقدماً على حب الانسان نفسه وماله وأهله فكيف في تحكيمه الله تعالى والتسليم له فمن رأى قوماً يستحقون العذاب في ظنه وقد غفر الله لهم ورحمهم وكره هو ذلك فهذا إما ان يكون عن ارادة تخالف حكم الله وإما عن ظن يخالف علم الله والله عليم حكيم واذا علمت أنه عليم وأنه حكيم لم يبق لكراهية ما فعله وجه وهذا يكون فيما أمر به وفيما خلقه ولم يأمرنا ان نكرهه ونغضب عليه . فأما ما أمرنا بكرهته من الموجودات كالكفر والفسوق والعصيان فليتنا أن نطيعه في أمره بخلاف توبته على عبادته وإنجائه إياهم من العذاب فإن هذان مفولاه التي لم يأمرنا ان نكرها بل هي مما يحبها فاته يجب التواين ويجب التطهير من فكره هذان نوع اتباع الارادة المزاجية فلي صاحبها أن يحقق توحيد الالية فيقول لا إله إلا أنت فليتنا ان نحب ما يحب ونرضى ما يرضى ونأمر بما يأمر وننهى عما ينهى فإذا كانت يجب التواين ويجب التطهير فليتنا أن نحبهم ولا ناله مراداتنا المخالفة

لحياة • والكلام في هذا المقام مبني على أصل وهو أن الانبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالته باتفاق الامة ولهذا وجب الايمان بكل ما أتوه كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنا هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم) وقال (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) وقال (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرنا لك ربنا وإليك المصير) بخلاف غير الانبياء فأنهم ليسوا معصومين كما عصم الانبياء ولو كانوا أولياء لله ولهذا من سب نبيا من الانبياء قتل باتفاق الفقهاء ومن سب غيرهم لم يقتل وهذه العصمة الثابتة للانبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة فإن النبي هو المتبأ عن الله والرسول هو الذي أرسله الله تعالى وكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا والعصمة فيما يلقونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين. ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يأتي الشيطان ويحكم الله آياته هذا فيه قولان. والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك. والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم بقوله ذلك التراقي الملقى وإن شفاعتها لترجي، وقالوا إن هذا لم يثبت ومن علم أنه ثبت قال هذا ألقاه الشيطان فيما مهم^(١) ولم يلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضا وقالوا في قوله (إلا إذا نعى النبي الشيطان في أمنيته) هو حديث النفس. وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا هذا منقول قلا تابنا لا يمكن القدر فيه والقرآن يدل عليه بقوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا نعى النبي الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد ولعلم الذين أتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم) فقالوا الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في كتب التفسير والحديث والقرآن يوافق ذلك فإن نسخ الله

(١) قوله فيما مهم كذا بالاصل ولعله في أصلهم اه مصححه

لما يقبض الشيطان وإحكامه آياته انما يكون لرفع ما وقع في آياته وتمييز الحق من الباطل حتى لا تختلط آياته بغيرها. وجعل ما التقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم انما يكون اذا كان ذلك ظاهرا باسمه اللباس لا باطنا في النفس والفتنة التي تحصل بهذا النوع من جنس الفتنة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ وهذا النوع أدل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده عن الهوى من ذلك النوع فانه اذا كان يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه وكلاهما من عند الله وهو مصدق في ذلك فاذا قال من نفسه إن الثاني هو الذي من عند الله وهو الناسخ وإن ذلك المرفوع الذي نسخه الله ليس كذلك كان أدل على اعتياده للصدق وقوله الحق وهذا كما قالت عائشة رضي الله عنها لو كان محمد كائنا شياً من الوحي لكتبتم هذه الآية (وتحفي في نفسك ما الله مبديه وتحشى الناس والله أحق أن تحشاه) ألا ترى أن الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله ولو كان خطأ فيبان الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله أحكم آياته ونسخ ما ألقاه الشيطان هو أدل على تحريره للصدق وبرائه من الكذب وهذا هو المقصود بالرسالة فانه الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم تسليما ولهذا كان تكذيبه كفرا عظاما بلا ريب. واما المصمة في غير ما يتعلق ببلوغ الرسالة فلتناس فيه نزاع هل هو ثابت بالقل أو بالسمع ومتنازعون في أن المصمة من الكبائر والصنائع او من بعضها ام هل المصمة انما هي في الافرار عليها لافي فعلها أم لا يجب القول بالمصمة الا في التبليغ فقط وهل يجب المصمة من الكفر والذنوب قبل البعث أم لا والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع. والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للاثر المتقوله من السلف اثبات المصمة من الافرار على الذنوب مطلقا والرد على من يقول انه يجوز اقرارهم عليها وحجج القائلين بالمصمة اذا حررت اثباتا تدل على هذا القول وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الانبياء فان القائلين بالمصمة احتجوا بان التأسي بهم مشروع وذلك لا يجوز الا من تجوز كون الافعال ذنوبا^(١) ومعلوم ان التأسي بهم انما هو مشروع فيما أقر واعليه دون ما نهوا ورجعوا عنه كما ان الامر والنهي انما يجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه فاما ما نصح من الامر والنهي فلا يجوز جملة ما موداه ولا منيها عنه فضلا عن وجوب اتباعه والطاعة فيه. وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال أو أنها بمن عظمت عليه النعمة أقيح أو أنها توجب التنفير أو نحو

ذلك من الحبيج العقيلة فهذا انما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع والا فالنوبة النصوح التي قبلها الله يرفع بها صاحبها الى أعظم مما كان عليه كما قال بعض السلف كان داود عليه السلام بعد التوبة غيرا منه قبل الخطيئة وقال آخر لو لم تكن التوبة أحب الاشياء اليه لما ابتلى بالذنوب أكرم الخلق عليه وقد ثبت في الصحيح حديث التوبة لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلا^(١) وقد قال تعالى (ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وقال تعالى (الا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) وقد ثبت في الصحيح حديث الذي بعرض الله صفار ذنوبه ويحبأ عنه كبارها وهو مشفق من كبارها أن تظهر فيقول الله له اني قد غفرتها لك وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة فيقول أي رب إن لي سيئات لم أرها فاذا رأى تبديل السيئات بالحسنات طلب رؤية الذنوب الكبار التي كان مشفقا منها أن تظهر ومعلوم ان حاله هذه مع هذا التبديل أعظم من حاله لو لم تقع السيئات ولا التبديل وقال طائفة من السلف منهم سعيد بن جبير إن البديل يعمل الحسنة فيدخل بها النار وإن البديل يعمل السيئة فيدخل بها الجنة يعمل الحسنة فيعجب بها ويقتخر بها حتى تدخله النار ويعمل السيئة فلا يزال خوفي منها وتوبته منها حتى تدخله الجنة وقد قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليمدب الله المنافقين والمنافقات والشركين والشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحاما) فناية كل انسان أن يكون من المؤمنين والمؤمنات الذين تاب الله عليهم وفي الكتاب والسنة الصحيحة والكتب التي أنزلت قبل القرآن مما يوافق هذا القول ما يتعذر إحصاؤه . والرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والذهيرية لنصوص الاسماء والصفات ونصوص القدر ونصوص الماد وهي من جنس تأويلات القرامطة والباطنية التي يلطم بالاضطرار أنها باطلة واتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الانبياء فيقع في تكذيبهم ويريد الايمان بهم فيقع في الكفر بهم ثم ان العصمة المطلوبة بدليل الشرع والعقل والاجماع وهي العصمة في التبليغ لم ينتصوا بها اذ كانوا لا يقرون بموجب ما بلغته الانبياء وانما يقرون بلفظ حرفوا معناه او كانوا فيهم الذين لا يطمون الكتاب الا أماني والعصمة التي كانوا ادعوا لها لو كانت

(١) بياض بالاصل والمتروك نمة الحديث ولما كانت الفاظ الحديث محتاجة لم تنجس على تيممه وأسل الحديث رواه الشيخان وابن ماجه اه مصححه

ثابتة لم يفتنوا بها ولا حاجة بهم اليها عندهم فلما تمتلقة بغيرهم لا بما أسروا بالايمان به فيتكلم
أحدهم فيها على الايذاء بغير سلطان من الله ويدع ما يجب عليه من تصديق الايذاء وطاعتهم وهو
الذي به تحصل السعادة وبضده تحصل الشقاوة قال تعالى (فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) الآية
والله تعالى لم يذكر في القرآن شيئا من ذلك عن نبي من الايذاء الا مقرونا بالتوبة والاستغفار
كقول آدم وزوجه (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تنفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول
نوح (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم وإلا تنفر لي وترحمني أكن من
الخاسرين) وقول الخليل عليه السلام (ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب)
وقوله (والذي أطعم ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين) وقول موسى (أنت ولينا فاقفر لنا وارحمنا
وأنت خير الغافرين) واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدانا إليك) وقوله (رب
اني ظلمت نفسي فاغفر لي) وقوله (فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين) وقوله
تعالى عن داود (فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لثني وحسن
مآب) وقوله تعالى عن سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي انك
أنت الوهاب) . وأما يوسف الصديق فلم يذكر الله عنه ذنبا فلهذا لم يذكر الله عنه ما يناسب
الذنوب من الاستغفار بل قال (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنا من عبادنا المخلصين)
فاخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء وهذا يدل على أنه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء وأما قوله
(ولقد همت به وهم بها لولا أن رأي برهان ربه) فالهم اسم جنس تحت نوعان كما قال الامام أحمد
الهم هتان م خطرات وهم إصرار وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المبد اذا
م بسية لم تكتب عليه واذا تركها لله كتبت له حسنة وان عملها كتبت له سيئة واحدة وان
تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة ويوسف صلى الله عليه
وسلم م مما تركه لله ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لا خلاصه وذلك انما يكون اذا قام
المقتضى للذنوب وهو الهم وعارضه الاخلاص الموجب لانصراف القلب عن الذنب لله فيوسف
عليه السلام لم يصدر منه الا حسنة ثياب عليها وقال تعالى (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون) وأما ما يتخل من انه حل سراويله وجلس مجلس
الرجل من المرأة وانه رأى صورة يعقوب عاضا على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به

ولا رسوله وما لم يكن كذلك فانما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على
الانبياء وقد حافهم وكل من قله من المسلمين فمنهم قله لم يقل من ذلك أحد عن نبينا صلى
الله عليه وسلم حرفا واحدا وقوله (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي)
فن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بيّنة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث
قال تعالى (وقال الملك استوفى به فلما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي
قطعن أيديهن ان ربي بكيدهن عليم قال ما خطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله
ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الان حصص الحق انا راودته عن نفسه وانه لمن
الصادقين ذلك ليعلم اني لم أخنه بالنيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف
اذذاك في السجن لم يحضر بعد الى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت براءته في
غيبته كما قالت امرأة العزيز (ذلك ليعلم اني لم أخنه بالنيب) اي لم أخنه في حال غيبه عني وان
كنت في حال شهوده راودته فحينئذ (قال الملك استوفى به أستخلصه لنفسي فلما قال انك
اليوم لدينا مكين أمين) وقد قال كثير من المفسرين ان هذا من كلام يوسف ومنهم من لم
يذكر الا هذا القول وهو قول في غاية الفساد ولا دليل عليه بل الادلة تدل على تقيضه وقد
بسط الكلام على هذه الامور في غير هذا الموضع • والمقصود هنا أن ما تضمنته قصة ذي النون
مما يلام عليه كله منقور بدله الله به حسنات ورفع درجاته وكان بعد خروجه من بطن
الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع قال تعالى (فاصبر لحكم ربك ولا تكن
كصاحب الحوت اذ نادى وهو مكظوم لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالراء وهو مذموم
فاجتباؤه به جفلة من الصالحين) وهذا بخلاف حال التقام الحوت فانه قال (فالتقمه الحوت وهو
مليم) فاخبر أنه في تلك الحال مليم والمليم الذي فعل ما يلام عليه فاللام في تلك الحال لافي حال
نبذه بالراء وهو سقيم فكانت حاله بعد قوله (لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من
الظالمين) أرفع من حاله قبل ان يكون ما كان والاعتبار بكمال النهاية لا بما جري في البداية
والاعمال بخواتيمها والله تعالى خلق الانسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا ثم علمه فقله
من حال النقص الى حال الكمال فلا يجوز أن يمتد قدر الانسان بما وقع منه قبل حال الكمال بل

الاعتبار بحال كماله ويونس صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء في حال النهاية حالهم أكل
 الاحوال ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الانبياء والصالحين فانهم اعتبروا كمال
 الملائكة مع بداية الصالحين وتقصيرهم فغلطوا ولو اعتبروا حال الانبياء والصالحين بمدخول الجنان
 ورضى الرحمن وزوال كل ما فيه نقص وملام وحصول كل ما فيه رحمة وسلام حتى استقر بهم
 القرار والملائكة يدخلون عليهم من كل باب (سلام عليكم بما صبرتم فعمى النار) فاذا اعتبرت
 تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين والا فله يجوز لما قل أن يعتبر حال أحدهم
 قبل الكمال في مقام المدح والتفضيل والبراءة من النقائص والعيوب . ولو اعتبر ذلك لا اعتبر
 أحدهم وهو نقطة ثم علة ثم مضنة ثم حين نضجت فيه الروح ثم هو وليد ثم رضيع ثم فطيم
 الى أحوال آخر فعمل ان الواحد في هذه الحال لم تتم به صفات الكمال التي يستحق بها كمال
 المدح والتفضيل وتفضيله بها على كل صنف وجيل وانما فضله باعتبار المال عند حصول الكمال .
 وما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الاسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافرا فأسلم ليس
 بصواب بل الاعتبار بالمعاقبة وأيهما كان أتمى لله في ما قبله كان أفضل فانه من المعلوم أن السابقين
 الاولين من المهاجرين والانصار الذين آمنوا بالله ورسوله بمدكفرهم هم أفضل ممن ولد على
 الاسلام من أولادهم وغير أولادهم بل من عرف الشر وذاته فقد تكون معرفته بالخير ومحبة
 له ومعرفته بالشر ونفسه له أكل ممن لم يعرف الخير والشر وبذمهما كما ذاقهما بل من لم يعرف الا
 الخير فقد يأتيه الشر فلا يعرف انه شر فإما ان يقع فيه وإما ان لا ينكره كما أنكره الذي عرفه ولهذا
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما تنقض عرى الاسلام عروة عروة اذا نشأ في الاسلام من لم
 يعرف الجاهلية وهو كما قال عمر فان كمال الاسلام هو بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتام ذلك
 بالجهاد في سبيل الله ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر ضرورة
 ما عند من علمه ولا يكون عنده من الاحتراز عنه ومنع أهله والجهاد لهم ما ليس عند غيره ولهذا
 كان الصحابة رضي الله عنهم أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم لكمال معرفتهم بالخير والشر وكما محبتهم
 للخير وبغضهم للشر لما علموه من حسن حال الايمان والعمل الصالح وبيع حال الكفر والمعاصي ولهذا
 يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الفنى والصحة والامن ممن لم يذق ذلك
 ولهذا يقال (والضد يظهر حسنه الضد) ويقال (وبضدها تبين الاشياء) وكان عمر بن الخطاب

رضى الله عنه يقول لست بحب ولا يخذعني الغلب فالقلب السليم المحمود هو الذي يريد الخير لا الشر وكال ذلك بأن يعرف الخير والشر فأما من لا يعرف الشر فذاك نقص فيه لا يمدح به وليس المراد أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك واكره له ممن لم يذقه مطلقا فإن هذا ليس بمطرد بل قد يكون الطيب أعلم بالأمر من الرضى والأنبياء عليهم الصلاة والسلام أطباء الأديان فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب وفسدها وإن كان أحدهم لم يذوق من الشر ما ذاقه الناس ولكن المراد أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس مثل من كان مشركا أو يهوديا أو نصرانيا وقد عرف ما في الكفر من الشبهات والافعال الفاسدة والظلمة والشر ثم شرح الله صدره للإسلام وعرفته عاين الإسلام فإنه قد يكون أرغب فيه واكره للكفر من بعض من لم يعرف حقيقة الكفر والإسلام بل هو معرض عن بعض حقيقة هذا وحقيقة هذا أو مقلد في ممدح هذا وذم هذا. وامثال ذلك من ذاق طعم الجوع ثم ذاق طعم الشبع بمدى أو ذاق المرض ثم ذاق طعم العافية بمدى أو ذاق الخوف ثم ذاق الأمن بمدى فإن عجة هذا ورغبته في العافية والأمن والشبع ونفوره عن الجوع والخوف والمرض أعظم ممن لم يتل ذلك ولم يعرف حقيقته وكذلك من دخل مع أهل البدع والفسجور ثم بين الله له الحق وتاب عليه توبة نصوحا ورزقه الجهاد في سبيل الله فقد يكون يائه لحلم وهجره لمساويهم وجهاده لهم أعظم من غيره قال نعيم بن حماد الخزاعي وكان شديدا على الجهمية أنا شديد عليهم لاني كنت منهم وقد قال الله تعالى (والذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بمدى لنفور رحيم) نزلت هذه الآية في طائفة من الصحابة كانوا للمشركون فتنهم عن دينهم ثم تاب الله عليهم فهاجروا إلى الله ورسوله وجاهدوا وصبروا. وكان عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما من أشد الناس على الإسلام قدما على من سبقهما إلى الإسلام وكان دونهما في الإيمان والعمل الصالح بما كان عندهما من كمال الجهاد للكفار والنصر لله ورسوله وكان عمر لكونه أكل إيمانا وأخلاصا وصدقا ومعرفة وفراصة ونورا أبعد عن هوى النفس وأعلى همة في إقامة دين الله مقدما على سائر المسلمين غير أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين. وهذا

وغيره مما يبين أن الاعتبار بكمال النهاية لا يقتضى البداية . وما يذكر في الاسرائيليات أن الله قال لداود أما الذنب فقد غفرناه وأما الود فلا يعود فهذا لو عرفت صحته لم يكن شرما لنا أن نين ديننا على هذا فان دين محمد صلى الله عليه وسلم في التوبة جاء بما لم يحى به شرع من قبله ولهذا قال أنا نبي الرحمة وأنا نبي التوبة وقد دفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا وقد قال تعالى في كتابه (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) . وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفائد لما يحتاج اليه من الطعام والشراب والركب اذا وجده بعد اليأس فاذا كان هذا فرح الرب بتوبة التائب وتلك محبته كيف يقال إنه لا يعود لمودته وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولكن وده وجهه بحسب ما يتقرب اليه العبد بعد التوبة فان كان ما يأتي به من محبوبات الحق بعد التوبة أفضل مما كان يأتي به قبل ذلك كانت مودته له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة وان كان أقص كان الامر اقصى فان الجزاء من جنس العمل وما ربك بظلام للعبيد وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبني يبصر وبني يبطش وبني يمشي ولئن سئلتني لاعطينه ولئن استعاذني لاعيننه وما ترددت في شيء انا فاعله ترددي في قبض قس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه . ومعلوم ان أفضل الاولياء بعد الانبياء هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وكانت محبة الرب لهم ومودته لهم بعد توبتهم من الكفر والفسوق والعصيان أعظم محبة ومودة . وكلما تقربوا اليه بالنوافل بعد الفرائض أحبهم وودهم وقد قال تعالى (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم) نزلت في المشركين الذين عادوا الله ورسوله مثل أهل الاحزاب كآبي سفيان بن حرب وأبي سفيان بن الحرث والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم واتهم بعد مباداتهم لله ورسوله جعل الله بينهم وبين الرسول ونؤمنين مودة وكاتوا في ذلك متفاضلين وكان عكرمة وسهيل والحارث بن هشام أعظم مودة من أبي سفيان بن حرب ونحوه وقد ثبت في الصحيح ان هذا امر آبي سفيان أم معاوية قالت والله

يارسول الله ما كان على وجه الارض أهل خيله أحب الى أن يذلوا من أهل خيالك وقد أصبحت
 وما على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يمزوا من أهل خيالك فذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم لها نحو ذلك ومعلوم أن المحبة والمودة التي بين المؤمنين انما تكون تابعة لحبهم لله
 تعالى فان أوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله فالحب لله من كمال التوحيد والحب
 مع الله شرك قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين
 آمنوا أشد حبا لله) فذلك المودة التي صارت بين الرسول والمؤمنين وبين الذين عادوهم من
 المشركين انما كانت مودة لله ومحبة ومن أحب الله أحبه الله ومن ودَّ الله ودَّه الله فلم ان الله
 أحبهم وودهم بمد التوبة كما أجوده وودوه فكيف يقال ان الثائب انما تحصل له المغفرة دون
 المودة . وان قال قائل أولئك كانوا كفارا لم يعرفوا أن ما فعلوه محرم بل كانوا جاهلا
 بخلاف من علم أن الفعل محرم وأنه - قيل الجواب من وجهين (أحدهما) انه ليس الامر كذلك
 بل كان كثير من الكفار يعلمون أن محمدا رسول الله ويمادونه حسدا وكبرا وأبو سفين
 قد سمع من أخبار نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع غيره كما سمع من أمية بن أبي الصلت
 وما سمعه من هرقل ملك الروم وقد أخبر عن نفسه انه لم يزل موقنا أن أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم سيظهر حتى أدخل الله عليه الاسلام وهو كاره له وقد سمع منه عام اليرموك وغيره
 ما دل على حسن اسلامه ومحبة لله ورسوله بمد تلك المداوة العظيمة وقد قال تعالى (والذين
 لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل
 ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا
 صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) فالحسنات توجب مودة الله لهم وتبديل السيئات
 حسنات ليس مختصا بمن كان كافرا وقد قال تعالى (انما التوبة على الله للذين يعملون السوء
 بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليا حكيما) قال أبو العالية سألت
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقالوا الى كل من عصى الله فهو جاهل
 وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب (الوجه الثاني) ان ما ذكر من الفرق بين تائب وتائب
 في عبة الله تعالى لثنتين فرق لا أصل له بل الكتاب والسنة يدل على ان الله يحب التوابين
 وضرر توبة التائبين سواء كانوا عالمين بأن ما أتوه ذنب أولم يكونوا عالمين بذلك ومن علم أن

ما أنه ذنب ثم تاب فلا بد أن يدل وصفه المذموم بالحمود فإذا كان يفيض الحق فلا بد أن يحبه
 وإذا كان يحب الباطل فلا بد أن يفيضه فأيأتي به التائب من معرفة الحق ومحبة والعمل به
 ومن بغض الباطل واجتنابه هو من الأمور التي يحبها الله تعالى ويرضاها وعجبه الله كذلك
 بحسب ما يأتي به العبد من محبة فكل من كان أعظم فعلا لمحجوب الحق كان الحق أعظم حجة
 له وانتقاله من مكروه الحق إلى محبوبه مع قوة بغض ما كان عليه من الباطل وقوة حب
 ما انتقل إليه من حب الحق فوجب زيادة محبة الحق له ومودته إياه بل يدل الله سبحانه
 حسناته لأنه بدل صفاته المذمومة بالحمودة فيدل الله سبحانه حسناته فإن الجزاء من جنس
 العمل وحيث إذا كان آيات التائب بما يحبه الحق أعظم من إتيان غيره كانت محبة الحق له أعظم
 وإذا كان فعله لما يوده الله منه أعظم من فعله له قبل التوبة كانت مودة الله له بعد التوبة أعظم
 من مودته له قبل التوبة فكيف يقال الود لا يموت وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول إن الله
 لا يمت نبيا إلا من كان معصوما قبل النبوة كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم وكذلك
 من قال إنه لا يمت نبيا إلا من كان مؤمنا قبل النبوة فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون
 نقصا وإن تاب التائب منها وهذا منشأ عظمتهم فن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح
 يكون ناقصا فهو غلط غلط عظيم فإن الدم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب
 منها شيء أصلا لكن إن قدم التوبة لم يلحقه شيء وإن أخر التوبة فقد يلحقه ما بين الذنوب
 والتوبة من الدم والعقاب ما يناسب حاله. والانبيا صلوات الله عليهم وسلامه كانوا لا يؤخرون
 التوبة بل يسارعون إليها ويسبقون إليها لا يؤخرون ولا يصبرون على الذنب بل هم معصومون
 من ذلك ومن أخر ذلك زمنا قليلا كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذى النون صلى الله
 عليه وسلم هذا على المشهور أن إلقاءه كان بعد النبوة وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا
 يحتاج إلى هذا. والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب
 وإذا كان قد يكون أفضل فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة وقد أخبر الله عن
 أخوة يوسف بما أخبر من ذنوبهم وهم الأسباط الذين نبأهم الله تعالى وقد قال تعالى (فآمن له
 لوط وقال أتى مهاجرا إلى دنى) فآمن لوط لإبراهيم عليه السلام ثم أرسله الله تعالى إلى قوم لوط
 وقد قال تعالى في قصة شعيب (قال للأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين

آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا قال أو لو كناكارهين قد اقترينا على الله كذباً إن
 عدنا في ملتكم بعداذنجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا وسع ربنا
 كل شيء علماً على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) وقال تعالى
 (وقال الذين كفروا لرسولهم لنخرجكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا فأوحى إليهم ربهم لنهلكن
 الظالمين ولنسكننكم الأرض من بعدهم ذلك لمن خاف مقامى وخاف وعيد) وإذا عرفان
 الاعتبار بكمال النهاية وهذا الكمال إنما يحصل بالتوبة والاستغفار ولا بد لكل عبد من التوبة
 وهي واجبة على الأولين والآخرين كما قال تعالى (ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين
 والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً) وقد أخبر الله سبحانه
 بتوبة آدم ونوح ومن بعدهما إلى خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وآخر ما نزل عليه أو من
 آخر ما نزل عليه قوله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا
 فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً) وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبمحمدك اللهم
 اغفرلى يتأول القرآن وقد أنزل الله عليه قبل ذلك (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار
 الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم
 رؤوف رحيم) وفي صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول يا أيها الناس توبوا
 إلى الله ربكم فواللهي نفسي بيده إنى لاستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة •
 وفي صحيح مسلم عن الاغر المزنى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انى ليغان على قلبى وانى
 لاستغفر الله في اليوم مائة مرة وفي السنن عن ابن عمر أنه قال كنا نعد لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم في المجلس الواحد يقول رب اغفرلى وتب عليّ انك انت التواب الغفور مائة مرة •
 وفي الصحيحين عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفرلى خطيئتي
 وجبلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به منى اللهم اغفرلى هزلي وجدي وخطيئتي وعمدي
 وكل ذلك عندي اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به
 منى أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير وفي الصحيحين عن أبى هريرة أنه قال
 يا رسول الله أ رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعد بينى وبين خطاياى

كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطيائي كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطيائي بالثلج والبرد والماء البارد • وفي صحيح مسلم وغيره أنه كان يقول نحو هذا إذا رفع رأسه من الركوع • وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وأصرَفَ عني سيئاتها فإنه لا يصرف عني سيئاتها إلا أنت • وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وعلايته وسرأوله وآخره • وفي السنن عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بدابة ليركبها وأنه حمد الله وقال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ثم كبره وحمده ثم قال سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم ضحك وقال إن الرب يحب من عبده إذا قال اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت • يقول علم عبيدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا وقد قال تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) وثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة أن المسيح يقول اذهبوا إلى محمد عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر • وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى ترم قدماء فيقال له أقفل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال أفلا أكون عبداً شكوراً • ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلما المسلمين كثيرة لكن المنازعين يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب • وتأويلاتهم تين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه كتبنا وطلم قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) ذنب أمته " وهذا معلوم البطلان ويدل على ذلك وجوه (أحدها) أن آدم قد تاب الله عليه قبل أن ينزل إلى الأرض فضلاً عن عام الحديبية الذي أنزل الله فيه هذه السورة قال تعالى (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتنبه ربه فتاب عليه وهدى) وقال (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم) وقد ذكر أنه

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط كما تدل عليه الوجوه المذكورة ولعل الأصل ما تقدم من ذنبك أي

ذنوب من تقدمك من الأمم (وما تأخر) أي ذنب أمته اه مصححه

قال (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) (الثاني) أن يقال قادم عندكم من جملة موارد النزاع ولا يحتاج أن يغفر له ذنبه عند المنازع فانه نبى أيضا ومن قال إنه لم يصدر من الانبياء ذنب يقول ذلك عن آدم ومحمد وغيرها

(الثالث) أن الله لا يجعل الذنب ذنباً لمن لم يفعله فانه هو التأويل (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فمن المتع أن يضاف الى محمد صلى الله عليه وسلم ذنب آدم صلى الله عليه وسلم أو أمته أو غيرها وقد قال تعالى (فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) (وقد قال تعالى (مقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك) ولو جاز هذا لجاز أن يضاف الى محمد ذنوب الانبياء كلهم ويقال ان قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) المراد ذنوب الانبياء وأمتهم قبلك فانه يوم القيامة يشفع للخلائق كلهم وهو سيد ولد آدم وقال أنا سيد ولد آدم ولا غفر آدم فمن دونه تحت لوائى يوم القيامة أنا خطيب الانبياء اذا وفدوا وإمامهم اذا اجتمعوا وحينئذ فلا يختص آدم باضافة ذنبه الى محمد بل تجعل ذنوب الاولين والآخرين على قول هؤلاء ذنوباً له . فان قال ان الله لم يغفر ذنوب جميع الامم قيل وهو أيضاً لم يغفر ذنوب جميع أمة •

الوجه الرابع • انه قد ميز بين ذنبه وذنوب المؤمنين بقوله (واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات) فكيف يكون ذنب المؤمن ذنباً له •

الوجه الخامس • أنه ثبت في الصحيح ان هذه الآية لما نزلت قال الصحابة يا رسول الله هذا لك قال لنا فأنزل الله (هو الذى أنزل السكينة فى قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) فدل ذلك على ان الرسول وللمؤمنين علموا أن قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) يختص به دون أمة •

الوجه السادس • أن الله لم يغفر ذنوب جميع أمة بل قد ثبت أن من أمة من يماكب بذنوبه إما فى الدنيا وإما فى الآخرة وهذا مما تواتر به النقل وأخبر به الصادق المصدوق وأتفق عليه سلف الامة وأئمتها وشوهد فى الدين من ذلك ما لا يحصىه الا الله وقد قال الله تعالى (ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به) (والاستغفار والتوبة قد يكون من ترك الافضل فن قل الى حال افضل مما كان عليه قد يتوب من الحال الاول لكن الذم والوعيد لا يكون الا على ذنب •

﴿ وأما قول السائل هل الاعتراف بالخطيئة بمجرد مع التوحيد موجب لغفرانها وكشف الكربة الصادرة عنها أم يحتاج الى شيء آخر - فجوابه أن الموجب للغفران مع التوحيد هو التوبة للمأمور بها فإن الشك لا ينفره الله إلا بتوبة كما قال تعالى (إن الله لا ينفركم أن يشرك به وينفركم ما دون ذلك لمن يشاء) في موضعين من القرآن . وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا) فهذا في حق التائبين ولهذا عم وأطلق وحتم أنه يغفر الذنوب جميعا وقال في تلك الآية (وينفركم ما دون ذلك لمن يشاء) نفص ما دون الشرك وعلقه بالمشيئة فإذا كان الشرك لا ينفرك إلا بتوبة . وأما ما دونه فيغفره الله للتائب وقد ينفركه بدون التوبة لمن يشاء فلا اعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنا للتوبة أوجب المغفرة وإذا غفر الذنب زالت عقوبته فإن المغفرة هي وقاية شر الذنب . ومن الناس من يقول الغفر الستر ويقول إنما سمي المغفرة والغفر لما فيه من معنى الستر وتفسير اسم الله الغفار بأنه الساتر وهذا تقصير في معنى الغفر فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه . وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن ومن عوقب على الذنب باطنا وظاهرا فلم ينفرك له وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب . وأما إذا ابتلى مع ذلك بما يكون سببا في حقه زيادة أجره فهذا لا يتنافى المغفرة وكذلك إذا كان من تمام التوبة أن يأتي بحسنات يعملها فإن ما يشترط في التوبة من تمام التوبة وقد يظن الظان أنه تائب ولا يكون تائبا بل يكون تاركا والتارك غير التائب فإنه قد يمرض عن الذنب لعدم خطوره بباله أو للمقنض لجزئه عنه أو قنفي إرادته له بسبب غير ديني وهذا ليس بتوبة بل لا بد من أن يستمد أنه سيئة وبكره فعله لنهي الله عنه وبدعه لله تعالى لا لرغبة مخلوق ولا لرغبة مخلوق فإن التوبة من أعظم الحسنات والحسنات كلها يشترط فيها الاخلاص ومواقفة أمره كما قال الفضيل ابن عياض في قوله (ليولكم أيكم أحسن عملا) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا . والخالص ان يكون لله . والصواب ان يكون على السنة . وكان عمر بن الخطاب رضى الله يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا

تجعل لاحد فيه شيئا وسط الكلام في التوبة لموضع آخر * وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير اقلع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه وهو كالذي يسأل الله تعالى أن يغفر له الذنب مع كونه لم يقب منه وهذا يأثم من رحمة الله ولا يقطع بالمغفرة له فانه داع دعوة مجردة وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من داع يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم الا كان بين إحدى ثلاث إما ان يسجل له دعوته وإما ان يدخر له من الجزاء مثلاً وإما ان يصرف عنه من الشر مثلاً قالوا يا رسول الله اذا نكثرت قال الله أكثر . فمثل هذا الدعاء قد تحصل معه المغفرة واذا لم تحصل فلا بد ان يحصل معه صرف شر آخر أو حصول خير آخر فهو نافع كما ينفع كل دعاء . وقول من قال من العلماء الاستغفار مع الاصرار توبة الكذايين فهذا اذا كان المستغفر يقوله على وجه التوبة أو يدعى أن استغفاره توبة وأنه تائب بهذا الاستغفار فلا رب أنه مع الاصرار لا يكون تائباً فان التوبة والاصرار ضدان الاصرار يضاد التوبة لكن لا يضاد الاستغفار بدون التوبة *

وقول القائل هل الاعتراف بالذنب المعلن بوجوب رفع ما حصل بذنوب متعددة أم لا بد من استحضار جميع الذنوب فجواب هذا مبني على أصول (أحدها) ان التوبة تصح من ذنب مع الاصرار على ذنب آخر اذا كان المقضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقضي للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد وهذا هو القول للمروفي عند السلف والخلف . وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم الى أن التوبة لا تصح من يبيع مع الاصرار على الآخر قالوا لان الباعث على التوبة ان لم يكن من خشية الله لم يكن توبة صحيحة والخشية مانعة من جميع الذنوب لا من بعضها وحكي القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد لان المروزي نقل عنه انه سئل من تاب من الفاحشة وقال لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر فقال أحمد أي توبة ذه قال جرير بن عبد الله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال اصرف بصرك والمروفي عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة وأحمد في هذه المسئلة انما أراد ان هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا لم يرد ان ذنب هذا كذب المصر على الكبائر فان نصوصه المتواترة عنه وأثره الثابت تنافي ذلك وحمل كلام الامام علي ما يصدق بمضه بمضأ أولى من حمله على التناقض لاسيما اذا كان القول الآخر مبتدعا لم يعرف عن أحد

من السلف وأحمد يقول إياك أن تشكلم في مسألة ليس لك فيها امام وكان في الحنة يقول كيف
أقول ما لم يقل واتباع أحمد للسنة والآثار وقوة رغبته في ذلك وكرهه لخلافه من الأمور
التواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة وما ذكره من أن الخشية توجب العموم
بجوابه أنه قد يعلم قبيح أحد الذين دون الآخر وإنما يتوب بما يعلم قبحه وأيضا فقد يعلم قبحها
ولكن هواه يثلبه في أحدهما دون الآخر فيتوب من هذا دون ذلك كمن أدى بعض الواجبات
دون بعض فأن ذلك يقبل منه ولكن المعتزلة لهم أصل فاسد واقفوا فيه الخوارج في الحكم
وإن خالفهم في الاسم فقالوا إن أصحاب الكبار يخلدون في النار ولا يخرجون منها بشقاعة
ولا غيرها وعندهم يتمتع أن يكون الرجل الواحد ممن يعاقبه الله ثم يثيبه ولهذا يقولون بجحوظ
جميع الحسنات بالكبيرة. وأما الصعابة وأهل السنة والجماعة فلي أن أهل الكبار يخرجون
من النار ويشفع فيهم وإن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد يحبط ما يقابلها
عند أكثر أهل السنة ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة
فصاحب الكبيرة إذا أتى بحسنات ينتهي بها رضى الله أنابه الله على ذلك وإن كانت مستحقة
للعقوبة على كبرته وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والرائي وقتل المؤمنين ببعضهم
بعضا وبين حكم الكفار في الاسماء والاحكام. والسنة للتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
واجماع الصعابة يدل على ذلك كما هو مبسوط في غير هذا الموضع وعلى هذا تنازع الناس في
قوله (إنما يتقبل الله من المتقين) فلي قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة الا من اتقاه مطلقا فلم
يأت كبيرة وعند المرجئة إنما يتقبل ممن اتى الشرك فجعلوا أهل الكبار داخلين في اسم المتقين
وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل ممن اتى الله فيه فعلمه خالصا لله موافقا لأمر الله فن
اتقاه في عمل قبله منه وإن كان عاصيا في غيره ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وإن كان مطيعا في
غيره والتوبة من بعض الذنوب دون بعض كفعل بعض الحسنات للأمور بها دون بعض إذا
لم يكن المتروك شرطا في صحة المفعول كالإيمان المشروط في غيره من الأعمال كما قال الله تعالى
(ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا) وقال تعالى
(ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة) وقال (ومن يردد
منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار

هم فيها خالدون) •

﴿الاصل الثاني﴾ ان من له ذنوب فتاب من بعضها دون بعض فان التوبة انما تقضى مغفرة ما تاب منه أما ما لم يتب منه فهو باق فيه على حكم من لم يتب لاعلى حكم من تاب وما علمت في هذا تراعا الا في الكافر اذا أسلم فان اسلامه يتضمن التوبة من الكفر فيغفر له بالاسلام الكفر الذي تاب منه وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الاسلام هذا فيه قولان معروفان ﴿أحدهما﴾ يغفر له الجميع لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يهدم ما كان قبله ورواه مسلم . مع قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ﴿والقول الثاني﴾ انه لا يستحق ان يغفر له بالاسلام الا ما تاب منه فاذا أسلم وهو مصر على كبر ذنوب الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر وهذا القول هو الذي يدل عليه الاصول والنصوص فان في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حكيم بن حزام يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية فقال من أحسن منكم في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ في الأول والآخر فقد دل هذا النص على انه انما ترفع المؤاخذة بالاعمال التي فعلت في حال الجاهلية عن أحسن لاعن لا يحسن وان لم يحسن أخذ بالأول والآخر ومن لم يتب منها فمحمسن . وقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما قد سلف منه لا يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما سلف من غيره وذلك لان قول القائل لنبي الله ان انتهيت غفرت لك ما تقدم ونحو ذلك يقم منه عند الإطلاق أنك ان انتهيت عن هذا الامر غفر لك ما تقدم منه واذا انتهيت عن شيء غفر لك ما تقدم منه كما يفهم مثل ذلك في قوله ان ثبت لا يفهم منه انك بالانتهاء عن ذنب يغفر لك ما تقدم من غيره • وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يهدم ما قبله وفي رواية يجب ما كان قبله فهذا قاله لما أسلم عمرو بن الماص وطلب أن يغفر الله له ما تقدم من ذنبه فقال له يا عمرو أما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان التوبة تهدم ما كان قبلها وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ومعلوم ان التوبة انما توجب مغفرة ما تاب منه لا توجب التوبة تفران جميع الذنوب •

﴿الاصل الثالث﴾ أن الانسان قد يستحضر ذنوبا فيتوب منها وقد يتوب توبة مطلقة

لا يستحضر معها ذنوبه لكن اذا كانت نيته التوبة العامة فهي تتناول كل ما يراه ذنباً لان التوبة العامة تتضمن عز ما عاصى بفعل للأمر وترك المحذور وكذلك تتضمن ندماً عاماً على كل محذور .
والندم سواء قيل انه من باب الاعتقادات او من باب الارادات أو قيل انه من باب الآلام التي تلحق النفس بسبب فعل ما يضرها فاذا استشعر القلب أنه فعل ما يضره حصل له معرفة بان الذي فعله كان من السيئات وهذا من باب الاعتقادات وكرهية لما كان فعله وهو من جنس الارادات وحصل له أذى وغم لما كان فاعاً وهذا من باب الآلام كالنوم والاحزان كان الفرح والسرور هو من باب المذات ليس هو من باب الاعتقادات والارادات هو من قال من المتفلسفة ومن اتبعهم ان اللذة هي ادراك الملاثم من حيث هو ملاثم وان الالم هو ادراك المنافر من حيث هو منافر فقد غلط في ذلك فان اللذة والالم حالان يتقبان ادراك الملاثم والمنافر فان الحب لما يلائمه كالطعام المشتهى مثلاً له ثلاثة أحوال أحدها الحب كالشهوة للطعام - والثاني ادراك المحبوب كاكل الطعام - والثالث اللذة الحاصلة بذلك واللذة أمر مغاير للشهوة ولذوق المشتهى لتشتت نفس ذوق المشتهى . وكذلك المكروه كالضرب مثلاً فان كراهته شيء وحصوله شيء آخر والالم الحاصل به ثالث وكذلك ما لا مارقين أهل عجة الله من النعيم والسرور بذلك فان جهيم شيء ثم ما يحصل من ذكر المحبوب شيء ثم اللذة الحاصلة بذلك أمر ثالث ولا رب ان الحب مشروط بشعور المحبوب كما ان الشهوة مشروطة بشعور المشتهى لكن الشعور المشروط في اللذة غير الشعور المشروط في المحبة فهذا الثاني يسمى ادراكاً وذوقاً ونيلاً ووجداناً ووصالاً ونحو ذلك مما يعبر به عن ادراك المحبوب سواء كان بالباطن أو الظاهر ثم هذا الذوق يستلزم اللذة واللذة يجتنبها الحى باطننا وظاهرنا . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله رباً وبلاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ انقذه الله . منه كما يكره ان يلقى في النار . فبين صلى الله عليه وسلم أن ذوق طعم الايمان لمن رضى بالله رباً وبلاسلام ديناً وبمحمد نبياً وأن وجد حلاوة الايمان حاصل لمن كان حبه لله ورسوله أشد من حبه لغيرهما ومن كان يحب شخصاً هو لا لغيره ومن

كان يكره ضد الايمان كما يكره ان يلقي في النار فهذا الحب للايمان . والكره الكفر استلزم
حلاوة الايمان كما استلزم الرضى المتقدم فزوق طعم الايمان وهذا هو اللذة وليس هو نفس التصديق
والحرفة الحاصلة في القلب ولا نفس الحب الحاصل في القلب بل هذا نتيجة ذاك وثمرته ولازم
له وهي أمور متلازمة فلا توجد اللذة الا بحب وفزوق والا فليس أحب شيئاً ولم يذق منه شيئاً
لم يجد لذة كالذي يشتهي الطعام ولم يذق منه شيئاً ولو ذاق . الا يحبه لم يجد لذة كمن ذاق مالا
يريد فاذا اجتمع حب الشيء وذوقه حصلت اللذة بعد ذلك وان حصل بفضه وذوق البنيض
حصل الألم فالذي يفيض الذنب ولا يفضله لا يتدم والذي لا يفيضه لا يتدم على فعله فاذا فعله
وعرف أن هذا مما يفيضه ويضره ندم على فعله اياه . وفي المسند عن ابن مسعود عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال التدم توبة اذا تين هذا ممن تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية لغفران
الذنوب كلها وان لم يستحضر أعيان الذنوب الا أن يعارض هذا العام معارض بوجوب التخصيص مثل
ان يكون بعض الذنوب لو استحضر لم يتب منه لقوة ارادته اياماً ولا اعتقاده أنه حسن ليس ببيع
فكان لو استحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة وأما ما كان لو حضر يمينه لكان مما يتوب منه
فان التوبة العامة شامتته وأما التوبة المطلقة وهي ان يتوب توبة مجملة ولا تلتزم التوبة من كل ذنب
فهذه لاوجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا يمنع دخوله كاللفظ المطلق لكن هذه
تصلح ان تكون سبباً لغفران الذين كما تصلح ان تكون سبباً لغفرانه ^(١) بخلاف العامة فانها
مقتضية لغفران العام كما تناولت الذنوب تناولاً عاماً وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة
الا بعض المتصفات بالفاحشة أو مقدماتها أو بعض الظلم باللسان أو اليد وقد يكون متركه
من الأمور الذي يجب لله عليه في باطنه وظاهره . من شعب الايمان وحقائقه أعظم ضرراً عليه
مما فعله من بعض الفواحش فان ما أمر الله به من حقائق الايمان التي بها يصير العبد من المؤمنين
حقاً أعظم نفعاً من نفع ترك بعض الذنوب الظاهرة كحب الله ورسوله فان هذا أعظم الحسنات
الفعلية حتى ثبت في الصحيح أنه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رجل يدعى حماراً وكان
يشرب الخمر وكان كلما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فلما كثر ذلك منه أتى به
مرة فأمر بجلده فلمنه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلمنه فانه يحب الله ورسوله

(١) قوله لكن هذه تصلح الى قوله سبباً لغفرانه كذا بالأصل ولعل في المارة سقطاً ونحوها اهـ مصححه

ففى من لفته مع اصراؤه على الشرب لكونه يجب الله ورسوله مع انه صلى الله عليه وسلم
 لمن الحذر وعاصرها وممتصها للمعنى الذى قام به مما يمنع لحوق اللعنة له وكذلك التكفير المطلق
 والوعيد المطلق ولهذا كان الوعيد المطلق فى الكتاب والسنة مشروعا بثبوت شروط وانتفاء
 موانع فلا يلحق التائب من الذنب باتفاق المسلمين ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ولا
 يلحق المشفوع له والمنفخور له فان الذنوب تزول عقوبتها التى هى جهنم باسباب التوبة والحسنات
 الماحية والمصابب المكفرة لكنهما من عقوبات الدنيا وكذلك ما يحصل فى البرزخ من الشدة
 وكذلك ما يحصل فى عرصات القيامة وتزول أيضا بدعاء المؤمنين كالصلاة عليه وشفاعته الشفيع
 المطاع كمن يشفع فيه سيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم تسليما وحينئذ فأى ذنب تاب منه
 ارتفع موجهه وما لم يتب منه فله حكم الذنوب التى لم يتب منها فالشدة اذا حصلت بذنوب
 وتاب من بعضها خفف منه بقدر ما تاب منه بخلاف ما لم يتب منه بخلاف صاحب التوبة
 العامة والناس فى غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم الى ذلك فان التوبة واجبة
 على كل عبد فى كل حال لانه دائما يظهر له ما فرط فيه من ترك ما أمر أو ما اعتدى فيه من
 فعل محظور فليه أن يتوب دائما والله أعلم *

وأما قول السائل ما السبب فى أن الفرج يأتى عند انقطاع الرجاء عن المطلق وما الحيلة فى
 صرف القلب عن انشغال بهم وتلقاه بالله فيقال سبب هذا تحقيق التوحيد توحيد الربوبية
 وتوحيد الالهية فتوحيد الربوبية أنه لا خالق الا الله فلا يستقل شئ سواه بإحداث أمر
 من الامور بل ما يشاء كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما سواه اذا قدر سبباً فلا بد له من
 شريك معاون وعند معوق فاذا طلب مما سواه إحداث أمر من الامور طلب منه ما لا
 يستقل به ولا يقدر وحده عليه حتى ما يطلب من العبد من الافعال الاختيارية لا يعطها الا
 بإعانة الله له كأن يحصله فاعلا لها بما يخفقه فيه من الارادة الجازمة ويخفقه له من القدرة التامة
 وعند وجود القدرة التامة والارادة الجازمة يجب وجود المقدور فشيئة الله وحده
 مستلزمة لكل ما يريد فإ شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما سواه لا يستلزم ارادته شئاً
 بل ما أراداه لا يكون الا بأمر خارجة عن مقدوره إن لم يئنه الرب به لم يحصل مراده
 ونفس ارادته لا تحصل الا بشيئة الله تعالى كما قال تعالى (لن شاء منكم أن يستقيم وما

تشاؤن الا أن يشاء الله رب العالمين) وقال تعالى (فن شاء أن يأخذنا من قبله سبيلا وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان عليا حكيمًا يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما) وقال (فن شاء ذكره وما يذكرون الا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة) والراجح لخلق طالب قلبه لما يريد من ذلك المخلوق وذلك المخلوق عاجز عنه ثم هذا من الشرك الذي لا يغفره الله فن كمال نعمته وإحسانه الى عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم الى التوحيد ثم ان وحده العبد توحيد الالهية حصلت له سعادة الدنيا والآخرة. وان كان ممن قيل فيه (وإذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا الى ضره منه كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) وفي قوله (وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم الى البر أمرنكم وكان الانسان كفورا) كان احصل له من وحدانيته حجة عليه كما احتج سبحانه على المشركين الذين يقولون بأنه خالق كل شيء ثم يشركون ولا يعبدونه وحده لا شريك له قال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون) سيقولون لله قل أفلا تذكرون. قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون. قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأتى تسحرون) وقال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله لى فأتى تؤفكون) وهذا قد ذكر في القرآن في غير موضع. فن تمام نعمة الله على عباده المؤمنين أن ينزل بهم الشدة والضر وما يلجئهم الى توحيده فبدعونه مخلصين له الدين ويرجونه لا يرجون أحدا سواه وتعلق قلوبهم به لا يغيره فيحصل لهم من التوكل عليه والابانة اليه وحلاوة الايمان وذوق طعمه والبراءة من الشرك ما هو أعظم نعمة عليهم من زوال المرض والخوف أو الجذب أو حصول اليسر وزوال المسر في المعيشة فان ذلك لدات بدنية ونم دينية قد يحصل للكافر منها أعظم مما يحصل للمؤمن. وأما ما يحصل لاهل التوحيد المخلصين لله الذين فأعظم من ان يمر من كنهه مقال أو يستحضر تفصيله بال ولكل مؤمن من ذلك نصيب بقدر ايمانه ولهذا قال بعض السلف يا ابن آدم لقد بورك لك في حاجة أكثرت فيها من قرع باب سيدك وقال بعض الشيوخ إنه ليكون لى الى الله حاجة فأدعوه فيفتح لى من لذيده مرفته وحلاوة مناجاته مالا أحب معه أن يجعل قضاء حاجتي خشية ان تنصرف نفسى عن ذلك لان النفس لا تريد الا

حفظها فإذا قضى انصرف * وفي بعض الاسرائيليات يا ابن آدم البلاء يجمع بيني وبينك والمافية
تجمع بينك وبين نفسك وهذا المعنى كثير وهو موجود مذوق محسوس بالحس الباطن
للمؤمن وما من مؤمن الا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه فان ذلك من باب الذوق
والحس لا يعرفه الا من كان له ذوق وحس بذلك. ولفظ الذوق وان كان قد يظن انه في
الاصل مختص بذوق اللسان فاستعمله في الكتاب والسنة يدل على انه أعم من ذلك مستعمل
في الاحساس بالملائم والمنافر كما ان لفظ الاحساس في عرف الاستعمال عام فيما يحس بالحواس
الحس بل وبالباطن وأما في اللغة فأصله الرؤية كما قال (هل تحس منهم من أحد) * والمقصود
لفظ الذوق قال تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) فجعل الخوف والجوع مذوقاً وأضاف
اليهما اللباس ليشر أنه ليس الجائع والخائف فشمله وأحاط به احاطة اللباس باللباس بخلاف من
كان الألم لا يستوجب مشاعره بل يختص ببعض المواضع وقال تعالى (فذوقوا العذاب الاليم)
وقال تعالى (ذوقوا نكالكم) وقال تعالى (ذوقوا عذابكم) وقال (لا يذوقون فيها الموت)
وقال تعالى (لا يذوقون فيها برداً ولا شرباً الا حميماً وغساقاً) وقال (ولنذيقنهم من العذاب
الأدنى دون العذاب الأكبر) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذاق طعم الايمان من رضى
بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً فاستعمل لفظ الذوق في ادراك الملائم والمنافر كثير
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان كما تقدم ذكر الحديث
فوجد المؤمن حلاوة الايمان في قلبه وذوق طعم الايمان أمر يعرفه من حصل له هذا الوجد
وهذا الذوق وأصحابه فيه يتفاوتون فالذي يحصل لاهل الايمان عند تجريد توحيد قلوبهم الى
الله وإقبالهم عليه دون ماسواه بحيث يكونون حقاً له مخلصين له الدين لا يحبون شيئاً الا له ولا
يتوكلون الا عليه ولا يوالون الا اياه ولا يعادون الا له ولا يسألون الا اياه ولا يرجون الا اياه
ولا يخافون الا اياه يعبدونه ويستعينون له وبه بحيث يكونون عند الحق بلا خلق وعند الخلق
بلا هوي قد فنيت عنهم ارادة ماسواه بارادته ومحبة ماسواه بمحبته وخوف ماسواه بخوفه
ورجاء ماسواه برجائه ودعاء ماسواه بدعائه هو أمر لا يعرفه بالذوق والوجد الا من له نصيب
وما من مؤمن الا له منه نصيب وهذا هو حقيقة الاسلام الذي يست الله به الرسل وأنزل به
الكتب وهو قطب القرآن الذي يدور عليه رحاه والله سبحانه أعلم *

﴿المسئلة الحادية والخسون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قوله عز وجل (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فما العبادة وفروعها وهل مجموع الدين داخل فيها أم لا . وما حقيقة العبودية وهل هي أعلى المقامات في الدنيا والآخرة أم فوقها شيء من المقامات وليسطروا لنا القول في ذلك *

﴿أجاب﴾ الحمد لله رب العالمين * العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة وكذلك حب الله ورسوله وخشيته الله والالتزام إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمة والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والغفوف لعدابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله وذلك أن العبادة لله هي النهاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها كما قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وبها أرسل جميع الرسل كما قال نوح لقومه (اعبدوا الله ما لكم من الله غير) وكذلك قال هود وصالح وشعيب وغيرهم لقومهم . وقال تعالى (ولقد بئنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) كما قال في الآية الأخرى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم) وجعل ذلك لازماً لرسوله إلى الموت كما قال (واعبدوا ربكم حتى يأتيتكم اليقين) وبذلك وصف ملائكته وأنبياءه فقال تعالى (وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون) وقال تعالى (إن الذين عند ربكم لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه ولا يسجدون) وهم المستكبرين عنها بقوله (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ونمت صفوة خلقه بالعبودية له فقال تعالى (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيروا) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) الآيات ولما قال الشيطان (فما

أعوتني لازين لهم في الارض ولا أعزهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال الله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القانون) وقال في وصف الملائكة بذلك (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتشق الارض ونحمر الجبال هذا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عدا لقد أحصاهم وعدم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا) وقال تعالى عن المسيح الذي ادعيت فيه الالهية والنبوة (ان هو الا عبد انمنا عليه وجعلناه مثلا لبنى اسرائيل) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لاطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم فانما أنا عبد يقولوا عبد الله ورسوله وقد نمته الله بالبودية في أكل أحواله فقال في الاسراء (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) وقال في الانبياء (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال في الدعوة (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال في التحدي (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) فالدين كله داخل في العبادة وقد ثبت في الصحيح أن جبريل لما جاء الي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة اعرابي وسأله عن الاسلام قال أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال فما الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره قال فما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك ثم قال في آخر الحديث هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم فجعل هذا كله من الدين والدين يتضمن معنى الخضوع والذل يقال ذلت ذنبا فدان أي أذلت فذل ويقال يدين الله ويدين الله أي يعبد الله ويعطيه ويخضع له فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له والعبادة أصل معناها الذل أيضا يقال طريق معبد اذا كان مذلا قد وطئته الأقدام لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب فهي تتضمن غاية الذل لله بنهاية المحبة له فان آخر مراتب الحب هو التيمم وأوله الملاقة لتلقى القلب بالمحبوب ثم الصباية لانصباب القلب اليه ثم الترام وهو الحب اللازم للقلب ثم الشوق وآخرها التتم يقال تيم الله أي عبد الله فالتيم المبد للمحبوبه ومن خضع

لانسان مع بفضه له لا يكون عابدا له ولواحب شيأ ولم يخضع له لم يكن عابدا له كما قد يجب
 ولده وصديقه ولهذا لا يكتفى أحدهما في عبادة الله تعالى بل يجب ان يكون الله أحب الى العبد
 من كل شيء وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء بل لا يستحق المحبة والذل التام الا الله
 وكل ما أحب لنير الله فحبته فاسدة وما عظم بغير أمر الله كان تمطيته باطلا قال الله تعالى (قل
 ان كان آبائكم و آبائؤكم واخوانكم و أزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتوها وتجارة تخشون
 كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتي يأتي
 الله بأمره) فجنس المحبة تكون لله ورسوله كالطاعة فان الطاعة لله ورسوله والارضاء لله
 ورسوله (والله ورسوله أحق ان يرضوه) والايتاء لله ورسوله (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله)
 وأما العبادة وما يناسبها من التوكل والخوف ونحو ذلك فلا يكون الا لله وحده كما قال تعالى
 (قل يا أهل الكتاب تمالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيأ) الى
 قوله (فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون) وقال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله
 وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راعبون) فلايتاء لله والرسول
 كقوله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وأما الحسب وهو الكافي فهو
 الله وحده كما قال تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جموا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا
 وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وقال تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)
 أي حسبك وحسب من اتبعك الله ومن ظن ان المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط
 غلطا فاحشا كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وقال تعالى (أليس الله بكاف عبده) وتحرير
 ذلك ان العبد يراد به المعبود الذي عبده الله فقله ودره وصرفه وبهذا الاعتبار المخلوقون كلهم
 عباد الله من الابرار والتجار والمؤمنين والكفار وأهل الجنة وأهل النار اذ هو ربهم كلهم ومليكهم
 لا يخرجون عن مشيئته وقدرته وكلماته التامات التي لا يجاوزهن برولا فاجر فإشاء كان وان
 لم يشاؤا . وماشاؤا ان لم يشأه لم يكن كما قال تعالى (أفتير دين الله يفتنونه أسلم من في السموات
 والارض طوعا وكرها واليه يرجعون) فهو سبحانه رب المالمين وخالقهم ورازقهم ومحبيهم
 ومبغضهم ومقلب قلوبهم ومصرف أمورهم لا رب لهم غيره ولا مالك لهم سواء ولا خالق الا
 هو . سواء اعترفوا بذلك أو أنكروه وسواء علموا ذلك أو جهلوه لكن أهل الايمان منهم

عرفوا ذلك واعترفوا به بخلاف من كان جاهلا بذلك أو جاحدا له مستكبرا على ربه لا يقر ولا يخضع له مع علمه بأن الله ربه وخالقه فالمرقة بالحق اذا كانت مع الاستكبار عن قبوله والجد له كان عذابا على صاحبه كما قال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) وقال تعالى (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون) وقال تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) فان اعترف المبد أن الله ربه وخالقه وأنه مفتقر اليه محتاج اليه عرف العبودية المتعلقة بروية الله وهذا المبد يسأل ربه فيتضرع اليه ويتوكل عليه لكن قد يطبع أمره وقد يعضيه وقد يعبد مع ذلك وقد يعبد الشيطان والاصنام ومثل هذه العبودية لا تفرق بين أهل الجنة والنار ولا يصير بها الرجل مؤمنا كما قال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) فان المشركين كانوا يقولون أن الله خالقهم ورازقهم وهم يعبدون غيره قال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون) الى قوله (قل فأني تسجرون) وكثير ممن يتكلم في الحقيقة ويشهدها يشهد هذه الحقيقة وهي الحقيقة الكونية التي يشترك فيها وفي شهودها ومعرفة المؤمن والكافر والبر والفاجر والبلد متعرف بهذه الحقيقة وأهل النار وقال ابليس (رب فأنظرني الى يوم يبعثون) وقال (رب بما أغويتني لأزينن لم في الارض ولا أغوينهم أجمعين) وقال (فبعزتك لأغوينهم أجمعين) وقال (أرايتك هذا الذي كرمت علي) وأمثال هذا من الخطاب الذي يقر فيه بأن الله ربه وخالقه وخالقي غيره وكذلك أهل النار قالوا (ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين) وقال تعالى (ولو ترى اذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا) فن وثقت عند هذه الحقيقة وعند شهودها ولم يتم بما أمر به من الحقيقة الدينية التي هي عبادته المتعلقة بالهيته وطاعة أمره وأمر رسوله كان من جنس ابليس وأهل النار وان ظن مع ذلك أنه من خواص أولياء الله وأهل المعرفة والتحقيق الذين يسقط عنهم الامر والهي الشرعية كان من أشد أهل الكفر والالحاد. ومن ظن ان الخضر وغيره سقط عنهم الامر لمشاهدة الارادة ونحو ذلك كان قوله هذا من شر أقوال الكافرين بالله ورسوله حتى يدخل في النوع الثاني من معنى العبد وهو المبد بمعنى العابد فيكون بايضا لله لا يعبد الا إياه فيطيع

أمره وأمر رسله ويوالى أوليائه المؤمنين المتقين ويمادى أعداءه وهذه العبادة متعلقة بالهيئة ولهذا كان عنوان التوحيد لا إله إلا الله بخلاف من يقر بربوبيته ولا يعبده أو يبدع معه الما آخر قاله الذى يألمه القلب بكمال الحب والتعظيم والاحلال والا كرام والخوف والرجاء ونحو ذلك وهذه العبادة هى التى يحبها الله ويرضاها وبها وصف المصطفين من عباده وبها تمت رسله . وأما المبدع بمعنى المبدع سواء أقر بذلك أو أنكره فذلك يشترك فيها المؤمن والكافر . وبالفارق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة فى عبادة الله ودينه وأمره الشرعى التى يحبها ويرضاها ويوالى أهلها ويكرمهم بجمته وبين الحقائق الكونية التى يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والقاجر التى من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس العيين والكافرين رب العالمين . ومن اكتفى بها فى بعض الأمور دون بعض أو فى مقام أو حال قص من إيمانه وولايته لله بحسب ما قص من الحقائق الدينية وهذا مقام عظيم فيه غلط الفالطون وكثر فيه الاشتباه على السالكين حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين^(١) الى التحقيق والتوحيد والرفان مالا يحصيهم إلا الله الذى يعلم السر والاعلان والى هذا أشار الشيخ عبد القادر رحمه الله فيما ذكره فى ان كثير من الرجال اذا وصلوا الى القضاء والقدر أسكوا الا أنا فأتى انفتحت لى فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق والرجل من يكون منازعا للقدر لا من يكون موافقا للقدر . والذى ذكره الشيخ رحمه الله هو الذى أمر الله به ورسوله لكن كثير من الرجال غلطوا فأنهم قد يشهدون ما يقدر على أحدهم من المعاصي والذنوب أو ما يقدر على الناس من ذلك بل من الكفر ويشهدون ان هذا جار بمشيئة الله وقضائه وقدره داخل فى حكم ربوبيته ومقتضى مشيئته فيظنون الاستسلام لذلك وموافقته والرضا به ونحو ذلك دينا وطريقا وعبادة فيضاهون المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شئ) . وقالوا (أنظمن من لو شاء الله أطعمه) . وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ولو هودوا لعلموا أن القدر أمرنا أن نرضى به ونصبر على موجهه فى المصائب التى تصيبنا كالقفر والمرض والخوف قال تعالى (ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال بعض السلف هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله

فيرضي ويسلم وقال تعالى (ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب
 من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم) وفي
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احتج آدم وموسى فقال موسى أنت آدم الذي
 خلقك الله بيده ونفع فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء فلما ذا
 أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال آدم أنت موسى الذي اصطفاك الله برسائه وبكلامه فهل
 وجدت ذلك مكتوبا علي قبل ان أخلق قال نعم قال فحج آدم موسى وآدم عليه السلام لم يحتاج
 على موسى بالتقدير علنا أن للذنب يحتاج بالتقدير فان هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل ولو كان هذا
 عذرا لكان عذرا لا لبليس وقوم نوح وقوم هود وكل كافر ولا موسى لام آدم أيضا لاجل
 الذنب فان آدم قد تاب الى ربه فاجتبه وهدى ولكن لانه لاجل المصيبة التي لحقتهم بالخطيئة
 ولهذا قال فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فأجابه آدم أن هذا كان مكتوبا قبل أن أخلق
 فكان العمل والمصيبة للترتبة عليه مقدرا وما قدر من المصائب يجب الاستسلام له فانه من تمام
 الرضا بالله ربا وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب وإذا أذنب فليهد أن يستغفر ويتوب فيتوب
 من المصائب ويصبر على المصائب قال تعالى (فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك) وقال
 تعالى (وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) وقال (وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من
 عزم الامور) وقال يوسف (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين) وكذلك
 ذنوب المباد يجب على العبد فيها أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر بحسب قدرته وبجاهد
 في سبيل الله الكفار والمنافقين ويوالي أولياء الله ويمادى أعداء الله ويحب في الله وينفض في
 الله كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموعدة) الى
 قوله (قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون
 من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال
 تعالى (لا تعبدوا ما دونه من دونه) واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) الى قوله
 (أو تلك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى (أفنجعل المسلمين
 كالجrimين) وقال (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفاسدين في الارض أم نجعل
 المتقين كالفجار) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا

وجعلوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون (وقال تعالى (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا النور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) وقال تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا) وقال تعالى (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء) الى قوله (بل أكثرهم لا يعلمون) وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء) الى قوله (وهو على صراط مستقيم) وقال تعالى (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) ونظائر ذلك مما يفرق الله فيه بين أهل الحق والباطل وأهل الطاعة وأهل المعصية وأهل البر وأهل الفجور وأهل الهدى والضلال وأهل النور والرشاد وأهل الصدق والكذب فمن شهد الحقيقة الكونية دون الدينية سوى بين هذه الأجناس المختلفة التي فرق الله بينها غاية التفريق حتى يؤل به الأمر الى أن يسوى الله بالأصنام كما قال تعالى عنهم (تالله ان كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم رب العالمين) بل قد آل الأمر بهؤلاء الى أن سوا الله بكل موجود وجعلوا ما يستحقه من العبادة والطاعة حقا لكل موجود اذ جعلوه هو وجود المخلوقات وهذا من أعظم الكفر والاحاد برب العباد وهؤلاء يصل بهم الكفر الى أنهم لا يشهدون أنهم عباد لا بمعنى أنهم معبدون ولا بمعنى أنهم عابدون اذ يشهدون أنفسهم هي الحق كما صرح بذلك طواغيتهم كابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله من الملحدين المقتربين كابن سبعين وأمثاله ويشهدون أنهم هم العابدون والمعبودون وهذا ليس بشهود الحقيقة لا كونية ولا دينية بل هو ضلال ومعى عن شهود الحقيقة الكونية حيث جعلوا وجود الخالق هو وجود المخلوق وجعلوا كل وصف مذموم وممدوح نمطا للخالق والمخلوق اذ وجود هذا هو وجود هذا عندهم . وأما المؤمنون بالله ورسوله عوامهم خواصهم الذين هم أهل الكتاب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله أهلين من الناس قيل من هم يارسول الله قال أهل القرآن هم أهل الله وخاصته فهؤلاء يعلمون أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه وأن الخالق سبحانه مبين للمخلوق ليس هو حالا فيه ولا متحدا به ولا وجوده وجوده والتصارى كفرهم الله بأن قالوا بالحلول والاتحاد بالمسيح خاصة فكيف من جعل ذلك عاما في كل مخلوق ويطعون مع ذلك أن الله أسر بطاعته وطاعة رسوله ونهي عن معصيته ومعصية رسوله وأنه لا يجب الفساد ولا يرضى لمباداة الكفر وأن على الخلق أن يبدوه فيطيعوا أمره ويستعينوا به على ذلك كما قال

(اياك نعبد و اياك نستعين) ومن عبادته وطاعته الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الامكان والجماد في سبيله لاهل الكفر والتفارق فيجتهدون في اقامة دينه مستعينين به دافعين مزبطين بذلك ما قدر من السيئات دافعين بذلك ما قد يخاف من ذلك كما يزيل الانسان الجوع الحاضر بالاكل ويدفع به الجوع المستقبلي وكذلك اذا آن اوان البرددفه باللباس وكذلك كل مطلوب يدفع به مكروه كما قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أرايت أدوية نتداوى بها ورقى نسترقى بها وتقى^(١) نتقى بها هل ترد من قدر الله شيأ فقال هي من قدر الله * وفي الحديث ان الدماء والبلاء ليلتقيان فيمتلجان بين السماء والارض فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله المابدين لله وكل ذلك من العبادة * وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية وهو ربوبيته تعالى لكل شئ ويمجدون ذلك مانما من اتباع امره الديني الشرعي على مراتب في الضلال فقاتلهم يحملون ذلك مطلقا عاما فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة . وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شئ) . وقالوا (لو شاء الرحمن ما عبدناهم) وهؤلاء من أعظم أهل الارض تناقضا بل كل من احتج بالقدر فانه متناقض فانه لا يمكن أن يقر كل آدمى على ما فعل فلا بد اذا ظلمه ظالم أو ظلم الناس ظالم وسعى في الارض بالفساد وأخذ بسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث والنسل ونحو ذلك من أنواع الضرر التي لا قوام للناس بها أن يدفع هذا القدر وان يعاقب الظالم بما يكف عدوان أمثاله فيقال له ان كان القدر حجة فدفع كل أحد فعل ما يشاء بك ونبيك وان لم يكن حجة بطل أصل قولك حجة وأصحاب هذا القول يحتجون بالحقيقة الكونية لا يطردون هذا القول ولا يلتزمون به وانماهم بحسب آرائهم وأهوائهم كما قال فيهم بعض العلماء انت عند الطاعة قدرى وعند العصية جبرى أى مذهب وافق هواك تمذهب به ومنهم صنف يدعون التحقيق والمعرفة فيزعمون ان الامر والنهى لازم لمن شهد لنفسه فلا وأثبت له صنما أما من شهد أن أفعاله مخلوقة أو انه مجبور على ذلك وأن الله هو المتصرف فيه كما يحرك سائر المتحركات فانه يرتفع عنه الامر والنهى والوعد والوعيد وقد يقولون من شهد الارادة سقط عنه التكليف وزعم أحدهم ان الخضر سقط عنه التكليف لشهوده الارادة هؤلاء لا يفرقون بين العامة

والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد وأنه يدبر جميع الكائنات وقد يقرنون بين من يعلم ذلك علما وبين من يراه شهودا فلا يسقطون التكليف ممن يؤمن بذلك ويسلمه فقط ولكن ممن يشهده فلا يرى لنفسه فعلا أصلا وهؤلاء لا يحملون الجبر وإثبات القدر مانعا من التكليف على هذا الوجه وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد . وسبب ذلك أنه ضاق نطاقهم عن كون العبد يؤمر بما يقدر عليه خلافا عما ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلقته لأفعال العباد وهؤلاء أثبتوا القضاء والقدر ونفوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر إذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقا وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد وهؤلاء يحملون الأمر والنهي للمعجوبين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية ولهذا يحملون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة وربما تأولوا على ذلك قوله تعالى (وأعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة وقول هؤلاء كفر صريح وإن وقع فيه طوائف لم يطعوا أنه كفر فانه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبدا دام عقله حاضرا إلى أن يموت لا يسقط عنه الأمر والنهي لا بشهوده القدر ولا بغير ذلك فمن لم يعرف ذلك عرفه وبين له فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي فانه يقتل وقد كثرت مثل هذه المقالات في المستأخرين وأما المستقدمون من هذه الأمة فلم تكن هذه المقالات معروفة فيهم وهذه المقالات هي محادة لله ورسوله ومما دأبه وصد عن سبيله ومشافة له وتكذيب لرسوله ومضادة له في حكمه وإن كان من يقول هذه المقالات قد يجهل ذلك ويستقد أن هذا الذي هو عليه هو طريق الرسول وطريق أولياء الله المحققين فهو في ذلك بمنزلة من يستقد أن الصلاة لا تجب عليه لاستغناؤه عنها بما حصل له من الأحوال القلبية أو أن الحمر حلال له لكونه من النواص الذين لا يضرهم شرب الخمر أو أن الفاحشة حلال له لانه صار كالبحر لا تذكره الذنوب ونحو ذلك . ولا رب أن المشركين الذين كذبوا الرسل يترددون بين البدعة المخالفة لشرع الله وبين الاحتجاج بالقدر على مخالفة أمر الله هؤلاء الاصناف

ففيهم شبه من المشركين إما أن يتدعوا وإما أن يحتجوا بالقدر وإما أن يجمعوا بين الأمرين كما قال تعالى عن المشركين (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) وكما قل تعالى عنهم (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء) . وقد ذكر عن المشركين ما ابتدعوه من الدين الذي فيه تحليل الحرام والمباداة التي لم يشرعها الله بمثل قوله تعالى (وقالوا هذه أنعام وحرت حجر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم وأنعام حرمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها اقترأ عليه) إلى آخر السورة وكذلك في سورة الاعراف في قوله (يا بني آدم لا يفتننك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة) إلى قوله (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء) إلى قوله (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) إلى قوله (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) إلى قوله (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والأثم والبنغي بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من القدر حقيقة . وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونبيه ولكن بما يراه ويدونه ويحمده ونحو ذلك وهؤلاء لا يحتجون بالقدر مطلقاً بل عمدتهم اتباع آرائهم وأهوائهم وجعلهم لما يرونه وهو حقيقته وأمرهم باتباعها دون اتباع أمر الله ورسوله نظير بدع أهل الكلام من الجهمية وغيرهم الذين يحملون ما ابتدعوه من الأقوال المخالفة للكتاب والسنة حقائق عقلية يجب اعتقادها دون ما دلت عليه السمعية . ثم الكتاب والسنة إما أن يحرفوه عن مواضعه وإما أن يرضوا عنه بالكلية فلا يتدبرونه ولا يقولونه بل يقولون نفوض معناه إلى الله مع اعتقادهم تقيض مدلوله وإذا حقق على هؤلاء ما يزعمونه من العقليات المخالفة للكتاب والسنة وجدت جهليات واعتقادات فاسدة وكذلك أولئك إذا حقق عليهم ما يزعمونه من حقائق أولياء الله المخالفة للكتاب والسنة وجدت من الأهواء التي يتبعها أعداء الله لا أولياءه . وأصل ضلال من ضل هو بتقديم قياسه على النص للنزول من عند الله واختياره الموى على اتباع أمر الله فإن الذوق والوجد ونحو ذلك هو بحسب ما يحبه المبد فكل محبه ذوق ووجد بحسب محبه . فأهل الايمان

لهم من الذوق والوجد مثل ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواها ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار . وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً . وأما أهل الكفر والبدع والشهوات فكل بحسبه . قيل لسفيان ابن عيينة ما بال أهل الأهواء لم حجة شديدة لاهوائهم فقال سببه ^(١) قوله تعالى (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) اونحو هذا من الكلام فباد الاصلام يحبون أنفسهم كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال (فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن أتبع هواه بغير هدى من الله) وقال (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى) ولهذا يميل هؤلاء الى سماع الشعر والاصوات التي تبيح المحبة المطلقة التي لا تختص بأهل الايمان بل يشترك فيها حب الرحمن وحب الاوثان وحب الصليان وحب الاوطان وحب الاخوان وحب المردان وحب النسوان . وهؤلاء الذين يتبعون أذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لذلك بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الامة . فالخالف لما بعث الله به رسوله من عبادته وطاعته وطاعة رسوله لا يكون متبعا لدين شرعه الله كما قال تعالى (ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن يفتنوا عنك من الله شيئا) الى قوله (والله ولي المتقين) بل يكون متبعا لهواه بغير هدى من الله قال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وهم في ذلك تارة يكونون على بدعة يسمونها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله وتارة يجتنبون بالقدر الكفوى على الشريعة كما أخبر الله به عن المشركين كما تقدم . ومن هؤلاء طائفة هم أعلام قدرهم ومستسكون بالدين في أداء الفرائض المشهورة واجتناب المحرمات المشهورة لكن ينطون في ترك ما أمروا به من الاسباب التي هي عبادة ظانين أن المعارف اذا شهد القدر أعرض عن ذلك مثل من يحمل التوكل منهم أو الدعاء ونحو ذلك من مقامات الامة دون الخاصة بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدر سيكون فلا حاجة الي ذلك وهذا غلط عظيم فإن الله قدر الاشياء باسبابها

كما قدر السعادة والشقاوة بأسبابها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الجنة أهلا خلقها
 لهم وهم في أصلاب آبائهم ويعمل أهل الجنة يعملون وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم
 بان الله كتب المقادير فقالوا يا رسول الله أفلا نَدع العمل ونشكل على الكتاب فقال لا تعملوا
 فكل ميسر لما خلق له . أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان
 من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة فما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة
 والتوكل مقرون بالمعاهدة كما في قوله تعالى (فاعبدوه وتوكلوا عليه) وفي قوله (قل هو ربي لا اله الا
 هو عليه توكلت واليه متاب) وقول شعيب عليه السلام (عليه توكلت واليه أئيب) ومنهم طائفة
 طائفة قد تركت المستحبات من الاعمال دون الواجبات فتقص بقدر ذلك . ومنهم طائفة يفترون
 بما يحصل لهم من خرق عادة مثل مكاشفة او استجابة دعوة مخافة المعادة ونحو ذلك
 فيشتغل أحدهم عما أمر به من العبادة والشكر ونحو ذلك فهذه الامور ونحوها كثيرا ما تمرض
 لأهل السلوك والتوجه وانما ينبغي العبد منها بما لزمه أمر الله الذي يمش به رسوله في كل وقت
 كما قال الزهري كان من مضى من سلفنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وذلك أن السنة كما قال
 مالك رحمه الله مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق والعبادة والطاعة والاستقامة
 ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الاسماء مقصودها واحد ولها أصلان أحدهما ألا
 يعبد الا الله والثاني أن يعبد بما أمر وشرع لا يشتر ذلك من البدع قال تعالى (فمن كان يرجو
 لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وقال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله
 وهو عمن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن
 ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو عمن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً) فالعمل
 الصالح هو الاحسان وهو فعل الحسنات والحسنات هي ما أحبه الله ورسوله وهو ما أمر به
 أمر إيجاب أو استحباب فما كان من البدع في الدين التي ليست مشروعة فإن الله لا يحبها ولا
 رسوله فلا تكون من الحسنات ولا من العمل الصالح كما أن من يعمل ما لا يجوز كالفواحش
 والظلم ليس من الحسنات ولا من العمل الصالح . وأما قوله (ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وقوله
 (أسلم وجهه لله) فهو اخلاص الدين لله وحده وكان عمر بن الخطاب يقول اللهم اجعل عملي كله
 صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا . وقال الفضيل بن عياض في قوله (ليلوكم

أيكم أحسن عملا) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة . فان قيل فاذا كان جميع ما يحبه الله داخل في اسم العبادة فلماذا عطف عليها غيرها كقوله (يايك نعبد ويايك نستعين) وقوله (فاعبده وتوكل عليه) ونقول نوح (اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) وكذلك قول غيره من الرسل قيل هذا له نظائر كما في قوله (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) والتمشأ من المنكر وكذلك قوله (إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) وإيتاء ذى القربى هو من العدل والاحسان كما ان الفحشاء والبغى من المنكر . وكذلك قوله (والذين يمكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة) وإقامة الصلاة من أعظم التمسك بالكتاب . وكذلك قوله (انهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا) ودعائهم رغبا ورهبا من الخيرات وأمثال ذلك في القرآن كثير . وهذا الباب يكون تارة مع كون أحدهما بمض الآخر فيعطف عليه تخصيصا له بالذكر لكونه . مطلوبيا بالمعنى العام والمعنى الخاص وتارة تكون دلالة الاسم تتنوع بحال الاقتران والاقتران فاذا أفرد هم واذا قرن بغيره خص كاسم الفقير والمساكين لما أفرد أحدهما في مثل قوله (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) وقوله (أو اطعام عشرة مساكين) دخل فيه الآخر ولما قرن بينهما في قوله (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) صاروا نوعين وقد قيل ان الخاص المعطوف على العام لا يدخل في العام حال الاقتران بل يكون من هذا الباب . والتحقيق أن هذا ليس لازما قال تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقال تعالى (واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم) وذكر الخالص مع العام يكون لاسباب متنوعة تارة لكونه له خاصية ليست لساير أفراد العام كما في نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وتارة لكون العام فيه اطلاقا قد لا يفهم منه الموم كما في قوله (هدي للمتقين الذين يؤمنون بالنيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) فقوله يؤمنون بالنيب يتناول النيب الذي يجب الايمان به لكن فيه اجمال فليس فيه دلالة على أن من النيب ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك . وقد يكون المقصود انهم يؤمنون بالخبر به وهو النيب وبالاخبار بالنيب وهو ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك

ومن هذا الباب قوله تعالى (اتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة) وقوله (والذين
يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة) وتلاوة الكتاب هي اتباعه كما قال ابن مسعود في قوله تعالى
(الذين آتيناهم الكتاب يتلوه حق تلاوته) قال يخللون حلاله ويحرمون حرامه ويؤمنون بمقتضاه
ويعملون بحكمه فاتباع الكتاب يتناول الصلاة وغيرها لكن خصها بالذكر لزميتها وكذلك قوله
لموسى (إننى أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري) واقامة الصلاة لذكره من أجل
عبادته وكذلك قوله تعالى (اتقوا الله وقولوا قولا سديدا) وقوله (اتقوا الله وابتغوا اليه
الوسيلة) وقوله (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) فان هذه الامور هي أيضا من تمام تقوي
الله وكذلك قوله (فاعبده وتوكل عليه) فان التوكل والاستعانة هي من عبادة الله لكن
خصت بالذكر ليقصدها المتعبد بخصوصها فانها هي المون على سائر أنواع العبادة اذ هو سبحانه
لا يبعد الا بعموته * اذا تبين هذا فكمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله وكلما ازداد العبد تحقيقا
للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه
أو أن الخروج عنها كل فهو من أجله اطلق وأضلهم قال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً
سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشية
مشفقون) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيأً اِذاً) الى قوله (ان كل من في السموات
والارض الا اتى الرحمن عبداً لقد احصاهم وعدم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا) وقال تعالى
في المسيح (ان هو الا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لى اسرائيل) وقال تعالى (وله من في السموات
والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستصرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون)
وقال تعالى (لن يستكبر المسبح ان يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن
عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً) الى قوله (ولا يجدون لهم من دون الله ولياً ولا نصيراً)
وقال تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين) وقال تعالى (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر
واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم إياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون
له بالليل والنهار وهم لا يسأمون) وقال تعالى (واذكّر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة) الى قوله
(ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) * وهذا ونحوه مما فيه

وصف أكابر المخلوقات بالعبادة وذم من خرج عن ذلك متمدد في القرآن وقد أخبر أنه أرسل جميع الرسل بذلك فقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وقال (ولقد بئشنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى لبني اسرائيل (يا عبادي الذين آمنوا ان ارضي واسعة فايما فاعبدون) (وياي فاقنون) وقال (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) وقال (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (قل اني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين قل اني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل الله أعبد مخلصا له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه) وكل رسول من الرسل افتتح دعوته بالدعاء الى عبادة الله كقول نوح ومن بعده عليهم السلام (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) * وفي المستدرك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمرى وقد بين أن عباده هم الذين ينجون من السيئات قال الشيطان (فما أغويتمني لازمن لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القانون) وقال (فبئس لك لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وقال في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) وقال (سبحان الله عما يصفون الا عباد الله المخلصين) وقال (انه ليس لمسلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وبها نمت كل من اصطفى من خلقه كقوله (واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولي الايدي والابصار انا اخلصناهم من كل غلبة ذكري الدار وانهم عندنا من المصطفين الاخيار) وقوله (واذكر عبدنا داود ذا الایداه اواب) وقال عن سليمان (نعم العبد انه اواب) وعن أيوب (نعم العبد) وقال (واذكر عبدنا أيوب اذ نادى ربه) وقال عن نوح عليه السلام (ذرية من حملنا مع نوح انه كان عبدا شكورا) وقال (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وقال (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) وقال (وان كنتم في ريب مما أنزلنا على عبدنا) وقال (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال (عينا يشرب بها عباد الله) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) ومثل هذا كثير متمدد في القرآن

﴿ فصل ﴾ اذا تبين ذلك فمعلوم ان هذا الباب يتفاضلون فيه تفاضلا عظيما وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان وهم يتقسمون فيه الى عام وخاص ولهذا كانت ربوبية الرب لم فيها عموم وخصوص ولهذا كان الشرك في هذه الامة اخفى من ديب النمل * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تمس عبد الدرهم تمس عبد الدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخبيصة تمس وانتكس واذا شيك فلا انتنخس ان أعطى رضى وان منع سخط فمما النبي صلى الله عليه وسلم عبد الدرهم وعبد الدينار وعبد القطيفة وعبد الخبيصة وذكر ما فيه دعاء وخبر وهو قوله تمس وانتكس واذا شيك فلا انتنخس والنتنخس اخراج الشوك من الرجل والنتقاش ما يخرج به الشوك وهذه حال من اذا اصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح لكونه تمس وانتكس فلا نال المطلوب ولا خلاص من المكروه وهذه حال من عبد للمال وقد وصف ذلك بأنه اذا أعطى رضى واذا منع سخط كما قال تعالى (ومنهم من يلدك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون) فريضهم لنير الله وسخطهم لنير الله وهكذا حال من كان متسلقا برئاسة أو بصورة ونحو ذلك من أهواء نفسه ان حصل له رضى وان لم يحصل له سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له اذ الرق والمبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته فا استرق القلب واستعبده فهو عبده ولهذا يقال

البيد حر ما قنع * والحر عبد ما طمع

هو وقال القائل ﴿

أطعت مطامعي فاستعبدتني * ولو أني قنعت لكنت حرا

وقال الطمع غل في النقي قيد في الرجل فاذا زال النل من النقي زال القيد من الرجل ويروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الطمع فقر واليأس غنى وان أحدمك اذا يئس من شيء استغنى عنه وهذا أمر يحمده الانسان من نفسه فان الامر الذي يئس منه لا يطلبه ولا يطمع به ولا يبتغي قلبه فقيرا اليه ولا الى من يظلمه وأما اذا طمع في أمر من الامور ورجاه تعلق قلبه به فصار فقيرا الى حصوله والى من يظن أنه سبب في حصوله وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك قال الخليل صلى الله عليه وسلم (فابتسوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له اليه ترجعون) فالبيد لا بدله من رزق وهو محتاج الى ذلك فاذا طلب رزقه من الله صار عبدا لله

فقيرا اليه وان طلبه من مخلوق صار عبدا لذلك المخلوق فقيرا اليه ولهذا كانت مسألة المخلوق
 محرمة في الاصل وانما أيسحت للضرورة وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في الصحاح والسنن
 والمسائيد كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال المسألة بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه
 مزعة لحم وقوله من سأل الناس وله ما يفيقه جاءت مسأله يوم القيامة خدوشا أو خوشا أو
 كدوحا في وجهه وقوله لا تحمل المسألة الا لذي غرم مقطوع أو دم موبع أو قعر مدقع هذا
 المعنى في الصحيح وفيه أيضا لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحطب خيره من ان يسأل
 الناس أعطوه أو منعوه وقال ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف نخذه ومالا
 فلا يتبعه نفسك ذكره أخذه من سؤال اللسان واستشرف القلب وقال في الحديث الصحيح
 من يستغن يغنه الله ومن يستعفف يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاء
 خيرا وأوسع من الصبر وأوصى خواص أصحابه ان لا يسألوا الناس شيئا • وفي المسند أن أبا بكر
 كان يسقط السوط من يده فلا يقول لاحد ناولي اياه ويقول ان خليلى أمرني ان لا أسأل
 الناس شيئا وفي صحيح مسلم وغيره عن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم يابسه في طائفة وأسرّ
 اليهم كلمة خفية أن لا يسألوا الناس شيئا فكان بعض أولئك الثغر يسقط السوط من يده أحدكم ولا
 يقول لاحد ناولي اياه • وقد دلت النصوص على الامر بمسألة الخالق والنهي عن مسألة المخلوق
 في غير موضع كقوله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) وقول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا بن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ومنه قول الخليل (فابتنوا عند الله
 الرزق) ولم يقل فابتنوا الرزق عند الله لان تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والمحصر كأنه قال
 لا تبتنوا الرزق الا عند الله وقد قال تعالى (واسألوا الله من فضله) والانسان لا بدله من حصول
 ما يحتاج اليه من الرزق ونحوه ودفع ما يضره وكلا الامرين شرع له أن يكون دعاؤه لله فله
 أن يسأل الله واليه يشتكى كما قال يعقوب عليه السلام (انما أشكو بثي وحزني الى الله) والله تعالى
 ذكر في القرآن المجر الجليل والصفح الجليل والصبر الجليل وقد قيل ان المجر الجليل هو هجر
 بلا اذى والصفح الجليل صفح بلا مماناة والصبر الجليل صبر بنير شكوى الى المخلوق ولهذا
 قرئ على أحمد بن حنبل في مرضه أن طأوسا كان يكره أنين المريض ويقول انه شكوى فما أن
 أحمد حتى مات وأما الشكوى الى الخالق فلا تنافي الصبر الجليل فان يعقوب قال (فصبر جميل) وقال

(انما أشكو بي وحزني الى الله) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ في الفجر سورة يونس ويوسف والنحل فرب هذه الآية في قراءته فكفى حتى سمع نشيجه من آخر الصفوف ومن دعاء موسى اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستنثا وعليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بك وفي الدعاء الذى دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لما قبل به أهل الطائف ما فعلوا اللهم اليك أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى وهو انى على الناس انت رب المستضعفين وأنت ربى القم الى من تكلمنى الى بعيد يتجهنى أم الى عدو ملائكته أمرى ان لم يكن بك غضب على فلا أبالى غير ان عافيتك أوسع لى أهوذ بنور وجهك الذى أشرقت به الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أن ينزل فى سخطك أو يحل على غضبك لك التنبى حتى ترضى فلا حول ولا قوة الا بك وفي بعض الروايات ولا حول ولا قوة الا بك . وكما قوى طمع العبد في فضل الله ورحمته ورجاه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قوت عبوديته له وحرية مما سواه فكما أن طمعه في المخلوق يوجب عبوديته له وبأسه منه يوجب غنى قلبه عنه كما قيل استغن عن شئت تكون نظيره . وأفضل على من شئت تكن أميره . واحتج الى من شئت تكن أميره فكذلك طمع العبد في ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له وامراض قلبه عن الطلب من غير الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله لاسيا من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق بحيث يكون قلبه معتمدا إما على رئاسته وجنوده وأتباعه وعماله وإما على أهله وأصدقائه وإما على أمواله وذخائره وإما على ساداته وكبرائه كمالكه ومملكه وشيخه وعقدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت قال تعالى (وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خيرا) وكل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو أن يهدوه خضع قلبه لهم وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك وان كان في الظاهر أميرا لهم مدبرا لهم متصرفا بهم فالعالم ينظر الى الحقائق لا الى الظواهر فالرجل اذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبقى قلبه أسيرا لها تحكم فيه وتصرف بما تريد وهو في الظاهر سيدها لانه زوجها وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها لاسيا اذا درت بقره اليها وعشقه لها وأنه لا يمتاض عنها بنسيرها فانها حينئذ تحكم فيه بحكم السيد القاهر الظالم في عبده المقهور الذي لا يستطيع الخلاص منه بل أعظم فان أسر القلب أعظم من أسر البدن واستبداد القلب

أعظم من استعباد البدن فإن من استعبد بدنه واسترق لا يبالي إذا كان قلبه مستريحاً من ذلك مطمئناً بل يمكنه الاحتيال في الغلاص وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقاً مستعبداً متيناً غير الله فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب . وعبودية القلب وأسرته هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب فإن المسلم لو أسره كافر أو استرقه فاجر بنير حق لم يضره ذلك إذا كان قائماً بما يقدر عليه من الواجبات ومن استعبد بحق إذا أدى حق الله وحق مواليه له أجران ولو أكره على التكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضره ذلك وأما من استعبد قلبه فصار عبداً لنير الله فهذا يضره ذلك ولو كان في الظاهر ملك الناس فالحرية حرية القلب والعبودية عبودية القلب كما أن النقي غنى النفس^(١) قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس النقي عن كثرة العرض وإنما النقي غنى النفس وهذا المعري إذا كان قد استعبد قلبه صورة مباحة فأما من استعبد قلبه صورة محرمة امرأة أوصي فهذا هو المذنب الذي لا يدان فيه^(٢) وهؤلاء من أعظم الناس عذاباً وأقلمهم ثواباً فإن الماشق لصورة إذا بقى قلبه متعلقاً بها مستعبداً لها اجتمع له من أنواع الشر والفساد ما لا يحصى إلا رب العباد ولو سلم من فعل الفاحشة الكبرى فقدام تعلق القلب بها بلا فعل الفاحشة أشد ضرراً عليه ممن يفعل ذنبا ثم يتوب منه ويحول أثره من قلبه وهؤلاء يشبهون بالسكارى والمجانين كما قيل *

سكران سكر هوى وسكر مدامة * ومتى إفاقة من به سكران

وقيل قالوا جنت بمن تهوى فقلت لهم • المشق أعظم مما بالمجانين

المشوق لا يستفيق الدهر صاحبه • وانما يصرع المجنون في الحين

ومن أعظم أسباب هذا البلاء أعراض القلب عن الله فإن القلب إذا ذوق طعم عبادة الله والاخلاص له لم يكن عنده شيء قط أعلى من ذلك ولا ألد ولا أطيّب والانسان لا يترك محبوباً إلا بمحسوب آخر يكون أحب إليه منه أو خوفاً من مكروهه فالجلب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر قال تعالى في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين) قاله يصرف عن عبده ما يسوءه من الميل إلى الصور والتعلق بها ويصرف عنه الفحشاء بإخلاصه لله ولهذا يكون قبل أن يذوق حلاوة العبودية

(١) في نسخة غني القلب (٢) أي لاطاقة له به

لله والاخلاص له تغلبه نفسه على اتباع هواها فاذا ذاق طعم الاخلاص وقوى في قلبه انقهر
 له هواه بلا علاج قال تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر) فان
 الصلاة فيها دفع للمكروه وهو الفحشاء والمنكر وفيها تحصيل المحبوب وهو ذكر الله وحصول
 هذا المحبوب أكبر من دفع المكروه فان ذكر الله عبادة لله وعبادة القلب لله مقصودة لذاتها
 وأما اندفاع الشر عنه فهو مقصود لتبذره على سبيل التبع والقلب خلق يحب الحق ويريد به ويطلبه
 فلما عرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك فانه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما يثبت فيه من
 الدغل ولهذا قال تعالى (قد أفلح من زكاهما وقد خاب من دساها) وقال تعالى (قد أفلح من
 تركى وذكرا اسم ربه فصلى) وقال (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك
 أزكى لهم) وقال تعالى (ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكاكم من أحد أبدا) فجعل سبحانه
 غض البصر وحفظ الفرج هو أزكى للنفس وبين أن ترك الفواحش من زكاة النفوس وزكاة
 النفوس تتضمن زوال جميع الشرور من الفواحش والظلم والشرك والكذب وغير ذلك وكذلك
 طالب الرئاسة والعلو في الأرض قلبه رقيق لمن يمينه عليها ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع
 فيهم فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم فيذل لهم الاموال والولايات ويغفو عنهم ليطيموه ويمينوه
 فهو في الظاهر رئيس مطاع وفي الحقيقة عبد مطيع لهم والتحقيق ان كلاهما فيه عبودية للآخر
 وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله واذا كانا تماونهما على العلو في الأرض بنصر الحق كانا بمنزلة
 المتماونين على الفاحشة أو قطع الطريق فكل واحد من الشخصين لهواه الذي يستعبده
 واستترقه يستعبده الآخر وهكذا أيضا طالب المال فان ذلك يستعبده ويستترقه وهذه الامور
 نوعان منها ما يحتاج العبد اليه كما يحتاج اليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك
 فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه فيه فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي
 يركبه ويساعده الذي يجلس عليه بل بمنزلة الكفيف الذي يقضى فيه حاجته من غير أن يستعبده
 فيكون هلوها اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا. ومنها ما لا يحتاج العبد اليه فهذه لا
 ينبغي له أن يعلق قلبه بها فاذا تعلق قلبه بها صار مستعبدا لها وربما صار معتادا على غير الله فلا
 يبقى معه حقيقة العبادة لله ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة لتبذره الله وشعبة
 من التوكل على غير الله وهذا من أحق الناس بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد الدرهم تعس

عبدالدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخيصة وهذا هو عبد هذه الامور فلو طلبها من الله فان الله اذا اعطاه اياها رضى واذا منته اياها سخط وانما عبد الله من رضىه ما يرضى الله ويسخطه ما يسخط الله ومحج ما أحبه الله ورسوله وينقض ما أبغضه الله ورسوله ويوالى أولياء الله ولعادى أعداء الله تعالى وهذا هو الذي استكمل الايمان كما في الحديث من أحب الله وأبغض الله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الايمان وقال اوثق عمرى الايمان الحب في الله والبغض في الله * وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواها ومن كان يحب الله ولا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار فهذا وافق ربه فيما يحبه وما يكرهه فكان الله ورسوله أحب اليه مما سواها وأحب المخلوق لله لا تعرض آخر فكان هذا من تمام حبه لله فان حبة محبوب المحبوب من تمام حبة المحبوب فاذا أحب أنبياء الله وأولياء الله لاجل قيامهم بمحوبات الحق لا شيء آخر فقد أحبه الله لا لغيره وقد قال تعالى (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) ولهذا قال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله) فان الرسول يأمر بما يجب الله وينهى عما يبغضه الله وفضل ما يحبه الله ويحذر بما يجب الله التصديق به فن كان عبدا لله ثم ان يتبع الرسول فيصدقه فيما أخبر ويطيعه فيما أمر ويتأسى به فيما فعل ومن فعل هذا فقد فعل ما يحبه الله فيجبه الله فجعل الله لاهل محبة علامتين اتباع الرسول والجهاد في سبيله وذلك لان الجهاد حقيقة الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الايمان والعمل الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان وقد قال تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناءؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم الي قولهم (حتى يأتي الله بأمره) فتوعد من كان أهله وماله أحب اليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله بهذا الوعيد بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين * وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب قال له يا رسول الله والله لأنت أحب الي من كل شيء الا من نفسي فقال لا يا عمر حتى أكون أحب اليك من نفسك فقال فوالله لأنت أحب الي من نفسي فقال الآن يا عمر حقيقة المحبة لا تتم الا بموالاة المحبوب وهو موافقته في حب ما يحب ونقض ما يبغض والله يحب الايمان والتقوى

ويفيض الكفر والفسوق والمصيان ومعلوم أن الحب يحرك ارادة القلب فكلما قوت المحبة في القلب طلب القلب فعل المحبوبات فاذا كانت المحبة تامة استنزمت ارادة جازمة في حصول المحبوبات فاذا كان المبد قادرا عليها حصلها وان كان عاجزا عنها فعمل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير أن ينقص من اجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل اوزار من اتبعه من غير أن ينقص من اوزارهم شيئا • وقال ان بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر • والجهاد هو بذل الوسع وهو القدرة في حصول محبوب الحق ودفع ما يكرهه الحق فاذا ترك المبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه ومعلوم ان المحبوبات لا تنال غالبا الا باحتمال المكروهات سواء كانت محبة صالحة او فاسدة فالمحبون للمال والرياسة والصور لا يتلون مطالبهم الا بضرب يلحقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا والآخرة فالمحب لله ورسوله اذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من اللعين لئير الله مما يحتملون في حصول محبوبهم دل ذلك على ضعف محبتهم لله اذا كان ما يسلكه اولئك هو الطريق الذي يشير به العقل ومن المعلوم ان المؤمن أشد حبا لله كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) نعم قد يسلك المحب لضعف عقله وفساد تصورده طريقا لا يحصل بها المطلوب فمثل هذه الطريق لا نحمد اذا كانت المحبة صالحة محمودة فكيف اذا كانت المحبة فاسدة والطريق غير موصل كما يفعله التهورون في طلب المال والرياسة والصور في حب أمور توجب لهم ضررا ولا تحصل لهم مطلوبا وانما المقصود الطرق التي يسلكها العقل لحصول مطلوبه • واذا تبين هذا فكلما ازداد القلب حبا لله ازداد له عبودية وكلما ازداد له عبودية ازداد له حبا وحرية مما سواه والقلب فقير بالذات الى الله من وجنين من جهة البادة وهي العلة الغائية ومن جهة الاستعانة والتوكل وهي العلة الفاعلية فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذ ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن الا بعبادته وجهو الآفة اليه ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن اذ فيه قهر ذاتي الى ربه ومن حيث هو معبوده وعجوبه ومطلوبه وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة وهذا لا يحصل

له الا باحابة الله له لا يقدر على تحصيل ذلك له الا الله فهو دائماً مفتقر الى حقيقة (إياك نعبد وإياك نستعين) فانه لو أعين على حصول ما يحبه ويطلبه ويشتهي ويربده ولم يحصل له عبادته لله بحيث يكون هو غاية سراده ونهاية مقصوده وهو المحبوب له بالقصد الاول وكل ما سواه انما يحبه لاجله لا يجب شيئاً لذاته الا الله ففى لم يحصل له هذا لم يكن قد حقق حقيقة لا إله الا الله ولا حقق التوحيد والعبودية والمحبة وكان فيه من النقص والعيب بل من الالم والحسرة والمذاب بحسب ذلك . ولو سعى في هذا المطلوب ولم يكن مستعيناً بالله متوكلاً عليه مفتقراً اليه في حصوله لم يحصل له فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهو مفتقر الى الله من حيث هو المطلوب المحبوب المراد للمبود ومن حيث هو المسؤول المستعان به للتوكل عليه فهو الهه لا إله له غيره وهو ربه لاوب له سواه ولا تتم عبوديته لله الا بهذين ففى كان يجب غير الله لذاته أو يلتفت الى غير الله أنه يعينه كان عبداً كما أحبه وعبداً لما رجاه بحسب حبه له ورجائه اياه . واذا لم يجب لذاته الا الله وكلما أحب سواه فانما أحبه له ولم يرج قط شيئاً الا الله واذا فعل ما فعل من الاسباب أو حصل ما حصل منها كان مشاهداً أن الله هو الذى خلقها وقدرها وأن كل ما فى السموات والارض فأنه ربه ومليكه وخالقه وهو مفتقر اليه كان قد حصل له من تمام عبوديته لله بحسب ما قسم له من ذلك . والناس فى هذا على درجات متفاوتة لا يحصى طرفها الا الله فأكل الخلق وأفضلهم وأعلام وأقربهم الى الله وأقوامهم وأهداهم أنعم عبودية لله من هذا الوجه وهذا هو حقيقة دين الاسلام الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره فالمستسلم له ولغيره مشرك والممتنع عن الاستسلام له مستكبر وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الجنة لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من كبر كما أن النار لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان فجعل الكبر مقابلاً للإيمان فان الكبر ينافى حقيقة العبودية كما ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله العظمة اذارى والكبرياء ردائى فمن نازعنى واحداً منهما عذبتى فالعظمة والكبرياء من خصائص الربوبية والكبرياء أعلى من العظمة ولهذا جعلها بمنزلة الرداء كما جعل العظمة بمنزلة الازار ولهذا كان شعار الصلوات والأذان والأعياد هو التكبير وكان مستجاباً فى الامانة العالية كالصفا والمروة واذا علا الانسان شرفاً أو ركب دابة ونحو ذلك وبه يطفأ الحريق وان عظم وعند الأذان يهرب

الشيطان قال تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
 جهنم داخرين) وكل من استكبر عن عبادة الله لا بد أن يبدعه الله فان الانسان حساس يتحرك
 بالارادة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أصدق الاسماء حارث وهام فالخارث
 الكاسب الفاعل والهام فعال من الهم والههم أول الارادة فالانسان له ارادة دائماً وكل ارادة فلا بد لها
 من مراد تنتهي اليه فلا بد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهى حبه وارادته فمن لم يكن الله
 معبوده ومنتهى حبه وارادته بل استكبر عن ذلك فلا بد ان يكون له مراد محبوب يستعبده
 غير الله فيكون عبداً لذلك المراد المحبوب إما المال وإما الجاه وإما الصور وإما ما يتخذها الهام من دون
 الله كالشمس والقمر والكواكب والاثان وقبور الانبياء والصالحين أو من الملائكة والانبيا
 الذين يتخذهم أرباباً أو غير ذلك مما عبد من دون الله وإذا كان عبداً لغير الله يكون مشركاً وكل مستكبر
 فهو مشرك ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله وكان مشركاً قال تعالى
 (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين الى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب)
 الى قوله (وقال موسى اني عدت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب) الى قوله
 (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وقال تعالى (وقارون وفرعون وهامان ولقد جاءهم
 موسى بالبينات فاستكبروا في الارض وما كانوا سابقين) وقال تعالى (ان فرعون علا في الارض
 وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم) الى قوله (فانظر كيف
 كان عاقبة المفسدين) ومثل هذا في القرآن كثير وقد وصف فرعون بالشرك في قوله (وقال الملأ
 من قوم فرعون أنذر موسى وقومه ليفسدوا في الارض وبذرك وآلهتك) بل الاستقراء يدل
 على انه كلما كان الرجل أعظم استكباراً عن عبادة الله كان أعظم اشراكاً بالله لانه كلما استكبر
 عن عبادة الله ازداد قهره وحاجته الى المراد المحبوب الذي هو المقصود مقصود القلب بالقصد
 الاول فيكون مشركاً بما استعبده من ذلك ولن يستغنى القلب عن جميع المخلوقات الا بأن يكون
 الله هو مولاه الذي لا يعبد الا اياه ولا يستعين الا به ولا يتوكل الا عليه ولا يفرح الا بما
 يحبه ويرضاه ولا يكره الا ما ينفسه الرب ويكرهه ولا يوالى الا من والاه الله ولا يصادى
 الا من عاداه الله ولا يحب الا الله ولا ينفى شيئاً الا الله ولا يعطي الا الله ولا يمنع الا الله
 فكما قوى اخلاص دينه لله كملت عبوديته واستغناؤه عن المخلوقات وبكمال عبوديته لله

تبريه^(١) من الكبر والشرك والشرك غالب على النصارى والكبر غالب على اليهود قال تعالى في النصارى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال في اليهود (أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا تقتلون وفريقا تكذبون) وقال تعالى (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيل الرش لا يتخذوه سبيلا وان يروا سبيل التي يتخذوه سبيلا) ولما كان الكبر مستلزما للشرك والشرك ضد الاسلام وهو الذنب الذي لا يغفره الله قال تعالى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما) وقال (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا) كان الانبياء جميعهم يعيّنون بدين الاسلام فهو الدين الذي لا يقبل الله غيره لا من الاولين ولا من الآخرين قال نوح (فان توليتم فأسألتكم من أجر ان أجري الا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال في حق ابراهيم (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين) الى قوله (فلا تخونن الاواثم مسلمون) وقال يوسف (توفي مسلما وألحقني بالصالحين) وقال موسى (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فليكن عليه توكلوا ان كنتم مسلمين فقالوا على الله توكلنا) وقال تعالى (انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا) وقالت بقرس (رب اني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال (واذ أوحيت الى الحوارين ان آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) وقال (ان الذين عند الله الاسلام) وقال (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) وقال تعالى (أفغير دين الله يتنون وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها) فذكر اسلام الكائنات طوعا وكرها لأن المخلوقات جميعها متبعدة له التبع العام سواء أقر للقر بذلك أو أنكره وهم مدينون مدبرون فهم مسلمون له طوعا وكرها ليس لاحد من المخلوقات خروج عما شاءه وقدره وقضاه ولا حول ولا قوة الا به وهو رب العالمين ومليكمهم يصرفهم كيف يشاء وهو خالقهم كلهم وبارئهم ومصورهم وكل ما سواه فهو مربوب مصنوع مفلور فقير محتاج مبدد مقهور وهو الواحد القهار الخالق الباري المصور وهو وان

كان قد خلق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدر له وهو مفترئ إليه كافتقار هذا وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضرر بل كل ما هو سبب فهو محتاج الى سبب آخر يعاونه والى ما يدفع عنه الضد الذي يعارضه ويعاناه وهو سبحانه وحده الذي عن كل ما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه قال تعالى (قل أرايتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضرره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (وان يمسخك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يمسخك بغيره فهو على كل شيء قدير) وقال تعالى عن الخليل (يا قوم اني برى مما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين وحاجه قومه قال اتحاجونني في الله وقد هذان ولا أخاف ما تشركون به الا أن يشاء ربي شيئا) الى قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه أن هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله أينما لم يلبس ايمانه بظلم فقال إنما هو الشرك ألم تسمعون الى قول العبد الصالح (ان الشرك لظلم عظيم) وابراهيم الخليل امام الحنفاء المخلصين حيث بعت وقد طبق الارض دين للمشركين قال الله تعالى (واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين) فبين أن صده بالامامة لا يتناول الظلم فلم يأمر الله سبحانه ان يكون الظلم اماما وأعظم الظلم الشرك وقال تعالى (ان ابراهيم كان أمة فانا لله حنيفا ولم يك من المشركين) والامة هو معلم الخير الذي يؤتم به كما ان القدوة الذي يقتدى به والله تعالى جعل في ذريته النبوة والكتاب وانما بعت الانبياء بعده بعلته قال تعالى (ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) وقال تعالى (ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين) وقال تعالى (ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين) وقال تعالى (وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط) الى قوله ونحن له مسلمون) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم خير البرية فهو أفضل الانبياء بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو خليل الله تعالى وقد ثبت في الصحيح^(١) عن

التي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ان الله اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا. وقال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله يعني نفسه. وقال لا يتيقن في المسجد خوغة الاسد الا خوغة أبا بكر وقال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وكل هذا في الصحيح وفيه انه قال ذلك قبل موته بإيام وذلك من تمام رسالته فان في ذلك تمام تحقيق غائته لله التي أصلها عبة الله تعالى للعبد وعبة العبد لله خلافا للجمية وفي ذلك تحقيق توحيد الله وأن لا يبدوا الا إياه ورد على أشباه المشركين وفيه رد على الرافضة الذي يخسرون الصديق حقه وهم أعظم المنتسبين الى القبلة اشراكا بالبشر والخلقة هي كمال المحبة المستزمنة من العبد كمال العبودية لله ومن الرب سبحانه كمال الربوبية لعباده الذين يحبهم ويحبونه ولفظ العبودية يتضمن كمال القتل وكمال الحب فانهم يقولون قلب متيم اذا كان متعبدا للمحسوب والمقيم التبعيد وتيم الله عبده وهذا على الكمال حصل لأبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم ولهذا لم يكن له من أهل الارض خليل اذ الخلقة لا تحتل الشراكة فانه كما قيل في المعنى *

قد تخللت مسلك الروح منى • وبذا سعى الخليل خليلا

بخلاف أصل الحب فانه صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث الصحيح في الحسن واسامة اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما وسأل عمرو بن العاص أي النساء^(١) أحب اليك قال عائشة قال فمن الرجال قال أبوها وقال لعلي رضي الله عنه لا عطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وأمثال ذلك كثير وقد أخبر تعالى انه يحب المتقين ويحب المحسنين ويحب المقسطين ويحب التوايين ويحب النظارين ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) فقد أخبر بمحبته لعباده المؤمنين وعبة المؤمنين له حتى قال (والذين آمنوا أشد حبا لله) واما الخلقة خاصة • وتقول بعض الناس ان محمدا حبيب الله وابراهيم خليل الله وظننه ان المحبة فوق الخلقة قول ضعيف فان محمدا أيضا خليل الله كما ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة المستفيضة • وما يروى أن العباس يحشر بين حبيب و خليل وأمثال ذلك فاحاديث موضوعة لا تصلح ان يمتد عليها وقد قدمنا أن عبة الله تعالى عبة ما أحب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان

لله ورسوله أحب إليه مما سواها ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكرهه أن يرجع
 في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار. أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه
 الثلاث من كن فيه وجد خلاوة الإيمان لأن وجد الخلاوة بالشيء يتبع المحبة له فمن أحب شيئاً
 أو اشتهاه إذا حصل له مراده فاته يجد الخلاوة واللذة والسرور بذلك . أمر يحصل
 عقيب ادراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتى . ومن قال إن اللذة ادراك الملائم كما يقوله من
 يقوله من المتفلسفة والأطباء قد غلط في ذلك غلطاً ينافي إدراك توسط بين المحبة واللذة
 فإن الإنسان مثلاً يشتهي الطعام فإذا أكله حصل له عقيب ذلك اللذة فاللذة تتبع النظر إلى الشيء
 فإذا نظر إليه اتت فاللذة تتبع النظر ليست نفس النظر وليست هي رؤية الشيء بل تحصل عقيب
 رؤيته وقال تعالى (وفيها ما تشبه الانفس وتلذذ الاعين) وهكذا جميع ما يحصل للنفس من
 اللذات والآلام من فرح وحزن ونحو ذلك يحصل بالشعور بالمحبوب أو الشعور بالمكروه
 وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن خلاوة الإيمان المتضمنة من اللذة به والفرح ما يجده
 المؤمن الواحد من خلاوة الإيمان يتبع كمال محبة المبدء لله وذلك بثلاثة أمور تكمل هذه المحبة
 وتقرئها ودفع ضدها . فتكميلها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها فإن محبة الله ورسوله
 لا يكتفى فيها بأصل الحب بل لا بد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها كما تقدم . وتقرئها
 أن يحب المرء لا يحبه إلا لله . ودفع ضدها أن يكره ضد الإيمان أعظم من كراهته الالتقاء في
 النار فإذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب
 المؤمنين الذين يحبهم الله لأنه أكل الناس محبة الله وأحقهم بأن يحب ما يحبه الله وينفض ما ينفضه الله
 والخلة ليس لتبر الله فيها نصيب بل قال لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت
 أبا بكر خليلاً علم مزيد مرتبة الخلة على مطلق المحبة والمقصود هو أن الخلة والمحبة لله تحقيق
 عبوديته وإنما ينط من ينط في هذه من حيث يتوهمون العبودية مجرد ذل وخضوع فقط
 لا محبة منه أو أن المحبة فيها انبساط في الأهواء أو إدلال لا تحتمل الربوية ولهذا يذكر
 عن ذى النون أنهم تكلموا عنده في مسألة المحبة فقال أمسكوا عن هذه المسئلة لا تسمعا
 النفوس فتدعيها وكره من كره من أهل المعرفة والعلم مجالسة أقوام يكترون الكلام في المحبة بلا
 خشية وقال من قال من السلف من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالرجاء وحده

فهو مرجئ ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد ولهذا وجد في المستأخرين من انبسط في دعوى المحبة حتى أخرجه ذلك الى نوع من الرعونة والدعوى التي تنافي المبودية وتدخل المبد في نوع من الربوبية التي لا تصلح الا لله ويدعى أحدهم دعاوي تتجاوز حدود الانبياء والمرسلين أو يطلبون من الله ما لا يصلح بكل وجه الا لله لا يصلح للانبياء والمرسلين وهذا باب وقع فيه كثير من الشيوخ وسببه ضعف تحقيق المبودية التي بينها الرسل وحررها الامر والنهي الذي جاؤا به بل ضعف العقل الذي به يعرف المبد حقيقته واذا ضعف العقل وقيل العلم بالدين وفي النفس عجة انبسطت النفس بحمقها في ذلك كما ينسط الانسان في عجة الانسان مع حقه وجهله ويقول أنا محب فلا أوخذ بما أفعله من أنواع يكون فيها عدوان وجهل فهذا عين الضلال وهو شبيه يقول اليهود والنصارى (نحن أبناء الله وأحباؤه) قال الله تعالى (قل ظلم بعبديكم بذنوبكم بل أنتم بشر من خلق يغفر لمن يشاء ويمدب من يشاء) فان تمذيبه لهم بذنوبهم يقتضى أنهم غير محبوبين ولا منسوين اليه بنسبة النبوة بل يقتضى أنهم مريبون مخلوقون فمن كان الله يحبه استعمله فيما يحبه ومحبه لا يفعل ما يفضله الحق ويستخطه من الكفر والفسوق والمصيان ومن فعل الكبائر وأصر عليها ولم يتب منها فان الله ينفذ منه ذلك كما يحب منه ما يفعله من الخير اذ حبه للمبد بحسب ايمانه وتقواه ومن ظن أن الذنوب لا تضره لكون الله يحبه مع اصراره عليها كان بمنزلة من زعم ان تناول الدم لا يضره مع مداومته عليه وعدم مداويه منه بصحة مزاجه ولو تدبر الاحق ما قص الله في كتابه من قصص أنبيائه وما جرى لهم من التوبة والاستغفار وما أصيبوا به من أنواع البلاء التي فيه تمحيص لهم وتطهير بحسب أحوالهم علم بعض ضرر الذنوب بأصحابها ولو كان أرفع الناس مقاماً فان الحب للمخلوق اذا لم يكن عارفاً بمصلحته ولا مريداً لها بل يعمل بمقتضى الحب وان كان جهلاً وظلماً كان ذلك سبباً لنبض المحبوب له ونفوره عنه بل لعقوبته وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب الله أنواعاً من أمور الجهل بالدين إيماناً تمدي حدود الله وإيماناً من تضييع حقوق الله وإيماناً ادعاء الدعوى الباطلة التي لا حقيقة لها كقول بعضهم أي مريد لي ترك في النار أحداً فانا منه بريء فقال الآخر أي مريد لي ترك أحداً من المؤمنين يدخل النار فانا منه بريء فالاول جعل مريده يخرج كل من في النار والثاني

جعل مریده بمنع أهل الكباثر من دخول النار ويقول بمضمون إذا كان يوم القيامة نصبت
خيمني على جهنم حتى لا يدخلها أحد وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ
المشهورين وهي إما كذب عليهم وإما غلط منهم ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء
يسقط فيها تمييز الانسان أو يصفى حتى لا يدري ما قال والسكر هو لثة مع عدم تمييز ولهذا
كان بين هؤلاء من إذا صحا استغفر من ذلك الكلام . والذين توسعوا من الشيوخ في سماع
القصاصد المتضمنة للعب والشوق واللوم والمذلل والتزام كان هذا أصل مقصدهم ولهذا أنزل
الله للمحبة محنة يمتحن بها المحب فقال (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فلا يكون
عبا لله الا من يتبع رسوله وطاعة الرسول ومتابته تحقيق العبودية . وكثير ممن يدعى المحبة
يخرج عن شريعته وسنته ويدعى من الخيالات ما لا يتسع هذا الموضع لذكره حتى قد يظن
أحدهم سقوط الامر وتحليل الحرام له وغير ذلك مما فيه مخالفة شرعية الرسول وسنته وطاعته
بل قد جعل محبة الله ومحبة رسوله الجهاد في سبيله والجهاد يتضمن كمال محبة ما أمر الله به وبكامل
بفض ما نهى الله عنه ولهذا قال في صفة من يجهل ويحبونه (أذلة على المؤمنين أعزدة على الكافرين
يجاهدون في سبيل الله) ولهذا كانت محبة هذه الامة لله أكمل من محبة من قبلها وعبوديتهم
لله أكمل من عبودية من قبلهم . وأكمل هذه الامة في ذلك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومن
كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل فأين هذا من قوم يدعون المحبة وكلام بعض الشيوخ المحبة
نار تحرق في القلب ما سوى مراد المحبوب وأرادوا أن الكون كله قد أراد الله وجوده فظنوا
أن كمال المحبة أن يحب البديل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان ولا يمكن أحدا أن يحب
كل موجود بل يجب ما يلائمه وينفعه وينفض ما ينافيه ويضره ولكن استفادوا بهذا الضلال
اتباع أهوائهم فهم يحبون ما يهونونه كالصور والرئاسة وفضول المال والبذع المضلة زاعمين أن
هذا من محبة الله ومن محبة الله بفض ما يفيضه الله ورسوله وجهاد أهله بالنفس والمال . وأصل
ضلالهم أن هذا القائل الذي قال ان المحبة نار تحرق ما سوى مراد المحبوب قصد بمراد الله
تمالى الارادة الدينية الشرعية التي هي بمعنى محبته ورضاه فكأنه قال تحرق من القلب ما سوى
المحبوب لله وهذا معنى صحيح فان من تمام الحب أن لا يحب الا ما يحبه الله فاذا أحييت
ما لا يجب كانت المحبة ناقصة وأما قضاؤه وقدره فهو يفيضه ويكرهه ويسخطه وينهى عنه

فان لم واقع في بنضه وكرهته وسخطه لم أكن بحاله بل عبا لما يفضه قبايع الشريعة والقيام
بالجهاد سن أعظم الفروق بين أهل حبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه وبين من يدعى حبة
الله ناظرا الى عموم ربوبيته أو متبعا لبعض البدع المخالفة لشريعته فان دعوى هذه المحبة لله
من جنس دعوى اليهود والنصارى المحبة لله بل قد تكون دعوى هؤلاء شرأ من دعوى
اليهود والنصارى لما فيهم من النفاق الذين هم به في الفرك الاسفل من النار كما قد تكون
دعوى اليهود والنصارى شرأ من دعواهم اذا لم يصلوا الى مثل كفرهم وفي التوراة والانجيل
من حبة الله ما هم متفقون عليه حتى ان ذلك عندهم أعظم وصايا التاموس في الانجيل ان
المسيح قال أعظم وصايا المسيح أن تحب الله بكل قلبك وعقلك ونفسك والنصارى يدعون
قياسهم بهذه المحبة وأن ما هم فيه من الزهد والعبادة هو من ذلك وهم برآء من حبة الله اذ لم
يتبعوا ما أحبه بل اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم والله يفض الكافرين
ويقتلهم ويلعنهم وهو سبحانه يحب من يحبه لا يمكن أن يكون العبد محبا لله والله تعالى غير
حبه له بل بقدر حبة العبد له يكون حب الله له وان كان جزاء الله لبده أعظم كافي الحديث
الصحيح الالهي عن الله تعالى أنه قال من قرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا ومن قرب الى
ذراعا تقربت اليه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة وقد أخبر سبحانه أنه يحب المتقين والمحسنين
والصابرين ويحب التوايين ويحب المتطهرين بل هو يحب من فعل ما أمر به من واجب ومستحب
كما في الحديث الصحيح لا يزال عبيد يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه
الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به الحديث * وكثير من الخطئين الذين اتبعوا اشياء في الزهد
والعبادة وقوا في بعض ما وقع فيه النصارى من دعوى المحبة لله مع مخالفة شريعته وترك
الجاهدة في سبيله ونحو ذلك وتمسكون في الدين الذي يتقربون به الى الله بنحو ما تمسك
به النصارى من الكلام التشابه والحكايات التي لا يعرف صدق قائلها ولو صدق لم يكن
قائلها مصوما فيجبون متبوعهم شاعرين لم ديننا كما جعل النصارى قيسهم وديانهم شاعرين
لم ديننا ثم انهم ينتقصون العبودية ويدعون ان الخاصة يتعدونها كما يدعى النصارى في المسيح يثبتون
للخاصة من المشاركة في الله من جنس ما ثبتته النصارى في المسيح وأما الى أنواع أخر يطول شرحها
في هذا الموضع وانما دين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجه وهو تحقيق حبة الله بكل درجة

وبقدر تكميل العبودية تكمل حجة العبد لربه وتكمل حجة الرب لعبده وبقدر نقص هذا يكون نقص هذا وكلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك وكل حجة لا تكون لله فهي باطلة وكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله ولا يكون لله إلا ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع فكل عمل أريد به غير الله لم يكن لله وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله بل لا يكون لله إلا ما جمع الوصفين أن يكون لله وأن يكون موافقا لحجة الله ورسوله وهو الواجب والمستحب كما قال (فن) كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) فلا بد من العمل الصالح وهو الواجب والمستحب ولا بد أن يكون خالصا لوجه الله تعالى كما قال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة أو مال فمهاجرة إلى ما هاجر إليه وهذا الأصل هو أصل الدين وبحسب تحقيقه يكون تحقيق الدين وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب وإليه دعا الرسول وعليه جاهد وبه أمر وفيه رغب وهو قطب الدين الذي يدور عليه رحاه والشرك غالب على النفوس وهو كما جاء في الحديث وهو في هذه الأمة أخفى من ديب النمل وفي حديث آخر قال أبو بكر يارسول الله كيف تنجو منه وهو أخفى من ديب النمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي بكر ألا أعلمك كلمة إذا قلتها نجوت من دمه وجله قل اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم . وكان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا . وكثيرا ما يخالط النفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها تحقيق محبتها لله وعبوديتها له وإخلاص دينها له كما قال شداد بن أوس يا بقايا العرب إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية . قيل لأبي داود السجستاني وما الشهوة الخفية قال حب الرئاسة وعن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما ذنبان جائلان أرسلنا في زرية غم يفسد لهما من حرص المرء على المال والشرف لدينه قال الترمذي حديث حسن صحيح فين صلى

الله عليه وسلم أن الحرس على المال والشرف في فساد الدين لا ينقص عن فساد الذنئين الجالسين
لزربة النعم وذلك بين فإن الدين السليم لا يكون فيه هذا الحرس وذلك أن القلب اذا ذاق
حلاوة عبوديته لله ومحبه له لم يكن شئ أحب اليه من ذلك حتى يقدمه عليه وبذلك يصرف
عن أهل الاخلاص لله السوء والفحشاء كما قال تعالى (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه
من عبادنا المخلصين) فإن المخلص لله ذاق من حلاوة عبوديته لله ما يمنه عن عبوديته لغيره
ومن حلاوة محبه لله ما يمنه عن محبه غيره اذ ليس عند القلب لا أحلى ولا أذى ولا أطيب ولا
ألين ولا أنعم من حلاوة الايمان للتضمن عبوديته لله ومحبه له واخلاصه الدين له وذلك يقتضى
انجذاب القلب الى الله فيصير القلب منيبا الى الله خائفا منه راغبا راهبا كما قال تعالى (من غشى
الرحمن بالنيب وجاء قلب منيب) اذ الحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه فلا يكون
عبد الله ومحبه الا بين خوف ورجاء قال تعالى (أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة
أهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) واذا كان العبد مخلصا
له اجتباؤه به فيحيي قلبه واجتذبه اليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء ويخاف
من حصول ضد ذلك بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فإنه في طلب وارادة وجب مطلق فيهوى
ما يمنح له ويتشبث بما يهواه كالنفس أى نسيم مر يعطفه أماله فتارة تجتذبه الصور المحرمة
وغير المحرمة فيبقى أسيرا عبدا لمن لو اتخذته هو عبدا له لكان ذلك عيبا وقصا وذمما وتارة يجتذبه
الشرف والرئاسة فترضيه الكلمة وتغضبه الكلمة ويستعبده من يشئ عليه ولو بالباطل ويمادى
من يذمه ولو بالحق وتارة يستعبده الدرهم والدينار وأمثال ذلك من الامور التي تستبد القلوب
والقلوب تهواها فيتخذ الله هواه ويتبع هواه بغير هدى من الله ومن لم يكن خالسا لله عبدا
له قد صار قلبه معبدا لربه وحده لا شريك له بحيث يكون الله أحب اليه من كل ما سواه
ويكون ذليلا له خاضعا والا استعبده الكائنات واستولت على قلبه الشياطين وكان من الفاوين
اخوان الشياطين وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه الا الله وهذا أمر ضرورى لا
حيلة فيه فالقلب ان لم يكن حنيفا مقبلا على الله معرضا عما سواه والا كان مشركا (فأقم وجهك
للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن
أكثر الناس لا يعلمون) الى قوله (كل حزب بما لديهم فرحون) وقد جعل الله سبحانه ابراهيم

وآل ابراهيم أئمة لهؤلاء الخفاء المخلصين أهل حجة الله وعبادته واخلاص الدين له كما جعل
فرعون وآل فرعون أئمة للمشركين المتبين أهواءهم قال تعالى في ابراهيم (ووهبنا له إسحق
ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا اليهم فمسل الخيرات
وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين) وقال في فرعون وقومه (وجعلناهم أئمة يدعون الى
النار ويوم القيامة لا ينصرون وأبغناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقيحون) ولهذا
يصير أتباع فرعون اولاً الى ان لا يميزوا بين ما يحبه الله ويرضاه وبين ما قدر الله وقضاه بل
ينظرون الى المشيئة المطلقة الشاملة ثم في آخر الامر لا يميزون بين الخالق والمخلوق بل يحصلون
وجود هذا وجود هذا ويقول حققوم الشريعة فيها طاعة ومعصية والحقيقة فيها معصية بلا
طاعة والتحقيق ليس فيه طاعة ولا معصية وهذا تحقيق مذهب فرعون وقومه الذين انكروا
الخالق وأنكروا تكليمه لبيده موسى وما أرسله به من الامر والنهي • وأما ابراهيم وآل ابراهيم
الخفاء والانبيا فهم يعلمون أنه لا بد من الفرق بين الخالق والمخلوق ولا بد من الفرق بين
الطاعة والمعصية وأن العبد كلما ازداد تحقيقاً ازدادت محبة لله وعبوديته له وطاعته له واعراضه عن
عبادة غيره ومحبة غيره وطاعة غيره وهؤلاء المشركون الضالون يسوون بين الله وبين خلقه
والتلخيص يقول (أفأنتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الاقدمون فاتهم عدولي الا رب العالمين)
وتمسكون بالمتشابه من كلام الشايع كما فعلت النصارى • مثال ذلك اسم الفناء فان الفناء ثلاثة
أنواع • نوع للكاملين من الانبياء والاولياء • ونوع للقاصدين من الاولياء والصالحين • ونوع
للمناقضين للمحدثين المشبهين • (فاما الاول) فهو الفناء عن ارادة ماسوى الله بحيث لا يجب الا لله
ولا يبعد الا اياه ولا يتوكل الا عليه ولا يطلب غيره وهو المعنى الذي يجب ان يقصد بقول الشيخ أبي
يزيد حيث قال أريد ان لا أريد الا ما يريد اى المراد المحبوب المرضى وهو المراد بالارادة الدفينة
وكمال العبد أن لا يريد ولا يجب ولا يرضى الا ما اراده الله ورضيه وأحبه وهو ما أمر به أمر
إيجاب أو استحباب ولا يجب الا ما يحبه الله كاللائكة والانبيا والصالحين وهذا معنى قولهم في
قوله (الا من أتى الله قلب سليم) قالوا هو السليم مما سوى الله أو مما سوى عبادة الله أو مما سوى
ارادة الله أو مما سوى محبة الله فالمعنى واحد وهذا المعنى ان سعى فناء أوليسم هو أول الاسلام وآخره
وباطن الدين وظاهره (وأما النوع الثانى) فهو الفناء عن شهود السوى وهذا يحصل لكثير من

السالكين فانهم لفرط انجذاب قلوبهم الى ذكر الله وعبادته ومحبة وضمف قلوبهم عن أن تشهد غير ما تعبد وترى غير ما تقصد لا يخطر بقلوبهم غير الله بل ولا يشعرون كما قيل في قوله (وأصبح فرّاد أم موسى فارغا ان كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها) قالوا فارغا من كل شيء الا من ذكر موسى وهذا كثير يعرض لمن قصه أمر من الامور إما حب وإما خوف وإما رياء يبق قلبه منصرفا عن كل شيء الا عما قد أحبه أو خافه أو طلبه بحيث يكون عند استراقه في ذلك لا يشعر بشيء فاذا قوى على صاحب الفناء هذا فانه ينيب بوجوده عن وجوده وبمشهوده عن شهوده وبمذكوره عن ذكره وبمعرفة عن معرفته حتى يفي من لم يكن وهي للمخلوقات المبعدة من سواء وبق من لم يزل وهو الرب تعالى . والمراد فئاؤها في شهود المبد وذكوره وفئاؤه عن ان يدركها أو يشهدا واذا قوى هذا ضعف الحب حتى اضطرب في تميزه فقد يظن انه هو محبوبه كما يذكر أن رجلا أتى نفسه في اليم فألقى معه نفسه خلفه فقال أنا وقت فإأوتك خلق غبت بك عني فظننت أنك أنى . وهذا الموضع زل فيه أقوام وظنوا أنه اتحاد وأن الحب يتحد بالمحبوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما وهذا غلط فان الخلقي لا يتحد به شيء أصلا بل لا يتحد شيء بشيء الا اذا استحال وفسد وحصل من اتحادهما أمر ثالث لا هو هذا ولا هذا كما اذا اتحد الماء والبن والماء والحجر ونحو ذلك ولكن يتحد المراد والمحبوب والمكروه ويتفقان في نوع الارادة والكرهه فيجب هذا ما يجب هذا ويبغض هذا ما يبغض هذا ويرضى ما يرضى ويسخط ما يسخط ويكره ما يكره ويوالى من يوالى ويمادي من يمادي وهذا الفناء كله فيه نقص . وأكابر الاولياء كأبي بكر وعمر والسابقين الاولين من المهاجرين والانصار لم يقيموا في هذا الفناء فضلا عن هو فوقهم من الانبياء وانما وقع شيء من هذا بعد الصحابة وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتمييز لما يرد على القلب من أحوال الايمان فان الصحابة رضى الله عنهم كانوا أكل وأقوى وأثبت في الأحوال الايمانية من ان تنيب عقولهم أو يحصل لهم غشى أو صق أو سكر أو فناء أو وله أو جنون وانما كان مبادئ هذه الامور في التابعين من عباد البصرة فانه كان فيهم من ينشئ عليه اذا سمع القرآن ومنهم من يموت كأبي جهم^(١) الضرير ووزارة بن أبي اوفى قاضي

البصرة . وكذلك صار في شيوخ الصوفية من يعرض له من القناء والسكر ما يضعف معه تمييزه حتى يقول في تلك الحال من الاقوال ما اذا صحا عرف انه غالط فيه كما يحكي نحو ذلك عن مثل أبي يزيد وأبي الحسن التوري وأبي بكر الشبلي وأمثالهم بخلاف أبي سليمان الداراني ومعروف والكرخي والغضيل بن عياض بل وبخلاف الجنيده وأمثالهم ممن كانت عقولهم وتميزهم يصحبه في أحوالهم فلا يقعون في مثل هذا القناء والسكر ونحوه بل الكمل تكون قلوبهم ليس فيها سوى محبة الله وأرادته وعبادته وعندهم من سمة العلم والتميز ما يشهدون الامور على ما هي عليه بل يشهدون المخلوقات قائمة بأمر الله مدبرة بمشيئته بل مستجابة له فأنه له فيكون لهم فيها تبصرة وذكرى ويكون ما يشهدونه من ذلك مؤيداً وممدداً لما في قلوبهم من اخلاص الدين وتجرید التوحيد له والعبادة له وحده لا شريك له وهذه الحقيقة التي دعا اليها القرآن وقام بها أهل تحقيق الايمان والكمل من أهل العرفان ونبينا صلى الله عليه وسلم امام هؤلاء وأكملهم ولهذا لما عرج به الى السموات وعابن ما هناك من الآيات وأوحى اليه ما أوحى من أنواع المناجاة أصبح فيهم وهو لم يتغير حاله ولا ظهر عليه ذلك بخلاف ما كان يظهر على موسى من التنشى صلى الله عليهم وسلم أجمعين (وأما النوع الثالث) مما قد يسمى قناء فهو أن يشهد أن لا موجود الا الله وان وجود الخالق هو وجود المخلوق فلا فرق بين الرب والعبد فهذا قناء أهل الضلال والحاد الواقفين في الحلول والاتحاد. والمشايع المستقيمون اذا قال أحدهم ما أرى غير الله أولاً أنظر الى غير الله ونحو ذلك فرادهم بذلك ما أرى ربا غيره ولا خالقاً غيره ولا مدبراً غيره ولا الها غيره ولا أنظر الى غيره محبة له أو خوف منه أو رجاء له فان العبد تنظر الى ما يتعلق به القلب فن أحب شيئاً أو رجاء أو خافه التفت اليه واذا لم يكن في القلب محبة له ولا رجاء له ولا خوف منه ولا بغض له ولا غير ذلك من تعلق القلب له لم يقصد القلب أن يلتفت اليه ولا أن ينظر اليه ولا أن يراه . ان رآه اتفقا رؤية مجردة كان كما لو رأى حائطاً ونحوه مما ليس في قلبه تعلق . به والمشايع الصالحون رضوا الله عنهم يذكرون شيئاً من تجريد التوحيد وتحقيق اخلاص الدين كله بحيث لا يكون العبد ملتفتاً الى غير الله ولا ناظراً الى ما سواه لاحباله ولا خوفاً منه ولا رجاء له بل يكون القلب فارغاً من المخلوقات خالياً منها لا ينظر اليها الا بنور الله فبالحق يسمع وبالحق يبصر وبالحق يمشی فيجب منها ما يحبه الله ويبغض منها ما يبغضه الله

ورواى منها ما والاه الله ويمادى منها ما عاده الله ويخاف الله فيها ولا يخافها في الله ويرجو الله فيها
 ولا يرجوها في الله فهذا هو القلب السليم الخفيف الموحد المسلم المؤمن العارف المحقق الموحد بمعرفة
 الانبياء والمرسلين وبحقيقتهم وتوحيدهم (وأما النوع الثالث) وهو الفناء في الموجود فهو تحقيق
 آل فرعون ومعرفتهم وتوحيدهم كالقراطة وأمثالهم وهذا النوع الذى عليه اتباع الانبياء هو الفناء
 المحمود الذى يكون صاحبه بمن أثنى الله عليهم من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وجنده النالين
 وليس مراد المشايخ والصالحين بهذا القول ان الذى أراه بمنى من المخلوقات هو رب الارض
 والسموات فان هذا لا يقوله الا من هو في غاية الضلال والفساد إما فساد العقل وإما فساد
 الاعتقاد فهو متردد بين الجنون والالحاد وكل المشايخ الذين يقتدى بهم في الدين متفقون على
 ما اتفق عليه سلف الامة وأئمتها من ان الخالق سبحانه مبين للمخلوقات وليس في مخلوقاته شئ
 من ذاته ولا في ذاته شئ من مخلوقاته وأنه يجب افراد القديم عن الحادث وتمييز الخالق عن
 المخلوق وهذا في كلامهم أكثر من أن يمكن ذكره هنا وهم قد تكلموا على ما يمرض للقلوب من
 الأمراض والشبهات وان بعض الناس قد يشهد وجود المخلوقات فيطنه خالق الارض والسموات
 لعدم التمييز والفرقان في قلبه بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن ان ذلك هو الشمس الذى في
 السماء وهم قد يتكلمون في الفرق والجمع ويدخل في ذلك من المبارات المتلفة فظن ما دخل
 في الفناء فان العبد اذا شهد التفرقة والكثرة في المخلوقات يبقى قلبه متعلقاً بها متشتتاً ناظراً اليها
 وتعلقاً بها إما محبة وإما خوفاً وإما رجاء فاذا انتقل الى الجميع اجتمع قلبه على توحيد الله وعبادته
 وحده لا شريك له فالتفت قلبه الى الله بعد التفاته الى المخلوقين فصارت محبة لربه وخوفه من
 ربه ورجاؤه لربه واستعانة به وهو في هذا الحال قد لا يسع قلبه النظر الى المخلوق ليفرق بين
 الخالق والمخلوق فقد يكون مجتمعا على الحق معرضا عن الخلق نظراً وقصداً وهو نظير النوع
 الثانى من الفناء ولكن بعد ذلك الفرق الثانى وهو أن يشهد أن المخلوقات قائمة بالله مدبرة بأمره
 ويشهد كثرتها معدومة بوحداية الله سبحانه وتعالى وأنه سبحانه رب المصنوعات والمها وخالقها
 وما لكها فيكون مع اجتماع قلبه على الله اخلاصاً له ومحبة وخوفاً ورجاء واستعانة وتوكلاً على الله
 وموالاته فيه ومصاداة فيه وأمثال ذلك ناظراً الى الفرق بين الخالق والمخلوق بميزا بين هذا وهذا
 يشهد بفرق المخلوت كثرتها^(١) مع شهادته أن الله رب كل شئ ومليكه وخالقه وأنه هو الله لا اله

الا هو وهذا هو الشهود الصحيح المستقيم وذلك واجب في علم القلب وشهادته وذكره ومعرفة
 في حال القلب وعبادته وقصده وارادته ومحبه وموالاته وطلعته وذلك بتحقيق شهادة أن لا إله
 الا الله فانه ينفي عن قلبه ألوهية ما سوى الحق ويثبت في قلبه ألوهية الحق فيكون نائيا للالوهية كل
 شيء من المخلوقات مثبتا للالوهية رب العالمين رب الارض والسموات وذلك يتضمن اجتماع القلب
 على الله وعلى مفارقة ما سواه فيكون مفرقا في علمه وقصده في شهادته وارادته في معرفته ومحبه
 بين الخالق والمخلوق بحيث يكون عالما بالله تعالى ذا كرامه عارفا به وهو مع ذلك عالم بمبانيته لخلق
 وانفرادهم وتوحيده دونهم ويكون محبا لله محظا له عابدا له راجيا له خاشعا منه مواليا فيه مباديا
 فيه مستعينا به متوكلا عليه ممتناعا عن عبادة غيره والتوكل عليه والاستئمان به والخوف منه والرجاء
 له والموالاته فيه والمعاداة فيه والطاعة لاسره وأمثال ذلك مما هو من خصائص الهية الله
 سبحانه وتعالى . وانفراد بالوهية الله تعالى دون ما سواه يتضمن انفراد بربوبيته وهو أنه رب
 كل شيء ومليكه وخالقه ومدبره حينئذ يكون موحدًا لله . وبين ذلك ان أفضل الله كرام لا إله
 الا الله كما رواه الترمذي وابن أبي الدنيا وغيرهما مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 أفضل الذكر لا إله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وفي الموطأ وغيره عن طلحة بن عبد الله بن
 كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . ومن زعم أن هذا ذكر العامة وان ذكر
 الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الخاصة هو الاسم المضمحل فهم ضالون غالطون واحتجاج
 بمضمحل على ذلك بقوله (قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) من أين غلط هؤلاء فان الاسم
 هو المذكور في الامر يجواب الاستفهام وهو قوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى
 نورا وهدى للناس) الي قوله قل الله أي الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى فالاسم مبتدأ
 وخبره قد دل عليه الاستفهام كما في نظائر ذلك قول من جاره فيقول زيد وأما الاسم المفرد مظهرا
 أو مضمر فليس بكلام تام ولا جملة مفيدة ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أسر ولا نهي ولم
 يذكر ذلك أحد من سلف الامة ولا شرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعطى القلب
 بنفسه معرفة مفيدة ولا حالا نافعا وانما يعطيه تصورا مطلقا لا يحكم عليه بنى ولا أثبات فان لم يقترن
 به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه والا لم يكن فيه فائدة والشرعة انما تشرع من الأذى كما ما يفيد

بنفسه لا ماتكون الفائدة حاصلة بغيره وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكرك في فنون من الالحاد وأنواع من الاتحاد كما قد بسط في غير هذا الموضع . وما يذكرك عن بعض الشيوخ من انه قال أخاف ان أموت بين النفي والاثبات حال لا يقتدى فيها بصاحبها فان في ذلك من الغلط ما لا يخفى به اذ لو مات المبدئي هذه الحال لم يمت الا على ما قصده ونواه اذ الاعمال بالنيات وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر يتقين الميت لا اله الا الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف ان يموت في اثنتيها موتا غير محمود بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد . والذكر بالاسم للضمير المفرد أبعد عن السنة وأدخل في البدعة وأقرب الى اضلال الشيطان فان من قال ياهو ياهو أو هو هو ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا الى ما يصوره قلبه والقلب قد يهتدى وقد يضل وقد صنف صاحب القصوص كتابا سماه كتاب الهو وزعم بعضهم أن قوله (وما يعلم تأويله الا الله) معناه وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو الهو . وقيل هذا وان كان مما اتفق المسلمون بل العقلاء على أنه من ابيّن الباطل فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء حتى قلت مرة لبعض من قال شيئا من ذلك لو كان هذا كما قلته لكنت وما يعلم تأويل هو منفصلة . ثم كثيرا ما يذكرك بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل الله بقوله (قل الله ثم ذرهم) ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد وهذا غلط باتفاق أهل العلم فان قوله قل الله معناه الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى وهو جواب لقوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس يحملونه قرايطس تبدوها وتحفون كثيرا وعلمت ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله) أي الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى . رد بذلك قول من قال ما أنزل الله على بشر من شيء فقال من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ثم قال قل الله أنزله ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلبون . ومما يبين ما تقدم ما ذكره سيدي وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما لا يحكون به ما كان قولاً فالقول لا يحكى به الا كلام تام أو جملة اسمية أو فعلية ولهذا يكسرون ان اذا جاءت بعد القول فالقول لا يحكى به اسم والله تعالى لا يأمر أحدا بذكر اسم مفرد ولا شرع للمسلمين اسما مفردا مجردا والاسم المجرد لا يفيد الايمان باتفاق أهل الاسلام ولا يؤمر به في شيء من المبادات ولا في شيء من المخاطبات . ونظير من اقتصر على الاسم المفرد

ما يذكرون أن بعض الأعراب سر بمؤذن يقول أشهد أن محمداً رسول الله بالنصب فقال ماذا يقول هذا . هذا الاسم فاين الخبر عنه الذي يتم به الكلام وما في القرآن من قوله (واذا كر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلاً) وقوله (سبح اسم ربك الاعلى) وقوله (قد أفلح من تزيى وذكر اسم ربه فصلي) وقوله (فسبح باسم ربك العظيم) ونحو ذلك لا يقتضى ذكره مفردا بل في السنن أنه لما نزل قوله (فسبح باسم ربك العظيم) قال اجملوها في ركوعكم ولما نزل قوله (سبح اسم ربك الاعلى) قال اجملوها في سجودكم فشرع لهم أن يقولوا في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلى . وفي الصحيح أنه كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الاعلى . وهذا هو معنى قوله اجملوها في ركوعكم وسجودكم باتفاق المسلمين فتسبيح اسم ربه الاعلى وذكر اسم ربه ونحو ذلك هو بالكلام التام المفيد كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع . وهن من القرآن سبحان الله والحمد ولا اله الا الله والله أكبر . وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال في يومه مائة مرة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتب الله له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي . ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه . ومن قال في يومه مائة مرة سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر . وفي الموطأ وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله . ومثل هذه الأحاديث كثيرة في أنواع ما يقال من الذكر والدعاء . وكذلك ما في القرآن من قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وقوله (فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) انما هو قوله بسم الله وهذا جملة تامة اما اسمية على أظهر قول النحاة أو فعلية والتقدير ذبحي باسم الله أو أذبح باسم الله وكذلك قول القارئ بسم الله الرحمن الرحيم فتعديده فرائق بسم الله أو اقرا بسم الله . ومن الناس من يضم في مثل هذا ابتدائي بسم الله أو ابتدأت بسم الله

والاول أحسن لان الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه كما أظهر للمضمر في قوله
 اقرأ بسم ربك الذي خلق وفي قوله (بسم الله مجربها ومرساها) وفي قول النبي صلى الله عليه
 وسلم من كان ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها اخرى ومن لم يكن ذبح فليذبح بسم الله. ومن
 هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لرئيسه عمر بن أبي سلمة سم
 الله وكل يمينك وكل مما يليك فالمراد ان يقول بسم الله ليس المراد أن يذكر الاسم مجردا .
 وكذلك قوله في الحديث الصحيح لمدى بن حاتم اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله
 فكل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الرجل منزله فذكر اسم الله عند دخوله وعند
 خروجه وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وأمثال ذلك كثير. وكذلك ما شرع
 للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم من ذكر الله تعالى انما هو بالجملة التامة
 كقول المؤذن الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وقول المصلي
 الله أكبر . سبحان ربّي العظيم . سبحان ربّي الاعلى . سمع الله من حمده . ربنا ولك الحمد . التحيات
 لله وقول اللبي لبك اللهم لبك وأمثال ذلك فجميع ما شرعه الله من الذكر انما هو كلام تام
 لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمر . وهذا هو الذي يسمي في اللغة كلمة كقوله كلمتان خفيتان على
 اللسان قيتان في الميزان حيثتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وقوله أفضل
 كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومنه قوله تعالى (كبرت كلمة تخرج من
 أفواههم) الآية وقوله (وتنت كلمة ربك صدقا وعدلا) وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ الكلمة
 من الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب فانما يراد به الجملة التامة كما كانوا يستعملون الحرف في
 الاسم فيقولون هذا حرف غريب أي لفظ الاسم غريب . وقسم سيوبه الكلام الى اسم وفعل
 وحرف جاء بمعنى ليس باسم وفعل وكل من هذه الاقسام يسمى حرفا لكن خاصة الثالث أنه حرف
 جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل وسى حروف المجاء باسم الحرف وهي أسماء ولفظ الحرف يتناول هذه
 الاسماء وغيرها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات
 أما اني لا أقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف وقد سأل الخليل أصحابه
 عن النطق بحرف الزاي من زيد قالوا زاي فقال جثم بالاسم وانما الحرف « ز » ثم ان
 النحاة اصطلموا على ان هذا اللمسي في اللغة بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص

لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها وأما الفاظ حروف المجهاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة الا الجملة التامة * والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامة وهو المسمى بالكلام والواحد منه بالكلمة وهو الذى ينفع القلوب ويحصل به الثواب والاجر والقرب الى الله ومعرفته ومحبته وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية * وأما الاختصار على الاسم المفرد مظهرا او مضمرا فلا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين بل هو وسيلة الى أنواع من البدع والضلالات وذريعة الى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الاتحاد وأهل الاتحاد كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع * وجماع الدين أصلان أن لا نبيد الا الله ولا نعبده الا بما شرع لا نعبده بالبدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وذلك تحقيق الشهادتين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا رسول الله في الاولى أن لا نبيد الا إياه وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه فليتنا أن نصديق خبره ونطيع أمره وقد بين لنا ما نبيد الله به ونهانا عن محدثات الامور وأخبر أنها ضلالة قال تعالى (بل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) كما أنا مأمورون أن لا نخاف الا الله ولا نتوكل الا على الله ولا نرغب الا الى الله ولا نستعين الا بالله وأن لا تكون عبادتنا الا لله فكذلك نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونأسي به فالحلال ما حله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه قال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون) فجعل الايتاء لله والرسول كما قال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وجعل التوكل على الله وحده بقوله (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله كما قال في (الذين ^(١) قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) ومثله قوله (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أى حسبك وحسب المؤمنين كما قال (أليس الله بكاف عبده) ثم قال (وقالوا سيؤتينا

(١) كذا بأحد الاصلين وفي الثاني ياض بذكر كلمة بعد في اه مصححه

الله من فضله ورسوله) فجعل الايتاء لله والرسول وقدم ذكر الفضل لان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وله الفضل على رسوله وعلى المؤمنين وقال (انا الى الله راغبون) فجعل الرغبة الى الله وحده كما في قوله (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله والقرآن يدل على مثل هذا في غير موضع فجعل العبادة والخشية والتقوى لله وجعل الطاعة والمحبة لله ورسوله كما في قول نوح عليه السلام (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا) وقوله (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاوئلك هم الفائزون) وأمثال ذلك فالرسل أمروا بعبادته وحده والرغبة اليه والتوكل عليه والطاعة لهم فأضل الشيطان النصارى وأشباههم فأشركوا بالله وعصوا الرسول فاتخذوا أحابرهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم فجمعوا يرغبون اليهم ويتوكلون عليهم ويسألونهم مع مصيبتهم لامرهم ومغالفتهم لسنهم وهدى الله المؤمنين المخلصين لله أهل الصراط المستقيم الذين عرفوا الحق واتبعوه فلم يكونوا من المفضوب عليهم ولا الضالين فأخلصوا دينهم لله واسلموا وجوههم لله وأتابوا الى ربهم وأحبوه ورجوه وخافوه وسألوه ورغبوا اليه وفوضوا أمورهم اليه وتوكلوا عليه وأطاعوا رسله وعزروهم ووقروهم وأحبوهم ووالوهم واتبعوهم واقتفوا آثارهم واهتدوا بشارهم وذلك هودين الاسلام الذي بعث الله به الاولين والاخرين من الرسل وهو الدين الذي لا يقبل الله من أحد دينا الا اياه وهو حقيقة العبادة لرب العالمين • فنسأل الله العظيم أن يثبتنا عليه ويكمل لنا ويميتنا عليه وسائر اخواننا المسلمين • والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم •

أجوبة للشيخ تقي الدين^(١)

وكذلك في المائعات وذلك لأن الله اباح الطيبات وحرم الخبائث والخبث متميز عن الطيب بصفاته فاذا كان صفات الماء وغيره صفات الطيب دون الخبث وجب دخوله في الحلال دون الحرام • وايضا قد ثبت من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الخيض ولحم الكلاب والثنت فقال الماء طهور لا ينجسه شيء

(١) هذه الاجوبة اقردها أصل واحد وظاهر ان الموجود في هذه المسألة مقتطع من مسألة تامة

لكن لم تقف عليها في الاجزاء التي بأيدينا اهـ مصححه

قال الامام أحمد حديث صحيح • وفي المسند أيضا عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء • وهذا اللفظ عام في القليل والكثير وهو عام في جميع النجاسات وأما اذا تثير بالنجاسة فأنما حرم استعماله لان جرم النجاسة باقى ففى استعماله استعمال لها بخلاف ما اذا استحال فان الماء طهور وليس هناك نجاسة قائمة • وبما بين ذلك أنه لو وقع خمر في ماء واستحال ثم شربها شارب لم يكن شارباً للخمر ولم يجب عليه حد الخمر اذا لم يبق شيء من طعمها ولونها وريحها • ولو صب لبن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر وشرب طفل ذلك الماء لم يصير ابنها من الرضاعة • وأيضا فان هذا باق على اوصاف خلقته فيدخل في عموم قوله (فلم تجدوا ماء) فان الكلام انما هو فيما لم يثير بالنجاسة لا طعمه ولا ريحه ولا لونه (فان قيل) فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال منه (قيل) نهي عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد البول اذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك بل قد يكون نهي لان البول ذرية الى تنجيسه فانه اذا بال هذا تثير بالبول فكان نهيها مبتدأ سدا للذرية • وأيضا فيقال نهي عن البول في الماء الدائم يم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين آيجوز بوله فيما فوق القلتين • ان جوزه قد خالفت ظاهر النص وان حرمة قد تقضت دليلك • وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن أنسوغ الحاج ان يبولوا في المصانع التي بطريق مكة ان جوزه قد خالفت ظاهر النص والا تقضت قولك • وقال للمقدر بمشرة اذرع اذا كان للقرية تقدير مستطيل اكثر من عشرة اذرع رقيق أنسوغ لاهل القرية البول فيه انسوغته قد خالفت ظاهر النص والاتقضت قولك • واما من فرق بين البول وبين صب البول فقوله ظاهر الفساد فان صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول اذ الانسان قد يحتاج الى البول في الماء وأما صب الأبول في المياه فلا حاجة اليه (فان قيل) ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بارض فلاه وما ينوبه من الدواب والسباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينجسه شيء وأما مفهومه اذا قلنا بدلالة مفهوم الصدد فأنما يدل على أن الحكم في المسكوت مخالف للحكم في المنطوق بوجه من الوجوه ليظهر فائدة التخصيص بالتقدير ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة من صور المسكوت مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق • وهذا معنى قولهم المفهوم

لا صوم له فلا يلزم أن كل ما لم يبلغ الثلثين ينجس بل إذا قيل بالخالفه في بعض الصور حصل
المقصود . وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا التقدير ابتداءً وإنما ذكره في جواب
من سألته عن مياه الفلاة التي تردها السباع والدواب والتخصيب إذا كان له سبب غير اختصاص
الحكم لم يبق حجة باتفاق كقوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) فإنه خص هذه
الصورة بالنهي لانها هي الواقعة لا لان التحريم يختص بها وكذلك قوله (وإن كنتم على سفر
ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة) فذكر الرهن في هذه الصورة للحاجة مع أنه قد ثبت أن
النبي صلى الله عليه وسلم مات ودعه مرهونة فهذا رهن في الحضر فكذلك قوله إذا بلغ الماء
ثلثين في جواب سائل معين بيان لما احتاج السائل الى بيانه فلما كان حال الماء المسؤول عنه
كثيراً قد بلغ ثلثين ومن شأن الكثير أنه لا يحمل الخبث فلا يبق الخبث فيه محمولا بل
يستحيل الخبث فيه لكثرة بين لم أن ما سألت عنه لا خبث فيه فلا ينجس ودل كلامه صلى
الله عليه وسلم على أن مناط التنجيس هو كون الخبث محمولا بحيث كان الخبث محمولا موجودا
في الماء كان نجسا وحيث كان الخبث مستهلكا غير محمول في الماء كان باقيا على طهارته فصار
حديث الثلثين موافقا لقوله الماء طهور لا ينجسه شيء والتقدير فيه لبيان صورة السؤال
لأنه أراد أن كل ما لم يبلغ ثلثين فإنه يحمل الخبث فإن هذا يخالف للحس إذا ما دون الثلثين
قد لا يحمل الخبث ولا ينجسه شيء كقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وهو إنما أراد إذا لم يشتر
في الموضعين وأما إذا كان قليلا فقد يحمل الخبث لضعفه وعلى هذا يخرج أمره بتطهير الاناء
إذا ولغ فيه الكلب سبعا احدهن بالتراب وبارأته فإن قوله صلى الله عليه وسلم إذا ولغ
الكلب في إناء أحدكم فليرقه وليس له سبعا اولاهن بالتراب كقوله إذا قام أحدكم من
نومه فلا يمس يده في الاناء حتى يسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين بات يده . فإذا كان النهي
عن غمس اليد في الاناء هو الاناء المتاد للغمس وهو الواحد من آية المياه فكذلك تلك
الآية المتادة للولوغ هي آية الماء وذلك ان الكلب يلغ بلسانه شيئا بعد شيء فلا بد أن يبق
في الماء من ريقه ولعابه ما يبق وهو لزوج فلا يحمله الماء القليل بل يبقى فيكون ذلك الخبث محمولا
والماء يسيراً فبراق ذلك الماء لاجل كون الخبث محمولا فيه ويفسل الاناء الذي لا قاه ذلك
الخبث وهذا بخلاف الخبث المستهلك المستحيل كاستحالة الحجر فان الحجر إذا انقلبت في الدن

بإذن الله كانت طاهرة باتفاق العلماء وكذلك جوانب الدنيا ينسل الاناء وهنا لا ينسل لان الاستحالة حصلت في أحد الموضعين دون الآخر * وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد الفصل بين المتبدا^(١) والذي ينجس بمجرد الملاقاة وما لا ينجس الا بالتغير لقال اذا لم يبلغ قلتين نجس وما بلغها لم ينجس الا بالتغير انجر^(٢) ذلك من الكلام الذي يدل على ذلك . فاما مجرد قوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث مع ان الكثير ينجس بالاتفاق فلا يدل على هذا المقصود بل يدل على أنه في المادة لا يحمل الخبث فلا ينجسه فهو إخبار عن انتفاء سبب التنجس ويان لكون التنجس في نفس الامر هو حمل الخبث والله أعلم * وأما نهي صلى الله عليه وسلم أن يغسل القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها ثلاثا فهو لا يقتضي تنجس الماء بالاتفاق بل قد يكون لانه يؤثر في الماء أثرا أو أنه قد يفضي الى التأثير وليس ذلك بأعظم من النهي عن البول في الماء الدائم وقد تقدم أنه لا يدل على التنجس * وأيضا فان في الصحيحين عن أبي هريرة قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنشق بمنخريه من الماء فان الشيطان يبيت على خيشومه فامر بالنسل معالا يبيت الشيطان على خيشومه فلم أن ذلك سبب للنسل غير النجاسة والحديث المعروف * وقوله فان أحدكم لا يدري أين بات يده يمكن ان يراد به ذلك فتكون هذه العلة من الطل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار * وأما نهي صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كنهيه عن البول في المستعم ثم اذا اغتسل حصل له وسواس وربما بقي شيء من أجزاء البول فعاد عليه رشاشها وكذلك اذا بال في ماء ثم اغتسل فيه فقد يفتسل قبل الاستحالة مع بقاء أجزاء البول فنهى عنه لذلك ونهيه عن الاغتسال في الماء الدائم إن صح بتعلق بمسئلة الماء المستعمل وهذا قد يكون لما فيه من تذكير الماء على غيره لا لاجل نجاسته ولا لمصيره مستعملا فانه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا ينجب والله أعلم

مسئلة * في ازالة النجاسة بغير الماء ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) المنع كقول الشافعي وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد (والثاني) الجواز كقول أبي حنيفة وهو القول الثاني في مذهب مالك وأحمد (والقول الثالث) في مذهب أحمد أن ذلك يجوز للحاجة كما في طهارة

فم المرة برقيها وطهارة أفواه الصبيان بأرياقهم ونحو ذلك والسنة قد جاءت بالامر بالماء في قوله
 لا سيما حثه ثم أمره ثم اغسله بالماء وقوله في آية الجوس أرحضوها ثم اغسلوها بالماء وقوله
 في حديث الاعرابي الذي قال في المسجد صبوا على بوله ذنوباً من ماء فامسحوا بالازالة بالماء في
 قضايها معينة ولم يأمر أمراً عاماً بأن تزال كل نجاسة بالماء وقد أذن في ازالها بنير الماء في مواضع
 منها الاستحجار بالأحجار . ومنها قوله في التلين ثم ليدلكهما بالتراب فان التراب لهما طهور . ومنها
 قوله في الذيل يطهره ما بعده . ومنها ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم لم يكونوا يمسحون ذلك . ومنها قوله في الحر إنها من الطوافين عليكم
 والطوافات مع ان الحر في العادة تأكل الفأر ولم تكن هناك فتاة تردها تطهر بها أفواهها
 وانما طهرها ريقها . ومنها ان الحر المنقبة بنفسها تطهر باتفاق المسلمين واذا كان كذلك قال ارجع
 في هذه المسئلة أن النجاسة متى زالت باى وجه كان زال حكمها فان الحكم اذا ثبت بعلّة زال
 بزوالها لكن لا يجوز استعمال الاطعمة والاشربة في ازالة النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من
 افساد الاموال كما لا يجوز الاستنجاء بها والذين قالوا لا تزول الا بالماء منهم من قال ان هذا
 تعبد وليس الامر كذلك فان صاحب الشرع أمر بالماء في قضايها معينة لان ازالها بالاشربة التي
 ينتفع بها المسلمون افساد لها وازالتها بالجمادات كانت متعذرة^(١) يفصل الثوب والاناة
 والارض بالماء فانه من المعلوم انه لو كان عنده ماء ورد وخل وغير ذلك لم يأمرهم بافساده فكيف
 اذا لم يكن عندهم . ومنهم من قال ان الماء له من اللطف ما ليس لغيره من المائعات فلا يلحق
 غيره به وليس الامر كذلك بل اغل وماء الورد وغيرهما يزيلان ما في الآتية من النجاسة
 كالماء وأبلغ والاستحالة أبلغ في الازالة من النسل بالماء فان الازالة بالماء قد يبقى معها لون
 النجاسة فيبقى عنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يكفيك للماء ولا يضرك أثره وغير الماء يزيل
 الطعم واللون والريح . ومنهم من قال كان القياس أن لا تزول بالماء لتنجسه بالملاقاة لكن
 رخص في الماء للحاجة فجعل الازالة بالماء صورة استحسان فلا يقاس عليها وكلا المقدمتين
 باطلة فليست ازالها به على خلاف القياس^(٢) ان الحكم اذا ثبت بعلّة زال بزوالها ومعلوم
 انه ينجس بالملاقاة ممنوع ومن سلمه فرق بين الوارد والمورد وبين الجاري والواقف

ولو قيل أنها على خلاف القياس فالصواب انما خلف القياس عليه^(١) اذا عرفت علته اذ الاعتبار في القياس بالجامع والفارق واعتبار طهارة الخبث بطهارة الحدث ضعيف فان طهارة الحدث من باب الافعال المأمور بها ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل واشترط فيها التنية عند الجمهور وأما طهارة الخبث فانها من باب التروك فقصودها اجتناب الخبث ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده بل لو زالت بالمطر النازل من السماء حصل المقصود كما ذهب اليه أئمة المذاهب وغيرهم. ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد أنهم اعتبروا فيها التنية فهو قول شاذ يخالف للاجماع السابق مع مخالفته لأئمة المذاهب وانما قيل هذا من ضيق الجبال في المناظرة فان المنازع لم يفت في مسألة التنية قاس طهارة الحدث على طهارة الخبث ففتوا الحكم في الاصل وهذا ليس بشئ ولهذا كان أصح قولي العلماء أنه اذا صلى بالنجاسة جاهلا أو ناسيا فلا إعادة عليه كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة للاذى الذي كان فيها ولم يستأنف الصلاة وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في ثوبه نجاسة أمر بنسائها ولم يعد الصلاة وذلك لان ما كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله العبد ناسيا أو مخطئا فلا ثم عليه كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى (ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به) وقال تعالى (وبنا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) قال الله تعالى قد فعلت رواه مسلم في صحيحه ولهذا كان أقوى الأقوال أن مافعله العبد ناسيا أو مخطئا من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يبطل العبادة كالسلام ناسيا والاكل ناسيا واللباس والطيب ناسيا وكذلك اذا فعل المحلوف عليه ناسيا وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وانما المقصود التنبيه على ان النجاسة من باب ترك المنهي عنه وحينئذ اذا زال الخبث بأي طريق كان حصل المقصود لكن ان زال بفعل العبد ونيته أثيب على ذلك والا ان عدم بنسائه فله ولا نيته زالت المفسدة ولم يكن له ثواب ولم يكن عليه عقاب

﴿مسئلة﴾ في الجبن الإفريقي والجوخ هل هما مكروهان أو قال أحسن الأئمة ممن يمتد قوله إنها نجسان وان الجبن يدهن بدهن الخنزير وكذلك الجوخ ﴿الجواب﴾ الحمد لله أما الجبن المحلوب من بلاد الافرنج فالذين كرهوه ذكروا لذلك سببين أحدهما انه يوضع بينه شحم الخنزير اذا حمل في السفن والثاني أنهم لا يذكرون ما تصنع

منه الاضحية بل يضربون رأس البقر ولا يذكونه. فلما الوجه الاول فتايشه ان ينحس ظاهر
الجبن فتى كشط الجبن أو غسل طهر فان ذلك ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم فاذا كان ملاقة الفأرة للسمن
لا توجب نجاسة جيمه فكيف تكون ملاقة السمن النجس للعين توجب نجاسة باطنه ومع
هذا فاما يجب ازالة ظاهره اذا تيقن اصابة النجاسة له وأما مع الشك فلا يجب ذلك * وأما
الوجه الثاني فقد علم انه ليس كلما يقرونه من الانعام يتركون ذكاته بل قد قيل انهم انما يفعلون هذا
بالبقر وقيل انهم يفعلون ذلك حتى يسقط ثم يذكره ومثل هذا لا يوجب تحريم ذبائحهم بل
اذا اختلط الحرام بالحلل في عدد لا ينحصر كاختلاط أخته بأهل بلد واختلاط الميتة والمنسوب
بأهل بلدة لم يوجب ذلك تحريم مافي البلد كما اذا اختلطت الاخت بالجنسية والمذكي باليت فهذا
القدر المذكور لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال * ويتقدير أن يكون الجبن مصنوعا من
انفحة ميتة فهذه المسئلة فيها قولان مشهوران للعلماء (أحدهما) أن ذلك مباح طاهر كما هو قول
أبي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين (والثاني) أنه حرام نجس كقول مالك والشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى والخلاف مشهور في لبن الميتة وانفحتها هل هو طاهر أم نجس والمطهرون
احتجوا بأن الصحابة أكلوا جبن الجوس مع كون ذبائحهم ميتة ومن خالفهم نازعهم كما هو
مذكور في موضع آخر * وأما الجوخ فقد حكي بمض الناس انهم يدهنونه بشحم الخنزير وقال
بعضهم انه ليس يفعل هذا به كله فاذا وقع الشك في عموم نجاسة الجوخ لم يحكم بنجاسة لعينه
لامكان ان تكون النجاسة لم تصبها اذ العين ظاهرة ومتى شك في نجاستها فالاصل الطهارة
ولو تيقنا نجاسة بعض أشخاص نوع دون بعض لم نحكم بنجاسة جميع أشخاصه ولا بنجاسة
ما شككنا في نجسه ولكن اذا تيقن النجاسة أو قصد ازالة الشك فغسل الجوخة
يطهرها فان ذلك صوف أصابه دهن نجس واصابة البول والدم ثوب القطن والكتان أشد
وهو به ألصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن أصاب دم الحيض ثوبا حتى ثم اقرصه
ثم اغسله بالماء وفي رواية ولا يضرك أثره والله أعلم *

❦ مسألة ❦ في ناس في مفازة ومعهم ماء قليل فولغ الكلب فيه فا الحكم فيه

(الجواب) الحمد لله * يجوز لهم حبسه لاجل الشرب اذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيبا فان

الخبائث جميعها تباح للمضطر فله أن يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير وله أن يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والمائعات التي ترويه وإنما منه أكثر الفقهاء شرب الخمر قالوا لأنها تزيد عطشا • وأما التوضؤ بماء البولوغ فلا يجوز عند جماهير العلماء بل يمدل عنه إلى التيمم ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نيته • فمن اضطر إلى الميتة أو الماء النجس فلم يأكل ولم يشرب حتى مات دخل النار ولو وجد غيره مضطرا إلى مأمته من الماء الطيب والنجس^(١) أو حدث صغير ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل اللذة أو الذمة ودوابهم المصومة فلم يسقه كان آثما عاصيا والله أعلم •

﴿مسئلة﴾ في أواني النحاس المطلعة بالفضة كالطلسات وغيرها هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا •

(الجواب) الحمد لله • أما المصنوب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم وما يجري مجرى المصنوب كالبخار والجبار والطشوت والشعمدانات وأمثال ذلك فإن كانت الفضة يسيرة لحاجة مثل تشعيب القدح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال فلا بأس بذلك • ومراد الفقهاء بالحاجة هنا أن يحتاج إلى تلك الصورة كما يحتاج إلى التشعيب والشعيرة سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك وليس مرادهم أن يحتاج إلى كونها من فضة بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة والضرورة تبيح الذهب والفضة مفردا وتبأ حتى لو احتاج إلى شد أسنانه بالذهب أو اتخذ أنفا من ذهب ونحو ذلك جاز كما جاءت به السنة مع أنه ذهب ومع أنه مفرد وكذلك لو لم يجد ما يشربه إلا في إناء ذهب أو فضة جاز له شربه ولو لم يجد ثوبا يقيه البرد أو يقيه السلاح أو يستر به عورته إلا ثوبا من حرير منسوج بذهب أو فضة جاز له لبسه فإن الضرورة تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة مع أن تحريم الطعام أشد من تحريم الملابس لأن تأثير الخبائث بالمأذجة والمخالطة للبدن أعظم من تأثيرها بالملابس والمباشرة للظاهر ولهذا كانت النجاسات التي تحرم ملابسها يحرم أكلها ويحرم من أكل السموم ونحوها من المضرات ما ليس بنجس ولا يحرم مباشرتها • ثم ما حرم غلبت جنسه أشد مما حرم لما فيه من السرف والفضر والخليل • فإن هذا يحرم القدر الذي يقتضى ذلك منه ويباح الحاجة كما أبيع للنساء لبس

الذهب والحرير لما جتهدن الى التزين وحرم ذلك على الرجال وأبيح للرجال من ذلك اليسير كالملم ونحو ذلك مما ثبت في السنة ولهذا كان الصحيح من القولين في مذهب أحمد وغيره جواز التداوى بهذا الضرب دون الاول كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم للزير وطلحة في لبس الحرير من حكمة كانت بهما ونهى عن التداوى بالحرير وقال انها داء وليست بدواء ونهى عن الدواء الخبيث ونهى عن قتل الضفدع لاجل التداوى بها وقال ان تقتتها تسبيح وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ولهذا استدلل باذنه للعرنيين في التداوى بأبوال الابل وألبانها على ان ذلك ليس من الخبائث المحرمة النجسة لعمه عن التداوى بمثل ذلك ولكونه لم يأمر بفسل ما يصيب الأبدان والياب والآية من ذلك . واذا كان القائلون بطهارة ابوال الابل تنازعوا في جواز شربها لنير الضرورة وفيه عن أحمد روايتان منصوبتان فذاك لما فيها من القذارة الملحق لها بالخط والبصاق والمني ونحو ذلك من المستفدرات التي ليست بنجسة التي يشرع النظافة منها كما يشرع تنف الابط وحلق العانة وتقليم الاظفار وإحفاء الشارب ولهذا أيضا كان هذا الضرب محرما في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء فأنية الذهب والفضة حرام على الصنفين بخلاف التحلي بالذهب ولباس الحرير فانه مباح للنساء وباب الخبائث بالعكس فانه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الانسان مالا يباح اذا كان متصلا به كما يباح اطفاء الحريق بالحرير واطعام الميتة للبراة والصقور والباس الدابة الثوب النجس وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قولى العلماء وهو أشهر الروايتين عن أحمد وهذا لان استعمال الخبائث فيها يجري مجرى الاتلاف ليس فيه ضرر وكذلك في الامور المنفصلة بخلاف استعمال الحرير والذهب فان هذا غاية السرف والفخر والخيلاء . وبهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في لباس دابة الثوب الحرير قياسا على لباس الثوب النجس فان هذا بمنزلة من يجوز اقتراش الحرير ووطأه قياسا على المصدرات أو من يبيح تحلية دابة بالذهب والفضة قياسا على من يبيح لباسها الثوب النجس فقد ثبت بالنص تحريم اقتراش الحرير كما ثبت تحريم لبسه . وبهذا يظهر ان قول من حرم اقتراشه على النساء كما هو قول المرازقة من أصحاب الشافعي اقرب الى القياس من قول من اباحه للرجال كما قاله أبو حنيفة وان كان الجمهور على ان الاقتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء لان

الاقتراش لباس كما قال انس قصمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس اذ لا يلزم من
 اباحة الزين على البدن اباحة المنفصل كما في آنية الذهب والفضة فانهم اتفقوا على ان استعمال
 ذلك حرام على الزوجين الذكر والانثى • واذا تبين الفرق بين ما يسميه الفقهاء في هذا الباب
 حاجة وما يسمونه ضرورة فيسير الفضة التابع يباح عندهم للحاجة كما في حديث انس ان قدح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انكسر شرب بالفضة سواء كان الشاعب له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم او كان هو أنسا • وأما ان كان اليسير للزينة فيه أموال في مذهب أحمد وغيره
 التحريم والاباحة والكراهة • قيل والرابع انه يباح من ذلك ما لا يباشر بالاستعمال وهذا هو
 المنصوص عنه فينبى عن المنبة في موضع الشرب دون غيره ولهذا كره حلقة الذهب في الاناء
 اتباعا لمبد الله بن عمر في ذلك فانه كره ذلك وهو أولى ما اتبع في ذلك • وأما ما يروى عنه مر فوما
 من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فاستناده ضعيف ولهذا كان المباح من
 الفضة انما يباح لنا استعماله عند الحاجة فأما بدون ذلك فيل يكره وقيل يحرم ولذلك كره أحد الحلقة
 في الاناء اتباعا لمبد الله بن عمر • والكراهة منه هل تحمل على التنزيه أو التحريم على قولين لاصحابه
 وهذا المنع هو مقتضى النص والقياس فان تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه كما
 ان تحريم الخنزير والميتة والدم اقتضى ذلك وكذلك تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب
 والفضة يقتضى المنع من أباض ذلك وكذلك النهى عن لبس الحرير اقتضى النهى عن أباض
 ذلك لولا ما ورد من استثناء موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع في الحديث الصحيح ولهذا وقع
 الفرق في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر الناس بين باب النهى والتحريم وباب
 الامر والايحباب فاذا نهى عن شيء نهى عن بعضه واذا أمر بشيء كان أمرا مجبىه ولهذا كان
 النكاح حيث أمر به كان أمرا مجبوعه وهو العقد والوطء وكذلك اذا أبيض كما في قوله
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) (حتى تنكح زوجا غيره) (وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من
 عبادكم وامائكم) يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج • وحيث حرم النكاح كان تحريما
 لا باماضه حتى يحرم العقد مفردا والوطء مفردا كما في قوله (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من
 النساء الا ما قد سلف) وكافي قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) الآية الى آخرها وكافي قوله لا ينكح
 الحرم ولا ينكح ونحو ذلك ولهذا فرق مالك وأحمد في المشهور عنه بين من حلف ليفعلن شبا

فعل بعضه انه لا يبر ومن حلف لا يفعل شيئاً فعمل بعضه انه يحنت . واذا كان تحريم الذهب والحرير على الرجال وآية الذهب والفضة على الزوجين يقتضى شمول التحريم لأباض ذلك فى اتخاذ اليسير لحاجة ومطلقاً فلا اتخاذ اليسير^(١) ولهذا تنازع العلماء فى جواز اتخاذ الآيات بدون استعمالها فرخص فيه أبو حنيفة والشافعى وأحمد فى قول وان كان المشهور عنهما تحريمه اذ الاصل أن ما حرم استعماله حرم اتخاذ كالات للملاهي . واما ان كانت الفضة التابعة كثيرة ففيها ايضاً قولان فى مذهب الشافعى واحد وفى تحديد الفرق بين الكثير واليسير والترخيص فى لبس خاتم الفضة أو تحلية السلاح من الفضة وهذا فيه اباحة يسير الفضة مفرداً لكن فى اللباس والتحلى وذلك يباح فيه مالا يباح فى باب الآيات كما تقدم التنبيه على ذلك ولهذا غلط بعض الفقهاء من اصحاب احمد حيث حكى قولاً باباحة يسير الذهب تبعاً فى الآيات عن ابى بكر عبد العزيز وابو بكر انما قال ذلك فى باب اللباس والتحلى كعلم الذهب ونحوه . وفى يسير الذهب فى باب اللباس عن احمد اقوال (احدها) الرخصة مطلقاً لحديث معاوية نهى عن الذهب الا مقطعاً ولعل هذا القول اقوى من غيره وهو قول ابى بكر (والثاني) الرخصة فى السلاح فقط (والثالث) فى السيف خاصة وفيه وجه بتحريمه مطلقاً لحديث أسماء لا يباح من الذهب ولا خرصة^(٢) والخرصة عين الجرادة^(٣) لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع ولا رب ان هذا عرم عند الأئمة الارزمة لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب وان كان قد لبسه من الصحابة من لم يبلغه النهي ولهذا فرق احمد وغيره بين يسير الحرير مفرداً كالنسك فتعفى عنه وبين يسيره تبعاً كالملم اذ الاستثناء وقع فى هذا النوع فقط . فكما يفرق فى الرخصة بين اليسير والكثير فيفرق بين التابع والمفرد ويحمل قول معاوية الا مقطعاً على التابع لنيره واذا كانت الفضة لدرخص منها فى باب اللباس والتحلى فى اليسير وان كان مفرداً فالذين رخصوا فى اليسير أو الكثير التابع فى الآيات ألحقوها بالحرير الذى ايسح يسيره تبعاً للرجال فى الفضة التى ايسح يسيرها مفرداً اولاً ولهذا ايسح فى احد قولى العلماء وهو احدي الروايتين عن احمد حلية المنطقة من الفضة وما يشبه ذلك من لبس الحرب كالخوذات والجوشن والران وحائل السيف وأما تحلية

(١) كذا بالأصل ولعله سقط من العبارة شيء والله أعلم اه مصححه (٢) مصفر خرص بالضم وهى الحلقة الصغيرة من حللى الاذن اه مصححه (٣) كذا بالأصل

السيف بالفضة فليس فيه هذا اختلاف • والذين منعوا قالوا الرخصة وقعت في باب اللباس دون باب الآتية وباب اللباس أوسع كما تقدم وقد يقال إن هذا أقوى إذ لا أثر في هذه الرخصة والقياس كما ترى وأما المصنوب بالذهب فهذا دخل في التعهي سواء كان قليلا أو كثيرا والخلاف المذكور في الفضة متف هنا لكن في سبيل الذهب في الآتية وجه للرخصة فيه وأما التوضؤ والاغتسال من آتية الذهب والفضة فهذا فيه نزاع معروف في مذهب أحمد لكنه مركب على إحدى الروايتين بل أشهرهما عنه في الصلاة في الدار المنصوبة واللباس المحرم كالحرير والمنصوب والحج بالمال الحرام وذبح الشاة بالسكين الحرمه ونحو ذلك مما فيه أداء واجب واستحلال محظور فأما على الرواية الأخرى التي يصحح فيها الصلاة والحج ويبيع النجس فانه يصحح الطهارة من آتية الذهب والفضة • وأما على المنع فلا صحابه قولان أحدهما الصحة كما هو قول الخري وغيره والثاني البطلان كما هو قول أبي بكر طردا لقياس الباب • والذين نصروا قول الخري أكثر اصحاب أحمد فرفعوا بفرقين (أحدهما) أن الحرم هنا منفصل عن العبادة فإن الاناء منفصل عن التطهر بخلاف لابس الحرم وآكله والجالس عليه فانه مباشر له (قالوا) فاشبه ما لو ذهب الى الجملة بدابة منصوبة وضف آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يمس يده في الاناء الحرم وبين أن يترف منه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الشارب من آتية الذهب والفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم وهو حين انصباب الماء في بطنه يكون قد انفصل عن الاناء (والفرق الثاني) وهو انهم قالوا التحريم اذا كان في ركن العبادة وشرطها أثر فيها كما اذا كان في الصلاة في اللباس أو البقعة وأما اذا كان في اجنبي عنها لم يؤثر والاناء في الطهارة اجنبي عنها فلذلك لم يؤثر فيها والله اعلم

مسئلة في لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا

(الجواب) الحمد لله • أما نقض الوضوء بلمس النساء فلفقهاء فيه ثلاثة أقوال طرفان ووسط (اضمها) أنه ينقض اللمس وإن لم يكن لشهوة اذا كان الملموس مظنة للشهوة وهو قول الشافعي تمسكا بقوله تعالى (أو لامستم النساء) وفي القراءة الأخرى أو لمستم (القول الثاني) أن اللمس لا ينقض بحال وإن كان لشهوة كقول أبي حنيفة وغيره وكلا القولين يذكر رواية عن أحمد لكن ظاهر مذهبه كذب مالك والفقهاء السبعة أن اللمس إن كان لشهوة نقض والا فلا وليس في المسئلة قول متوجه الا هذا القول أو الذي قبله • فأما تطبيق النقض بمجرد اللمس

فهذا خلاف الأصول وخلاف إجماع الصحابة وخلاف الآثار وليس مع قائله نص ولا قياس
فإن كان اللبس في قوله تعالى (أو لستم النساء) إذا أريد به اللبس باليد والقبلة ونحو ذلك كما قاله
ابن عمر وغيره فقد علم أنه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فائما يراد به ما كان
لشهوة مثل قوله في آية الاعتكاف (ولا يباشروهن) وأنتم ما كفون في المساجد) ومباشرة المعتكف
لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة وكذلك المحرم الذي هو أشد لو باشر المرأة
لغير شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم وكذلك قوله (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن)
وقوله (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) فإنه لو مسها مسيسا خاليا من غير شهوة
لم يجب به عدة ولا يستقر به مهر ولا تنتشر به حرمة المصاهرة بأفراق العلماء بخلاف ما لموس
المرأة لشهوة ولم يخال بها ولم يطأها ففي استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب
أحمد وغيره. فنزعم أن قوله (أو لستم النساء) يتناول اللبس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة
التي جاء بها القرآن بل وعن لغة الناس في عرفهم فإنه إذا ذكر اللبس الذي يقرن فيه بين
الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة كما أنه إذا ذكر الوطء المقرون بين الرجل والمرأة علم أنه
الوطء بالفرج لا بالقدم * وأيضا فإنه لا يقول إن الحكم ملق بلبس النساء مطلقا بل بصنف
من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة فأما مس من لا يكون مظنة كذوات المحارم والصغيرة
فلا يتقضى بها فقد ترك ما ادعاء من الظاهر واشترط شرطا لا أصل له بنص ولا قياس فإن
الأصول المنصوصة تفرق بين اللبس لشهوة واللبس لغير شهوة. لا تفرق بين أن يكون
الملموس مظنة الشهوة أو لا يكون وهذا هو اللبس المؤثر في المبادات كلها كالأحرام والاعتكاف
والصيام وغير ذلك وإذا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس لم يكن له أصل
في الشرع * وأما من علق التقضى بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل له وقياس
أصول الشريعة دليل * ومن لم يجعل اللبس ناقضا بحال فإنه يجعل اللبس إنما أريد به الإجماع كما
في قوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ونظائره كثيرة * وفي السنن أن النبي صلى
الله عليه وسلم قبل بعض نساءه ثم صلى ولم يتوضأ لكن تكلم فيه * وأيضا فمن المعلوم أن مس
الناس نساءهم مما تم به البلوى ولا يزال الرجل يمس امرأته فلو كان هذا مما يتقضى الوضوء
لكان النبي صلى الله عليه وسلم يته لامته وكان مشهورا بين الصحابة ولم ينقل أحد إن أحدا

من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقة يده لامرأته أو غيرها ولا تفل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم أن ذلك قول باطل والله أعلم .
 * مسألة * هل التخلّيس أفضل أم الاسفار *

(الجواب) الحمد لله . بل التخلّيس أفضل اذا لم يكن ثم سبب يقتضى التأخير فان الاحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين انه كان يتلّس بصلاة الفجر كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشبهه معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن أحد من النّس والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في مسجده قناديل كما في الصحيحين عن ابي برزة الأسلمي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بما بين الستين آية الى المائة وينصرف منها حين يعرف الرجل جليسه وهذه القراءة هي نحو نصف جزء أو ثلث جزء وكان فراغه من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه وهكذا في الصحيح من غير هذا الوجه انه كان يتلّس بالفجر وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده وكان بعده أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فتشأ في دولتهم فقهاء رأوا عاداتهم فظنوا ان تأخير الفجر والمصر أفضل من تقديمها وذلك غلط في السنة واحتجوا بما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أسفروا بالفجر فانه أعظم الاجر وقد صححه الترمذي وهذا الحديث لو كان معارضاً لم يقاومها لان تلك في الصحيحين وهي مشهورة مستفيضة والفجر الواحد اذا خالف المشهور المستفيض كان شاذاً وقد يكون منسوخاً لان التخلّيس هو فعله حتى مات وفعل الخلفاء الراشدين بعده . وقد تأول الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وغيره كابي حفص^(١) البرمكي من أصحاب أحمد وغيرهما قوله أسفروا بالفجر على ان المراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا صلاة الفجر حتى تخرجوا منها مسافرين . وقيل المراد بالاسفار التبين أي صلوا اذا تبين الفجر وانكشف ووضع فان في الصحيحين عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لتبرقها الا صلاة الفجر بمزدلفة وصلاة المغرب مجتمع وصلاة الفجر انما صلاها يومئذ بعد طلوع الفجر هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال وصلى صلاة الفجر حين برق الفجر وانما مراد عبد الله بن مسعود انه كان يؤخر الفجر عن أول طلوع الفجر حتى يتبين وينكشف وينظر وذلك اليوم عجائب وهذا تنق ماني

أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأما إذا أخرها لسبب يقتضي التأخير مثل المتيم عاده إنما يؤخرها ليصلي آخر الوقت بموضوء والمنفرد يؤخرها حتى يصلي آخر الوقت في جماعة أو أن يقدر على الصلاة آخر الوقت قائما وفي أول الوقت لا يقدر الا قاعداً ونحو ذلك مما يكون فيه فضيلة تزيد على الصلاة في أول الوقت فالتأخير لذلك أفضل والله أعلم •

﴿مسئلة﴾ هل تجزئ الصلاة قدام الامام أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله • أما صلاة المأموم قدام الامام ففيها ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) انها تصح مطلقا وان قبل انها تكره وهذا هو المشهور من مذهب مالك والقول القديم للشافعي (والقول الثاني) انها لا تصح كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور من مذهبهما (والثالث) انها تصح مع العذر دون غيره مثل ما اذا كان زحمة فلم يمكنه ان يصلي الجماعة والجنائز الاقدام الامام فتكون صلاته قدام الامام خيرا من ترك الصلاة وهذا قول طائفة من العلماء وهو قول في مذهب أحمد وغيره وهو أعدل الاقوال وأرجحها وذلك لان ترك التقدم على الامام غاية ان يكون واجبا من واجبات الصلاة في الجماعة والواجبات كلها تسقط بالعجز وهكذا يسقط عن المصلي ما يعجز عنه من القيام والقراءة واللباس والطهارة وغير ذلك وأما الجماعة فانه يجلس في الاوتار المتابعة الامام ولو فعل ذلك منفردا عمدا بطلت صلاته واذا أدركه ساجدا أو قاعدا كبر وسجد معه وقعد معه لاجل المتابعة مع انه لا يمتد له بذلك ويسجد لسهو الامام وان كان هو لم يسه • وأيضا ففي صلاة الخوف يستدبر القبلة ويعمل العمل الكثير ويفارق الامام قبل السلام ويقضي الركعة الاولى قبل سلام الامام وغير ذلك مما يفعله لاجل الجماعة ولو فعله لغير عذر بطلت صلاته • وأبلغ من ذلك ان مذهب البصريين وأكثر أهل الحديث أن الامام الراتب اذا صلى جالسا صلى المأمومون جلوسا لاجل متابعتهم فيتركون القيام الواجب لاجل المتابعة كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون • والناس في هذه المسئلة على ثلاث أقوال قيل لا يؤثم القاعد القائم فان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كقول مالك ومحمد بن الحسن • وقيل بل يؤثمهم ويقومون فان الامر بالقعود منسوخ كقول أبي حنيفة والشافعي • وقيل ذلك محكم وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كأسيد بن حضير وغيره وهذا مذهب حماد بن زيد وأحمد بن حنبل وغيرهما • وعلى هذا فلو

صلوا قياماً في صحة صلاتهم قولان * والمقصود هنا أن الجماعة تفضل بحسب الامكان فاذا كان للمأموم لا يمكنه الاتيام بامامه الا قدماه كان غاية ما في هذا الباب انه ترك الوقت لاجل الجماعة وهذا أخف من غيره ومثل هذا يسوغ له الصلاة خلف الصف ولم يدع الجماعة ولم يجذب أحداً يصلي معه كما ان المرأة اذا لم تجد امرأة تصافها فانها تقف وحدها خلف الصف باتفاق الأئمة وهو انما أمر بالمصافاة مع الامكان لامع العجز عن المصافاة والله أعلم *

﴿ مسألة ﴾ في الصلاة يوم الجمعة بالسجدة هل تجب المداومة عليها أم لا *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله * ليست قراءة ألم تنزيل التي فيها للسجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة. ومن اعتقد ذلك واجبا أو ذم من ترك ذلك فهو ضال محطى يجب عليه ان يتوب من ذلك باتفاق الأئمة وانما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكرهيته فعند مالك يكره ان يقرأ بالسجدة في الجهر والصحيح انه لا يكره كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في المشاء باذا السماء انشقت وثبت عنه في الصحيحين انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل وهل أنى. وعند مالك يكره ان يقصد سورة بينها * وأما الشافعي وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة مثل الجمعة والمنافقين في الجمعة والداريات واقربت في العيد وألم تنزيل وهل أنى في فجر الجمعة لكن هنا مسئلتان فافهمان (احدهما) انه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة فليس الاستحباب لاجل السجدة بل للسورتين والسجدة جاءت اتفاقاً فان هاتين السورتين فيهما ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبث (الثانية) انه لا يبغي المداومة عليها بحيث يتوهم الجهل انها واجبة وأن تاركها مسيء بل يبغي تركها أحياناً لعدم وجوبها والله أعلم *

﴿ مسألة ﴾ في صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية أم سنة مؤكدة فان كانت فرض عين وصلى أحد وحده من غير عذر هل تصح صلاته أم لا وما أقوال العلماء في ذلك وما حجة كل واحد منهم وما الرجوع من قولهم *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله * اتفق العلماء على انها من أوكد العبادات وأجل الطاعات وأعظم شعائر الاسلام وعلى ما ثبت من فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال فضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة هكذا في حديث أبي هريرة وأبي

سعيد بخمس وعشرين وفي حديث ابن عمر بسبع وعشرين والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما
 بأن حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة
 والفضل خمس وعشرون وحديث السبع والعشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة
 والفضل بينهما فصار المجموع سبعا وعشرين. ومن ظن من المتسكة أن صلاته وحده أفضل
 إما في خلوته وإما في غير خلوته فهو مخطئ ضال. وأصل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام
 المعصوم فمطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أمر الله تعالى بها ورسوله صلى الله عليه وسلم
 وعمر المشاهد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله وصار مشابها لمن نهى عن عبادة
 الرحمن وأمر بعبادة الأوثان فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى
 (ومن أعظم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسمى فيها خرابها) وقال تعالى (ولا
 تبشروهن وأنتن ما كنون في المساجد) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند
 كل مسجد) وقال تعالى (ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله) إلى قوله (إنما يسمر مساجد
 الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فسي أولئك أن
 يكونوا من المهتدين) وقال تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
 بالندو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصلاة وآتوا الزكاة) الآية
 وقال تعالى (وان المساجد فلا تدعوا مع الله أحدا) وقال تعالى (ومساجد يذكر فيها اسم الله
 كثيرا) • وأما مشاهد القبور ونحوها فقد اتفق أئمة المسلمين على أنه ليس من دين الإسلام أن
 تنخص بصلاة أو دعاء أو غير ذلك. ومن ظن أن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في
 المساجد فقد كفر بل توارت السنن بالنهي عن اتخاذها لذلك كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال
 لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك
 لا برز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا • وفي الصحيحين أيضا أنه ذكر له كنيسة بارض الحبشة
 وما فيها من الحسن والتصاوير فقال أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا
 وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة • وثبت عنه في صحيح مسلم من
 حديث جندب أنه قال قبل أن يموت بخمس أن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا
 فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك • وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن

من شرار الناس من تدرّكهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد • وفي • وطام مالك
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد • وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتخذوا قبوري عيداً وصلوا
عليّ حيث ما كنتم فإن صلاتكم تليقني • وللقصود هنا أن أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة
الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات ومن فضل تركها عليها
إثارة للخلاوة والافتراء على الصلوات الخمس في الجماعات أو جعل الدعاء والصلوة في المشاهد
أفضل من ذلك في المساجد قد انحط من رتبة الدين واتباع غير سبيل المؤمنين (ومن يشاقق
الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت
مصيراً) ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأيمان أو على الكفاية
أو سنة مؤكدة على ثلاثة أقوال (قيل) هي سنة مؤكدة قطع وهذا هو المروي عن
أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي وبذكر رواية عن
أحمد (وقيل) هي واجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض
أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد (وقيل) هي واجبة على الأيمان وهذا هو المنصوص
عن أحمد وغيره من أئمة السلف وحقها الحديث وغيرهم • وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفرداً
لغير عذر هل تصح صلاته على قولين (أحدهما) لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب
أحمد ذكره القاضى أبو بديلى في شرح المذهب عنهم وبعض متأخريهم كابن عقيل وهو قول
طائفة من السلف واختاره ابن حزم وغيره (والثاني) تصح مع ثمة بالترك وهذا هو المأثور عن
أحمد وقول أكثر أصحابه • والذين نقوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده (قالوا) ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ولم يكن
هناك تفضيل وحملوا ما جاء من م النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريق على من ترك الجمعة أو
على المناقذين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع التفائق وأن تحريرهم كان لاجل التفائق لالاجل
ترك الجماعة مع الصلاة في البيوت • وأما الموجبون فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار • أما
الكتاب • فقوله تعالى (واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتنم طائفة منهم مأك) الآية وفيها
دليلان (أحدهما) أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في حال الخوف وذلك دليل على وجوبها حال

الخوف وهو يدل بطريق الاولى على وجوبها حال الأمن (الثاني) انه سن صلاة الخوف جماعة وسوغ^(١) فيها ما لا يجوز لغير عذر كاستدبار القبلة والعمل الكثير فانه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق وكذلك مفارقة الامام قبل السلام عند الجهور . وكذلك التخلف عن متابعة الامام كما يتخلف الصف المؤخر بعد ركوعه مع الامام اذا كان العدو امامهم (قالوا) وهذه الامور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر فلولم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل عظمور مبطل للصلاة وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لاجل فعل مستحب مع انه قد كان من الممكن ان يصلوا وحدانا صلاة تامة فعلم انها واجبة * وايضا قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) إما ان يراد به المقارنة في الفعل وهي الصلاة جماعة وإما ان يراد به ما يراد بقوله (وكونوا مع الصادقين) فان أريد الثاني لم يكن فرق بين قوله صلوا مع المسلمين وصوموا مع الصائمين واركعوا مع الراكعين والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك (فان قيل) فالصلاة كلها تفعل في الجماعة (قيل) خص الركوع بالذكر لانه به تدرك الصلاة فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة فامر بما يدرك به الركعة كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا سجدوا لله جميعا وحدهم أو على أزواجهم مطبات أو على أرجلهم أو على بطنهم أو على أي شيء من هذه السجدة فاستسجدوا لله جميعا وحدهم أو على أزواجهم مطبات أو على أرجلهم أو على بطنهم أو على أي شيء من هذه السجدة فاستسجدوا لله جميعا وحدهم) (قيل) فلو قيل لا بد من الركعة مع الراكعين فانه لو قيل اتفق مع القاتنين لدل على وجوب ادراك القيام ولو قيل اسجدى لم يدل على وجوب ادراك الركوع بخلاف قوله اركع مع الراكعين فانه يدل على الامر بادراك الركوع وما بعده دون ما قبله وهو المطلوب (واما السنة) فالاحاديث المستفيضة في هذا الباب مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فهم يحترقون من لم يشهد الصلاة * وفي لفظ قال أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لا توجها ولو جوا وألقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام الحديث * وفي حديث في المسند وغيره لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت أن تقام الصلاة الحديث * فبين صلى الله عليه وسلم انه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة وبين أنه انما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية فاتهم لا يجب عليهم شهود الصلاة وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله وكان ذلك بمنزلة اقامة الحد على الحبلى وقد قال سبحانه (ولولا رجال مؤمنون

ونساء مؤمنات لم تعلموهن أن تعظوهن فتصديكم منهم مرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما) • ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة فسيقا الحديث بين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ثم أتبع ذلك بهمه بتعريق من لم يشهد الصلاة • وأما من حمل العقوبة على النفاق لاعلى ترك الصلاة فقوله ضعيف لاجله (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقتل المنافقين على الأمور الباطنة وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم فلو لا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم (الثاني) أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره (الثالث) أنه سيأتي أن شاء الله حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته فلم يأذن له وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أتى عليه القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم (الرابع) أن ذلك حجة على وجوبها أيضا كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينأى بهن فإن الله شرع لنبيه صلى الله عليه وسلم سنن الهدى وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينأى بهن من سنن الهدى وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته تركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضلتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف • فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق • وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولم يملوا ذلك إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل والتطوعات التي مع الفرائض وصلاة الضحى ونحو ذلك كان منهم من يفعلها ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه كما قال له الأعرابي والله لا أزيد على ذلك^(١) ولا أقص منه فقال أفلح إن صدق • ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه إلا منافق كان واجبا على الأعيان كخروجهم إلى غزوة تبوك فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعا لم يأذن لاحد في التخلف إلا من ذكر أن له عذرا فأذن له لاجل عذره ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين وهتك أستارهم وبين أنهم تخلفوا لغير عذر • والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالعجز

حتى هجران نسايتهم لم حتى تاب الله عليهم (فان قيل) فأتتم اليوم تحكون بشاق من تخلف عنها
وتجوزون تحريق البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية (قيل له) من الافعال ما يكون واجبا ولكن
تأويل التأويل يستط الحدة وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه فيتركها
متأولا وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد تأويل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد
باشروا بالاجاب * وأيضا مما ثبت في الصحيح والسنن أن أمي استأذن النبي صلى الله عليه
وسلم ان يصلي في بيته فأذن له فلما ولي دعاء فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب فأمره
بالاجابة اذا سمع النداء ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء * وفي لفظ في السنن أن
ابن أم مكتوم قال يا رسول الله اني رجل شالغ الدار وان المدينة كثيرة الهوام ولى قائد
لا يلائني فل تجدني رخصة ان أصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجداك رخصة
وهذا نص في الايجاب للجماعة مع كون الرجل مؤمنا * واما احتياجهم بتفضيل صلاة الرجل
في الجماعة على صلاته وحده فمعه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر * فنصح صلاته
قال الجماعة واجبة وليست شرطا في الصلوة كالوقت فانه لو أخر العصر الى وقت الاصفرار كان
انما مع كون الصلوة صحيحة بل وكذلك لو أخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح
من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر * قال والتفضيل لا يدل على
ان المفضل جاز قد قال تعالى (اذا نودي للصلاة فاسمعوا الى ذكر الله وذروا
البيع ذلكم خير لكم) فجعل الدعاء الى الجمعة خيرا من البيع والسعي واجب والبيع حرام وقال
تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم) * ومن قال لا تصح
صلوة المنفرد الا لغير احتياج بادلة الوجوب. قال وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطا في الصلوة
كسائر الواجبات وأما الوقت فلا يمكن تلافيه فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه فنظير ذلك فوت
الجمعة وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها فاذا فوت الجمعة الواجبة كان انما وعليه الظاهر اذا لا يمكن
سوى ذلك وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها وليس هناك جماعة أخرى
فانه يصلي منفردا وتصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته جماعة كما يصح الظاهر من تنويع الجمعة وليس
وجوب الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة وانما الكلام فيمن صلى في بيته منفردا لغير ثم أقيمت
الجمعة فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة ^(١) * واستدلوا

في نسخة كما عرفت من كل الظاهر قبل الجمعة ان يجزى

(٢)

على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عنه صلى الله عليه وسلم من سمع النداء ثم لم يحجب من غير عذر فلا صلاة له • ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لرجل المسجد الا في المسجد فان هذا معروف من كلام علي وقد رواه الدارقطني وغيره مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ (قالوا) ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النبي دخل على فعل شرعي الا ترك واجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن ولا ايمان لمن لا امانة له ونحو ذلك • واجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بأن قالوا هو محمول على المذخور كالمرضى ونحوه فان هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد وان تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل كما ان الجماعة واجبة في الفرض دون النفل • وتام الكلام في ذلك أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث (١) هل المراد بهما المذخور أو غيره على قولين فقالت طائفة المراد بهما غير المذخور • قالوا لان المذخور اجره تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مرض المبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم • قالوا فاذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كان يعملان في الصحة والقامة كيف يكون صلاة المذخور قاعدا أو منفردا دون صلته في الجماعة قائما • وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض لان القيام في الفرض واجب ومن قال هذا القول لزمه ان يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه قد ثبت أنه قال ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم • وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد وجوزوا ان يتطوع الرجل مضطجعا لئير عذر لاجل هذا الحديث ولتعذر حمله على المريض كما تقدم ولكن اكثر العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام وقالوا لا يعرف أن احدا قط صلى في الاسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم أو بعده ولعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز وقد كان يتطوع قاعدا ويصلي على راحته قبل أن يوجه توجهت به ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة فلو كان هذا سائنا لفعله ولو مرة أو لفعله أصحابه • وهؤلاء

الذين انكروا هذا مع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله
تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة على انه اراد غير المذنوب
فيقال لم لم كان التفضيل هنا في حق غير المذنوب والتفضيل هناك في حق المذنوب وهل هذا الا
تناقض وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المذنوب فطرد دليله وحينئذ فلا يكون
في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لتسير عذر • وأما ما احتج به منازعهم من قوله اذا
مرض البدن أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم بخوابهم عنه ان هذا
الحديث دليل على انه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة
لاجل نيته له وعجزه عنه بالمرض • وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عازما على الفعل عزما
جازما وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل فهذا الذي كان له عمل في صحته واقامته عزمه
أنه يفعله وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه فكان بمنزلة الفاعل كما جاء في السنن فيمن تطهر
في بيته ثم ذهب الى المسجد ليدرك الجماعة فوجدها قد قاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة
وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم إن بالمدينة لرجالا ماسرتم مسيرا ولا قطعتم
واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حسبهم العذر وقد قال تعالى (لا يستوي
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) الآية. فهذا
ومثله يبين ان المذنوب يكتب له مثل ثواب الصحيح اذا كانت نيته أن يفعل وقد عمل ما يقدر عليه
وذلك لا يقتضى ان يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها
في الاجر مثل صلاة الصحيح ولا أن صلاة المنفرد المذنوب في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة
وانما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم كما يكتب له أجر صلاة الجماعة اذا
قائه مع قصده لها • وأيضا فليس كل مذنوب يكتب له مثل عمل الصحيح وانما يكتب له اذا كان
يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه فالحديث يدل على ان من كان من عادته الصلاة في جماعة
والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرضه فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم • وكذلك من تطوع
على الراحة في السفر وقد كان يتطوع في الحضر قائما يكتب له ما كان يعمل في الاقامة • فأما من لم
تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائما اذا مرض فعلى وحده أو صلى قاعدا فهذا لا يكتب
له مثل صلاة المقيم الصحيح • ومن حل الحديث على غير المذنوب يلزمه ان يحمل صلاة هذا قاعدا

مثل صلاة القائم وصلاته منفردا مثل الصلاة في جماعة وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ولا قاله أحد * وأيضا يقال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ولصلاة القائم على صلاة القاعد والقاعد على المضطجع إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة * أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه بنى ولا إثبات ولا سبق الحديث لاجل بيان صحة الصلاة وفسادها بل وجوب القيام والقعود وسقوط ذلك ووجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخر * وكذلك أيضا كون هذا المذود يكتب له تمام عمله أولا يكتب لم يتعرض له هذا الحديث بل يتلقى من أحاديث أخر وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم لا لكل أحد وبينت نصوص أخر وجوب القيام في الفرض كقوله لعمران بن الحصين صل قائما فإن لم تستطع قاعدا فإن لم تستطع فلي جنب وبين جواز التطوع قاعدا لما رأيته وهم يصلون قعودا فأقرهم على ذلك وكان يصلي قاعدا مع كونه كان يتطوع على الراحة في السفر كذلك بينت نصوص أخر وجوب الجماعة فيمطى كل حديث حقه فليس بينها تناقض ولا تناف وانما يظن التناقض والتنافي من حملها مالا تدل عليه ولم يطمعها حقها بسوء نظره وتأويله والله سبحانه أعلم *

﴿مسئلة﴾ في رجل لا يطمئن في صلاته ويرفع رأسه قبل الامام ويخفضه قبله وقد نهى عن ذلك فلم ينته فما حكم صلاته وما يجب عليه في نفسه *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * الطمأنينة في الصلاة واجبة وتاركها مسيء باتفاق الأئمة بل جمهورائمة الاسلام كمالك والثشافى واحمد واسحق وابي يوسف صاحب ابى حنيفة ^(١) وابو حنيفة ومحمد لا يخالقون في ان تارك ذلك مسيء غير محسن بل هو آثم خاص تارك للواجب وغيرم يوجبون الاعادة على من ترك الطمأنينة * ودليل وجوب الاعادة أن في الصحيحين أن رجلا صلى في المسجد ركعتين ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك لم تصل مرتين او ثلاثا فقال والذي بعتك بالحق ما أحسن غير هذا فسلمني ما يجزئني في صلاتي فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن

را كما ثم ارفع حتى تستدل قائمهم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ثم
 افضل ذلك في صلاتك كلها فهذا كان رجلا جاهلا ومع هذا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يبعد الصلاة واخبره أنه لم يصل • فتبين بذلك ان من ترك الطمأنينة فقد أخبر الله ورسوله أنه لم
 يصل وقد أمره الله ورسوله بالاعادة ومن يعص الله ورسوله فله عذاب اليم • وفي السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود يعني يقيم صلبه
 اذا رفع من الركوع واذا رفع من السجود • وفي الصحيح ان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه
 رأى رجلا لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فقال منذ كم تصلي هذه الصلاة قال منذ كذا وكذا
 فقال أما انك لومت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم • وقد روى هذا
 المعنى ابن خزيمة في صحيحه مر فرعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وانه قال لمن قر في الصلاة أما
 انك لومت على هذا مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم او نحو هذا •
 وقال مثل الذي يصلي ولا يقيم ركوعه وسجوده مثل الذي يأكل لقمة او لقمتين فما تقي عنه • وفي
 صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق ^(١) يرب
 احدم الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أرما لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد
 كتبنا في ذلك من دلائل الكتاب والسنة في غير هذا الموضع ما يطول ذكره هنا والله اعلم •
 (فصل) وأما مسابقة الامام فغرام باتفاق الائمة لا يجوز لاحد أن يركع قبل امامه ولا يرفع
 قبله ولا يسجد قبله وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك كقوله
 في الحديث الصحيح لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود فاني معكم أسبقكم به اذا ركعت تدركوني به اذا
 رفعت • اني قد بدئت • وقوله انما اجل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع قاركوا فان الامام
 يركع قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك بتلك • واذا قال سمع الله لمن حمده
 قولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم • واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم
 ويرفع قبلكم فذلك بتلك • وكقوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن
 يحول الله رأسه وأسن حمار وهذا لأن المؤتم متبع للامام مقتد به والتابع المقتدى لا يتقدم على
 متبوعه وقدوته فاذا تقدم عليه كان كالحمار الذي لا يبقه ما يراد بعمله كاجاء في حديث آخر مثل الذي

(١) هكذا بال تكرار في الاصل فتحذر الرواية والحفظ انها من غير تكرار اهـ مصححه

يتكلم والخطيب بخطب مثل الحمار يحمل أسفارا ومن فعل ذلك استحق العقوبة والتعزير الذي يردعه وأمثاله كما روى عن عمر أنه رأى رجلا يسابق الإمام فصره وقال لا وحده صليت ولا بامامك اتدبت. وإذا سبق الإمام سهوا لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الإمام كما أمر بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن صلاة المأموم مقدرة بصلاة الإمام وما فعله قبل الإمام سهوا لا يبطل صلاته لأنه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهوا فكان كما لو زاد ركوعا أو سجودا سهوا وذلك لا يبطل بالسنة والاجماع ولكن ما يقطع قبل الإمام لا يمتد به على الصحيح لأن فعله في غير محله لأن ما قبل فعل الإمام ليس وقتا لفعل المأموم فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت أو بمنزلة من كبر قبل تكبير الإمام فإن هذا لا يجره مما أوجب الله عليه بل لا بد أن يحرم إذا حل الوقت لا قبله وأن يحرم المأموم إذا أحرم الإمام لا قبله فكذلك المأموم لا بد أن يكون ركوعه وسجوده إذا ركع الإمام وسجد لا قبل ذلك فما فعله سابقا وهو ساء عني له عنه ولم يعتد له به فلهذا أمره الصحابة والأئمة أن يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الإمام. وأما إذا سبق الإمام عمدا ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره ومن إبطالها قال إن هذا زاد في الصلاة عمدا فتبطل كما لو فعل قبله ركوعا أو سجودا عمدا فإن الصلاة تبطل بلا ريب وكما لو زاد في الصلاة ركوعا أو سجودا عمدا وقد قال الصحابة للسابق لا وحده صليت ولا بامامك اتدبت. ومن لم يصل وحده ولا مؤتما فلا صلاة له وعلى هذا المصلي أن يتوب من المسابقة ويتوب من نقر الصلاة وترك الطمأنينة فيها وإن لم ينته فعله الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به ونهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه فإن قام بذلك بعضهم والا أنما كلهم. ومن كان قادرا على تعزيره وتأديبه على الوجه المشروع فعل ذلك ومن لم يمكنه إلا هجره وكان ذلك مؤثرا فيه هجره حتى يتوب والله أعلم.

﴿مسئلة﴾ فيمن صلى خلف الصف منفردا هل تصح صلاته أم لا والأحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة أم لا. والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الأربعة كحماد بن أبي سليمان وابن المبارك وسفيان الثوري والأوزاعي قد قال عنهم رجل اعني عن هؤلاء الأئمة المذكورين هؤلاء لا يلتفت إليهم فصاحب هذا الكلام ما حكمه. وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة لمن يجوز له التقليد كما يجوز تقليد الأئمة الأربعة أم لا.

﴿الجواب﴾ الحمد لله • من قول العلماء أنه لا تصح صلاة المنفرد خلف الصف لأن في ذلك حديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلي خلف الصف بالأعادة وقال لا صلاة لأخذ خلف الصف وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث وأسانيدهما مما تقوم بهما الحجة بل المخالفون لما يعتمدون في كثير من المسائل على ما هو أضعف إسناداً منها وليس فيهما ما يخالف الأصول بل ما فيها هو مقتضى النصوص المشهورة والأصول المقررة فإن صلاة الجماعة سميت جماعة لاجتماع المصلين في الفعل كما نوازنا فإذا أخذوا بالاجتماع المكنى أو الزماني مثل أن يتقدموا أو يمتدوا على الإمام أو يتخلفوا عنه تخلفاً كثيراً لنير عذر كان ذلك منهيًا عنه باتفاق الأئمة وكذلك لو كانوا مفترقين غير منتظمين مثل أن يكون هذا خلف هذا وهذا خلف هذا كان هذا من أعظم الأمور المنكرة بل قد أمروا بالإصطفاف بل أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتقويم الصفوف وتمديد لها وتراص الصفوف وسد الخلل وسد الأول فالأول كل ذلك مبالغة في تحقيق اجتماعهم على أحسن وجه بحسب المكان ولو لم يكن الإصطفاف واجباً لجاز أن يقف واحد خلف واحد وهم جرا • وهذا مما يعلم كل أحد علمًا عامًا أن هذه ليست صلاة المسلمين ولو كان هذا مما يجوز لفعله المسلمون ولو مرة بل وكذلك إذا جعلوا الصف غير منتظم مثل أن يتقدم هذا على هذا ويتأخر هذا عن هذا لكان ذلك شيئاً قد علم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه والنهي يقتضي التحريم بل إذا صلاوا قدام الإمام كان أحسن من مثل هذا فإذا كان الجمهور لا يصححون الصلاة قدام الإمام إماماً مطلقاً وإما لنير عذر فكيف تصح الصلاة بدون الإصطفاف قياساً الأصول يقتضي وجوب الإصطفاف وأن صلاة المنفرد لا تصح كما جاء به هذان الحديثان ومن خالف ذلك من العلماء فلا ريب أنه لم يبلغه هذه السنة من وجه يثق به بل قد يكون لم يسمها وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف كما ذكر ذلك بعضهم • والذين عارضوه احتجوا بالصحة صلاة المرأة منفردة كما ثبت في الصحيح أن أنسا واليتم صفا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصفت العجوز خلفهما وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة إذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها كما جاءت به السنة • واحتجوا أيضاً بوقوف الإمام منفرداً واحتجوا بحديث أبي بكر لما ركع دون الصف ثم دخل في الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً ولا تَعْدُ • وهذه حجة ضعيفة لا تقاوم حجة النهي عن ذلك وذلك من وجوه (أحدها) أن وقوف المرأة خلف صف

الرجال سنة مأمور بها ولو وقعت في صف الرجال لكان ذلك مكروها وهل تبطل صلاة من يحاذيها فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) تبطل كقول أبي حنيفة وهو اختيار أبي بكر وأبي حنيفة من أصحاب أحمد (والثاني) لا تبطل كقول مالك والشافعي وهو قول ابن حامد والقاضي وغيرهما مع تنازعهم في الرجل الواقف معها هل يكون فذا أم لا والمنصوص عن أحمد بطلان صلاة من يليها في الموقف • وأما وقوف الرجل وحده خلف الصف فكروه وترك السنة باتفاقهم فكيف يقاس النهي بالماء ور به وكذلك وقوف الامام أمام الصف هو السنة فكيف يقاس بالمأمور به بالنهي عنه والقياس الصحيح انما هو قياس السكوت على النص ص أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء كقياس الربا على البيع وقد أحل الله البيع وحرم الربا (والثاني) ان المرأة وقعت خلف الصف لانه لم يكن لها من تصافه ولم يكن لها مصافاة الرجال ولهذا لو كان معها في الصلاة امرأة لكان من حقها أن تقوم معها وكان حكمها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال. ونظير ذلك أن لا يجد الرجل موقفا الا خلف الصف فهذا فيه نزاع بين المبطلين لصلاة المنفرد والاظهر صحة صلاته في هذا الموضع لان جميع واجبات الصلاة تسقط بالمعز . وطرد هذا صحة صلاة المتقدم على الامام للحاجة كقول طائفة وهو قول في مذهب أحمد. واذا كان القيام والقراءة وانما الركوع والسجود والطهارة بالماء وغير ذلك يسقط بالمعز فكذلك الاصطفاة وترك التقدم. وطرد هذا بقية مسائل الصفوف كسئلة من صلى ولم ير الامام ولا من وراءه ^(١) سماعه للتكبير وغير ذلك وأما الامام فاما قدم ليراه المأمومون فيؤمنون به وهذا متفق في المأموم • وأما حديث أبي بكر فليس فيه انه صلى منفردا خلف الصف بل ان كان قد دخل في الصف قبل رفع الامام رأسه من الركوع فقد أدرك من الاصطفاة المأمور به ما يكون به مدركا للركعة فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجي آخر فيصافه في القيام فان هذا جائز باتفاق الأئمة وحديث أبي بكر فيه التني بقوله ولا تمد وليس فيه انه أمره بإعادة الركعة كما في حديث الفذ فانه أمره بإعادة الصلاة وهذا مبين مفسر وذلك بجمل حتى لو قدر انه صرح في حديث أبي بكر بانه دخل في الصف بعد اعتدال الامام كما يجوز ذلك في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره لكان سائنا في مثل هذا دون ما أمر فيه بالإعادة فهذا له وجه وهذا له وجه • وأما التفريق بين العالم والجاهل كقول في مذهب أحمد فلا يسوغ فان

المصلي المنفرد لم يكن حائلا بالنهي وقد أمره بالأعادة كما أمر الأعرابي المسي في صلاته بالأعادة •
وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الاسلام فان الثوري إمام أهل العراق وهو
عند أكثرهم أجل من أقرانه كابن أبي ليلى والحسن بن صالح بن حي وأبي حنيفة وغيره
وله مذهب باق الى اليوم بارض خراسان • والاوزاعي إمام أهل الشام وما زالوا على مذهبه
الى المائة الرابعة بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل اليهم مذهب مالك • ومحمد بن
أبي سليمان هو شيخ أبي حنيفة ومع هذا فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل واسحق بن
راهويه وغيرهما ومذهبه باق الى اليوم وهو مذهب داود بن علي وأصحابه ومذهبهم باق الى
اليوم فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب •
وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص فمالك واليث بن
سعد والاوزاعي والثوري هؤلاء أئمة في زمانهم وتقليد كل منهم كتقليد الآخر لا يقول مسلم
إنه يجوز تقليد هذا دون هذا ولكن من منع من تقليد احد هؤلاء في زماننا قائما بمنعه
لاحد شيئين (أحدهما) اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذهبهم وتقليد الملت فيه نزاع مشهور فمن
منه قال هؤلاء موتى ومن سوغه قال لا بد ان يكون في الأحياء من يعرف قول الملت (والثاني)
ان يقول الاجماع اليوم قد انقعد على خلاف هذا القول • وبني ذلك على مسألة معروفة في اصول
الفقه وهي ان الصحابة مثلا أو غيرهم من أهل الاعصار اذا اختلفوا في مسألة على قولين ثم أجمع
التابعون أو أهل العصر الثاني على أحدهما فهل يكون هذا اجماعا يرفع ذلك الخلاف • وفي المسئلة
نزاع مشهور في مذهب أحد وغيره من العلماء فمن قال إن مع اجماع أهل العصر الثاني
لا يسوغ الاخذ بالقول الآخر واعتقد ان أهل العصر أجمعوا على ذلك يركب من هذين
الاعتقادين المنع • ومن علم ان الخلاف القديم حكمه باق لان الأقوال لا تموت بموت قائليها فانه
يسوغ الذهاب الى القول الآخر للمجتهد الذي وافق اجتهاده • وأما التقليد فينبني على مسألة تقليد
الميت وفيها قولان مشهوران أيضا في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما • وأما اذا كان القول الذي
يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقية مذهبهم فلا ريب أن قوله مؤيد
بمواقة هؤلاء • ويمتنع به ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم فيقابل بالثوري والاوزاعي
أبا حنيفة ومالك اذا الامة متفقة على انه اذا اختلف مالك والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة لم يجوز

ان يقال قول هذا هو صواب دون هذا الا بحجة والله أعلم •

﴿مسئلة﴾ في رجل حنق صلى في جماعة وأسرّ فيه ثم رفع يديه في كل تكبيرة فأنكر عليه فقيه الجماعة وقال له هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه وأنت مذبذب لا بامامك اقتديت ولا بمذهبك اهتديت فهل ما فعله نقص في صلاته وخالفه السنة ولا مامه أم لا •

﴿الجواب﴾ الحمد لله • اما الذي أنكر عليه إسراره بالنية فهو جاهل فان الجهر بالنية لا يجب ولا يستحب لا في مذهب أبي حنيفة ولا أحد من أئمة المسلمين بل كلهم متفقون على انه لا يشرع الجهر بالنية ومن جهر بالنية فهو غلط مخالفاً للسنة باتفاق أئمة الدين بل مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر أئمة المسلمين أنه اذا نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه بالنية لا سرا ولا جهرًا كانت صحيحة ولا يجب التكلم بالنية لا عند أبي حنيفة ولا عند أحد من الأئمة حتى ان بعض متأخري أصحاب الشافعي لما ذكر وجهاً غرّباً أن اللفظ بالنية واجب غلطه بقية أصحابه وقالوا انما أوجب الشافعي النطق في أول الصلاة بالتكبير لا بالنية وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يمتازعوا في أن النطق بالنية لا يجب وكذلك مالك وأصحابه وأحمد وأصحابه بل تنازع العلماء هل يستحب التلفظ بالنية سرا على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بالنية لا الجهر بها ولا يجب التلفظ ولا الجهر وقال طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم بل لا يستحب التلفظ بالنية لا سرا ولا جهرًا كما لا يجب باتفاق الأئمة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بالنية لا سرا ولا جهرًا وهذا القول هو الصواب الذي جاءت به السنة • وأما رفع اليدين في كل تكبيرة حتى في السجود فليست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ولكن الامة متفقة على انه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح وأما رفعهما عند الركوع والاعتدال من الركوع فلم يرفعه أكثر فقهاء الكوفة كإبراهيم النخعي وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء الآثار فاتهم عرفوا ذلك لما انه استفاضت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم كالوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وأبي عبيد وهو إحدى الروايتين عن مالك فانه قد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود ولا كذلك بين السجدين وثبت

هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وأبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو معروف من حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعدد كثير من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا رأى من يصلي ولا يرفع يديه في الصلاة حصبه^(١) وقال عقبه ابن عاصم له بكل إشارة عشر حسنات • والكوفيون حجتهم أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لم يكن يرفع يديه وهم معذورون قبل أن تبلغهم السنة الصحيحة فإن عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بمته عمر بن الخطاب ليعلم أهل الكوفة السنة لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا أول مرة لكنهم رأوه يصلي ولا يرفع إلا أول مرة والآنسان قد ينسى وقد يذهل وقد خفي على ابن مسعود التطبيق^(٢) في الصلاة فكان يصلي وإذا ركع طبق بين يديه كما كانوا يفعلون أول الاسلام ثم ان التطبيق نسخ بعد ذلك وأمروا بالركب وهذا لم يحفظه ابن مسعود فإن الرفع المتنازع فيه ليس من نوافض الصلاة بل يجوز أن يصلي بلا رفع وإذا رفع كان أفضل وأحسن • وإذا كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الامام الذي خالفه • فمن فعل هذا كان جاهلاً ضالاً بل قد يكون كافراً فانه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الائمة دون الامام الآخر فانه يجب ان يستتاب فإن تاب ولا قتل بل غاية ما يقال انه يسوغ أو ينبغي أو يجب على الماي أن يقلد واحداً لا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو وأما ان يقول قائل إنه يجب على الامة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله مسلم • ومن كان موالياً للائمة محبا لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له انه موافق للسنة فهو محسن في ذلك

(١) أي رماه بالحصى وهي دقاق الحصى (٢) التطبيق أن يجمع بين أصابع يديه ويحملها بين ركبتيه

بل هذا أحسن حالا من غيره ولا يقال لمثل هذا مذبذب على وجه القم وإنما المذبذب
اللمذوم الذي لا يكون مع المؤمنين ولا مع الكفار بل يأتي المؤمنين بوجه ويأتي المنافقين
بوجه كما قال تعالى في حق المنافقين (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى
الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس) إلى قوله (ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا) وقال النبي
صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الفئتين تدير إلى هؤلاء مرة وإلى هؤلاء
مرة - فهؤلاء المنافقون المذبذبون هم الذين ذمهم الله ورسوله وقال في حقهم (إذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) وقال تعالى
في حقهم (ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب
وهم يعلمون) فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم ما هم من اليهود ولا
هم منا مثل من أظهر الاسلام من اليهود والنصارى والتتر وغيرهم وقلبه مع طائفته فلا هو
مؤمن محض ولا هو كافر ظاهر وإطاعنا هؤلاء هم المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله وأوجب
على عباده أن يكونوا مؤمنين لا كفارا ولا منافقين بل يحبون الله ويحسون الله ويعطون الله
ويعمنون لله قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء
بعض ومن يتولهم منهم فإنه منهم) إلى قوله (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون
الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم
الغالبون) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة
وقد كفروا بما جاءكم من الحق) الآية وقال تعالى (لا تتخذ قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب
في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم)
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم
وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى وفي الصحيحين
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه •
وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يسلّمه ولا يظلمه • وفي
الصحيحين أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه •

وقال والذي قسى يده لا يدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أخبركم بشئ إذا
فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم وقد أمر الله تعالى للمؤمنين بالاجتماع والاتلاف ونهاهم
عن الافتراق والاختلاف فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم
مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) الى قوله (لعلكم تهتدون) الى قوله (يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس رضي الله عنهما تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود
وجوه أهل البدعة والفرقة. فالأئمة الذين هم على منهاج الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والصحابة
كانوا مؤتلفين متفقين وان تنازعوا في بعض فروع الشريعة في الطهارة أو الصلاة أو الحج أو
الطلاق أو الزنا أو غير ذلك فاجماعهم حجة قاطعة وتنازعهم رحمة واسعة. ومن تعصب لواحد
بعينه من الأئمة دون الباقيين فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقيين
كالرافضي الذي يتعصب لعل دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة وكان خارجي الذي يقدح في
عثمان وعلى رضي الله عنهما فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة
والاجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمناهج التي يمت الله به رسوله صلى الله
عليه وسلم فن تعصب لواحد من الأئمة بعينه فقيه شبه من هؤلاء سواء تعصب للمالك أو الشافعي
أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم. ثم غاية للتعصب لواحد منهم يكون جاهلا بقدره في العلم والدين
وبقدر الآخرين فيكون جاهلا ظلما والله يأمر بالعلم والعدل وينهى عن الجهل والظلم قال
تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليمدب الله المناققين والمناققات) الى آخر السورة
وهذا أبو يوسف ومحمد أتبع الناس لابي حنيفة وأعلمهم بقوله وهما قد خالفاه في مسائل لا تكد
تحصى لما تين لهما من السنة والحجة ماوجب عليهما اتباعه وهما مع ذلك معظمان لامامهما
لا يقال فيهما مذبذبان بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تين له الحجة في خلافه
فيقول بها ولا يقال له مذبذب فان الانسان لا يزال يطلب العلم والايمان . فاذا تين له من العلم
ما كان خافيا عليه اتبعه وليس هذا مذبذبا بل هذا مهتد زاده الله هدى وقد قال تعالى (وقل رب
زدني علما) فالواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وعلماء المؤمنين وان يقصد الحق ويقيم به
وجده ولعلم أن من اجتهد منهم فاصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر لا جهاده
وخطؤه مغفور له وعلى المؤمنين أن يتبعوا امامهم اذا فعل ما يسوغ فان النبي صلى الله عليه

وسلم قال إنما جعل الامام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفعه يذبح لا يقدر ذلك في صلاتهم ولا يبطئها لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد . ولو رفع الامام دون المأموم أو المأموم دون الامام لم يقدر ذلك في صلاة واحد منهما ولو رفع الرجل في بعض الاوقات دون بعض لم يقدر ذلك في صلاته . وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعارا يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة . وثبت عنه في الصحيحين انه علم أبا عذورة الاقامة شغفا شغفا كالأذان فمن شفع الاقامة فقد أحسن ومن أفردا فقد أحسن ومن أوجب هذا دون هذا فهو غلط . زال ومن والى من فعل هذا دون هذا بمجرد ذلك فهو غلط . زال . وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التفرق عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها حتى تجد المنتسب الى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا . وفي المغرب تجد المنتسب الى مالك يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا . وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه . وكل هؤلاء المتصمين بالباطل المتبعين الظن وما تهوى الاقنص المتبعين لا هوائهم ينير هدى من الله مستحقون للذم والمقاب . وهذا باب واسع لا تحتمل هذه الفتيا بسطه فان الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفيفة فكيف يقدر في الاصل بحفظ الفرع وجهور المتصمين لا يرفعون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا وقد تكون كذبا وان كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين والنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في

أنفسهم حرجاً بما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (فليحذر الذين يخافون من أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) والله تعالى يوفقنا وسائر اخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل والمهدي والنية والله اعلم . والحمد لله وحده .

﴿ مسألة ﴾ في المذاهب الاربعة هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض أم لا وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض . ومن قال ذلك فهل هو مبتدع أم لا وإذا فعل الامام ما يعتقد أن صلاته معه صحيحة والمأموم يعتقد خلاف ذلك مثل ان يكون الامام تقياً أو رعياً أو احتجماً أو مس ذكراً أو مس النساء بشهوة أو بفير شهوة أو فقهه في صلاته أو أكل كل ما مسته النار أو أكل لحم الابل وصلى ولم يتوضأ والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك أو كان الامام لا يقرأ البسملة أول يتشهد التشهد الآخر أول يسلم من الصلاة والمأموم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه . وإذا شرط في امام المسجد أن يكون على مذهب معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه ووُتِي فهل يجوز ذلك وهل تصح الصلاة خلفه أم لا (الجواب) الحمد لله . نعم تجوز صلاة بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم باحسان ومن بعدهم من الأئمة الاربعة يصلي بعضهم خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الامة وأئمتها وقد كانت الصحابة والتابعون ومن بعدهم منهم من^(١) يقرأ البسملة ومنهم من لا يقرؤها . ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها . وكان منهم من يفتن في الفجر ومنهم من لا يفتن . ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرافع والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من التقيئة في صلاته ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الابل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرؤون البسملة لا سرا ولا جهاً وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتج وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ فصلّى خلفه أبو يوسف ولم يُعَذ . وكان أحمد بن

(١) في نسخة وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة

حنبل يرى الوضوء من الحجامة والراف قليل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ
تصلي خلفه فقال كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك • وبالجملة فهذه المسائل لها
صورتان (احدهما) ان لا يعرف المأموم أن امامه قل ما يبطل الصلاة فها يصلي المأموم خلفه
باتفاق السلف والأئمة الاربعة وغيرهم وليس في هذا خلاف متقدم وانما خالف بعض المتعصبين
من المتأخرين فزعم ان الصلاة خلف الحنفى لا تصح وان أتى بالواجبات لانه أداها وهو لا يستند
وجوبها وقائل هذا القول الى ان يستتاب كما يستتاب أهل البدع أخرج منه الى ان يستند
بمخلافه فانه مازال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلي بعضهم ببعض
وأكثر الأئمة لا يميزون بين المفروض والمسنون بل يصلون الصلاة الشرعية ولو كان العلم
بهذا واجبا لبطلت صلوات أكثر المسلمين ولم يمكن الاحتياط فان كثيرا من ذلك فيه نزاع
وأدلة ذلك خفية وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف وهو لا يجوز بأحد القولين
فان كان الجزم باحدهما واجبا فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك وهذا القائل نفسه ليس معه
الا تقليد بعض الفقهاء ولو طول بأدلة شرعية تدل على صحة قول امامه دون غيره لجزع من
ذلك ولهذا لا يستند بخلاف مثل هذا فانه ليس من الاجتهاد (الصورة الثانية) أن يتيقن المأموم
ان الامام قل ما لا يسوغ عنده مثل أن يمس ذكره أو النساء لشهوة أو يحتجم أو يقتصد أو يتقيأ
ثم يصلي بلا وضوء فهذه الصورة فيها نزاع مشهور فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم لانه
يستند بطلان صلاة امامه كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد • والقول
الثاني تصح صلاة المأموم وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في
مذهب الشافعي وأحمد بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحد على هذا • وهذا هو الصواب
لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم
وان أخطؤا فلكم وعليهم • فقد بين صلى الله عليه وسلم أن خطأ الامام لا يتعدى الى المأموم ولان
المأموم يستند أن ماضيه الامام سائق له وأنه لا يتم عليه فيما قل فانه مجتهد أو مقلد مجتهد وهو
يعلم أن هذا قد غفر الله له خطأه فهو يستند صحة صلاته وأنه لا يأثم اذا لم يدها بل لو حكم بمثل
هذا لم يجوز له نقض حكمه بل كان ينفذه • واذا كان الامام قد قل بإجتهاده ولا يكلف الله نفسا
الا وسعها والمأموم قد قل ماوجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى

ما يجب عليه وقد حصلت موافقة الامام في الافعال الظاهرة . وقول القائل ان المأموم يستند بطلان صلاة الامام خطأ منه فان المأموم يستند أن الامام فعل ماوجب عليه وأن الله قد غفر له ما أخطأ فيه وأن لا تبطل صلاته لاجل ذلك . ولو اخطأ الامام والمأموم فسلم الامام خطأ واعتقد المأموم جواز متابعتهم فسلم كما سلم المسلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم من اثنتين سهوا مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين وكما لو صلى خمسا سهوا فصلوا خلفه خمسا كما صلى الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا فتابعوه مع علمهم بأنه صلى خمسا لاعتقادهم جواز ذلك فانه تصح صلاة المأموم في هذه الحال فكيف اذا كان المخطئ هو الامام وحده وقد اتفقوا كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه فدل ذلك على أن ما فعله الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم والله أعلم .

في آخر بعض أجزاء الفتاوى بخط بعض أفاضل نجد مانعه رأيت منسوباً للشيخ تقي الدين بخط الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب غفر الله لهم ما صورته يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم . وليس من شرط الاتهام أن يعلم المأموم اعتقاد امامه ولا يتمتعن فيقول ماذا تمتد بل يصلي خلف مستور الحال . ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففي صحة صلاته قولان في مذهب أحمد ومالك . ومذهب الشافعي وأبي حنيفة الصحة . وقول القائل لا أسلم مالى الا لمن أعرف مراده لا أصلي خلف من لا أعرفه كما لا أسلم مالى الا لمن أعرفه كلام جاهل لم يقله أحد من الأئمة فان المال اذا أودعته المجهول قد يخونه وقد يضيئه . وأما الامام فلو أخطأ أو نسي لم يؤاخذ بذلك المأموم كما في البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أئمتكم يصلون لكم ولهم فان أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الامام على نفسه دونهم وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم وهو جنب ناسيا فأعاد ولم يأمر للمؤمنين بالاعادة وهذا مذهب الجمهور . وكذلك لو فعل الامام ما يسوغ عنده وهو عند المأموم يبطل الصلاة مثل أن يقتصد ويصلي ولا يتوضأ أو يمس ذكره أو يترك البسمة وهو يستند أن صلاته تصح والمأموم يستند أنها لا تصح فجهور العلماء

على صحة صلاة المأموم. ولو قدر أن الأمام صلى بلا وضوء متمسكاً بالمأموم لم يعلم حتى مات لم يطالبه الله بذلك ولم يكن عليه إثم بالاتفاق بخلاف ما إذا علم أنه يصلي بلا وضوء فليس له أن يصلي خلفه فإن هذا ليس بمصل بل لاعب ولو علم بعد الصلاة أنه صلى بلا وضوء ففي إعادة نزاع. • ولو علم المأموم أن الامام مبتدع يدعو الى بدعته أو فاسق ظاهر القسوق وهو الامام الراجب الذي لا يمكن الصلاة الا خلفه فإن للمأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف ولهذا قالوا في العقائد إنه يصلي الجمعة والعيد خلف كل امام فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده وإن كان الامام فاسقاً هذا مذهب جماهير العلماء بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد. • ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الامام الفاجر فهو مبتدع عند الامام أحمد وغيره من أئمة السنة كما ذكره في رسالة عبدوس. • والصحيح أنه لا يبعد فإن الصعابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعمائة قال يزيدكم فقال ابن مسعود ما زلتا معك من منذ اليوم في زيادة ولهذا دفعوه الى عثمان. • وفي صحيح البخاري أن عثمان رضى الله عنه لما حصر صلى بالناس شخص فسأل سائل عثمان فقال انك امام عامة وهذا يصلي بالناس امام فتنة فقال يا ابن أخي ان الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسنوا فأحسن معهم فاذا أساءوا فاجتنب أساءتهم ومثل هذا كثير والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة أو سقيمة^(١)

﴿مسئلة﴾ في رجل تفقه في مذهب من المذاهب الاربعة وتبصر فيه واشتغل بمده بالحديث فرأى أحاديث صحيحة لا يعلم لها ناسخاً ولا مفسداً ولا معارضا وذلك المذهب يخالف لها هل يجوز له العمل بذلك المذهب أو يجب عليه الرجوع الى العمل بالاحاديث ومخالفة مذهبه

﴿الجواب﴾ الحمد لله. • قد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ولم يوجب على هذه الامة طاعة أحد بعينه في كل ما أمر به ونهى عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان صديق الامة وأفضلها بعد نبيه يقول أطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم. • وافقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما أمر به ونهى عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا قال غير واحد من الائمة

(١) هذا آخر ما وجدته بخط بعض افاضل نجد منسوبا لشيخ الاسلام كاتبت عليه اول المسألة كتبه مصححه

كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء الائمة
الارملة رضى الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدكم في كل ما يقولونه وذلك هو الواجب عليهم
قال أبو حنيفة هذا رأيي فن جاء برأى خير منه قبلناه ولهذا لما حج أفضل أصحابه أبو يوسف
أتى مالكا فسأله عن مسألة الصاع ومدة الخضراوات ومسألة الأجناس فأخبره مالك بما
يدل على السنة في ذلك فقال رجعت الى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع
كما رجعت الى قولك يا أبا عبد الله . ومالك كان يقول انما أنا بشر أصيب وأخطئ فأعرضوا
قولى على الكتاب والسنة أو كلاما هذا معناه . والشافعي كان يقول اذا صح الحديث فأعرضوا
بقولى الخاطئ واذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولى . وفي مختصر المزني لما ذكر
أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهب قال مع إعلاميه نيه عن تقليده وتقليد
غيره من العلماء . والامام أحمد كان يقول لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلم
كما تعلمنا فكان يقول^(١) من قلده علم الرجل ان يقلد به الرجال فقال لا تقلد دينك الرجال فانهم
لن يسلموا من أن يضلوا * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من يرد
الله به خيرا يفته في الدين ولازم ذلك أن من لم يفته الله في الدين لم يرد به خيرا فيكون
التفقه في الدين فرضا . والفتحه في الدين معرفة الاحكام الشرعية بأدلتها السمية فن لم يعرف
ذلك لم يكن متفهما في الدين لكن من الناس من قد يميز عن معرفة الادلة التفصيلية في جميع
أموره فيسقط عنه ما يميز عن معرفته لا كل ما يميز عنه من التفقه ويلزم ما يقدر عليه . وأما
القادر على الاستدلال قليل يحرم عليه التقليد مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز عند الحاجة
كما اذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل . والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا
لا يقبل التجزى والاقسام بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب
ومسألة وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه * فن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع
أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين إما ان يتبع قول
القاتل الآخر لجرد كونه الامام الذي اشتغل على مذهبه ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل

(١) قوله فكان يقول الخ كذا بالاصل ولعل الصواب وكان يقول لمن قلده حرام على الرجل أن يقلد

دينه الرجال . وقال لا تقلد الخ كتبه مصححه

مجرد مادة يمارضها عادة غيره اشتغاله على مذهب امام آخر وإما ان يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه وحيثئذ فتكون موافقة لامام يقاوم ذلك الامام وتبي النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح . وانما نزلنا هذا النزل لانه قد يقال إن نظر هذا قاصر وليس اجتهاده قائما في هذه المسئلة لضعف آلة الاجتهاد في حقه . أما اذا قدر على الاجتهاد التام الذي يمتدحه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وان لم يفعل كان متبعا للظن وما تهوى الانفس وكان من أكبر المصاة لله ورسوله . بخلاف من قد يقول قد يكون للقول الآخر حجة راجعة على هذا النص وأنا لا أعلمها فهذا يقال له قد قال الله تعالى (قاتلوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسئلة قد ذلك على أن هذا القول هو الراجح فليك أن يتبع ذلك ثم ان تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل اذا تيسر اجتهاده وانتقال الانسان من قول الى قول لاجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي توضحته حجة أو الانتحال عن قول الى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم . واذا كان الامام المقلد قد سمع الحديث وتركه لاسيا اذا كان قد رواه أيضا فتل هذا وحده لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في (رفع اللام عن الأئمة الاعلام) نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث وبيننا أنهم يعمدون في الترك تلك الأعذار وأما نحن فمعمدون في تركنا لهذا القول . فمن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه وإن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على التباس والعمل لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه فان ظهور المداوك الشرعية للأذهان وخفاءها عنها أمر لا ينضبط طرفاه لاسيا اذا كان اتارك للحديث معتدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والانصار من أهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال انهم لا يتركون الحديث الا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض براجع وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والانصار لم يتركوه بل عمل به طائفة منهم أو من سمع منهم ونحو ذلك مما يقدم في هذا المعارض للنص . واذا قيل لهذا المستهدى المسترشد أنت أعلم أم الامام القلاني كانت هذه معارضة فاسدة لان الامام القلاني قد خالفه في هذه المسئلة

من هو نظيره من الائمة الى نسبة^(١) أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم من الائمة وغيرهم فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر فكذلك موارد النزاع بين الائمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الاشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة وتركوا قول عمر في دية الاصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في اللثة فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر . وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فأرضوا بقول عمر فتبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه فألحوا عليه فقال لهم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم أمر عمر مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلمهم من فوق ابن عمر وابن عباس ولو فتح هذا الباب لوجب أن يمرض عن أمر الله ورسوله ويبقى كل امام في أتباعه بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا إله الا هو سبحانه عما يشركون) •

سئل الشيخ تقي الدين رحمه الله عليه ما تقول السادة العلماء أئمة الدين . رضي الله عنهم أجمعين في رجل سئل أين مذبهك فقال محمدى أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقيل له ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهبا ومن لا مذهب له فهو شيطان فقال أين كان مذهب أبي بكر الصديق والخلفاء بعده رضي الله عنهم فقيل له لا ينبغي لك الا أن تتبع مذهبا من هذه المذاهب فأبهم المصيب • أفتونا مأجورين •

فأجاب الحمد لله • انما يجب على الناس طاعة الله ورسوله وهؤلاء اولو الامر الذين امر الله بطاعتهم في قوله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) انما يجب طاعتهم بما طاعة الله ورسوله لا استقلالاً ثم قال (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم

(١) قوله الى نسبة الخ كذا بالاصل ولعل الصواب ونسبة هؤلاء الائمة نسبة أبي بكر الخ اه مصححه

تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) وإذا تزلزل بالسلم نازلة فاته يستفتى من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان . ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول . ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يوجب ويحظر به بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأتباع الشخص لمذهب شخص بعينه لمجزءه عن معرفة الشرع من غير جهة انما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد اذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق بل كل أحد عليه أن يتق الله ما استطاع ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله فيفعل للأمور . ويترك المحظور . والله أعلم .

﴿سئل﴾ هل يقلد للشافعي حنفياً وعكس ذلك في الصلاة الوترية وفي جمع للمطر أم لا ؟ أجاب ﴿ الحمد لله ﴾ نعم يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر لاسيما وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولاية الأمور بالمدينة اذا جموا في المطر . وليس على أحد من الناس ان يقلد رجلاً بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه ويستحبه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة هذا وتارة هذا فاذا كان التقليد يقلد في مسألة يراها أصح في دينه أو القول بها أرجح أو نحو ذلك جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين . لم يحرم ذلك لأبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد . وكذلك الوتر وغيره يبنى للمأموم أن يتبع فيه إمامه فان كنت كنت معه وان لم يقنت لم يقنت وإن صلى بثلاث ركعات موصولة فعل ذلك وان فصل فصل أيضاً . ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل اذا فصل إمامه والاول أصح والله أعلم .

﴿سئل﴾ سيدنا وشيخنا عن مسائل وهي ما يقول سيدنا فيمن يخرج من بيته ناوياً الطهارة أو الصلاة هل يحتاج الى تجديد نية غير هذه عند فعل الطهارة أو الصلاة أم لا . وهل التلطف بالنية سنة أم لا . واذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ويخشى ان اشتغل بفعل الصلاة يفوته الوقت فهل يباح له التيمم أم لا . واذا سافر انسان سفراً مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فراسخ هل يباح له الجمع والقصر أم لا . واذا قلد الشخص لبعض العلماء في مسائل الاجتهاد فهل ينكر عليه ويهجر أم لا . واذا اراد انسان أن يسجد في الصلاة يتأخر بخطوتين هل يكره ذلك أم لا .

وإذا نظر الرجل الى جميع بدن امرأته ولمسه حتى الفرج عليه شيء أم لا •
(وما يقول سيدنا) في جماعة يسبحون الله ويكبرونه هل ذلك سنة أم مكروه
وربما في الجماعة من يثقل بالتطويل من غير ضرورة •

(وما يقول سيدنا) فيمن يجهر بالقراءة والناس يصلون في المسجد السنة أو التحية فيحصل
لهم بقراته جهرا أذى فهل يكره جهرا هذا بالقراءة أم لا •

(وما يقول سيدنا) في صائم رمضان هل ينتظر كل يوم الى نية أم لا • وما معنى قول بعض
العلماء هذا الحديث ضعيف أو ليس بصحيح • وإذا كان في المسئلة روايتان أو وجهان فهل يباح
للإنسان أن يقلد أحدهما أم كيف الاعتدال في ذلك •

(وما يقول سيدنا) في النساء إذا لبسوا نساجتهم بمعين أولباب وبين ذلك للمشتري
هل يجوز له ذلك أم لا • وإذا لم يبين للمشتري ذلك فهل يحرم على المدلس ثمن ذلك أم لا •
أفتونا مأجورين رضي الله عنكم •

(فاجاب) الحمد لله رب العالمين • سئل الامام أحمد عن رجل يخرج من بيته للصلاة هل
ينوي حين الصلاة فقال قد نوي حين خرج ولهذا قال أكابر أصحابه كالخرفي وغيره يجزئه
تقديم النية على التكبير من حين يدخل وقت الصلاة وإذا كان مستحضراً للنية الى حين الصلاة
اجزاء ذلك باتفاق العلماء فإن النية لا يجب التلفظ بها باتفاق العلماء ومعلوم في المادة أن من كبر
للصلاة لابد أن يقصد الصلاة • وإذا علم أنه يصلي الظهر نوى الظهر فتى علم ما يريد فعله نواه
بالضرورة ولكن إذا لم يعلم أو نسي شدت عنه النية وهذا نادر • والتلفظ بالنية في استحبابه
قولان في مذهب أحمد وغيره والمخصوص عنه أنه لا يستحب التلفظ بالنية • قال أبو داود قلت
لاحمد يقول المصلي قبل التكبير شيئا قال لا •

﴿فصل﴾ وإذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بيمينته يخاف إن طلبه أن تفوته الصلاة
أو كان الوقت باردا يخاف إن سخته أو ذهب الى الحمام فأتت الصلاة فانه يصلي بالتيمم في مذهب
أحمد وجهور العلماء • وإن استيقظ آخر الوقت وخاف أن تطهر طلعت الشمس فانه يصلي هنا
بالوضوء بعد طلوع الشمس فإن عند جمهور العلماء اختلافا كاحدي الروايتين عن مالك فانه هنا إنما
خوئب بالصلاة بعد استيقاظه • ومن نام عن صلاة صلاها إذا استيقظ وكان ذلك وقتها في حق •

فصل ١٠ وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال بل أربعة بل خمسة في مذهب أحمد (أحدها) أنه لا يباح لا الجمع ولا القصر (والثاني) يباح الجمع دون القصر (والثالث) يباح الجمع برفة ومزدلفة خاصة للمكي وإن كان سفره قصيرا (والرابع) يباح الجمع والقصر برفة ومزدلفة (والخامس) يباح ذلك مطلقا والذي يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقا أولا يباح الا إذا كان مسافرا فيه روايتان عن أحمد مقبلا أو مسافرا ولهذا نص أحمد على أنه يجمع إذا كان له شغل قال القاضي أبو يعلى كل من يبيع ترك الجمعة والجماعة يبيع الجمع ولهذا يجمع للمطر والوحل والريح الشديدة الباردة في ظاهر مذهب الامام أحمد ويجمع المريض والمستحاضة والمرضع فإذا جد السير بالمسافر جمع سواء كان سفره طويلا أو قصيرا كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع الناس برفة ومزدلفة المكي وغير المكي مع أن أهل مكة سفرهم قصير وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون برفة ومزدلفة ومتى قصروا قصر خلفهم أهل مكة وغير أهل مكة وعرفة من مكة يريد أربعة فراسخ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد كآبي الخطاب في العبادات الحس أن أهل مكة يقصرون برفة ومزدلفة وهذا القول هو الصواب وإن كان المنصوص عن الائمة الثلاثة بخلافه أحمد والشافعي وأبي حنيفة ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر الطويل والقصير لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوفت للقصر مسافة ولا وقتا وقد قصر خلفه أهل مكة برفة ومزدلفة وهذا قول كثير من السلف واختلف وهو أصح الأقوال في الدليل ولكن لا بد أن يكون ذلك مما يمدى العرف سفرًا مثل أن يتزود له ويرز للصعراء فأما إذا كان في مثل دمشق وهو منتقل من قراها الشجرية من قرية إلى قرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق فهذا ليس بمسافر كما أن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم ومقابرهم ومساجدهم قباء وغير قباء ولم يكن خروج الخواج إلى قباء سفرًا ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقصرون في مثل ذلك فإن الله تعالى قال (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة) فجميع الأبنية تسفل في مسمى المدينة وما خرج عن أهلها فهو من الأعراب أهل الممودة وللتنقل من المدينة من ناحية إلى ناحية ليس بمسافر ولا يقصر الصلاة ولكن هذه مسائل اجتهد فن قل منها بقول بعض العلماء لم يشكر عليه ولم يهجر. وهكذا اختلفوا في الجمع

والقصر هل يشترط له نية فالجمهور لا يشترطون النية كمالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهو مقتضى نصوصه (والثاني) تشترط كقول الشافعي وكثير من أصحاب أحمد الخراقي وغيره والاول أظهر ومن عمل باحد القولين لم ينكر عليه

﴿فصل﴾ وأما التأخر حين السجود فليس بسنة ولا يبنى فعل ذلك الا اذا كان الموضع ضيقا فيتأخر ليتمكن من السجود •

﴿فصل﴾ ولا يحرم على الرجل النظر الى شيء من بدن امرأته ولا لمسه لكن يكره النظر الى الفرج وقيل لا يكره وقيل لا يكره الا عند الوطء •

﴿فصل﴾ والتسبيح والتكبير عقب الصلاة مستحب ليس بواجب ومن اراد أن يقوم قبل ذلك فله ذلك ولا ينكر عليه • وليس لمن اراد فعل المستحب ان يتركه ولكن يبنى للمأموم ان لا يقوم حتى ينصرف الامام أى ينتقل عن القبلة ولا يبنى للامام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة الا مقدار ما استغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام • واذا انتقل الامام فمن اراد أن يقوم قام ومن أحب ان يقعد يذكر الله فعل ذلك •

﴿فصل﴾ وليس لاحد أن يجهر بالقراءة لا في صلاة ولا في غير صلاة اذا كان غيره يصلي في المسجد وهو يؤذيهن يجهره بل قد خرج النبي صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في رمضان ويجهرون بالقراءة فقال أيها الناس كلّم ينادي ربه فلا يجهر بعضهم على بعض في القراءة

﴿فصل﴾ وكل من علم ان غداً من رمضان وهو يريد صومه قد نوى صومه سواء تلفظ بالنية أو لم تلفظ وهذا فعل عامة المسلمين كلهم ينوى الصيام • والعالم قد يقول ليس بصحيح أى هذا القول ضعيف في الدليل وان كان قد قاله بعض العلماء • والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بشيء إما لسوء حفظه وإما لعدم عدالته • واذا كان في المسئلة قولان فان كان الانسان يظهر له رجحان أحد القولان والا فله بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان ارجح القولين

﴿فصل﴾ وبيع المشوش الذي يعرف قدر غشه اذا عرف المشتري بذلك ولم يدلسه على غيره جائز كالمعاملة بدراهمنا المشوشة وأما اذا كان قدره مجهولاً كالبن الذي يخلط بالماء ولا يقدر قدر الماء فهذا منهي عنه وان علم المشتري أنه مشوش ومن باع مشوشاً لم يحرم عليه من الثمن الا مقدار ثمن النش فعليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصدق به عنه ان تمدد رده مثل من يبيع معيباً

مفشوشا بمشرة وقيمته لو كان سالما عشرة وبالعيب قيمته ثمانية ففيله ان عرف المشتري أن يدفع اليه الدرهمين ان اختار والا رد اليه البيع وان لم يرضه تصدق عنه بالدرهمين والله اعلم *

﴿مسئلة﴾ في حديث عتبة بن عامر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة وعن أبي أمامة قال قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات ^(١) المكتوبة. وعن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فقال يا معاذ والله إنني لأحبك فلا تدعن في دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فهذه الاحاديث تدل على أن الدعاء بعد الخروج من الصلاة سنة. أفنونا وإسقطوا القول في ذلك مأجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * الاحاديث المروفة في الصحاح والسنن والمساند تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في دبر صلاته قبل الخروج منها وكان يأمر أصحابه بذلك ويعلمهم ذلك ولم يقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى بالناس يدعو بعد الخروج من الصلاة هو والمؤمنون جميعا لافي التفجير ولا في العصر ولا في غيرها من الصلوات بل قد ثبت عنه أنه كان يستقبل أصحابه ويدكر الله ويعلمهم ذكر الله عقب الخروج من الصلاة * وفي الصحيح أنه كان قبل ان ينصرف يستغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام * وفي الصحيحين من حديث المنيرة بن شعبة أنه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند * وفي الصحيح من حديث ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهمل بهؤلاء الكلمات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كرم الكافرون * وفي الصحيح ^(٢) عن ابن عباس أن رفع الناس أصواتهم ^(٣) بالذكر كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. وفي لفظ كنا نعرف اقتضاء صلاته بالتكبير * والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها المسلمين عقب الصلاة أنواع (أحدها) انه يسبح ثلاثا وثلاثين ويحمد ثلاثا وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين فتلك تسع

(١) في نسخة ودبر الصلاة المكتوبة (٢) في نسخة وفي الصحيحين (٣) في نسخة أن رفع الصوت

وتسمون ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . رواه مسلم في صحيحه (والثاني) قولها خمسا وعشرين ويضم إليها لا إله إلا الله وقد رواه مسلم (والثالث) يقول الثلاثة ثلاثا وثلاثين وهذا على وجهين . أحدهما أن يقول كل واحدة ثلاثا وثلاثين . والثاني أن يقول كل واحدة إحدى عشرة مرة والثلاث والثلاثون في الحديث المتفق عليه في الصحيحين (والخامس) ^(١) يكبر أربعا وثلاثين ليمائة (والسادس) يقول الثلاثة عشرا عشرا فهذا هو الذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لأن المصلي يتأجى به . فدعاؤه ومسأله إياه وهو يتأجىه أولى به من حمدائه ودعائه بعد انصرافه عنه . وأما الذكر بعد الانصراف فكما قالت عائشة رضي الله عنها هو مثل مسح المرأة بعد صلاتها فإن الصلاة نور فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة وقد قال الله تعالى (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قيل إذا فرغت من أشغال الدنيا فانصب في العبادة وإلى ربك فارغب وهذا أشهر القولين . وخرج شريح القاضي على قوم من الحائكة يوم عيد وهم يلعبون فقال ما لكم تلعبون قالوا انا نفرغنا قال وبهذا أمر الفارغ وتلا قوله تعالى (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) ويتناسب هذا قوله تعالى (يا أيها المزملة قم الليل الأقليل) إلى قوله (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلا إن لك في النهار سبعا طويلا) أي ذهابا ورجوعا وبالليل تكون فارغا . وناشئة الليل في أصبح القولين إنما تكون بعد النوم يقال نشأ إذا قام بعد النوم فإذا قام بعد النوم كانت مواطأة قلبه للسانه أشد لعدم ما يشغل القلب وزوال أثر حركة النهار بالنوم وكانت قوله أقوم . وقد قيل إذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء وإلى ربك فارغب . وهذا القول سواء كان صحيحا أو لم يكن فإنه يمنع الدعاء في آخر الصلاة لاسيما والنبى صلى الله عليه وسلم هو للأمور بهذا فلا بد أن يحتل ما أمره الله به . ودعاؤه في الصلاة المتقول عنه في الصباح وغيرها إنما كان قبل الخروج من الصلاة وقد قال لأصحابه في الحديث الصحيح إذا تشهد أحدكم فليستد بالله من أربع . يقول اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال . وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر

(١) كذا بأصليين ولعله لم يمتون هنا بنون الزايع وفي الآتي بالخمس لاشتغال الثالث على وجهين فتأمل اهـ مصححه

التشهد قال ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته بالليل وأنه كان قبل الخروج من الصلاة . يقول من قال اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء يشبه قول من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد فاذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فان شئت أن تقوم قم وان شئت أن تمعد فامعد . وهذه الزيادة سواء كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام من أدرجها في حديث ابن مسعود كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث ففيها أن قائل ذلك جعل ذلك قضاء للصلاة فهكذا جعله هذا المفسر فراغاً من الصلاة مع أن تفسير قوله (فاذا فرغت فانصب) أي فرغت من الصلاة قول ضعيف فان قوله اذا فرغت مطلق ولأن الفارغ ان أريد به الفارغ من العبادة فالدعاء أيضاً عبادة وان أريد به الفراغ من أشغال الدنيا بالصلاة فليس كذلك . يوضح ذلك أنه لا نزاع بين المسلمين أن الصلاة يدعي فيها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيها فقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقى من خطاياي كما يقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وأنه كان يقول اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت . وثبت عنه في الصحيح أنه كان يدعو اذا رفع رأسه من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سواء كان في النفل أو في الفرض وتواتر عنه الدعاء آخر الصلاة . وفي الصحيحين أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم فاذا كان الدعاء مشروعاً في الصلاة لاسيما في آخرها فكيف يقول اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء والذي فرغ منه هو نظير الذي أمر به فهو في الصلاة كان ناصباً في الدعاء لا فارغاً . ثم انه لم يقل مسلم إن الدعاء بعد الخروج من الصلاة يكون أوكد وأقوى منه في الصلاة ثم لو كان قوله (فانصب) في الدعاء لم يحتاج الى قوله (والى ربك فارغب) فإنه قد علم أن الدعاء انما يكون لله . فلم انه أمره بشيئين أن يجتهد في العبادة عند فراغه من أشغاله وان تكون رغبته الى ربه لا الى غيره كما

في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فقوله اياك نعبد موافق لقوله فانصب. وقوله واياك نستعين موافق لقوله والى ربك فارغب ومثله قوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (هو ربى لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب) وقول شعيب عليه السلام (عليه توكلت واليه آئيب) ومنه الذى يروى عند دخول المسجد اللهم اجعلنى من أوجه من توجه اليك وأقرب من قرب اليك وأفضل من سألك ورغب اليك والامر الآخر واليك الرغبة^(١) والعمل وذلك ان دعاء الله المذكور في القرآن نوعان دعاء عبادة ودعاء مسألة ورغبة فقوله (فانصب والى ربك فارغب) يجمع نوعى دعاء الله قال تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فاتم احسابه عند ربه) الآية ونظائره كثيرة. وأما لفظ دبر الصلاة فقد يراد به آخر جزء منه وقد يراد به ما يلي آخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه آخر جزء منه ومثله لفظ القب قد يراد به الجزء المؤخر من الشيء كقب الانسان وقد يراد به ما يلي ذلك. فالدعاء المذكور في دبر الصلاة إما ان يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الاحاديث أو يراد به ما يلي آخرها ويكون ذلك مابعد التشهد كما سى ذلك قضاء للصلاة وفراغها منها حيث لم يبق الا السلام المنافي للصلاة بحيث لو فعله عمداً في الصلاة بطلت صلاته ولا تبطل سائر الأذكار المشروعة في الصلاة أو يكون مطلقاً أو مجزئاً. وبكل حال فلا يجوز أن يخص به مابعد السلام^(٢) لان عامة الادعية المأثورة كانت قبل ذلك ولا يجوز ان يشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة المتواترة بالالفاظ الصريحة والناس لم في هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال منهم من لا يرى تعود الامام مستقبل المأموم لا بذكر ولا دعاء ولا غير ذلك وحجتهم ما يروى عن السلف انهم كانوا يكرهون للامام أن يستديم استقبال القبلة بعد السلام فظنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يطمعوا أن انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل يحصل هذا المقصود وهذا يفعل من يفعله من أصحاب مالك. ومنهم من يرى دعاء الامام والمأموم بعد السلام ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس ومنهم من يراه في صلاة الفجر والعصر كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم وليس مع هؤلاء بذلك سنة وإنما

(١) في نسخة وهي رواية الرغابة بلذ والفتح كالتمتع من الرغبة (٢) كذا بأصلين من هذه المسألة ولا يخفى أن الأنسب ان يخص بما بعد السلام اه مصححه

فأيتهم التمسك بلفظ الجمل أو بقياس كقول بعضهم ما بعد الفجر والمصر ليس بوقت صلاة فيستحب فيه الدعاء ومن المعلوم أن ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بل المتواترة لا يحتاج فيه إلى الجمل ولا إلى قياس • وأما قول عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اقرأ بالمواذات دبر كل صلاة فهذا بعد الخروج منها • وأما حديث أبي امامة قيل يا رسول الله أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات ^(١) المكتوبة فهذا يجب أن لا ينحصر ما بعد السلام بل لا بد أن يتناول ما قبل السلام • وإن قيل إنه يم ما قبل السلام وما بعده لكن ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء الامام والمأموم جميعاً بعد السلام سنة كما لا يلزم مثل ذلك قبل السلام بل إذا دعا كل واحد وحده بعد السلام فهذا لا يخالف السنة • وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما ذ بن جيل لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك يتناول ما قبل السلام • وإذا تناول ما بعده أيضاً كما تقدم فإن معاذاً كان يصلي اماماً بقومه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اماماً وقد بيته إلى اليمن معلماً لهم فلو كان هذا مشروعاً للامام والمأموم مجتنبين على ذلك كدعاء القنوت لكان قول الله أعنا على ذكرك وشكرك فلما ذكره بصيغة الأفراد علم أنه لا يشرع للامام والمأموم ذلك بصيغة الجمع • ومما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كنا إذا صليتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياناً أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه قال فسمعت يقول رب تعني عذابك يوم تبث عبادك أو يوم تجمع عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة الأفراد كما في حديث معاذ وكلاهما امام وفيه أنه كان يستقبل المأمومين وأنه لا يدعو بصيغة الجمع وقد ذكر حديث معاذ بعض من صنف في الأحكام في الادعية في الصلاة قبل السلام موازنة لسائر الاحاديث كما في مسلم والسنن الثلاثة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والميت ومن فتنة المسيح الدجال • وفي مسلم وغيره عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اتني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المحيا والميت واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال • وفي السنن أنه قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم رجل ما تقول في الصلاة قال أتشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة واعوذ بك من النار أما والله ما أحسن دندنتك^(١) ولا دندنة معاذ فقال صلى الله عليه وسلم حولهما^(٢) دندن رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه . وظاهر هذا أن دندنتهما ايضا بعد التشهد في الصلاة ليكون نظير ما قاله . وعن شداد بن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفرك لما تعلم رواه النسائي . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة الحيا والممات اللهم اني اعوذ بك من اللزوم والمأثم فقال له قاتل ما أكثر ما تستيد يا رسول الله من اللزوم قال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف . قال المصنف في الاحكام والظاهر ان هذا يدل على انه كان بعد التشهد . يدل عليه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد التشهد اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة الحيا والممات واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال . وقد تقدم حديث ابن عباس الذي في الصحيحين أنه كان يطمهم هذا الدعاء كما يطمهم السورة من القرآن وحديث أبي هريرة وأنه يقال بعد التشهد وقد روى في لفظ الدبر ما رواه البخاري وغيره عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يعلم بني هذلاء الكلمات كما يعلم المعلم التليان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من البخل واعوذ بك من الجبن واعوذ بك أن أورد الى ارضي العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر . وفي النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر . وفي النسائي ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت علي امرأة من اليهود فقالت إن عذاب القبر من البول قلت كذبت فقالت بلي انا لنفرض منه الجلود والثوب نفرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة وقد ارتفعت أصواتنا فقال ما هذا فأخبرته بما قالت قال صدقت فما

(١) الدندنة أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نفسه ولا يسمعه وهو أرفع من الهيئة قليلا اه نهاية

(٢) أي حول الجفة والتار أي في طلب الاولى والمود من الثانية اه مصححه

صلى بعد يومئذ الا قال في دير الصلاة اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل أجري من حر النار وعذاب القبر • قال المصنف في الاحكام والظاهر ان المراد بدبر الصلاة في الاحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقا بينه وبين ما تقدم من حديث ابن عباس وابي هريرة (قلت) وهذا الذي قاله صحيح فان هذا الحديث في الصحيح من حديث عائشة رضى الله عنها أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق قالت عائشة فآرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة الا تؤذ من عذاب القبر والاحاديث في هذا الباب يوافق بعضها بعضاً وتبين ما تقدم والله اعلم •

مسئلة فيما يشبه على الطالب للعبادة من جهة الافضلية مما اختلف فيه الائمة من المسائل التي أذكرها وهي أيما افضل في صلاة الجهر ترك الجهر بالبسملة او الجهر بها. وأيما افضل المداومة على التثبوت في صلاة القبر ام تركه ام فعله أحيانا بحسب المصلحة وكذلك في الوتر. وأيما افضل طول الصلاة ومناسبة أبعاضها في الكمية والكيفية او تخفيفها بحسب ما اعتاده المؤمنون في هذه الازمنة. وأيما افضل المداومة على الوضوء ام ترك المداومة. وأيما افضل مع قصر الصلاة في السفر مداومة الجمع أم فعله أحيانا بحسب الحاجة. وهل قيام الليل كله بدعة ام سنة أم قيام بعضه افضل من قيامه كله . وكذلك سرد الصوم افضل ام صوم بعض الايام وإفطار بعضها وفي المواصلة ايضاً. وهل ليس الغشنى وأكله دائماً افضل ام لا. وأيما افضل فعل السنن الرواتب في السفر أم تركها ام فعل البعض دون البعض . وكذلك التطوع بالنوافل في السفر. وأيما افضل الصوم في السفر ام الفطر . وأيما افضل للجنب أن ينام على وضوء ام يكرهه النوم على غير وضوء ام لا . وهل يجوز له النوم في المسجد اذا توضأ ام لا من غير عذر واذا لم يجد ماء او تعذر عليه استعماله لمرض او يخاف من الضرر من شدة البرد وأمثال ذلك فهل يقيم ام لا . وهل يقوم التيمم مقام الوضوء فيها ذكر ام لا . وأيما افضل في اغناء هلال رمضان الصوم ام الفطر ام يخير بينهما أم يستحب فعل احدهما . وهل ما واغلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله واحواله واقواله وحركاته وسكناته وفي شأنه كله من العبادات والمادات هل المواظبة على ذلك كله سنة في حق احد من الامة ام يختلف بحسب اختلاف المراتب والراتين . وأيما افضل للسالك النزلة

أم الخلطة . وإذا قدر أحدهما فهل يكون ذلك على الإطلاق أم وقتاً دون وقت . وإيما أفضل ترك السبب مع الجمع على الله أم السبب مع التفرقة إذا لم يمكن إلا أحدهما وإذا قدر أحدهما فهل يكون ذلك مطلقاً في سائر الاوقات أم لا . أمثونا مأجورين

(الجواب) الحمد لله . هذه المسائل التي يقع فيها النزاع مما يتعلق بصفات العبادات أربعة أقسام .

(منها) ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سن كل واحد من الأمرين وافقت الأمة على أن من فعل أحدهما لم يأت به بذلك لكن قد يتنازعون في الأفضل وهو بمنزلة القراءات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي اتفق الناس على جواز القراءة بأي قراءة شاء منها كالقراءات المشهورة بين المسلمين فهذه يقرأ المسلم بما شاء منها وإن اختار بعضها لسبب من الأسباب . ومن هذا الباب الاستفتاحات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقولها في أيام الليل وأنواع الأدعية التي كان يدعو بها في صلاته في آخر التشهد فهذه الأنواع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها سائغة باتفاق المسلمين لكن ما أمر به من ذلك أفضل لنا مما فعله ولم يأمر به . وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال إذا قعد أحدكم في التشهد فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال قال الدعاء بهذا أفضل من الدعاء بقوله اللهم اغفر لي ما قبلت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت . وهذا أيضاً قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقوله في آخر صلاته لكن الأول أمر به . وما تنازع العلماء في وجوبه فهو أوكد مما لم يأمر به ولم يتزع العلماء في وجوبه وكذلك الدعاء الذي كان يكرره كثيراً كقوله ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو كد ما ليس كذلك .

(القسم الثاني) ما اتفق العلماء على أنه إذا فعل كلا من الأمرين كانت عبادته صحيحة ولا إثم عليه لكن يتنازعون في الأفضل وفيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله . ومسألة الثنوت في الفجر والوتر والجهر بالبسملة وصفة الاستعاذة ونحوها من هذا الباب فإنهم متفقون على أن من جهر بالبسملة صحت صلاته ومن خافت صحت صلاته وعلى أن من قنت في الفجر

صحت صلاته ومن لم يقنت فيها صحت صلاته وكذلك القنوت في الوتر وانما تنازعوا في وجوب قراءة البسمة وجهورهم على أن قراءتها لا تجب وتنازعوا أيضا في استحباب قراءتها وجهورهم على أن قراءتها مستحبة وتنازعوا فيها اذا ترك الامام ما يستند المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسمة والمأموم يعتقد وجوبها أو لس ذكره ولا يتوضأ والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك أو يصلي في جلود الميتة المدبوعة والمأموم يرى أن الصباغ لا يطهر أو يحتجم ولا يتوضأ والمأموم يرى الوضوء من الحجابة . والصحيح المقتطوع بأن صلاة المأموم صحيحة خلف امامه وان كان امامه مخطئا في نفس الامر لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم وعليهم . وكذلك اذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو الوتر قنت معه سواء قنت قبل الركوع أو بعده . وان كان لا يقنت لم يقنت معه . ولو كان الامام يرى استحباب شيء والمأمومون لا يستحبونه فتركه لاجل الاتفاق والائتلاف كان قد أحسن . مثال ذلك الوتر فان للماء فيه ثلاثة أقوال (أحدها) انه لا يكون الا بثلاث متصلة كالغرب كقول من قاله من أهل العراق (والثاني) أنه لا يكون الا ركة مفصولة عما قبلها كقول من قال ذلك من أهل الحجاز (والثالث) أن الامر ينجز ان كما هو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو الصحيح وان كان هؤلاء يختلفون فصله عما قبله فلو كان الامام يرى الفصل فاختر المأمومون أن يصلي الوتر كالغرب فوافقهم على ذلك تأييدا لقلوبهم كان قد أحسن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما نثرت لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقتها بالارض ولجلت لها باين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه فترك الافضل عنده لثلاث ينفر الناس . وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسمة فأمر قوم لا يستحبونه أو بالعكس ووافقهم كان قد أحسن وانما تنازعوا في الافضل فهو بحسب ما اعتقدوه من السنة . وطائفة من أهل العراق اعتقدت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت الا شهرا ثم تركه على وجه النسخ له فاعتقدوا أن القنوت في المكتوبات منسوخ . وطائفة من أهل الحجاز اعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت حتى فارق الدنيا ثم منهم من اعتقد أنه كان يقنت قبل الركوع ومنهم من كان يعتقد أنه كان يقنت بعد الركوع . والصواب هو القول الثالث الذي عليه جمهور أهل الحديث وكثير من أئمة أهل الحجاز وهو الذي ثبت في الصحيحين وغيرهما

أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على رجلٍ وذَنوانٍ وعَصِيَّةٍ ثم ترك هذا القنوت ثم انه بعد ذلك بمدة بعد خيبر وبعد اسلام أبي هريرة قنت وكان يقول في قنوته اللهم آتج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجلبها عليهم سنين كسني يوسف فلو كان قد نسخ القنوت لم يقنت هذه المرة الثانية وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قنت في المغرب وفي العشاء الآخرة * وفي السنن انه كان يقنت في الصلوات الخمس وأكثر قنوته كان في الفجر ولم يكن يداوم على القنوت لافي الفجر ولا غيرها بل قد ثبت في الصحيحين عن انس أنه قال لم يقنت بعد الركوع الا شهراً . فلحديث الذي رواه الحاكم وغيره من حديث الربيع بن انس عن انس انه قال ما زال يقنت حتى فارق الدنيا انما في سياقه القنوت قبل الركوع وهذا الحديث لو عارض الحديث الصحيح لم يلتفت اليه فان الربيع بن انس ليس من رجال الصحيح فكيف وهو لم يمارضه وانما معناه أنه كان يطيل القيام في الفجر دائماً قبل الركوع . وأما انه كان يدعو في الفجر دائماً قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه أولاً يسمع فهذا باطل قطعاً وكل من تأمل الاحاديث الصحيحة علم هذا بالضرورة وعلم أن هذا لو كان واقعا انتقله الصحابة ولما أهملوا قنوته الراتب المشروع لنا مع انهم نقلوا قنوته الذي لا يشرع بينه وانما يشرع نظيره فان دعاءه لأولئك الميئين وعلى أولئك الميئين ليس بمشروع باتفاق المسلمين بل انما يشرع نظيره فيشرع أن يقنت ضد التوازل يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار في الفجر وفي غيرها من الصلوات وهكذا كان عمر يقنت لما حارب النصارى بدعائه الذي فيه اللهم المن كفره أهل الكتاب الى آخره وكذلك على عليه السلام لما حارب قوما قنت يدعو عليهم . وبني لقانت ان يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة واذا سمي من يدعو لهم من المؤمنين ومن يدعو عليهم من الكافرين المحاربين كان ذلك حسناً .

وأما قنوت الوتر فلعلماء فيه ثلاثة أقوال . قيل لا يستحب بحال لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الوتر . وقيل بل يستحب في جميع السنة كما يقبل عن ابن مسعود وغيره ولان في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم علم الحسن بن علي رضي الله عنهما دعاء يدعو به في قنوت الوتر وقيل بل يقنت في النصف الاخير من رمضان كما كان أبي بن كعب يفعل * وحقيقة الامر أن قنوت الوتر من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء فعله ومن شاء تركه كما يخير

الرجل أن يوتر ثلاث أو خمس أو سبع وكما يخير إذا أوتر ثلاث إن شاء فصل وإن شاء وصل وكذلك يخير في دعاء القنوت إن شاء فله وإن شاء تركه وإذا صلى بهم قيام رمضان فإن قنت في جميع الشهر فقد أحسن وإن قنت في النصف الأخير فقد أحسن وإن لم يقنت بحال فقد أحسن كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيه عدداً معيناً بل كان هو صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة لكن كان يطيل الركعات فلما جمهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر ثلاث وكان يُصَفِّ القراءة بقدر ما زاد من الركعات لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون ثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا ثلاث وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن. والافضل يختلف باختلاف احوال المصلين فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بمشرك ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بمشركين هو الافضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فانه وسط بين العشر وبين الأربعين وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره. ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزداد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ فإذا كانت هذه السمة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة. إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود وإذا خفف القيام خفف الركوع والسجود هكذا كان يفعل في المكتوبات وقيام الليل وصلاة الكسوف وغير ذلك. وقد تنازع الناس هل الافضل طول القيام أم كثرة الركوع والسجود أو كلاهما سواء على ثلاثة أقوال. أحصاها أن كليهما سواء فإن القيام اختص بالقرآن وهي افضل من الذكر والدعاء والسجود نفسه افضل من القيام فينبغي أنه إذا طول القيام أن يطيل الركوع والسجود وهذا هو طول القنوت الذي اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له أي الصلاة افضل فقال طول القنوت فإن القنوت هو إدامة العبادة سواء كان في حال القيام

او الركوع او السجود كما قال تعالى (أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً) فسماء قانتا في حال سجوده كما سماء قانتا في حال قيامه •

وأما البسمة فلا ريب أنه كان في الصحابة من يحجر بها وفيهم من كان لا يحجر بها بل يقرؤها سرّاً ولا يقرؤها. والذين كانوا يحجرون بها أكثرهم كان يحجر بها نادرة ويخافت بها أخرى وهذا لان الذكر قد تكون السنة المخافة به ويحجر به لمصلحة راجحة مثل تعليم المأمومين فانه قد ثبت في الصحيح أن ابن عباس جهر بالقائمة على الجنائز ليطمئن أنها سنة • وتنازع العلماء في القراءة على الجنائز على ثلاثة اقوال. قيل لا تستحب بحال كما هو مذهب ابي حنيفة ومالك. وقيل بل يجب فيها القراءة بالقائمة كما يقوله من يقوله من اصحاب الشافعي واحمد. وقيل بل قراءة القائمة فيها سنة وان لم يقرأ بل دماً بالقراءة عاز و هذا هو الصواب • وثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب كان يقول الله اكبر سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك يحجر بذلك سررات كثيرة وافترق العلماء على ان الجهر بذلك ليس بسنة رتبة لكن جهر به للتعليم ولذلك نقل عن بعض الصحابة أنه كان يحجر احياناً بالتخوف فاذا كان من الصحابة من جهر بالاستفتاح والاستعاذة مع اقرار الصحابة له على ذلك فالجهر بالبسمة اولى أن يكون كذلك وان يشرع الجهر بها أحياناً لمصلحة راجحة لكن لا نزاع بين اهل العلم بالحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحجر بالاستفتاح ولا بالاستعاذة بل قد ثبت في الصحيح أن ابا هريرة قال له يا رسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول قال اقول اللهم بعد بني وبين خطاياي كما بعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما يتيق الثوب الايض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد • وفي السنن عنه أنه كان يستمضي في الصلاة قبل القراءة. والجهر بالبسمة اقوى من الجهر بالاستعاذة لانها آية من كتاب الله تعالى وقد تنازع العلماء في وجوبها وان كانوا قد تنازعوا في وجوب الاستفتاح والاستعاذة وفي ذلك قولان في مذهب احمد وغيره لكن النزاع في ذلك اضعف من النزاع في وجوب البسمة والقائلون بوجوبها من العلماء افضل او اكثر لكن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحجر بها وليس في الصحاح ولا السنن حديث صحيح صريح بالجهر والاحاديث الصريحة بالجهر كلها ضيفة بل موضوعة ولهذا صنف الدارقطني مصنفاً في ذلك قيل له هل في ذلك شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم

فلا وأما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضعيف ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها دائماً لكان الصحابة يتفكرون ذلك ولكان الخلفاء يعلمون ذلك ولما كان الناس يحتاجون أن يسألوا أنس ابن مالك بعد انقضاء عصر الخلفاء ولما كان الراشدون ثم خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم متفقين على ترك الجهر ولما كان أهل المدينة وهم أعلم أهل للدقائق بسنة ينكرون قراءتها بالكلية سرا وجهاً والاحاديث الصحيحة تدل على أنها آية من كتاب الله وليست من الفاتحة ولا غيرها • وقد تنازع العلماء هل هي آية أو بعض آية من كل سورة أو ليست من القرآن إلا في سورة الفل أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف وليست من السورة على ثلاثة أقوال • والقول الثالث هو أوسط الأقوال وفيه تجتمع الأدلة فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله • وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت على آفا سورة ققرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر إلى آخرها • وثبت في الصحيح أنه أول ما جاء الملك بالوحي قال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم فهذا أول ما نزل ولم ينزل قبل ذلك بسم الله الرحمن الرحيم • وثبت عنه في السنن أنه قال سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك • وهي ثلاثون آية بدون البسملة • وثبت عنه في الصحيح أنه قال يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال المبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدي لعبدي • فإذا قال الرحمن الرحيم قال الله أنهي على عبدي • فإذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدني لعبدي • فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل • فإذا قال المبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال الله هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل • فهذا الحديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة ولم يمارضه حديث صحيح صريح • وأجود ما يروى في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة لا يدل على أنها منها ولهذا كان القراء منهم من يقرأ بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها فدل على أن كلا الأمرين سائغ لكن من قرأ بها كان قد أتى بالافضل وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان قد أحسن ممن ترك

قراءتها لانه قرأ ما كتبته الصحابة في المصاحف فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن قرأ على وجه التبرك والا فكيف يكتبون في المصحف مالا يشرع قراءته وهم قد جردوا المصحف مما ليس من القرآن حتى أنهم لم يكتبوا التأمين ولا أسماء السور ولا التخييس والتشهير ولا غير ذلك مع أن السنة للمصلي أن يقول عقب فاتحة آمين فكيف يكتبون مالا يشرع أن يقوله وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي من غير القرآن فإذا جمع بين الأدلة الشرعية دلت على أنها من كتاب الله وليست من السورة . والحديث الصحيح عن انس ليس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سرا بل لقطه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم او فلم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم . ورواية من روى فلم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها إنما تدل على نفي الجهر لأن أنسا لم ينف الا ما علم وهو لا يعلم ما كان يقوله النبي صلى الله عليه وسلم سرا . ولا يمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت بل يصل التكبير بالقراءة فانه قد ثبت في الصحيحين ان أبا هريرة قال له رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول . ومن تأول حديث أنس على نفي قراءتها سرا فهو مقابل لقول من قال مراد انس أنهم كانوا يفتحون بفاتحة الكتاب قبل غيرها من السورة وهذا ايضا ضيف فان هذا من العلم العام الذي مازال الناس يفعلونه وقد كان الحجاج بن يوسف وغيره من الامراء الذين صلى خلفهم انس يقرؤون الفاتحة قبل السورة ولم ينازع في ذلك احد ولا سئل عن ذلك احد لا أنس ولا غيره ولا يحتاج أن يروي انس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ومن روى عن انس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالبسلة او لا يقرؤها فروايه توافق الروايات الصحيحة لان أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أم لا وإنما نفي الجهر .

ومن هذا الباب الذي اتفق العلماء على انه يجوز فيه الامر ان فعل الرواتب في السفر فانه من شاء فعلها ومن شاء تركها باتفاق الأئمة والصلاة التي يجوز فعلها وتركها قد يكون فعلها أفضلا لحاجة الانسان اليها وقد يكون تركها أفضل اذا كان مشتغلا عن النافلة بما هو أفضل منها لكن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر لم يكن يصلي من الرواتب الا ركعتي الفجر والوتر ولما نام عن الفجر صلى السنة والفرصة بعد ما طلعت الشمس وكان يصلي على

واحتته قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا كله ثابت في الصحيح • فأما الصلاة قبل الظهر وبمدها وبعد المغرب فلم يقل أحد عنه أنه فعل ذلك في السفر •

وقد تنازع العلماء في السنن الرواتب مع الفريضة فمنهم من لم يوقت في ذلك شيئا ومنهم من وقت أشياء بأحاديث ضعيفة بل أحاديث يعلم أهل العلم بالحديث أنها موضوعة كمن يوقت ستا قبل الظهر وأربعا بعدها وأربعا قبل العصر وأربعا قبل المشاء وأربعا بعدها ونحو ذلك والصواب في هذا الباب القول بما ثبت في الأحاديث الصحيحة دون ما عارضها وقد ثبت في الصحيح ثلاثة أحاديث • حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد المشاء وركعتين قبل الفجر • وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وهو في الصحيح أيضا وسأله في صحيح مسلم بحديث ابن عمر وهكذا في الصحيح وفي رواية صحيح الترمذي جعلت قبل الظهر ركعتين • وحديث أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة بنى الله له بيتا في الجنة • وقد جاء في السنن تفسيرها أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد المشاء وركعتين قبل الفجر فهذا الحديث الصحيح فيه أنه رغب بقوله في قتي عشرة ركعة وفي الحديثين الصحيحين أنه كان يصلي مع المكتوبة إما عشر ركعات وإما اثنتي عشرة ركعة وكان يقوم من الليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاة الفريضة والنافلة في اليوم واللييلة نحو أربعين ركعة كان يوتر صلاة النهار بالمغرب ويوتر صلاة الليل بوتر الليل • وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة وقال في الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة • وثبت في الصحيح أن أصحابه كانوا يصلون بين اذان المغرب واقمتها ركعتين وهو يراهم ولا ينههم فإذا كان التطوع بين أذان المغرب مشروعا فلأن يكون مشروعا بين أذان المغرب والمشاء بطريق الأولى لأن السنة تحبيل المغرب باتفاق الأئمة فدل ذلك على أن الصلاة قبل المصروع قبل المغرب وقبل المشاء من التطوع المشروع وليس هو من السنن الرتبة التي قدرها بقوله ولا

داوم عليها بفعله . ومن ظن أنه كان له سنة يصليها قبل العصر قضاها بعد العصر فقد غلط وإنما كانت تلك ركعتي الظهر لما فاتته قضاها بعد العصر وما يفعل بعد الظهر فهو قبل العصر ولم يقض بعد العصر إلا الركعتين بعد الظهر . والتطوع الم شروع كالصلاة بين الأذانين وكالصلاة وقت الضحى ونحو ذلك هو كسائر التطوعات من الذكر والقراءة والدعاء مما قد يكون مستحباً لمن لا يشتغل عنه بما هو أفضل منه ولا يكون مستحباً لمن اشتغل عنه بما هو أفضل منه والمداومة على القليل أفضل من كثير لا يداوم عليه ولهذا كان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة واستحب الأئمة أن يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها من الليل لا يتركها فإن نشط أطلها وإن كسل خففها وإذا نام عنها صلى بدلها من النهار كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام عن صلاة الليل صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال من نام عن حزمة قراء ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل . ومن هذا الباب صلاة الضحى فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل السلم بسنته ومن زعم من الفقهاء أن ركعتي الضحى كانتا واجبتين عليه فقد غلط والحديث الذي يذكرونه ثلاث هن علي فريضة ولكم تطوع . الوتر والفجر وركعتا الضحى حديث موضوع بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض لا لاجل الوقت مثل أن ينام من الليل فيصلي من النهار اثنتي عشرة ركعة ومثل أن يقدم من سفر وقت الضحى فيدخل المسجد فيصلي فيه ومثل ما صلى لما فتح مكة ثمان ركعات وهذه الصلاة كانوا يسمونها صلاة الفتح وكان من الأمراء من يصليها إذا فتح مصراً فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلاها لما فتح مكة ولو كان سببها مجرد الوقت كقيام الليل لم يختص بفتح مكة ولهذا كان من الصحابة من لا يصلي الضحى لكن قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن نام . وفي رواية لمسلم وركعتي الضحى كل يوم . وفي صحيح مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سألتي من أحدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى . وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على

أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوايين اذا رمضت الفصال من الضحى . وهذه الاحاديث الصحيحة وأمثالها تبين ان الصلاة وقت الضحى حسنة محبوبة * بقی أن يقال فهل الافضل المداومة عليها كما في حديث أبي هريرة أو الافضل ترك المداومة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم هذا مما تنازعوا فيه . والاشبه ان يقال من كان مداوما على قيام الليل أغناه عن المداومة على صلاة الضحى كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ومن كان ينام عن قيام الليل فصلاة الضحى بدل عن قيام الليل * وفي حديث أبي هريرة انه أوصاه ان يوتر قبل ان ينام وهذا انما يوصى به من لم يكن عادته قيام الليل والا فمن كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالبا من الليل فالوتر آخر الليل أفضل له كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من خشي ان لا يستيقظ آخر الليل فليوتر أولا ومن طمع أن يستيقظ آخره فليوتر آخره فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال قيام الليل *

﴿فصل﴾ والتسم الثالث ما قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه انه سن الامرين لكن بعض أهل العلم حرم أحد التوعين أو كرهه لكونه لم يبلغه أو تأول الحديث تأويلا ضميما والصواب في مثل هذا أن كل ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لامته فهو مسنون لا ينهى عن شيء منه وان كان بعضه أفضل من ذلك *

فمن ذلك أنواع الشهادات فانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد ابن مسعود وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد أبي موسى وألفاظه قريبة من ألفاظه وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد ابن عباس وفي السنن تشهد ابن عمر وعائشة وجابر وثبت في الموطأ وغيره أن عمر ابن الخطاب علم المسلمين تشهدا على منبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عمر يعلمهم تشهدا يقرؤه عليه الا وهو مشروع فلماذا كان الصواب عند الأئمة المحققين أن التشهد بكل من هذه جائز لا كراهة فيه ومن قال إن الايان بالفاظ تشهد ابن مسعود واجب كما قاله بعض أصحاب أحمد فقد أخطأ *

ومن ذلك الاذان والاقامة فانه قد ثبت في الصحيح عن أنس ان بلالا أمر أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وثبت في الصحيح انه علم أبا عذورة الاذان والاقامة فرجع في الاذان

وثني الإقامة وفي بعض طرقه أنه كبر في أوله أربعاً كما في السنن وفي بعضها أنه كبر مرتين كما في صحيح مسلم . وفي السنن أن أذان بلال الذي رواه عبد الله بن زيد ليس فيه ترجيع للأذان ولا ثنية للإقامة فكل واحد من أذان بلال وأبي عذرة سنة فسواء رجع المؤذن في الأذان أو لم يرجع وسواء أفرد الإقامة أو نأها فقد أحسن وأتبع السنة ومن قال أن الترجيع واجب لا بد منه أو إنه مكروه منى عنه فكلهما غلط . وكذلك من قال أفراد الإقامة مكروه أو تنيتها مكروه فقد أخطأ . وأما اختيار أحدهما فهذا من مسائل الاجتهاد كاختيار بعض القراءات على بعض واختيار بعض الشهادات على بعض .

ومن هذا الباب أنواع صلاة الخوف التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أنواع الاستسقاء فانه استسقى مرة في مسجده بلا صلاة الاستسقاء ومرة خرج الى الصحراء فصلى بهم ركعتين وكأوا يستسقون بالدعاء بلا صلاة كما فعل ذلك خلفاؤه فكل ذلك حسن جائز .

ومن هذا الباب الصوم والقطر للمسافر في رمضان فان الأئمة الاربعة اتفقوا على جواز الامرين وذهب طائفة من السلف والخلف الى انه لا يجوز الا لفطر وأنه لو صام لم يجزئه وزعموا ان الاذن لهم في الصوم في السفر منسوخ بقوله ليس من البر الصيام في السفر والصحيح ما عليه الأئمة . وليس في هذا الحديث ما ينافي إذنه لهم في الصيام في السفر فانه نفي ان يكون من البر ولم ينف أن يكون جائزاً مباحاً والقرض يسقط بفعل النوع الجائز المباح اذا أتى بالأمور به . والمراد به كونه في السفر ليس من البر كما لو صام وعطش نفسه بأكل للمالح أو صام وضحي للشمس فانه يقال ليس من البر الصيام في الشمس ولهذا قال سفيان بن عيينة معناه ليس من صام بأبر من لم يصم . ففي هذا ما دل على ان الفطر أفضل فانه آخر الامرين من النبي صلى الله عليه وسلم فانه صام أولاً في السفر ثم أفطر فيه . ومن كان يظن ان الصوم في السفر نقص في الدين فهذا مبتدع ضال واذا صام على هذا الوجه ممتقداً وجوب الصوم عليه وتحريم الفطر فقد أمر طائفة من السلف والخلف بالاعادة . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حمزة وابن عمرو سأله فقال انني رجل أكثر الصوم أفصوم في السفر فقال ان أفطرت فحسن وان صمت فلا بأس فاذا فعل الرجل في السفر أيسر الأمرين عليه من تسجيل الصوم أو تأخيريه فقد أحسن فان

الله يريد بنا اليسر ولا يريد بنا الصر . أما إذا كان الصوم في السفر أشق عليه من تأخيره فالتأخير أفضل فإن في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤذى معصيته وأخرجه بعضهم إما ابن خزيمة وإما غيره في صحيحه وهذه الصحاح مرتبتها دون مرتبة صحيح البخاري ومسلم .

وأما صوم يوم النعيم إذا حال دون منظر الملal غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان فكان في الضجاجة من يصومه احتياطاً وكان منهم من يفطر ولم نعلم أحداً منهم أوجب صومه بل الذين صاموه إنما صاموه على طريق التحري والاحتياط والآثار المنقولة عنهم صريحة في ذلك كما نقل عن عمر وعلى ومعاوية وعبد الله بن عمر وعائشة وغيرهم . والعلماء متنازعون فيه على أقوال منهم من نهى عن صومه نهى تحريم أو تنزيه كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك والشافعي وأحمد . ومنهم من يوجب كما يقول ذلك طائفة من أصحاب أحمد . ومنهم من يشرع فيه الأمرين بمنزلة الإمساك إذا غم مطلع الفجر وهذا مذهب أبي حنيفة وهو المنصوص عن أحمد فإنه كان يصومه على طريق الاحتياط اتباعاً لابن عمر وغيره لا على طريق الإيجاب كسائر ما يشك في وجوبه فإنه يستحب فله احتياطاً من غير وجوب . وإذا صامه الرجل بنية معلقة بأن ينوي أن كان من رمضان اجزأه والا فلا . وتبين أنه من رمضان اجزأه ذلك عند أكثر العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وأصح الروايتين عن أحمد وغيره فإن النية تتبع العلم فن علم ما يريد فله نواه بغير اختياره . وأما إذا لم يعلم الشيء فيمتنع أن يقصده فلا يتصور أن يقصد صوم رمضان جزماً من لم يعلم أنه من رمضان . وقد يدخل في هذا الباب القصر في السفر والجمع بين الصلاتين والذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر فلا يصلي الرباعية في السفر إلا ركعتين وكذلك الشيطان بدمه أبو بكر ثم عمر . وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين إلا أحياناً عند الحاجة لم يكن جمعه كقصره بل القصر سنة رتبة والجمع رخصة عارضة فن قل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجع في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط فإن هذا لم ينقله عنه أحد بأسناد صحيح ولا ضعيف ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقصر ويتم ويفطر ويصوم فسألته عن ذلك فقال أحسنت يا عائشة فقوم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم وهذا لم

يرويه أحد ونفس الحديث المروى في ضلها باطل ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الا كصلاته ولم يصل معه أحد أربعا قط لا برفة ولا بمزدلفة
 ولا غيرها لا من أهل مكة ولا من غيرهم بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين وكان
 يقيم بمكة أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين وكذلك بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان بن عفان في أول
 خلافته ثم صلى بعد ذلك أربعا لامرأته فتنفي ذلك فاختلف الناس عليه فمنهم من وافقه
 ومنهم من خالفه ولم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع الا برفة وبمزدلفة خاصة
 لكنه كان اذا جد به السير في غير ذلك من أسفاره أخر المغرب الى بعد المشاء ثم صلاها
 جميعا ثم أخر الظهر الى وقت العصر فصلاها جميعا ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان القصر
 في السفر يجوز سواء نوى القصر او لم ينوهِ وكذلك الجمع حيث يجوز له سواء نواه مع الصلاة
 الاولى او لم ينوهِ فان الصحابة لما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم عند عرفة الظهر ركعتين
 ثم العصر ركعتين لم يأمرهم عند افتتاح صلاة الظهر بأن ينووا الجمع ولا كانوا يعلمون أنه
 يجمع لانه لم يفعل ذلك في غير سفرته تلك ولا أمر احدا خلقه لامن أهل مكة ولا غيرهم أن
 يفرد عنه لا بتربيع الصلاتين ولا بتأخير صلاة العصر بل صلوا معه وقد اتفق العلماء على جواز
 القصر في السفر واتفقوا أنه الافضل الا نقولا شاذا لمضهم واتفقوا أن فعل كل صلاة في وقتها
 في السفر أفضل اذا لم يكن هناك سبب يوجب الجمع الا نقولا شاذا لمضهم والقصر سببه السفر
 خاصة لا يجوز في غير السفر وأما الجمع فسيبه الحاجة والمذرة فاذا احتاج اليه جمع في السفر التقصير
 والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه وتغير ذلك من الاسباب فان المقصود
 به رفع الجرح عن الامة ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في السفر وهو نازل الا
 في حديث واحد ولهذا تنازع المجوزون للجمع كمالك والشافعي واحمد هل يجوز الجمع للمسافر
 النازل فنحن منه مالك وأحمد في احدى الروايتين عنه وجوز الشافعي واحمد في الرواية الأخرى
 ومنع ابو حنيفة الجمع الا برفة ومزدلفة .

ومن هذا الباب التمتع والإفراد والقرآن في الحج فان مذهب الاثنية الاربعة وجهود
 الامة جواز الأمور الثلاثة . وذهب طائفة من السلف والخلف الي انه لا يجوز الا التمتع وهو
 قول ابن عباس ومن وافقه من أهل الحديث والشيعة وكان طائفة من بني أمية ومن اتبعهم

يهون عن المتعة وساقبون من تمتع وقد تنازع العلماء في حج النبي صلى الله عليه وسلم هل تمتع فيه أو أفرد أو قرن وتنازعوا أي الثلاثة أفضل فطائفة من أصحاب أحمد تظن أنه تمتع تمتا حل فيه من إحرامه. وطائفة أخرى تظن أنه أحرم بالعمرة ولم يحرم بالحج حتى طاف وسعى للعمرة. وطائفة من أصحاب مالك والشافعي تظن أنه أفرد الحج واعتبر عقيب ذلك. وطائفة من أصحاب أبي حنيفة تظن أنه قرن قرانا طاف فيه طوافين وسمى فيه سمينين. وطائفة تظن أنه أحرم مطلقا وكل ذلك خطأ لم تروه الصحابة رضوان الله عليهم بل عامة روايات الصحابة متفقة ومن نسبهم الى الاختلاف في ذلك فليدبر فيه أحكامهم فان الصحابة يقولون أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة الى الحج هكذا الذي نقله عامة الصحابة ونقل غير واحد من هؤلاء وغيرهم أنه قرن بين العمرة والحج وأنه أهل بها جميعا كما يقولون أنه اعتصر مع حجة مع اتفاهم على أنه لم يتمر بعد الحج بل لم يتمر معه من أصحابه بعد الحج الا عائشة لاجل حيفتها. ولفظ المتمتع في الكتاب والسنة وكلام الصحابة اسم من جمع بين العمرة والحج في أشهر الحج سواء أحرم بها جميعا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أو أحرم بالحج بعد تحلقه من الحج وهذا هو المتمتع الخاص في عرف المستأخرين وأحرم بالحج بعد قضاء العمرة قبل التحلل منه لكونه ساق الهدى أو مع كونه لم يسقه وهذا قد يسمونه متمتا المتمتع الخاص وقارنا وقد يقولون لا يدخل في المتمتع الخاص بل هو قارن وما ذكرته من أن القرآن يسمونه متمتعا مصرح به في أحاديث صحيحة وهؤلاء الذين يقولون أنه تمتع قل بعضهم أنه أفرد الحج فإنه أفراد أعمال الحج ويحل من إحرامه لاجل سوقه الهدى فهو لم يتمتع متعة حل فيها من إحرامه فهذا صار كالمفرد من هذا الوجه. وأما الأفضل لمن قسم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة الوداع فإنه أمر كل من لم يسق الهدى بالتمتع ومن ساق الهدى فالقران له أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن اعتصر في سفره وحج في سفره أو اعتصر قبل أشهر الحج وأقام حتى يحج فهذا الأفراد له أفضل من التمتع والقران باتفاق الائمة الاربعة.

(وأما القسم الرابع) فهو ما تنازع العلماء فيه فأوجب أحدهم شيئا أو استحبه وحرمه الآخر والسنة لا تدل الا على أحد القولين لم تسوغها جميعا فهذا هو أشكل الاقسام الاربعة. وأما

الثلاثة المتقدمة فالسنة قد سوغت الامرين. وهذا مثل تنازعهم في قراءة الفاتحة خلف الامام حال الجهر فان للعلماء فيه ثلاثة أقوال . قيل ليس له ان يقرأ حال جهر الامام اذا كان يسمع لا بالفاتحة ولا غيرها وهذا قول الجمهور من السلف والخلف وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهم وأحد قولي الشافعي . وقيل بل يجوز الامر ان والقراءة أفضل ويروى هذا عن الاوزاعي وأهل الشام والليث بن سعد وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم . وقيل بل القراءة واجبة وهو القول الآخر للشافعي وقول الجمهور هو الصحيح فان الله سبحانه قال (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال أحمد أجمع الناس على انها نزلت في الصلاة وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا واذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فتلك الحديث الى آخره . وروى هذا اللفظ من حديث أبي هريرة أيضا وذكر مسلم أنه ثابت فقد أمر الله ورسوله بالانصات للامام اذا قرأ وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جملة الاتهام به فن لم ينصت له لم يكن قد اتم به ومعلوم ان الامام يجبر لاجل المأموم ولهذا يؤتم للمأموم على دعائه فاذا لم يستمع لقرائته ضاع جهره ومصلحة متابعة الامام مقدمة على مصلحة ما يؤثر به المنفرد ألا ترى أنه لو أدرك الامام في وتر من صلاته فضل بما يفعل فيتشهد عقيب الوتر ويسجد بعد التكبير اذا وجده ساجدا كل ذلك لاجل المتابعة فكيف لا يستمع لقراءته مع انه بالاستماع يحصل له مصلحة القراءة فان المستمع له مثل أجر القارئ . ومما بين هذا اتفاقهم كلهم على انه لا يقرأ معه فيما زاد على الفاتحة اذا جهر فلولا أنه يحصل له أجر القراءة بانصاته له لكانت قراءته لنفسه أفضل من استماعه للامام واذا كان يحصل له بالانصات أجر القارئ لم يحتج الى قراءته فلا يكون فيها منفعة بل فيها مضرة شغلته عن الاستماع للمأموم به وقد تنازعوا اذا لم يسمع الامام لكون الصلاة صلاة مخافة أو لبعد المأموم أو طرشه أو نحو ذلك هل الأولى له أن يقرأ أو يسكت والصحيح أن الأولى له أن يقرأ في هذه المواضع لانه لا يستمع قراءة يحصل له بها مقصود القراءة فاذا قرأ لنفسه حصل له أجر القراءة والا بقي ساكتا لا قارئ ولا مستمعا ومن سكت غير مستمع ولا قارئ في الصلاة لم يكن مأجورا بذلك ولا محمودا بل جميع أفعال الصلاة لا بد فيها من ذكر الله تعالى كالتقراءة والتسبيح والدعاء أو

الاستماع للذكر وإذا قيل بأن الامام يحمل عنه فرض القراءة قراءته لنفسه أو لكل له وأنفع له وأصلح لقلبه وأرفع له عند ربه والانصات لا يؤمر به الاحال الجهر فاما حال المخافة فليس فيه صوت مسموع حتى ينصت له •

ومن هذا الباب فعل الصلاة التي لها سبب مثل تحية المسجد بعد الفجر والمصر فن العلماء من يستحب ذلك ومنهم من يكرهه كراهة تحريم والسنة اما أن تستحبه واما أن تكرهه والصحيح قول من استحب ذلك وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين اختارها طائفة من أصحابه فان أحاديث النعي عن الصلاة في هذه الاوقات مثل قوله لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس عموم مخصوص خص منها صلاة الجنائز باتفاق المسلمين وخص منها قضاء القوائت بقوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى ركعتي الظهر بعد العصر وقال للرجلين اللذين رآهما لم يصليا بعد الفجر في مسجد الخيف اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة وقد قال يابى عبد مناف لا تمنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار فهذا المنصوص بين أن ذلك العموم خرجت منه صورة • أما قوله اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو أمر عام لم يخص منه صورة فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص بل العموم المحفوظ أولى من العموم المخصوص • وأيضا فان الصلاة والامام على المنبر أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فلما أمر بالركعتين في وقت هذا النهي فكذلك في وقت ذلك النهي وأولى ولائاً أحاديث النهي في بعضها لا تتحروا بصلاتكم فنهى عن التحري للصلاة ذلك الوقت ولان من العلماء من قال إن النهي فيها نهى تنزيه لا تحريم ومن السلف من جواز التطوع بعد العصر مطلقا واحتجوا بحديث عائشة لان النهي عن الصلاة اما كان سدا للذرية إلى التشبه بالكفار وما كان منها عن الذرية فانه يعمل لاجل المصلحة الراجعة كالصلاة التي لها سبب تقوى بقوات السبب فان لم تعمل فيه والافات المصلحة والتطوع المطلق لا يحتاج الى فعله وقت النهي فان الانسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة فلم يكن في النهي تقوى مصلحة وفي فعله فيه مفسدة

بمخلاف التطوع الذي له سبب يفوت كسجدة التلاوة وصلاة الكسوف ثم انه اذا جاز ركعتا الطواف مع امكان تأخير الطواف فافوت أولى أن يجوز • وطائفة من أصحابنا يجوزون قضاء السنن الرواتب دون غيرها لكون النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الظهر وروى عنه انه رخص في قضاء ركعتي الفجر فيقال اذا جاز قضاء السنة الرابعة مع امكان تأخيرها فافوت كالكسوف وسجود التلاوة ونحية المسجد أولى أن يجوز بل قد ثبت بالحديث الصحيح قضاء الفريضة في هذا الوقت مع انه قد يستحب تأخير قضائها كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفجر لما نام عنها في غزوة خيبر وقال ان هذا واحد حضرنا فيه الشيطان فاذا جاز فعل ما يمكن تأخيرها فلا يمكن ولا يستحب تأخيرها أولى • وبسط هذه المسائل لا يمكن في هذا الجواب •

﴿فصل﴾ وأما قيام الليل وصيام النهار فالأفضل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فضله وقال أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وأفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر اذا لاقى وقد ثبت في الصحيح ان عبدالله بن عمرو قال لأصومن النهار ولا أقومن الليل ولا قرأت القرآن كل يوم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين أي غارت ونفثت له النفس أي سمنت ولكن صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيامك الدهر يعني الحسنة بشر أمثالها فقال اني أطيق أفضل من ذلك فما زال يزيده حتى قال صم يوما وافطر يوما قال اني أطيق أفضل من ذلك قال لا أفضل من ذلك وقال له في القراءة اقرأ القرآن في كل شهر فما زال يزيده حتى قال اقرأ في سبع وذكر له ان أفضل القيام قيام داود وقال له ان لنفسك عليك حقا ولأهلك عليك حقا ولزوجك عليك حقا فأت كل ذي حق حقه فين له صلى الله عليه وسلم أن المداومة على هذا العمل تغير البدن والنفس والاهل والزور وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع للرب وأقنع للعبد فاذا كان يضره ويمنه ما هو أقنع منه لم يكن ذلك صالحا وقد ثبت في الصحيح ان رجلا قال أحدم أما أنا فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا آكل اللحم وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال صلى الله عليه وسلم مبال رجل يقول أحدم كنت وكنت لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام

وأزواج النساء وآكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني فينبى صلى الله عليه وسلم أن مثل هذا الزهد الفاسد والمباداة الفاسدة ليست من سنته فمن رغب فيها عن سنته فزأها خير آمن سنته فليس منه وقد قال أبي بن كعب عليكم بالسبيل والسنة فانه مامن عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا فاقشعر جلده من خشية الله ألا تحأت عنه خطاياها كما يتحات الورق اليا بس من الشجر وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا قضا ضت عيناه من خشية الله إلا لم تمسه النار أبداً وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة فاحرصوا أن تكون أعمالكم أن كانت اجتهاداً أو اقتصاداً على منهاج الانبياء وسنتهم وكذلك قال عبد الله ابن مسعود اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة *

وقد تنازع العلماء في سرد الصوم إذا أفطر يومى العيدين وأيام منى فاستحب ذلك طائفة من الفقهاء والمباد فرأوه أفضل من صوم يوم وفطر يوم. وطائفة أخرى لم يروها أفضل بل جعلوه سائفاً بلا كراهة وجعلوا صوم شطر الدهر أفضل منه وجعلوا ماورد في ترك صوم الدهر على من صام أيام النوى * والقول الثالث وهو الصواب قول من جعل ذلك تركاً للأولى أو كرهه ذلك فان الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهيه لمبد الله بن عمرو عن ذلك وقوله من صام الدهر فلا صام ولا أفطر وغيرها صريحة في أن هذا ليس بمشروع. ومن حل ذلك على أن المراد صوم الأيام الخمسة قد غلط فان صوم الدهر لا يراد به صوم خمسة أيام فقط وتلك الخمسة صومها محرم ولو أفطر غيرها فلم يته عنها لكون ذلك صوماً للدهر ولا يجوز أن ينهى عن صوم أكثر من ثمانية يوم والمراد خمسة بل مثال هذا مثال من قال انني بكل من في الجامع واراد به خمسة منهم وأيضاً فانه علل ذلك بانك إذا قلت ذلك هجمت له العين ونهت له النفس وهذا إنما يكون في سرد الصوم لا في صوم الخمسة * وأيضاً فان في الصحيح أن سائلاً سأله عن صوم الدهر فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر قال فمن يصوم يومين ويفطر يوماً فقال ومن يطيق ذلك قال فمن يصوم يوماً ويفطر يومين فقال وددت أني طوقت ذلك فقال فمن يصوم يوماً ويفطر يوماً فقال ذلك أفضل الصوم فسأله عن صوم الدهر ثم عن صوم ثلثيه ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم شطره * وأما قوله صيام ثلاثة أيام من كل شهر يعدل صيام الدهر وقوله من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكانما صام الدهر - الحسنة بشر أمثالها ونحو ذلك

فؤاده ان من فعل هذا يحصل له أجر صيام الدهر بتضميف الاجر من غير حصول المفسدة
 فاذا صام ثلاثة أيام من كل شهر حصل له أجر صوم الدهر بدون شهر رمضان واذا صام
 رمضان وستا من شوال حصل بالمجموع أجر صوم الدهر وكان القياس ان يكون استثنائي
 الزمان بالصوم عبادة لولا ما في ذلك من المعارض الراجع وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم
 الراجع وهو اضاعة ما هو أولى من الصوم وحصول المفسدة واجبة فيكون قد فوت مصلحة
 واجبة واجبة أو مستحبة مع حصول مفسدة واجبة على مصلحة الصوم وقد بين صلى الله
 عليه وسلم حكمة النهي فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر فانه يصير الصيام له عادة
 كصيام الليل فلا ينتفع بهذا الصوم ولا يكون صام ولا هو أيضا أفطر. ومن تقل عن الصحابة
 أنه سرد الصوم فقد ذهب الى أحد هذه الأقوال وكذلك من تقل عنه أنه كان يقوم جميع الليل
 دائماً أو أنه يصلي الصبح بوضوء المشاء الآخرة كذا كذا سنة مع ان كثير من المنقول من ذلك
 ضعيف وقال عبد الله بن مسعود لاصحابه أنتم أكثر صوما وصلاة من أصحاب محمد وهم كانوا
 خيراً منكم قالوا لم يا أبا عبد الرحمن قال لانهم كانوا أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة. فأما سرد
 الصوم بعض العام فهذا قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله قد كان يصوم حتى يقول القائل
 لا يفطر. ويفطر حتى يقول القائل لا يصوم وكذلك قيام بعض الليالي جميعها كالشهر الاخير من
 رمضان أو أيام غيرها أحياناً فهذا مما جاءت به السنن وقد كان الصحابة يفعلونه ثبت في الصحيح
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الشهر الاخير من رمضان شد المنزر وأيقظ أهله
 وأحياناً كله. وفي السنن انه قام بآية ليلة حتى أصبح (إن تمذهبهم فانهم عبادك وإن تنفر لهم
 فانك أنت العزيز الحكيم) ولكن غالب قيامه كان جوف الليل وكان يصلي بمن حضر عنده
 كما صلى ليلة ابن عباس وليلة ابن مسعود وليلة بحذيفة بن اليمان وقد كان أحياناً يقرأ في الركعة
 بالقرة والنساء وآل عمران ثم يركع نحواً من قيامه يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم
 سبحان ربّي العظيم ويرفع نحواً من ركوعه يقول ربّي الحمد لله وسبحك ربّي العظيم
 يقول سبحان ربّي الاعلى سبحان ربّي الاعلى ويجلس نحواً من سجوده يقول ربّي اغفر لي رب
 اغفر لي ويسجد.

(وأما الوصال) في الصيام فقد ثبت انه نهى عنه أصحابه ولم يرخص لهم الا في الوصال

الى السحر وأخبر انه ليس كاحدم وقد كان طائفة من المجتهدين في العبادة يواصلون منهم من يبقى شهرا لا يأكل ولا يشرب ومنهم من يبقى شهرين وأكثر وأقل ولكن كثير من هؤلاء ندم على ما فعل وعظير ذلك في بعضهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بطريق الله وأنصح الخلق لعباد الله وأفضل الخلق وأطوعهم له وأتبعهم لسنة. والاحوال التي تحصل عن اعمال فيها مخالفة السنة أحوال غير محمودة وان كان فيها مكاشفات وفيها تأثيرات فمن كان خيرا بهذا الباب علم أن الاحوال الحاصلة عن عبادات غير مشروعة كالاموال المكسوبة بطريق غير شرعي والملك الحاصل بطريق غير شرعي فان لم يتدارك الله عبده بتوبة يتبع بها الطريق الشرعية والا كانت تلك الامور سببا لضرر يحصل له ثم قد يكون مجتهدا مخطئا مغفورا له خطؤه وقد يكون مذنباً ذنباً مغفورا لحسنات ماحية وقد يكون مبتلي بمصائب تكفر عنه وقد يعاقب بسلب تلك الاحوال واذا أصر على ترك ما أمر به من السنة وفضل ما نهى عنه فقد يعاقب بسلب فعل الواجبات حتى قد يصير فاسقا أو داعيا الى بدعة وان أصر على الكبرياء قد يخاف عليه أن يسلب الايمان فان البدع لاتزال تخرج الانسان من صغير الى كبير حتى تخرجه الى الالحاد والزندقة كما وقع هذا النير واحد ممن كان لهم أحوال من المكاشفات والتأثيرات وقد عرفنا من هذا ما ليس هذا موضع ذكره فالسنة مثال سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق. قال الزهري كان من مضى من علمائنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وغاية من يحدله حالا من مكاشفة أو تأثير أعان به الكفار أو الفجار أو استعمله في غير ذلك من معصية فاما ذاك نتيجة عبادات غير شرعية كمن اكتسب أموالا محرمة فلا يكاد ينفعها الا في معصية الله. والبدع نوعان نوع في الاقوال والاعتقادات ونوع في الافعال والعبادات وهذا الثاني يتضمن الاول كما ان الاول يدعو الى الثاني فالتنكبون الى العلم والنظر وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يمتصموا بالكتاب والسنة من القسم الاول. والتنكبون الى العبادة والارادة وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يمتصموا بالكتاب والسنة من القسم الثاني وقد أمرنا الله ان نقول في كل صلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين. وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون قال سفيان بن عيينة كانوا يقولون من فسد من العلماء فقيه شبه من اليهود

ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى وكان السلف يقولون احذروا فتنة العالم الفاجر والمابد الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل مفتون فطالب العلم ان لم يقترب بطلبه فصل ما يجب عليه وترك ما يحرم عليه الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقع في الضلال. وأهل الارادة ان لم يقترب بآرادتهم طلب العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقعوا في الضلال والبنى ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعى من غير عمل بالواجب كان باغيا واذا اعتصم بالمعادة الشرعية من غير عمل بالواجب كان ضالا والضلال سمة النصارى والبنى سمة اليهود مع ان كلا من الامتين فيها الضلال والبنى ولهذا تجد من انحرف عن الشريعة في الامر والنهى من أهل الارادة والمعادة والسلوك والطريق ينتهون الى الفناء الذى لا يميزون فيه بين المأمور والمحظور فيكونون فيه متبعين أهواءهم وانما الفناء الشرعى أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه وبخوفه عن خوف ما سواه وهذا هو اخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له وهو دين الاسلام الذى أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب وتجد ايضا من انحرف عن الشريعة من الجبر والنقي والاتباع من أهل العلم والنظر والكلام والبحث ينتهى أمرهم الى الشك والحيرة كما ينتهى الاولون الى الشطح والطامات فهؤلاء لا يصدقون بالحق وأولئك يصدقون بالباطل وانما يتحقق الدين بتصديق الرسول في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر باطنا وظاهرا من المعارف والاحوال العقلية وفي الاقوال والاعمال الظاهرة. ومن عظم مطلق السهر والجوع وأمر بهما مطلقا فهو مخطف بل المحمود السهر الشرعى والجوع الشرعى فالسهر الشرعى كما تقدم من صلاة أو ذكر أو قراءة أو كتابة علم أو فطر فيه أو دorse أو غير ذلك من العبادات والافضل يتنوع بتنوع الناس بعض العلماء يقول كتابة الحديث أفضل من صلاة النافذة وبعض الشيوخ يقول ركعتان أصليهما بالليل حيث لا يرانى أحد أفضل من كتابة مائة حديث وآخر من الأئمة يقول بل الافضل فعل هذا وهذا والافضل يتنوع بتنوع أحوال الناس فن الاعمال ما يكون جنسه أفضل ثم يكون تارة مرجوحا أو منهيًا كالصلاة فانها أفضل من قراءة القرآن وقراءة القرآن أفضل من الذكر والذكر أفضل من الدعاء ثم الصلاة في أوقات النهي كما يمد التجر والمصر ووقت الخطبة منهي عنها والاشتغال حيثئذ إما بقراءة أو ذكر أو دعاء أو استماع افضل من ذلك وكذلك قراءة القرآن أفضل من الذكر ثم الذكر في الركوع والسجود هو المشروع

دون قراءة القرآن وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو المشروع دون القراءة والذي قد يكون الشخص يصلح دينه على العمل المفضل دون الافضل فيكون افضل في حقه كما ان الحج في حق النساء افضل من الجهاد ومن الناس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة ومنهم من يكون اجتهاده في الدعاء لكمال ضرورته افضل له من ذكره هو فيه غافل والشخص الواحد يكون تارة هذا افضل له وتارة هذا افضل له ومعرفة حال كل شخص شخص وبيان الافضل له لا يمكن ذكره في كتاب بل لابد من هداية يهدي الله بها عبده الى ما هو اصلح وما صدق الله عبد الا صلح له * وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يقول اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك إنك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم *

﴿فصل ١٠﴾ وأما الاكل واللباس فخير المدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم وكان خلقه في الأكل انه يأكل ما ينسر اذا اشتهاه ولا يرد موجوداً ولا يتكلف مفقوداً فكان ان حضر خبز ولم أكله وان حضر فاكهة وخبز ولم أكله وان حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله وان حضر حلوا أو صل طعمه أيضاً وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد وكان يأكل القثاء بالطلب فلم يكن اذا حضر لوان من الطعام يقول لا آكل لوين ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة وكان أحياناً يعض الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون الا التمر والماء وأحياناً يربط على بطنه الحجر من الجوع وكان لا ييبس طعاماً فان اشتهاه أكله والا تركه وأكل على ما دنته لم يصب فامتنع من أكله وقال إنه ليس بحرام ولكن لم يكن بأرض غومي فاجدني أعافه * وكذلك اللباس كان يلبس القميص والمامة ويلبس الازار والرداء ويلبس الجبة والفرج وكان يلبس من القطن والصوف وغير ذلك لبس في السفر جبة صوف وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها وغالب ذلك مصنوع من القطن وكانوا يلبسون من قباطي مصر وهي منسوجة من الكتان فسنته في ذلك تقتضي أن يلبس الرجل ويطعم مما يسره الله بيلده من الطعام واللباس وهذا يتنوع بتنوع الامصار وقد كان اجتمع طائفة من أصحابه على الامتناع من أكل اللحم ونحوه وعلى الامتناع من تزوج النساء فأمر الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تمحرموا

طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا إن الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا
 واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) وفي الصحيحين عنه أنه بئنه أن رجلا قال أحدهم أما أنا فأصوم
 لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء وقال الآخر
 أما أنا فلا آكل اللحم فقال لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وآكل اللحم فمن
 رغب عن سنني فليس مني وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم
 واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون) فأمر بأكل الطيبات والشكر لله فمن حرم الطيبات كان
 مبتدئا ومن لم يشكر كان مفرطا مغضبا لحق الله * وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال إن الله يبرئني من البعد أن يأكل إلا كلة فيحمله عليها ويشرب الشرية فيحمله عليها *
 وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر. فهذه
 الطريق التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أعدل الطرق وأقومها. والانحراف
 عنها إلى وجهين قوم يسرفون في تناول الشهوات مع إعراضهم عن القيام بالواجبات وقد قال
 تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وقال تعالى (فخلف من بعدهم خلف
 أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) وقوم يحرمون الطيبات ويبتعدون رهبانية
 لم يشرعها الله تعالى ولا رهبانية في الإسلام وقد قال تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا
 تمتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما
 تعملون عليم) * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله أمر المؤمنين بما أمر به
 المرسلين فقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا
 كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يارب
 يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك وكل حلال
 طيب وكل طيب حلال فإن الله أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث لكن جهة كونه نافعا لذيذا^(١)
 والله حرم علينا كل ما يضرنا وأباح لنا كل ما ينفعنا بخلاف أهل الكتاب فإنه يظلم منهم حرم عليهم
 طيبات أحلت لهم فخرم عليهم طيبات عقوبة لهم وإن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يحرم علينا
 شيئا من الطيبات والناس يتنوع أحوالهم في الطعام واللباس والجوع والشبع والشخص الواحد

يتنوع حاله ولكن خير الاعمال ما كان لله أطوع ولصاحبه أنفع وقد يكون ذلك أيسر المملين وقد يكون أشدها فليس كل شديد فاضلا ولا كل يسير مفضولا بل الشرع اذا أمر بشديد فأتاه يأمر به لما فيه من المنفعة لا مجرد تمذيب النفس كالجهاد الذي قال فيه تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم) والحج هو الجهاد الصغير ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها في العمرة أجرك على قدر نصبك وقال تعالى في الجهاد (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظنون موطننا ينيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع أجر المحسنين) •

وأما مجرد تمذيب النفس والبدن من غير منفعة واجبة فليس هذا مشروعا لنا بل أمرنا الله بما ينفعنا ونهانا عما يضرنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين وقال لحاذ وأبي موسى لما بعثهما الى اليمن يسرا ولا تصرا وبشرا ولا تنفرا وقال هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه فاستمينا بالندوة والروحة وثي من الدجلة والقصد القصدة تبنوا وروى عنه انه قال أحب الدين الى الله الحنيئة السمحة فالانسان اذا اصابه في الجهاد والحج أو غير ذلك حر أو برد أو جوع ونحو ذلك فهو مما يحمده عليه قال الله تعالى (وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون) وكذلك قال صلى الله عليه وسلم الكفارات اسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط • وأما مجرد بروز الانسان للحر والبرد بلا منفعة شرعية واحتفاؤه وكشف رأسه ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنهم مجاهدة النفس فهذا اذا لم يكن فيه منفعة للانسان وطاعة لله فلا خير فيه بل قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما هذا قالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال مره فليجلس وليستقل وليتكلم وليتم صومه ولهذا نهى عن الصمت الدائم بل للشروع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فالتكلم بالخير خير من السكوت عنه والسكوت عن الشر خير من التكلم به •

﴿فصل﴾ والجنب يستحب له الوضوء إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوضوء لكن يكره له النوم إذا لم يتوضأ فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل يرقد أحدنا وهو جنب فقال نعم إذا توضأ للصلاة • ويستحب الوضوء عند النوم لكل أحد فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا أخذت مضجعتك فتوضأ وضوأك للصلاة ثم قل اللهم إني أسألت نفسي إليك ووجهتي وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك ورغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت • وليس للجنب أن يلبث في المسجد لكن إذا توضأ جاز له البت فيه عند أحمد وغيره واستدل بما ذكره بإسناده عن هشام بن سمد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتوضئون وهم جنب ثم يجلسون في المسجد ويتحدثون وهذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب بالوضوء عند النوم وقد جاء في بعض الأحاديث كراهة أن تقبض روحه وهو نائم فلا تشهد الملائكة جنازته فإن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب وهذا مناسب لتهيئه عن البت في المسجد فإن المساجد بيوت الملائكة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم والبصل عند دخول المسجد وقال إن الملائكة تأذي بما يتأذى منه بنو آدم فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم دل ذلك على أن الوضوء يرفع الجنابة الفليطة وتبقى مرتبة بين المحدث وبين الجنب لم يرخص له فيها يرخص فيه للمحدث من القراءة ولم يمنع مما يمنع منه الجنب من البت في المسجد فإنه إذا كان وضوءه عند النوم يقتضي شهود الملائكة له دل على أن الملائكة تدخل المكان الذي هو فيه إذا توضأ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب المرور في المسجد بخلاف قراءة القرآن فإن الأئمة الأربعة متفقون على منعه من ذلك فلم أن منعه من القرآن أعظم من منعه من المسجد وقد تنازع العلماء في منع الكفار من دخول المسجد والمسلمون خير من الكفار ولو كانوا جنباً فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يي هزيمة لما لقيه وهو جنب فأنخنس منه فاغتسل ثم أتاه فقال أين كنت قال إني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك إلا على طهارة فقال سبحان الله أن المؤمن لا يجنس وقد قال الله تعالى (أما الشركون نجس) فلبث المؤمن الجنب إذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ومن منع الكافر لم يجب

أن يمنع المؤمن المتوضئ كما تقل عن الصحابة وإذا كان الجنب يتوضأ عند النوم والملائكة تشهد جنازته حينئذ علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك وهو تخفيف الجنابة وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره وإذا كان النوم الكثير يقتض الوضوء فذلك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ووضوء الجنب هو تخفيف الجنابة والا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف والتيمم يقوم مقام الطهارة بالماء فما يبيحه الاغتسال والوضوء من المنوعات يبيحه التيمم وهو جائز إذا عدم الماء وخاف الوضوء باستعماله كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض وذكر من لم يجد الماء فن كان الماء يضره بزيادة في مرضه لاجل جرح به أو مرض أو خشية البرد ونحو ذلك فإنه يقيم سواء كان جنباً أو محدثاً ويصلي وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد ولا إعادة عليه إذا صلى سواء كان في الحضر أو في السفر في أصبح قولى العلماء فإن الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تقييد منه ولا عدوان فلا إعادة عليه لافي الصلاة ولا في الصيام ولا الحج ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين ولا يصوم شهرين في عام ولا يحج حينين إلا أن يكون منه تقييد أو عدوان فإن نسي الصلاة كان عليه أن يصليها إذا ذكرها وكذلك إذا نسي بعض فرائضها كالطهارة والركوع والسجود. وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض كمن صلى عرياناً لعدم السترة أو صلى بلا قراءة لانقضاء لسانه أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك فلا إعادة عليه ولا فرق بين العذر التادر والمتاد وما يدوم وما لا يدوم وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ولا إعادة عليه وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ولا إعادة عليه وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمران بن الحصين صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب ولا إعادة عليه .

فصل في الأفضل للإمام أن يتحرى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها بأصحابه بل هذا هو المشروع الذي يؤمر به الأئمة كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال لما لك ابن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقما وليؤمكما أحداً وصلوا كما رأيتموني أصلي وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقرأ في القنجر بما بين الستين آية إلى مائة آية وهذا

بالقريب نحو ثلث جزء الى نصف جزء من تجزئة ثلاثين فكان يقرأ بطوال المفصل يقرأ بتاف
ويقرأ ألم تنزيل وتبارك ويقرأ سورة المؤمنين ويقرأ الصافات ونحو ذلك وكان يقرأ في الظهر
بأقل من ذلك بنحو ثلاثين آية ويقرأ في العصر بأقل من ذلك ويقرأ في المغرب بأقل من ذلك
مثل قصار المفصل وفي المشاء الآخرة بنحو والشمس وضحاها والليل اذا يشئ ونحوها وكان
أحيانا يطيل الصلاة ويقرأ بأكثر من ذلك حتى يقرأ في المغرب بالأعراف ويقرأ فيها بالطور
ويقرأ فيها بالرسالات وأبو بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة وعمر كان يقرأ في الفجر
بسورة هود وسورة يوسف ونحوها وأحيانا يخفف^(١) ما يريد ان أطيعها فأسمع بكاء الصبي فأخفف
لما أعلم من وجد أمه به حتى روي عنه أنه قرأ في الفجر سورة التكاثر وسورة الزلزلة فينبني
للامام ان يحري الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان المأمومون لم يتادوا لصلاته
وربما نفروا عنها درجهم اليها شيأ بعد شيء فلا يدوم بما ينفرم عنها بل يتبع السنة بحسب
الامكان وليس للامام أن يطيل على التقدير للشروع الا ان يختاروا ذلك كما ثبت عنه في الصحيح
أنه قال صلى الله عليه وسلم من أم الناس فليخفف بهم فان منهم السقيم والكبير وذا الحاجة
أخرجاه في الصحيحين * وقال اذا أم أحدكم الناس فليخفف واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكان
يطيل الركوع والسجود والاعتدالين كما ثبت عنه في الصحيح أنه كان اذا رفع رأسه من الركوع
يقوم حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي
واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي * وفي السنن ان أنس بن مالك شبه
صلاة عمر بن عبد العزيز بصلاته وكان عمر يسبح في الركوع نحو عشر تسبيحات وفي السجود
نحو عشر تسبيحات فينبني للامام أن يضل في التالاب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يضل في التالاب
واذا اقتضت المصلحة أن يطيل أكثر من ذلك أو يقصر عن ذلك فعل ذلك كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم أحيانا يزيد على ذلك وأحيانا ينقص عن ذلك *

﴿ فصل ﴾ وأما الوضوء عند كل حدث ففيه حديث بلال المروفي عن بريدة بن حصيب
قال أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدا بلالا فقال يا بلال يم سبقتني الى الجنة ما دخلت

(١) كذا بالاصل وفي البارة سقط وله هكذا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد الخ اه مصححه

الجنة قط الا سمعت خشخشتك أُمّاي دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أُمّاي فأثيت على قصر مريع مشرف من ذهب قتلتن هذا القصر فقالوا الرجل عربى قتلتن أنا عربى لمن هذا القصر فقالوا الرجل من قریش قلت أنا رجل من قریش لمن هذا القصر فقالوا الرجل من أمة محمد قتلتن أنا محمد لمن هذا القصر فقالوا للمرءن الخطاب فقال بلال يا رسول الله ما أذنت قط الا صليت ركعتين وما أصابني حدث قط الا توضأت عندها^(١) فأثيت ان الله عليّ ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) بهما قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح • وهذا يقتضى استحباب الوضوء عند كل حدث ولا يعارض ذلك الحديث الذى فى الصحيح عن ابن عباس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء من النائط فأثى بطعام فقيل له ألا توضحاً قال لم أصل فأوضحاً فان هذا يبنى وجوب الوضوء ويتنى ان يكون مأموراً بالوضوء لاجل مجرد الاكل ولم نعلم أحداً استحباب الوضوء للاكل هل يكره^(٣) أو يستحب على قولين هما روايتان عن أحمد • فمن استحباب ذلك احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم قرأت فى التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده ومن كرهه قال لان هذا خلاف سنة المسلمين فانهم لم يكونوا يتوضؤون قبل الاكل وانما كان هذا من فعل اليهود فيكره التشبه بهم • وأما حديث سلمان فقد ضعفه بعضهم وقد يقال كان هذا فى أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولهذا كان يُسَدِّل شعره موافقة ثم فرق بعد ذلك ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة ثم انه قال قبل موته لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع يعنى مع المأشر لاجل مخالفة اليهود •

﴿فصل﴾ وأما سؤال السائل عن المواظبة على ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فى عبادته وعادته هل هي سنة أم تختلف باختلاف أحوال الراتين فيقال الذى نحن مأمورون به هو طاعة الله ورسوله فليتنا أن نطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمرنا به فان الله قد ذكر طاعته فى أكثر من ثلاثين موضعاً من كتابه فقال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله)

(١) كذا بتأنيث الضمير فى الاصل الذى بيدنا وفى نسخة من جامع الترمذى ولعله على معنى النازلة والله أعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالأصل وفى نسخة من الترمذى طبع الهند ولعله صلة المحذوف تقديره عليك والله أعلم اهـ مصححه (٣) قوله هل يكره الخ كذا بالأصل ولعل فى العبارة سقطاً قبله ونصه وقد تنازع العلماء هل الخ والله أعلم اهـ مصححه

وقال (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقد أوجب السعادة لمن أطاعه بقوله (فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) وعلق السادة والشقاوة بطاعته ومعصيته في قوله (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويشتم حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وكان صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فإنه لا يضره الا نفسه ولن يضر الله شيئا. وجميع الرسل دعوا الى عبادة الله وتقواه وخشيته والى طاعتهم كما قال نوح عليه السلام (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) وقال كل من نوح والنبيين (أتقوا الله وأطيعوا) وطاعة الرسول فيها أمرنا به هو الاصل الذي على كل مسلم أن يتممه وهو سبب السعادة كما ان ترك ذلك سبب الشقاوة وطاعته في أمره أولى بنا من موافقته في فعل لم يأمرنا بموافقته فيه باتفاق المسلمين ولم يتنازع العلماء أن أمره أوكد من فعله فان فعله قد يكون مختصا به وقد يكون مستجبا وأما أمره لنا فهو من دين الله الذي أمرنا به ومن أفعاله ما قد علم أنه أمرنا ان نفعل مثله كقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله لما صلى بهم على النبر انما فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا صلاتي وقوله لما حج خذوا عني مناسككم. وأيضا قد ثبت بالكتاب والسنة أن ما فعله على وجه العادة فهو مباح لنا الا ان يقوم دليل على اختصاصه به كما قال سبحانه وتعالى (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا) فباح له أن يتزوج امرأة ذميمة ليرفع الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم فلم ان ما فعله كان لنا مباحا ان نفعله. ولما خصه ببعض الاحكام قال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيامهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما) فلما أحل له ان ينكح الموهوبة بين أن ذلك خالص له من دون المؤمنين فليس لاحد أن ينكح امرأة بلا مهر غيره صلى الله عليه وسلم. وفي صحيح مسلم ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل ذلك^(١) فقال يا رسول الله قد غفر الله

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط أو تحريف يعلم بجراحة مظنة هذا الحديث في الصحيح وضيع الوقت لم يساعدنا على المراجعة له مصححه

لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله اني لأتقاكم لله وأخشاكم له فلما أجابه صلى الله عليه وسلم بفضله حل ذلك على انه يباح للامة وعلى ان الله اذا أمره بأمر أو نهاه عن شيء كانت أمته أسوة له في ذلك ما لم يتم دليل على اختصاصه بذلك * فن خصائصه ما كان من خصائص نبوته ورسالته فهذا ليس لاحد ان يقتدى به فيه فانه لا نبي بعده وهذا مثل كونه يطاع في كل ما يأمر به وينهى عنه وان لم يعلم جهة أمره حتى يقتل كل من أمر بقتله وليس هذا لاحد بعده فولاة الامور من العلماء والامراء يطاعون اذا لم يأمروا بخلاف أمره ولهذا جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فقال وأطيعوا الرسول وأولى الامر لان أولى الامر يطاعون طاعة تابعة لطاعته فلا يطاعون استقلالاً ولا طاعة مطلقة وأما الرسول فيطاع طاعة مطلقة مستقلة فانه (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فقال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فاذا أمر الرسول كان علينا أن نطيعه وان لم نعلم جهة أمره وطاعته طاعة الله لا تكون طاعته بمعية الله قط بخلاف غيره وقد ذكر الناس من خصائصه فيما يجب عليه ويحرم عليه ويكرّم به ما ليس هذا موضع تفصيله وبعض ذلك متفق عليه وبعضه متنازع فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم امام الامة وهو الذي يقضي بينهم وهو الذي يقسم وهو الذي ينزويهم وهو الذي يقيم الحدود وهو الذي يستوفي الحقوق وهو الذي يصلي بهم فلاقتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة فامام الصلاة والحج يقتدى به في ذلك وأمير النزوي يقتدى به في ذلك والذي يقيم الحدود يقتدى به في ذلك والذي يقضي أو يفق يقتدى به في ذلك * وقد تنازع الناس في أمور فعلها هل هي من خصائصه أم للامة فعلها كدخوله في الصلاة اماماً بعد أن صلى بالناس غيره وكرهه الصلاة على القاتل والقاتل * وأيضاً فاذا فعل فلان سبب وقد علمنا ذلك السبب امكنتنا ان تقتدى به فيه فأما اذا لم نعلم السبب أو كان السبب أمراً اتفاقياً فهذا مما يتنازع فيه الناس مثل نزوله في مكان في سفره فن العلماء من يستحب أن ينزل حيث نزل كما كان ابن عمر يفعل وهؤلاء يقولون نفس موافقته في الفعل هو حسن وان كان فعله هو اتفاقاً ونحن فعلناه لتعصّد التشبه به ومن العلماء من يقول انما تستحب المتابعة اذا فعلناه على الوجه الذي فعله فأما اذا فعله اتفاقاً لم يشرع لنا أن نقصد ما لم يقصده ولهذا كان أكثر المهاجرين والانصار لا يفعلون كما كان ابن عمر يفعل * وأيضاً

فالاقتداء به يكون تارة في نوع الفعل وتارة في جنسه فإنه قد يفعل الفعل لمضى يم ذلك النوع وغيره لالمضى يخصه فيكون المشروع هو الامر العام * مثال ذلك احتجامة صلى الله عليه وسلم فإن ذلك كان لحاجته الى اخراج الدم القاسد هل هو مخصوص بالحجامة أو المقصود اخراج الدم على الوجه النافع ومعلوم ان التأسي هو المشروع. فإذا كان البلد حاراً يخرج فيه الدم الى الجلد كانت الحجامة هي المصلحة وان كان البلد بارداً يتور فيه الدم الى العروق كان اخراجه بالمقصود هو المصلحة * وكذلك ادعائه صلى الله عليه وسلم هل المقصود خصوص الدهن أو المقصود ترجيل الشعر فإذا كان البلد رطباً وأهله ينتسلون بالماء الحار الذي ينقيهم عن الدهن والدهن يؤذى شعورهم وجلودهم يكون المشروع في حقهم ترجيل الشعر بما هو أصح لهم ومعلوم ان التأسي هو الاشبه * وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير ونحو ذلك من قوت بلده فهل التأسي به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر ولا يقتاتون الشعير بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك ومعلوم ان التأسي هو المشروع * والدليل على ذلك ان الصحابة لما فتحو الامصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أفوات المدينة ولباسها ولو كان هذا الثاني هو الأفضل في حقهم لكانوا أولى باختيار الأفضل *

وعلى هذا ينبغي نزاع العلماء في صدقة الفطر اذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير فهل يخرجون من قوتهم كالبر والرز أو يخرجون من التمر والشعير لان النبي صلى الله عليه وسلم فرض ذلك فان في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين * وهذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد وأكثر العلماء على انه يخرج من قوت بلده وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله (من أوسط ما تطعمون أهليكم) *

ومن هذا الباب ان التالب عليه وعلى أصحابه أنهم كانوا يأثرون ويرتدون فهل الأفضل لكل أحد أن يرتدي ويأثر ولو مع القميص أو الأفضل ان يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة الى الازار والرداء هذا أيضاً مما تنازع فيه العلماء والثاني أظهر وهذا باب واسع وهذا

التوع ليس مخصوصا بفعله وقول أصحابه بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه وهذا سمته طائفة من الناس تمنع النشاط وهو ان يكون الحكم قد ثبت في عين معينة وليس مخصوصا بها بل الحكم ثابت فيها وفي غيرها فيحتاج أن يعرف مناط الحكم * مثال ذلك انه قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم فانه متفق على ان السمن ليس مختصا بتلك الفأرة وذلك السمن بل الحكم ثابت فيها هو أهم منهما ففي المنط الذي علق به الحكم ماهو فطائفة من أهل العلم يزعمون أن الحكم مختص بفأرة وقعت في سمن فينجسون ما كان كذلك مطلقا ولا ينجسون السمن اذا وقع فيه الكلب والبول والمذرة ولا ينجسون الزيت ونحوه اذا وقع فيه الفأرة وهذا القول خطأ قطعا وليس هذا مبنيًا على كون القياس حجة فان القياس الذي يكون النزاع فيه هو تخرج المنط وهو ان يجوز اختصاص مورد النص بالحكم فاذا جاز اختصاصه وجاز ان يكون الحكم مشتركاً بين مورد النص وغيره احتاج معتبر القياس الى أن يعلم ان المشترك بين الاصل والفرع هو مناط الحكم كما في قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بثل ولا تبيعوا الفضة بالفضة الا مثلاً بثل ولا تبيعوا السمير بالسمير الا مثلاً بثل ولا تبيعوا الملح بالملح الا مثلاً بثل فلما نهى عن التفاضل في مثل هذه الاصناف أمكن ان يكون النهى لمعنى مشترك ولمعنى مختص. ولما سئل عن فأرة وقعت في سمن فأجاب عن تلك القضية للمينة ولا خفاء ان الحكم ليس مختصاً بها وكذلك سائر قضاء الاعيان كالأعرابي الذي قال له اتى وقعت على أهلي في رمضان فأمره أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فان الحكم ليس مخصوصاً بذلك الاعرابي باتفاق المسلمين لكن هل أمره بذلك لكونه أفطر أو جامع في رمضان أو أفطر فيه بالجماع أو أفطر بالجنس الاعلى هذا مما تنازع فيه العلماء * وكذلك لما سأله سائل عن أحرم بالعمرة وعليه جبة وهو متضمن بالخلاق فقال أتزع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلاق واصنع في عمرتك ما كنت صانفاً في حجتك فهل أمره بنسل الخلاق لكونه طيباً حتى يؤثر المحرم بنسل كل طيب كان عليه أو لكونه خلوة لرجل وقد نهى ان يزعر الرجل فينهى عن الخلاق الرجل سواء كان محرماً أو غير محرر * وكذلك لما عتقت برة فخيرها فاختارت نفسها عند من يقول إن زوجها كان عبداً فان المسلمين اتفقوا على ان الحكم لا يختص بها لكن هل التخيير

لكونها عتقت تحت عبدة فكانت تحت ناقص ولا تخير اذا عتقت تحت الحر أو الحكم لكونها ملكت نفسها فتغير سواء كان الزوج حراً أو عبداً هذا مما تنازعوا فيه وهذا باب واسع وهو متناول لكل حكم تعلق بمعين معينة مع العلم بأنه لا يختص بها فيحتاج ان يعرف المناط الذي يتعلق به الحكم وهذا النوع يسميه بعض الناس قياساً وبعضهم لا يسميه قياساً ولهذا كان أبو حنيفة وأصحابه يستملونه في المواضع التي لا يستملون فيها القياس • والصواب ان هذا ليس من القياس الذي يمكن فيه النزاع كما ان تحقيق المناط ليس مما يقبل النزاع باتفاق العلماء • وهذه الاثلاث تحقيق المناط وتنقيح المناط وتخرج المناط هي جماع الاجتهاد •

(فالاول) ان يعمل بالنص والاجماع فان الحكم معلق بوصف يحتاج في الحكم على الميعن الى ان يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه كما يعلم أن الله أمرنا بأشهاد ذوى عدل منا ومن يؤثر من الشهداء ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد فيحتاج أن يعلم في الشهود الميعنين هل هم من ذوى العدل المرصنين أم لا وكما أمر الله بضرورة الزوجين بالمعروف وقال النبي صلى الله عليه وسلم للنساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولم يمكن تعيين كل زوج فيحتاج ان ينظر في الاعيان • ثم من الفقهاء من يقول إن نفقة الزوجة مقدرة بالشرع والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك مردود الى المعروف كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خدي ما يكفيك ولذلك بالمعروف قال تعالى (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ويبقى النظر في تسليمه الى هذا التاجر يجزى من الربح^(١) هل هو من التي هي أحسن أم لا ولذلك قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) يبقى هذا الشخص الميعن هل هو من الفقراء للمساكين المذكورين في القرآن أم لا. وكما حرم الله الخمر والربا عموماً يبقى الكلام في الشراب الميعن هل هو خمر أم لا وهذا النوع مما اتفق عليه المسلمون بل الغلاء بأنه لا يمكن ان ينص الشارع على حكم كل شخص انما يتكلم بكلام عام وكان نبينا صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم •

(وأما النوع الثاني) الذي يسمونه تنقيح المناط بأن ينص على حكم أعيان معينة لكن قد علمنا ان الحكم لا يختص بها فالصواب في مثل هذا أنه ليس من باب القياس لا تافهم على النص بل الميعن هنا نص على نوعه ولكنه يحتاج الى أن يعرف نوعه ومسألة الفارة في السمن

(١) قوله يجزى من الربح كذا بالأصل ولعله بفرض الربح وأنه أعلم اهـ مصححه

من هذا الباب فان الحكم ليس مخصوصا بتلك الفأرة وذلك السم ولا بفار المدينة ومنها
ولكن السائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فأجابه لا أن الجواب
يختص به ولا بسؤاله كما أجاب غيره وانظر الفأرة والسمن ليست من كلام النبي صلى الله عليه
وسلم حتى يكون هو الذي علق الحكم بها بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له كما قال له
الاعرابي إنه وقع على امرأته ولو وقع على سريته لكان الامر كذلك وكما قال له الآخر رأيت
بياض خلخالها في القصر غوثت عليها ولو وطئها بدون ذلك كان الحكم كذلك * فالصواب
في هذا ما عليه الاثمة المشهورون أن الحكم في ذلك معلق بالخيط الذي حرمه الله اذا وقع
في السمن ونحوه من المائعات لان الله أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فاذا علقنا الحكم
بهذا المعنى كنا قد اتبعنا كتاب الله فاذا وقع الخيط في الطيب أتى الخيط وما حوله وأكل
الطيب كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا الجواب موضع بسط مثل هذه المسائل
ولكن ينشأ هنا لان الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله يتعلق بهذا وحينئذ هذا
مما يتعلق بجتهاد الناس أو استدلالهم وما يؤتيمهم الله من الفقه والحكمة والعلم وأحق الناس
بالحق من علق الاحكام بالمعاني التي علقها بها الشارع * وهذا موضع تفاوت فيه الناس
وتنازعوا هل يستفاد ذلك من خطاب الشارع أو من المعاني القياسية فيقوم زعموا أن أكثر
أحكام أفعال المباد لا يتناولها خطاب الشارع بل يحتاج الى القياس وقوم زعموا أن جميع أحكامها
ثابتة بالنص وأسرفوا في تلقيهم بالظاهر حتى أنكروا غوى الخطاب وتبنيه كقوله تعالى
(ولا تقل لها أف) وقالوا إن هذا لا يدل الا على النهي عن التأنيف لا يضيهم منه النهي عن الضرب
والشتم وأنكروا تنقيح المناط وادعوا في الالتصاف من الظهور مالا تدل عليه وقوم يقدمون
القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة او لكونه خبر الواحد وأقوام يمارضون بين النص
والقياس ويقدمون النص ويتناقضون ونحن قد بينا في غير هذا الموضع ان الأدلة الصحيحة
لا تتناقض فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس اذا كانت
صحيحة ودلالة الخطاب اذا كانت صحيحة فان القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا
هو العدل الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل والرسول لا يأمر بخلاف العدل ولا
يحكم في شيتين متماثلين بمحكمين مختلفين ولا يحرم الشيء ويحسب نظيره وقد تأملنا عامة المواضع

التي قيل إن القياس فيها عارض النص وإن حكم النص فيها على خلاف القياس فوجدنا ما خصه
 الشارح بحكم عن نظائره قائما خصه به لاختصاصه بوصف أو بواجب اختصاصه بالحكم كما خص
 الرأيا بموازيمها بمثلا غرضاً لتعذر الكيل مع الحاجة إلى البيع والحاجة توجب الانتقال إلى البديل
 عند تعذر الأصل فالغرض عند الحاجة قام مقام الكيل كما يقوم التراب مقام الماء والميتة مقام
 اللذكي عند الحاجة وكذلك قول من قال القرض أو الاجارة أو القراض أو المساقاة أو المزارعة
 ونحو ذلك على خلاف القياس إن أراد به أن هذه الافعال اختصت بصفات أوجبت أن يكون
 حكمها مخالفاً لحكم ما ليس مثلاً قد صدق وهذا هو مقتضى القياس وإن أراد أن الفعلين
 المتماثلين حكم فيهما بحكمين مختلفين فهذا يترده عنه من هو دون الانبياء صلوات الله عليهم
 ولكن هذه الاقيسة المعارضة هي الفاسدة كقياس الذين قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله
 البيع وحرم الربا وقياس الذين قالوا أنا كلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يمتنون الميتة وقال
 تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتمهم انكم لمشركون) ولعل
 من رزقه الله فعلاً وآثاماً من لدنه علماً يجد عامة الاحكام التي تعلم بقياس شرعي صحيح يدل عليها
 الخطأ الشرعي كما أن غاية ما يدل عليه الخطأ الشرعي هو موافق الملل الذي هو مطلوب
 القياس الصحيح • وإذا كان الامر كذلك فالكلام في أعيان أحوال الرجل السالك يحتاج إلى
 نظر خاص واستهداء من الله والله قد أمر العبد أن يقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم
 صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فلي العبد أن يجتهد في
 تحقيق هذا الدعاء ليصير من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
 وحسن أولئك رفيقاً •

فصل ١٠ وأما قوله هل الأفضل للسالك المزلة أو الخطئة فهذه المسألة وإن كان الناس
 يتنازعون فيها إما نزاعاً كلياً وإما حالياً حقيقة الامر أن الخطئة تارة تكون واجبة أو مستحبة
 والشخص الواحد قد يكون مأموراً بالخطئة تارة وبالاتقاء تارة • وجماع ذلك أن الخطئة إن
 كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها وإن كان فيها تعاون على الانم والعدوان
 فهي منهي عنها فالاختلاط بالمسلمين في جنس المبادات كالصلوات الخمس والجمعة والعيد
 و صلاة الكسوف والاستسقاء ونحو ذلك هو مما أمر الله به ورسوله • وكذلك الاختلاط بهم

في الحج وفي غزو الكفار والخوارج للمارقين وإن كان أثمة ذلك جفراً وإن كان في تلك الجماعات جفار . وكذلك الاجتماع الذي يزداد البعد به إيماناً إما لانتفاعه به وإما لنفمه له ونحو ذلك ولا بد للعبد من أوقات ينفرد بها بنفسه في دعائه وذكره وصلاته وتفكره ومحاسبة نفسه وإصلاح قلبه وما يختص به من الأمور التي لا يشركه فيها غيره فلهذا يحتاج فيها إلى أفراد بنفسه إما في بيته كما قال طاووس ثم صومعة الرجل بيته يكف فيها بصره ولسانه وإما في غير بيته فاختيار المخالطة مطلقاً خطأ واختيار الأفراد مطلقاً خطأ * وأما مقدار ما يحتاج إليه كل إنسان من هذا وهذا وما هو الأصح له في كل حال فهذا يحتاج إلى نظر خاص كما تقدم *

وكذلك السبب وترك السبب فمن كان قادراً على السبب ولا يشغله عما هو أنفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله وهذا خير له من أن يأخذ من الناس ولو جاءه بغير سؤال . وسبب مثل هذا عبادة الله وهو مأمور أن يبدد الله ويتوكل عليه فإن تسبب بغير نية صالحة أو لم يتوكل على الله فهو مطيع في هذا وهذا . وهذه طرق الآثياء والصالحين وأما من كان من الفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فهذا إما أن يكون عاجزاً عن الكسب أو قادراً عليه يتحوت ما هو فيه أطوع لله من الكسب ففعل ما هو فيه أطوع هو المشروع في حقه وهذا يتنوع بتنوع أحوال الناس وقد تقدم أن الأفضل يتنوع تارة بحسب أجناس العبادات كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . وتارة يختلف باختلاف الأوقات كما أن القراءة والذكر والدعاء بعد الفجر والمصر هو المشروع دون الصلاة . وتارة يختلف عمل الإنسان الظاهر كما أن الذكر والدعاء في الركوع والسجود هو المشروع دون القراءة وكذلك الذكر والدعاء في الطواف مشروع بالاتفاق * وأما القراءة في الطواف فيها نزاع معروف وتارة باختلاف الامكنة كما أن المشروع برفة ومزدلفة وعند الجمار وعند الصفا والمروة هو الذكر والدعاء دون الصلاة ونحوها والطواف بالبيت للوارد أفضل من الصلاة والصلاة للمقيمين بمكة أفضل . وتارة يختلف مرتبة جنس العبادة فالجهاد للرجال أفضل من الحج وأما النساء فجهادهن الحج والمرأة المتزوجة طاعتها أزوجها أفضل من طاعتها لأبويها بخلاف الأئمة فاتها مأمورة بطاعة أبويها . وتارة يختلف باختلاف حال قدرة العبد وعجزه فما يقدر عليه من

العبادات أفضل في حقه مما يجز عنه وإن كان جنس المجوز عنه أفضل وهذا باب واسع ينلو فيه كثير من الناس ويقعون أهواءهم فإن من الناس من يرى أن العمل إذا كان أفضل في حقه لمناسبة له ولكونه أنفع لقلبه وأطوع لربه يريد أن يجعله أفضل لجميع الناس وأمرهم بمثل ذلك والله يمت محمدا بالكتاب والحكمة وجعله رحمة للعباد هدايا لهم يأمر كل انسان بما هو أصليح له • فعلى المسلم أن يكون ناصحا للمسلمين يقصد لكل انسان ما هو أصليح له وبهذا تبين لك ان من الناس من يكون تطوعه بالعلم أفضل له ومنهم من يكون تطوعه بالجهاد أفضل ومنهم من يكون تطوعه بالعبادات البدنية كالصلاة والصيام أفضل له والافضل المطلق ما كان أشبه بحال النبي صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهرا فان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم •

﴿ سئل شيخ الاسلام تقي الدين قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه • عن رجل عنده ستون قطارزمت بالمسقي وقعت فيه فأرة في بئر واحدة فهل ينجس بذلك أم لا وهل يجوز يمه أو استعماله أم لا • أفقونا مأجورين •

(الجواب) الحمد لله • لا ينجس بذلك بل يجوز يمه واستعماله اذا لم يتبر في احدى الروايتين عن أحمد وحكم المائات عنده حكم الماء في احدى الروايتين فلا ينجس اذا بلغ القلتين الا بالتغير لكن تلقى النجاسة وما حولها وقد ذهب الى ان حكم المائات حكم الماء طائفة من العلماء كالزهري والبخاري صاحب الصحيح وقد ذكر ذلك رواية عن مالك وهو أيضا مذهب أبي حنيفة فانه سوى بين الماء والمائات بملاقاة النجاسة وفي ازالة النجاسة وهو رواية عن أحمد في الازالة لكن أبو حنيفة رأى مجرد الوصول منجسا وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول منجسا مع الكثرة وتنازعوا في القليل اذ من الفقهاء من رأى ان مقتضى الدليل أن الخبيث اذا وقع في الطيب أنسده ومنهم من قال انما يفسده اذا كان قد ظهر أثره فأما اذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لانساده كما لو اقلبت الحرة خلا بنير قصد آدمي فانها طاهرة حلال باتفاق الأئمة لكن مذهبه في الماء معروف وعلى هذا أدلة قد بسطناها في غير هذا الموضع ولا دليل على نجاسته في كتاب الله ولا سنة رسوله • وعمدة الذين نجسوه احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال إن

كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائماً فلا تقربوه وهذا الحديث إنما يدل
لودل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة فكيف والحديث ضعيف بل باطل غلط فيه
ممن على الزهري غلطاً معروفاً عند النقاد الجهابذة كما ذكره الترمذي عن البخاري، ومن اعتقد
من الفقهاء أنه على شرط الصحيح فلم يعلم الفلة الباطنة فيه التي توجب العلم بطلانه فإن علم الملل
من خواص علم أئمة الحديث ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية وأن
الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال •

(باب) إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب فقال حدثنا عبدان قال حدثنا عبد الله
يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهري أنه سئل عن الدابة التي تموت في الزيت أو السمن
وهو جامد أو غير جامد. فأوردنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة
ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل • وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس عن ميمونة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما
حولها وكلوه فذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفتى في الزيت
والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها واستدل بالحديث
الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت
في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مائماً فلا تقربوه
بل هذا باطل فذكر البخاري رضي الله عنه هذا ليبين أن من ذكر عن الزهري أنه روى في هذا
الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه فإنه أجاب بالعموم في الجامد والذائب مستدلاً بهذا الحديث
بعينه لاسيما والسمن بالحجاز يكون ذائباً أكثر مما يكون جامداً بل قيل إنه لا يكون بالحجاز
جامداً بحال فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم إذا السؤال كالعماد
في الجواب فكانه قال إذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وترك الاستفصال
في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المثال هذا إذا كان السمن بالحجاز
يكون جامداً ويكون ذائباً فأمّا إن كان وجود الجامد نادراً أو معدوماً كان الحديث نصاً في
أن السمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة ألقها تلقى وما حولها وروى • وبذلك أجاب الزهري فإن
مذهبه إن الماء لا ينجس قليلاً ولا كثيراً إلا بالتبخر وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح التسوية

بين الماء والماءات وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة ودلائلها وكلام العلماء فيها في غير هذا
الموضع كيف وفي تنجيس مثل ذلك وتحريمه من فساد الأطعمة العظيمة وإتلاف الأموال
العظيمة القدر مالا تأتي بمثله الشريعة الجامعة للمعاسن كلها والله سبحانه أتمأحرم علينا الخبائث
تنزيها لنا عن المضار وإباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيأ من الطيبات كما حرم على أهل
الكتاب بظلمهم طيبات أحلت لهم ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتملها على
مصالح العباد في البدن والمعادتين له من ذلك ما يهديه الله اليه ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من
نور الله سبحانه أعلم • والحمد لله وحده وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
ومن مصنفاته تكملة الله تعالى برحمته •

فصل • (في طواف الحائض والجنب والمحدث) قال رحمه الله ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لعائشة رضى الله عنها
اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولما قيل له عن صفية إنها حاضت فقال أحاسنتنا
هى قليل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا • وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بحث أبا بكر عام تسع
لما أمره على الموسم ينادى ان لا يطوف بالبيت عريان ولم ينقل أحد عنه أنه أمر الطائفتين
بالوضوء ولا باجتنب النجاسة كما أمر المصلين بالوضوء ففيه الحائض عن الطواف بالبيت إما
ان يكون لاجل المسجد لكونها منية عن اللبث فيه وفي الطواف لبث أو عن الدخول اليه
مطلقا لمرور أو لبث وإما ان يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض كما يحرم على الحائض
الصلاة والصيام بالنس والاجماع ومن المصنف عند عامة العلماء وكذلك قراءة القرآن في أحد
قولى العلماء • والذين حرموا عليها القراءة كآحمد في المشهور وكذلك الشافعى مع أبى حنيفة تنازعوا
في إباحة قراءة القرآن لها وللنفساء قبل التسلى وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال (أحدها) إباحتها
للحائض والنفساء وهو اختيار القاضى أبى يعلى وقال هو ظاهر كلام أحمد (والثانى) منع الحائض
والنفساء (والثالث) إباحتها للنفساء دون الحائض اختاره الخلال من أصحاب أحمد وإما ان يكون
لكل منهما وإما ان يكون لمجموعهما بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم فإن كان تحريمه للاول لم
يحرم عليها عند الضرورة فإن لبثا فى المسجد لضرورة المسجد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم فى صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه

وسلم ناوليني الحرة من المسجد قلت اتى حائض قال إن حيضتك ليست في يدك • وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر احدانا يتلو القرآن وهي حائض وتقوم إحداها لحرة الى المسجد فتبسطها وهي حائض رواه النسائي • وقد روى أبو داود من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحل المسجد للجنب ولا حائض رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة وقد تكلم في هذين الحديثين^(١) ولهذا ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما الى الفرق بين المرور واللبث جماين الاحاديث ومنهم من منعها من اللبث والمرور كآبي حنيفة ومالك • ومنهم من لم يحرم المسجد عليها وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى (ولا جنباً الا عابري سبيل) وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم مجنبون اذا توضؤوا وضوء الصلاة • وذلك والله أعلم ان المسجد بيت الملائكة والملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا هي التي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى يتوضأ • وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن حروة قال اخبرني أبي عن عائشة انها كانت تقول اذا اصاب أحدكم المرأة ثم اراد أن ينام فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة فانه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه • وفي حديث آخر فانه اذا مات لم تشهد الملائكة جنازته وقد أمر الجنب بالوضوء عند الاكل والشرب والمعاودة وهذا دليل أنه اذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء فلا تبقى جنباً تامة وان كان قد بقي عليه بعض الحدث كما ان الحدث الاضمر عليه حدث دون الجنابة وان كان حدثه فوق الحدث الاضمر فهو دون الجنب فلا يمنع الملائكة عن شهوده فهذا ينام ولبث في المسجد • وأما الحائض فحدثها دائماً لا يمكنها طهارة تمنها عن الدوام فهي معذورة في مكثها ونومها وأكلها وغير ذلك فلا تمنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها اليه ولهذا كان أظهر قولی العلماء أنها لا تمنع من قراءة القرآن اذا احتاجت اليه كما هو مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ويذكر رواية عن أحمد فانه محتاجة اليها ولا يمكنها الطهارة كما يمكن الجنب وان كان حدثها أغلظ من حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ما لم يقطع الدم والجنب يصوم

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب في هذا الحديث والله أعلم اهـ مصححه

ومن جهة انها ممنوعة من الصلاة طهرت أولم تطهر ويمنع الرجل من وطئها أيضا فهذا يقتضى ان المتقضى للحظر في حقها أقوى لكن اذا احتاجت الى الفعل استباح الحضور مع قيام سبب الحظر لاجل الضرورة كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة من الدم والنية ولحم الخنزير وان كان ما هو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة كلبس الحرير والشرب في آية الذهب والفضة ونحو ذلك . وكذلك الصلاة الى غير القبلة مع كشف المودة ومع النجاسة في البدن والثوب هي محرمة أعظم من غيرها وتباح بل تجب مع الحاجة . وغيرها وان كان دونها في التحريم كقراءة القرآن مع الحاجة لا يباح . واذا قدر جنب استمرت به الجنابة وهو يقدر على غسل أو تيمم فهذا كالحائض في الرخصة وان كان هذا نادرا وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الحائض أن يخرج من في الميد وشهدن الخير ودعوة المسلمين ويكرن بتكبير الناس وكذلك الحائض والنفساء أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالا حرام والتلبية وما فيها من ذكر الله وشهودها عرفة مع الذكر والدعاء ودى الجمار مع ذكر الله وغير ذلك ولا يكره لها ذلك بل يجب عليها والجنب يكره له ذلك حتى يفتسل لانه قادر على الطهارة بخلاف الحائض فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها لا يبنى ان ينظر الى غلط المفسدة للمتقضى للحظر أولا ينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للاذن بل الموجبة للاستحباب أو الايجاب . وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة اذا لم تمكن الصلاة الا كذلك فان الصلاة مع تلك الامور أخف من ترك الصلاة فلو صلى بتيمم مع قدرته على استعمال الماء كانت الصلاة محرمة ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة بالوقت وكذلك الصلاة عريانا والى غير القبلة ومع حصول النجاسة وبدون القراءة وصلاة الفرض قاعدا أو بدون اكمال الركوع والسجود وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة ويجب مع العجز وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير يحرم أكلها عند الفتي عنها ويجب أكلها بالضرورة عند الأئمة الاربعة وجمهور العلماء . قال مسروق من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار وذلك لانه اعان على نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في هذه الحال فصار بمنزلة من قتل نفسه بخلاف المجاهد بالنفس ومن تكلم بحق عند سلطان جائر فان ذلك قتل مجاهدا فتي قتله مصلحة لدين الله تعالى . وتلليل منع طواف الحائض بانه لاجل حرمة المسجد رأيه يملل به بعض الحنفية فان مذهب أبى حنيفة أن الطهارة واجبة له لا فرض فيه ولا شرط

له ولكن هذا التعليل يناسب القول بأن طواف المحدث غير محرم وهذا مذهب منصور بن
 العنبر وحماد بن أبي سليمان رواه أحمد عنهما ٥ قال عبد الله في مناسكه حدثني أبي حدثنا سهل
 ابن يوسف ابناً شعبة عن حماد ومنصور قال سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير
 متوضئ فلم يريا به بأساً قال عبد الله سألت أبي عن ذلك فقال أحب الي أن يطوف بالبيت وهو
 متوضئ لأن الطواف صلاة وأحمد عنه روايان منصورتان في الطهارة هل هي شرط في
 الطواف أم لا وكذلك وجوب الطهارة في الطواف كلامه فيها يقتضي روايتين وكذلك قال بعض
 الحنفية إن الطهارة ليست واجبة في الطواف بل سنة مع قوله ان في تركها دما فن قال ان
 المحدث يجوز له ان يطوف بخلاف الحائض والجنب فانه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد لا بخصوص
 الطواف لان الطواف يباح فيه الكلام والاكل والشرب فلا يكون كالصلاة ولان الصلاة
 مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس كذلك ويقول انما منع
 المرأة من ذلك لاجل نظر الناس ولحرمة المسجد أيضا ومن قال هذا قال المظاف أشرف
 المساجد لا يكاد يخلو من طائف وقد قال الله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فأمر بأخذها
 عند دخول المسجد وهذا بخلاف الصلاة فان المصلي عليه ان يستتر لنفس الصلاة والصلاة
 تفعل في جميع البقاع فلو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر
 للصلاة بخلاف الطواف فانه يشترط فيه المسجد الحرام والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد
 وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض اذا اضطر الى ذلك كما لا يحرم عندم الطواف
 على المحدث بحال لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حيثن وهما اذا كانا مضطرين الى ذلك
 أولى بالجواز من المحدث الذي يجوزون له الطواف مع المحدث من غير حاجة الا ان المحدث
 منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة وذلك جائز للجنب مع التيمم واذا عجز
 عن التيمم صلى بلا غسل ولا تيمم في أحد قولي العلماء وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد
 كما نقل أن الصحابة صلوا مع الجنبات قبل ان تنزل آية التيمم والحائض نهيت عن الصوم فاتها
 ليست محتاجة الى الصوم في الحيض فانه يمكنها ان تصوم شهرا آخر غير رمضان فاذا كان المسافر
 والمريض مع امكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهرا آخر فالخائض الممنوعة من ذلك أولى ان
 تصوم شهراً آخر واذا أمرت بقضاء الصوم فلم تؤمر الا بشهر واحد فلم يجب عليها الا ما يجب

على غيرها ولهذا لو استحاضت فلتأمر بتقصيرها مع الاستحاضة فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه اذ قد تستحيض وقت القضاء وأما الصلاة فلتأمر بتكرار في كل يوم وليلة خمس مرات والحيض مما يمنع الصلاة فلو قيل انها تصلي مع الحيض لاجل الحاجة لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة وليس الامر كذلك بل كان من حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض اذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض واذا كانت اتما منعت من الطواف لاجل المسجد فلعلم ان اباحه ذلك للمذنب أولى من إباحة مس المصحف للمذنب ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه الا بمسه مثل ان يريد أن يأخذه لص أو كافر أو نبيه أحد أو يتبها منها ولم يمكنها منه الا بمسه لكان ذلك جائزا لها مع ان المحدث لا يمس المصحف ويجوز له الدخول في المسجد فلم ان حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد واذا أبيح لها مس المصحف للحاجة فالمسجد الذي حرمة دون حرمة المصحف أولى بالإباحة •

﴿فصل﴾ وأما ان كان المنع من الطواف لمنى في نفس الطواف كما منع من غيره أو كان لذلك والمسجد • كل منهما علة مستقلة فنقول اذا اضطرت الى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها الى ان تطهر فبنا الامر دائرين ان تطوف مع الحيض وبين الضرر الذي ينشأ عن الشريعة فان الزامها بالمقام اذا كان فيه خوف على نفسها ومالها وفيه عجزها عن الرجوع الى أهلها والزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك وتضررها به لا تأتي به الشريعة فان مذهب عامة العلماء ان من أمكنه الحج ولم يمكنه الرجوع الى أهله لم يجب عليه الحج وفيه قول ضعيف أنه يجب اذا أمكنه المقام • أما مع الضرر الذي يخاف منه على النفس أو مع العجز عن الكسب فلا يجب أحد عليه المقام فهذه لا يجب عليها حج يحتاج منه الى سكنى مكة وكثير من النساء اذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع فلا يجب عليها ان يبقى وطؤها محرما مع رجوعها الى أهلها ولا تزال كذلك الى ان تعود فهذا أيضا من أعظم الحرج الذي لا يوجب الله مثله اذ هو أعظم من إيجاب حجتين والله تعالى لم يوجب الاحقة واحدة • ومن وجب عليه القضاء كالمفترط فاما ذلك فتفريطه بافساد الحج ولهذا لم يجب القضاء على المحصر في أظهر قوليه العلماء لعدم التفريط ومن

أوجب القضاء على من فاته الحج فانه يوجه لانه مفرط عنده واذا قيل في هذه المسئلة بل يتحلل كما يتحلل المحصر فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها فيحتاج مع ذلك الى حجة ثانية ثم في الثانية تخاف ما خافته في الاولى مع ان المحصر لا يعقل الا مع العجز الحسى إما بعذر وإما بمرض أو قد أوجبس فأما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصرا وكل من قدر على الوصول الى البيت لم يكن محصرا في الشرع فهذه هي التقديرات التي يمكن ان تفعل إما مقامها بمكة وإما رجوعها عرمة ولما تحلها وكل ذلك مما منه الشرع في حق مثلها وان قيل ان الحج يسقط عن مثل هذه كما يسقط عن لا تحج الا مع من يفجر بها لكون الطواف مع الحيض يحرم كالفسجور بل هذا مخالف لاصول الشرع لان الشرع مبتناه على قوله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) ومعلوم ان المرأة اذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة أو الصيام أو غيرهما الا مع الفجور لم يكن لها أن تفعل ذلك فان الله تعالى لم يأمر عباده بأمر لا يمكن الا مع الفجور فان الزنا لا يباح بالضرورة كما يباح أكل الميتة عند الضرورة ولكن اذا أكرهت عليه بأن يفعل بها ولا تستطيع الامتناع منه فهذه لافضل لها وان كان بالاكره ففيه قولان وهما روايتان عن أحمد (إحداها) انه لا يباح بالاكره الا الاقوال دون الافعال (والثاني) وهو قول الاكثرين أن المكروهة على الزنا وشرب الخمر منفو عنها لقوله تعالى (ومن يكرهن فان الله من بعد اكرههن غفور رحيم) • وأما الرجل الزاني ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره بناء على كون الاكره هل يمنع من الانتشار أم لا فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه قولان لا يكون الرجل مكرها على الزنا وأما اذا أمكن المبدأ أن يفعل بعض الواجبات دون بعض فانه يؤمر بما يقدر عليه وما عجز عنه يبقى ساقطا كما يؤمر بالصلاة عريانا ومع النجاسة والى غير القبلة اذا لم يطق الا ذلك وكما يجوز الطواف راكبا ومحمولا للمذنب بالنص واتفاق العلماء وبدون ذلك ففيه نزاع وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعدا أو راكبا ولا يجوز ذلك في الفرض بدون المذنب مع ان الصلاة الى غير القبلة والصلاة عريانا وبدون الاستنجاء وفي الثوب الذنيس حرام في الفرض والنفل ومع هذا فكان أن يصلي الفرض مع هذه المحظورات خيرا من تركها وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير ومع استبداء القبلة مع مفارقة الامام في أثناء الصلاة ومع قضاء ما فاتته قبل السلام وغير ذلك مما لا يجوز في غير المذنب (فان قيل) الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض والصوم مع الحيض وذلك لا يباح بحال (قيل)

الصوم مع الحيض لا يحتاج اليه بحال فان الواجب عليه شهر وغير رمضان يقوم مقامه واذا لم يكن لها أن تؤدي الفرض مع الحيض فالنفل بطريق الاولى لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الطهر كما كان للمصلي المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر فلم تكن محتاجة الى الصوم مع الحيض بحال فلا تباح هذه المفسدة مع الاستثناء عنها كما لا تباح صلاة التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي بخلاف ذوات السبب فان الراجح في الدليل من قولي العلماء أنها تجوز لحاجته اليها فانه ان لم يفعلها فانت مصلحتها بخلاف التطوع المحض فانه لا يفوت والصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله في أيام الطهر ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة. وأما الصلاة فانها لو أبيحت مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال فان الحيض مما يعتاد النساء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم فلو أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر. ثم ان أبيع سائر العبادات لم يبق الحيض مانعا مع ان الجنابة والحديث الاصر مانع وهذا تناقض عظيم وان حرم ما دون الصلاة وأبيحت الصلاة كانا أيضا تناقضا ولم تكن محتاجة الى الصلاة زمن الحيض فان لها في الصلاة زمن الطهر وهو أغلب أوقاتها ما يفتنيها عن الصلاة أيام الحيض ولكن رخص لها فيها محتاج اليه من التلبية والذكر والدعاء وقد أمرت لذلك بالاغتسال كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أسماء ان تنفسل عند الاحرام لما نُفِست بمحمد بن أبي بكر وأمر أيضا بذلك النساء مطلقا وأمر عائشة حين حاضت بسرف ان تنفسل وتحرم بالحج فأمرها بالاغتسال مع الحيض للاهلال بالحج ورخص للعائض مع ذلك ان تلبى وتقف برفة وتدعو وتذكر الله ولا تنفسل ولا تتوضأ ولا يكره لها ذلك كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهارة لانه محتاجة الى ذلك وغسلها ووضوءها لا يؤثران في الحدث المستمر بخلاف غسلها عند الاحرام فانه غسل نظافة كما ينتسل للجمعة ولهذا هل يقيم مثل هذه الأغسال اذا عدم الماء على قولين في منذهب أحد وكذلك هل يقيم الميت اذا تعذر غسله على قولين ليس هذا الفصل والجنابة والوضوء من الحدث ومع هذا فلم يؤثر بالنسل عند دخول مكة والوقوف برفة فلما نهي عن الصلاة مع الحيض دون الاذكار من غير كراهة علم الفرق بين ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه (فان قيل) سائر الاذكار تباح للجنب

والمحدث فلا حظر في ذلك (قيل) الجنب ممنوع من قراءة القرآن ويكره له الاذان مع الجنابة
واخطبة وكذلك النوم بلا وضوء وكذلك فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها والمحدث
أيضا تستحب له الطهارة لذكر الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اني كرهت أن
أذكر الله الا على طهر والمخاض لا يستحب لها شيء من ذلك ولا يكره الذكر بدونه عند
أحد من العلماء للسنة التواترة في ذلك وانما تنازعوا في قراءة القرآن وليس في منها من
القرآن سنة أصلا فان قوله لا تقرأ المخاض ولا الجنب شيئا من القرآن حديث ضعيف
باتفاق أهل المعرفة بالحديث رواه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن
عمر وأحاديث عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيرا وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا حديث به عن ابن عمر ولا عن نافع ولا عن موسى بن عقبة أصحابهم المعروفون بنقل
السنن عنهم وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كانت القراءة
عمرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وتعلمه أمهات المؤمنين
وكان ذلك مما يتقوله الى الناس قلما لم يقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهيًا
لم يميز ان يجمل حراما مع العلم أنه لم ينع عن ذلك واذا لم ينع عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم
أنه ليس بمحرم وهذا كما استدللنا على ان للنفى لو كان نجسا لكان يأمر الصعابة بإزالته من
أبدانهم وثيابهم لانه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم في الاحتلام قلما لم يقل أحد عنه
انه أمر بإزالة ذلك لا بنسل ولا فرك مع كثرة اصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده والى
يوم القيامة علم انه لم يأمر بذلك ويمتنع ان تكون ازالته واجبة ولا يأمر به مع عموم البلوى
بذلك كما أمر بالاستنجاء من النائط والبول والمخاض بإزالة دم الحيض من ثوبها وكذلك
الوضوء من لمس النساء ومن التجاسات الخارجة من غير السيلين لم يأمر المسلمين بالوضوء
من ذلك مع كثرة ابتلائهم به ولو كان واجبا لكان يجب الامر وكان اذا أمر به فلا بد أن
يقوله المسلمون لانه مما تتوفر المهم والدواعي على تقيه وأمره بالوضوء من مس الذكر ومما
مسست النار أمر استحباب هذا أولى ان لا يكون الا مستحبا واذا كانت سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم مضت بأنه يرخص للمخاض فيما لا يرخص فيه للجنب لاجل حاجتها الى ذلك
لعدم امكان تطهرها وانه انما حرم عليها مالا محتاج اليه فتمت منه كما منعت من الصوم لاجل

حدث الحيف ونعدم احتياجا الى الصوم ومنعت من الصلاة بطريق الاولى لا عتياضا عن صلاة الحيف بالصلاة بالطهر في أيضا منعت من الطواف اذا أمكنها ان تطوف مع الطهر لان الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه وليس كالصلاة من كل الوجوه * والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطواف بالبيت صلاة الا ان الله أباح فيه الكلام فن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير قد قيل انه من كلام ابن عباس. وسواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام ابن عباس ليس منناه أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة والاستسقاء والكسوف فان الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) * وقد تكلم العلماء أيما أفضل للقاء الصلاة أو الطواف وأجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين. والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ومسمى الطواف متواترة فلا يجوز ان يجعل نوعا من الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس تحريمه التكبير وتحليله التسليم وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ومن أنكره فهو كافر ولم يقل شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء له ومنع الحائض لا يستنزه منع المحدث وتنازع العلماء في الطهارة من الحيف هل هي واجبة فيه أو شرط فيه على قولين فيه ولم يتنازعا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها وأيضا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بأمر القرآن والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء بل في كراهتها قولان للعلماء * وأيضا فإنه قد قال ان الله يحدث من أمره ما شاء وما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فمنى عن الكلام في الصلاة مطلقا والطواف يجوز فيه من الكلام مالا يجوز في غيره وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنازة فان لها تحريما وتحليلا ونهى فيها عن الكلام وتصلى بإمام وصفوف وهذا كله متفق عليه والقراءة فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصبح قولي العلماء * وأما سجود التلاوة فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع انه سجود وهو أعظم أركان الصلاة التعلية ولا يتكلم في حال سجوده بل يكبر اذا سجد واذا رفع وسلم أيضا في أحد قولي العلماء هذا عند من

يسلم أن السجود المجرد كسجود التلاوة يجب له الطهارة ومن منع ذلك قال انه يجوز بدون الوضوء وقال ان السجود المجرد لا يدخل في معنى الصلاة وانما يسمى الصلاة مائة تحريم وتحليل • وهذا السجود لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر له بالطهارة بل ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ سورة النجم سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وسجد سحرة فرعون على غير طهارة وثبت عن ابن عمر انه سجد للتلاوة على غير وضوء ولم يرو عن أحد من الصحابة انه أوجب فيه الطهارة وكذلك لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلم فيه وأكثر السلف على انه لا يسلم فيه وهو احدي الروايتين عن أحمد وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثر. ومن قال فيه تسليم فقد أثبت بالقياس الفاسد حيث جعله صلاة وهو موضع المنع. وصلاة الجنازة قد ذهب بعضهم الى انه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف فان لها تحريما وتحليلا فهي صلاة وليس الطواف مثل شيء من ذلك ولا الحائض محتاجة الى ذلك فانها ان لم تصل فرض العين فرض الكفاية والنفل أولى ودعاؤها للميت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الامكان كما أن شهودها اليد وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل المقصود بحسب الامكان والطواف وان كان له مزية على سائر المناسك بنفسه ولكونه في المسجد وبأن الطواف شرع منفردا بنفسه وشرع في العمرة وشرع في الحج وأما الاحرام والسمي بين الصفا والمروة والخلق فلا يشرع الا في حج أو عمرة وأما سائر المناسك من الوقوف برفة ومزدلفة ورمى الجمار فلا يشرع الا في الحج فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس وجعل لهم التقرب به مع الاحلال والاحرام في التنسكين وفي غيرهما فلم يوجب فيه ما أوجب في الصلاة ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة فلم يأن أمر الصلاة أعظم فلا يحمل مثل الصلاة. ومن قال من السماء إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد فانما ذلك لان الصلاة تمكنهم في سائر الامصار بخلاف الطواف فانه لا يمكن الا بمكة والعمل المفضل في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لا لأن جنسه أفضل كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نبيت أن أقرأ القرآن را كما وساجدا وكما يقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي وكما تقدم اجابة المؤذن على الصلاة والقراءة لان هذا يفتوت وذلك لا يفتوت الا فاق اذا خرج تقدم ذلك لا لأن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل

ولا مثلها فان هذا لا يقوله أحد والمج كنه لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين فكيف يقاس بها بعض أفضاله وانما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ولم يوجب شيئا من أعماله مرتين بل انما فرض طوافا واحدا ووقوفاً واحداً وكذلك السعي حتى أحد في أنف الروايتين عنه لا يوجب على المتمتع الا سعياً واحداً إما قبل التبريد وإما بعده بعد الطواف ولهذا قال أكثر العلماء ان العمرة لا تجب كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الاظهر في الدليل فان الله لم يوجب الا حج البيت لم يوجب العمرة ولكن أوجب اتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها لان العمرة هي الحج الا صغر فيجب اتمامها كما يجب اتمام الحج التطوع والله لم يوجب الا مسمى الحج لم يوجب حين أكبر وأصغر وهو المفهوم من اسم الحج عند الإطلاق فلا يجب غير ذلك وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج فلو وجبت لم يجب الا عمل واحد مرتين وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج • وللتقصود هنا أن الحج اذا لم يجب الا مرة واحدة فكيف يقاس بما يجب في اليوم واليلة خمس مرات • وهذا مما يفرق بين طواف الحائض وصلاة الحائض فانها تحتاج الى الطواف الذي فرض عليها مرة في العمر وقد تكلفت السفر الطويل وحملت الابل أتعلمها الى بلد لم يكن الناس باليه الا يشق الا قدس فأين حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستغني عنها زمن الحيض بما تقعله زمن الطهر وقد تقدم ان الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها اليها وحاجتها الى هذا الطواف أعظم • واذا قال القائل القرآن تروؤه مع الحدث الا صغر فالطواف يجب له الطهارة قبل له هذا فيه نزاع معروف عن السلف والخلف فلا بدك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف • والاحتجاج بقوله الطواف بالبيت صلاة حجة ضمنية فان نهايته ان يشبه بالصلاة وليس المشبه كالشبه به من كل وجه وانما اراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة فأما ما يختص بالصلاة وهو الاكل والشرب والميل الكثير فليس شيء من هذا مبطلا للطواف وان كره فيه اذا لم يكن به حاجة اليه فانه يشتغل عن مقصوده كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر • وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم البندقى صلاة ما دام ينتظر الصلاة وقوله اذا خرج أحدكم الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فانه في صلاة ولهذا قال ان الله اباح لكم فيه الكلام ومعلوم انه يباح فيه الاكل والشرب وهذه

محظورات الصلاة التي تبطلها. الأكل والشرب والممل الكثير ولا يطل شيء من ذلك الطواف بل نهايته انه يكره فيه نكير حاجة كما يكره البعث في الصلاة ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة أو جنازة أقيمت بجى على طوافه. والصلاة لا تقطع لمثل ذلك فليس محظورات الصلاة محظورة فيه ولا واجبات الصلاة واجبات فيه كالتحليل والتحريم فكيف يقال إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها فن أوجب له الطهارة الصنرى فلا بد له من دليل شرعى وما أعلم ما يوجب ذلك * ثم تدبرت وتبين لى أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا رب ولكن تستحب فيه الطهارة الصنرى فان الادلة الشرعية انما تدل على عدم وجوبها فيه وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصنرى فيه وحيث فلا نسلم ان جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن بل جنس القراءة أفضل منه فانها أفضل ما في الصلاة من الاقوال والسجود أفضل ما فيها من الافعال والطواف ليس فيه ذكر مفروض * واذا قيل الطواف قد فرض بمضه قيل له قد فرضت القراءة في كل صلاة فلا تصح صلاة الا بقراءة فكيف يقاس الطواف بالصلاة. واذا كانت القراءة أفضل وهى تجوز للحائض لحاجتها اليه في أظهر قولى العلماء فالطواف أولى ان يجوز مع الحاجة * واذا قيل أنتم تسلمون ان الطواف في الاصل محظور على الحائض وانما يباح للضرورة قيل من عل بالمسجد فلم يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه ومن سلم ذلك يقول وكذلك من القرآن ماهو محظور على الحائض وهو القراءة في الصلاة وكذلك في غير الصلاة لنكير حاجة يحرمها أكثر العلماء وانما أيسحت للحاجة فالطواف أولى * ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصنرى عند جماهير العلماء وكما دل عليه الكتاب والسنة وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد ومع هذا اذا اضطر الجنب والحدث والحائض إلى مسه فاذا اضطر الى الطواف الذي لم يتم دليل شرعى على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز فاذا قيل الطواف منه ماهو واجب قيل ومس المصحف قد يجب في بعض الاحوال اذا احتيج اليه لصيانته الواجبة والقراءة الواجبة أو المحل الواجب اذا لم يمكن اداء الواجب الا بمسه * وقوله صلى الله عليه وسلم الحائض تمضى للناسك كلها الا الطواف بالبيت من جنس قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ وقوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحوه وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لجنب

ولا حائض بل اشتراط الوضوء في الصلاة وخمار المرأة في الصلاة ومنع الصلاة بدون ذلك أعظم من منع الطواف وإذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض ورخص للحائض أن تناوله الخمرة من المسجد وقال لها إن حيضتك ليست في يدك فبين أن الحيضة في الفرج والفرج لا ينال المسجد وهذه الالة تقتضي إباحته للحائض مطلقا لكن إذا كان قد قال لأهل المسجد جنب ولا حائض فلا بد من الجمع بين ذلك والإيمان بكل ما جاء من عند الله وإذا لم يكن أحدهما ناسخا للآخر فهذا يجمل وهذا خاص فيه إباحة المرور وهو مستثنى من ذلك التحريم مع أنه لا ضرورة إليه فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي بتحريمه بذلك النص كأباحة الصلاة للمرأة بلا حمار للضرورة وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بدل التيمم بل وبلا وضوء ولا تيمم للضرورة كما فعل الصحابة لما قدوا الماء قبل نزول الآية وكأباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة مع قوله لا صلاة إلا بالقرآن وكالصلاة والطواف مع التجاسة للضرورة مع قوله حتى ثم أقرصه ثم صلى فيه والصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهورا بل تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الأمور وقد أبيع للضرورة • والذي جاء به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وبين سائر المناسك فهو أفضل من غيره لنهي الحائض عنه والصلاة اكمل منه وذلك أنه يشبه الصلاة أكثر من غيره ولأنه مختص بالمسجد فلها تين الحرمتين منعت منه الحائض ولم تأت سنة تمنع المحدث منه وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى والأخرى كقراءة القرآن وكالاغتكاف في المسجد ولو حرم عليها مع المحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كس المصحف وغيره • ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد خالف النص والاجماع وليس لأحد أن يحتاج بقول أحد في مسائل النزاع وإنما الحجة النص والاجماع ودليل مستنبط من ذلك تقدر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء فإن أموال العلماء يحتاج لها بالدلة الشرعية لا يحتاج بها على الأدلة الشرعية • ومن تربى على مذهب قد تموده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يغرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به وبين ما قاله بعض العلماء أو يتندر إقامة الحجة عليه ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم مثل المحدث عن غيره

والشاهد على غيره لا يكون حاكما والناسل المصود يكون حاكيا لامفتيا ولا يحتل حال هذه المرأة الا تلك الامور الثلاثة أو هذا القول أو ان يقال طواف الافاضة قبل الوقوف يجزئ إذا تمذر الطواف بعده كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك فيمن نسي طواف الافاضة حتى عاد الى بلده أنه يجزئه طواف القدوم هذا مع أنه ليس لها فيه فرج فانها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة الى ان يخرج الحاج وفيه أيضاً تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة والاجماع والناسك قبل وقتها لا تجزئ. وإذا دار الامر بين ان تطوف طواف الافاضة مع الحدث وبين ان لا تطوفه كان أن تطوفه مع الحدث أولى فان في اشتراط الطهارة نزاعاً معروفاً وكثير من العلماء كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون انها في حال القدرة على الطهارة اذا طافت مع الحيض أجزأها وعليها دم مع قولهم إنها تأثم بذلك ولو طافت قبل التعريف لم يجزئها وهذا القول مشهور معروف بين لك ان الطواف مع الحيض أولى من الطواف قبل الوقت وأصحاب هذا القول يقولون ان الطهارة واجبة فيها لاشتراطها والواجبات كلها تسقط بالمعز ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره من العلماء أن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض وانما الفرض ما يجب على كل أحد ولهذا قالوا إن طواف الوداع لما أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض دل على أنه ليس بركن بل يجره دم. وكذلك للميت يعني لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض بل هو واجب يجره دم. وكذلك الرمي لما جوز فيه للرعاة وأهل السقاية التأخير من وقت الى وقت دل ذلك على ان فعله في ذلك الوقت ليس بفرض. وكذلك رخص للضفة ان يفيضوا من جمع بليل جمع من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره فاذا كان من قولهم أن الطهارة ليست فرضاً في الطواف وشرطاً فيه بل هي واجبة تجبر بدم دل ذلك على انها لا تجب على كل أحد في كل حال فاذا وجب على كل أحد في كل حال انما هو فرض عديم لا بد من فعله لا يجبر بدم. وحيث أن الطهارة كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع المعز كما سقطت سائر الواجبات مع المعز كطواف الوداع وكإباحة المحرم ما يحتاج اليه الناس من حاجة عامة كالسراويل والخفين فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وسائر فقهاء الحديث بخلاف ما يحتاج اليه في بعض الاحوال فانه لا يباح الا مع القدرة وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع وحيث أنه هذه المحتاجة

الى الطواف أكثر مما يقال أنه يلزمها دم كما هو قول أبي حنيفة وأحد التوليين في مذهب أحمد
فإن الدم يلزمها بدون العذر على قول من يجعل الطهارة واجبة وأما مع العجز فاذا قيل بوجوب
ذلك فهذا غاية ما يقال فيها والأقيس أنه لا دم عليها عند الضرورة. وأما أن يجعل هذا واجبا
يجبره دم ويقال أنه لا يسقط للضرورة فهذا خلاف أصول الشريعة وقد تبين بهذا أن المضطرة
الى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالأجزاء مع الدم وإن لم تكن مضطرة
لم تكن الأمة مجمعة على أنه لا يميزها الا الطواف مع الطهر مطلقا وحيث قد فليس مع المنازع القائل
بذلك لا نص ولا إجماع ولا قياس وقد بينا أن هذا القول يلزم لجواز ذلك عند الحاجة وأن
العلاء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها وأن قول النفاة للوجوب أظهر فلم يجمع
الأمة على وجوب الطهارة مطلقا ولا على أن شيئا من الطهارة شرط في الطواف وأما الذي
لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر فإ
أهل منازعة أن ذلك يحرم عليها وتأنم به وتنازعوا في إجزائه فذهب أبي حنيفة يميزها بذلك وهو
قول في مذهب أحمد فإن أحمد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسيا أجزاء ذلك فمن أصحابه
من قصر ذلك على حال النسيان ومنهم من قال هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا إذا لو
كانت فرضا لما سقطت بالنسيان لأنها من باب المأمور به لأن باب المنى عنه كطهارة الحدث
في الصلاة بخلاف اجتباب النجاسة في الصلاة فإن ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسيا لها
أو جاهلا بها لا يبعد لأن ذلك من باب المنى عنه فاذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه إثم
فيكون وجوده كعدمه ثم إن من أصحابه من قال هذا يدل على أن الطهارة في الطواف
ليست عنده ركنًا على هذه الرواية بل واجب يجبر بدم وحكي هؤلاء في صحة طواف
الحائض روايتين أحدهما لا يصح والثانية يصح ويجبره بدم. ومن ذكر هذا أبو البركات
وغيره وكذلك صرح غير واحد منهم أن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كذهب أبي
حنيفة فلي هذا القول تسقط بالعجز كسائر الواجبات وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث
روايات رواية يميزه الطواف مع الجنابة ناسيا لا دم عليه. ورواية أن عليه دما. ورواية أنه لا يميزه
ذلك وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب والمحدث دون الحائض
وليس الأمر كذلك بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الحائض وغيرها وكلام أحمد

يدل على ذلك وتبين انه كان متوقفا في طواف الحائض وفي طواف الجنب وكان يذكر اقوال
 الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك فذكر أبو بكر عبد العزيز في الشافعي عن الميموني قال لاحد
 من سمي أو طاف طواف الواجب على غير طهارة ثم واقع أهله فقال في هذه الناس فيها
 مختلفون وذكر قول ابن عمر وما يقول عطاء وما يسئل فيه وما يقول الحسن وأمر عائشة فقال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم حين حاضت افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت إن هذا
 أمر قد كتبه الله على بنات آدم قد بليت به نزل عليها ليس من قبلها قلت فن الناس من يقول
 عليه الحج فقال نعم كذلك أكثر علي ومن الناس من يذهب الى أن عليه دعا قال أبو عبد الله
 أولا وآخر أهي مسألة مشبهة فيها نظر دعوى حتى أنظر فيها ومن الناس من يقول وإن رجع
 الى بلده يرجع حتى يطوف قلت والتسيان قال والتسيان أهون حكما بكثير يريد أهون
 ممن يطوف على غير طهارة متمددا قال أبو بكر عبد العزيز قد بينا أمر الطواف بالبيت في
 أحكام الطواف على قولين يعني لاحد أحد القولين أن الطواف اذا طاف الرجل وهو غير
 طاهر أن الطواف يميز عنه اذا كان ناسيا والقول الآخر أنه لا يميزه حتى يكون طاهرا
 فان وطئ وقد طاف غير طاهر ناسيا فلي قولين مثل قوله في الطواف فنأجاز الطواف غير
 طاهر قال ثم حجه ومن لم يميزه الا طاهرا رده من أي المواضع ذكر حتى يطوف قال وبهذا
 أقول فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في احدي الروايتين يميزه مع العذر ولا دم
 عليه وكلام أحمد بين في هذا وجواب أحمد المذكور بين أن التزاع عنده في طواف الحائض
 وغيره وقد ذكر عن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا ومما قل عن عطاء في ذلك ان
 المرأة اذا حاضت في أثناء الطواف فاتها تم طوافها وهذا صريح من عطاء أن الطهارة من
 الحيض ليست شرطا وقوله مما اعتد به أحمد وذكر حديث عائشة وأن قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم بين انه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها
 فهي معذورة في ذلك ولهذا تمدد اذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها بل تقيم في رحبة
 المسجد وان اضطرت الى اللقاع في المسجد أقامت به وكذلك اذا حاضت في صوم الشهرين لم
 ينقطع التتابع باتفاق العلماء وهذا يقتضي انها تشهد المناسك بلا كراهة وتشهد العيد مع المسلمين
 بلا كراهة وتدعو وتذكر الله والجلب يكره له ذلك لانه قادر على الطهارة وهذه عاجزة عنها

فهي معذورة كما عذرها من جواز لها القراءة بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة فإن ذلك يمكنه الطهارة وهذه تجز عن الطهارة وعذوها بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان فإن الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي إذا ذكر بخلاف المأجز عن الشرط مثل من يجز عن الطهارة بالماء فإنها تسقط عنه وكذلك المأجز عن سائر أركان الصلاة كالمأجز عن القراءة والقيام وعن تكميل الركوع والسجود وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ولم يوجب الله على أحد ما يجز عنه ولا يسقط عنها الطواف الذي تعذر عليه بجزمها عما هو ركن فيه أو واجب كما في الصلاة وغيرها وقد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهذه لا تستطيع إلا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك ومعلوم أن الذي طاف على غير طهارة متمدا آثم وقد ذكر أحمد القولين هل عليه دم أم يرجع فيطوف وذكر النزاع في ذلك وكلامه بين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد وبين أن الناسي أهون بكثير والمأجز عن الطهارة أعذر من الناسي • وقال أبو بكر عبد العزيز في الشافعي (باب في الطواف باليت غير طاهر) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب ولا يطوف باليت أحد الا طاهرا والمتطوع أيسر ولا يقف مشاهد الحج الا طاهرا وقال في رواية محمد بن الحكم إذا طاف طواف الزيارة وهو ناسي لطهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه واختاره أن يطوف وهو طاهر وإن وطئ فحجه ماض ولا شيء عليه فهذا النص من أحمد صريح بأن الطهارة ليست شرطا وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسيا لطهارته لادم ولا غيره وأنه إذا وطئ بعد ذلك فحجه ماض ولا شيء عليه كما أنه لما فرق بين التطوع وغيره في الطهارة فأمر بالطهارة فيه وفي سائر المشاهد دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطا عنده ققطع القول هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان • وقال في رواية أبي طالب أيضا إذا طاف باليت وهو غير طاهر يتوضأ ويميد الطواف وإذا طاف وهو جنب فإنه يقتسل ويميد الطواف • وقال في رواية أبي داود حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء إذا طاف على غير وضوء فليمدطوؤه • وقال أبو بكر عبد العزيز (باب في الطواف في الثوب النجس) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب وإذا طاف رجل في

ثوب نجس فان الحسن كان يكره ان يصل ذلك ولا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر
 وهذا الكلام من أحمد بين انه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها فان غاية ما ذكر في
 الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك وقال لا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر
 ومثل هذه العبارة تنال في المستحب المؤكد وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة ومذهب أبي
 حنيفة وغيره أنه اذا طاف وعليه نجاسة مسح طوافه ولا شيء عليه * وبالجملة هل للطواف شروط
 الصلاة على قولين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) يشترط كقول مالك والشافعي وغيرهما
 (والثاني) لا يشترط وهذا قول أكثر السلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره وهذا القول هو
 الصواب فان المشتركين في الطواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم
 الطواف بالبيت صلاة وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم فيه حجة كما تقدم
 والادلة الشرعية تدل على خلاف ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على الطائفين طهارة ولا
 اجتناب نجاسة بل قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس
 كذلك والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة فبطل ان
 يكون مثلاً وقد ذكرنا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت ولم يذكرنا دليلاً على ذلك والقياس
 الصحيح ما بين فيه أن المشترك بين الاصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة * وأيضا فالطهارة
 انما وجبت لكونها صلاة سواء تعلق بالبيت أو لم تعلق ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون الى
 الصخرة كانت الطهارة أيضا شرطا فيها ولم تكن متعلقة بالبيت وكذلك أيضا اذا صلى الى غير
 القبلة كما يصلي المتطوع في السفر وكصلاة الخوف واكبا فان الطهارة ليست متعلقة بالبيت *
 وأيضا فالنظر الى البيت عبادة متعلقة بالبيت ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها ثم هناك عبادة
 من شرطها السجدة ولم تكن الطهارة شرطا فيها كالاغتصاف وقد قال تعالى (وطهر يتي لاطافين
 والمالكين والركع السجود) فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالمالك
 بل بالمالك أشبه لان المسجد شرط في الطواف والمكوف وليس شرطا في الصلاة * فان قيل
 الطائف لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف والصلاة لا تكون الا بطهارة قيل وجوب ركعتي
 الطواف فيه نزاع واذا قدر وجوبهما لم تجب فيهما الموالاة وليس اتصالحا بالطواف بأعظم
 من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ومعلوم انه لو خطب محدثا ثم توجأ وصلى الجمعة جاز

فلأن يجوز أن يطوف عدنان ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى وهذا كثير ما يعتلى به
الإنسان إذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف فانه يجوز له أن يتطهر ويصلي وقد نص على انه
إذا خطب وهو جنب جاز * وإذا تين أن الطهارة ليست شرطاً في الأمر دائراً بين أن
تكون واجبة وبين أن تكون سنة وما قولان للسلف وما قولان في مذهب أحمد وغيره
وفي مذهب أبي حنيفة لكن من يقول هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول مع ذلك عليها
دم وأما أحمد فانه يقول لا شيء عليها لادم ولا غيره كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس
فاذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجود الدم عليها . وأما مع العجز فها غايه ما يقال
ان عليها دماً ولا شبه ان لا يجب الدم لان هذا واجب يؤمر به مع القدرة لامع العجز فان
لزم الدم انما يجب بترك مأثور وهي لم تترك مأثوراً في هذه الحالة ولم تفعل محظوراً من
محظورات الاحرام وهذا ليس من محظورات الاحرام فان الطواف يفعله الحلال والحرام فصار
المحظر هنا من جنس حظر اللبث في المسجد واعتكاف الحائض في المسجد أو من المصنف
أو قراءه القرآن وهذا يجوز للحاجة بلا دم وطواف الافاضة انما يجوز بعد التحلل الاول
وهي حيث يباح لها المحظورات الا الجماع * (فان قيل) فلو كان طوافها مع الحيض ممكناً أسررت
بطواف القدوم وطواف الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم أسقط طواف الوداع عن الحائض
وأمر عائشة لما قدمت وهي متسعة فحاضت ان تدع أفصال العمرة وتحرم بالحج فلم انه لا يمكنها
الطواف (قيل) الطواف مع الحيض محظور لحرمه المسجد أو للطواف أو لها والمحظورات لا يباح
الا حال الضرورة ولا ضرورة بها الى طواف الوداع فان ذلك ليس من الحج ولهذا لا يودع
المقيم بمكة وانما يودع المسافر عنها فيكون آخر عهده بالبيت وكذلك طواف القدوم ليست
مضطرة اليه بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة ولم يطف للقدوم فهو ان أسر
بهما القادر عليهما إما أمر إيجاب فيهما أو في أحدهما أو استحباب فان للعلماء في ذلك أقوالاً وليس
واحد منهما ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء بخلاف طواف الفرض فانها
مضطرة إليه لا لاحج الا به وهذا كما يباح لها دخول المسجد للضرورة ولا تدخله لصلاة ولا
اعتكاف وان كان مندوراً بل المكتفة اذا حاضت خرجت من المسجد ونصبت لها قبة في
فنائها وهذا أيضاً يدل على ان منع الحائض كنمها من الاعتكاف فيه لحرمه المسجد والا فالحيض

لا يبطل اعتكافها لاتها مضطرة اليه بل انما منع من المسجد لا للاعتكاف فاتها ليست مضطرة الى ان تقيم في المسجد ولو أبيع لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك اباحة المسجد للحيض وأما الطواف فلا يمكن الا في المسجد الحرام فانه مختص بقيمة معينة ليس كالاعتكاف فان المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه كقضاء الحاجة والاكل والشرب وهو معتكف في حال خروجه من المسجد ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء وهو كما قال الله تعالى (ولا تبأشروهن وأنتم ما كفون في المساجد) وقوله في المساجد يتلوه بقوله ما كفون لا بقوله تبأشروهن فان المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف ولا لنيره بل المعتكف في المسجد ليس له ان يباشر اذا خرج منه لما لا بد منه فلا كان هذا يشبه الاعتكاف والحائض تخرج لما لا بد لها منه فلم يقطع الحيض اعتكافها وقد جمع سبعاته بين المكوف والطواف والصلاة في الامر بتطهير يته بقوله (وطهر يتي للطائفين والما كفين والركع السجود) فنه من الحيض من تمام طهارته والطواف كالمكوف لا كالصلاة فان الصلاة تباح في جميع الارض لا تختص بمسجد ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف . وحقيقة الامر أن الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام لا تختص بالأحرام ولهذا كان طواف الفرض انما يجب بمداخل الاول فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى (ثم ليقتضوا أنفسهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) فيطوف الحاج وهم حلال قد قضوا حجهم ولم يبق عليهم محرم الا النساء ولهذا لو جامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه باتفاق الأئمة واذا كانت عبادة من العبادات هي عبادة مختصة بالمسجد الحرام كما ان الاعتكاف يختص بجميع المساجد والله تعالى قد أمر بتطهير يته للطائفين والما كفين والركع السجود وليس هو نوعاً من الصلاة فاذا تركه من نسكه فعليه دم . واذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للجز فهذا عمل اجتهد هل يلحق بمن ترك شيئاً من نسكه أو يقال هذا فيمن ترك نسكا مستقلاً أو تركه مع القدرة بلا عذر أو ترك ما يختص بالحج والعمرة وأما القول بان هذه المأجزة عن الطواف مع الطهر ترجع حرمة أو تكون كالخصر أو سقط عنها الحج أو ان يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لاصول الشرع مع أني لم أعلم اماماً من الأئمة صرح بشئ منها في هذه الصورة وانما كلام من قال عليها دم أو ترجع حرمة ونحو ذلك من السلف والأئمة كلام مطلق يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم

وكان زمنهم يمكنها تحبس حتى تطهر وتطوف وكانوا يأمرزون الامراء ان يحتبسوا حتى تطهر
 الحيض ويظنن ولهذا أزم مالك وغيره المكاري الذي لها أن يحتبس معها حتى تطهر وتطوف
 ثم ان أصحابه قالوا لا يجب على مكاربها في هذه الازمان أن يحتبس معها لما عليه في ذلك من
 الضرر فلم ان أجوبة الائمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً كان مع القدرة على ان
 تطوف طاهراً لامع العجز عن ذلك اللهم الا ان يكون منهم من قال بالاشتراط أو الوجوب
 في الحالين فيكون النزاع مع من قال ذلك والله تعالى أعلم *

آخر ماوجه في هذه المسئلة الجليلة الجليلة التزيرة الفائدة والحمد لله وحده *

﴿ وسئل الشيخ تقي الدين رحمه الله ﴾ عن رجل باشر امرأته وهو في عافية فهل له أن
 يصبر بالطهر الى ان يتضح النهار أم يقيم ويصلي * أفتونا مأجورين *

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله * لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت بل عليه ان قدر على
 الاغتسال بماء بارد أو حار أن يغتسل ويصلي في الوقت والا تيم فان التيم بخشية البرد جائز
 باتفاق الائمة واذا صلى بالتيم فلا اعادة عليه لكن اذا تمكن من الاغتسال اغتسل والله أعلم *

﴿ وسئل ﴾ أيما أفضل يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر

﴿ فأجاب ﴾ الحمد لله * أفضل أيام الاسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء وأفضل أيام العام هو
 يوم النحر وقد قال بعضهم يوم عرفة والاول هو الصحيح لان في السنن عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم الفطر لانه يوم الحج الأكبر في مذهب
 مالك والشافعي وأحمد كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوم النحر هو
 يوم الحج الأكبر وفيه من الاعمال ما لا يسئل في غيره كالوقوف بمزدلفة ورمي جمرة العقبة
 وحدها والنحر والحلق وطواف الافاضة فان فعل هذه فيه أفضل بالسنة واتفاق العلماء والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ الذبيحة في الأضحية وغيرها تضجع على شقها الايسر ويضع رجله اليمنى على
 عنقها كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى الله ويكبر فيقول بسم الله
 والله أكبر اللهم منك ولك اللهم قبل منى كما قبلت من ابراهيم خليلك . ويستحب أن يستقبل
 بها القبلة * وان ضحى بشاة واحدة عنه وعن أهل بيته اجزاً ذلك في آخر قولي العلماء وهو
 مذهب مالك وأحمد وغيرهما فان الصحابة كانوا يضمون ذلك وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى

الله عليه وسلم ضحى بشاتين وقال في احدهما اللهم عن محمد وآل محمد وقال في الاخرى اللهم هذه عن شهدى بالبلاغ وشهدت له بالتصديق *

﴿ فصل ﴾ والهاء التي سقط بعض أسنانها فيها قولان هما وجهان في مذهب أحد اصحابها أنها تجزئ، وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزئ بإتفاق والعفراء افضل من السوداء وإذا كان السواد حول عينها وفي رجلها أشبهت أضحية النبي صلى الله عليه وسلم *

﴿ فصل ﴾ ويجوز التضحية عن الميت كما يجوز الحج عنه والصدقة عنه ^(١) *

﴿ فصل ﴾ من كلامه أيضا رحمة الله تعالى عليه يشتمل على قاعدة في مواضع الائمة في مجامع الامة وهي أما كن الطاعات والجاعات *

اعلم أن الله تعالى بعث محمدًا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأكمل لأئمة الدين وأتم عليهم النعمة وجعله على شريعة من الامر وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين لا يطمون وجعل كتابه ميمنا على ما بين يديه من الكتب ومصدقًا لها وجعل له شرعة ومنهاجا وشرع لأمته سنن الهدى ولن يقوم الدين الا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدي به وحديد ينصره كما قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) فالكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به يقوم الحقوق في المقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين ولهذا كان في الازمان التأخرة الكتاب للعلماء والمباد . والميزان للوزراء والكتاب وأهل الديوان . والحديد للأمرء والأجناد والكتاب له الصلاة والحديد له الجهاد ولهذا كان أكثر الآيات والاحاديث النبوية في الصلاة والجهاد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عيادة المريض اللهم اشف عبيدك يشهد لك صلاة ويشكرك عدواً وقال عليه السلام رأس الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن كقوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) والصلاة أول أعمال الاسلام وأصل أعمال الايمان ولهذا سماها إيمانا في قوله (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلاتكم الى بيت المقدس هكذا قل

(١) هذا آخر ما وجدناه من الفصل بالاصل الذي بيدنا كتبه مصححه

عن السلف وقال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر
وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله) وقال (فسوف يأتي الله قوم يحبهم ويحبونه أذلة على
المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوصفهم بالمحبة التي
هي حقيقة الصلاة كما قال (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا
سجدا يتنون فضلا من الله ورضوانا) فوصفهم بالشدة على الكفار والضلال * وفي الصحيح
أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قيل ثم ماذا
قال ثم حج مبرور مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود أي العمل أفضل قال الصلاة
في مواقيتها قال ثم ماذا قال بر الوالدين قال ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله فإن قوله إيمان بالله
دخل فيه الصلاة ولم يذكر في الأول بر الوالدين إذ ليس لكل أحد والدان فالاول مطلق
والثاني مقيد بمن له والدان ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر خلفائه
الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاية الامور في الدولة الأموية والعباسية أن الامام يكون
إماما في هذين الأصلين جميعا الصلاة والجهاد فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد وأمر
الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استعمل رجلا على بلد
مثل عتاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي المصعب على الطائف وغيرها كان هو الذي يصلي
بهم ويقم الحدود وكذلك إذا استعمل رجلا على مثل غزوة كاستعماله زيد بن حارثة وابنه
اسامة وعمر بن المصعب وغيرهم كان أمير الحرب هو الذي يصلي بالناس ولهذا استدلل المسلمون
بتقدمه أبا بكر في الصلاة على أنه قدمه في الامامة العامة وكذلك كان اصراء الصديق كزيد
ابن أبي سفيان وخالد بن الوليد وشرحبيل بن حسنة وعمر بن المصعب وغيرهم أمير الحرب هو
امام الصلاة وكان نواب عمر بن الخطاب كاستعماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة
وابن مسعود على القضاء وبيت المال وعثمان بن حنيف على الخراج ومن هنا أخذ الناس ولاية
الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء فان عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين قبل ان تنشر المؤمنين
وغلبوا الكافرين على البلاد وقتحوها واحتلجوا الى زيادة في الترتيب وضع لهم الديوان ديوان
الخراج للمال المستخرج وديوان العطاء والتفقات للمال للصروف ومصر لهم الأمصار فصر
الكوفة والبصرة ومصر القسطنطينة لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين نهر عظيم

كدجلة والفرات والنيل فجعل هذه الامصار مما يليه •

﴿فصل﴾ وكانت مواضع الائمة ومجامع الامة هي المساجد فان النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى فيه الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب وفيه السياسة وعقد الأولوية والرايات وتأثير الامراء وتعرف العرفاء وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم وكذلك عمله في مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك من الأمصار والقرى وكذلك عمله على البوادي فان لهم بحما فيه يصلون وفيه يساسون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بني اسرائيل كان تسوسهم الأنبياء كلما ذهب نبي خلفه نبي وإنه لاني يمدى وستكون خلفاء ترفون وتكفرون قالوا فما تأمرنا قال أوفوا بيعة الاول فالاول واسألوا الله لكم فان الله سألهم عما استرعاهم وكان الخلفاء والامراء يسكنون في بيوتهم كما يسكن سائر المسلمين في بيوتهم لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع وكان سعد بن أبي وقاص قد بعى له بالكوفة قصرا وقال أقطع عني الناس فأرسل اليه عمر بن الخطاب بمحمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه فاشتري من نبطي حزمة حطب وشرط عليه حملها الى قصره فخرقه فان عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ولكن بنيت قصور الامراء فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن ينتال كما اغتيل علي واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء الملوك بذلك فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة والجماعة واقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها وينشاهم رؤس الناس فيها كما كانت اغصراء لبي أمية قبلي المسجد الجامع والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم ونحو ذلك

﴿فصل﴾ طال الامة وتفرقت الامة وتمسك كل قوم بشعبة من الدين زيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أخرى. أحدثت الملوك والامراء القلاع والحصون وانما كانت تبني الحصون والمعاقل قديما في الثغور خشية أن يدهمها العدو وليس عندهم من يدفعه عنها وكانوا يسمون الثغور الشامية العواصم وهي قنسرين وحلب وأحدثت المدارس لاهل العلم وأحدثت الرباط والخوانق لاهل التعبد وأظن مبدء انتشار ذلك في دولة السلاجقة فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووقفت عليها وقوف تجرى على أهلها في وزارة نظام الملك وأما قبل ذلك فقد وجدت ذكر المدارس وذكر الرباط لكن ما أظن كان موقوفا عليها لاهلها وانما كانت

مساكن مختصة وقد ذكر الامام معمر بن زياد من أصحاب الواحدى فى أخبار الصوفية أن أول دويرة بنيت لهم فى البصرة. وأما المدارس فقد رأيت لها ذكر أقبل دولة السلاجقة فى أثناء المائة الرابعة ودولتهم انما كانت فى المائة الخامسة وكذلك هذه القلاع والحصون التى بالشام ماتهاحدث كما بنى الملك المادل قلعة دمشق وبُصرى وحران وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو اليهم وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفاع النصارى عن السواحل حتى استعملوا على كثير من ثور الشام الساحلية *

﴿ فصل فى الخلافة والسلطان وكيفى كونه ظل الله فى الارض قال الله تعالى (واذا قال ربك للملائكة إني جاعل فى الارض خليفة) وقال الله تعالى (يا داود انا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وقوله (انى جاعل فى الارض خليفة) يم آدم وبنه لكن الاسم متناول لآدم عينا كقوله (لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم) وقوله (خلق الانسان من صلصال كالفخار وخلق الجان من مارج من نار) وقوله (خلق الانسان من طين) ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين) الى أمثال ذلك ولهذا كان بين داود وآدم من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته وسأل عن عمره فقبل أربعمون سنة فوجهه من عمره الذى هو ألف سنة ستين سنة والحديث صحيح رواه الترمذى وغيره وصححه ولهذا كلاهما ابتلى بما ابتلاه به من الخطيئة كما ان كلاهما (١) مناسبة للآخرى اذ جنس الشهيوتين واحد ورفع درجته بالنوبة العظيمة التى نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ويذكر عن كل منهما من البكاء والندم والحزن ما يناسب بمضاهىه. والخليفة هو من كان خلفا عن غيره فيلة بمعنى فاعلة * كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر يقول اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الاهل وقال صلى الله عليه وسلم من جهز غازيا فقد غزا ومن خلفه فى اهله بخير فقد غزا وقال أوكليا خرجنا فى الغزو خلف أحدهم وله نيب كنيب التيس يمنح احدها من اللبنة من اللبن لئن أغفرنى الله بأحد منهم لاجلته نكالا وفى القرآن (سيقول المخفون من الأعراب) وقوله (فرح المخفون بمقدمهم خلاف رسول الله) والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الخلق والخلف فيه مناسبة كما كان أبو بكر الصديق

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خلقه على أمته بعد موته وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة فيستخلف نارة ابن أم مكتوم ونارة غيره واستخلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام مخاليف مثل مخاليف المؤمنين ومخاليف أرض الحجاز ومنه الحديث حيث خرج من خلافة الى خلافة ومنه قوله تعالى (وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض وورفع بكم فوق بعض درجات ليلوكم فيها آثاكم) وقوله تعالى (ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا) الى قوله تعالى (ثم جعلناكم خلائف في الأرض) ومنه قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ولعلكم تهابون) دينهم الذي ارتضى لهم (الآية) *

وقد ظن بعض الصائين الناطقين كابن عربي أن الخليفة هو الخليفة عن الله مثل نائب الله وزعموا ان هذا يعني ان يكون الانسان مستخلفا وربما فسروا تلميم آدم الاسماء كلها التي جمع معانيها الانسان ويضرون خلق آدم على صورته بهذا المعنى أيضا وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم الانسان هو العالم الصغير وهذا قريب وضمو اليه أن الله هو العالم الكبير بناء على أصلهم الكفري في وحدة الوجود وأن الله هو عين وجود المخلوقات فالانسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات ويتخرج على هذا ما يصيرون اليه من دعوى الربوبية والالوهية المخرجة لهم الى الفرعونية والقرمطية والباطنية وربما جعلوا الرسالة مرتبة من المراتب وأنهم أعظم منها فيقرون بالربوبية والوحدانية والالوهية وبالرسالة ويصيرون في الفرعونية هذا إيمانهم أو يخرجون في أعمالهم ان يصيروا سدي لا أسر عليهم ولا نهي ولا إيجاب ولا تحريم والله لا يجوز له خليفة ولهذا قالوا لا يكرى خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبي ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة لنبيه قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم اصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن يوم رقيب حفيظ غني عن العالمين ليس له شريك ولا ظهير ولا يشفع أحد عنده الا بأذنه والخليفة انما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ويكون لحاجة المستخلف الى الاستخلاف وسمى خليفة لانه

خلف من التزود وهو قائم خلقه وكل هذه المعاني متفية في حق الله تعالى وهو منزه عنها فانه
 حي قيوم شيد لا يموت ولا يئيب وهو غني يرزق ولا يرزق عباده وينصرهم ويهديهم
 ويسافهم بما خلقه من الاسباب التي هي من خلقه والتي هي مفترقة اليه كافتجار المسببات الى
 أسبابها فانه هو الذي الحميد له مافي السموات وما في الارض وما بينهما يسأله من في السموات
 والارض كل يوم هو في شأن وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولا يجوز ان
 يكون أحد خلقا منه ولا يقوم مقامه إنه لا سمي له ولا كف له فمن جعل له خليفة فهو
 مشرك به . وأما الحديث النبوي السلطان ظل الله في الارض يأوي اليه كل ضعيف ومملوك
 وهذا صحيح فان الظل مفتر الى آو وهو رفيق له مطابق له نوما من المطابقة والآوي
 الى الظل المكتنف بالظل صاحب الظل فالسلطان عبد الله مخلوق مفتر الىه لا يستغنى
 عنه طرفة عين وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني
 السؤدد والصمدية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الارض
 وهو أقوى الاسباب التي بها يصلح أمور خلقه وعباده فاذا صلح
 ذو السلطان صلحت أمور الناس واذا فسدت فسدت بحسب
 فسادة ولا تفسد من كل وجه بل لابد من مصالح اذا
 هو ظل الله لكن الظل تارة يكون كاملا مانا
 من جميع الاذى وتارة لا يمنع الا بعض
 الاذى وأما اذا عدم الظل فسد
 الامر كعدم سر الربوبية
 التي بها قيام الامة
 الانسانية وانه
 تعالى أعلم

تم بحمد الله وعونه المجلد الثاني من مجموعة فتاوى شيخ الاسلام علم الاعلام الشيخ الامام
 أبي العباس أحمد بن تيمية الحارثي ثم القشقي وعليه المجلد الثالث وأوله (لمحة المختطف
 في الفرق بين الطلاق والخلف) والله المعين على الكمال والحمد لله على كل حال

مصحفه

- ٢ مسألة في تنوع صلاة التطوع في جماعة الى نوعين وعدم مشروعية صلاة الرغائب والألفية ونصف شبان ويلة سبع وعشرين من رجب
- ٣ مسألة في حديث إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين . وحديث من زاد قبري . ومن زاد البيت . وزيارة النبي وتفضيل للرابعة بالثبور على المجاورة في أحد المساجد الثلاثة
- ٥ مسألة في ترجيح تحريم الشطرنج وإقامة الأدلة على ذلك وهي مهمة جداً في طيها فوائد عظيمة لا يستغنى عنها الفقيه
- ١٨ مسألة فيما يستعين به المرء على دوام الحضور في الصلاة وفي الوسوس هل تبطل الصلاة أو تنقص أجرها وفي قول عمر إني لأجز جيشي وأنا في الصلاة
- ٢٢ مسألة في جواز الشهادة على العاصي والبتدع بالاستفاضة وتأكد إشهار الداعية الى البدعة وحد البدعة
- ٢٤ مسألة في تضمن أقضية الله سبحانه للحكمة واتقسام لإرادته الى قسمين شرعية وكونية وعدم جواز الاحتجاج بالقدور
- ٢٦ مسألة في ابتداء من يسط سجادة في الجامع وتجويز رفع مفروش النير والصلاة في الشمال
- ٤٠ مسألة في عدم جواز تأخير صلاة التهار الى الليل وبالعكس لشغل من الأشغال وفي الجمع والقصر
- ٤٥ مسألة فيما يجب له الطهارة أو أحدهما وتجويز الطواف وسجود التلاوة مع الحدث الأصغر وفروع أخرى متعلقة بهذا الباب
- ٥٧ مسألة في غسل القدمين والمسح على الخفين وخاتمة المسح على القدمين مع ظهورهما كما تفصل الرافضة للكتاب والسنة
- ٦٠ مسألة في حرمة نكاح الزانية حتى تنوب والكلام على الاستبراء والشهاد على النكاح وفروع مهمة متعلقة بالنكاح
- ٧٤ مسألة في عيد النصراري وفروع عظيمة متعلقة به

- ٧٩ مسألة في كفارة اليمين
- ٨١ مسألة في مصرف صدقة الفطر والزكاة وأحوال العلماء في ذلك
- ٨٥ مسألة في تقسيم الأيمان ثلاثة أقسام والطلاق السني والبدعي والواقع بلا ريب وغيره.
- والحلف بالحرام
- ٩٠ مسألة جملة مائة في طهارة النوى وأرواث البهائم للباحة وتقرر الأدلة على ذلك بأقصى ما يمكن أثراً ونظراً والجواب عن شبه المخالفين في ذلك وهي مسألة فريدة تستحق أن تقرر وتحفظ في سويداء القلب
- ١٢٣ مسألة في تصرفات السكران صحة وفساداً
- ١٢٧ مسألة في فروع متعلقة بشركة الإبدان
- ١٢٩ مسألة في فروع متعلقة بلزيت اليسير اذ وقعت فيه مثل القارة وماتت وهي فيما أظن لم ينسج نسيج على منوالها
- ١٤١ مسألة في القراءة خلف الإمام
- ١٥٠ مسألة في تحقير المصدق
- ١٥٢ مسألة في أكل ذبائح أهل الكتاب ولو دخلوا في دينهم بعد
- مسألة فيها من أغوار الفقه وحقائقه مالا يعرفه الا من عرف ما يجد «معناه»
- ١٦٤ مسألة في الاموال التي يحمل مستحقها وفيها معات
- ١٦٧ مسألة في تدبير نفقة الزوجة وكسوتها وقبول الرواية دون الشهادة في مواضع وفي اللعن في الفاتحة وصلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه وفي اختلاف في وجوب العمرة وفي القصر في السفر وفي شذوذ عياض في تفضيل تربة النبي على المساجد الثلاثة وفي الاستثناء باليد وفي إرتان النساء في أدبارهن
- ١٧٥ مسألة فيمن اشترط عليه عند النكاح شروط هل يلزمه الوفاء بها واذا حلف قبل للزوجة بالنسخ
- ١٧٦ مسألة في ابراء من حضرها الوفاة من صدقاتها وفي التداوي بشم الخنزير وفي الزوج باليتيمة الصغيرة

١٧٧ مسألة في تنسل أهل الجنة وفي ولدائها وحمل أرواح أهل الجنة والنار وحكم ولد الزنا والصحيح في أولاد المشركين وفي تسمية أيام الآخرة وهوله أسفروا بالقبر وفي حديثين أحدهما في علي والثاني عنه

١٧٩ مسألة في الوضوء والطهارة من ماء برك المدارس الذي له مدة كبيرة وفي حل مال المرابي لولده بعده أولا ومطالبة المظلوم ظالمه في الآخرة ما لم يستوفه لاهو ولا ورثته في الدنيا

١٨٠ مسألة في الدماء عقب الصلاة والصلاة على من كان لا يصلح أو يشرب الخمر

١٨٢ مسألة في الصلاة بخلف من ليس من أهل العدالة وفي اللعن في القاتعة وفي الضمعة للمحون وفيمن يقول لمن يستشفه لوجاه في محمد بن عبد الله ما قبلت وفي التبليغ خلف الامام وفي ولوغ الكلب وفي الافضل لمن سافر في رمضان من غير تعب أو جوع أو عطش وفي حل المصحف بالأحكام على غير طهر وفي غنن الصبي بعد موته وفي تمول النبي لا تجعلوا بيوتكم قبورا وتكلم الميت في قبره

١٨٤ مسألة في النطق بالنية عند الدخول في العبادة

١٨٥ مسألة في زيارة القدس وقبر الخليل وأكل الخبز والعدس المصنوع عنده

١٨٧ مسألة في مسح العنق في الوضوء والمسح على الجوارب وفي الخرق المانع من المسح وفيها فروع محتاج إليها

١٩٠ مسألة في تصويب عدم جواز التزوج بينه من الزنا ووجوب قتل من زنى بأخته

١٩٢ مسألة في المسجد الذي فيه قبر وجواز أخذ الولد الزكاة من مال أبيه اذا كان عليه دين ولا وفاة له

٢٠٠ مسألة في أمل الآمال البعيدة وأغرب التفسير إلى الكتاب والسنة وفي أجر المرأة على نسخ القرآن أو الحديث لنفسه أو لبيع والكلام على الاحياء وموت القلوب وكتب النطق

١٩٥ مسألة في جملة أحاديث دائرة على الألبسة منها ما هو موضوع ومنها ما لا سند له

١٩٨ مسألة مهمة في التزام مذهب وفيما يصنع في المسائل التي يذكر فيها وجهان وفي الانتقال

من مذهب الى آخر وفي عشر النعب وفي المزارعة والاجارة وفيمن يجب عليه العشر وفي
تصحيح اعادة الصلاة وفي الصلاة خلف امام تخالف نيته المأموم

٢١٠ مسألة في فروع متعلقة بالجرن النافس

٠٠٠ مسألة في معاشره المرد

٢١٢ مسألة في أكل النبيراء

٢١٤ مسألة في البناء في الطريق الواسع

٢١٩ مسألة في اتباع الرسول بصحيح العقول وهي جلية الفائدة جزيلة المائدة لمن تطفل على
هذه المائدة

٢٣١ مسألة في قاعدة نكاحية تحتوى على فروع ضرورية

٢٣٥ مسألة فيما تدرك به الجمعة والجماعة وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان الصحيح منه

٢٣٨ مسألة في قضاء من ترك الصلاة مدة سنتين

٢٤٠ مسألة فيمن تزوج امرأة بولاية ولي فاسق هل يصح تزوجه بها بعد طليقها ثلاثا من
غير أن تنكح زوجا آخر

٢٤٠ مسألة في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) الآية وقوله (وان كن أولات حمل) الآية

٢٤٨ مسألة فيما يفعله الناس يوم عاشوراء من السجود وطبخ الحبوب وغير ذلك

٢٥٦ مسألة في أسئلة مهمة متعلقة بدعوة ذى النون لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من

الظالمين وفيها فوائد منها الكلام على م يوسف ومنها أن قوله (وما أبرئ نفسي) من

كلام امرأة العزيز ومنها الرد على من يتأول قوله تعالى (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك

وما تأخر) ومنها غير ذلك

٣٠٤ مسألة عظيمة في المباداة وحقيقة العبودية

٣٣٧ مطلب انقسام الفناء الى ثلاثة أقسام

٣٤١ مطلب الرد على من يذكر الله بالاسم المفرد أو هو

٣٤٦ قطعة من مسألة في أن ما دون القلتين اذا لم يتغير بالنجاسة الواقعة فيه لا ينجس

٣٤٩ مسألة في الاقوال التي في ازالة النجاسة بغير الماء وتحقيق الحق منها

٣٥١ مسألة في الجبن والجوخ الافرنجيين

٣٥٢ مسألة في ماء قليل مع ناس في مفازة وولغ فيه الكلب

٣٥٣ مسألة في أواني النحاس المضطربة بالفضة ✓

٣٥٧ مسألة في حكم لمس النساء على وجه يلوح منه الحق بلا خفاء

٣٥٩ مسألة في التنفيس بالفجر

٣٦٠ مسألة في الصلاة قدام الامام

٣٦١ مسألة في الصلاة في فجر الجمعة بالسجدة

... مسألة في تصحيح فرضية صلاة الجماعة على الاعيان بأبلغ وجه مع الاتقان

٣٦٩ مسألة فيمن لا يطمنن في صلاته ويرفع ويحتمض قيل الامام

٣٧١ مسألة في بطلان الصلاة خلف الصف مفرداً وتقليد غير الائمة الاربعة كالتوردي

والأوزاعي ومن يقول هؤلاء لا يلتفت اليهم

٣٧٥ مسألة في الحنفي الذي يرفع يديه في كل تكبيرة وأنكر عليه ✓

٣٨٠ مسألة في صلاة أهل المذاهب الاربعة بعضهم خلف بعض ✓

٣٨٢ مسألة أخرى في ذلك ✓

٣٨٣ مسألة فيمن تفقه في أحد المذاهب ثم اشتغل بالحديث فرأى أحاديث تخالف ذلك المذهب ✓

٣٨٦ مسألة فيمن سئل أين مذهبك فقال محمدى

٣٨٧ مسألة في تقليد الشافعى حنفياً وبالعكس في الوتر وجمع المصلي

... مسألة في فروع في النية والتلفظ بها والتميم ومدة السفر الذي يباح له الجمع والقصر

وتقليد بعض العلماء في الاجتهاديات والنظر لجميع بدن المرأة ولمسه والذكر جماعة والجهر

بالقراءة في المسجد ونية الصوم كل يوم ومعنى حديث صحيح أو ضعيف وتقليد أحد

... للوجهين في المسئلة وتلييس النساجين نساجتهم

٣٩١ مسألة مهمة في الدعاء دبر الصلوات

٢٨٧ مسألة فيل يشبه على الطالب العبادة من جهة الافضلية وهي مسألة نادرة مفيدة جداً

٢٨٨ مسألة في الزيت الواقع فيه غلوة . وكان هذه نتيجة للسألة المقدمة صحيحة ١٧٨

٢٨٩ فصل عظيم في ملواف الحائض والجنب والمحدث وهو بزيل النفع جليل الوقع لمن أسنى

اليه بالسمع

٢٩٠ مسألة فيمن باشر امرأته في عافية هل يصير حتى الضحى أو يقيم

... مسألة في أفضل أيام العام والاسبوع

... فصول فروع متطقة بالاضحية

٢٩٧ فصل يشتمل على قاعدة في مواضع الاثمة في مجامع الأمة

يقول مفرس هذا الجزء مصححه الفقير الى عفو الله وكرمه السيد اسمعيل بن السيد

ابراهيم الخطيب الحسنى الا سيغردى الازهرى السلى ان كتاب فتاوى شيخ الاسلام بركة

الانام ابى العباس أحمد بن تيمية الحرانى بحر علم خضم متلاطم الأمواج • يقذف بأفواج ديد

عوالى اللطائف في هديان ميدان المباح • بأجزل جبارة • وأكل إشارة • مع محاسن تحقيقات •

وأحسن تدقيقات • وبالجملة

ففى كل لفظ منه روض من النى • وفى كل سطر منه عقد من الدر

فلذلك اقتضرت في فهرسته على رؤس المسائل طاوياً الكشع عما انطوت عليه من

فرائد القوائد • وزوائد العوائد • لضيق المجال • وعلى الله

الاتكال • وله الحمد على كل حال •



